جـامعة عمار ثليـجي بالأغـواط



دراســـــات

مجلّة دولية محكّمة

العدد: 59
أكتوبر 2017

ISSN 1112-4652

مجلة دراسات العدد :59 - أكتوبر 2017

مجلّة "دراسات"

مجلّة دولية علمية محكّمة متعدّدة التخصّصات

تصدر عن جامعة عمار ثليجي بالأغواط

الهيئة الاستشارية

قواعد النشر

1- تنشر المجلّة البحوث العلمية للأساتذة الباحثين في مختلف التخصّصات.

2- تقدّم البحوث على قرص مكتوب بنظام word أو عن طريق البريد الإلكتروني:

bourguiba_d@yahoo.fr

3- يرفق البحث بملخّص في حدود 70 كلمة من نفس لغة البحث، وملخّص ثانٍ باللغة الإنجليزية، مع الكلمات المفتاحية، وكذا ملخّص للسيرة الذاتية للباحث (نموذج معتمد لدى المجلة).

4- أن لا يكون البحث منشورًا من قبل، أو مقدّمًا للنشر في جهة أخرى، ويقدّم الباحث تعهّدًا مكتوبًا بذلك (نموذج معتمد لدى المجلة).

5- أن لا يكون البحث فصلاً من رسالة جامعية.

6- أن لا تقلّ صفحات البحث عن 15 صفحة (أي في حدود 4000 كلمة)، وأن لا تزيد عن 30 صفحة.

7- **البحوث التي تخلّ بأيّ ضابط من الضوابط لا تؤخذ بعين الاعتبار.**

8- تخضع البحوث والمقالات لرأي محكّمين من مختلف الجامعات.

9- ترتيب البحوث لا يخضع لأهمّية البحث ولا لمكانة الباحث.

10- البحوث التي تقدّم للمجلّة لا تردّ إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر، ولا تلتزم المجلّة بإبداء أسباب عدم النشر.

- **قواعد التوثيق: تتبع إحدى الطريقتين:** 1-عندما يشار إلى المراجع في المتن، يذكر الاسم الأخير للمؤلّف وسنة النشر بين قوسين، مثل (القوصي،1985)، وعند الاقتباس يوضع النص المقتبس بين قوسين صغيرين " " وتذكر أرقام الصفحات المقتبس منها مثل: (القوصي، 1985: 43)

2- عندما يشار إلى المراجع في الهامش، يشار إليها بأرقام متسلسلة، -استعمال التهميش الآلي- وتكون في أسفل الصفحة نفسها، وتذكر المعلومات حسب المتعارف عليه منهجيًا.

3- في كلتا الطريقتين، تجمع المراجع في نهاية البحث وترتّب ترتيبًا ألفبائيًا حسب الاسم الأخير للمؤلف، وتكون كالآتي:

- اسم المؤلّف (سنة النشر) عنوان المؤلَّف، (رقم الطبعة)، اسم البلد، اسم الناشر.

ملاحظة:

جميع الآراء الواردة في المجلّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها, ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلّة أو الجامعة.

علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية بمعايير اختيار شريك الحياة بنظر الشباب الأردني
دراسة اجتماعية على عينة من طلبة جامعة اليرموك

د. يوسف ضامن خطايبة
جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

اجريت هذه الدراسة من اجل معرفة أهم معايير اختيار الشباب الاردني عند الزواج، وبيان علاقة ذلك ببعض المتغيرات الاجتماعية كالجنس ودخل الأسرة ومكان الإقامة ونوع الكلية وقامت على عينة مكونة من (376) مبحوث تم حصرهم بطريقة العينة الطبقية القصدية من طلبة جامعة اليرموك، بالاعتماد على أداة الاستبانه كوسيلة رئيسة لجمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج ابرزها أن أهم معايير الاختيار المفظلة في شريك الحياة عند الشباب كانت معايير الميول العاطفية والجمال وجاذبية الشريك بالمرتبة الأولى تليها معايير التدين والأخلاق في الشريك، ثم معايير الوضع الاجتماعي والثقافي، ثم جاءت معايير الوضع الاقتصادي والثروة. كما وتوصلت نتائج الدراسة الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معايير اختيار الشباب لشريك الحياة تعزى لمتغيرات مكان الإقامة، والدخل الشهري للأسرة، ونوع كلية الدراسة. بينما وجودت بعض الفروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير الجنس حول معايير الوضع الاقتصادي، وكانت الفروق لصالح الإناث، مع وجود تطابق بين الجنسين حول بقية المعايير.

الكلمات الدالة: الاسرة، الأختيار الزواجي، الشباب.

Abstract

This study was conducted in order to understand the most important life partner selecting criteria among Jordanian youth, and to state its relationship with some social variables such as : sex, family income, place of residence and the type of college. For this purpose, a questionnaire was designed. A Stratified purposive sample of (376) students from Yarmouk University was selected. The finding indicated the most prominent and the most important selection criteria of life partner preferred by youth was : emotional tendencies , beauty ,and attractiveness of the partner, followed by religiosity and morality of a partner, the social and cultural situation criteria, and then the economic situation and wealth criteria. The finding also indicated that there is no statistically significant differences in selection criteria of life partner according to the following variables: place of residence, monthly household income ,and type of college.The results also revealed that there is statistically significant differences in selection criteria of life partner according to sex relation with economic situation and the differences in favor of females ,and there is an agreement between both sexes on the rest of the criteria.

مقدمة: من المسلم به ان الزواج من أقدم الظواهر الانسانية التي لازمت خلق الانسان فهو سنة من سنن الله في خلقة، ومهما اختلفت صوره واشكاله الا ان الزواج على طريقة الشريعة الاسلامية من أرقى النظم التي صاغها الخالق عز وجل للانسان اذ تتشكل العلاقة بين البشر على أسس مقبولة، ومنظمة تبرر شرعية العلاقة بين الرجل والمرأة وحاجة كل منهما للاخر وفق ما ورد في القران الكريم: (هن لباس لكم وانتم لباس لهن)).[البقرة:187]. فلا يمكن أن تستمر الحياة الانسانية إلا بالزواج الدائم، وغير المتوقف عبر الأجيال أو الأزمان. وقد بين الله سبحانه وتعالى ذلك بقوله (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً).[الروم:21] وبناءاً على ذلك فالعلاقة القائمة بين الرجل والمراه باسم الارتباط المقدس من مقومات البنية الأخلاقية، والإنسانية، فهي غاية ووسيله اساسيتين لوجود الإنسان والمجتمع معاً بل واستمراريتهما وفق قواعد عمادها المودة والرحمة كما ورد في مختلف الاطر المرجعية وابرزها ما اراده الله للبشرية في كتابه العزيز.

ان اختيار الزوج او الزوجة يشكل اهمية كبيرة في تكوين الاسرة وتماسكها في المستقبل لهذا تعد مرحلة البحث عن شريك الحياة المناسب من أهم الخطوات في حياة الإنسان واصعب الامور والقررات التي تواجه الانسان في مرحلة الشباب، فإذا نجح الإنسان في اختيار زوجه نجح في حياته الزوجية، ومستقبل أسرته، وإذا فشل في اختياره وقراره فشل في حياته الأسرية وتاثرت معظم جوانب حياته. وهذا دلت عليه كثير من الدراسات السابقة التي ربطت التفكك الأسري والطلاق الذي يحدث في المجتمع الحديث وتزايد حجمه بسوء الاختيار الحاصل قبل الزواج.

وقد تغيرت مراسم الزواج واجراءاته في المجتمع الاردني بعد ان كان شاناً عائلياً -في الغالب- يرتب للفرد الذكر والفتاه معاً دون تدخل لحرياتهم الشخصية وقناعاتهم الا ان تطورات باتت تفرض ذاتها على المجتمع والاسرة والفرد بسبب الانفتاح والتعليم والعمل والتغيير القيمي ودخول الثوره الاتصالية والتكنولوجية مما افسح لحرية الفرد في البحث والاختيار والقرار في الزواج وتحول دور الاسرة الى دور الوسيط في ذلك. بالرغم من تدخل عوامل عديدة في هذا الاختيار كالسلالة، والدين، والطبقة الاجتماعية، والتعليم، والعمل، والسمات الشخصية والنفسية وغيره.

مشكلة الدراسة: تقوم مشكلة هذه الدراسة على التعرف على أهم المعايير التي يبحث عنها الشباب في شريك الحياة عند الزواج, وبيان علاقة ذلك ببعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقصادية والدينية. إذ يواجه كثير الشباب الاردني اليوم صعوبات كبيرة عند البحث لاختيار شريك الحياة المناسب ومن اجل الوصول للزواج المتوافق والملائم يستوجب على الشباب التركيز على كيفية وضع المعايير التي يراها مناسبه ومنسجمة لحياته ورغباته ومتلائمة مع الاخر بما يضمن حياة زواجية، وأسرية متوازنة ومستقرة عبر رحلة الحياة. وبناء الاسرة يعد موضوعاً جديراً بالاهتمام الذي ينبغي ان يكون كافٍ وذلك للحاجة المجتمعية ومتطلباتها في التقدم والتطور والتنمية خاصةً وان الاسرة العربية تعيش الان وسط مناخ بات يزخر بالعديد من المشكلات المتنوعة، والمخاطر المهددة لحياة الشباب ايضاً والأسرة والزواج معاً فقد تزايدة نسب الطلاق في المجتمع المعاصر بشكل غير مسبوق ومظاهر التفكك والعنف الاسريين وغيرها من الظواهر المعتله الكثيرة التي تدق ناقوس الخطر على سلامة الاسرة.

أهمية الدراسة:تاتي اهمية هذه الدراسة في كونها تبحث موضوعا ذا اهمية مميزة لكل الشباب والاسر بل والمجتمع برمته، إذا تتبعنا التغيرات التي تدور في هذه الأنساق في مجتمعاتنا العربية، فالأسرة وصلت حالة الخطر في ظل شيوع مظاهر التفكك، والعنف الأسري، وتزايد نسب الطلاق، وعدد الأسر المنهارة، وسيطرة الأفكار التشاؤمية في أذهان المتزوجين وغير المتزوجين عن الزواج، ومؤسسة الأسرة في العصر الراهن، ففي الاردن وصلت نسب الطلاق الى اكثر من 35% في العاصمة عمان كما وصلت خلال فترة الخطوبة الى 79% في عام 2010م (السودي، 2013). ناهيكم عن الطلاق الروحي وحجم الخلافات الزوجية المتفشيه لدى كثير من الاسر الامر الذي يدعونا لطرح الموضوع كاولوية في البحث الاجتماعي.

وتزداد اهمية هذه الدراسة من كون البحث عن الكيفية الي يفكر فيها الشباب الاردني الباحث عن الزواج ومعرفة المعايير التي يفضلها في زوجه والاسس التي في ضوئها يتخذ قرار الارتباط اذ يفيد ذلك في توفير المعرفة اللازمة لذوي الشان وصناع القرار والباحثين في رعاية الشباب، والزواج، والأسرة، كما تفيد في وضع إستراتيجية معتبرة للتوجيه الزواجي، والإرشاد الواعي للشباب المقبل على الزواج، باعتبارها مسألة هامة تخص الشباب المقبل على الزواج الفئة الأكبر حجماً في المجتمع، فتعمل على رفع الوعي لديهم بأهمية أسس الاختيار الزواجي السليم. كأحد آليات التوقع بحدوث التوافق الزواجي في الأسرة باعتبارها الخلية الأولى في معمار المجتمع وأساس بنيانه وتلاشي المرور بالتجارب الفاشلة والمعاناة القاسية كما يحصل لمن خاب اختيارهم.

أهداف الدراسة:تقوم هذه الدراسة على عدة اهداف منها الأتي:

1-التعرف على ابرز المعايير التي يفضلها الشباب الأردني في اختيار شريك حياته.

2- التعرف على علاقة بعض المتغيرات بمعايير اختيار شريك الحياة عند الشباب الأردني.

تساؤلات الدراسة:

1- ما هي المعايير التي يفضلها الشباب الجامعي في اختيار شريك الحياه؟

2- ما هي ابرز مظاهر المعايير الدينية والجمالية والاقتصادية والثقافية والاجماعية لاختيار شريك الحياة عند الشباب الاردني؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة بين معايير اختيار الشباب لشريك الحياة تعزى إلى الجنس ومكان الاقامة ومستوى دخل الاسرة الشهري؟

الاطار النظري: تختلف المجتمعات الانسانية في النظر الى عملية الاختيار الزواجي من مجتمع انساني لاخر باختلاف النظم الاجتماعية والدينية والثقافية والاقتصادية, فلكل مجتمع نظمه, وأساليبه التي تحكم العملية التي يتم في ضوئها الزواج خاصة اذا ما قورنت المنظومة القيمية الزواجية بين المجتمع العربي والمجتمع الغربي كما وتختلف بين المجتمعات العربية بل وداخل المجتمع الواحد, حيث تلعب الطبقة الاجتماعية، والوضع الاقتصادي والتعليم ونمط العيش والاقامة دوراً في بروز هذه الاختلافات في طقوس الزواج واسس اختياره وموقع الفرد وحريته في ذلك، وان هذه النظم والأساليب قابلة للتطور مع التغير الاجتماعي, والثقافي للمجتمع. ففي المجتمع الاردني لم تبقى عادات الزواج وتقاليده على حالها؛ فالزواج القرابي والعائلي وتدخل الاهل بترتيبه للابناء ومحدودية حرية الشاب او الشابه في ذلك وفي ترتيب مراسمه وطقوسه، اذ لم تعد كما كانت ان تطوات كبيره ملحوظة طرات على بنية المجتمع اثرت على تلك المظاهر لصالح حرية الفرد في الاختيار والترتيب معاً عند الكثير مع تسليما بوجود مظاهر لا يزال للاسره وعادات المجتمع دورها النشط ولا يمكن تجاوزها رغم شكلية بعضها.

وان الفرد اليوم مطالب بالاهتمام بكيفية اختيار شريكه الآخر اكثر من غيره ليتحقق السكن، والمودة، والطمأنينة بين الشريكين من خلال الاهتمام بمقومات الحياة الزوجية الناجحة، التي عمادها الاختيار السليم والتفهم الصحيح لمعنى الزواج والاسرة معاً (Riley. 1994). وحرية الاختيار باتت سمة العصر الحديث في شتى أمور الحياة وفي الزواج تحديداً من المسائل الهامة للفرد والأسرة, والمجتمع معاً خاصةً بعد أن حفزت مجموعة من المتغيرات على تعقد مسألة الزواج في مجتمعاتنا المعاصرة كالتحضر والتصنيع، والتعليم، والهجرات المتتالية من جهة، وتزايد حجم المشكلات الاجتماعية من جهة أخرى كالطلاق والتفكك الأسري، والفساد الأخلاقي، وتزايد أعداد العزوبة والعنوسة، والهجر وتوتر العلاقات الزوجية، والعنف الأسري، ودوام الخلافات الزوجية, وانتشار الخيانة الزوجية والعلاقات غير الشرعية.

ان هذه المتغيرات لها اثارها المظرة بحياة الاسرة والزواج، مما يستدعي الامر ضبط عملية الاختيار الزواجي باعتبارها من اهم المسائل التي تواجه الشباب إذ لا بد من توفر اطر محددة تمكن قيام الزواج على أسس سليمة بين الرجل والمرأة.

وشدد الإسلام على قضية الاختيار عند الزواج على انها مسالة هامة فالزواج ليس فقط قضية شخصية بل قضية اجتماعية كبرى، واتخذ موقفاً وسطاً يسمح للأهل بالتدخل في الاختيار مع مراعاة أن للأبناء قدراً من الحرية والاختيار، وأعطى البنت حق الاختيار وإبداء الرأي فيمن تريد ان تتزوج بالقبول أو الرفض. ووضع قواعد تحدد طرق الزواج، والفئات الاجتماعية التي يمكن الزواج منها, والتي يحرم الزواج منها ووضح بعض المعايير التي يجب على الأفراد أخذها بالاعتبار عند اختيار شريك الحياة كالمال والجمال والدين والخلق والمرأة الولود والخالية من الأمراض والمرأة البكر ونصح الرسول –صلى الله عليه وسلم- تنكح المرء لاربع لمالها ولجمالها ونسبها ودينها فاظفر بذات الدين تربت يداك (رواه بخاري). ووجه الرسول (ص) على ذات الدين كصفه وخاصية اساسية في الزوجة واطاراً للاختيار ولكن القظية الهامة التي تحتاج الى حسم ولا تزال عالقه ان تفسير الزواج دينيا هل هو مرتب للفرد وفق مسمى القسمة والنصيب وهذا يعصف بكل اطر الاختيار اذا كان كذلك ام هو من اختيار الفرد وهذا يبدو مثار اختلاف بين فريقين ولا يزال دون حسم.

ثقافياً يوجد شبه اجماع عند الباحثين على ان كل مجتمع يسوده جملة من القيم والصفات يعتبرها الافراد عند اختيارهم لشريك الحياة، رغم انها قد تختلف من حيث الأهمية من مجتمع لأخر ومن فترة تاريخية لأخرى، بل وتختلف داخل المجتمع الواحد. فمجتمعات او جماعات تعلي من شان الزواج الداخلي الذي يتم داخل المجموعة الاجتماعية القرابية أو الطبقة الاقتصادية أو الإقليمية أو الطائفة الواحدة, كالزواج القرابي في المجتمعات العربية الذي كان يتم وفق الرغبات والترتيبات الاسرية، ولم تتوقف الحياه عند ذلك بل تطورت الحياة تبعاً لتوجهات الافراد وميولهم وحاجاتهم المتزايدة بتزايد مستجدات الواقع. فقد تطور نمط اخر وهو الزواج الخارجي، بعدما كانت الأسرة تلعب دوراً محورياً في ترتيب الزواج رغماً عن حرية الأبناء في الاختيار -احياناً كثيرة- الا أن التحولات المجتمعية كالتحول في أشكال الأسرة الى النواه, ونمو الحضرية، والتطور التقني، والتغير الاقتصادي والاجتماعي (عثمان، 1986)، أثرت على لصالح الاختيار بالنسبة للأبناء خاصة الذكور وسلوكهم الزواجي، وبات الزواج وكأنه رغبة فردية شخصية أكثر من كونه رغبة جماعية وأسرية, فظهر الفرد كوحدة منفصلة إلى حد ما عن أسرته (الجولاني، 2004)، فلم يعد الزواج القرابي في المجتمع الأردني ملزم لإختيارات الأفرد الا بحدود ضيقة، وهذا ايضا نتاج تطور التنظيمات البيروقراطية، والتعليم الجامعي والعالي، وتنشئة الشباب نحو ممارسة المشاركة في اتخاذ القرارات والاستقلالية، وتزايد فرص الألتقاء بين الشباب في المؤسسات التعليمية، وأماكن العمل المختلطة وغيرها الأمر الذي مأسس حرية الاختيار للفرد على نحو غير مالوف مسبقا ووصل حد الزواج التقني الذي بات يتم عن طريق برامج شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي الالكتروني.

وقد توسعت حرية الفرد في الاختيار الزواجي في ضل المتغيرات المجتمعية المذكوره ومع ذلك إلا أن كثر من يواجهون مشكلات عند الاختيار الزواجي كالاختيار الذي يتم نتيجة للصدفة أو الحب من أول نظرة أو استجابة لأول متقدم للزواج بدافع الخوف من قطار العنوسة او التاخير أو احتكار الأهل لعملية الاختيار دون مراعاتهم رغبة الأبن أو الأبنة أو قد يكون الزواج يتم عن عدم رضا وقناعة أو نتيجة عامل واحد كالجمال أو الوضع الاقتصادي أو المكانة الاجتماعية، وعدم إدراك عنصر التوقعات لكل من الشريكين، واختلاف القيم بينهما، وكذلك عدم ادراك التباين الكبير في بعض الخصائص الهامة كالفارق العمري الكبير، أو في المستوى الثقافي، أو في المستوى الاقتصادي، أو في الدين أو في الجنسية أو في السمات الشخصية الاخرى من شانه يؤدي إلى فشل الحياة الزوجية في المستقبل، والوقوع في مشكلات متعددة لا تحمد عقباها.

لذا فالاختيار السليم يجب ان يخضع لأسس سليمة يراعى فيه التجانس والقدرة على التكامل المشترك بين طرفي الرابطة الزوجية، وبعض المواصفات الأساسية كالتجانس في النمط المعيشي, ومكان الإقامة, ونمط التنشئة السائد, والتناسب في العمر, والتقارب في الوضع التعليمي والثقافي، والتوافق الجنسي, واتقان مهارات الاتصال والتواصل بين الزوجين، ونمو النضج النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي لأي من الشريكين، والاشتراك في القيم والميول والمعتقدات والأفكار إلى حد كبير، والتقارب في الاهتمامات حول كثير من أمور الحياة.

الاختيار الزواجي في النظريات الاجتماعية:تباينت تفسيرات علماء الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي حول كيفية تشكل العلاقات وبنائها مما قاد ظهور مجموعة من النظريات التي تفسر عملية الاختيار الزواجي, ورغم تباينها إلا أنها تقدم تفسيرات متكاملة من ابرزها نظرية التشابه: وافتراضها أن بعض الافراد يختار شريكه ويتزوج منه بدافع التشابه في العقيدة والمستوى التعليمي أوالثقافي, والمستوى الاقتصادي, والاجتماعي, وتتعدى ذلك إلى التشابه في الخصائص الشخصية, كالميول, والاتجاهات, والعادات السلوكية واسلوب التفكير وطريقة العيش ولون البشرة والخصائص الجسمية.

وعلى العكس من ذلك فسرت نظرية التكامل: حيث يبحث الفرد عن شريك حياته وفق معايير مختلفة كان يتوفر لدى الاخر صفات وخصائص مرغوبة لم تتوافر لديه ومختلفة عنه كالمراه الفقيرة التي تبحث عن رجل ثري والرجل الاسود او الاسمر البشرة يبحث عن زوجة بيضاء او شقراء والعصبي يبحث عن الهادئة (كفافي, 1999). أن الفرد ينجذب نحو الأشخاص الذين يكملون أوجه النقص فيهم، فلكي يشبع الفرد حاجاته المنقوصة يقترن بشريك يمتلكها (الدهراي, 2006). ووضعت

جملة من الفروض تمحورت حول ربط عملية الاختيار بالسلوك واشباع الحاجات وطرق تنظيمها باعتبار السلوك الانساني نشاط موجه نحو تحقيق تلك الحاجات فالفرد يميل للارتباط باشخاص يختلفون عنه في الصفات المذكوره لكونها مفقوده لديهم وهذا يحقق التكامل بل ويزيد من دافعية الانجذاب المتبادل بين الطرفين اذا توافرت الدافعية المشتركة عند الطرفين.

اما نظرية التقارب المكاني: الاختيار للزواج عند البعض من الافراد يتم وفق معيار التقارب المكاني بمعنى يميل بعض الافراد الى اختيار زوجاتهم من ضمن المجال الجغرافي والبيئة المكانية التي يعيشون او يتواجدون فيها سواء في السكن أو العمل حيث تكون الفرصة سانحة بشكل كبير للاحتكاك والتفاعل والمعرفة بالآخر بشكل افضل مما يتيح الامر الى التفاهم وتشكل رغبة الارتباط بينهم. في حين نظرية القيم: قد ذهبت بنفس الاتجاه أن الفرد يختار شريك حياته بناء على منظومة قيمية الشخصية التي كونها في داخله ولنفسه، فيختار من يتوافق مع هذه القيم ويتقبلها ليوفر ذلك له الأمان الانفعالي والتوافق الزواجي، فالقيم هي الموجه الأساسي للفرد في اختياره للشريك. وهناك نظريات اخرى لها اهميتها كنظرية الجاذبية الجسمية وهنا المعيار الاساسي يكمن في الشكل العام وموصفات الجسم والبشرة ودرجة الجمال، ونظرية الحب او الاعجاب التي تصيب بعض الافراد فياتي قرار الارتباط بمجرد الحب من اول نظرة او الاعجاب المولد للرغبة العاطفية والمشاعر.

الدراسات السابقة:بلاشك الاسرة والزواج يشكل مجالاً خصباً في تراث الدراسات الاجتماعية ومن ابرزها دراسة السودي (2013) محكات اختيار الشباب لشريك الحياة على عينة قصدية مكونة من 420 طالباً وطالبة من الجامعة الاردنية، وبينت النتائج توافق الذكور والاناث على اهمية العمل والوظيفة لكلا الجنسين وكانت اهم التفضيلات في المرتبة الاولى الشكل والجمال وفي المرتبة الثانية الالتزام الديني والاخلاق الحسنة، ووجدت فروق بحيث ان الذكور يبحثون عن الجمال والعمل في المراه والاناث يبحثن عن الوضع الاقتصادي والمالي والوظيفة في الرجل. فيما توصلت دراسة الناصر وسليمان (2007) بعنوان "معايير الاختيار الزواجي لدى الشباب في المجتمع الخليجي: دراسة مقارنة بين الشباب الكويتي والعماني" على عينة مكونة من 619 مبحوث من المجتمعين الى تفضيلات الاختيار الزواجي وموصفات شريك الحياة لا ترتبط باي من متغيرات السن والكلية والمستوى الدراسي، وبينما يميل الذكور اكثر الى الارتباط عن طريقة التعارف الشخصي فان الاناث يملن اكثر الى تعريف الشريك عن طريق الاهل، واغلب العينة تفضل الزواج من خارج الاطار القرابي والسكن المستقل وبالنسبة للمواصفات المفضلة حسب الاهمية كانت الالتزام السلوكي ووجود فارق عمري.

وبدراسة سهام (2006) حول التوافق الزواجي وعلاقته بمعايير الاختيار على عينه مكونه من 120 اسرة في المجتمع السوداني، بينت النتائج عدم وجود علاقة بين التوافق ومعايير الاختيار الزواجي كالفارق العمري ومدة الزواج ومستوى تعليم الزوج بينما كانت علاقة ارتباطية لمعايير البعد الوجداني وتعليم الزوجه والتوافق الفكري. وتوصلت دراسة الشريفين (2003) حول اثر أسلوب اختيار شريك الحياة ونوع الزواج على التوافق الزواجي على عينة عشوائية طبقية مكونه من 291 مبحوث من العاملين في القطاع الصحي بمحافظة اربد إلى أن درجة التوافق الزواجي كانت كبيرة وخاصة في المجال العاطفي, ولا توجد فروق دالة في مستوى التوافق الزواجي تعزى إلى أسلوب اختيار شريك الحياة, ونوع الزواج, والتقارب العمري, والتقارب التعليمي.

وخلصت دراسة باقادر وباشطح (2000) حول الأختيار للزواج والتغير الاجتماعي على عينة مكونة من فئتين الأولى من جيل الاباء والثانية من جيل الابناء، فكان من اهم المعايير في الاختيار الزواجي عند الجيلين عدم اهمية عمل المرأة عند الزواج، وتفضيلهم الزواج من صغار السن، وطريقة تفكير الزوجة في أمور الحياة، واختلفت بعض المعايير بين الجيلين بحيث تطورت عملية الاختيار الحر عند الابناء بشكل أكبر مقارنة بالزواج عن طريق الأهل الشكل الأكثر شيوعاً عند الاباء، واختلاف مفهوم العاطفة الذي يعتبر المعرفة والعلاقة مع الاهل عند الاباء، والحب قبل الزواج عند الابناء، وانخفاظ نسب زواج الاقارب، وهذه المعايير ستكون أكثر انتشارا في المستقبل.

وأظهرت دراسة في المجتمع السوري للباحثة نجوى حسن شملت (3000) أسرة سورية مبينة أن مشاركة الأهل في اتخاذ قرار زواج البنات مرتفعة جداً, وأما بالنسبة للذكور فالأمر مختلف إذ (48.3%) اختاروا زوجاتهم بقرار شخصي. وتؤكد الدراسة أن تدخل الأهل في عملية اختيار أبنائهم لشريك الحياة يكون من باب حمايتهم من الوقوع في اختيار غير سليم، وخلصت ان بالحرية والحوار المقنع نساعد أبناءنا في اختيار شركاء حياتهم لا بالقمع والإكراه. في حين أجرى روس Roes, 1997) دراسة بعنوان" الأنماط المفضلة لاختيار شريك الحياة عند طلاب الكليات الجامعية من أصل أفريقي. وخلصت النتائج إلى أن الذكور يفضلون اختيار شريك حياة من ذوي بشرة فاتحة، وأن لديهم الاستعداد للزواج من فتاة تقل عنهم مرتبة اجتماعية، بينما الإناث لا يهتمن بجمال المظهر للرجل بقدر ما يهتمن بالمكانة الاجتماعية للشريك. كما يفضلن الارتباط بشريك حياة أكثر ثراء منهن، ويعتبرن قضاء وقت ممتع وسعيد مع شركائهن أكثر أهمية من جاذبية الشخص بالنسبة لهن.

وبدراسات قديمة نوعا ما توصل باس (Buss 1989) في دراسته الهامة بهذا المجال على عينة قوامها 10047 من في 37 دولة، الى خمسة معايير اساسية لاختيار شريك الحياة تمثلت بالقدرة على، والطموح والنجاح في العمل، والشباب والحيوية، والجاذبية البدنية، وطيبة والكرم. وان الاناث اكثر تركيز على المعايير الاقتصادية في الشريك بينما الذكور اكثر تفضيل للجمال والجاذبية والشباب والحيوية في الفتاة.

ورغم تعدد الدراسات الاجتماعية حول مثل هذا الموضوع الا انه يبقى موضوعاً حيوياً متغيراً بتغير الزمان والمكان ويستحق الدراسة لمواكبة مستجدات الظاهرة وتبقى الدراسات السابقة لها قيمتها العلمية.

منهجية الدراسة:

منهج الدراسة : تقوم هذه الدراسة على اعتماد منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وهو يعد أحد أهم المناهج المتبعة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويمكن من خلاله الكشف عن ارتبطات الظاهرة وابعادها المختلفة، والعلاقات القائمة بين متغيراتها المختلفة وطبيعة هذه العلاقات الارتباطية.

مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلاب جامعة اليرموك المنتظمين للدراسة في الفصل الدراسي الأول 2012 /2013 والبالغ عددهم اكثر من 26 الف طالباً وطالبة حسب بيانات دائرة القبول والتسجيل. وقد تم اختيار عينة قصدية بلغ تعدادها 376 طالباً وطالبه، وعند سحب العينة تم مراعات ان تكون ممثلة لكل الطلبة في مختلف الكليات الدراسية العلمية والانسانية والتخصصات العلمية والسنوات الدراسية والاطياف الاجتماعية.

أداة الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على الأستبانة كأداة لجمع البيانات الميدانية، وصممت بعدة محاور بما يتناسب أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وتم الاستفادة في تصميمها من بعض المقاييس والادوات المستخدمة في بعض الدراسات السابقة والادب النظري، وتكونت من عدة تساؤلات قسم منها حول الخصائص الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة، والقسم الأخر حول معايير الاختيار للزواج، وهي مقسمة بين أربعة معايير رئيسية تشمل المعايير الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ومنها الدينية، والاخلاقية، ومنها الجمالية والشكلية، والعاطفية، واحتوى كل من هذه المعايير على عدد من الفقرات التي تغطي ابرز المظاهر لكل معيار وتنوعت الأسئلة ما بين مغلقة، وأخرى مفتوحة لترك حرية التعبير وابداء الرأي عند المبحوثين، وصممت بطريقة تم بموجبها مراعاة تغطية جوانب تساؤلات وأهداف الدراسة الرئيسة التي أجريت الدراسة من أجلها والاجابة عليها اجابة علمية شافية.

صدق الأداة وثباتها:

صدق الأداة: بعد تصميم الاستبانة تمت عملية تحكيم الأداة من قبل الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ومن لهم خبرة ودراية في مجال تصميم البحوث الاجتماعية وأداوات الدراسات الميدانية، كما تم إعداد

استبانة لإختبار مدى مصداقيتها ميدانياً وللتعرف على طريقة الإجابة عليها من قبل المبحوثين، وفي ضوء ذلك تعرضت الاداة للتطوير فأجرى الباحث بعض التعديلات على بعض التساؤلات، وعدت الإجراءات السابقة صدقاً ظاهرياً للآداة.

ثبات أداة الدراسة: للتحقق من ثبات الأداة تم توزيع 45 استبانة على عدد من طلاب الجامعة، وتم إعادة تطبيق الأختبار بعد مرور أسبوع من التطبيق الأول ولوحظ وجود تطابق كبير في طريقة الإجابة في نتائج كلا الاختبارين، وللتأكد من ثبات الأداة، تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا للمحاور وللأداة ككل، إذ بلغت قيمته للأداة ككل (0.76)، كما في الجدول رقم (1)، وأعتبرت هذه النسب مناسبه لغايات الدراسة.

جدول (1)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا للمحاور والأداة ككل

المحور	الاتساق الداخلي
المعايير العاطفية والجمالية	0.65
المعايير الاجتماعية والثقافية	0.66
المعايير الدينية والأخلاقية	0.67
المعايير الاقتصادية	0.68
الاداة ككل	0.76

المعيار 1-1.49 درجة قليلة 1.50-2.49 درجة متوسطة 2.5- 3 درجة كبيرة

المعالجة الإحصائية:أعتمدت الدراسة على إدخال البيانات باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، واستخدم الإحصاء الوصفي الذي تمثل في التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة، ووصف معايير الاختيار الزوجي، واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتغيرات الدراسة لكشف العلاقات الأرتباطية بين المتغيرات المستقلة مثل (الجنس، مكان الاقامة، مستوى الدخل، نوع الكلية) وبين المتغيرات التابعة الممثلة بمعايير الاختيار الزواجي التي يبحث عنها الشباب الجامعي، وحدد مستوى الدلالة الإحصائية بـ (0.050%)؛ فأقل يعني وجود فروق دالة إحصائياً.

خصائص العينة: تحتوي الدراسة على اربع متغيرات اجتماعية مستلقة رئيسة لبيان الخصائص التي الاجتماعية التي يمكن ان يكون لها تاثير على توجهات الشباب في معايير الاختيار الزواجي في عينة الدراسة التي بلغت 376 مبحوث من الشباب الجامعي، وتوزعت العينة كالتالي: فيما يتعلق بالجنس بلغت نسبة الإناث 55.9% وهي أكثر من نسبة الذكور التي بلغت 44.1%. واما التوزيع وفقا للدخل كانت أعلى نسبة 30.6% ممن دخول أسرهم تقع في الفئة الوسطى من 301 – 450 دينار يليها الفئة الثانية والأدنى من سابقتها بنسبة 26.3% من 151 – 300 دينار وهم يمثلون ذوي الدخل المتدني وفي المرتبة الثالثة كانت فئة المبحوثين الذين تراوحت دخول أسرهم 601 دينار فأكثر بنسبة 23.4% ويمثلون الدخل العالي. كما توزع افراد العينة بالنسبة لمتغير مكان الإقامة يقطن 52.7% من المبحوثين في المدينة بينما 42.8% ممن يقطنون الريف والبقية أقلية من سكان المخيمات. أما نوع الكلية كانت الأكثرية بنسبة وصلت إلى 57.2% ممن يدرسون في الكليات العلمية والبقية يدرسون في الكليات الإنسانية، ويلاحظ على تلك المعطيات وجود تطابق كبير بين تلك النسب لتنوعات المبحوثين وواقع المجتمع الجامعي المعاش.

عرض البيانات وتحليلها

اولا: المعايير التي يفضلها الشباب في اختيار شريك الحياه؟":يبين الجدول (2) أهم المعايير التي يفضلها الشباب الجامعي في شريك الحياة ففي المرتبة الأولى جاءت المعايير العاطفية والجمالية بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.67) وانحراف معياري (0.42)، تلاه في المرتبة الثانية المعايير الدينية والأخلاقية بمتوسط حسابي بلغ (2.64) وبانحراف معياري (0.28)، تلاه في

المرتبة الثالثة المعايير الاجتماعية والثقافية بمتوسط حسابي بلغ (2.31) وبانحراف معياري (0.29) بينما جاءت المعايير الاقتصادية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.23) وانحراف معياري (0.52)، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (2.43) وانحراف معياري (0.22).

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

للمعايير المحددة لاختيار شريك الحياة عند الشباب الجامعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	المعايير العاطفية والجمالية	2.67	.42	كبيرة
2	3	المعايير الدينية والأخلاقية	2.64	.28	كبيرة
3	2	المعايير الاجتماعية والثقافية	2.31	.29	متوسطة
4	4	المعايير الاقتصادية	2.23	.52	متوسطة
		الأداة ككل	2.43	.22	متوسطة

وتالياً سيتم بيان محكات هذه المعايير ومظاهرها المفضلة عند الشباب الجامعي بالتفصيل.

مظاهر معايير الشباب في الاختيار الزواجي

المعايير العاطفية والجمالية: يحتوي هذا المعيار الذي جاء بمقدمة معايير الاختيار الزواجي عند الشباب الاردني على ثلاث جوانب رئيسة وهي: الجمال والشكل الحسن للشريك ومظهر الميول والرغبة وتقبل الشريك والمظهر الاخير كان الحب قبل الزواج.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لفقرات المعيار الأول "المعايير العاطفية والجمالية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	الجانب الجمالي والشكلي للشريك الآخر	2.81	.44	كبيرة
2	3	اختار شريك حياتي ممن احبه وأميل اليه	2.72	.58	كبيرة
3	2	الحب قبل الزواج	2.47	.70	متوسطة

تبين معطيات الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المعايير العاطفية والجمالية، أن العامل الهام يتمثل في الفقرة رقم (1) والتي تنص على "الجانب الجمالي والشكلي للشريك الآخر" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.81) وانحراف معياري (0.44)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (3) والتي تنص على "اختار شريك حياتي ممن احبه وأميل اليه" بمتوسط حسابي بلغ (2.72) وبانحراف معياري (0.58)، بينما جاءت الفقرة رقم (2) ونصها "الحب قبل الزواج" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.47) وانحراف معياري (0.70).

المعايير الاجتماعية والثقافية: هذا المحور احتوى على 11 فقره تمثل ابرز مظاهر المعايير الاجتماعية والثقافية وقد جاءت في المرتبة الثانية من حيث الاهمية عند الشباب الجامعي الاردني كما في الجدول التالي:

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لفقرات المعيار الثاني "المعايير الاجتماعية والثقافية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	5	حسن السمعة والسلوك	2.82	.43	كبيرة
2	6	التوافق والتكافؤ بين الشريكين	2.75	.52	كبيرة
3	12	ان يتوفر لديهـ/ا الطموح والتفاؤل بالحياة	2.69	.59	كبيرة

4	11	اختار شريك حياتي من الاشخاص ذوي الحسب والنسب	2.49	.69	متوسطة
5	4	ان يكون متعلم وحاصل على شهادة عليا	2.46	.63	متوسطة
6	7	اختار شريك حياتي من نفس طبقتي الاجتماعية	2.41	.68	متوسطة
7	14	ان يكون ذي مكانة اجتماعية عالية	2.32	.69	متوسطة
8	8	اقبل اختيار اهلي	2.20	.81	متوسطة
9	10	اختار شريك حياتي ممن يسكن في نفس منطقتي السكنية	1.89	.76	متوسطة
10	13	اختيار شريك حياتي ايا كان من يتقدم لخطبتي	1.71	.75	متوسطة
11	9	اختار شريك حياتي ممن هو من اقاربي	1.69	.78	متوسطة

يبين الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المعايير الاجتماعية والثقافية، حيث جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على "حسن السمعة والسلوك" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.82) وانحراف معياري (0.43)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (6) والتي تنص على "التوافق والتكافؤ بين الشريكين" بمتوسط حسابي بلغ (2.75) وبانحراف معياري (0.52)، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (12) ونصها "ان يتوفر لديه/ها الطموح والتفاؤل بالحياة"، بمتوسط حسابي بلغ (2.69) وانحراف معياري (0.59)، وبالمرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم 11 ونصها "اختار شريك حياتي من الاشخاص ذوي الحسب والنسب" وبالمرتبة الخامسة كان التعليم. بينما جاءت الفقرة رقم (9) ونصها "اختار شريك حياتي ممن هو من اقاربي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1.69) وانحراف معياري (0.78) وبالتالي لم يعد لمعيار القرابة اعتبار عند الشباب الاردني في اخيار الشريك.

المعايير الدينية والأخلاقية

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لفقرات المعيار الثالث "المعايير الدينية والأخلاقية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	15	ان يكون ذو اخلاق عالية	2.87	.44	كبيرة
2	18	من المواظبين على الصلوات والعبادات	2.81	.46	كبيرة
3	19	اختار من يخاف الله سبحانه وتعالى	2.80	.50	كبيرة
4	20	اختار شريك حياتي ممن تتوفر فيه صفات التواضع والحلم	2.79	.48	كبيرة
5	16	ان يكون ملتزم دينياً	2.70	.55	كبيرة
6	17	ان يكون متشدد في الدين	1.89	.84	ضعيفة

يبين الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مظاهر المعايير الدينية والأخلاقية، فقد جاءت الفقرة رقم (15) والتي تنص على "ان يكون ذو اخلاق عالية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.87) وانحراف معياري (0.44)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (18) والتي تنص على "من المواظبين على الصلوات والعبادات" بمتوسط حسابي بلغ (2.81) وبانحراف معياري (0.46)، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (19) ونصها "اختار من يخاف الله سبحانه وتعالى"، بمتوسط حسابي بلغ (2.80) وانحراف معياري (0.50)، بينما جاءت الفقرة رقم (17) ونصها "ان يكون متشدد في الدين" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1.89) وانحراف معياري (0.84) والاخيرة تعني رفض الاكثرية من الشباب الزواج من المتشددين في التدين.

المعايير الاقتصادية: وتشمل اربع مظاهر كما في الجدول التالي:

مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر- مجلة دولية محكّمة- ISSN 1112-4652

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لفقرات المعيار الرابع "المعايير الاقتصادية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	23	يعمل/ تعمل بوظيفة جيدة	2.56	.70	كبيرة
2	24	ذو دخل مرتفع	2.22	.69	متوسطة
3	21	اختار شريك حياتي ممن يمتلك بيتاً وسيارة	2.20	.73	متوسطة
4	22	اختار شريك حياتي الاكثر مالاً والأغنى	1.94	.76	متوسطة

يبين الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المعايير الاقتصادية، حيث جاءت الفقرة رقم (23) والتي تنص على "يعمل/ تعمل بوظيفة جيدة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.56) وانحراف معياري (0.70)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (24) والتي تنص على "ذو دخل مرتفع" بمتوسط حسابي بلغ (2.22) وبانحراف معياري (0.69)، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (21) ونصها "اختار شريك حياتي ممن يملكون بيتاً وسيارة"، بمتوسط حسابي بلغ (2.20) وانحراف معياري (0.73)، بينما جاءت الفقرة رقم (22) ونصها "اختار شريك حياتي الاكثر مالاً والأغنى" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1.94) وانحراف معياري (0.76).

علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية بمعايير اختيار الشباب لشريك الحياة

اولا. علاقة الجنس بمعايير الاختيار الزواجي عند الشباب: للإجابة على طبيعة العلاقة بين الجنس ومعايير الاختيار الزواجي عند الشباب الجامعي الاردني تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير اختيار الشباب لشريك الحياة حسب متغير الجنس، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "ت"، والجدول أدناه توضح ذلك.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

واختبار "ت" تبعاً لمتغير الجنس على معايير اختيار الشباب لشريك الحياة

	ذكر		انثى		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
المعايير العاطفية والجمالية	2.63	.46	2.71	.38	-1.349	**.179**
المعايير الاجتماعية والثقافية	2.35	.30	2.28	.28	1.605	**.110**
المعايير الدينية والأخلاقية	2.66	.32	2.63	.23	.898	**.370**
المعايير الاقتصادية	2.10	.57	2.36	.42	-3.574	**.000**
الأداة ككل	2.42	.24	2.43	.20	-.435	**.664**

يتبين من الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (□ = 0.05) تعزى لأثر الجنس في جميع المعايير والأداة ككل، باستثناء المعايير الاقتصادية وجاءت الفروق لصالح الإناث الاكثر طموح في الاقتران بشريك حياة غني او ذو وضع اقصادي جيد.

ثانياً. علاقة دخل الاسرة الشهري بمعايير الاختيار الزواجي عند الشباب: فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير اختيار الشباب لشريك الحياة حسب متغير دخل الاسرة الشهري، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي اختبار "ف"، والجدول أدناه توضح ذلك.

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

واختبار "ف" تبعاً لمتغير دخل الاسرة الشهري على معايير اختيار الشباب لشريك الحياة

مستوى الدخل	150 فأقل	من 151-300	من 301-450	من 451-600	من 601 فأكثر	[illegible]	[illegible]

المعيار			دينار		دينار		دينار					
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
المعايير العاطفية والجمالية	2.55	.60	2.70	.35	2.62	.40	2.75	.40	2.67	.49	.745	**.562**
المعايير الاجتماعية والثقافية	2.26	.39	2.34	.33	2.31	.26	2.31	.27	2.31	.28	.193	**.942**
المعايير الدينية والأخلاقية	2.56	.43	2.63	.28	2.66	.24	2.72	.23	2.62	.30	.979	**.420**
المعايير الاقتصادية	2.00	.63	2.17	.54	2.21	.50	2.32	.49	2.33	.48	1.445	**.221**
الأداة ككل	2.33	.26	2.43	.22	2.42	.21	2.47	.21	2.43	.22	.894	**.469**

يتبين من الجدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (= 0.05) تعزى لأثر دخل الاسرة الشهري، في جميع المعايير والأداة ككل.

ثالثا. علاقة مكان الاقامة بمعايير الاختيار الزواجي عند الشباب تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير اختيار الشباب لشريك الحياة حسب متغير مكان الاقامة، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي اختبار "ف"، والجدول أدناه توضح ذلك.

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

واختبار "ف" تبعاً لمتغير مكان الاقامة على معايير اختيار الشباب لشريك الحياة

	مدينة		ريف		مخيم		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
المعايير العاطفية والجمالية	2.65	.44	2.68	.42	2.75	.35	.375	**.687**
المعايير الاجتماعية والثقافية	2.31	.29	2.33	.28	2.27	.33	.264	**.769**
المعايير الدينية والأخلاقية	2.63	.28	2.68	.26	2.49	.29	2.834	**.061**
المعايير الاقتصادية	2.26	.50	2.19	.53	2.27	.53	.510	**.601**
الأداة ككل	2.42	.22	2.44	.22	2.38	.24	.335	**.716**

يتبين من الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (= 0.05) تعزى لأثر مكان الاقامة، في جميع المعايير والأداة ككل.

رابعاً. علاقة نوع كلية الدراسة بمعايير الاختيار الزواجي عند الشباب: تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير اختيار الشباب لشريك الحياة حسب متغير نوع كلية الدراسة، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "ت"، والجدول أدناه توضح ذلك.

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

واختبار "ت" تبعاً لمتغير نوع كلية الدراسة على معايير اختيار الشباب لشريك الحياة

	كليات إنسانية		كليات علمية		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
المعايير العاطفية والجمالية	2.64	.43	2.69	.42	-.809	**.419**
المعايير الاجتماعية والثقافية	2.30	.27	2.32	.31	-.518	**.605**
المعايير الدينية والأخلاقية	2.66	.22	2.63	.31	.725	**.469**
المعايير الاقتصادية	2.20	.53	2.25	.51	-.730	**.466**
الأداة ككل	2.41	.21	2.43	.22	-.572	**.568**

يتبين من الجدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (= 0.05) تعزى لأثر نوع كلية الدراسة، في جميع المعايير والأداة ككل.

مناقشة النتائج : توصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها المعايير التي يفضلها الشباب الاردني ويبني عليها اختيار شريكه الآخر كانت تتمحور حول ضرورة التقبل العاطفي وتوافر الجمال، ممثل بجمال مظهر وشكل الشريك الآخر عند الشباب الجامعي الاردني وقد كان في المرتبة الاولى ضمن قائمة معايير الاختيار. مع وجود تباينات في النتائج لا تتفق مع بعض نتائج الدراسات السابقة التي اثبتت تفوق المعيار الديني في المرتبة الاولى قبل الجمال والعلاقات العاطفة واغلبها كان في المجتمعات الخليجية.

وبخصوص المعايير العاطفية كالحب قبل الزواج أحد أهم المعايير من الدرجة الثانية في الاقتران عند الشباب الأردني، فقد تزايد حيز هذا المعيار بشكل غير مسبوق زمنياً بسبب الانفتاح الكبير الذي أصاب مجتمعاتنا من كل جانب، وهذا يؤشر على حرية الاختيار التي بات يتمتع بها الشباب اليوم مع نمو التنظيمات والمؤسسات التعليمية، وأماكن العمل المفتوحة، وتعليم المرأة وعملها خارج البيت، وتطور اليات وسبل الاتصال عبر التكنولوجيا المستحدثة كالخلوي، والانترنت وشبكات ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها قد سمحت وسهلت تعدد العلاقات، وفرص الاختلاط بين الجنسين مما مكن سبل الالتقاء بين مشاعر واحاسيس البشر فيما بينهم. وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة الناصر وسلمان (2007) من جانب الذكور يفضلون التعارف الشخصي بينما الاناث كان ميلهن التعارف عن طريق الاهل. وهنا يستوجب توضيح قضية هامة تؤكدها دراسة ويستون وديمو 1987 ومفادها عدم وجود علاقة بين التوافق الزواجي، وعلاقات ما قبل الزواج. فالحب قبل الزواج ليس كما يظن الشباب بالضرورة يؤدي إلى أستقرار وأمن النسق العلائقي في الحياة الزوجية وهو غير كافي لاقامة واستمرار العلاقات الاسرية والزوجية، فالحياة الاسرية مجموعة من العناصر والمقومات مجتمعة ومتكاملة ومتكافلة مع بعضها البعض اذا ما اردنا اسرة مستمرة ومستقرة وهانئة.

ومن اهم المعايير الاخرى وبالمرتبة الثانية كان معايير التدين والأخلاق، فالتدين كالمواظبة على الصلوات والعبادات، ومخافة الله خصائص مهمة لدى الشباب ويسعى لإجادها في شريكه الاخر عند الزواج، ويفسر ذلك بتاثير الثقافة الدينية السائدة في المجتمع العربي والاردني كثر من الناس عند الزواج نجدهم يبحثون عن ضرورة توافر السمات الدينية والسمعة الاخلاقية الحسنة في الخاطب كخاصية هامة تدفع في قبول الاخر وهذه نتيجة لم تكن محك إهتمام كثر من الدراسات السابقة التي وضحت معايير أخرى قد نتفق ونختلف معها في آنٍ واحد.

وهذه نتيجة تتفق تماماً مع نتيجة دراسة روس عام 1997، بينما يختلف الشباب الاردني عن الشباب الغربي الامريكي في كون شبابنا يعطي أهمية للمعايير الاجتماعية كالمكانة الاجتماعية للفرد والاسرة عند الاقتران بشريك أخر الشيء نفسه لا يعد مهم كما أثبتته دراسة روس. فالشباب الاردني يهتم بالصفات الاجتماعية والثقافية بالدرجة الثالثة كحسن سمعة الشريك، والتوافق والتكافؤ بين الشريكين، وأن يتوفر لديه/ها الطموح والتفاؤل بالحياة، وأن يكون أو تكون من أسرة جيدة في المجتمع، ومن وضع تعليمي جيد أي بكالورس فأعلى. ولكن تتشابه توجهات الفتيات العربيات والاجنبيات حول الارتباط بشخص ثري قادر على إمتاعهن، وإسعادهن كمعيار يقع ضمن الأولويات، ولكن الفروق حول أهمية المعايير الدينية والاخلاقية تبقى كبيرة بين المجتمعين، وتأثيرها على الشباب الأردني واضح بعكس المجتمع الغربي.

وبعض النتائج المتعلقة بالمحور الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي تتفق الدراسة مع بعض ما توصلت اليه نتيجة باقر وباشطح عام 2000 عدم أهمية عمل الفتاه عند الذكور، وتركيزهم على ثقافة وطريقة تفكير الشريكة الايجابي في الحياة. ويبدو غياب أهمية الفارق العمري عند الشباب الأردني يعد منعطف خطير في قضايا الزواج لكون الدراسة المذكورة في المجتمع السعودي، وغيرها العديد قد أكدن هذا المعيار الهام، والذي كان محور مهم جداً في نتائج دراسات سابقة وجود علاقة قوية بين العمر ومستوى التوافق الزواجي. ومن الدراسات المحلية التي تتقاطع بعض نتائجها مع بعض نتائج الدراسة

الحالية دراسة عثمان عام 1986 التي إعتبرت دور الاسرة الاردنية كبيراً في عملية الاختيار الزواجي للأبناء، وهذا ما لمست الدراسة الحالية إنحساره عند الشباب الاردني لكون الاختيار من جانب الأهل لم يعد مهم في الوقت الحالي، فحرية الاختيار باتت سمة شبه غالبة بسبب تعدد العلاقات، وحرية الاختلاط بين الجنسين التي جاءت بفعل التحولات المذكورة سابقاً أهمها العمل والدراسة وثقافة الانفتاح، إضافة إلى تأثير وسائل الاعلام والاتصال خاصة أجهزت الانترنت، والخلويات التي عصف بأنماط النسق العلائقي، وأعادت فرض ترتيبات إجتماعية لم تكن مألوفة رافقها تغير في منظومة القيم المجتمعية العامة. وهذه الاستنتاجات لها ما يبررها ويبرهن صحتها الواقع المعاش والفاحص بتعمق لعمليات المجتمع ومستجداته، ووسط ذلك تأثرت عمليات الاختيار الزواجي في المجتمع الأردني، وأصبح الشباب أمام تعدد الاختيارات وفرص الحريات المتاحة عاجز عن الوصول إلى المعايير الدقيقة في الاختيار الصحيح. من جهة أخرى وسط أزمة هذه المتغيرات أصبح ما يسمى "التداخل الطبقي" متاح بشكل أكبر مما سبق ولو قل ما يحدث في عصر العولمة التي طالة كل الأنساق الاجتماعية، فلم تعد عملية الاختيار محصورة داخل الطبقة الواحدة أو المجموعة الاجتماعية او القرابية او المنطقة الجغرافية أياً كان نوعها أو شكلها، ففرص الاختراق متاحة ولو لقلة من الناس، لدرجة الاختراق الديني فالحديث هذه الايام رمضان 2015م في الاردن عن اتمام حالة زواج مسلم من مسيحية وبرضى كافة الاطراف.

وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس لجميع معايير الاختيار لشريك الحياة عند الشباب الأردني باستثناء المعايير الاقتصادية والفروق لصالح الإناث، إذ يعتبر عمل الشريك بوظيفة جيدة، وتحقيق دخل جيد معيار مهم جداً في الشريك عند الاناث، فالفتاة تبحث عن الثروة في شريك الحياة بعد توافر السمعه والسلوك الحسن وهذه نتيجة متفق عليها مع دراسة روس، ودراسة السودي (2013) والسبب يعود للترتيبات الثقافية التي تلزم الرجل بالمسؤولية والإعالة، وتأمين التكاليف الاقتصادية خاصة عند الزواج وتأسيس بيت متكامل حسب الاصول المتعارف عليها ناهيكم طموح النسبة الغالبة من فتيات اجيال اليوم الاقتران برجل ذو وضع اقتصادي او ثروة تمكنه من تحقيق حاجاتهن ومتطلباتهن وتامين العيش الكريم. ولم تجد الدراسة فروق تذكر حول بقية المعايير المفضلة تعزى إلى متغيرات مكان الإقامة، والوضع الاقتصادي، ونوع كلية الدراسة إنسانية أو علمية.

خلاصة الدراسة وتوصياتها

خلصت الدراسة الى أن أهم المعايير التي يبنى عليها اختيار الشريك الآخر الجمال والميول العاطفية ممثل بجمال مظهر وشكل الشريك الآخر وهذا المعيار هام بالنسبة للشباب الذكور اكثر من الاناث، وتلاه في المرتبة الثانية المعايير الدينية والأخلاقية، وتصدرت بقية المعايير الأخرى عند الشباب الجامعي، ولا يختلف الذكور والاناث على ذلك، فالجميع يبحث عن الصفات الدينية في الشريك كالصلاة والعبادات، ومخافة الله، وهذا يؤشر على أن الشباب الأردني محافظ ويلتزم المرجعيات الدينية التي تعد في قائمة الأولويات عند الاختيار في زوجه، وجاء المعيار الاجتماعي والثقافي في المرتبة الثالثة كحسن السمعة والسلوك، التوافق والتكافؤ، وتوفر الطموح والتفاؤل بالحياة، ومن أسرة ذات وضع جيد في المجتمع، وشريك متعلم وحاصل على شهادة عليا. أما في المرتبة الأخيرة جاءت المعايير الاقتصادية . ولم تجد الدراسة فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الجنس لجميع معايير الاختيار لشريك الحياة عند الشباب باستثناء المعايير الاقتصادية والفروق لصالح الإناث، ولم تجد الدراسة فروق حول المعايير المفضلة تعزى إلى متغيرات مكان الإقامة، والوضع الاقتصادي، ونوع كلية الدراسة إنسانية أو علمية.

توصيات الدراسة:

- العمل على تطوير الوعي المجتمعي والشبابي والاسري بأهمية موضوع الاختيار الزواجي ابتداء من الأسرة, والمدرسة, والجامعة، ودور العبادة, ووسائل الإعلام, باعتبارها مؤسسات اساسية في عملية التنشئة الاجتماعية, وذلك بتوفير كل ما

يناسب الشباب من معلومات وحقائق واستفسارات عن الحياة الزوجية وتوجيههم ونصحهم بخطوات وأصول عملية اختيار الشريك المناسب.

- إنشاء مكاتب يديرها مختصين في الاسرة والزواج والمجتمع باسم الارشاد الاسري والزواجي تتولى مهام هذا الموضوع.

- تشجيع البحث العلمي حول قضايا الحياة الزوجية والرباط الزواجي ومعاييره على أن تهتم بتأصيل مفاهيمها وقيمها ومبادئها وكذلك معالجة مشكلاتها بعد إجراء دراسات مسحية حولها.

المصادر و المراجع

القران الكريم

الحديث النبوي الشريف

كفافي, علاء الدين (1999), الإرشاد والعلاج النفسي الأسري, ط1 القاهرة, دار الفكر العربي.

السفاسفة, محمد إبراهيم (2003), أساسيات في الإرشاد والتوجيه النفسي والتربوي، الكويت, مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

الجولاني, فاديه عمر (2004), الأسرة العربية تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال, الإسكندرية, المكتبة المصرية للطباعة والنشر.

الداهري, صالح حسن (2006), أساسيات الإرشاد الزواجي والأسري, ط1, عمان, دار صفاء للنشر والتوزيع.

عثمان، ابرهيم (1986)، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 7. ص157-174

باقادر، أبو بكر أحمد وباشطح، فوزية سالم (2000)، الأختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دراسة ميدانية على مدينة جدة، مجلة المنهل.

عبدالله، سهام (2006)، التوافق الزواجي وعلاقته بمعايير اختيار الزوج وبعض المتغيرات الاخرى، رسالة ماجستير غير منشورة، ام درمان، السودان.

السودي، عبد المهدي (2013)، المحكات التي يستخدمها الشباب في الاردن لاختيار شريك الحياة، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، الجامعة الاردنية، عمان.

الشريفين، أحمد (2003)، التوافق الزواجي في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، عمان.

الناصر، فهد عبد الرحمن وسلمان، سعاد (2007)، معايير الاختيار الزواجي لدى الشباب في المجتمع الخليجي: دراسة مقارنة بين الشباب الكويتي والشباب العماني، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد 33، العدد 127، مجلس النشر العلمي، الكويت.

Riley, E.(1994) Inter Woven lives: Parents, Marriage and Guanxi in China journal of Marriage and family, Vol 56 (4). Pp 791-804.

Botwin, Michael D. and Buss, David M., & Shackelford, Todd K (1997), Personality and Mate Preferences: Five Factors in Mate Selection and Marital Satisfaction, Journal of Personality, Vol (65) (1), 107-136.

Ross, L. (1997), Mate selection Preferences among African college students. Journal- of- Black-Studies, Vol. (27) n4, Pp 554-69, (ERIC Document reproduction service No. (EJ 543855).

Green, R. (1991), The relationship between age, salary, occupation, length of marriage, education and marital satisfaction in church going African-American marred couples, (Doctoral dissertation, The union institute), Dissertation abstracts international, 52 (5), 1906 A.

Buss D (1989). Sex differences in human mate preferences. Evolutionry hypotheses tested in 37 cultures. Behavioral and Brain Sciences 5: 12-49.

أثر استخدام تكنولوجيا الاتصال على الموارد البشرية
في المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة سطيف

أ.كتاف كريمة
جامعة سطيف 2

الملخص:

شهد القرن ال21 تقدما هائلاً في مجال تكنولوجيا الاتصال، وحوّلت الوسائل الاتصالية الحديثة العالم إلى قرية كونية صغيرة، وانعكس هذا التطوّر على مجالات عديدة منها: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وباعتبار أنّ المؤسسة نسق من الأنساق الاجتماعية فإنّه لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن هذه التغيّرات، خصوصًا وأنّها تعيش في بيئة تنافسية شديدة ومحمومة، وتنمية مواردها البشرية على استخدام تكنولوجيا الاتصال هو أهم عنصر يمكنه التصدي لهذه المنافسة، وقد قمنا بدراسة ميدانية على المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC بولاية سطيف، واستخدمنا فيها المنهج الوصفي واعتمدنا على تقنية الاستمارة لجمع البيانات من عيّنة مكوّنة من 119 مفردة.

الكلمات المفتاحية: الاتصال، تكنولوجيا الاتصال، الموارد البشرية، المؤسسة.

Abstract;

The 21st century saw enormous progress in the field of communication technology, that means modern communications transformed the world into a small global village, this development is reflected on many areas, including: economic, political, social, and considering that the organization pattern of social formats it cannot remain aloof from these changes, especially since they live in a highly competitive and hard environment.

So; the human resources development on the use of communication technology is the most important element that can respond to this competition, we have a field study at the National Foundation for instrumentation and control AMC in Setif, we used the descriptive approach and adopted the questionnaire to collect data from a sample of 119 single.

مقدمة:

تعتبر التكنولوجيا الحديثة للاتصال والمعلومات شريان الحياة وقوامها، فقد احتلت في الآونة الأخيرة مكانة مرموقة في اقتصاديات الأمم المتقدمة، وتعاظم دورها في كافة المجالات

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية، وأدى انفجار المعرفة وتدفق المعلومات بشكل سريع إلى تدعيمها، كما اختصر الزمان والمكان معا وأصبح العالم شبيها بقرية عالمية، ألغيت فيها الحدود بين الأفراد والدول.

لذلك سارعت الدول المتقدمة والنامية إلى تدعيم تكنولوجياتها في الاتصال، وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع لترفع من مستواها التعليمي والاقتصادي، وتزيد من قدرة مؤسساتها التنافسية، فعالم التكنولوجيا الحديثة يتجه نحو التكتلات المعلوماتية، ونحو شبكات الاتصال البعيدة المدى التي تقدم المعلومات وتتيح الاتصالات عبر سطح الكرة الأرضية كلها، وكل هذا لابد وأن له انعكاسات وتأثيرات واضحة على المؤسسة ومواردها البشرية، خصوصا وأن عزلة المؤسسات عن التطور التكنولوجي الحاصل وتخلفها عن مسايرته سينعكس على مواردها البشرية وقدرتها التنافسية.

وسنتطرق في هذه الدراسة إلى واقع وانعكاسات استخدام تكنولوجيا الاتصال في المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بولاية سطيف وعلاقته بتنمية مواردها البشرية.

أولا: الإطار المنهجي للدراسة:

1-مشكلة الدراسة:

إن عالمنا اليوم عالم متغير لا يعرف ثباتا ولا استقرارا فهو يمر بتحولات هامة وسريعة في نظمه السياسية والاجتماعية والتكنولوجية، هذه التحولات من شأنها إحداث تغيرات جذرية في مجالات الحياة المختلفة، وخلق تحديات جديدة تنعكس في مجملها على حركة المجتمع ومؤسساته.

فالبيئة الاقتصادية العالمية الحالية تختلف تماما عما كانت عليه في السابق، فهي تتحول بشكل سريع من الاقتصاديات المادية التي كانت تعتمد على المواد الخام والمصانع (الصناعة الثقيلة) إلى اقتصاديات المعرفة والتي تعتمد أساسا على التكنولوجيا الفائقة والموارد البشرية المؤهلة(محمود علم الدين،2005، ص:104).

وتعد تكنولوجيا الاتصال أحد أهم وأبرز التكنولوجيات التي تعتمد عليها اقتصاديات المعرفة، فهي تحتل مكانة مرموقة، وذلك لاعتبار أن الاتصال حاجة أساسية وملحة من الحاجات الإنسانية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة اليومية أو العملية، فهو شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي الذي يتم من خلاله تبادل المعلومات ونقل الخبرات.

إن المؤسسة اليوم لا يمكنها أن توسع علاقاتها دون اعتمادها على هذه التكنولوجيا(صالح بن نوار،2002، ص:100)، ولا يمكنها الاستغناء عنها فهي مفروضة عليها، وإذا لم تسارع في وضع خطة استراتيجية لتبني هذه التكنولوجيا، وتطوير مواردها البشرية، وإدخال التغيرات المناسبة، فإنها لن تستطيع مسايرتها وستعجز عن مواصلة عملها لأن بقاءها واستمرارها مرهونين بمدى وعيها بواقعها ومتطلباته، ويجب عليها أن تعطي أهمية قصوى للمورد البشري، باعتباره الوسيلة الفعالة والمصدر الحقيقي لإنجاز أي تطوير في أساليب العمل والإنتاج، وبإمكانه تعويض النقص في الموارد الأخرى.

ولم يعد بوسع المؤسسة إلا أن تضع بنية تحتية قوية تستوعب التطورات التي تحدث في مجال تكنولوجيا الاتصال، وتعيد تأهيل مواردها البشرية لتكون قادرة على التأقلم مع الوضع الجديد، ولتحقيق هذه الأهداف تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

1-هل أدى استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة إلى زيادة كفاءة المورد البشري وتحسين منتوجات المؤسسة؟

2-هل ساهمت وسائل الاتصال الحديثة في تنمية المورد البشري وتوسيع قاعدة المؤسسة الاتصالية؟

3-هل بإمكان تكنولوجيا الاتصال الحديثة أن تحقق أهداف المورد البشري والمؤسسة معا في وقت قصير وسريع؟

2-أهمية الدراسة: إن لهذه الدراسة أهمية لكونها تعمل على:

-محاولة معرفة أهمية استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة من طرف الموارد البشرية وأثرها على المؤسسة.

-الاهتمام بالمورد البشري وتأهيله على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة وزيادة معارفه التقنية.

-الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال من طرف المؤسسة واستخدامها في تعليم وتدريب وتكوين مواردها البشرية.

3-التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة:

-الاتصال: هو شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي يتم بتبادل الحقائق والآراء والاتجاهات والرسائل بين الأفراد والجماعات، وقد يكون عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة.

-تكنولوجيا الاتصال: هي مجموعة الأجهزة والوسائل والنظم، التي وفرتها التقنية الحديثة والتي يتم من خلالها جمع المعلومات وتخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها مع الأفراد والجماعات.

-الموارد البشرية: هي مجموع القوى العاملة المتوفرة بالمؤسسة والتي تقوم بأداء وظائفها وأعمالها في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها المؤسسة.

4-مجالات الدراسة:

-المجال المكاني: أجريت الدراسة الميدانية في المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC الواقعة بمدينة العلمة ولاية سطيف.

-المجال البشري: شمل المجتمع الأصلي للدراسة الميدانية مجموع الإطارات وأعوان التحكم الذين يشتغلون بالمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC بالمديرية العامة والمصنع معا.

5-المنهج وأدوات جمع البيانات: يعرف المنهج على أنه مجموعة العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق أهداف بحثه(Mouris Angers,1997, p:33).

1-5منهج الدراسة: ونظرا لأن الموضوع المدروس هو الذي يحدد نوع المنهج المستخدم ويفرضه على الباحث وليس الباحث من يحدد ذلك، وبما أننا نبحث في "أثر استخدام تكنولوجيا الاتصال على المورد البشري في المؤسسة دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة-سطيف" فإننا استخدمنا **المنهج الوصفي** والذي تعتمد عليه العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث يستخدم عندما تكون هناك معارف عن الظاهرة مستمدة من بحوث سابقة واستطلاعية، والذي يهتم بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويقوم بجمع المعلومات الكافية عنها.

2-5أدوات جمع البيانات: -الاستمارة: وهي أداة هامة في جمع البيانات، وتكونت استمارة هذه الدراسة من أربعة محاور:-

المحور الأول: يوضح البيانات الشخصية ويشمل البيانات المتعلقة بخصائص العينة.

-المحور الثاني: يوضح استخدام تكنولوجيا الاتصال لزيادة كفاءة المورد البشري في العمل وتحسين منتوجات المؤسسة.

-المحور الثالث: يوضح مساهمة وسائل الاتصال في تنمية المورد البشري وتوسيع قاعدة المؤسسة الاتصالية.

-المحور الرابع: يوضح تحقق أهداف المورد البشري والمؤسسة معا بعد استخدام تكنولوجيا الاتصال في وقت قصير وسريع.

6-العينة وكيفية اختيارها: نظرا لأن مجتمع بحثنا يتكون من مجموع الإطارات وأعوان التحكم الذين يشتغلون بالمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة فقد اخترنا العينة القصدية (الإطارات وأعوان التحكم الذين يستخدمون في عملهم تكنولوجيا الاتصال)، ونظرا لصعوبة دراسة جميع وحداته قمنا بأخذ عينة منه حجمها119مفردة.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة:

1- المفاهيم الجديدة لتكنولوجيا الاتصال:

إن عالمنا اليوم يمر بثورة تكنولوجية اتصالية جديدة تتسم بالمزج بين أكثر من تكنولوجيا اتصالية لتحقيق الهدف النهائي وهو توصيل الرسالة إلى المستقبل، ويطلق البعض على هذه المرحلة اسم :" تكنولوجيا الاتصال متعدد الوسائط " Multi Media أو" تكنولوجيا الاتصال التفاعلية " Interactive أو مرحلة التكنولوجيا المهجنة، والتي تتمثل مرتكزاتها الأساسية واللازمة لنموها في تطور الحاسبات الإلكترونية إضافة إلى الألياف الضوئية وأشعة الليزر والأقمار الصناعية(سامية محمد جابر، نعمات أحمد عتمان،2003، ص:106).

إذن فتكنولوجيا الاتصال الجديدة مرت بمراحل عديدة حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم، حيث ربطت المعدات الإلكترونية والتقنيات الرقمية والهاتف النقال مستغلة بذلك مدارات الأقمار الصناعية، لتشكل ثورة رقمية متعددة الأطراف، وبالتالي فهي مجموعة أدوات وتقنيات اتصالية إلكترونية جديدة تميز عصر المعلومات والمعرفة، ويؤدي استخدامها إلى انخفاض تكلفة استقبال ومعالجة وتخزين وإرسال المعلومات، وهي بذلك تفتح مجالات عديدة أمام التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ...الخ، وأمام أحدث التطورات والتغيرات التي تطمح إليها الموارد البشرية والمؤسسات.

2-بعض تطبيقات تكنولوجيا الاتصال:

لقد مرت تكنولوجيا الاتصال بمراحل عديدة، فقد بدأت من حيث انتهت التقنيات التقليدية، فتكنولوجيا الاتصال لم تلغ وسائل الاتصال التقليدية، وإنما طورتها وغيرتها بشكل كبير، وفيما يلي عرض لأهم تطبيقات تكنولوجيا الاتصال وهي كالآتي:

1-2 تكنولوجيا الاتصالات الرقمية:

نشأت من اندماج التكنولوجيات الثلاث الكبيرة وهي: الاتصالات عن بعدTélécommunication ووسائل الإعلام Medias والمعلوماتية Informatique والتي كانت تتطور بالتوازي وعلى انفراد ولذلك تسمى Télémédiatique كمصطلح جامع أو مختزل للتكنولوجيات الثلاث(Jean Cloutier, 2001, p:52).

وشبكاتها عبارة عن مجموعة من معدات أو أجهزة اتصالات مرتبطة فيما بينها بطرق مختلفة، وأهمها الشبكات المحلية، وهي التي تربط بين حواسيب متواجدة في قاعة أو مؤسسة واحدة رغم اختلاف استخداماتها وتطبيقاتها وبرامجها، والشبكات الواسعة هي التي تربط بين حواسيب متباعدة جغرافيا: بلاد، قارة...وأوسعها الأنترنت وهناك من يضيف إليهما شبكة وسطية حضرية تجمع بين شبكتين محليتين أو أكثر في مدينة واحدة، وكل هذه الشبكات تعمل على نقل المعلومة الرقمية من المرسل إلى المستقبل(فضيل دليو، 2014، ص:104).

2-2 تكنولوجيا الأنترنت:

وهي عبارة عن أجهزة كمبيوتر متصلة ببعضها inter network of computers، والأنترنت لغويا مشتقة من شبكة المعلومات الدولية واختصار للاسم الإنجليزي International Network، ويطلق عليها عدة تسميات the net والشبكة العالمية word net أو شبكة العنكبوت the web، أو الطريق الإلكتروني السريع للمعلومات Electronic Super High Way(عبد الملك ردمان الدناني،2001، ص:36).

كما تعتبر شبكة اتصالات واسعة تضم بداخلها مجموعة كبيرة من الشبكات المعلوماتية العمومية والخاصة والمتصلة ببعضها البعض، وقد بدأ العمل بهذه الشبكة في السبعينيات 1975 كمشروع لوزارة الدفاع الأمريكية، ولكنه سرعان ما تحول إلى مشروع أكاديمي ثم اقتصادي يهدف إلى الخدمة العامة(محمود علم الدين، 2005، ص:167).

وقد انبثق من شبكة الأنترنت شبكات معلوماتية خاصة تستعملها المؤسسات لمعالجة معلومات تواصلها الداخلي والخارجي وأهمها: -**شبكة الأنترانت(Intranet):** وهي شبكة إلكترونية خاصة يتم تركيبها وتشغيلها بداخل المؤسسة، لتمكين العاملين من الاتصال ببعضهم البعض ونقل وتبادل المعلومات فيما بينهم ونشرها داخل المؤسسة الواحدة.

-**شبكة الإكسترانت(Extanet):** هي عبارة عن شبكات انترانت داخلية وسعت وامتدت لتشمل متعامليها الخارجيين.

وهذه الشبكات الثلاث متكاملة فيما بينها وتعمل بالتوازي مع بعضها البعض، وتعتبر مصدرا ممتازا للبحث عن مختلف المعلومات، بما فيها المعلومات المرتبطة بالموارد البشرية والتطورات المختلفة في هذا المجال.

3-2 تكنولوجيا الهاتف النقال:

أدت التطورات المعلوماتية والاتصالات السلكية واللاسلكية إلى ظهور وسائل تكنولوجية جديدة للاتصال يستعملها العام والخاص أهمها الهاتف النقال.

"والنقال أو الخلوي أو المحمول أو الجوال هو جهاز يحمله الشخص يعمل لاسلكيا وفق شفرة معينة، وبكمية كهربية يتم شحنها مسبقا"(http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar).

ومع تطور الهاتف النقال لم يعد مجرد أداة اتصال، بل أصبح يستخدم كجهاز كمبيوتر صغير، وازداد عدد مستخدميه في العالم وتنوعت مجالات استخدامه من التعليمية إلى التجارية والاقتصادية، ويبقى على المؤسسات أن تزود مواردها البشرية بهذه التقنية لضمان السير الحسن للعمل وتحسين الأداء.

4-2 تكنولوجيا البريد الإلكتروني E-mail:

هو نظام يستخدم الكمبيوتر لتلقي وتخزين وتوجيه والتحكم في الرسائل الإلكترونية، لتصل إلى الأشخاص أو الجماعات المراد التخاطب معها، ويعتبر من أسرع وسائل الاتصال الحديثة وأكثرها استخداما على مستوى العالم، وظهرت هذه الخدمة بعد ولادة شبكة الأنترنت وشيوعها، حيث أصبح بإمكان أي شخص أو شركة أو هيئة أو مؤسسة في أي مكان

أن يكون لها صندوق آلي واسع يستقبل فيه من أي مكان في العالم رسائل مكتوبة أو مصورة أو صوتية أو رسوم ....، متحدية بذلك الحواجز الزمنية والمكانية وفي ثوان محدودة(عبد الباسط محمد عبد الوهاب، 2005، ص:185).

والبريد الإلكتروني نوعان: نوع يستخدم برنامج خاص لإرسال واستقبال البريد الإلكتروني يعمل وأنت متصل بالإنترنت، ويجب أن يكون البرنامج متوفر لديك، ونوع يسمى بريد الويب أو البريد المجاني، ويمكنك استخدامه دون الحاجة لبرنامج خاص سوى ارتباطك بالإنترنت. (http://www.abahe.co.uk/information-technology)

وما نخلص إليه هو أن المؤسسات العامة والخاصة لم تعد تستغني عن خدمة البريد الإلكتروني في أدائها لمختلف أعمالها.

3-المداخل النظرية للموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية أهم مورد في المؤسسة، وهي تلعب دورا بالغا في نجاح المؤسسة واستمرارها في أداء وظائفها وتحقيق أهدافها، وقد ظهرت العديد من النظريات لتسيير الموارد البشرية ولعل أهمها ما يلي:

3-1حركة الإدارة العلمية:

ساهمت في تطور نظريات الموارد البشرية ويتزعمها فردريك تايلور Frederik Taylor "وقد برزت هذه الحركة تقريبا في سنة 1890م إلى غاية بداية الحرب العالمية الأولى، حيث رأى تايلور بأنه يمكن أن تتحقق زيادة في الإنتاج وتحسين المردودية من خلال دراسة الحركة والزمن، وتحديد الوسائل الضرورية والمثالية لشغل وتنفيذ الوظيفة" (Renaud Sainsaulieu,1988, p:33).

ولقد ساهم تايلور في تبلور العديد من الأفكار التي تتعلق بالمورد البشري وظروف العمل، وركز على أهمية القياس العلمي للعمل، ودعا إلى ضرورة الاهتمام بعلاقة المورد البشري مع الإدارة أي التعاون بينهما، وبرز اهتمامه بشكل كبير بالمورد البشري من خلال الاهتمام بتدريبه واختياره واستخدام الأسلوب العلمي في إدارته، وذلك من خلال المبادئ الأربعة التي وضعها للإدارة العلمية.

وبالرغم من المساهمات التي أضافتها حركة الإدارة العلمية للنظريات التنظيمية، إلا أنها أهملت الجانب الاجتماعي والإنساني للمورد البشري، كما أهملت التنظيم غير الرسمي وأهميته في حياة الموارد البشرية.

3-2حركة العلاقات الإنسانية: ظهرت هذه الحركة في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي كرد فعل على حركة الإدارة العلمية والنظريات الكلاسيكية ككل، والتي ركزت على الإنتاج والعمل، وأغفلت إلى حد كبير جوانب العلاقات.

وقد دعت حركة العلاقات الإنسانية بزعامة إلتون مايو Elton Mayo إلى ضرورة الاهتمام بتحسين العلاقات في بيئة العمل مثل: تحسين الاتصال بين الموظفين والمشرفين عليهم، وإتاحة مجال أكبر للتحاور وإبداء الرأي، وأهمية رضا العاملين عن عملهم، وتوفير ظروف مناسبة للعمل، "وقد مكنت النتائج التي توصل إليها إلتون مايو وزملاؤه من عقلنة العنصر البشري ". (Philippe Bernoux, 1985, p:70) وقد تنبهت إلى أهمية دراسة مشاعر الأفراد نحو العمل، وإلى أثر دوافعهم وقيمهم الاجتماعية، وأنماط القيادة في تحديد سلوكهم وأدائهم للعمل(حسين حريم، 1997، ص:17).

ورغم المساهمات التي قدمتها حركة العلاقات الإنسانية للنظريات التنظيمية، والدور الواضح الذي لعبته في تنمية الموارد البشرية ورفع روحها المعنوية، إلا أن البحث بقي مستمرا عن أفضل الطرق لزيادة إنتاجية الموارد البشرية، ودفعها نحو تحقيق أهداف المنظمة وزيادة فعاليتها، من خلال برامج التدريب والتعليم والتكوين وعن طريق أنظمة الاختيار والتعيين والتي تحقق التوافق بين المورد البشري والعمل.

3-3مدخل الموارد البشرية:

على عكس حركة الإدارة العلمية التي اعتبرت العنصر البشري عنصرا من عناصر الإنتاج، وحركة العلاقات الإنسانية التي ركزت بشكل كبير على مشاعر العنصر البشري ودوافعه تجاه العمل، فإن مدخل الموارد البشرية قد اهتم بالمورد

البشري باعتباره أهم مورد في المؤسسة، يعمل على تحقيق أهداف كل من المؤسسة والمورد البشري معا، في إطار نظرة تكاملية لتطوير نسق تسيير الموارد البشرية، وأهم مبادئ هذا المدخل هي كالآتي:(راوية محمد حسن، 2000، ص: 21)

-المورد البشري أهم استثمار إذا أحسن إدارته وتنميته يمكن أن يحقق مكافآت طويلة الأجل للمنظمة في شكل زيادة الإنتاجية.

-السياسات والبرامج والممارسات لابد أن تخلق لإشباع الحاجيات النفسية والاقتصادية للمورد البشري.

-بيئة العمل لابد أن تشجع الأفراد على تنمية واستغلال مهاراتهم لأقصى حد.

-برامج وممارسات الموارد البشرية لابد أن تنفذ وتحقق بطريقة يراعى فيها تحقيق التوازن بين حاجات المورد البشري وأهداف المنظمة.

وبالتالي فقد اعتبر هذا المدخل أهم مدخل ركز على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، من خلال وضع استراتيجية مبنية على سياسات وممارسات عديدة، تتوافق مع أهداف المؤسسة واستراتيجياتها وأهداف الموارد البشرية معها.

4-أهم التحديات التي تواجه الموارد البشرية:

إن هناك جملة من التحديات والتوجهات في وقتنا الحالي لا يستهان بها تواجه الموارد البشرية في تأديتها لوظائفها وأنشطتها، خلقها الانفتاح العالمي والعولمة والاقتصاد الجديد والتكنولوجيا الحديثة، والتي ألغت الحدود والفواصل بين الدول وأهم هذه التحديات نذكر:

4-1 زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة: إن التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستخدام المتزايد لها أدى إلى تغيرات جذرية في أنواع الأعمال والمهارات التي تحتاج إليها المؤسسات، كما أدى إلى ازدياد أهمية بعض الأنشطة مثل: التدريب والتنمية وتخطيط المستقبل الوظيفي بما يتناسب مع تلبية احتياجات هذه التغيرات،(صلاح الدين عبد الباقي،2002، ص: 413) وقد نتج عنها أيضا الاستغناء عن بعض العاملين، وعن بعض الوظائف، فالمؤسسة التي تريد إعطاء أهمية للمنافسة يجب عليها أن تعتمد على تخفيض في التكاليف، وبالأخص تكاليف اليد العاملة (André Petit, 1993, p127).

4-2 ضرورة تفعيل الاتصال بين الموارد البشرية: إن الاتصالات الفعّالة تؤدي إلى تحسين أداء المؤسسة خاصة إذا ما رُوعيَ فيها الجانب الإنساني والاجتماعي، فالشفافية والصراحة تؤدي إلى شعور المورد البشري بالحرية في إبداء الرأي، وتقديم الاقتراحات، والاستماع الجيد يمكن المورد البشري من الاستفادة من وجهات النظر المختلفة الناتجة عن اختلاف الثقافات وتعددها، وتساهم بشكل كبير في التقليل من حدة الصراعات والتي تعرقل الإبداع والابتكار، فالاتصال الفعال يخلق الإبداع بالمؤسسة من خلال إنشاء ووضع أفكار وأنماط سلوكية جديدة، لتحسين السلوك التنظيمي.

4-3 ارتفاع مستوى تطلعات الموارد البشرية: بسبب ارتفاع مستويات معيشتهم ووعيهم وثقافاتهم فلم تعد الأجور هي الحافز الوحيد لديهم، مما تطلب من الإدارة استجابة خاصة لهم ولتطلعاتهم، وعليها أن تستشير في ذلك كل من علماء النفس والاجتماع(محمد سعيد سلطان، 2003، ص: 42).

إن هذه العوامل وغيرها أدت إلى تغيير النظرة تجاه الموارد البشرية، فالموارد البشرية لأي مؤسسة أفضل بكثير من الموارد المالية والمادية، مما أدى إلى بروز مفاهيم جديدة حول الموارد البشرية أهمها: (علي السلمي،2001، ص: 229)

-إن المورد البشري هو مصدر الأفكار والأداة الرئيسية في تحويل التحديات إلى قدرات تنافسية.

-إن المشاركة الفعالة للمورد البشري، وطاقاته الذهنية هي مصدر المعرفة وأساس القدرة الابتكارية وتحويل الأفكار إلى منتجات وخدمات.

-إن كل المزايا التي تتوفر داخل المؤسسة تبقى بدون فائدة، ما لم يتوفر لها العنصر البشري المتميز القادر على الإبداع والابتكار، وهذا قصد تحويلها إلى مزايا تنافسية.

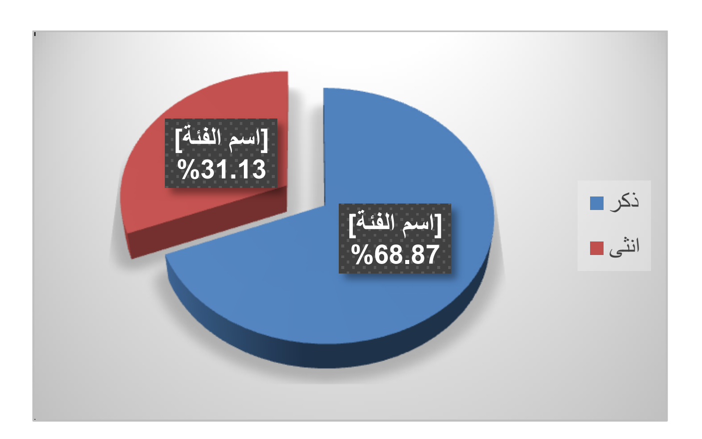
-إن العنصر الحاسم في تحسين وتطوير الأداء، هو استثمار وتنمية قدرات الموارد البشرية.

ثالثا: الإطار الميداني للدراسة:

1-عرض البيانات وتحليلها وتفسيرها:

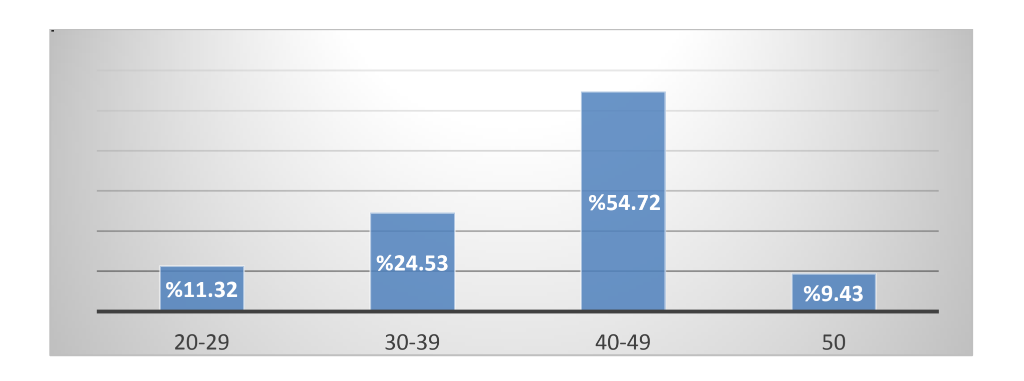
أولا: خصائص أفراد العينة: الجدول والتمثيل البياني رقم (01) يوضحان أفراد العينة حسب الجنس:

الفئة / الجنس	الإطارات		أعوان التحكم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	25	%69.44	48	%68.57	73	%68.87
أنثى	11	%30.56	22	%31.43	33	%31.13
المجموع	36	%100	70	%100	106	%100



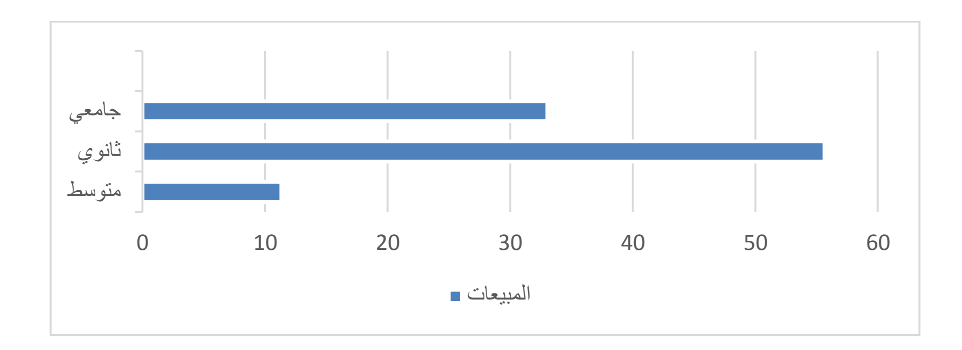
الجدول والتمثيل البياني رقم (02) يوضحان أفراد العينة حسب السن:

الفئة / السن	الإطارات		أعوان التحكم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
29-20	7	%19.44	5	%7.14	12	%11.32
39-30	12	%33.33	14	%20	26	%24.53
49-40	13	%36.11	45	%64.28	58	%54.72
50فأكثر	4	%11.11	6	%8.57	10	%9.43
المجموع	36	%100	70	%100	106	%100



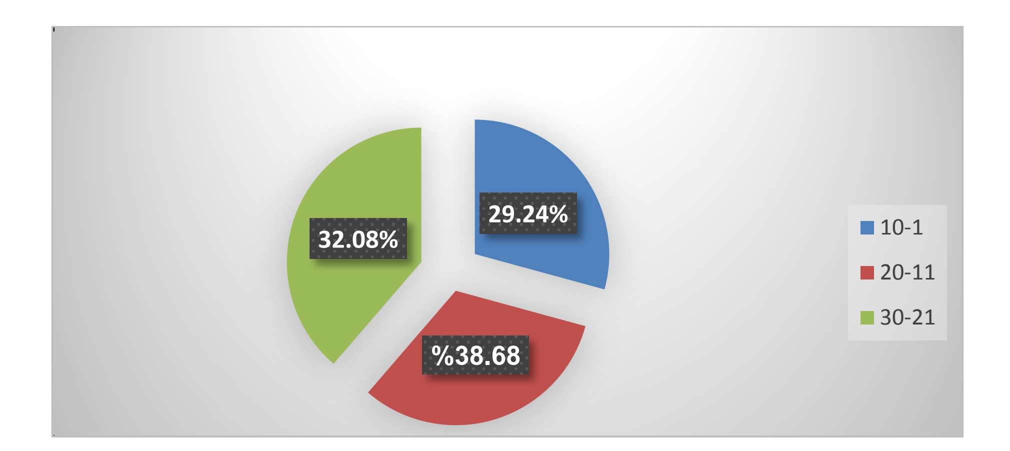
الجدول والتمثيل البياني رقم (03) يوضحان أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

الفئة / المستوى التعليمي	الإطارات		أعوان التحكم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
متوسط	-	-	12	%17.14	12	%11.32
ثانوي	3	%8.33	56	%80	59	%55.66
جامعي	33	%91.67	2	%2.86	35	%33.02
المجموع	36	%100	70	%100	106	%100



الجدول والتمثيل البياني رقم (04) يوضحان أفراد العينة حسب الأقدمية:

الفئة / الأقدمية	الإطارات		أعوان التحكم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
10-1	17	% 47.22	14	% 20	31	% 29.24
20-11	8	% 22.22	26	% 37.14	34	% 32.08
30-21	11	% 30.56	30	% 42.86	41	% 38.68
المجموع	36	% 100	70	% 100	106	% 100

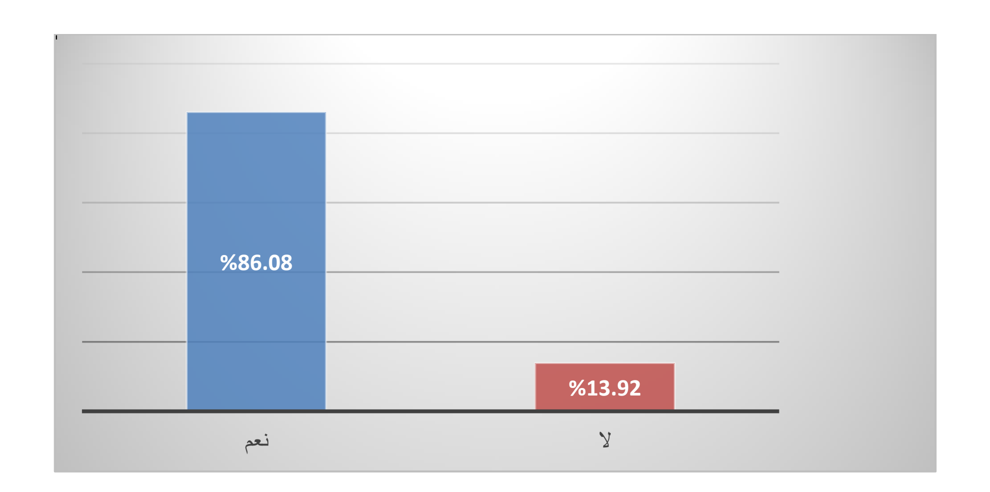


-الجداول الأربعة السابقة توضح خصائص أفراد العينة من حيث: الجنس، السن، المستوى التعليمي والأقدمية ونلاحظ أن أغلبهم ذكور بنسبة 68.87% وأعمارهم تتراوح ما بين
[40-49] سنة بنسبة 54.72% ومستواهم التعليمي ثانوي بنسبة 55.66% وأقدميتهم ما بين[21-30] سنة بنسبة 38.68%.

ثانيا: أثر استخدام تكنولوجيا الاتصال على زيادة كفاءة المورد البشري في العمل وتحسين منتوجات المؤسسة:

الجدول والتمثيل البياني رقم (05) يوضحان مساهمة وسائل الاتصال الحديثة التي وفرتها المؤسسة في تحسين أداء أفراد العينة:

الفئة / مساهمة الوسائل الموفرة في تحسين الأداء	الإطارات		أعوان التحكم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	28	%93.33	40	%81.63	68	%86.08
لا	2	%6.67	9	%18.37	11	%13.92
المجموع	30	% 100	49	% 100	79	%100



كشفت الدراسة أن الأكثرية من أفراد العينة، ساهمت وسائل الاتصال الحديثة التي وفرتها المؤسسة في تحسين أدائهم بنسبة 86.08% وذلك لأنهم استثمروا هذه الوسائل واستغلوها في أداء عملهم مما حسن أدائهم.

الجدول رقم (06) يوضح نوع التحسن الذي طرأ على أداء أفراد العينة بعدما وفرت لهم المؤسسة وسائل الاتصال الحديثة:

الفئة / نوع التحسن	الإطارات		أعوان التحكم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
سرعة في أداء العمل	26	54.17%	38	57.58%	64	56.14%
زيادة في كمية الإنتاج	4	8.33%	10	15.15%	14	12.28%
جودة في العمل	16	33.33	11	16.67%	27	23.68%
أخرى	2	4.17%	7	10.61%	9	7.89%
المجموع	48	100%	66	100%	114	100%

أظهرت الدراسة أن الأغلبية من أفراد العينة تحسن أدائهم للعمل، بعدما وفرت لهم المؤسسة وسائل الاتصال الحديثة، وتمثل هذا التحسن في سرعة في أداء العمل بنسبة 56.14% وذلك لما تتمتع به هذه الوسائل من خاصية اختصارها للوقت والجهد.

الجدول رقم (07) يوضح كيفية تحسن منتوجات المؤسسة:

الفئة / كيفية تحسن المنتوجات	الإطارات		أعوان التحكم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
زيادة في عدد الزبائن	15	32.61%	30	36.58%	45	35.16%
الطلب المتزايد على السلع	11	23.91%	30	36.58%	41	32.03%
نفاذ المخزون	3	6.52%	3	3.66%	6	4.69%
أخرى	17	36.96%	19	23.17%	36	28.12%
المجموع	46	100%	82	100%	128	100%

أظهرت الدراسة أن نسبة 35.16% من المبحوثين يرون أن المنتوجات التي تقدمها المؤسسة لعملائها تحسنت، والذي يعبر عن ذلك هو الزيادة في عدد الزبائن، وذلك لأن تكنولوجيا الاتصال الحديثة ساهمت في التعريف أكثر بالمؤسسة ونشر معلومات عنها لدى الزبائن، فلما اتسعت شهرة المؤسسة ازداد زبائنها وازداد بذلك طلبهم على منتجاتها وسلعها.

ثالثا: دور وسائل الاتصال الحديثة في تنمية المورد البشري وتوسيع قاعدة المؤسسة الاتصالية:

الجدول رقم (08) يوضح استخدام وسائل الاتصال الحديثة في تنمية المورد البشري:

الفئة / استخدام وسائل الاتصال الحديثة	الإطارات		أعوان التحكم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
العمل	30	44.78%	48	46.15%	78	45.61%
تطوير المهارات	29	43.28%	42	40.38%	71	41.52%
الترفيه	8	11.94%	14	13.46%	22	12.86%
المجموع	67	100%	104	100%	171	100%

أظهرت الدراسة أن نسبة 45.61% يستخدمون وسائل الاتصال الحديثة في العمل ثم في تنمية مهاراتهم وبالتالي فهذه الوسائل تساهم بدرجة كبيرة في تنمية المورد البشري.

الجدول رقم (09) يوضح مساهمة وسائل الاتصال الحديثة في توسيع القاعدة الاتصالية للمؤسسة:

الفئة / مساهمة	الإطارات		أعوان التحكم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%

وسائل الاتصال في توسيع القاعدة الاتصالية للمؤسسة						
نعم	31	%86.11	60	%85.71	91	%85.85
لا	5	%13.89	10	%14.28	15	%14.15
المجموع	36	%100	70	%100	106	%100

أظهرت الدراسة أن نسبة 85.85% من المبحوثين يرون أن وسائل الاتصال الحديثة ساهمت في توسيع القاعدة الاتصالية للمؤسسة، وذلك لأنها فكت عزلتها، وجعلتها أكثر قدرة على المنافسة، ومسايرة التطورات التكنولوجية الحديثة.

الجدول رقم (10) يوضح كيفية توسع القاعدة الاتصالية للمؤسسة:

الفئة / توسع القاعدة الاتصالية	الإطارات		أعوان التحكم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
متعاملين جدد	17	%29.31	25	%22.12	42	%24.56
شهرة المؤسسة	25	%43.10	46	%40.71	71	%41.52
زبائن جدد	12	%20.69	31	%27.43	43	%25.15
أخرى	4	%6.9	11	%9.73	15	%8.77
المجموع	58	%100	113	%100	171	%100

أظهرت الدراسة أن نسبة 41.52% من المبحوثين يرون أن توسع القاعدة الاتصالية للمؤسسة تمثل في شهرتها ثم في زيادة عدد زبائنها ثم في ظهور متعاملين جدد، وذلك بفضل السمعة الحسنة التي تمتلكها والتي أدت لشهرتها، مما جعلها تكسب المزيد من الزبائن ومن المتعاملين.

رابعا: دور تكنولوجيا الاتصال في تحقيق أهداف المورد البشري والمؤسسة معا في وقت قصير وسريع:

الجدول رقم (11) يوضح الفائدة التي تعود على المورد البشري من جراء اهتمام المؤسسة بمسايرة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الاتصال:

الفئة / الفائدة من الاهتمام بمسايرة تكنولوجيا الاتصال الحديثة	الإطارات		أعوان التحكم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
توفير الجهد	17	% 30.9	38	%44.19	55	%39.01
السرعة في إنجاز المهام	15	% 27.27	16	%18.6	31	%21.98
تحسين الأداء	3	%5.45	7	% 8.14	10	%7.09
زيادة الكفاءة في العمل	7	%12.73	10	%11.63	17	%12.06
تطوير المهارات	13	% 23.63	15	%17.44	28	%19.85
المجموع	55	%100	86	%100	141	%100

أظهرت الدراسة أن نسبة 39.01% من المبحوثين يرون أن الفائدة التي تعود على المورد البشري من جراء اهتمام المؤسسة بمسايرة التطورات في مجال تكنولوجيا الاتصال هو توفيره للجهد، ثم السرعة في إنجازه للمهام الموكلة إليه بنسبة

21.98% ثم تطويره لمهاراته بنسبة 19.85% ثم زيادة كفاءته في العمل بنسبة 12.06% وأخيرا تحسن أدائه بنسبة 7.09% كل هذا يؤدي إلى استفادته من الترقيات والتغيرات الوظيفية ومكافئة المؤسسة له معنويا وماديا وهذا من شأنه أن يحقق أهداف المورد البشري بسرعة وفي وقت قصير.

الجدول رقم (12) يوضح المكاسب التي تعود على المؤسسة من جراء استخدامها لتكنولوجيا الاتصال الحديثة:

الفئة / المكاسب	الإطارات		أعوان التحكم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
القدرة على المنافسة	24	%42.11	34	%32.07	58	%35.59
تخفيض تكاليف التنقل	4	%7.02	9	%8.49	13	%7.98
زيادة إنتاجيتها	9	%15.78	31	%29.24	40	%24.54
ربح الوقت	11	%19.30	10	%9.43	21	%12.88
تحقيقها لأرباح	1	%1.75	7	%6.6	8	%4.9
تحقيق أهدافها وأهداف عمالها معا	4	%7.02	12	%11.32	16	%9.82
أخرى	4	%7.02	3	%2.83	7	%4.29
المجموع	57	%100	106	%100	163	%100

أظهرت الدراسة أن نسبة 35.59% من المبحوثين يرون أن المكاسب التي تعود على المؤسسة من جراء استخدامها لتكنولوجيا الاتصال الحديثة هي قدرتها على المنافسة، ثم تحسن منتوجاتها بنسبة 24.54% ثم ربحها للوقت بنسبة 12.88% ثم تحقيق أهدافها وأهداف عمالها بنسبة 9.82%، وبالتالي فالمكاسب التي تحققها المؤسسة من استخدامها لتكنولوجيا الاتصال هي قدرتها على المنافسة وتحسن منتوجاتها وربح الوقت وتحقيق أهدافها وأهداف المورد البشري معا.

2-نتائج الدراسة: من خلال تحليل وتفسير المعطيات السابقة نصل إلى مجموعة من النتائج نستعرضها بغرض الإجابة على تساؤلات الدراسة كالآتي:

أوضحت الدراسة أن وسائل الاتصال الحديثة التي وفرتها مؤسسة أجهزة القياس والمراقبة لمواردها البشرية ساهمت في تحسين أدائهم، كما أظهرت أن هذا التحسن تمثل في سرعتهم في أداء العمل واختصارهم للوقت وادخارهم للجهد.

وأظهرت الدراسة أن المنتوجات التي تنتجها المؤسسة تحسنت، والذي يعبر عن ذلك هو الزيادة في عدد زبائنها، حيث ساهمت وسائل الاتصال الحديثة في التعريف بالمؤسسة مما أدى إلى شهرتها فازداد عدد زبائنها وازداد بذلك طلبهم على منتجاتها.

أظهرت الدراسة أن تكنولوجيا الاتصال الحديثة ساهمت في تنمية المورد البشري وذلك لأنه استخدمها في عمله، مما أدى إلى تطوير مهاراته وزيادة معارفه، كما ساهمت هذه التكنولوجيا في توسيع قاعدة المؤسسة الاتصالية حيث فكت عزلتها وجعلتها أكثر قدرة على المنافسة، ومسايرة التطورات التكنولوجية الحديثة لتنتشر بذلك شهرتها مما أدى لظهور متعاملين جدد معها.

أظهرت الدراسة أن الفائدة التي تعود على المورد البشري من جراء اهتمام المؤسسة بمسايرة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الاتصال هي: توفيره للجهد وسرعته في إنجاز المهام الموكلة إليه، وتطور مهاراته وزيادة كفاءته في العمل وتحسين أدائه مما يؤدي إلى مكافئة المؤسسة له معنويا وماديا، وهذا من شأنه أن يحقق أهداف المورد البشري بسرعة وفي وقت قصير.

أظهرت الدراسة أن المكاسب التي تعود على مؤسسة أجهزة القياس والمراقبة من جراء استخدامها لتكنولوجيا الاتصال الحديثة هي: زيادة قدرتها على المنافسة وتحسن منتوجاتها وربحها للوقت وتحقيق أهدافها وأهداف المورد البشري معا.

وكخلاصة لما سبق يتضح أن لاستخدام تكنولوجيا الاتصال في المؤسسة دورا كبيرا وأثرا على المورد البشري في تنميته وزيادة كفاءته وتحقق أهدافه، وعلى المؤسسة في توسع قاعدتها الاتصالية وبقائها وتطورها وتحقيقها للأهداف التي أنشأت من أجلها.

الخاتمة:

إنّ المؤسسة اليوم تعمل في ظل توافر إمكانيات مادية وبشرية وقوانين تنظيمية، ونجاحها لا يتحقّق إلاّ بتظافر هذه العناصر، ونظرًا للتطوّر السريع في مجال التكنولوجيات الحديثة وتكنولوجيا الاتصال خاصّةً، كان لابد من تسليط الضوء على بعض جوانب استخدام تكنولوجيا الاتصال في المؤسّسة، وكيف يمكن للمؤسّسة أن تستفيد من تكنولوجيا الاتصال في تحقيق أهدافها وطموحها، وما هو تأثير هذه التكنولوجيا على الموارد البشرية والمؤسّسة معًا؟

وبعدما حلّلنا وفسّرنا معطيات فرضيات الدراسة التي أجريناها على المؤسّسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة، توصّلنا إلى نتيجة مفادها أنّ لتكنولوجيا الاتصال دورًا كبيرًا في التأثير على العمال لزيادة كفاءتهم وتحسين آدائهم في العمل، ممّا يؤدّي إلى حصولهم على مكافآت مادية ومعنوية وتحقّق أهدافهم بسرعة، وعلى المؤسسة في تطوّرها وتوسّعها وتحقيق أهدافها وقدرتها على المنافسة...الخ

لذلك فإنّ تكنولوجيا الاتصال تعود بالفائدة على المورد البشري والمؤسّسة معًا، إذا ما أُحسن استخدامها واستغلالها، فالمورد البشري باعتباره عنصرًا فعّالاً يتمتّع بالقدرة على الابداع والابتكار وإيجاد حلول للمشاكل التي تعترضه، يمكن للمؤسّسة أن تستثمر قدراته وتوظفها في خدمة أهدافها واستراتيجياتها بشكل فعّال، وعليها مقابل ذلك أن تتبنّى أهداف مواردها البشرية وتجعلها ضمن أهدافها وأولوياتها وهذا من شأنه أن يؤدّي إلى تحسين آداء مواردها البشرية وتحقُّق الرضا الوظيفي لديهم.

وكل هذا يدفعنا للمزيد من الاهتمام بتوفير تكنولوجيا الاتصال في المؤسّسة (أي الوسائل الاتّصالية الحديثة) وذلك لضمان السير الحسن للعمل وتحقيق نتائج أفضل خصوصًا وأنّ إهمال توفيرها ينعكس سلبًا على المورد البشري والمؤسّسة.

*** قائمة المراجع:**

1-علم الدين محمود(2005)، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
2-بن نوار صالح(2002)، الاتصال الفعال والعلاقات الإنسانية، فعاليات الملتقى الوطني الثاني، الاتصال في المؤسسة، جامعة منتوري قسنطينة.
3-جابر سامية محمد(2003)، نعمات أحمد عتمان، الاتصال والاعلام مع تكنولوجيا المعلومات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
4-دليو فضيل(2014)، تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة بعض تطبيقاتها التقنية، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
5-الدناني عبد الملك ردمان(2001)، الوظيفة الإعلامية لشبكة الأنترنيت، دار الراتب الجامعية، بيروت.
6-عبد الوهاب عبد الباسط محمد(2005)، استخدام تكنولوجيا الاتصال في الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني، دراسة تطبيقية وميدانية، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
7-حسين حريم(1997)، سلوك الأفراد في المنظمات، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8-حسن راوية محمد(2000)، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.

9-عبد الباقي صلاح الدين(2002)، الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

10-سلطان محمد سعيد(2003)، إدارة الموارد البشرية، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

11-السلمي علي(2001)، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

12-Mouris Angers (1997), initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, éd: casbah, université d'alger.

13- Jean Cloutier(2001), petit traité de communication, carte blanche, canada.

14-Renaud Sainsaulieu(1988), Sociologie de l'organisation et de l'entreprise, Edition CHirat, France.

15-Philippe Bernoux(1985), Sociologie des organisations, Editions du Seuil, France.

16-André Petit(1993), La nature et l'évolution de la gestion des ressources Humaines, Edition Gaétan Morin, Paris.

مواقع الأنترنت:

17-http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

18-http://www.abahe.co.uk/information-technology

الاستمارة

هذه استمارة بحث حول موضوع: **" أثر استخدام تكنولوجيا الاتصال على الموارد البشرية في المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة سطيف"**

- الرجاء منكم التعاون معنا في إنجاز هذا البحث وذلك بملأ الاستمارة.
- الإجابة تكون بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة.
- المعلومات المصرح بها في هذه الاستمارة سرية ولا تستعمل إلا لغرض خدمة البحث العلمي.
- شكرا على تعاونكم معنا في إنجاز هذا البحث مسبقا.

أولا: البيانات الشخصية

1) – الجنس: ذكر أنثى

2)- السن: 1- 20- 29 سنة
2- 30- 39 سنة
3- 40- 49 سنة
4- 50 سنة فأكثر

3)- ما هو مستواك الدراسي:
1- متوسط
2- ثانوي
3 - جامعي

4)-بكم تقدر أقدميتك المهنية؟ 1- 1-10 سنوات
2- 11-20 سنة
3- 21-30 سنة

ثانيا: أثر استخدام تكنولوجيا الاتصال على زيادة كفاءة المورد البشري في العمل وتحسين منتوجات المؤسسة:

5)- هل ساهمت وسائل الاتصال الحديثة التي وفرتها المؤسسة في تحسين أداءك؟
نعم لا

6)- فيم تمثل هذا التحسن؟ 1- سرعة في أداء العمل
2- زيادة في كمية الإنتاج
3- جودة في العمل
4- أخــرى

7)- ما الذي يعبر عن تحسن منتوجات المؤسسة؟
1- زيادة في عدد الزبائن
2- الطلب المتزايد على السلع
3- نفاذ المخـزون
4- أخرى

ثالثا: دور وسائل الاتصال الحديثة في تنمية المورد البشري وتوسيع قاعدة المؤسسة الاتصالية:

8)-فيم تستخدم وسائل الاتصال الحديثة؟
1- العمل
2- تطوير مهاراتك
3- الترفيه

9)- هل ساهمت وسائل الاتصال الحديثة في توسيع القاعدة الاتصالية للمؤسسة؟

نعم لا

10)-فيم تمثل هذا التوسع؟

1- متعاملين جدد
2- شهرة المؤسسة
3- زبائن جـدد
4- أخـرى

رابعا: دور تكنولوجيا الاتصال في تحقيق أهداف المورد البشري والمؤسسة معا في وقت قصير وسريع:

11)- ما الفائدة التي تعود عليكم من جراء اهتمام المؤسسة بمسايرة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الاتصال؟

1- توفير الجهـد
2- السرعة في إنجاز المهام
3- تحسين الأداء
4- زيادة الكفاءة في العمـل
5- تطـوير المهـارات

12)- ما هي المكاسب التي تعود على المؤسسة من جراء استخدامها لتكنولوجيا الاتصال الحديثة؟

1- القدرة على المنافسة
2- تخفيض تكاليف التنقل
3- زيادة إنتاجيتها
4- ربح الوقت
5- تحقيقها لأرباح
6- تحقيق أهدافها وأهداف عمالها معا
7- أخرى

دلالات المحتوى الثقافي عبر الفايسبوك ..
قراءة في سيميائيات إنتاج العلامات وتلقيها

أ.نبيل شايب
كلية علوم الإعلام والاتصال
جامعة الجزائر03 -

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف عند دلالات المحتويات الثقافية في الفضاء الافتراضي التي يعتبرها علماء الاتصال بمثابة أنساق سيميائية دالة، تمتزج فيها الدوال بالمعاني لتشكل مجال اهتمام السيميولوجيا وفضاء رحبا لتطبيق جميع مقارباتها من خلال سيميولوجيا الثقافة،باعتبار أن الخطاب الثقافي أوجد لنفسه بحلته الرقمية الجديدة مكانة في مجال البحث السيميولوجي، فشكل بعلاماته النصية والايقونية ودواله الرمزية المختلفة العديد من الصور الثقافية التي يمكن أن تكون موضوع كل بحث يناشد فيه الباحث مختلف دلالاتهعبر مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفايسبوك.

الكلمات المفتاحية: السيميولوجيا، المحتوى الثقافي، الفضاء الافتراضي.

Abstract:

This research work aims to study the semantics of cultural contents in virtual space that are considered by researchers in communication as semiotic functions, in which functions are mixed with meanings to form an area of semiotic interest and a Space to apply all its approaches, thanks to the cultural semiotic. Actually, interactive cultural discourse has made for itself, with new digital look, an importance in semiotic research/field. It has formed, with its textual and iconic signs and its various symbolic functions, a large number of cultural images which can be the object of each research, to identify its significance through social networks sites, Facebook in particular.

Keywords: semiotics, cultural content, virtual space.

مقدمة :

عادة ما يقدم الخطاب الثقافي التفاعلي عبر الفضاء الافتراضي معايير جمالية جديدة وخصائص لم تكن متاحة من قبل في النص الورقي، كخاصية تعدد المبدع والتأليف الجماعي للنص الرقمي وتعدد الروابط التي تؤدي بدورها إلى تعدد النصوص حسب اختيارات المتلقين،هذا ما أشار إليه جاكوب نيلسون Jakob Nielsen عندما أكد في احد مؤلفاته أن النصوص الرقمية تمنح للمتلقي سلطة تصور عالم أو كون سردي داخل العالم الافتراضي الذي يهتم بتحويل الممارسة السردية إلى سلطة من التطبيقات النصية حيث يصبح القارئ أو المسرود له في وضع المستكشف لتلك العوالم النصية.

ونظرا لأهمية المحتوى الثقافي عبر الواجهات الاتصالية للفا يسبوك، جاء هذا المقال لتسليط الضوء على هذه المحتويات كلغة رمزية خاصة تتضمن في فحواها أنساقا من العلامات الدالة والتي يمكن أن تشكل محور اهتمام سيميولوجيا الثقافة، على اعتبارها العلم الذي يسعى بمقارباته وأدوات تحليله إلى استنطاق البني العميقة للأنساق الثقافية واستقراء العلامات المشكلة لها ومن ثمة الوصول إلى عمقها الدلالي لذا تتحدد إشكالية دراستنا كيف يتم إعادة إنتاج دلالات المحتوى الثقافي عبر الواجهات الاتصالية للفايسبوك من خلال ممارسات التفاعل الافتراضي ؟

1- الأبعاد الدلالية والمعاني الضمنية للأنظمة السيميوثقافية عبر الفضاء الافتراضي

1-1 مداخل نظرية نقدية في أسس سيميولوجيا الثقافة

تهتم سيميولوجيا الثقافة بخصوصيات كل ثقافة مستقلة داخل نظام سيميائي كوني، وتعنى أيضا بالعوالم والأقطاب الثقافية الصغرى والكبرى ضمن عدة ثنائيات ثقافية، ومن ثم تقدم لنا سيميولوجيا الثقافة المبادئ النظرية والأدوات

المنهجية المتمثلة في القراءة، النقد، التفسير، التأويل والتحليل لمقاربة الظواهر وجميع الأنظمة الثقافية بغية البحث عن دلالاتها، والبعد التواصلي والخاصية الإبداعية إلى جانب دراسة مبدأ التفاعل في الأوساط الثقافية[1].

وقبل الغوص في الأبعاد المفاهيمية لسيميولوجيا الثقافة، لابد أن نشير إلى أن الثقافة لها بعد سيميائي رمزي كونها تعرف على أنها مجموعة من الدلالات المترابطة فيما بينها بصفة متينة ومشتركة لحد يصبح فيه أعضاء الجماعة يحددون اشتراكهم فيها عبر نسق من الرموز الدالة وهذا ما يدفعهم إلى تكوين الاتجاهات، التمثلات والسلوكيات المشتركة التي تحدد عمق انتمائهم إلى هذه الجماعات .

يؤكد هذا التعريف أن الثقافة في جوهرها كل معنوي رمزي، يسمح بتنظيم تفاعل الإنسان مع جماعته الاجتماعية ويسهل في ذات الوقت التواصل الرمزي والثقافي بين أفرادها، وتتولى هذه العلامات مهمة اختصار الدلالات والرسائل الثقافية وترجمتها في قالب رمزي تفهمه الجماعة التي تتداول هذه الرموز[2].

يرتبط اتجاه سيميولوجيا الثقافة بمجموعة من العلماء والباحثين السوفيات المعروفين بمدرسة موسكو تارتو والتي من أبرز أقطابها يوري لوتمان y.Lotman، ايفانوف Ivanov، أوسبنسكي Ospenski، والايطالي روسي لاندي R.Landi[3].

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الظاهرة الثقافية تشكل موضوعا تواصليا ونسقا دلاليا، يتضمن عدة انساق، وبالتالي فان سلوك الإنسان حسب هذا الاتجاه ما هو إلا تواصل داخل ثقافة معينة، هي التي تعطيه دلالاته ومعناه الحقيقي خاصة مع تطور البحث السيميولوجي الذي أدى إلى ظهور نسق أخر أكثر اتساعا وشمولية، يتضمن هذا النسق علامات ورموز تهتم باستنطاق الدلالات وتصنيف معانيها وتمثيل رمزيتها[4] الأمر هنا يتعلق بالنسق الثقافي الذي احدث اتجاها سيميائيات أكثر دلالة وهو سيميولوجيا الثقافة الذي يهتم بالشفرات الثقافية ومخلفات النشاط الإنساني من رموز وعلامات وهنا تبلورت الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه الأخيرة .

من هذا المنطلق،لابد أن نشير إلى الجهود الفكرية لمدرسة موسكو تارتو التي تؤكد أن كل الأنساق السيميائية تقوم على أساس الوحدة والتعالق بمعنى ان كل نسق يستند إلى الآخر، فليس لأحد من هذه الأنساق آلية تجعله قادرا وحده على القيام بوظيفته ومن هنا تأتي ضرورة البناء العام لمختلف المحتويات الثقافية[5].

ويعد يوري لوتمان من أهم الشكلانيين الروس الذين اهتموا بسيميولوجيا الثقافة، نظرا لاهتمامه بالنص الثقافي والفني على حد السواء خاصة وان كان عضوا في مدرسة تارتو، لذلك يرى أن النص الثقافي وسيلة أساسية لنقل المعلومة، يتحول كل نص إلى نموذج من الصور الثقافية ويشكل بعلاماته جزء لا يتجزأ من المحتوى الثقافي[6].

تؤكد هذه الفكرة، كون السيميولوجيا تتبع العلامة الثقافية على اختلاف أبعادها ومستوياتها التضمينية، يسمح لنا هذا بالتأكيد ما أشار إليه العديد من روادها بما فيهم رولات بارث R.Barth الذي طور أبعادها، حيث أكد على اهتمام السيميولوجيا بدراسة جميع أنساق العلامات مهما كانت طبيعتها ومستوى رمزيتها وحدود دلالاتها[7].

---

[1] يوري لوتمان (2014)،ترجمة عبد المجيد النوسي،سيمياء الكون، المركز الثقافي العربي،ط1 :المغرب،ص18.

[2] وردية راشدي، تمثلات الثقافة الشعبية الأمازيغية في الإنتاج السينمائي الجزائري،مذكرة لنسل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر03، ص67.

[3] هامل بن عيسى (2007)، السيميائية أصولها المنهجية واتجاهاتها التطبيقية،ط1،مطبعة الرويغي،الجزائر،ص87.

[4] Paolo fabri (2007),le tournant sémiotique, Ed le voisier, paris ,p46.

[5] جميل حمداوي (2015)،النظرية الشكلانية في الأدب والنقد والفن، مكتبة المثقف، المغرب، ص160.

[6] Youri lotman(1999),la sémiosphère ,presses universitaires de limogos , paris ,p73.

[7] قاسم سيزا،أبو زيد نصر حامد (1987)، مدخل إلى السيميوطيقا،مطبعة النجاح الجديدة،المغرب،ص140.

مما سبق نستخلص، أن سيميولوجيا الثقافة تعتبر النص مفهوما جوهريا لهذا الاتجاه الثقافي السيميائي، ولا يقتصر هذا الأخير على الرسالة اللغوية فحسب، بل يشمل كل ما يحمل معنى متكامل[1] والثقافة وفق هذا المنظور قد تكون نصا أو جزء من نص أو مجموعة كاملة من النصوص ويتحدد هذا بحسب الشفرات المنتجة لمعانيها وتمثلاتها[2].

من الطرح السابق، نستنتج أن سيميولوجيا الثقافة تعد إطارا نظريا ومنهجيا متميزا خاصة كونها تساهم في فهم مختلف العلامات التي تتضمنها النصوص والخطابات والأنظمة الثقافية لأنها تسمح باستجلاء جميع الأبعاد الثقافية لتلك المحتويات[3] وبناءا على ذلك تصبح العلامة من الناحية الثقافية حسب الايطالي أمبرتو ايكو ليست عنصرا مدمجا داخل تعددية ابلاغية فحسب، إنما هي أيضا كيان داخل سيرورة دلالية مبنية على قاعدة التسنين الذي يقوم بالربط بين نسقين مختلفين نسق المدلولات ونسق الدوال[4].

و بالتالي تعتبر سيميولوجيا الثقافة التمثلات الثقافية مستوى ثالث بعد سيميولوجيا الاتصال والدلالة يهدف إليه كل بحث سيميولوجي وهي في ذات الوقت وصف علمي لمختلف الظواهر الثقافية، هكذا تكون التمثلات الثقافية صور لنماذج ثقافية تترجم مختلف التضمينات المتعلقة بمختلف السلوكيات والنشاطات، كما أنها في ذات الوقت بنية سميائية دالة تستحضر معانيها من الدوال المشكلة لها[5].

2-1 الممارسات الدلالية للأنساق الثقافية عبر الوسائط الرقمية

تمثل الأنساق الثقافية تمثيلا للواقع من حيث الدلالات الرمزية التي تحدد بها معطياتها،وتنقلها في شكل صور،فالخطاب الثقافي ينطوي على تمثلات فكرية تتم عن وعي بالمسار الثقافي للمجتمع.

هذا ويجمع معظم الدارسين على أن الممارسة الثقافية عملية مستمرة ودائمة التحول كونها تسعى إلى استثمار وتطويع المعرفة – الخطاب باعتبارهما نسقا تواصليا، فهدف الدرس الثقافي ليس النص بعينه، إنما الهدف الكشف عن الأنظمة في فعلها الاجتماعي، ومن هنا يأتي مفهوم النسق الثقافي، باعتبار أن النسق يقوم على وظيفة الدلالة النسقية التي ترتبط بعلاقات متشابكة من هذا المنطلق، تقتضي الدراسة السيميولوجية للنص الثقافي أن يعامل النص باعتباره علامة متكاملة آو متوالية من العلامات، فالرقص كنص سيميائي دال على مجموعة من العلامات، حيث أن لكل حركة معناها ورسالتها الخاصة بها[6].

هذا ويسمح هذا الجدل بإثارة العديد من التساؤلات المرتبطة بدلالات ورمزية المحتويات الرقمية الثقافية وتطبيقاتها السيميولوجية، باعتبار التفاعل المبني على التواصل الثقافي الافتراضي يساهم في خلق صور ثقافية معنوية تشكلها تلك الجماعات وتتداول رموزها لتصبح بمثابة نقاط مشتركة فيما بينها تحمل العديد من القيم الثقافية،و لكن يبقى ذلك مرهون حسب الدلالات النصية والأيقونة لتلك الخطابات .

من هنا يمكن القول، أن النصوص الثقافية الرقمية نتاج إنساني رمزي متنوع الأبعاد، كونه نسق سيميائي دال يمكن مقاربتها كرموز ودوال ثقافية تمتزج بالمعاني لتشكل مجال اهتمام السيميولوجيا وفضاء رحبا لتطبيق مختلف مقارباتها

---

[1] جميل حمداوي (2015)،الاتجاهات السيميوطيقية،التيارات والمدارس السيميوطيقية في الثقافة العربية، ط1، مكتبة المثقف، لمغرب،ص301.

[2] Roland posner(1989),sémiotique de la culture et théories des textes , études littéraire ,vol21,n°03 ,p158.

[3] دانيال تشاندلر(2008)، ترجمة طلال وهيبة،أسس السيميائية/ مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت،ص346

[4] امبيرتو ايكو(2007)،ترجمة سعيد بن كراد، العلامة: تحليل المفهوم وتاريخه، المركز الثقافي العربي،ط1،المغرب،ص22

[5] عبد الواحد مرابط(2007)، السيمياء العامة وسيمياء الأدب،مطبعة انفو،ط1،المغرب،ص72

[6] جميل حمداوي(2016)، نحو نظرية أدبية ونقدية جديدة،ط1،شبكة الألوكة، المغرب، ص 08

الحديثة من خلال اتحاد شفرات النصوص الرقمية وامتزاجها مع طبيعة الوعاء الحاوي لرموزها باختلاف الأنساق التي تحتضنها سيميولوجيا الثقافة وكذا خصوصيات المواضيع التي تعالجها[1].

حيث أصبح المتلقي يساهم في بناء النسق الثقافي، ليقدم بذلك نصا حيويا تتحقق فيه روح التفاعل بين عناصر العملية الإبداعية، وهو ما يعبر عن عصر الوسائط الاتصالية الجديدة، لأنه قائم على التفاعلية، والدليل على ذلك قال روبرت كاندل R.Candel وهو رائد الشعر التفاعلي انه عندما كان يقوم بنشر قصائده ورقيا في الصحف والمجلات لم تكن تلق إقبالا يذكر من الجمهور، ولكنه بعد ان بدأ ينشر نصوصا الكترونية أصبح يلاحظ تزايد عدد الجمهور المتفاعل مع نصوصه[2].

لذا يمكن القول، أن الإقبال الجماهيري على الأنساق الثقافية المقدمة عبر الوسيط الالكتروني، والتي تعتمد على تفعيل دور المتلقي من خلال جعل الأدوات التكنولوجية الموظفة فيها تستطيع استقطاب عدد اكبر من المتلقين

هذا وتمخضت الثورة التكنولوجية عن ميلاد أنساق ثقافية منها ما اعتمد على التقنيات الحاسوبية في تطوير الأنساق الكلاسيكية ما أدى إلى ظهور الرواية التفاعلية لمختلف أنماطها، الرواية الواقعية الرقمية، الرواية الجماعية، رواية البريد الالكتروني المسرح التفاعلي، القصيدة التفاعلية إلى جانب اللوحات الفنية المعتمدة على الوسائط المتعددة[3].

2-التناص ومظاهر تناصية العلامات الثقافية في الفضاء الافتراضي

2-1 المحددات الابستمولوجية للتناص كممارسة ثقافية تواصلية

يوصف التناص على أنه ممارسة ثقافية تواصلية باعتباره من الوسائل الفنية التي يوظفها الكاتب ليبعث تراثه الحضاري من جديد وإغناء النص بمختلف الإشارات المعرفية المرجعية التي تحدث في نفس القارئ، فالوظيفة الأساسية للتناص تتمثل في لجوء الكاتب إلى استحضار النصوص الأخرى السابقة عليه والمتزامنة معه وامتصاصها وإدماجها في نصوصه وإدماج هذا الموروث الثقافي وإعادة صياغته إنما هو إحياء لتلك المحتويات الثقافية.

و من هنا يمكن القول، أن التناص في بعده الثقافي يحمل دلالات جديدة وذلك في الإحالة عن السياق الذي يعد المرجعية التناصية[4].

و بذلك تكون جوليا كريسيفا قد منحت التناص مدلولا وميدان تطبيق واسعين، إذ تعرف المفهوم لا على التداخل بين أنواع مختلفة مثل: الكتابة، الموسيقى، الرسم، ذلك أن التناص حسبها ظاهرة لغوية معقدة تستعصي على الضبط والتقنين، تعتمد في تمييزها على ثقافة المتلقي وسعة معرفته وقدرته على الترجيح.

في المقابل يرى رولان بارث أن كل نص تناص، يظهر في عالم ملئ بالنصوص، وقد ميز بارث بين العمل الأدبي والنص، وهو يسير على خطى كرستيفا حسب بارث كل نص ليس إلا نسيجا جديدا من استشهادات سابقة[5].

2-2 مستويات التناص التفاعلي وامتداداته في الفضاء الافتراضي

تتميز الكتابة الرقمية بكونها كتابة تناصية Ecriture intertextuelle بالمفهوم الافتراضي والرقمي والحاسوبي والترابطي، ومن ثمة يعد التناص التفاعلي من أهم المفاتيح الإجرائية لفهم المحتويات الثقافية، ورصد عملية التثاقف والحوار بين الحضارات والثقافات الإنسانية في شتى المجالات الفكرية والفنية والأدبية، ويعتبر كذلك أداة ناجعة لمقاربة النص

---

[1] سعيد يقطين (2001)، من النص إلى النص المترابط : مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، المركز الثقافي العربي، ط2، بيروت،ص 09

[2] Charles brockman(2006),interactive littérature ,london,oxford university presses,p05.

[3] عبير سلامة (2008)، النص المتشعب ومستقبل الرواية،هيئة الكتاب المصرية، ط1، القاهرة،،ص33

[4] Jean Michael Adam(2010), U.HEIDMAN, Textualité et intertextualité des contes, Editions classique Garnier, Paris , p72.

[5] حسين جمعة(2003)، المسار في النقد الأدبي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط1، سوريا، ص20

واستنطاق سننه اللغوية وبنيته العميقة، والدخول إلى أغوار النص لاستقصاء دلالته وتفاعلاته الخارجية والداخلية، لأن النص مهما كان، فهو شبكة من التفاعلات الذهنية.

لذا ينبغي للناقد أو المحلل أو القارئ أن يعرف مجموعة من آليات التناص أثناء مقاربته للمحتويات الأدبية والثقافية داخل الفضاء الافتراضي لأنه ستساعده على معرفة الدلالات الضمنية من خلال الاعتماد على جملة من آليات الإجرائية نلخصها من خلال المفاهيم التالية:

1. المستنسخات النصية (الألفاظ وعبارات وشواهد واقتباسات بارزة).
2. المقتبسات النصية: تكون في بداية الرواية أو الفصل أو المتن في شكل نصوص ومقاطع وفقرات موضوعة بين علامات التنصيص تساهم في تحقيق عنصر التفاعلية
3. الهوامش النصية: يورد المبدع المتقن في عمله الإبداعي، ويضيف له الهوامش الإحالية والمرجعية وغالبا ما توضع هذه الهوامش في أسفل النص أو في آخر العمل، حيث تقوم بوظيفة الوصف والتفسير لمختلف الإشارات النصية الغامضة.
4. الحواشي النصية: وقد يرفق المبدع نصه بحواش في بداية العمل أو في نهايته أو في آخره لتفسير النص من خلال تحديد سياقه أو إبراز مناسبته أو شرح بعض الألفاظ الواردة.
5. الاقتباس: هو إدراج نص معين داخل النص مقتبس من نص آخر.
6. التضمين: وهو يعني أن يضمن المبدع كلامه شيئا من مشهور الشعر أو النثر لغيره من الأدباء والشعراء.
7. الإحالة: غالبا ما نجد الكاتب يوظف بعض الكلمات أو العبارات التي توحي بإشارات أو إحالات مرجعية رمزية أسطورية.
8. الحوار التفاعلي: يعد أعلى مرتبة في التواصل مع النصوص والتعالق بها واستنساخها أي أن المبدع لا يقف عند حدود الاجترار والامتصاص بل يعمد إلى ممارسة النقد والحوار.
9. المعرفة الخلفية: هي تلك المعرفة التي يسلم بها قارئ النص اعتمادا على التشابه النصي والمدونات وغيرها.
10. النص الموازي: هو عبارة عن مجموعة من العتبات المحيطة داخليا وخارجيا تساهم في إضاءة النص وتوضيحه كالعناوين والحوارات والمقدمات وعلى الرغم من موقعها الهامشي، فإنها تقوم بدور كبير في مقاربة النص ووصفه سواء من الداخل أو من الخارج[1].

و يعني هذا كله، أن التناص في الكتابة الرقمية، هو تناص ترابطي تفاعلي حاسوبي بمعنى أننا ننتقل من نص رقمي إلى آخر عبر مجموعة من العقد والروابط والمدونات، ويحلنا كل رابط من روابط أخرى، وتحليلنا هذه الروابط بدورها على روابط خلفية أخرى، ومن ثمة فهناك تناصية رقمية منفتحة .

و بالتالي، يفضل علماء الاتصال اليوم، في ظل هذه البيئة التكنولوجية البصرية داخل الفضاء الافتراضي توظيف مصطلح الترابط للدلالة على التناص الذي يرتبط في ثقافتنا الأدبية والنقدية بالنص النقدي الذي ينقسم بدوره إلى شفوي أو مكتوب[2].

و من هنا، يعد النص الرقمي وسيطا إعلاميا في مجال التبليغ والتواصل أو أداة تقنية إجرائية ينبغي تفكيكها وتركيبها وفق المسار البنيوي والسيميائي وعليه فالنص الرقمي عبارة عن نشاط مزدوج آلي وإنساني، لكن المهم هنا هو التركيز على ما هو إنساني بدل التركيز على ما هو تكنولوجي ضمن ما يسمى بالسيكولوجية الوسائطية La psychologie instrumentale كما يسميها بيار ربادل Pierre Rebadel التي أحدثت قطيعة مع ما هو تقني أو تكنولوجي.

و من ثمة يمكن الحديث عن محطات أساسية ضمن عمليات التفاعل وهي:

---

[1] جميل حمداني(2017)، المقاربة الميديولوجية، نحو مشروع نقدي عربي جديد في دراسة الأدب الرقمي، المغرب، ص46.

[2] جميل حمداوي(2017)، مرجع سبق ذكره، ص ص52،53

- تفاعل الإبحار L'interactivité de Navigation
- تفاعل التحكم L'interactivité de Manipulation
- تفاعل البيانات L'interactivité des donnes [1]

و في المقابل نجد الباحث الفرنسي سيرج بوشاردون Serge Bouchardon اهتم بأنماط التفاعلية في النص السردي التفاعلي وهو طريقة جديدة في الحكي ظهرت مع المعلوماتية، وتقتضي أن يقوم القارئ بتدخلاته، ويغطي هذا الاصطلاح حقلا تجريبيا واسعا، كما أن ممارسته بالغة التنوع لاسيما في الفضاء الافتراضي، علما أن المحكي التفاعلي يجمع بين مكونات عدة:

1. النصوص السردية التشعبية أو المترابطة Les récits Hypertextuels

و تقترح قراءة غير خطية لمقاطع ترتبط فيما بينها بروابط وبدلك يتيح تصفح النص التشعبي Hypertexte للقارئ أن يتيح مسارا فريدا داخل النص السردي.

2. النصوص السردية المتحركة أو الركحية Les récits cinétiques

و التي تستغل بعدي الزمان والوسائط المتعددة، ويوجد مفهوم الحركة في قلب هذه التجارب.

3. النصوص السردية الخوارزمية أو التي تعتمد على الحساب والجبرLes récits Algorithmiques

و هي مجموع الأعمال التوليفة والتوليدية كالرواية البوليسية.

4. المحكيات الجماعية Les récits collectifs

و هي أجهزة تتيح لرواد الشبكة أن يشاركوا في كتابة النص السردي كالروايات المعروضة على مواقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك Facebook أو الانستاغرام Intragram وغيرهم.

و غالبا ما يكون النص الرقمي التفاعلي أجوبة على مختلف أسئلة المتلقي المتصفح أو المتجول، أو المستعمل Utilisateur ومن هنا فالبنية التفاعلية مهمة جدا في مقاربة النص الرقمي باستحضار أربعة أطراف أساسية هي الكاتب، النص، الحاسوب، القارئ المتلقي وتتخذ هذه الأطراف كلها طابعا رقميا[2].

إذن تعددت مستويات التناص التفاعلي الذي شكل لنفسه امتدادات سميائية مختلفة تجمع بين الدال والمدلول ضمن حاملة لجملة من المعاني التعبيرية داخل الفضاء الافتراضي حيث يشكل النص المترابط• حسب تعريف تيودور نيلسون Theodore Nelson أسلوبا رقميا خاصا في نظم المعلومات النصية، حيث يمكن لكل مجموعة من المعلومات النصية(عقدة) أن تجد ما يؤلف بينها وبين مجموعات أخرى (عقد أخرى)، حيث تتيح معاينتها إمكانية الانتقال من مجموعة إلى أخرى، عبر تفسير الرابط الذي يجمع بينها[3].

3-2 مظاهر الإنتاجية النصية للمحتويات الثقافية عبر الشبكات الافتراضية

تعتبر جوليا كريسيفا من النقاد الأوائل اللذين تحدثوا عن ظاهرة التناص، وقد جعلت من التداخل النصي عنصرا يحتل موقعا ضمن مصطلح أشمل هو الإنتاجية Productivité، والإنتاجية عندها هي إعادة توزيع للمقولات اللسانية من جهة، وتداخل نصي من جهة ثانية، فبالقدر الذي يسعى فيه النص إلى بناء نسق لغوي جديد وخلق أنظمة لسانية جديدة، فإنه

---

[1] Pierre Rebadel(1995), Les hommes et les technologies : approche cognitive des instruments contemporains, Armand colin, Paris , p p 239, 240

[2] Serge Bouchardon(2009)Littérature Numérique : Le récit interactif, Editions Hermès Science publications, Paris,, p78.

[3] De Bahy Cécile(2006), Les blogs, un effet littéraire, RILUNE, N°05 , Paris, p91.

يعمل في الوقت نفسه على امتصاص نصوص سابقة ففي فضاء نص معين تتقاطع وتتلاقى ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى[1].

من خلال مفهوم الإنتاجية النصية تستخلص كريسيفا ثنائية أساسية ومهمة في فهم المنجز الإبداعي – المحتوى الثقافي- وتحليله النقدي إلا وهي ثنائية النص الظاهري والتكويني وهي تقصد بالمصطلح الأول المستوى الملموس أو الهيئة السطحية من النص في حين تقصد بالثاني ما يحدث تحت البنية الظاهرية حيث يصبح النص نقطة التقاء ليس بين منتجه ومتلقيه فحسب بل وأيضا بينه وبين النصوص المتعددة التي سبقته أو القريبة منه

فالكاتب مثلا يستوحي ويستحضر من خلفيات ومرجعيات مختلفة بطريقة تفاعلية مؤطرة مسبقا بالانتماء الاجتماعي والامتداد الثقافي وتغيراته وهكذا تنظر كريسيفا إلى النص كإنتاج دائم وليس كمنتجات منتهية، كل هذه الشروط تتحقق في إطار رقمنة هذه النصوص والمحتويات التي تسمح بإعادة بعثها من جديد وبث مضامينها من خلال عملية تحويلها من نصوص ورقية إلى الكترونية في قوالب من الصيغ الرقمية المتنوعة، ووفق برامج تفاعلية تتجاوز طابعها الاستهلاكي لتمنح للقارئ حق التدخل، وملامسة خياراته الفكرية والإبداعية وكذا الوجودية في استنطاق تلك الأفكار،و في تحريك وتفعيل هذه الحمولات النصية وإمكانية التحاور مع دلالتها[2].

3- السيرورة التأويلية للأنساق الثقافية في الفضاء الافتراضي

1-3 التفاعل الثقافي عبر الواجهات الاتصالية للفايسبوك

تعد الآليات الرقمية الدعامة الأساسية لإنتاج المحتويات الثقافية، وهي مجموعة من العناصر الفنية والتقنية، تتعلق الفنية منها بأسلوب الكتابة وقدرته على حبك عناصر المحتوى الثقافي، ويتعدى الأمر هنا الى صياغتها بما يتناسب مع طريقة عرض النص، وتقنية تتمثل في الدراية الواسعة بمجال البرمجيات وتقنيات الحاسوب[3].

ويعتبر موقع الفايسبوك من أشهر مواقع التواصل الاجتماعي التي يستثمرها الكتاب الجدد في تأسيس جمهور لهم من القراء، وحتى الكتاب الكبار منهم، وتساعد طريقة التصميم على التفاعل المباشر معهم فهو منبر حر لنشر مختلف الإبداعات الثقافية ومنبرا فكريا للقاء المباشر مع الجمهور المتلقي[4].

هذا وسمحت الواجهات الاتصالية للفايسبوك بجلب اهتمام القارئ الرقمي وتحول اهتمامه إلى كيفية تصنيع وتوظيف الوسائط المتعددة، خاصة وأنها تمتاز بعدة مميزات منها الاستجابة الفورية لمتطلبات المتلقي عند انتقاله من وسيط لأخر، وعدم التقيد بالتتابعية عند الرغبة في الانتقال، وتزداد خيارات المتلقي وتفاعله الثقافي مع النص بازدياد عدد الوسائط وتنوعها[5].

وفي نفس السياق يمكن صياغة الوسائط المتعددة التي تحدث التفاعل الثقافي عبر الواجهات الاتصالية فيما يلي : النص المكتوب، الرسومات، الصور الثابتة، الصور المتحركة، الفيديو، الصوت .وبفضل هذه الوسائط المستحدثة يحدث التفاعل مع النصوص الرقمية المعروضة، وتختلف طرق التفاعل بحسب آليات بناءها والوسيط المعتمد في عرضها وتقديمها[6].

---

[1] Julia Kristeva(1969), Semiotiké :recherche pour une Sémanalyse, Editions Seuil, Paris , p123.

[2] مصطفى الكيلاني(1992)، وجود النص؛ نص الوجود، الدار التونسية للنشر، ط1، تونس،، ص65.

[3] صوالح وهيبة(2014.2015)، آليات إنتاج السرد الرقمي وعرضه، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم فسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر 01،ص05

[4] صوالح وهيبة (2014.2015)، مرجع سبق ذكره، ص29

[5] مهدي صلاح الجويدري(2012)،التشكيل المرئي في النص الروائي الجديد، اربد عالم الكتب الحديث،ط1،ص48

[6] مهدي صلاح الجويدري(2012)،مرجع سبق ذكره، ص250

2-3 مستويات التأويل بين الإنتاج، التلقي والاتصال الافتراضي عبر الفايسبوك

يعتبر التأويل في الفضاء الافتراضي ضرورة إنتاجية، وهو فعل يستمد مفهومه في الأبحاث المعاصرة الخاصة بالانتقال من عملية الاستهلاك المحدود إلى عملية المشاركة في الإبداع، فهي عملية معقدة حسب بيار بولر Pierre Buhler الذي أشار في كتابه أن التأويل يؤدي حتما إلى التغيير كونها عملية تقوم على مجموعة من الانشغالات النفسية، الاجتماعية، الثقافية والجمالية، ولذلك فقد نظر إليها والى حركيتها من زوايا مختلفة،واعتبرت بمثابة تجليات دينامية لمعطيات ثقافية ومعرفية حسب نفس الباحث[1].

هذا ويتفق جل الباحثين أن مستويات التأويل والقراءة السيميائية على اختلاف أصولها المنهجية، وخلفياتها الفكرية من منطلق الاشتراك في ثلاثية الإنتاج التلقي والاتصال التي تسمح بتفجير الطاقات الدلالية الاحتمالية الكامنة في النص الرقمي خاصة وأن الدلالة لا تنتج لا بالتقاء النص بالقارئ داخل هذه العوالم الافتراضية[2].

الجمع بين الإنتاج والتلقي والاتصال الرقمي بحكم ما يوفره من خدمات اتصالية تفاعلية، أوجد ثقافة من نوع خاص تختلف عن المفهوم التقليدي للثقافة أنها ثقافة تتألف من مجموعة غير متجانسة من الآراء والقيم والتصورات، هذا ما أعاد الاتصال الرقمي رسم معالم مكونات العملية الاتصالية، فالإرسال يتم عبر الشبكات والرسائل تصاغ وفق مفهوم النص الفائق[3].

مما سبق يمكن إيجاد تعريف دقيق مفاده أن الاتصال الرقمي هو العملية الاتصالية التي تتم عن بعد بين أطراف يتبادلون الأدوار في بث الرسائل الاتصالية المتنوعة واستقبالها من خلال حزمة من النظم الرقمية [4].

إن التصور الجديد لمستويات التأويل وحدوده في الفضاء الافتراضي ينظر الى المعنى بوصفه اللقاء بين نصين، النص المقروء ونص القارئ، فالقراءة بهذا المعنى هي عملية تطبيقية يكون فيها القارئ باعتباره نصا قادرا على الاستجابة لبعض أشكال الذي يعرفها المستخدم أو يعتقد انه يعرفها لتأتي مرحلة التأويل النهائي لتستكمل بعد ذلك بمرحلة التحليل السيميولوجي[5].
السيميولوجي[5].

إذن نستخلص أن مستويات التأويل في الفضاء الافتراضي مختلفة خاصة وأنه هناك علاقة بين التأويل النصي والثقافة والاتصال خاصة وان النص في هذه العوالم والفضاءات الشبكية أصبح عالما مليئا بالطبقات التأويلية التي تدعو القارئ الرقمي كي يترجم أنسجته المعقدة،خاصة وان التأويل هو إعادة بلورة مانملكه من رصيد معلوماتي في سياق التجربة لإعطاء سلطة النص صفة التحرر[6].

3-3 جماليات التشكيل الفني للعلامات الثقافية في الفضاء الافتراضي

قبل الحديث عن التشكيل الفني للعلامات الثقافية في الفضاء الافتراضي، لابد ان نشير إلى أن من أهم الباحثين الذين ساهموا في ظهور سيميولوجيا الفن هو الباحث التشيكي موكاروفسكي Mokarofskyالذي حدد المنهج التحليلي للعمل الفني في وظيفتين :

الوظيفة الاستقلالية المتمثلة في وظيفة كل عنصر

---

[1] Pierre buhler ,clairette karakash, quand interpréter c'est changer :pragmatique et lectures de la paroles, éditions labor et fides , Geneve,p72
[2] Pierre buhler,opcit,p82
[3] نبيح أمينة (2012.2013)، اتجاهات مستخدمي الاتصال الرقمي، دراسة ميدانية لمستخدمي الفايسبوك في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر03،، ص 14
[4] نبيح أمينة (2012.2013)، مرجع سبق ذكره،ص34
[5] Umberto Eco(1994), les limites de l'interprétation, Editions grasset ,paris ,p130
[6] مسعودة خلفاوي(2007.2008)، مستويات التلقي عند نزار القباني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر،ص21

الوظيفة التواصلية التي تهتم بالمدونة اللونية، الخطوط والأشكال[1].

هذا وقد شهد استخدام الحاسب الآلي كتقنية معاصرة أثرا فعالا في مجالات الفنون التشكيلية المعاصرة من خلال تطويع إمكانياته وبرامجه المتنوعة لتحقيق صياغات فنية إبداعية بشكل معاصر يتناسب مع الثقافة والتوجهات المعاصرة، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالفن الرقمي وهو احد اتجاهات الفنون التشكيلية التي طورت شكل الفن للتعبير عن متطلبات الحياة المعاصرة وما رافقها من تطور علمي، فهي بمثابة إضافة نوعية في عملية الإبداع الفني

إذ أفرزت الثورة الرقمية والعولمة، فكر وفلسفة ما يعرف الآن بالأشكال الرقمية (Digital Forms) والتي انتشرت بشكل واسع في شتى المجالات، كما يمكن إيضاح إدراج فكر وفلسفة الأشكال الرقمية ضمن مفهوم النظريات التشكيلية الحديثة والتي تتجاوب مع مقتضيات هذا العصر، كما طرحت هذه الإسهامات تجارب جمالية مستحدثة ومتميزة، ولا يمكن تنفيذ هذه الإبداعات إلا بالحاسب الآلي أو الوسائط التكنولوجية . وأصبحت هذه الأدوات مصدرا لإشباع الرغبة الابتكارية الفنية، حيث تمكن الفنان من استثمار قدرات الآلة فأدى ذلك إلى تطور شكل الإبداع[2].

مما سبق نخلص إلى القول، أن العملية الفنية الإبداعية في الفضاء الافتراضي نتاج إنساني مستمر مااستمرت الحياة لأنها تتمكن من نقل التجربة البشرية فنيا من إنسان إلى أخر ومن جيل لآخر في محاولة لحفظها وذلك لتتمكن من الوجود حتى بعد غياب مبدعها، وبالتالي فالعلامات الثقافية عبر الفضاء الافتراضي عبارة عن منظومة متكاملة من الكلمات، الأصوات، الرسوم المتحركة، الروابط تتحدد في بنية واحدة للتعبير عن أسلوب حياة وطريقة تفكير، وبنية ذهنية متشكلة من بيئة ثقافية أساسها الرقميات يتجاوز فيها المتلقي حدود الزمان والمكان[3].

خاتمة

يدرك قارئ مقالنا أن العودة إلى المنابع الأولى للسيميولوجيا تضع الباحث في عدد لامتناهي من المصطلحات والتسميات المرافقة لمفهوم هذا العلم، والتي لا يمكن إيقاف تدفقها الدلالي وتعددية المعاني خاصة أمام تعدد الرقعة التأويلية لمختلف الأنساق الثقافية، نظرا لان هذه الأخيرة قائمة على أساس الوحدة والتآلف بين علاماتها الدالة التي من الصعب استنطاق معناها في صيغتها الانفصالية بل في بنيتها المتكاملة خاصة في الفضاء الافتراضي.

ويبقى القول، أن أهمية معالجة دلالات المحتويات الثقافية في الفضاء الافتراضي تتجلى من زاوية ضمنية دلالية تسمح بالغوص في جوهر التشكيل الفني لتلك العلامات وعمقها الرمزي ضمن الاحتكاك بالخصوصيات الدلالية لمختلف الأنساق الثقافية سواء كانت عبارة عن شعر ملحون، شعر شعبي، قصة، رواية تفاعلية، لوحات فنية، ومن ثمة مقاربة معانيها في الحقل الدلالي الذي تنصهر فيه معطيات عدة تساهم بطريقة أو بأخرى في تشكيل البعد الرمزي لها .

قائمة المراجع:

1. Nielson Jakob(1990) , HyperText et hypermédia ,traduction Philipe Bootez ,édition Académique Presse Professionnel , Cambridge .

2. يوري لوتمان (2014)،ترجمة عبد المجيد النوسي،سيمياء الكون، المركز الثقافي العربي،ط1 :المغرب .

3. وردية راشدي، تمثلات الثقافة الشعبية الأمازيغية في الإنتاج السينمائي الجزائري،مذكرة لنسل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03.

---

[1] يمينة منخرفيس(2011.2012)، صورة المرأة الجزائرية في الفن الاستشراقي، دراسة تحليلية سيميولوجية لعينة من اللوحات الفنية للفنانين أوجين دولاكرواو اتيان دينيه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام الاتصال، جامعة الجزائر03،ص98

[2] نمير قاسم خلف، الفن المعاصر والتقنيات الرقمية، نقلا عن الموقع الالكتروني www.colarts.vodiala.edu.iq/page;id=167 بتاريخ 20 أفريل2017 على الساعة 00.35

[3] مهدي صلاح الجويدري(2012)،مرجع سبق ذكره، ص47

4. هامل بن عيسى (2007)، السيميائية أصولها المنهجية واتجاهاتها التطبيقية،ط1،مطبعة الرويغي،الجزائر.
5. Paolo Fabbri (2007),le tournant sémiotique, Ed le voisier, paris
6. جميل حمداوي (2015)،النظرية الشكلانية في الأدب والنقد والفن، مكتبة المثقف، المغرب .
7. Youri lotman(1999),la sémio sphère ,presses universitaires de limogos , paris .
8. قاسم سيزا،أبو زيد نصر حامد (1987)، مدخل إلى السيميوطيقا،مطبعة النجاح الجديدة،المغرب.
9. جميل حمداوي (2015)،الاتجاهات السيميوطيقية،التيارات والمدارس السيميوطيقية في الثقافة العربية، ط1، مكتبة المثقف، المغرب.
10. Roland posner(1989),sémiotique de la culture et théories des textes , études littéraire ,vol21,n°03
11. دانيال تشاندلر(2008)، ترجمة طلال وهبية،أسس السيميائية/ مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت.
12. امبيرتو ايكو(2007)،ترجمة سعيد بن كراد، العلامة: تحليل المفهوم وتاريخه، المركز الثقافي العربي،ط1،المغرب.
13. عبد الواحد مرابط(2007)، السيمياء العامة وسيمياء الأدب،مطبعة انفو،ط1،المغرب.
14. جميل حمداوي(2016)، نحو نظرية أدبية ونقدية جديدة،ط1،شبكة الألوكة، المغرب .
15. سعيد يقطين (2001)، من النص إلى النص المترابط : مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، المركز الثقافي العربي، ط2، بيروت .
16. Charles brockman(2006),interactive littérature ,london,oxford university presses.
17. عبير سلامة (2008)، النص المتشعب ومستقبل الرواية،هيئة الكتاب المصرية، ط1، القاهرة .
18. Jean Michael Adam(2010), U.HEIDMAN, Textualité et intertextualité des contes, Editions classique Garnier, Paris .
19. حسين جمعة(2003)، المسار في النقد الأدبي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط1، سوريا.
20. جميل حمداوي(2017)، المقاربة الميديولوجية، نحو مشروع نقدي عربي جديد في دراسة الأدب الرقمي، المغرب.
21. Pierre Rebadel(1995), Les hommes et les technologies : approche cognitive des instruments contemporains, Armand colin, Paris .
22. Serge Bouchardon(2009)Littérature Numérique : Le récit interactif, Editions Hermès Science publications, Paris.
23. De Bahy Cécile(2006), Les blogs, un effet littéraire, RILUNE, N°05 , Paris.
24. Julia Kristeva(1969), Semiotiké :recherche pour une Sémanalyse, Editions Seuil, Paris .
25. مصطفى الكيلاني(1992)، وجود النص؛ نص الوجود، الدار التونسية للنشر، ط1، تونس.
26. صوالح وهيبة(2014.2015)، آليات إنتاج السرد الرقمي وعرضه، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم فسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر 01.
27. مهدي صلاح الجويدري(2012)،التشكيل المرئي في النص الروائي الجديد، اربد عالم الكتب الحديث،ط1 .
28. Pierre buhler ,clairette karakash, quand interpréter c'est changer :pragmatique et lectures de la paroles, éditions labor et fides , Genève.
29. نبيح أمينة (2012.2013)، اتجاهات مستخدمي الاتصال الرقمي، دراسة ميدانية لمستخدمي الفايسبوك في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر03،
30. Umberto Eco(1994), les limites de l'interprétation, Editions grasset ,paris
31. مسعودة خلفاوي(2007.2008)، مستويات التلقي عند نزار القباني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة عمار ثلجيي الاغواط، الجزائر
32. يمينة منخرفيس(2011.2012)، صورة المرأة الجزائرية في الفن الاستشراقي، دراسة تحليلية سيميولوجية لعينة من اللوحات الفنية للفنانين أوجين دولاكرواو اتيان دينيه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام الاتصال، جامعة الجزائر03،ص98
33. نمير قاسم خلف، الفن المعاصر والتقنيات الرقمية، نقلا عن الموقع الالكتروني www.colarts.vodiala.edu.iq/page;id=167 بتاريخ 20 أفريل2017 على الساعة 00.35

مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية
لدى عينة من عمال مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) بالأغواط – الجزائر.

أ.جقيدل سمية - د. عمومن رمضان
جامعة عمار ثليجي بالأغواط

الملخص:
هدفت الدراسة الى معرفة مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عمال مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) بالأغواط، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق أداة الاستبيان لقياس مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية، وبعد التأكد من خصائصه السيكومترية تم تطبيقه على عينة بلغت 125 عاملا تم اختيارهم بطريقة عشوائية، أين أظهرت نتائج الدراسة أن العمال لديهم شعور بالعدالة التنظيمية بمستوى متوسط كما بينت النتائج أنه توجد فروق في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، كما توجد فروق في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية تعزى لمتغير الاقدمية في العمل لصالح فئة (1 – 5 سنوات).
الكلمات المفتاحية: العدالة التنظيمية

Abstract:
The study aimed to know the level of the sense of organizational justice among the workers of SONALGAZ company in Laghouat. In order to achieve the study objectives, we applied the questionnaire tool to measure the level of the sense of organizational justice. After being sure of its psychometric characteristics, it was applied on a sample of 125 workers who were selected randomly. The study results showed that the workers have a sense of organizational justice in a medium level. The results also showed that there are differences in the level of sense organizational justice due to the variable of gunder (female). There are also differences in the sense level of organizational justice due to the variable of the work experience (1-5 years).

مقدمة:
تعتبر الموارد البشرية من أهم موارد المنظمة، فهي المحرك الأساسي لكل النشاطات التي ينتج عنها تحويل المدخلات الى مخرجات، ومع أن المنظمة تشمل عناصر متعددة كالأعمال والموارد المتاحة و الآلات إلا أن العنصر الانساني يعتبر أهم هذه العناصر، فهو ينظم ويوزع الاعمال ويوفر الموارد ويستخدمها، ومهما بلغت المنظمة من تطور في تصميمها للهيكل التنظيمي وخطط العمل ونظم الرقابة وغيرها من الاعمال الفنية والادارية، الا أن المنظمة قد تفشل بسبب تعيينها أفراد غير مناسبين أو لعدم قدرتها على حفز موظفيها لتحقيق أهدافها، وعليه فإن بقاء وتطور أو تدهور أي منظمة يعتمد اعتمادا كليا على كفاءة مواردها البشرية.

إن تطبيق العدالة وقيم النزاهة في المنظمة يعتبر أحد المتطلبات الأساسية لتشكيل اتجاهات إيجابية لدى الموظفين فيها وعلى قدرة تلك المنظمة على التكيف مع المتغيرات والاحداث المحيطة بها، وبناء على ذلك فإن تحقيق العدالة بين العمال هو أحد التحديات التي تواجهها المنظمات المعاصرة، وهنا تبرز الحاجة الملحة لأن تنسجم قرارات المنظمة وتوجهاتها مع التشريعات والقوانين المعمول بها من قبل الدولة، وتأتي هذه الدراسة الحالية كمحاولة للكشف عن مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية في إحدى المؤسسات الجزائرية، وقد تم اختيار موضوع الشعور بالعدالة التنظيمية نظرا لحساسيته ومدى أهميته في سير ونجاح المنظمات.

1.اشكالية الدراسة:
يعد العنصر البشري مورد هام من موارد المؤسسة وأصل من أصولها، إذا لا يمكن أن تحقق أهدافها دون وجود الموارد البشرية المدربة والماهرة، فهو حجر الزاوية في العملية الادارية ورأس مال المؤسسة، ولعل نجاح المؤسسات في تحقيق

أهدافها وتطلعاتها يرتبط بقدرة عمالها على انجاز المهام الموكلة إليهم على أحسن وجه بكفاءة وفعالية الامر الذي ينعكس أثره في تحسين انتاجية المؤسسة وتقدمها باعتبارها العنصر المؤثر والفعال في بقائها.

ومع ازدياد معدلات الاغتراب الوظيفي وارتفاع معدلات دوران العمل والغيابات التي سببها البعد النفسي والفكري بين الفرد والمنظمة التي يعمل بها، أصبح موضوع العدالة التنظيمية يثير اهتمام العديد من الدراسات لاسيما دراسات السلوك التنظيمي، ويعود هذا الامر الى أهمية الموضوع وعلاقته المباشرة بمجموعة كبيرة من التغييرات التنظيمية لأن العدالة تعكس الطريقة التي يحكم من خلالها الفرد على المستوى الوظيفي و الانساني الذي يعامل به من قبل رئيسه في العمل، وحتى تستطيع المنظمة ضمان رضا العاملين فيها يجب عليها أن تعمل على تحقيق مستوى من العدالة التنظيمية و تساهم في ظهور مشاعر الانتماء الذي يعبر عن قوة إيمان الفرد وقبوله لأهداف المنظمة وقيمها. **(براف، 2007: 236)**

وسنحاول في هذه الدراسة معرفة مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة من عمال مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز(سونلغاز) بالأغواط - الجزائر، والكشف عن الفروق في مستوى العدالة التنظيمية باختلاف بعض المتغيرات الديمغرافية، كالجنس، الأقدمية والمستوى التعليمي، اذ لا يمكن تحسين واقع المؤسسات الا بمزيد من الاهتمام بهذه المواضيع، وتأسيسا على ما تقدم ونظرا لأهمية العدالة التنظيمية، يمكن صياغة الاشكالية في التساؤل التالي:

1– ما مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة من عمال مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بولاية الاغواط؟ تتفرع عنه ثلاث أسئلة فرعية وهي:

2– هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس؟

3– هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير الاقدمية؟

4– هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي؟

2. فرضيات الدراسة: ومن خلال التساؤلات المطروحة سابقا تم صياغة الفروض التالية:

1- نتوقع مستوى متوسط في الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة من عمال مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بولاية الاغواط.

2 - توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس.

3 - توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير الاقدمية.

4 - توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

3.أهداف الدراسة:

- التعرف على مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية من وجهة نظر عينة الدراسة.
- معرفة الفروق في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية من وجهة نظر عينة الدراسة باختلاف المتغيرات الديمغرافية (الجنس، الاقدمية، المستوى التعليمي).

4.أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تتجلى أهمية الدراسة في:

- الإضافة العلمية التي قد تأتي من هذا البحث خاصة أنه يتناول جانبا مهما من جوانب سلوك الأفراد في المؤسسات، وهو مفهوم العدالة التنظيمية.

- قد يساعد هذا البحث في إعطاء أفكار جديدة يمكن للدارسين والباحثين عليها التطرق لجوانب جديدة من جوانب سلوك الأفراد في المؤسسات.
- إن الشعور بالعدالة التنظيمية يمكن أن يشكل مدخلا لإعادة دراسة نمط القيادة المتبعة في المؤسسة من حيث تحديد الأهداف والوظائف وتقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات والأعباء والأدوار بها يمكن من الاستفادة من الطاقات والقدرات البشرية ويقلل من الصراعات ومظاهر عدم الرضا.

الاهمية العملية: يمكن أن تشكل نتائج الدراسة ومقترحاتها مرجعا علميا يفيد أصحاب القرار في وضع الخطط والاستراتيجيات التي يمكن ان تساهم في زيادة مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى العمال والموظفين والذي بدوره يؤدي الى نتيجة عكسية ايجابية تسهم في الرفع من ادائه.

5.**الضبط الاجرائي لمتغيرات الدراسة:**

1. العدالة التنظيمية:

- **التعريف الاصطلاحي:** هي درجة تحقيق المساواة والنزاهة في الحقوق والواجبات التي تعبر عن علاقة الفرد بالمنظمة، وتجسد فكرة العدالة مبدأ تحقيق الالتزامات من قبل الموظفين تجاه المنظمة التي يعملون فيها.**(البشاشة، 2008:429)**
- **التعريف الإجرائي:** يعرف الباحثان العدالة التنظيمية إجرائيا بأنها درجة إدراك العامل لحالة الإنصاف والمساواة في المعاملة التي يعامل بها من قبل رؤسائه وهذا من خلال مقارنة ما قدمه من جهد في مجال عمله، وما يترتب على تلك الجهود من نتائج ومردودات مقارنة بزملائه في العمل.

6.الدراسات السابقة:

6- 1 - دراسة صابرين مراد نمر ابو جاسر(2010) **بعنوان:** أثر إدراك العاملين للعدالة التنظيمية على الأداء السياقي دراسة تطبيقية على موظفي وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر إدراك العاملين للعدالة التنظيمية على ابعاد الاداء السياقي لدى العاملين في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة، وتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى العدالة التنظيمية الموجود في تلك الوزارات ومحاولة الخروج بتوصيات تعمل على زيادة مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية وأبعاد الاداء السياقي، وذلك من أجل تحسين مستوى القوى البشرية العاملة في هذه الوزارات.

واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي، حيث طبقت هذه الدراسة على عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة البالغ (1554) موظفا يعملون في مقر الرئيسي لكل الوزارات العاملة في قطاع غزة وعددها (22) وزارة، وبلغ حجم العينة (311) موظفا من كافة الدرجات والمسميات واستخدمت الباحثة الاستبانة لقياس متغيرات الدراسة، كما استعانت ببرنامجspss للتحليل الإحصائي، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

وجود العدالة التنظيمية بدرجة متوسطة وأبعاد الأداء السياقي بدرجة عالية لدى الموظفين في الوزارات الفلسطينية بقطاع غزة.

أظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات المبحوثين حول أثر إدراك العاملين للعدالة التنظيمية على أبعاد الاداء السياقي تعزى للصفات الشخصية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الراتب الشهري، العمر) بالنسبة للعدالة التنظيمية.

6-2- دراسة رشدي عبد اللطيف وادي (2007) **بعنوان:** العدالة التنظيمية دراسة ميدانية على الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة، حيث هدفت الدراسة الى التعرف على مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى موظفي بعض الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة وذلك من أجل تحسين مستوى التنمية البشرية وإدارة الموارد البشرية بما يكفل تحقيق الأهداف

الوطنية المرجوة. أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية طبقية بلغ حجمها (652) موظفا ممن يشغلون مراكز إشرافية قيادية من مجتمع الدراسة الذي يضم أكبر ست وزارات فلسطينية في قطاع غزة، وتم تصميم استبانة لجمع البيانات واستخدام اختبارT-Test، وتحليل التباين الأحادي، واختبار تامهان للمقارنات المتعددة، ومعامل ارتباط بيرسون وسيبرمان براون، واختبار الفا كرونباخ.

أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة بين المتغيرات الشخصية والشعور بالعدالة التنظيمية في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة، كما توصلت الدراسة إلى وجود عدالة إجراءات بدرجة ضعيفة وبمستوى فوق المتوسط، حيث أن الوزن النسبي لها يساوي 59.20% اي أن آراء العينة حول قضايا العدالة المتعلقة بالطرق والآليات المستخدمة في تحديد المخرجات أو النتائج جاءت محايدة.

6 -3 - دراسة فريديريك تايلور(2005) **بعنوان:** العلاقة بين التعرض للعنف في مكان العمل والسلوك غير السوي (المنحرف)، وآداب الأخلاق والعدالة التنظيمية، وسوء سلوك المشرفين في العمل.

هدفت الدراسة إلى فهم سلوك العنف والأساليب المنحرفة التي تحدث في موقع العمل وخاصة ما ينشأ من قبل رؤساء العمل نحو المرؤوسين، مع مراعاة الآداب العامة والعدالة التنظيمية، مع وجود نتيجة إيجابية للسلوك المنحرف مع ما يمارسه الرؤساء على المرؤوسين من سوء تعامل، ولكنه لا يرتبط بالمناخ الأخلاقي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن السلوك المنحرف للرؤساء في العمل يرتبط سلبا بالعدالة التنظيمية والمناخ الأخلاقي، كما اقترحت الدراسة بأن يكون المناخ التنظيمي داخل بيئة العمل حاملا لجوانب مثالية تساعد على تحقيق هذه العدالة.

7.مناقشة الدراسات السابقة:

نجد أن هناك العديد من الدراسات تناولت متغيرات الدراسة سوآءا منها العربية أو الاجنبية و نلاحظ أن جل هذه الدراسات ارتبطت بمجموعة من المتغيرات لتبحث في علاقة العدالة بتلك المتغيرات الأخرى المتمثلة في الأداء السياقي لصابرين مراد نمر ابو جاسر(2010)، والتعرض للعنف في مكان العمل والسلوك غير السوي (المنحرف)، وآداب الأخلاق، وسوء سلوك المشرفين في العمل لفريديرك تايلور(2005).

كما تتشابه الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية في أن أغلبها استخدم المنهج الوصفي التحليلي لمنهج الدراسة، واستخدمت الاستبيان كأداة للبحث بالإضافة إلى استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية منها الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبارT-Test، تحليل التباين الاحادي، معامل الارتباط بيرسون، اختبار الفا كرو نباخ، سيبرمان براون وهذا لتحديد العلاقة في معظم الدراسات كونها تساعد في الحصول على النتائج التي تلبي تحقيق اهداف الدراسات، واختلفت الدراسات في طريقة اختيار العينة التي اعتمدت من طرف هاته الدراسات منها من استخدم طريقة المسح الشامل وهناك من استخدم العينة العشوائية الطبقية.

8- العدالة التنظيمية:

مفهوم العدالة التنظيمية: يتناول هذا الجانب موضوع العدالة التنظيمية فهي من الموضوعات المهمة في حقل الإدارة، إذ تعتبر من أهم مكونات الهيكل التنظيمي والاجتماعي والنفسي للمنظمة، فهي قيمة ولفظ اجتماعي وتجاوزها من قبل المنظمة يمثل خرق للقيم والعلاقات الاجتماعية للعاملين ويترتب على هذا فجوة بين أهداف المنظمة وأهداف العاملين.

إن الفكر الإداري استفاد من نظرته لمفهوم العدالة التنظيمية من خلال نظريات التبادل وذلك عبر توظيف أطروحات (**هومانز 1961**) حول السلوك الاجتماعي واشكاله المتحققة عبر تصرفات الافراد، بوصفهم مانحين المكافآت بعضهم لبعض ويميلون الى السلوك الذي يجدونه مجزيا بالنسبة لهم، ويقارنون بين قيمة افعالهم وما يحصلون عليه. **(الفهداوي والقطاونة، 2004:05)**

وقبل التطرق الى مفهوم العدالة التنظيمية لابد من القول ان العدالة التنظيمية تعد احدى محددات السلوك التنظيمي نظرا لعلاقتها المباشرة بمجموعة كبيرة من المتغيرات التنظيمية التي تؤثر على نجاح المنظمات وتطورها وقدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية وذلك كونها تعكس الطريقة التي يحكم من خلالها الفرد على المستوى الوظيفي والإنساني الذي يعامل به من قبل مديره المباشر.(**البدراني،2010:16**)

تعرّف العدالة التنظيمية بانها: "درجة تحقيق المساواة والنزاهة في الحقوق والواجبات التي تعبر عن علاقة الفرد بالمنظمة، وتجسد فكرة العدالة مبدا تحقيق الالتزامات من قبل الموظفين تجاه المنظمة التي يعملون فيها، وتأكيد الثقة التنظيمية المطلوبة بين الطرفين". (**العطوي،2007:149**)

أهمية العدالة التنظيمية:

- إن العدالة التنظيمية توضح حقيقة النظام التوزيعي للرواتب والأجور في المنظمة، وذلك من خلال العدالة التوزيعية.
- تنعكس العدالة التنظيمية سلوكيا على حالات الرضا عن الرؤساء ونظم القرار.
- إن العدالة التنظيمية تسلط الضوء للكشف عن الأجواء التنظيمية والمناخ التنظيمي السائد في المنظمة وهنا يبرز بعد العدالة في التعاملات.

أبعاد العدالة التنظيمية: تناول العديد من الباحثين موضوع العدالة التنظيمية باعتبارها تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

1- **العدالة التوزيعية:** عرفها **مورمان(Moorman 1991)**: "بأنها عدالة المخرجات التي يحصل عليها الموظف".

2- **العدالة الإجرائية:** وهي عبارة عن مدى إحساس العاملين بعدالة الإجراءات التي استخدمت في تحديد تلك المخرجات، وقد أشار (**خليفة،1997**) إلى أن العدالة الإجرائية عبارة عن التصور الذهني لعدالة الإجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات التي تمس الأفراد. (**خليفة،1997: 11**)

3- **عدالة التعاملات: (التفاعلية)** وهي مدى إحساس العاملين بعدالة المعاملة التي يحصل عليها العامل عندما تطبق عليه بعض الإجراءات الرسمية أو معرفته أسباب تطبيق تلك الإجراءات. **(Robert, 2001,p 312)**

9- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة: تختلف المناهج باختلاف المواضيع، إذ أن طبيعة موضوع الدراسة تفرض على صاحبه إتباع منهج معين لتحقيق هدف الدراسة والاجابة عن الأسئلة المطروحة لديه، وبما أن دراستنا تهدف إلى التعرف على مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية، فقد استعانة الباحثة بالمنهج الوصفي التحليلي، وهو أكثر المناهج شيوعا وانتشارا واستخداما في الدراسات التربوية والنفسية، بالإضافة إلى المنهج الوصفي فقد تم استخدام المنهج الاحصائي في هذه الدراسة والذي ساعدنا على تحويل المعطيات الكيفية الى معطيات كمية.

الدراسة الاستطلاعية: تهدف الدراسة الاستطلاعية إلى تعرف الباحث على الظاهرة التي يرغب في دراستها، وجمع معلومات وبيانات عنها، واستطلاع الظروف التي يجري فيها البحث، كما تسمح لنا بمعرفة مدى صلاحية أدوات البحث من حيث، خصائصها السيكومترية أي ثباتها وصدقها، والوقوف على مدى القصور فيها بهدف تعديلها إذا وجب الأمر ذلك.

حيث تم توزيع استمارة استبيان على بعض العمال التابعين لمديرية توزيع الكهرباء والغاز مقاطعة الأغواط، وكان عددهم 20 عامل موزعين على 3 وحدات، عمال من مقر المديرية وعمال من الوكالات التجارية التابعة للمديرية.

حدود الدراسة: (مجالاتها)

.**الحدود البشرية:** شملت دراستنا على عينة من عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز (بمقاطعة الأغواط).

.**الحدود المكانية:** قامت الباحثة بالدراسة الاستطلاعية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) بولاية الأغواط، أما الدراسة النهائية فكانت محصورة تحديدا في مقاطعة الأغواط في كل من مقر المديرية والوكالات التجارية التابعة لها.

. **الحدود الزمانية:** أجريت هذه الدراسة خلال الموسم الدراسي 2016-2017، وخلال هذه الفترة تم التعرف على ميدان الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينته:

1.مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز(سونلغاز) بمقاطعة الأغواط، والبالغ عددهم 256عامل حسب رئيس قسم الموارد البشرية مع العلم أن المجتمع الكلي للمديرية الولائية قدر عددهم ب417 عامل على مستوى ثلاثة (3) مقاطعات (مقاطعة حاسي الرمل، مقاطعة الاغواط، مقاطعة أفلو)، وشملت المقاطعات السابقة الذكر على 108إطارات، 214 عامل مؤهل،95 عامل منفذ ونظرا لتعدد المقاطعات وتواجدها في أماكن متفرقة ومتباعدة عن مقر الولاية، ارتأينا أن يكون مجال الدراسة محددا في مقاطعة الاغواط، إذ تشمل عمال على مستوى مقر المديرية والوكالات التجارية التابعة لها.

2.عينة الدراسة: عينة البحث هي عينة عشوائية بسيطة حيث تتميز بأنها يمكن الحصول عليها بطريقة سهلة وميسرة، مما يساعدها بأن تكون عينة ممثلة للمجتمع بصورة كبيرة، وكان مجموع الاستمارات التي وزعت على العينة 128 استمارة ما نسبته 50% من المجتمع الأصلي، حذف 3 استمارات لأنها لم تستوفي الشروط اللازمة ونقصها للبيانات أو لعدم إتمام ملئها كاملة واحتفظنا بـ125 استمارة صالحة للدراسة تتمثل في (48.82%)، من المجموع الكلي الذي بلغ 256 عامل وهذه النسبة بإمكانها تمثيل المجتمع الاحصائي تمثيلا جيدا.

أدوات جمع البيانات: بعد الاطلاع على الأطر النظرية والدراسات السابقة والقيام بقراء ومراجعة لمختلف الاستبيانات الواردة في الدراسات السابقة المتوفرة لدينا وكذا اطلعنا على اهم المقاييس التي استخدمت في قياس مستوى العدالة التنظيمية، تم ضبط العبارات (البنود) وتكييفها مع طبيعة مجتمع الدراسة، وقد تكون الاستبيان في صورته النهاية من قسمين:

القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية (الجنس - الاقدمية – المستوى التعليمي)

القسم الثاني محور العدالة التنظيمية: ويتكون هذا المحور من 20 عبارة مقسمة على ثلاثة محاور أو أبعاد كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (01): توزيع البنود على أبعاد العدالة التنظيمية

الاستبيان	البعد	البنود	العدد
العدالة التنظيمية	عدالة التوزيع	من 1الى 7	7
	عدالة الاجراءات	من 8 الى 13	6
	عدالة التعاملات	من 14 الى 20	7
المجموع			20

الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة:

1.صدق الاستبيان: ولحساب مدى صدق أداة البحث اعتمدنا على ما يلي:

1.1.صدق المحتوى: (الظاهري)

لقد راعت الباحثة في حساب صدق الاستبيان على صدق المحتوى باعتباره من اكثر أنواع الصدق شيوعا من حيث الاستخدام، و تأكيدا للعديد من الباحثين على أهميته فقد قامت الباحثة باعتماده استدلالا على مصداقية الاستبيان في صورته الأولية، وهذا من حيث سلامة العبارات وسلامة صياغتها اللغوية، ومدى قياس البنود واتساقها لموضوع الدراسة، وقد استجابة الباحثة لآراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة.

2.1.صدق الاتساق الداخلي:(الصدق البنائي) اتضح من خلال النتائج أن معاملات ارتباط درجة كل عبارة ببعدها في استبيان العدالة التنظيمية جاءت محصورة للبعد الاول بين (0.70 -0.97)، وبالنسبة للبعد الثاني جاءت محصورة بين (0.84-0.98)، وبالنسبة للبعد الثالث فقد جاءت محصورة بين (0.72 -0.96)، وهي قيم مرتفعة تشير الى ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالبعد الذي تنتمي له، مما يشير الى اتساق عبارات كل بعد من أبعاد الاستبانة.

2.2.ثبات الاستبيان: تم حساب ثبات الاستبيان بطريقتين:

1.2. طريقة التجزئة النصفية:

قمنا بتقسيم الاستبيان الى مجموعتين، الأولى تخص الأسئلة ذات الأرقام الزوجية وأخرى ذات الأرقام الفردية، ثم حساب معامل الارتباط بين المجموعتين باستخدام معامل الارتباط بيرسون، وتمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج SSPS الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وإعادة تصحيحه بمعامل الارتباط سبيرمان براون.

من خلال النتائج نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين كل محاور الاستبيان ينحصر بين 0.85 و 0.97، كما تتميز محاور الاستبيان بثبات عال، وكذلك إن معامل الثبات لنصفي الاستبيان كان عاليا حيث قدر بـ 0.98 في كلا النصفين، وقدر معامل الارتباط بيرسون قبل التصحيح بـ0.98، وبعد تصحيحه بمعامل سيبرمان براون قدر بـ 0.99.

2.2. طريقة الفا كرونباخ: توضح النتائج أن جميع معاملات الثبات عالية ودالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، وإن قيمة هذه المعاملات متقاربة من محور لآخر، حيث بلغت حدها الاعلى في محور عدالة الاجراءات بـ (0.97)، كما أن الثبات الكلي لاستبيان الدراسة قدر بـ(0.99)، مما يدل على امكانية ثبات النتائج التي سيتم التحصل عليها باستخدام الاستبيان.

10 - عرض النتائج:

1. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: تم طرح التساؤل العام بالصيغة التالية:

- ما مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة من عمال مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بولاية الأغواط؟

للإجابة عن هذا السؤال واختبار الفرضية المنبثقة عنه، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأبعاد الثلاثة لاستبيان العدالة التنظيمية.

الرقم	البعــــد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية
1	عدالة التوزيع	1.47	0.73	ضعيفة
2	عدالة الإجراءات	2.07	0.60	متوسطة
3	عدالة التعاملات	2.34	0.44	مرتفعة
الدرجة الكلية للعدالة التنظيمية		2.05	0.32	متوسطة

من خلال الجدول يتبين أن العمال يشعرون بمستوى متوسط من العدالة التنظيمية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة وبمتوسط قدره (0.32)، حيث يتفاوت مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية باختلاف الابعاد، إذ نجده مرتفعا في بعد عدالة التعاملات في المرتبة الاولى بمتوسط قدره (2.34) وانحراف معياري قدره (0.44)، ثم يليه بعد عدالة الاجراءات بمتوسط قدره (2.07) وانحراف معياري قدره (0.60)، ثم بعد عدالة التوزيع بمستوى ضعيف بمتوسط (1.47) وانحراف معياري (0.73).

ويمكن تفسير ذلك حسب اعتقاد الباحثة الى عدم توافر قيادات إدارية مؤهلة تتميز بالكفاءة والموضوعية والوضوح، كما يمكن أن يرجع ذلك أيضا الى عدم وجود أنظمة وتعليمات واضحة، إضافة الى عدم وجود نظام للرواتب يراعي الاعباء الوظيفية ومتطلبات حياتهم الاجتماعية. **وتتفق** هذه النتيجة مع دراسة **محارمة (2000)** حيث خلصت الى تدني مستوى احساس موظفي الدوائر الحكومية في محافظتي الكرك والطفيلة بالعدالة التنظيمية بشكل عام، **وتختلف** نتائج الدراسة

الحالية مع دراسة **العبيدي (2012)** والتي أظهرت بأن مديرات المدارس الثانوية يتمتعن بدرجة عالية من ممارسة العدالة التنظيمية.

2. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة من عمال مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بولاية الأغواط تعزى لمتغير الجنس؟

للإجابة على هذا السؤال واختبار الفرضية المنبثقة عنه، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) ومستوى دلالتها للتعرف على مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية تبعا لمتغير الجنس (ذكور- إناث)

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "ت"	درجة الحرية	الدلالة
عدالة التوزيع	الذكور	94	9.404	1.581	24.728	123	0.000 دالة
	الاناث	31	20.774	0.716			
عدالة الاجراءات	الذكور	94	13.404	2.859	2.800	123	0.097 غير دالة
	الاناث	31	16.258	2.159			
عدالة التعاملات	الذكور	94	18.776	3.282	2.201	123	0.140 غير دالة
	الاناث	31	19.612	2.216			

إذ توضح النتائج عند تطبيق اختبار (ت) للعينات المستقلة، أن قيمة الدلالة لكل الابعاد وكذلك الدرجة الكلية للعدالة التنظيمية أقل من (0.05) ماعدا الأبعاد المتعلقة بـ" بعد عدالة الاجراءات وبعد عدالة التعاملات "، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة حول مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية تعزى لمتغير الجنس لصالح الاناث، وعليه نرى أن الجنس على مستوى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز عامل مؤثر في الرفع من درجة الشعور بالعدالة التنظيمية، ومنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α....0.05) لإجابات أفراد العينة حول مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس.

يمكن تفسير ذلك بأن الجنس يكون له تأثير في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية، اذ نجد أن الاناث أكثر شعورا بالعدالة التنظيمية من الذكور، وهذا ما أوضحه المتوسط الحسابي للإناث، **وتتفق** نتيجة هذه الدراسة مع دراسة **فلمبان (2008)** حيث توصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات العدالة التنظيمية، بينما **اختلفت** هذه الدراسة مع دراسة **حنونة (2005)**، حيث أثبتت أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في مستوى الالتزام التنظيمي يعزى لمتغير الجنس لدى العاملين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.

3. النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة من عمال مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز تعزى لمتغير الأقدمية؟

للإجابة على هذا السؤال واختبار الفرضية المنبثقة عنه قامت الباحثة باستخدام تحليل التباين الأحادي، يبين مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجة الحرية وقيمة "F" ومستوى الدلالة لاستجابات أفراد العينة حول مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية تبعا لمتغير الأقدمية (من1- 5 سنوات، من5 – 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات).

	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة "ف"	الدلالة	مستوى الدلالة
عدالة التوزيع	بين المجموعات	510.630	255.315	2	11.3	0.000	دال
	داخل المجموعات	2751.098	22.550	122			

عدالة الاجراءات	بين المجموعات	47.371	23.685	2	2.77	0.067	غير دال
	داخل المجموعات	1043.061	8.550	122			
عدالة التعاملات	بين المجموعات	49.250	24.625	2	2.69	0.072	غير دال
	داخل المجموعات	1116.718	9.153	122			

حيث أظهرت نتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية من وجهة نظر أفراد العينة في بعد عدالة الاجراءات وعدالة التعاملات تبعا لمتغير الاقدمية (من1- 5 سنوات)(من 5 - 10سنوات)(أكثر من 10سنوات)، كما بينت النتائج كذلك وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية من وجهة نظر أفراد العينة في بعد عدالة التوزيع وكذا الدرجة الكلية للاستبيان، وللكشف عن مصدر الفروق لمتغير الأقدمية، فقد استخدم اختبار شيفيه إذ بين وجود فروق **لصالح أكثر من 10 سنوات و لصالح (1الى 5 سنوات)، ولصالح من (1الى 5سنوات)**، ومنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α.....0.05)لإجابات أفراد العينة حول مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير الاقدمية".

ويمكن تفسير ذلك أن الموظفين قليلي ومتوسطي الخبرة يحاولون عدم الوقوع في المشاكل من خلال أخذ الاحتياطات والتدابير اللازمة مسبقا وإعلام المسؤول قبل اتخاذ أي إجراء أو تعديل خاص بالعمل، أما الموظفين الذين تزيد خبرتهم عن 10 سنوات فأكثر فغالبا ما يكونوا من المدراء أو المسؤولين، ونجد أن مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية عالية لديهم لأن هذه السلوكات تكسبهم احترام الآخرين وتجعلهم قدوة للموظفين الجدد، وقد **اتفقت** نتائج هذه الدراسة مع دراسة كل من **أبوندى (2007)** حيث أشارت الى وجود فروق بين آراء عينة الدراسة حول العدالة التنظيمية يعزى لسنوات الخبرة، واختلفت مع دراسة **محارمة (2008)**، حيث أشارت الى وجود اختلافات ذات دلالة احصائية في مستوى العدالة التنظيمية لدى عينة الدراسة تبعا لسنوات الخبرة.

4. النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي؟

للإجابة على هذا السؤال واختبار الفرضية المنبثقة عنه قامت الباحثة باستخدام تحليل التباين الاحادي ومجموع المربعات ودرجة الحرية وقيمة " F " ومستوى الدلالة لاستجابة أفراد العينة حول مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية تبعا لمتغير المستوى التعليمي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة "ف"	الدلالة	مستوى الدلالة
عدالة التوزيع	**بين المجموعات**	**168.492**	**84.246**	**2**	**3.323**	**0.039**	**دال**
	داخل المجموعات	**3093.236**	**25.354**	**122**			
عدالة الاجراءات	**بين المجموعات**	**44.784**	**22.392**	**2**	**2.613**	**0.077**	**غير دال**
	داخل المجموعات	**1090.432**	**8.571**	**122**			
عدالة التعاملات	**بين المجموعات**	**0.503**	**0.252**	**2**	**0.026**	**0.974**	**غير دال**
	داخل المجموعات	**1165.968**	**9.553**	**122**			

يتضح من خلال نتائج الجدول أن قيمة الدلالة لكل المحاور وكذلك الدرجة الكلية للعدالة التنظيمية كانت أكبر من (0.05) ماعدا بعد العدالة التوزيعية، ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي، ومنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α......0.05) لإجابات أفراد العينة حول مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية تعزى لمتغير المستوى التعليمي".

ويمكن تفسير ذلك بأن المسؤولين في تعاملاتهم مع العمال لا يفرقون بين العامل ذو المؤهل الجامعي أو الثانوي أو المتوسط، كما يمكن إرجاع ذلك أيضا الى سلوك الرئيس أثناء تعامله مع المرؤوسين يحكمه العلاقات الانسانية في المقام الاول بعيدا عن التأثر بنوعية المؤهل الحاصل عليه العامل، واتفقت مع دراسة **أبو ندى (2007) ووادي (2007)**، حيث أشارت الى وجود فروق بين أراء العينة حول العدالة التنظيمية يعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الاستنتاج العام:

انطلق هذا البحث من تساؤل كان يدور حول مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة من عمال مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بولاية الأغواط، واستنادا الى ما تم الاطلاع عليه من أدبيات ودراسات لها علاقة بالموضوع، افترضت الباحثة توقع مستوى متوسط في الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة من عمال مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بولاية الأغواط، مفصلة ذلك بدلالة الفروق على مستوى المتغيرات الديمغرافية التي شملت كل من الجنس، الاقدمية و المستوى التعليمي، وفي سعي للتحقق من هذه الفرضيات، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي وفي ضوئه تم إعداد استبيان يحوي مجموعة من البنود تقيس موضوع الدراسة، وتم الحرص على أن يتوفر فيها الحد المقبول من الخصائص السيكومترية (الصدق و الثبات)، أدى القيام بالدراسة الاستطلاعية الى تحديد المجتمع الذي سيجري عليه البحث، وهو العاملين بمديرية التوزيع (مقر المديرية و الوكالات التابعة لها) وذلك عبر تراب ولاية الأغواط، وقدر مجتمع البحث بـ 256 فرد للحصول على البيانات، وتم على ضوئها تحديد عينة البحث، التى كانت من النوع العشوائي، قدر حجمها بـ 128 فرد يمثلون نسبة 50 % من المجتمع الاصلي، ونتج عن تفريغ البيانات ومعالجتها احصائيا باستخدام برنامج sspS اختبار الفرضيات التي تم الانطلاق منها والتحقق منها، حيث توصلنا إلى:

- تحقق الفرضية الاولى من هذا البحث المتعلقة بالشعور بالعدالة التنظيمية.
- تحقق الفرضية الثانية من هذا البحث والقائلة بأنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس جاءت لصالح الاناث.
- تحقق الفرضية الثالثة من هذا البحث والقائلة بأنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير الاقدمية لصالح من (1- 5 سنوات).
- عدم تحقق الفرضية الرابعة من هذا البحث والقائلة بأنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

المقترحات: اعتمادا على النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة تقترح الباحثة مايلي:

- التركيز على أهمية الجانب النفسي أولا في التعامل مع العمال إذ يعد المحور الأساسي في دفع العمال نحو الانجاز من خلال تشجيعهم على المساهمة الحقيقية في صنع القرار مما له الأثر في جعلهم أكثر تمسكا والتزاما بمنظماتهم لتولد شعورا داخليا بأن نجاح المنظمة يعد نجاحا لهم.
- ضرورة تنمية وزيادة إدراك العمال للعدالة التنظيمية، بما ينعكس بالإيجاب على أداء هؤلاء العمال، وبالتالي على الأداء الاجمالي للمنظمة.

- الارتقاء بترسيخ مفاهيم العدالة التنظيمية عند العمال بأكثر من الحالة المنخفضة التي هم عليها الأن، وذلك من خلال توعيتهم، وعقد دورات التدريب والتثقيف التي تشعرهم بمبررات العدالة في المنظمة.

المراجع:

1- إناس فؤاد نواوي فلمبان (2008): **الرضا الوظيفي وعلاقته بالالتزام التنظيمي لدى المشرفين التربويين بادارة التربية والتعليم بمدينة مكة المكرمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

2- حمد سليمان البدراني (2010): **إدراك العدالة التنظيمية وعلاقتها بالثقة لدى العاملين في المنظمات الامنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.

3- خميس سامية أبو نادية. (2007) ، **تحليل علاقة بعض المتغيرات الشخصية وأنماط القيادة بالإلتزام التنظيمي والشعور بالعدالة التنظيمية**، دراسة ميدانية على الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة بكلية الأعمال جامعة غزة الفلسطينية.

4- خيرة براف (2007): **التمكين وأثره على المواطنة التنظيمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

5- رشيدي عبد اللطيف وادي (2007)، **العدالة التنظيمية، دراسة ميدانية على الوزارات الفلسطسنية في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة الفلسطينية.

6- سامر عبد المجيد البشابشة (2008): **أثر العدالة التنظيمية في بلورة التماثل التنظيمي في المؤسسات العامة الاردنية - دراسة ميدانية -** المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، المجلد (4)، العدد (4).

7- سامي ابراهيم حمادة حنونة (2005): **قياس مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

8- عامر علي حسين العطوي (2007): **أثر العدالة التنظيمية في الاداء السياقي**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، جامعة القادسية، مجلد (9)، العدد (3).

9- فهمي خليفة الفهداوي، نشأت احمد القطاونة (2004): **تأثيرات العدالة التنظيمية في الولاء التنظيمي - دراسة ميدانية - للدوائر المركزية في محافظات الجنوب الاردنية**، المجلة العربية للادارة، مجلد (24)، العدد (2)، عمان.

10- محمد ثامر محارمة (2000): **مدى إحساس موظفي الدوائر الحكومية الاردنية في محافظتي الكرك والطفيلة بالعدالة التنظيمية**، مجلد الادارة العامة، الرياض، العدد (2).

11- محمد عبد اللطيف خليفة (1997): **محددات السلوك التطوعي في المنظمات العامة - دراسة تحليلية - في ضوء بعض النظريات السلوكية الحديثة**، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلس النشر، مجلد (5)، العدد (1)،جامعة الكويت.

12- نماء جواد العبيدي (2012): **أثر العدالة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، المجلد (8)، العدد (24).

13- Robert Kreinter , & Angelo ,Kinick, "**Organizational Behavior Fifth Edition"**, Irwin, Mc graw2001..

استبيان العدالة التنظيمية

أخي العامل، أختي العاملة:

في إطار إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في علم النفس عمل وتنظيم أضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي تمثل إحدى أدوات البحث لاستكمال الحصول على البيانات الهامة في إطار هذه الدراسة وهي بعنوان:

مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية

دراسة ميدانية على عينة من عمال مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز

بولاية الاغواط

تهدف هذه الاستمارة إلى قياس مستوى شعور العاملين بالعدالة التنظيمية وإبراز علاقتها بالالتزام التنظيمي، وذلك كمحاولة لدراسة الواقع الحالي لهذه المفاهيم في المنظمات، فنرجو منكم التكرم بإعطاء المعلومات أدناه، وقراءة تعليمات الاستمارة بتمعن قبل الإجابة عنها، مع مراعاة الإجابة عن جميع الأسئلة، مع العلم بان كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

لذا أرجو من سيادتكم التكرم بالمساعدة في الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة ووضع إشارة في المربع الذي يوافق خيارك وشكرا على حسن تعاونكم.

الجزء الأول: البيانات الشخصية:

الجنس: ذكور ( )، اناث ( )

الاقدمية: من سنة إلى 5 سنوات ( )

من 5 سنوات إلى 10 سنوات ( )

من 10 سنوات فما فوق ( )

المؤهل العلمي: متوسطة أو اقل ( )، ثانوي ( )، جامعي ( ).

الجزء الثاني: العدالة التنظيمية.

	السؤال	موافق	محايد	غير موافق
عدالة التوزيع: درجة شعور العامل بعدالة القيم المادية وغير المادية التي يحصل عليها في عمله.				
01	تتناسب متطلبات ومهام عملي مع قدرتي في الأداء			
02	توزع الحوافز المادية على العمل حسب الاستحقاق			
03	يتناسب راتبي الشهري مع الجهود التي ابذلها في عملي			
04	أحضى بمكافأة الإدارة عن الجهد الإضافي الذي ابذله			
05	يتماثل راتبي مع رواتب العمال المشابهين لي في المهام			
06	يتناسب أجري مع ما أتمتع به من مؤهلات علمية			
07	يمنحني العمل الحالي حوافز مناسبة			
عدالة الإجراءات: درجة شعور العامل بعدالة الإجراءات التي تتبع في اتخاذ القرارات والسياسات				
08	يتخذ رؤسائي القرارات الخاصة بعملي بناء على أسباب منطقية			
09	تتخذ القرارات الخاصة بعملي بناء على معلومات كافية			

10	يجري تطبيق كل القرارات الإدارية المتخذة على الجميع دون استثناء			
11	تحرص إدارة المؤسسة على تنفيذ المرؤوسين لأوامرها –تعليماتها باستمرار			
12	اشعر بان الإجراءات الإدارية المطبقة في المؤسسة تتميز بالعدالة			
13	يتم تقييم الأداء بتطبيق إجراءات عادلة في المؤسسة			

عدالة التعاملات: درجة شعور الموظف بعدالة المعاملة التي يحصل عليها من قبل المدراء والزملاء في العمل

14	اعتقد بان زملائي في العمل يتعاملون معي بسلوكيات مقبولة			
15	يتم مناقشة القرارات المتعلقة بعملي واعلامي بها			
16	يراعي المسؤول مصلحتي في القرارات المرتبطة بعملي			
17	يتم اعلامي عادة باي نشاطات (رسمية-اجتماعية) قبل حدوثها			
18	اشعر بان سلوك الرؤساء والمشرفين في المؤسسة يتميز بالإنصاف والعدالة			
19	يحرص المشرف المباشر على إشاعة روح التعاون في العمل			
20	اشعر بنزاهة المشرف في حسم النزاعات بين العمال			

الضغط النفسي والأمراض النفس جسدية: سيرورة التحويل من النفس إلى الجسد

أ.**أسماء عجابي**
جامعة باجي مختار عنابة

الملخص:يتناول هذا المقال سيرورة التحويل من النفس إلى الجسد وكيف يمكن أن يؤدي الضغط النفسي كأحد ابرز الانفعالات التي يعانى منها الفرد في أوقات وتحت ظروف معينة إلى إحداث المرض الجسدي وبالتالي الإصابة بالأمراض النفس جسدية وكيف بإمكانه أيضا أن يعمل على تطور أعراضها وتفاقم خطورتها على صحته الجسدية.

الكلمات المفتاحية: الضغط النفسي ، التحويل ،الأمراض النفس جسمية.

ABSTRACT:
This article is dealing with the transformation of psyche to the body and how stress can constitute as one of principal emotions from which the individual is suffering in certain times and circumstances and can cause somatic disease therefore the affection of psychosomatic diseases and helps to an evolution of its symptoms and exacerbate its seriousness upon physical health.
KEY WORDS: stress , transference, psychosomatic diseases.

مقدمة:

تعد الضغوط النفسية إحدى المشكلات النفسية التي قد يعانى منها الإنسان في الأسرة، العمل، الدراسة وذلك إذا ما واجه بعض الصعوبات أو العوائق والتي يعتبر أنها تشكل له تهديدا وضررا وخطرا ،وقد يتمكن من التخلص منها إذا ما نجح في إدارتها ومواجهتها أما إذا تكررت وتراكمت واستمرت وعجز على أن يتكيف معها أو أن يتخلص منها فسيكون ذلك مدعاة لتصريفها عبر الجسد فتظهر بذلك الأمراض النفس جسدية كتعبير عن عدم قدرته عن مجابهة الصعوبات والمشكلات.وإذا كانت الضغوط تعتبر كعامل وسيط بين الفرد وبيئته فان الأمراض النفس جسدية ما هي إلا ترجمة لتأثير مختلف الانفعالات السلبية على الجسد بمختلف أجهزته: المناعية، العصبية والهيكلية التنفسية ،الدورية ،الهضمية ،الغددية وحتى الجلد.

1. **الضغط النفسي:**

- **التعريف:** هو التوتر الناتج عن التفاعل بين الفرد ومحيطه حيث أن الشخص يرى بان المتطلبات التي يفرضها عليه تتجاوز قدراته (Morin, 2010, 767)
- هو السيرورة التي من خلالها ندرك أو نعتبر أن بعض الأحداث أو العوامل الضاغطة على أنها تشكل تهديدا أو تحدي (Myers,2004,532)
- ويعرّف " **لازاروس وفولكمان** " الضغط النفسي بأنه حالة قلق ناتجة عن أوضاع تتجاوز فيها المسؤوليات والأحداث قدرات الفرد التكيفية، أو علاقة معينة بين الفرد والبيئة، والتي يتم إدراكها من جانب الفرد بوصفها حالة تفوق مصادره، وقدراته، وتعرضه للخطر.(العدوان ، جبريل ،2014، 210).

وتتكون حالة الضغط النفسي من ثلاثة عناصر متداخلة:

1. عادة ما يشير الضغط إلى خبرات سلبية)غير سارة) لا يمكن التحكم أو السيطرة عليها أو مثيرات غير متوقعة من البيئة.
2. يحدث الضغط عندما يدرك ويفسر الفرد العوامل البيئية أو الذاتية التي يتعرض لها على أنها ضغوطات، وانه ليس من الضروري أن تكون هذه العوامل موجودة حقيقة أو صحيحة ولكن الأهم إدراك الشخص بأنها مهددة نتيجة لوجود ضغط ما.
3. الاستجابات النفسية والفسيولوجية للبيئة وللضغوط المدركة من قبل الفرد: إن الاستجابات النفسية يمكن أن تمتد من أشياء يصعب ملاحظتها بدقة إلى حالات واضحة مثل الاضطرابات الذهنية ، و بعض الناس يطورون أساليب دفاعية من

اجل الحصول على التكيف بينما يطور آخرون ردود فعل تتسم بسوء التكيف ، أما الاستجابات الفسيولوجية للضغط متعددة مثل التغيرات الهرمونية ، ضغط الدم، نبضات القلب وغيرها (محمد ،2016، 342 343).

2.1. أعراض الضغط النفسي:

الأعراض الفسيولوجية	الأعراض السلوكية	الأعراض الانفعالية
الأرق /تغير في نوعية النوم	النشاط المفرط	الإحساس بالوقوع في توتر
زيادة وتكرار الصداع ،آلام المعدة ، آلام الظهر.	التهيج	شعور بعدم القدرة على المواجهة
زيادة في تكرار و / أو كثرة الأزمات في حالة الأمراض المزمنة ،الصداع النصفي ،الاكزيما ،القولون العصبي	تقلب المزاج	الشدة النفسية. (Mikolajczak,2013, 13)

3.1. أشكال الضغوط النفسية:

1.3.1. الضغط الحاد أو المنفرد:هو استجابة جسمنا للتعدي والذي غالبا ما يكون عنيف وسريع (Fleiszman ,Marcy ,2004 ,3).

2.3.1. الضغط المزمن أو المتكرر:هو تكيف جسمنا مع الاعتداءات المتكررة ومتقاربة التوقيت ،هي مجموعة من الضغوط البسيطة التي تؤدي بجسمنا إلى تجاوز عتبة المقاومة والتي تؤدي على المدى البعيد إلى الإنهاك النفسي والفسيولوجي وهى المسؤولة عن تعجيل تلف الأعضاء.

3.3.1. الضغط الجيد أو الإيجابي:هو كل ما يشعر بالمتعة ويزيد الإثارة والدافعية ويطلق عليه أيضا استجابة التكيف المناسبة لكل الضواغط والتي تسمح للجسم باسترجاع التوازن الفسيولوجي والنفسي إلا انه إذا تجاوز قدرتنا على التكيف يمكن بسرعة أن يتحول إلى ضغط سيء.

4.3.1. الضغط السيئ أو السلبي: هو كل ما يخرج عن سيطرتنا وضد قدرتنا على التكيف وهو مسبب الأمراض النفس جسدية وأمراض التكيف فاستجابة التكيف مختلة والطاقة حبيسة (مخزنة) الضغط (يعود)، السبب الرئيسي للضغط هو الإحساس بعدم القدرة على التحكم في مجرى الحياة. (Fleiszman , Marcy ,2004, 15 16)

1.4.1الأحداث الضاغطة :

1. مختلف مجلات الحياة وأهمها الأسرة (الحياة الزوجية ،تربية الأطفال ،صحة الآباء....) في العمل والدراسة (تفوق وفشل ،البطالة ،إرهاق ،مشكلات العلاقة ،الامتحان ،بداية التقاعد.....) وظروف المعيشة (السكن ،النقل ،التلوث....الخ) والصحة (مرض الفرد أو المقربين منه) مراحل الحياة (الحمل ،التقاعد، سن اليأس.....)
2. الصعوبات المزمنة مثال (صراع مع احد أفراد العائلة ،أو الطلاق والتي غالبا ما يكون لها تأثير بعيد المدى).
3. الميزات الإيجابية أو السلبية (إذا كان واضحا في بعض الحالات بعض الميزات الإيجابية والتي يتطلب أن يتكيف معها الفرد مثال(العمل الذي يفرض الفصل المؤقت على الزوج)
4. الشدة والتي غالبا ما تقاس بدرجة التكيف مثال (وفاة قريب والتي تعتبر كمصدر للضيق الشديد في حين الذهاب لقضاء عطلة أو الاستعداد للرحلة ينظر إليها عند اغلب الناس على أنها أحداث تحمل اقل شدة.
5. القدرة على التنبؤ (فالحدث غير المتوقع يؤدى إلى جهد تكيف سريع وصعب المواجهة مقارنة بالحدث المتوقع والمحضر له).
6. القدرة على ممارسة السيطرة والتي تبدو كعنصر مهم للفرد (عناصر ينظر لها الشخص على أنها خارجة عن الإرادة والسيطرة والتي تسبب المزيد من الضيق والاكتئاب). (Servant , 2012, 57)

1.5.1الإسهامات النظرية المفسرة للضغط النفسي: يشير " **كانون cannon** " (2004) إلى أن حدوث الضغط النفسي يؤدى إلى عدم اتزان في الكائن الحي بشكل اكبر في الحدود الطبيعية فعندما يدرك الكائن الحي التهديد يستثار الجسم بواسطة الجهاز العصبي اللمفاوي والغدد الصماء مما يحدث مضاعفات وأثار فسيولوجية وتعتبر الاستجابة التكيفية

سريعة نحو التهديد وتحث الجسم على مهاجمة الموقف المسبب للضغط أو الهرب وقد يكون الضغط النفسي سببا في حدوث مشكلات صحية نتيجة الخلل في الوظائف الفسيولوجية والانفعالية وأحيانا قد تؤدى إلى الوفاة.(فدعوس ،2013، 132)

يرى **"كانون"** ما يلي:

1. إن الضغط رد فعل عند الشعور بالخوف.
2. إن المخاوف الجسدية والنفسية ينتج عنها ردود فعل عاطفية ترافقها استجابات نفسية حركية وتحديدا إثارة الجهاز السمثاوى.
3. عند إثارة الجهاز السمثاوي يزداد معدل التنفس وضربات القلب ويرتفع ضغط الدم وتتسع حدقة العين ويرتفع معدل السكر في الدم.
4. إن ردود الفعل تجعل الإنسان على استعداد دائم إما للقتال أو الهروب.
5. يرى كانون أن البيئة لها اثر في طبيعة أو ردود فعل الجسدية لأي خطر أو خوف يتعرض له الفرد.
6. يرى كانون بان العبء الملقي على القلب يقل عندما يستطيع الأفراد الاستجابة للضغط بأداء نشاط جسدي أما في حالة كون الضغط والإجهاد مزمن أو شديد فانه بذلك يشمل آليات الجسد الساكنة وقد تؤدي الإثارة الطويلة إلى تدمير الجسد وتحطيمه.(العزيز، أبو اسعد ، ،2006، 22 23).

الكندي **" هانز سيلي "** ابرز أن الأحداث غير السارة تؤدي إلى التعديلات العضوية الكبيرة والتي يطلق عليها " متلازمة التكيف العام " والمعروف تحت اسم "الضغط " ،الهيبتلاموس يتفاعل مع حالات التنبيه لإطلاق الهرمونات التي من شانها تعبئة مخزونات الطاقة للعضلات (الغلوكوز) ،ازدياد سرعة تدفق الدم...الخ لأجل مواجهة الصدمة ومن بين هذه الهرمونات الكورتيكويد الذي يتم إفرازه من قبل الغدة الكظرية (فوق الكليتين) التي تحول إلى بعض الأعضاء (عضلات ،العظام ،نخاع العظام...) منتجة مختلف الأمراض كهشاشة العظام ،ضعف جهاز المناعة ((Charron, , 2007, 178

واستخرج **" سيلي "** نموذج لأعراض التكيف العام وحدده بثلاث مراحل هي:

أ -**مرحلة الإنذار:** وتبدأ باستجابة الكائن الحي لأي موقف ضاغط، إذ تتناقض المقاومة الفسيولوجية ويتعرض الفرد لبعض التغييرات الجسمية، وتتضمن الاستجابة الإنذارية إثارة الجهاز العصبي وإفراز بعض الهرمونات، كهرمون الأدرنالين في الدم وتحدث نتيجة ذلك زيادة في نبض القلب وسرعة التنفس، وزيادة تدفق الدم لعضلات الجسم، حتى يتمكن الفرد من مواجهة الضغوط.

ب -مرحلة المقاومة: وبها يحاول الجسم التغلب على العامل الضاغط وتكون المقاومة مرتفعة، فإذا انتهى الموقف عاد الجسم إلى حالته الطبيعية، وإذا ما استمر الضغط ينتقل إلى المرحلة الأخيرة، وتحصل المقاومة من خلال النشاط الزائد للغدد الصماء وبعض أجهزة الجسم كجهاز الدوران والتنفس وغيرها.

ج -**مرحلة الاستنزاف (الإنهاك)**: وفي هذه المرحلة يكون الجسم قابلاً للإصابة بالمرض بشكل كبير نتيجة استمرار الموقف الضاغط لمدة طويلة، وتحدث في هذه المرحلة الأمراض المتعلقة بالضغوط، كالقرحة وأمراض القلب والسكر، ويتأتى من خلال استنزاف المقاومة.(مجلي ،بلان ،2011، 209)

أما **" لازاروس "** فقد أشار إلى أن مدى إيمان الفرد بسيطرته على التهديد هو الذي يحدد الضغط ،فعندما تكون السيطرة كبيرة ويشعر الفرد بأنه قد أصبح في موقف ضاغط أو مهدد قد يكون الموقف اقل تهديدا وأما في حالة عدم إيمان الفرد بسيطرته فانه يشعر بالحاجة إلى مساعدة ويبدو الموقف أكثر تهديدا مما هو عليه فعلا .)عبد الحسين ،2013 185) .

ومن المسلمات الأساسية لنظريته هي:

1. الخاصية الارتباطية بتعريف الضغط النفسي على انه" علاقة بين الفرد والبيئة التي يتم تقييمها عن طريق الفرد على أنها مرهقة أو تفوق موارده وعلى أنها تعرض حياته للمخاطر.
2. هناك أسباب مباشرة تؤدي إلى الضغط النفسي وتتمثل في زيادة متطلبات وضغوط الحياة اليومية و أسباب غير مباشرة تتمثل في المثيرات الانفعالية وتشمل المخاوف المرضية والقلق بأنواعه و والمثيرات العائلية والمثيرات الاجتماعية كالتفاعل بين الأفراد والقلق الاجتماعي.
3. إن الأفراد يختلفون في تقييمهم للمواقف من حيث الضغط فالموقف الذي يكون مصدر إزعاج لفرد ربما لا يكون كذلك لفرد آخر وذلك وفقاٌ للتقييم المعرفي للفرد لكل حدث من الأحداث.
4. إن عملية تعرض الفرد للمواقف الضاغطة تمر بثلاث مراحل هي:

- التعرض للعوامل الضاغطة: ويتمثل في المتطلبات البيئية والمتطلبات الشخصية.
- تقييم المواقف الضاغطة: ويتمثل في عملية إدراك الفرد وتقييمه للموقف و الأساليب التي يستخدمها للتعامل معها .
- الاستجابة للضغوط: وفيها يحاول الفرد اختيار احد بدائل الاستجابة (الفسيولوجية ،المعرفية ،السلوكية (بهدف التخلص من تأثير العامل الضاغط .

إن هذه العمليات الثلاث تشكل منظومة دائرية فنتاج أي منها قد يعاد استحضاره وتنفيذه في صورة دائرية أكثر من مرة ولذلك يمكن القول انه كلما تغيرت تقديرات الأفراد تغيرت معها عمليات تحملهم وأفعالهم وانفعالاتهم. (اللامي ،www.ircoedu.uobaghdad.edu).

و من منظور التحليل النفسي إذا لم يتحقق التوازن بين الهو والانا الأعلى ينتج الضغط ،أي أن (الهو) يحاول دائما السعي نحو إشباع الرغبات الغريزية ودفاعات الأنا الأعلى تسد عليها الطريق مادام هذا الإشباع لا يتسق مع قيم ومعايير المجتمع ويحدث ذلك في حالة قوة الأنا ولكن حينما تكون الأنا ضعيفة يقع الفرد فريسة الصراعات والتوترات وبذلك يفقد التوازن بين الهو والانا الأعلى وبهذا ينتج الضغط كما يؤكد أصحاب هذا المنحى على أن التعبير عن الأعراض المرضية ما هي إلا امتداد لصراعات وخبرات ضاغطة ومؤلمة مر بها الفرد في الطفولة(يوسفي ،2012، 75 76)

و تنطلق النظرية السلوكية من فكرة أن الضغوط النفسية تفهم من خلال عملية التعلم باعتباره أسلوبا لمعالجة المعلومات والتعلم في نظرهم هو ما تعلمه الإنسان وما اكتسبه من خبرات طيلة حياته ووفق هذا التفسير يمكن أن ترتبط المواقف المثيرة للضغط بصورة آلية وعلى أسس شرطية (بلقاسم ،شتوان ،2016، 119 120) .

و من وجهة نظر معرفية سلوكية **"ألبرت أليس" و"ارون بيك" و"مايكنباوم"** ان الرؤية السلبية للذات لدى الفرد هي سبب وقوعه في الضغط النفسي ،فيرى **"أليس"** أن وقوع الفرد في الضغط ليس بسبب الظروف الضاغطة في حد ذاتها وإنما يتوقف على طريقة الفرد في إدراكه للظروف ولنسق الاعتقادات اللاعقلانية التي يكونها الفرد على الظروف والأحداث الضاغطة (عبيد ، 2008، 135 136)

1. التحويل من الجانب النفسي إلى الجانب الجسدي:

1.2. **سيرورة الجسدنة**:يرى" **جوثمان Guthman** " أن في تتابع الأحداث التالية مدعاة لظهور الأمراض النفس جسمية:

- ظهور العوامل الانفعالية أو مصادر الضغوط التي تسبق ظهور التغيرات الجسدية بفترة زمنية وعندما تزداد مقاومة الفرد للاضطراب بمرور الوقت يؤدى ذلك إلى الانهيار الجسدي و الذي يعتمد على العوامل الاستعدادية والبيئية.
- يفترض أن العوامل الانفعالية الكامنة وراء الانهيار الجسدي أنها لاشعورية.
- تتضمن الفوضى النفس جسمية انهيار الدفاعات المستمرة السابقة.

- تقترن أعصاب الجهاز العصبي المركزي بالاختلال الوظيفي المزمن وهذا ما يؤدي إلى تغيرات مورفولوجية في تركيب الأنسجة فيتطور النمو المرضى ويكون بذلك المرض النقطة التي انهارت عندها ميكانزمات الدفاع و التكيفات النفسية السابقة.
- يحدث الانهيار النفس جسمي إذا وجد ضعف وراثي أو مكتسب للجهاز العضوي.
- يتضمن المرض النفس جسمي نكوصا فسيولوجيا ونفسيا و الذي يحدث عند الأشخاص الأقل نضجا.
- بعض أزمات الحياة تشترك مع الميكانزمات المرضية التي تم شريطها في المراحل المبكرة من الطفولة في الانهيار النفس جسمي (سلامي ،2008، 129).

1.1. **التحويل و عوامل اختيار العضو والمرض النفس جسمي:** يعرف التحويل على انه عملية دفاعية لاشعورية لتحويل صراع أو مرض نفسي إلى عرض أو علامة جسدية ويشتمل على معنى رمزي.

على الصعيد الاقتصادي يعني التحويل لكمية من الإثارة من الجانب النفساني إلى الجانب الجسماني ويصبح العرض الجسدي مرادف لتمثيل الفكرة المكبوتة وتسمح هذه العملية بكبت التمثيل غير المقبول والذي لم يمحى يصبح مرتبط بعقد نفسية أخرى. ويقترح " **فرويد** " مصطلح "المسايرة أو التواطؤ الجسدي " التي تزود العمليات النفسية غير الشعورية بمخرج في الجسد.

إن " **Deutsch** " اقترح نظرية أصيلة في اختيار العضو ،فالعضو المصاب يمتلك خصوصية حيث انه يتم إصابته مبكرا في لحظة معينة من التطور الغريزي وبين الغريزة والعضو يتكون نوع من الوحدة النفسية الجسدية بحيث أن هذه العلاقة المتبادلة بين الجسد والنفس يتم إعادة تنشيطها فيحدث عصاب العضو فالصراع الغريزي القديم يصبح نشطا وتظهر الجسدنة.

ويأتي "**الكسندر**" بمساهمة هامة في مسالة اختيار المرض في مجال النفس جسدي وجاء بفكرة أن الصراعات النفسية اللاشعورية المرتبطة بدفاعات الجسم قد تشرح جزئيا (وهو يؤكد على أهمية التهيؤ الجسدي) نوع المرض الجسدي فالفرد المصاب بقرحة معدية يعانى من الرغبة في أن يكون محبوبا وهذا يتم ترجمته برغبة لاشعورية في أن تغذيه أمه . (61 60 , Chemouni ,2000)

إن اختيار عضو معين وتأثير النفس عليه استند على الأبحاث الأولى التي أجريت على الهستيريا وفقا ل " **Fenechel** " الذي اعتبر أن العوامل التي تحدد اختيار عضو معين هي:

1. الهوامات الجنسية اللاشعورية في علاقتها الشبقية بالعضو المحدد ،التثبيت في مرحلة من مراحل النمو اللبيدية (التثبيت في المرحلة الفموية أو الشرجية والنكوص هو الذي يتحدد على أساسه اختيار العضو).
2. فعل الكبت أيضا يحدد العضو وعملية الاختيار تعبر رمزيا عن صراع لاشعوري (Blanchet 2000, 59)
3. ميزات الشخصية.
4. ما يحققه العرض من مكاسب ثانوية للفرد.
5. نمط تنظيم الفرد الفكري و الانفعالي الداخلي للفرد المتميز بالمبالغة في الاستجابة الداخلية.

وحسب " **الكسندر** " انه من الأسهل على الانفعال والإجهاد النفسي أن يستخدم موضع المقاومة العضوية وهو العضو الضعيف ،فهو يرى انه إذا كان العامل (س) متواجد في القصبات الهوائية وتعرض الفرد لإجهاد نفسي فقد يصاب الفرد بالربو ،وإذا وجد العامل (س) في البنكرياس على شكل نقص الأنسولين أو تحطم زائد للأنسولين تقوم به الأنسجة فان الفرد يصاب بمرض السكر ،فالأجهزة العضوية الضعيفة هي التي تكون عرضة أكثر من غيرها للإصابة في حالة الإجهاد النفسي ويمكن تلخيص ذلك ب:

- استعداد موروث مع تعرض الفرد لإجهاد نفسي ينتج عنه إصابة العضو الأضعف والأقل مقاومة.
- استعداد موروث زائد إصابة عضو تم شفاؤه في السابق مع تعرض الفرد لإجهاد نفسي يولد إصابة نفس العضو الذي أصيب سابقا وهذا ما يسمى بالانتكاس (معاليم ،2008، 14 15).
- هذا وتظهر الأعراض النفس جسمية عادة في أعضاء البدن التي تعانى من المشكلة النفسية فالرأس مثلا هو منطقة التفكير والجهاز الهضمي هو جهاز التقبل والرفض فكل ما نتقبله نبتلعه وكل ما نرفضه نتقيؤه .(أبو هين ،2007، 157).

1.3الأمراض النفس جسدية (السيكوسوماتية): مصطلح النفس جسدي "سيكوسوماتي " يعرف عادة على انه سلسة من الأمراض التي تنجم فيها الإصابات الجسدية من الصراع النفسي غير المعروف ،وبعض الأمثلة على هذه الأمراض النفس جسمية هي: ارتفاع ضغط الدم ،داء السكري ،الربو ،فقدان الشهية العصبي...الخ (66 Wasonga,2014)

كما تنطوي الاضطرابات النفس جسدية على كل من الجسد والنفس هذه الأمراض لها أعراض فسيولوجية ذات أصل عقلي أو انفعالي معظم الأسباب هي: الضغط النفسي،القلق ،الاكتئاب (Dhimole et al , 2016, 2)

والاضطراب النفس جسدي يحدث عندما لا يكون للفرد ما يكفي من الاستعدادات النفسية لمواجهة الواقع أو الصراعات التي تواجهه فالجسم يقوم بتحويل مالا يتمكن من التعبير عنه ومعالجته كمنفذ (صوت) نفسي للصراعات والقلق فتؤدى إلي الاضطرابات الجسدية ((Charron ,2007, 157

إن التفسير السيكولوجى للاضطرابات السيكوسوماتية يقوم على أساس أنها تعبير عن طاقة حبيسة غير مشبعة أو تعبير عام عن توتر لم يتم التعبير عنه بالوسائل المباشرة وهي أشبه بالأعراض العصابية وان اتخذت صورة التعبير الجسمي كما أن الأفراد الذين يصابون بمثل تلك الاضطرابات قد يكونون مهيئين أكثر من غيرهم للتعبير الجسمي عن التعبير السلوكي وقد يكون لهذه الأعراض دور رمزي ،أي أن إصابة عضو معين في الجسم لا يعود إلى ضعفه التكويني بقدر ما يعود إلى أن وظيفة هذا العضو لها علاقة بالموقف الإحباطي الذي يسبب هذه الاضطرابات مثل أزمة الربو عند الفرد تعبر عن نداء مكتوم للام عندما يجد انصرافا من جانبها عنه. ويأتي الانفعال النفسي استجابة متكاملة للفرد ينجم عنها تغيرات وجدانية مركبة وتغيرات في وظائف أعضاء الجسم تشمل الجهاز العصبي والعضلي والحشوي والغدى والدموع ولا يوجد لنوع الانفعال (القلق أو الفرح)اضطراب فسيولوجي معين مقابل هذا النوع من الانفعال (الجوالدة ، التل،2016 ، 178)

إذن يشير مصطلح سيكوسوماتى إلى وجود سببية سيكولوجية وراء أعراض بدنية على أن هذه السببية التي نبهنا إليها **"كانون "** يختلف مسار نتائج الانفعالات فيها عن مصيرها فيما يطلق عليه الطب النفسي " هستيريا التحويل " إذ ينشا التحول في الهستيريا عن صراع انفعالي يقع قطباه تحت وطأة الكبت وبناء على طواعية جسمية يتحول الصراع النفسي فيها إلى عرض بدني هو في صميمه تعبير رمزي للتسوية بين الرغبة والدفاع على حين نجد الأمر في الأعراض السيكوسوماتية جد مختلف فارتفاع ضغط الدم الجوهري على سبيل المثال في حالة الغضب ليس تعبيرا رمزيا للغضب وإنما هو كما وضح من تجارب **" كانون "** جزء لا يتجزأ من حال انفعال الغضب نفسه وذلك من جراء ميكانزمات جسمية تتم في الجهاز العصبي اللاإرادي (أبو النيل ،زيغور ،1984، 5)

1.3.تشخيص الأمراض النفس جسدية : و تشخص الأمراض النفس جسدية حسب ما يلي:

- وجود اضطراب انفعالي يعتبر عاملا مرسبا.
- وجود اضطراب مشابه في الأسرة (تاريخ مرضى).
- السير المرحلي للمرض (مراحل شفاء ومراحل مرض).
- يجب التفريق بين أعراض المرض النفس جسدي وبين أعراض الأمراض النفسية كالتوتر الانفعالي.
- يجب التفريق بين أعراض الأمراض النفس جسمية وبين أعراض الاضطرابات الهستيرية (زهران ،2005، 472)

2.3. تصنيف الأمراض النفس الجسدية :

1.2.3. أمراض الجهاز الهضمي:

- القرحة المعدية.
- قرحة القولون.
- السمنة المفرطة.

2.2.3. أمراض الأوعية الدموية:

- عصاب القلب.
- التوتر الزائد.
- الصداع.
- انسداد النسيج القلبي.
- الضغط الدموي.

3.2.3. أمراض الجهاز التنفسي:

- الربو الشعبي.
- السل الرئوي.
- إصابات البرد المعتادة.

4.2.3. أمراض الجلدية:

- الإكزيما.
- الصداع النصفي.

4.2.3. أمراض الجهاز الهيكلي:

- أوجاع الظهر.
- تشنّج العضلات.
- التهاب المفاصل الروماتيزمي.

4.2.3. أمراض الغدد الصماء والتناسلية:

- أمراض في الوظيفية الجنسية.
- أمراض في الوظيفة التناسلية.
- أمراض في عملية التبول

4.2.3.مرض السكري. (الأسود ، جعفور ، 307،308)

4.3. الاتجاهات النظرية المفسرة لحدوث المرض النفس جسدي: لقد اهتم " **الكسندر** " بصورة أساسية بمسالة الخصوصية الانفعالية للعصابات العضوية ،وحسب رأيه فالأشخاص الذين يشتركون في الإصابة بمرض محدد ليس لديهم نفس نمط الشخصية ولكنهم يشتركون بموقف الصراع اللاشعوري النمطي (Chemouni ,2000, 53)

وقد ارتكز كل عمل "**مارتي** " في البسيكوسوماتيك على فكرة أن المريض النفس جسدي له بنية نفسية مختلفة ومحددة ويتعلق هذا الوصف خصوصا بما يتميزون به:تفكير إجرائي ، لديهم ضعف في وصف واقعهم ،الفقر الهوامي. هذا ويعتبر "**مارتي** " من مؤيدي فكرة أن العقل يلعب دور مهم في جسدنه الانفعال والجهاز العقلي سيء التنظيم يترك الجسم بلا دفاع وبلا حماية (Henri ,2008، 32)

" في حين افترض السلوكيون أن المرض النفس جسدي ما هو إلا مسالة اقتران بين التعزيز والمرض والحصول على المكاسب من خلال المرض". (أباظة ،1998، 50) " أما المعرفيون فقد افترضوا أن هناك نمط تفكير معين يكمن وراء الإصابة العضوية " (حنصالي ، يحياوي ، 10).

4.الضغوط النفسية والأمراض النفس جسدية: إن التعرض المستمر لأحداث الحياة الضاغطة يؤثر تأثيرا سلبيا على الحالة الجسمية ،حيث أن أجهزة الجسم العضوية لا تتاح لها الفرصة للعودة إلى مستوياتها العادية بصورة كاملة لان مختلف أعضاء الجسم في حالة استثارة ونشاط بصورة كبيرة وطويلة الأمد وبالتالي فقد يحدث تلفا في العضو أو في عمل هذا العضو (عثمان ،2009، 396 397)

هذا وقد تم دراسة مسالة الضغط والمرض من خلال تأثير الحوادث الضاغطة أو المولدة للضغط سواء على تأثير المرض أو على تطوره ،فقد أظهرت الدراسات أن تأثير الضغط على المرض يتعلق بعلاقات مركبة لم يفهم بعد سيرورتها و بالتالي فالضغط النفسي يؤثر على:

1.4.جهاز المناعة: لقد أثارت الأبحاث في علم النفس الصحي الانتباه إلى أن التغيرات النفسية و الفسيولوجية التي يكون سببها الضغط من الممكن أن تغير سير نظام المناعة ويعد نظام المناعة من اعقد الأنظمة التي تحمى وتدافع عن الجسم ،فهو الذي يسمح أولا بالتعرف على أي مادة أجنبية وبالتالي القضاء عليها وذلك بفضل تكوين ما يسمى بالمولدات المضادة ومع التطور الذي يشهده علم الأعصاب وعلم المناعة أصبح نظام المناعة يفهم على انه مجموعة من التفاعلات التي تجعل منه نظاما مضبوطا عن طريق النظام العصبي المركزي ونظام الغدد الصماء.

ولقد أظهرت عديد الدراسات انه يمكن للضغط أن يضعف نظام المناعة وبالتالي يجعل الجسم قابلا للإصابة بأمراض عديدة وهكذا فالضغط قادر على زيادة مخاطر الإصابات المختلفة البسيطة مثل الزكام ،هذا وترتبط حالة جهاز المناعة ارتباطا مباشرا بطبيعة وحدة ومدة الضغط ،وتأثير الضغط على نظام المناعة يظهر في أشكال ثلاثة من الأبحاث هي:

الشكل الأول: أحداث مسببة للضغط: فالكثير من الأبحاث سجلت ضعف المناعة الذي تتسبب فيه أحداث مختلفة في الحياة ،فقد لوحظ لدى الأزواج الذين تموت زوجاتهم بسبب السرطان في الأسابيع التالية نقص في الكريات اللمفاوية بالنسبة للقيم الملاحظة سابقا وهناك أبحاث اهتمت أيضا بالطلبة خلال فترة الاختبارات والتي بينت أن مقاومتهم ضد الأمراض تقلصت.

الشكل الثاني: علاقة الربط بين الضغط النفسي وجهاز المناعة يمكن توضيحه بالأثر طويل المدى على نظام المناعة للحالات الانفعالية الناتجة عن الضغط ،فمن خلال بحث تم على الطلبة والذين طلب منهم ملء قائمة أسئلة حول أسلوبهم الانفعالي و التي فيها سرد كتابي لحدث هام جرى في حياتهم ،وكان الهدف من قائمة هذه الأسئلة تقييم قدراتهم على التعبير أو عدم التعبير عن انفعالاتهم وفى نهاية التجربة تم اخذ قليل من الدم فأظهرت النتائج أن اؤلئك الذين لديهم نزعة لمنع وكبح انفعالاتهم كانت لهم أجسام مضادة مرتفعة مستقلة عن نوع تعبيرهم الانفعالي المسجل في قائمة الأسئلة.

الشكل الثالث: اثر القمع الانفعالي المتعلق بالضغط والحالة الصحية :حيث أجريت دراسة أظهرت أن الأشخاص الذين لديهم وعى بحالتهم الانفعالية أمام الأحداث والتي لا يعبرون عنها ولا يظهرونها هم أكثر عرضة للإصابة بالأمراض من غيرهم.

فمن خلال هذه الأشكال الثلاثة من الأبحاث يظهر أن الضغط يمكن أن يغير نظام المناعة ويضعفه مع جعل الجسم اقل مقاومة فيصبح قابلا للإصابة بالأمراض وظهور الأورام(Nicolas ,Hishercyril ,2006, 105)

2.4. أمراض الجهاز الدوري والقلب و الأوعية الدموية: تعرف أمراض الجهاز الدوري والقلب و الأوعية الدموية على إنها مجموعة الاستجابات الوعائية القلبية التي تظهر على شكل أمراض في الدم أو القلب و التي تلعب فيها العوامل النفسية دورا هاما مثل عصاب القلب ،التوتر الزائد ،الإغماء ،الصداع ،ضغط الدم الجوهري ،لغط القلب الوظيفي ويتفرع

عنها:تصلب أو انسداد الشرايين ،سرعة خفقان القلب ،الحمى الروماتزمية ووصولها للقلب ،الذبحة الصدرية ،التجلط التاجي (ياسين ،1988، 76)

1.2.4. أمراض القلب: " إن الشخص الواقع تحت ضغوط الانفعال يتعرض لخلل في ضربات القلب وهذا يؤدي إلى تقوية عرض لغط القلب لديه (اضطراب دقات القلب)و التي تصاحبه خاصة في المواقف الحرجة كالانفعالات المفاجئة أو المخاوف أو الصدمات العاطفية أو مواقف التنافس والغيرة التي تزداد بها إفرازات الأدرينالين كمؤشر للقلق والاضطراب" (ياسين ،1988، 78-81)

و قد تؤثر الضغوط الانفعالية الحادة في النشاط الكهربائي للقلب من خلال الأداء المرتفع للجهاز العصبي وفى حالة القلب الذي تعرض للتلف بالفعل (نتيجة لجلطة سابقة) يحتمل أن يكون ذلك مهلكا. (ليندراى ،بول ،2000، 653).

إن آثار الضغط على أمراض القلب والشرايين تم تناولها بصفة خاصة حيث تم اعتبار أن هذه الآثار تعمل كمثيرات ومضخمات للمرض فأعمال **"Friedman "** و **" Dosenmam"** أوضحت أن الضغط يمكن أن يكون عنصر منبئ لانسداد القلب ،هذا وقد خلصت عديد الدراسات أن الضغط يزيد من خطر الإصابة بمرض القلب والشرايين خاصة لدى الأشخاص من ذوي الشخصية من نمط "أ" (Nicolas ,Hishercyril ,2006, 105)

2.2.4. أمراض ارتفاع ضغط الدم: يعتبر مرض الضغط الدموي من أهم عوامل الخطر القلبية الوعائية وهو ارتفاع في الضغط الشرياني الانقباضي بقيمة 140/ زئبقي أو الضغط الشرياني الارتخائي بقيمة تفوق أو تساوى 90ملم / زئبقي ومن أهم أعراضه آلام الرأس خاصة في النصف الثاني من الليل ،فقدان التوازن عند الوقوف وعند المشي،التعب ،طنين الأذنين وأعراض على مستوى القلب. (قوراح ، صالي ،2017 ، 50)

ويقود التوتر الزائد لارتفاع فوري في ضغط الدم وطالما لم يجد المريض حلا لمشكلته الانفعالية فذلك يولد عبئا ثقيلا في الأوعية الدموية قد تصل إلى نزيف دماغي أو جهد زائد فوق طاقة القلب.

وقد كشفت دراسات " **بينجر Binger**" أن معظم المصابين بضغط الدم الأساسي يحيط بهم الإرهاق والضغوط والمخاوف في نشاطاتهم الاجتماعية و أعمالهم (معاليم ،2008، 66).

كما قام **هاربورج " Harbyrg et al** " وزملاؤه (1973) بدراسة على اثر الضغوط الاجتماعية على ضغط الدم وأوضحت الدراسة أن أعلى مستويات لضغط الدم المرتفع كان لدى الرجال ذوى الضغوط الاجتماعية المرتفعة. (إبراهيم ،1992، 191)

3.4. أمراض الجهاز الهضمي:

1.3.4. قرحة المعدة: هي عبارة عن خلل في جدار المعدة وتتكون نتيجة لزيادة الإفرازات والحمضيات المتولدة نتيجة لوجود ظروف نفسية انفعالية ما يشكل التهابات قد تتحول إلى نزيف داخلي حين تكون الضغوط والآلام النفسية شديدة وتفرض على المعدة إجهاد وإرهاق وعملا مزدوجا(الحجار ،1999، 52)

2.3.4. القولون العصبي:في هذه الحالة فان الأمعاء الغليظة تهيج وتنقبض عضلاتها بعصبية بدلا من الحركة التموجية الناعمة وتصاب البطن بالانتفاخ والتقلصات وبدورات متعاقبة ما بين إمساك وإسهال.(شتوي،52،2002)

أجرى " **فودوكو Fukudo** " على عينة قوامها (165) مريضا بالقولون العصبي دراسة أشارت نتائجها إلى أن الضغوط النفسية تسبب ألما شديدا في الأمعاء نتيجة لتحفيز الهرمونات أثناء الضغوط النفسية وأنهم يعانون أيضا من اضطراب في حركة الأمعاء أثناء زيادة الضغوط النفسية.

وأجرى **تشانج واخرون " chang"** (2004) دراسة هدفت إلى التعرف إلى الضغوط النفسية لدى المصابات بالقولون العصبي وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المصابات بالقولون العصبي لديهن أعراض حادة من الضغوط تعانين من أعراض

حادة في الجهاز الهضمي كآلام البطن والتأثير السلبي مقارنة باللواتي تعانين من أعراض ضغوط نفسية خفيفة . (المومني ،2016، 292)

4.4. الأمراض التنفسية " الربو ":

ما يشاهد في الربو صعوبة في التنفس نتيجة لتقلص الشعيبات وتورم أغشيتها المخاطية فيزداد إفراز الغدد المخاطية القصبية والشعور بالضغط على القفص الصدري و النهجان وصعوبة مرور الهواء إلى ومن الرئتين ،وتحدث النوبات عادة عقب أحداث انفعالية ومن اضطرابات الجهاز التنفسي أيضا التهاب مخاطية الأنف ،الحساسية الأنفية المزمنة ونزلات البرد .(حافظ ،1992، 48)

وقد توصل العياديون وبصفة متكررة لحقيقة انه يمكن للضغوطات النفسية أن تكون على علاقة بظهور الربو لدى الأفراد الذين لديهم قابلية وراثية لتطوير المرض كما قدمت مجموعة من الدراسات التاريخية مثل أعمال " **Lévitan**" (1985) و " **Teiramaa**" (1986) دليلا يدعم الملاحظات العيادية التي تؤكد الارتباط بين الضغوط الانفعالية وظهور مرض الربو وقد وضح كل من " **Boyce** " وآخرون (1977) و **Haggerty** و **Meyer** (1962) بان الزيادة في ضغوط الحياة تؤدى إلى أمراض تنفسية حادة عند الراشدين والأطفال على حد السواء ،وتوصل العديد من الباحثين مثل "Vassend (1987) و " **Halvorsen**" و " **Kiocolt Glasre** " ((1984إلى وجود ارتباط إيجابي بين الضغط ومستويات IGE وبينت دراسات أخرى لكل من " **Moyer**" (2000) و **Wright** (1998) أن للضغط النفسي دورا كبيرا في تفاقم مرض الربو وانه يمكن أن يكون سببا مباشرا للإصابة بالربو (آيت حمودة ،2006، 108)

5.4. مرض السكري: مرض السكري هو اضطراب مزمن في عملية التمثيل الغذائي يتسم بارتفاع نسبة تركيز الجلوكوز في الدم و المسؤول عن ذلك الارتفاع هو النقص المطلق أو النسبي للأنسولين حيث يعجز الجسم عن تصنيع واستخدام الأنسولين بشكل مناسب ،وعلى اعتبار أن الأنسولين هو الهرمون الذي يفرزه البنكرياس والذي يتحكم في تحويل السكر والكربوهدرات إلى طاقة وعندما يحدث اضطراب وظيفي للأنسولين يزداد الجلوكوز في الدم ويظهر في البول (أبو القاسم ،2013، 141).

إن الخلل الذي يحصل في مرض السكري هو واحد من ثلاثة إما عدم إفراز الأنسولين من البنكرياس كليا أو نقص إفرازه عن المستوى المطلوب لحاجة الجسم أو أن الأنسولين المفرز من البنكرياس لا تستخدمه خلايا جسم الإنسان لآي سبب كان (طاهر ،2012، 314)

فيما يخص العوامل النفسية التي تسهم في ارتفاع مستوى السكر في الدم فقد أظهرت بعض البحوث أن هناك علاقة بين الضغوط النفسية ومرض السكري ،حيث أظهرت الدراسات احتمالات الإصابة بارتفاع نسبة السكر تزيد مع تزايد الضغوط النفسية التي يتعرض لها الفرد. (المرزوقي ،2008، 24 25)

و أظهرت دراسة في (1994) أن مستوى الغلوكوز يرتفع أكثر في الأيام المجهدة التي يعانى منها الفرد من الضغوط عن الأيام العادية التي ليس فيها حوادث. كما أن الامتثال للحميات الغذائية يكون اقل خلال الأيام المرهقة والاكتئاب هو عرض مشترك. ومن الأعراض الشائعة بين المرضى الذين يعانون من مرض السكري: التعب ،اضطرابات النوم ،فقدان الأمل ،انخفاض الرغبة الجنسية.

اظهر تحليل الأدب الطبي أن هناك ارتباط بين الضغط النفسي ومرض السكري وذلك في العديد من الجوانب وهى:

- أن الضغط بإمكانه أن يؤدى إلى مرض السكري.
- أن الضغط ينتج عنه أعراض ومضاعفات لمرض السكر (نفس جسدي)
- يمكن أن يشكل الضغط النفسي تهديدا لمستويات الجلوكوز.
- بإمكان الضغط النفسي أن يوقف عملية التحكم الآلي في السكرى.

إن النوع الثاني من السكر يعنى أن اختلال مستويات السكر هي نتيجة للضغط النفسي أين ترتبط بالهرمونات والتي ترتبط هي الأخرى بعملية التمثيل الغذائي للجلوكوز إلى جانب أن عادات الأكل والضغط النفسي بسبب نمط الحياة العصرية فيؤدى ذلك إلى تطور السمنة بسبب ارتفاع مستوى الكورتيزول والليبتين. كما أظهرت دراسات أخرى أن الضغط النفسي (خاصة في أماكن العمل أين يكون عبء العمل فيها كبير) يرتبط بالنوع الثاني من السكري.2 ,Cioca ,2013) (

و قد أجريت دراسات كثيرة حول علاقة الضغوط بمرض السكري حيث نظر إليها بعضهم أنها سبب المرض ،فقد أوضح " عطية " أن الأقوال بان السكري يأتي بعد صدمة مفاجئة أو فقد عزيز غير صحيحة وان ربط السكري بالصدمات لا يكون مباشرة حيث أن العامل الأول هو الاستعداد الوراثي وان تأثير الصدمات يكون في التعجيل بظهور المرض قبل أوانه ،وأشار " **Micheal** " (1998) أن الضغوط التي يواجهها مرضى السكري هي بمنزلة الضغوط اليومية أو مشكلات العمل أو الضغوط الأسرية وهناك بعض الأمور التي تؤثر على نحو سلبي حاد في مستوى السكر في الدم لدى المرضى وغير ذلك وكلما زادت هذه الضغوط زاد مستوى السكر في الدم . (غريب ،2014، 314 315).

6.4. أمراض الجلد: يرى " **Franiceschini** " انه يمكن للضغط أن ينشئ تظاهرات جلدية متنوعة وتشمل مجموعة من الاضطرابات الجلدية مثل سقوط الشعر والطفح الجلدي و الأكزيما وحب الشباب والحكة الشديدة فالضغط يلعب دورا واضحا وهاما في هذه الأمراض غير أن المرض لا يظهر في بعض الأحيان إلا بعد عدة أشهر من التعرض لضغوطات صغيرة ومتكررة ولا يمكن اعتبار الضغط كعامل وحيد وإنما يكون عامل مفجر وأكيد وقد يعمل الضغط النفسي أيضا على تفاقم هذه الاضطرابات . (آيت حمودة ،2006، 106)

7.4. مرض السرطان: تشير كلمة سرطان إلى وصف مجموعة من الأمراض الورمية المتشابهة في نمط سلوكها والتي تنشا بخلايا الجسم) البكوش ،2014، 137). وهو ورم خبيث يتصف بطاقة غير محدودة لنمو الخلايا المستمر هذه الخلايا إما أن تمتد محليا وتغزو وتدمر النسيج الطبيعي المجاور وإما أن تنتقل عبر الأوعية اللمفاوية أو الأوعية الدموية إلى أمكنة أخرى من الجسم وتؤسس بؤرا جديدة نامية تسمى البؤر السرطانية المتنقلة هذه البؤر بدورها تدمر الأعضاء الجديدة التي تغزوها وتنتهي بوفاة المصاب (محمود ،2013، 94)

ولقد بينت الكثير من الدراسات أن هناك أحداثا ضاغطة في الحياة ترتبط بالإصابة بمرض السرطان الذي يعد احد الأمراض السيكوسوماتية التي عنى بها علم النفس وتم اعتباره اضطرابا سيكوسوماتيا من الدرجة الثانية مع السل الرئوي. وتبين أن الأفراد الذين عاشوا ظروفا ضاغطة قاسية كالحروب والأسر والسجن ،كشفت الدراسات التتبعية مدتها ست سنوات لهؤلاء زيادة نسبة الإصابة بمرض السرطان مقارنة بأفراد عاديين.

وبينت دراسات أخرى كذلك أن مرضى السرطان يكونون قد تعرضوا لضغوط ومشقة يستجيبون لها بالحزن واليأس وفقدان الأمل في السنة أو السنتين قبل الإصابة بالمرض وكشفت دراسات أخرى علاقة مرض السرطان بفقدان العلاقات العاطفية الحميمة مع الآخرين بسبب الطلاق أو الترمل أو الفراق ويستجيبون لهذه الضغوط باليأس والحزن المبالغ فيه ،وتمت الدراسة على 100 شخص من مرضى السرطان عام 1962،وفي دراسة أخرى مقارنة بين مرضى بالسرطان ومصابين بأمراض أخرى أن المرضى بالسرطان كانوا قد مروا بأحداث أليمة وفقدوا العلاقات الشخصية الهامة وعاشوا خبرات من القلق والتوتر ولا يستطيعون التعبير عن مشاعر الكراهية والعدوان فيكبتون تلك المشاعر ولا يجدون لها تصريفا ومخرجا ملائما وفي دراسة تفصيلية قام بها " **ليشان L eshan** " (1959) على 250 مريضا بالسرطان مقارنة بعينة ضابطة تبين منها أن هناك أربعة عوامل تميز مرضى السرطان عن العينة الضابطة وهى فقدان العلاقات الاجتماعية ،العجز عن التعبير بصورة جيدة للدفاع عن النفس ،عدم الشعور بالقيمة الذاتية وعدم تقبل الذات ،الشعور بالتوتر نظرا لطبيعة العلاقة مع احد الوالدين أو كليهما.

1. وفي دراسة أخرى قامت بها " **فيفيان عشماوي** " (2001) تبين منها أن المصابات بسرطان الثدي اقل تحملا لمثيرات المشقة وانخفاضا في مفهوم الذات واقل قدرة على التكيف واقل صلابة نفسية وزيادة في الاضطراب الانفعالي مقارنة بغير المصابات بسرطان الثدي .(معمرية ،2007، 133 134).

جدول يوضح تأثير الضغوط على الجسم

	حالة طبيعية (استرخاء)	ضغوط	ضغوط حادة	ضغوط مستمرة
الدماغ	كمية الدم المتدفقة طبيعية	زيادة كمية الدم المتدفقة	التفكير بوضوح	صداع وارتجاف وحركات عصبية
المزاج	سعيد	حاد	زيادة في التركيز	توتر وفقدان المرح
اللعاب	طبيعي	يقل	يقل	جفاف الفم وتقلص الحنجرة
العضلات	تدفق الدم بكمية طبيعية	زيادة تدفق الدم	تحسن في الأداء	توتر عضلي وألام العضلات
القلب	معدل طبيعي لضربات القلب وضغط الدم	زيادة في معدل ضربات القلب وضغط الدم	تحسن في الأداء	ارتفاع ضغط الدم وألام في الصدر
الرئتان	تنفس طبيعي	زيادة معدل التنفس	تحسن في الأداء	سعال وربو وحساسية
المعدة	تدفق الدم بكمية طبيعية	نقص كمية الدم المتدفقة وزيادة إفراز الأحماض	نقص كمية الدم يقلل من القدرة على الهضم	قرحة المعدة نتيجة للحموضة وسوء الهضم
حركة الأمعاء	طبيعية	انخفاض تدفق الدم وزيادة حركة الأمعاء	انخفاض القدرة على الهضم	آلام المعدة والإسهال
المثانة	طبيعية	زيادة معدل التبول	زيادة معدل التبول نتيجة لاستثارة الأعصاب	زيادة الرغبة في التبول وأعراض اضطراب البروستاتا
الأعضاء التناسلية	طبيعية	العجز الجنسي للذكور ونظرا لنقص تدفق الدم واضطراب الدورة الشهرية لدى الإناث	انخفاض تدفق الدم	العجز الجنسي واضطراب الدورة الشهرية
الجلد	طبيعي	نقص تدفق الدم وجفاف البشرة	انخفاض تدفق الدم	الجفاف والحساسية

(مسعودي ،88،2010).

خاتمة:

إن استجابة الضغط النفسي تتوقف على التقييم المعرفي للأحداث وللمواقف التي يواجهها الإنسان في بيئته نستدل عليه من خلال مجموعة من الأعراض السلوكية المعرفية والفسيولوجية ،و يشكل عدم القدرة على التخلص منه بمواجهته سببا لحدوث عديد الأمراض الجسدية ، هذه الأمراض التي تعكس تأثير النفس على الجسد تختلف عن اضطرابات التجسيد الأخرى لكون الإصابة والخلل العضوي فيها حقيقيان كما تلعب العوامل الانفعالية دورا حاسما في حدوثها واستمرارها.

سيرورة حدوث التحويل من النفس إلى الجسد وعوامل اختيار العضو وشكل المرض يتوقف على تضافر كل من عامل الهشاشة العضوية مع العجز عن تصريف الاستثارة النفسية التي تسببها مختلف الانفعالات السلبية ،لذلك فعلاج هذه الأمراض يتوقف بالضرورة على علاج ما يسببها من عوامل نفسية والتي يعد الضغط النفسي من ابرز أسبابها حسب ما أثبتته عديد الدراسات الحديثة لذلك فالنجاح

في مواجهته وإدارته وتخفيفه سينعكس حتما على الصحة الجسدية .

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. اباضة أمال عبد السميع ،1998،الاضطراب السيكوسوماتي حالة خاصة من حالات ضعف الإدراك ،مجلة الثقافة النفسية المتخصصة ،المجلد 9،العدد 34، بيروت ،دار النهضة العربية

2. إبراهيم على إبراهيم، 1992،الضغوط الحياتية في علاقتها ببعض الأمراض السيكوسوماتية العدد 1،،قطر ،مجلة البحوث التربوية.

3. أبو القاسم رحاب على،2013 ،اثر القلق في ارتفاع مرض السكر لدى النساء الحوامل ،المجلد 2،العدد 15، طرابلس ،المجلة الجامعة ،جامعة الجبل الغربي .

4. أبو النيل محمود السيد ، زيغور مصطفي ،1984 ،الأمراض السيكوسوماتية الأمراض الجسمية النفسية المنشأ ، الطبعة الأولى، القاهرة ،مكتبة الخانجي.

5. أبو هين فضل ، 2007،التعرض للخبرات الصادمة وعلاقتها بالاضطرابات النفس جسمية لدى الفتيان الفلسطينيين ،المجلد 9،العدد 2 ،مجلة جامعة الأزهر.

6. الأسود الزهرة،2010 ، جعفور ربيعة ،مدى انتشار الأمراض السيكوسوماتية بين أساتذة التعليم الثانوي ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة ورقلة ،عدد خاص بالملتقى الدولي حول المعاناة في العمل.

7. آيت حمودة حكيمة، 2006 ،دور سمات الشخصية واستراتيجيات المواجهة في تعديل العلاقة بين الضغوط النفسية والصحة الجسدية والنفسية رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر.

8. البكوش خيرية ،2014،العلاقة بين الآمل والشعور بالألم لدى عينة من مرضى السرطان العدد 16،ليبيا ،المجلة الجامعة .

9. بلقاسم محمد ، شتوان حاج ، 2016 ،الضغوط النفسية وعلاقتها بأسباب الغياب المدرسي عند تلاميذ الطور الثانوي،المجلد 3،العدد 1 ،مجلة العلوم النفسية والتربوية،جامعة الوادى.

10. الجوالدة فؤاد عيد ، التل سهير ممدوح ،2016 ،الفروق في الأعراض السيكوسوماتية بين معلمي أطفال صعوبات التعلم والتوحد،المجلد 13،العدد1 ،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

11. حافظ جمال ،1992، حافظ ،البسيكوسوماتيك والأمراض الداخلية ،المجلد 3 ،العدد 12 ، بيروت ،مجلة الثقافة النفسية ،دار النهضة العربية.

12. الحجار محمد ، 1999،الوجيز في فن ممارسة العلاج النفسي السلوكي،الطبعة الأولى، بيروت ، دار النقاش.

13. حنصالي مريامة ، يحياوي وردة ،العمل بنظام المناوبة (3-8) ودوره في ظهور اضطراب إيقاع النوم وبعض الأمراض السيكوسوماتية لدى عينة من العاملين بقطاع السكة الحديدية ص10، Lab.univ –biskra.dz

14. زهران حامد عبد السلام ،2005،الصحة النفسية والعلاج النفسي الطبعة الرابعة، القاهرة ،عالم الكتب.

15. س.ليندراى ،ج. بول ،2000 ،علم النفس الإكلينيكي للراشدين ، ترجمة صفوت فرج، القاهرة ،مكتبة الانجلو مصرية

16. سلامي باهي ،2008، مصادر الضغوط المهنية والاضطرابات السيكوسوماتية لدى مدرسي الابتدائي والمتوسط والثانوي ،أطروحة دكتوراه،،جامعة الجزائر.

17. شتوى مسعد 2002، ،الجوانب المختلفة للإجهاد ،العدد 22 ،،جامعة أسيوط للدراسات البيئية.

18. طاهر نهى حامد ،2013 ،دراسة مقارنة بين الاستجابات الانفعالية لمرض ضغط الدم على مقياس نوع مواصفات الموسيقي مقارنة مع استجابات بعض المرضى الأسوياء ،العدد 24،بغداد ،مجلة البحوث التربوية والنفسية ،

19. عبد الحسين بشرى ،2013 ، مصادر الضغوط النفسية لدى طلبة الأقسام الداخلية في جامعة بغداد ، العدد 37 ، بغداد ،مجلة البحوث التربوية والنفسية .

20. عبد العباس مجيد تايه اللامي ،الضغوط النفسية لدى طلبة الدراسات المسائية في الجامعة وبناء برنامج إرشادي مقترح لتخفيضها ،www.ircoedu.uobaghdad.edu

21. عبيد ماجدة بهاء السيد ،2008 ،الضغط النفسي ومشكلاته و أثره على الصحة النفسية، الطبعة الأولى، عمان ،دار الصفاء .

22. عثمان محمد سعد ،2009، محمد سعد حامد ،المرونة الايجابية ودورها في التصدي لأحداث الحياة ،العدد 33،مجلة كلية التربية ،جامعة عين شمس.

23. العدوان فاطمة عيد، جبريل موسى عبد الخالق،2014، فاعلية برنامج إرشادي لمعالجة الضغوط النفسية والاكتئاب لدى عينة من المصابين بالسكري، المجلد 11،العدد1،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية .

24. العزيز احمد نايل ، أبو اسعد احمد عبد اللطيف ، 2006 ، التعامل مع الضغوط النفسية، الطبعة الأولى عمان ،دار الشروق.

25. غريب نرمين ، 2014،استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى مرضى السكري، المجلد 36،العدد 3.،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية.

26. فدعوس نايف الحمد ،2013،الضغوط النفسية التي تواجه طالبات كلية اربد الجامعية في ضوء بعض المتغيرات، المجلد 14،العدد 3،عمان ،مجلة العلوم التربوية والنفسية.

27. قوراح يمينة ، صالي محمد ،2017،الأمراض المزمنة في الجزائر الواقع والأفاق، العدد28 ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة ورقلة ،.

28. مجلي شايع عبد الله ، بلان كمال يوسف ،2011 ،الأفكار اللاعقلانية وعلاقتها بالضغوط النفسية لدى طلبة كلية التربية بصعده، المجلد 27 ،مجلة جامعة دمشق.

29. محمد أسماء عبد الحسين، 2016،الضغوط النفسية لدى العاطلين عن العمل وعلاقتها بالحياة الهانئة، العدد 49، مجلة البحوث التربوية والنفسية ،جامعة بغداد.

30. محمود عبد الرزاق صالح ، 2013،الانعكاسات الاجتماعية لمرضى السرطان على عوائل المصابين به العدد41، بغداد ،دراسات موصلية.

31. المرزوقي جاسم محمد ، 2008،الأمراض النفسية وعلاقتها بمرض العصر السكري، الطبعة الأولى ،الإسكندرية ، دار العلم والإيمان.

32. مسعودي رضا ،2010، بناء برنامج إرشادي معرفي سلوكي لخفض الضغوط النفسية لدى المعلمين ،رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر 2 ،2010.

33. معاليم صالح ،2008، محاضرات في الأمراض النفسية الجسدية،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

34. معمرية بشير،2007،العوامل النفسية في مرض السرطان ،مجلة شبكة العلوم النفسية التربوية ،العدد 15 - 16.

35. المومنى فواز أيوب ، عمارين سلام ، 2016،الضغوط النفسية لدى مرضى القولون العصبي في ضوء بعض المتغيرات الطبية و الديمغرافية مجلد 12 ،عدد 3 ،عمان ،المجلة الأردنية في العلوم التربوية.

36. ياسين عطوف محمود ،1988،الأمراض السيكوسوماتية ،الطبعة الأولى ، بيروت، منشورات بحسون الثقافية.

37. يوسفي حدة ، 2012، فاعلية برنامج إرشادي (معرفي سلوكي) في تنمية بعض المتغيرات الواقية من الضغوط النفسية لدى طلبة الجامعة ،رسالة دكتوراه، جامعة باتنة.

المراجع الأجنبية:

38. Blanchet Alain, 2000 , psychosomatique de l'enfant et de l'adulte , Paris,nathan.

39. Charron Camilo, 2007, la psychologie de A à Z , Paris, dunod.

40. Chemouni Jacquy, 2000, psychosomatique de l'enfant et de l'adulte , paris, Nathan.

41. Cioca Ioana Elena, 2013,tybe 2 diabètes maladie psychos-omatique approprie par musicothérapie, médicament, v 15 , n 1.

42. Dhimole Ankit and al , 2016, Psychosomatic Disorders Affecting the Mouth: A Critical Review, v14,n5,British Journal of Medicine & Medical Research .

43. Fleiszman Nadine, Marcy Mona, 2004 ,no stress, Paris, dunod, p 3.

44. Mikolajczak,Moira ,2013,les intervention en psychologie de la santé , Paris, , dunod.

45. Morin,Yuan 2010, le stress, les stratégies d'adaptation et l'épuisement professionnel chez les stagiaires francophones en enseignement primaire et secondaire, ,v 33,n 4,revue canadienne de l'éducation.

46. Myers David G, 2004,psychologie, Paris, Lavoisier.

47. Nicolas Gustave ,Hishercyril , 2006,les concepts fondamentaux de la psychologie de la santé, paris ,Dunod ,

48. Pascal Henri, 2008,la question psychosomatique, paris , Dunod .

49. wasonga Jacob. o, 2014, hiv psychosomatic disorder , v 3, n 4, journal of education and human development ,.(htpp: //d.dio.org/10.15640/jehdv3n4a6).

50. Servant Dominique,2013 , gestion du stress et de l'anxiét, 3eme édition , Paris, Masson.

قلق المستقبل لدى مرضى السكري في ضوء بعض المتغيّرات

د. الزهرة الأسود- جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
د. زينب أولاد هدار- جامعة الجزائر2

الملخص:

تأتي هذه الورقة البحثية لتتناول موضوع قلق المستقبل لدى إحدى الفئات المرضية؛ وهم مرضى السكري، حيث يعتبر قلق المستقبل مشكلة جوهرية لدى هؤلاء المرضى لما يترتّب عليها من تأثيرات سلبية على شخصياتهم وتوافقهم النفسي والاجتماعي من جهة، كما تؤثر على نشاطاتهم اليومية من جهة أخرى.

وقد هدفت الدراسة الحالية إلى قياس مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري بمدينة غرداية، والبحث عن الفروق في مستوى قلق المستقبل باختلاف بعض المتغيرات والمتمثلة في: جنس المريض، حالته الاجتماعية، ووضعيته المهنية.

توصلت الدراسة إلى وجود مستوى متوسط من قلق المستقبل لدى مرضى السكري، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري تعزى إلى الجنس لصالح الإناث، بينما لا توجد فروق دالة إحصائيا تعزى إلى الحالة الاجتماعية والوضعية المهنية.

الكلمات المفتاحية: قلق المستقبل - مرضى السكري - الحالة الاجتماعية - الوضعية المهنية.

Summary:

This paper deals with future concern of one of the groups of patients; mainly diabetics, whose future concern is a fundamental problem for them, because of the negative effects on their personalities, psychological and social consensus on the one hand, and affect their daily activities on the other.

The current study aimed at measuring the level of future anxiety in diabetics in Ghardaia province – a city in the south of Algeria - and looking for differences in the level of anxiety of the future according to some variables, namely: the sex of the patients, their social status, and their professional status.

The study has found that there was a mean level of future anxiety in diabetics. There were also statistically significant differences in the level of anxiety of the future in diabetics attributed to sex in favor of females, while there are no statistically significant differences due to social status and professional status.

مقدمة:

مما لا شكّ فيه أن القلق أصبح سمة لازمة للفرد في عصرنا الراهن، وأضحى القلق من المستقبل هاجسا مروّعا أمام مختلف شرائح المجتمع، في ظل تسارع الأحداث والتغيّرات الاجتماعية، وانتشار الأمراض المزمنة التي تجعل الفرد المصاب بها عرضة للخطر والتهديد في كافة مجالات حياته.

ويتطوّر قلق المستقبل بشكل تدريجي من الزمن مع ازدياد المخاوف والمسبّبات التي تؤدي إلى هذا القلق، وقلق المستقبل هو ميل فطري للتعامل مع الخوف، ويبدو أن هذه المخاوف تزداد مع الزمن لأن قائمة الأحداث غير السارة كثيرة جدا، والتي تبدأ من التلوّث البيئي إلى الأمراض المستعصية وفقدان الأحبّة، والاغتراب الاجتماعي، والتحكّم في مصير الشعوب من خلال مصادر الطاقة(الذرية والغذائية)، ونظام التبعية السياسية والاجتماعية والحروب وغيرها.(Zaleski,1996: 168)

الإشكالية:

يتعرض الإنسان خلال حياته لمواقف ضاغطة نتيجة تعقّد الحياة الاجتماعية التي يعيشها، مما يجعله عرضة للإصابة ببعض الأمراض النفسية والجسمية التي تعرقّل مسار حياته ومستقبله وتجعله في حالة قلق دائم وعجز كبير عن تحقيق أهدافه التي ينشدها.

ولا يخلو شخص في حياته من الأمراض سواء كانت نفسية أو جسمية، فالإنسان يتعرض طوال حياته للعديد من الضغوط والمشاكل الجسدية والنفسية التي تؤثر على عملية التوافق لديه مثل تعرضه للأمراض النفسية أو الجسدية المزمنة، حيث يحتاج الفرد لبذل مجهود أكثر للوصول إلى حالة التوافق ومن هذه الأمراض: مرض السكري، وأمراض القلب والصداع النصفي.(رضوان،2002: 3)

هذا؛ وتعد الإصابة بمرض سكر الدم واحد من أكثر الأمراض السيكوسوماتية انتشارا في الوقت الحالي، إذ أصبح الآن يمثّل أكثر التحديات الصحية في العالم للقرن الواحد والعشرين، وذلك لاعتباره وباء يهدد الدول النامية والمتطوّرة بحد سواء بسبب ما ينتج عنه من مضاعفات خطرة مثل أمراض القلب، ارتفاع ضغط الدم، الأوعية الدموية...(الربيعة،2011: 10)

إن سوء اهتمام مريض السكري بصحته الجسدية والنفسية يجعله في قلق مستمر على مستقبله، وينعكس ذلك سلبا على قدراته وطموحاته التي يسعى إلى تحقيقها.

ويؤثر قلق المستقبل بشكل مباشر على مواقف الأفراد الذاتية تجاه المستقبل أو تجاه ما سيحدث وما يمكن أن يحدث، وقد يصبح المستقبل مصدر قلق ورعب نتيجة للإدراك الخاطئ للأحداث المحتملة في المستقبل، وعدم ثقة الفرد في القدرة على التعامل مع هذه الأحداث والنظر إليها بطريقة سلبية نتيجة لتداخل الأفكار وربط الماضي بالحاضر والمستقبل، مما يسهم في عدم القدرة على التكيّف مع الأحداث التي تعترض مستقبله، مما يسبب زيادة القلق نحو المستقبل.(المومني ونعيم،2012: 174)

كما يؤثر قلق المستقبل على حياة الفرد وسلوكه وشخصيته بشكل سلبي، مما يؤدي إلى فشله وعجزه عن تحقيق أهدافه وطموحاته مستقبلا، ومن أبرز التأثيرات السلبية شعور الفرد بالوحدة والعزلة والتقوقع داخل إطار روتين معيّن، والافتقار إلى المرونة والفاعلية الذاتية، بالإضافة إلى استخدام أساليب الإجبار في التعامل مع الناس والاعتماد على الآخرين في تلبية حاجاته وتأمين المستقبل، كما أنه يؤدي بالفرد إلى عدم القدرة على التخطيط الصحيح للمواقف الحياتية، وتكون لديه ردود أفعال سلبية قد تعيقه عن تحقيق المستقبل.(Zaleski,1996: 166)

ويرى المشيخي(2009) أن المكوّن الأساسي لقلق المستقبل هو المكوّن المعرفي، وأن قلق المستقبل يعود إلى أنماط التفكير الخاطئ والتشويهات المعرفية وبالتالي سوء التفسير من جانب الفرد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإحساس بالأعراض السلبية.(المشيخي،2009: 50)

وبما أن أفراد عينة الدراسة الحالية من ذوي مرضى السكري، فإن انشغال تفكير المريض بمرضه وبمستقبل حياته يزداد بزيادة تأثير المرض على صحته الجسدية مما يؤثر سلبا على صحته النفسية، وهذا ما أكّده "الحميد"(2004) على وجود علاقة بين الأمراض النفسية ومرض السكري، حيث وجد بأن الضغوط النفسية تؤثر على ضبط مستوى السكر في الدم، وكذا الانتظام في تناول العلاج.. بالإضافة إلى الإصابة ببعض الاضطرابات النفسية المختلفة.(الحميد،2004: 2)

وعليه، تسعى الدراسة القائمة إلى قياس مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري في ضوء بعض المتغيرات، لتصاغ تساؤلاتها على النحو الآتي:

1- ما مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف الجنس؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف الحالة الاجتماعية؟

5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف الوضعية المهنية؟

أهداف الدراسة: تتّجه الدراسة الحالية نحو تحقيق الأهداف الآتية:

- قياس مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري بالمؤسسة الاستشفائية العمومية لمدينة غرداية.
- التعرف على دلالة الفروق في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري حسب المتغيّرات: الجنس(ذكر– أنثى)، الحالة الاجتماعية(متزوج – غير متزوج)، الوضعية المهنية(طالب- موظف).

أهمية الدراسة:

إن الصحة الجسدية والنفسية غاية كل إنسان لينعم بحياة خالية من الأمراض، ولما كان الجسد والنفس في الإنسان وحدة متكاملة غير منفصلة تؤثر بعضها بالبعض الآخر تأثيرا واضحا، فإن الأمراض الجسدية يكون لها ردود وآثار متعددة والعكس صحيح، فعند اكتشاف الإنسان أن لديه مرض جسدي يستجيب بردود أفعال نفسية وسلوكية مختلفة إزاء هذا المرض مثل الشعور بالإرهاق والضغط النفسي والعصبية والعديد من المشاكل النفسية، وكما أن المشكلات النفسية الناجمة عن ضغوط الحياة ينتج عنها الكثير من الأمراض السيكوسوماتية مثل: الصداع النصفي، آلام المفاصل، آلام المعدة، مرض السكري، ارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب.(مقبل،2010: 2)

والدراسة الحالية تركّز على فئة معينة من هؤلاء المرضى؛ وهم مرضى السكري، لذا فإن أهمية الدراسة تنطلق من اهتمامها بدراسة ما يتعرضون له من اضطرابات نفسية تكمن في قلق المستقبل والتفكير فيه باستمرار.

كما تكتسي أهمية الدراسة من أهمية التفكير في المستقبل لدى مريض السكري ونظرته إليه بالإيجاب أو السلب، والتي سوف تؤثر على شخصيته وسلوكاته، وكذا طموحاته التي يسعى إلى تحقيقها على أرض الواقع.

حدود الدراسة:

* الحدود المكانية: أجريت الدراسة بالمؤسسة الاستشفائية العمومية لمدينة غرداية.
* الحدود الزمنية: تمت الدراسة الميدانية في شهر مارس 2015.
* الحدود البشرية: شملت الدراسة مرضى السكري.

التعريف الإجرائي لمتغير الدراسة:

قلق المستقبل هو شعور مريض السكري بالقلق عند التفكير في المستقبل وتوقّعه لوجود خطر يهدّد حياته القادمة، ويعبّر عنه بالدرجة التي يحصل عليها المفحوص على مقياس قلق المستقبل المستخدم في هذه الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

يعتبر قلق المستقبل من المصطلحات الحديثة والمهمّة في مجال البحث العلمي، ولهذا فقد تكاثفت جهود الباحثين وعلماء النفس للبحث في موضوعه على أوسع نطاق، ونحن في هذا السياق يمكننا استعراض بعض الأدبيات البحثية المرتبطة به.

1- مفهوم قلق المستقبل:

هناك العديد من التعريفات لقلق المستقبل، تذكر الباحثتان منها ما يلي:

- تعريف(سعود،2005: 98): قلق المستقبل هو خبرة انفعالية غير سارة يتملك الفرد خلالها الخوف الغامض نحو ما يحمله الغد الأكثر بعدا من صعوبات، والتنبؤ السلبي للأحداث المتوقّعة، والشعور بالتوتر والضيق، والانقباض عند الاستغراق في التفكير، وضعف القدرة على تحقيق الأهداف والطموحات، والإحساس بأن الحياة غير جديرة بالاهتمام، والشعور بعدم الأمن والطمأنينة نحو المستقبل، والانزعاج وفقدان القدرة على التركيز والصداع.

- تعريف(المشيخي،2009: 47): قلق المستقبل هو الشعور بعدم الارتياح والتفكير السلبي تجاه المستقبل، والنظرة السلبية للحياة وعدم القدرة على مواجهة الأحداث الحياتية الضاغطة، وتدنّي اعتبار الذات وفقدان الشعور بالأمن مع عدم الثقة بالنفس.

وعليه، فإن قلق المستقبل هو شعور الفرد بعدم الاطمئنان والتوتر عند التفكير في مستقبل حياته، وفقدان الشعور بالأمن مع عدم الثقة بنفسه.

2- مظاهر قلق المستقبل:

لقلق المستقبل ثلاث مظاهر هي:(حبيب،2014: 9)

أ. مظهر معرفي: وهو ما يتعلق بالأفكار التي تدور في خلجات الشخص، وتكون متذبذبة لتجعل منه متشائما من الحياة؛ أي أن الحياة أصبحت نهايتها وشيكة، أو الخوف من فقدان السيطرة على وظائفه الحياتية أو العقلية.

ب. مظهر سلوكي: نابع من أعماق الفرد ويتّخذ أشكالا مختلفة من سلوكه؛ مثل تجنّب المواقف المحرجة.

ج. مظهر جسدي: يمكن ملاحظته من خلال ما يظهر على الفرد من ردود أفعال بيولوجية مثل ضيق التنفس، فالقلق لا يجعل الفرد يفقد الاتصال بالواقع فحسب بل لا يمكّنه من ممارسة أنشطته اليومية.

3- أسباب قلق المستقبل:

يذكر كل من(العجمي،2004: 98) و(الجهني،2011: 352) عدّة أسباب لقلق المستقبل منها:

* خبرات الماضي المؤلمة وضغوط الحياة العصرية، وطموح الإنسان وسعيه المستمر نحو تحقيق ذاته وإيجاد معنى لوجوده.

* الإدراك الخاطئ للأحداث المحتملة في المستقبل.

* تقليل فعالية الشخص في التعامل مع هذه الأحداث والنظر إليها بطريقة سلبية.

* عدم القدرة على التكيّف مع المشاكل التي يعاني منها الشخص والشعور بعدم الأمان.

* الشعور بعدم الانتماء داخل الأسرة والمجتمع.

* عجز الفرد عن تحقيق أهدافه وطموحاته، أو الفشل في اكتساب حب واحترام الآخرين، أو فشل الإنسان في عمل أو دراسة ما، أو عند اضطهاده سواء من محيط أسرته أو عمله، أو حتى عندما يحاول تغيير بعض عاداته السيّئة أو الإقلاع عنها ثم يجد نفسه عاجزا عن ذلك.

4- التأثير السلبي لقلق المستقبل:

يؤثر قلق المستقبل على حياة الفرد وشخصيته بشكل سلبي، ومن أهم آثاره ما يلي:

* الشعور بالوحدة وعدم القدرة على تحسين مستوى المعيشة، وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل، والجمود وقلّة المرونة، والاعتماد على الآخرين في تأمين المستقبل.

* التقوقع داخل إطار الروتين واختيار أساليب للتعامل مع المواقف التي فيها مواجهة مع الحياة.(Zaleski,1996: 172-174)

* التركيز الشديد على أحداث الوقت الحاضر أو الهروب نحو الماضي.

* الانتظار السلبي لما قد يقع.

* التشاؤم، وذلك لأن الخائف من المستقبل لا يتوقّع إلا الشر ويهيأ له أن الأخطار محدقة به.(حسانين،2000: 19)

* تدمير نفسية الفرد فلا يستطيع أن يحقّق ذاته أو يبدع، وإنما يضطرب وينعكس ذلك في صورة اضطرابات متعدّدة الأشكال والخرافات والانحراف واختلال الثقة بالنفس.

* الشعور بالتوتر والانزعاج لأتفه الأسباب واضطرابات النوم واضطرابات التفكير وعدم التركيز، وسوء الإدراك الاجتماعي والانطواء.

* يفقد الإنسان تماسكه المعنوي ويصبح عرضة للانهيار العقلي والبدني.

* يعيش الإنسان في حالة انعدام للطمأنينة على صحته ورزقه ومكانته.(المشيخي،2009: 55-56)

* استخدام ميكانزمات الدفاع مثل: النكوص والإسقاط والتبرير والكبت.

* الاعتمادية والعجز واللاعقلانية.

* الانسحاب من النشاطات البنّاءة والمفيدة والتي قد تحتوي على نوع من المخاطرة.

* الشكّ في الكفاءة الشخصية واستخدام أساليب الإجبار والإكراه في التعامل مع الآخرين وذلك لتعويض نقص هذه الكفاءة.(محمد،2011: 343-344)

الإجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة:

تنتمي الدراسة الحالية إلى فئة الدراسات التي تستخدم المنهج الوصفي الاستكشافي فضلا عن المقارن كمرحلة لاحقة ومكمّلة للاستكشافي، حيث تمّ الاعتماد على الاستكشاف بغرض التعرّف على مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري، كما تمّ الاعتماد على الأسلوب المقارن لدراسة الفروق في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف المتغيّرات الآتية: الجنس، الحالة الاجتماعية، الوضعية المهنية.

عيّنة الدراسة:

شملت الدراسة الميدانية(124) مصابا بداء السكري، ممن يتلقّون الفحص بالمؤسسة الاستشفائية العمومية لمدينة غرداية، تم اختيارهم بطريقة عرضية، موزعين كالآتي:

الجدول(1) توزيع أفراد العينة حسب متغيّرات الدراسة

عدد أفراد الدراسة الكلي / ن= 124											
الجنس				الحالة الاجتماعية				الوضعية المهنية			
الذكور		الإناث		غير متزوج		متزوج		طالب		موظف	
ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%
53	42.74	71	57.25	60	48.38	64	51.61	46	37.09	78	62.90

أداة الدراسة وخصائصها السيكومترية:

تمّ استخدام أداة واحدة لجمع البيانات وهي: "مقياس قلق المستقبل"(إعداد: سناء مسعود،2006) والذي يحتوي على ثلاثين(30) فقرة، حيث يجيب عليها المفحوص بـ: (تنطبق عليّ)، (تنطبق عليّ أحياناً)، (لا تنطبق عليّ).

*** الصدق:**

اعتمد في تقدير الصدق على صدق المقارنة الطرفية، حيث قدرت قيمة "ت" بـ: 12,32 وهي دالة عند مستوى الدلالة(0.01)، مما يطمئن استخدامه في الدراسة الأساسية.

وتمّ أيضا حساب الصدق الذاتي، حيث قدر بـ: 0,99 وهو معامل مرتفع مما يؤكّد صدق الأداة.

*** الثبات:**

تمّ حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية من خلال تطبيق قانون "Guttman"، وقدرت قيمة ر بـ: 0.88 وهي تعكس درجة ثبات عالية تتمتع بها فقرات المقياس.

الأساليب الإحصائية:

تمّ استخدام برنامج الرزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS(16.0)، وقد تمّ الاعتماد في معالجة البيانات على الأساليب الإحصائية الآتية:

- حساب النسبة المئوية(%).

- تطبيق اختبار "ت T.test" لدلالة الفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

1- عرض ومناقشة النتيجة المتعلقة بالتساؤل الأول: ما مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، تم حساب الدرجة الكلية لجميع أفراد العينة وعلى أساسها رتّبت ترتيبا تنازليا، واعتمدت المستويات الآتية للتقدير:

(من 66.66 % فأكثر): مستوى عال من قلق المستقبل.

(من 33.33 % إلى 66.66%): مستوى متوسط من قلق المستقبل.

(أقل من 33.33 %): مستوى منخفض من قلق المستقبل.

والجدول الآتي يوضّح خلاصة النتائج:

الجدول(2) مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري

مستوى قلق المستقبل	ن	%	التقديـر
من 66.66 % فأكثر	41	33.06	مرتفع
من 33.33 % إلى 66.66%	66	53.23	متوسط
أقل من 33.33 %	17	13.71	منخفض

يتّضح من الجدول(2) أن أعلى نسبة 53.23% قد تركّزت في المستوى الثاني من مستويات قلق المستقبل وبتقدير "متوسط"، يليها المستوى الأول بنسبة 33.06% وبتقدير "مرتفع" لمستوى قلق المستقبل، أما المستوى الثالث فقد وجد بنسبة 13.71 % وبتقدير "منخفض" لمستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري.

وعليه يتّضح من خلال النتائج أن مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري متوسط، وهذا ما يتّفق مع نتائج دراسة العكيلي(2000) التي أشارت إلى أن درجة شيوع قلق المستقبل لدى أفراد العينة كان بدرجة متوسطة.(المومني ونعيم،2013: 183)

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد في المجتمع المحلّي لاسيما مريض السكري، حيث أن إحاطته بالتقبّل الاجتماعي والدفء العائلي من شأنه أن يخلق لديه شخصية مستقلة وقوية تمكّنه من تجاوز آلامه وظروفه الصحية الحرجة ليحقّق أهدافه ولو بشكل مرضي.

كما أن العلاقات الاجتماعية كعلاقات الصداقة التي يكوّنها مريض السكري مع أمثاله أو أقرانه العاديين، قد تشكّل له من الدعم النفسي والاجتماعي ما يساعده على التخفيف من وطأة التفكير في حياته المستقبلية، وبالتالي تخفّف نوعا ما من قلقه حول مستقبله.

2- عرض ومناقشة النتيجة المتعلقة بالتساؤل الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف الجنس؟

الجدول(3) دلالة الفروق الجنسية في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري

عينة مرضى السكري الذكور/ ن= 53		عينة مرضى السكري الإناث/ ن= 71		"ت" المحسوبة	درجة الحرية	"ت" المجدولة	مستوى الدلالة
م	ع	م	ع				
59.16	09.82	63.98	10.37	2.61	122	2.57	دالة عند 0.01

يتّضح من خلال الجدول أن قيمة "ت" تساوي 2.61 وهي دالة عند 0.01، وهذا ما يؤكّد أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف الجنس لصالح الإناث.

ويدعّم هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة "السبعاوي"(2007) التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية بين قلق المستقبل ومتغير الجنس لدى الطلبة لصالح الإناث.(السبعاوي،2007: 10)

بالإضافة إلى دراسة "سعود"(2005) التي وجدت ارتفاع نسبة القلقين من الطالبات الإناث بالمقارنة مع الطلبة الذكور.(مساوي،2012: 292)

كما يدعّم نتيجة الدراسة الحالية ما توصلت إليه دراسة "العجمي"(2004) التي أسفرت نتائج دراستها عن وجود فروق دالة إحصائيا بين الطلبة الذكور والطالبات الإناث في قلق المستقبل لصالح الإناث.(المشيخي،2009: 112)

واتّفقت أيضا نتيجة الدراسة الحالية مع نتائج دراسة العكايشي(2000) والعكيلي(2000) والعزاوي(2002) ومسعود(2006) والسفاسفة والمحاميد(2007) والقاضي(2009) وأبو العلا(2010) والإمامي(2010)، حيث أشارت جميع نتائج هذه الدراسات إلى وجود فروق في مستوى قلق المستقبل تعزى لاختلاف متغير الجنس لصالح الإناث.(المومني ونعيم،2012: 183)

وقد تعود هذه النتيجة إلى أن الأنثى أصبحت بدورها تتحمّل المسؤولية مثلها مثل الذكر وربما تواجه المصاعب والتحديّات أكثر منه، لذلك نجد أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري ولصالح الإناث.

3- عرض ومناقشة النتيجة المتعلقة بالتساؤل الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف الحالة الاجتماعية؟

الجدول(4) دلالة الفروق في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف الحالة الاجتماعية

عينة مرضى السكري غير المتزوجين/ ن= 60		عينة مرضى السكري المتزوجون/ ن= 64		"ت" المحسوبة	درجة الحرية	"ت" المجدولة	مستوى الدلالة
م	ع	م	ع				
60.86	11.62	62.45	9.26	0.84	122	1.96	غير دالة

يتّضح من خلال الجدول أن قيمة "ت" تساوي 0.84 وهي قيمة غير دالة، وهذا ما يؤكّد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف الحالة الاجتماعية.

ويدعّم النتيجة المتوصل إليها ما وجدته دراسة "كرميان"(2008) والتي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى قلق المستقبل لدى العاملين حسب الحالة الاجتماعية.(كرميان،2008)

ولم تتّفق نتيجة الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه نتائج دراسة "محمد"(2011) وهي وجود فروق دالة إحصائيا وفق متغيّر الحالة الاجتماعية لصالح غير المتزوجين.(محمد،2011: 321)

وقد تعود النتيجة المتوصل إليها إلى أن مرضى السكري سواء كانوا متزوجين أو غير متزوجين فإنهم يواجهون ظروفا صحية متشابهة، مما يجعلهم قلقين بشأن مستقبلهم في ظل تعقّد الحياة وتزايد متطلباتها، وإن كان القلق بمستوى متوسط.

4- عرض ومناقشة النتيجة المتعلقة بالتساؤل الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف الوضعية المهنية؟

الجدول(5) دلالة الفروق في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف الوضعية المهنية

عينة مرضى السكري الطلبة / ن= 46		عينة مرضى السكري الموظفون / ن= 78		"ت" المحسوبة	درجة الحرية	"ت" المجدولة	مستوى الدلالة
م	ع	م	ع				
61.91	9.89	61.93	10.66	0.012	122	1.96	غير دالة

يتّضح من خلال الجدول أن قيمة "ت" تساوي 0.012 وهي قيمة غير دالة، وهذا ما يؤكّد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف الوضعية المهنية.

ويدعّم هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة "محمد"(2011) التي أظهرت نتائجها أن الشباب لديهم قلق نحو المستقبل، كما أظهرت عدم وجود فرق دال إحصائيا وفق متغيّر المهنة (طالب/موظف).(محمد،2011: 321)

وقد يفسّر ذلك أن كلا من الطالب والموظف يواجه واقعا مشابها، فالظروف الصحية التي يعيشها مريض السكري تكون واحدة على كليهما، مما يجعلهما يتشابهان في مستوى قلق المستقبل.

كما أن ضغوط الحياة المستمرة قد تكون لديهما بمستوى مماثل أيضا، لنجد كل من الطالب والموظف المريضان بالسكري من الطبيعي أن يشعرا بالقلق على مستقبلهما خصوصا عند التفكير في سبل توفير مستلزمات الحياة، والتي من شأنها أن تسبّب لهما شعورا بالضغط النفسي والقلق بشأن مستقبلهما بمستوى مماثل.

خلاصة عامة واقتراحات:

توصلت الدراسة الحالية إلى النتائج التالية:

1/ وجود مستوى متوسط في الشعور بقلق المستقبل لدى مرضى السكري.

2/ وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف الجنس لصالح الإناث.

3/ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف الحالة الاجتماعية.

4/ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل لدى مرضى السكري باختلاف الوضعية المهنية.

وبناء على هذه النتائج؛ يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

* تفعيل دور المؤسسات الصحية والاجتماعية ووسائل الإعلام من خلال الرعاية والاهتمام بذوي الأمراض المزمنة بما يضمن الحدّ من قلق المستقبل.
* إنشاء جمعيات تعمل على توفير بعض الفعّاليات والبرامج والأنشطة العلمية والرياضية والترفيهية من أجل مساعدة المصابين بداء السكري وبأمراض مزمنة أخرى على تخفيف قلق المستقبل لديهم.
* عقد دورات إرشادية تساهم في تدريب مرضى السكري على مواجهة القلق وزيادة ثقتهم بأنفسهم.
* توفير بيئات مناسبة لمثل هذه الفئات المصابة بأمراض مزمنة بما يسهم في خفض القلق لديهم.
* إجراء المزيد من الدراسات حول قلق المستقبل لدى عينات أخرى في ضوء متغيّرات وعوامل لها علاقة بتزايد قلق المستقبل بهدف إيجاد حلول لهذه العوامل والمسبّبات.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

الجهني، عبد الرحمن بن عيد(2011). الذكاء الانفعالي وعلاقته بالاضطرابات السلوكية وقلق المستقبل لدى عينة من طلاب جامعتي الملك عبد العزيز والطائف. ***مجلة بحوث التربية النوعية***. جامعة المنصورة. العدد 22. يوليو 2011. 340-372.

حبيب، أسعد فاخر(2014). **قلق المستقبل وعلاقته بمستوى الطموح لدى طلبة جامعة البصرة**. قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة البصرة.

حسانين، أحمد محمد(2000). **قلق المستقبل وقلق الامتحان في علاقتهما ببعض المتغيرات النفسية لدى عينة من طلاب الصف الثاني الثانوي**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب. جامعة عين شمس.

الحميد، طارق(2004). **مرض السكري يؤدي إلى بعض الأمراض النفسية**. جريدة العرب الدولية. العدد 9487. ص3. الرياض.

الربيعة، عبد الله بن عبد العزيز(2011). **المرجع الوطني لتثقيف مرضى داء السكري**. الجزء الأول. المملكة العربية السعودية.

رضوان، عبد الكريم(2002). **القلق لدى مرضى السكري بمحافظة غزة وعلاقته ببعض المتغيرات**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. غزة.

السبعاوي، فضيلة عرفات محمد(2007). **قلق المستقبل لدى طلبة كلية التربية وعلاقته بالجنس والتخصص الدراسي**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الموصل. بغداد.

سعود، ناهد شريف(2005). **قلق المستقبل وعلاقته بسمتي التفاؤل والتشاؤم**. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة دمشق. سوريا.

العجمي، نجلاء محمد(2004). **بناء أداة لقياس قلق المستقبل لدى طلاب وطالبات جامعة الملك سعود. رسالة ماجستير غير منشورة**. جامعة الملك سعود.

كرميان، صلاح حميد(2008). **سمات الشخصية وعلاقتها بقلق المستقبل لدى العاملين بصورة مؤقتة من الجالية العراقية في استراليا**. رسالة دكتوراه غير منشورة. الأكاديمية العربية المفتوحة. الدانمارك.

محمد، هبة مؤيد(2011). قلق المستقبل عند الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات. ***مجلة البحوث التربوية والنفسية***. مركز الدراسات التربوية والأبحاث النفسية. العددان 26 و27. 321-378.

مساوي، محمد بن علي(2012). قلق المستقبل لدى الطالب المعلم وعلاقته ببعض المتغيرات- دراسات تربوية ونفسية. ***مجلة كلية التربية بالزقازيق***. جامعة جازان. العدد75. أفريل 2012. 279-308.

مسعود، سناء منير(2006). **بعض المتغيرات المرتبطة بقلق المستقبل**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. مصر.

المشيخي، غالب بن محمد علي(2009). **قلق المستقبل وعلاقته بكل من فاعلية الذات ومستوى الطموح لدى عينة من طلاب جامعة الطائف**. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية. جامعة أم القرى.

مقبل، ميرفت عبد ربه عايش(2010). **التوافق النفسي وعلاقته بقوة الأنا وبعض المتغيرات لدى مرضى السكري في قطاع غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. الجامعة الإسلامية. غزة.

المومني، محمد أحمد ونعيم، مازن محمود(2013). قلق المستقبل لدى طلبة كليات المجتمع في منطقة الجليل في ضوء بعض المتغيرات. ***المجلة الأردنية في العلوم التربوية***. 9(2). 173- 185.

المراجع الأجنبية:

Zaleski. Z(1996). Future Anxiety: Concept. Measurement and Preliminary research. ***Journal of Personality and individual differences***. 21(2). 163- 174.

العوامل المتحكمة في مستوى دافعية الإنجاز لدى الأستاذ الجامعي
دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي

د. قـنيفـة نـورة، أ. سليمي ابتهال
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

الملخص:

هدفت الدراسة للكشف عن أهم العوامل المتحكمة في مستوى دافعية الإنجاز لدى الأستاذ الجامعي، وقد تم اعتماد تقنية المقابلة الحرة لجمع أكبر قدر من المعلومات وتوظيفها معرفيا، وقُدّر عدد المبحوثين بعشرين أستاذا دائما، توصلنا من خلالها إلى مجموع نتائج نوجزها في النقاط التالية:

1. يميل المستوى العام لدافعية الإنجاز للانخفاض حسب تقديرات المبحوثين.
2. يتحكم في مستوى دافعية الإنجاز مجموعة عوامل مادية، تنظيمية وأخرى إنسانية.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، الأستاذ الجامعي، دافعية الإنجاز.

Abstract:

The study aimed to uncover the most important Factors controlling the level of achievement motivation of the university professor

The free interview technique has been adapted to collecting and employing information. According to scientifically defined research purposes.

this study was estimated at 20 professor as a permanent. Through witch we reached an important results, are summarized in:

1. The overall level of motivation for achievement tends to decrease, according to respondents estimates.
2. There are a member of physicien, organizational and human factors that control the level of achievement motivation.

مقدمة:

تعتبر الدوافع من المؤثرات الأساسية التي تلعب دورا هاما وحيويا في توجيه سلوك الأفراد، والتي من خلالها يمكن خلق الرغبة لديهم تجاه ممارسات أو أفعال ذاتية واجتماعية، الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أن فاعلية أي تنظيم وقدرته على تحقيق أهدافه مرتبط إلى حد كبير بنجاحه في توفير العوامل الكافية لدعم الإحساس بالرغبة في العمل والأداء الجيد للوصول إلى الأهداف المسطرة. فهي (أي الدافعية) التي تحرك السلوك وتوجهه، ولهذا فان روح الإنجاز في أي تنظيم مهما كانت طبيعته أمر ضروري لرفع الأداء حيث أن الدافع للإنجاز يجعل الفرد يميل إلى النظر للعقبات الخاصة بأي مهمة صعبة نظرة إيجابية، ويمكن التخلص منها في فترة محدودة جدا معتمدا على ما لديه من قوة ومثابرة واستغلال لإمكاناته وقدراته من أجل تحقيق الأهداف المحددة والمرغوب فيها تنظيميا.

يقودنا هذا الطرح إلى التأكيد على أن نجاح أي تنظيم في تحقيق أهدافه وبقائه واستمراره يستدعي بالضرورة الاهتمام بالمورد البشري الذي يشكّل اللبنة الأساسية لقيامه، ولعلّ الجامعة على غرار بقية التنظيمات المجتمعية محل الدراسة، والتي نعتبرها من التنظيمات الهامة جدا مجتمعيا لا يمكنها تحقيق أهدافها والمساهمة في تنمية المجتمع والرقي به إلاّ من خلال توفير عوامل تنظيمية إيجابية لفاعليها لاسيما الأستاذ الجامعي الذي نعتبره محور العملية التربوية التعليمية والمساهم الأساسي في تحقيق أهداف المؤسسة الجامعية من خلال مختلف الأدوار التي يؤديها بدءا بالتدريس ووصولا إلى الإنجازات البحثية، ممّا يعني ضرورة توفير المناخ التنظيمي الملائم والمساعد على أداء أدواره لاسيما ما ارتبط بمختلف العوامل المساهمة في الرفع من مستوى دافعية الإنجاز، ومن ثمة رفع مستوى أدائهم المهني، وهنا بالذات يمكن الحديث عن قدرة الجامعة على تحقيق أهدافها بل وحتى استمرارية وجودها.

هذا وتختلف العوامل المتحكّمة في دافعية الإنجاز فمنها ما هو نفسي اجتماعي ومنها ما هو مادي، ونظرا لأهميتها ارتأينا تقديم هذه الدراسة كان الدافع الأساسي من خلال إنجازها الكشف عن مدى توفير هذه العوامل من خلال الإجابة على تساؤل رئيسي تمثل في: **ما هي أهم العوامل المتحكمة في دافعية الإنجاز لدى الأستاذ الجامعي ؟**

ولعل أهمية البحث في موضوع دافعية الإنجاز تكمن أساسا في أهمية النتائج المتوصل إليها، والتي يمكن أن تساعد القائمين على تسيير المؤسسات الجامعية على إعادة النظر في بعض الجوانب التنظيمية المؤثرة على الأداء المهني للأستاذ الجامعي لاسيما ما ارتبط بمتغير الدافعية للإنجاز الذي نعتبره أساسيا ومؤثرا بقوة على مستوى الأداء المهني بل قد يصل التأثير حد الفاصل بين ما هو كائن من مظاهر الصراع التنظيمي وضعف الأداء المهني والإحساس بالانتماء للفضاء المهني وغيرها من المحددات المهنية المؤثرة وبين ما يجب أن يكون عليه من توظيف إيجابي لما يمتلكه الأستاذة الجامعي من قدرات واستعدادات فكرية معرفية وبيداغوجية من خلال التركيز على توفير مجموعة العوامل المتحكمة في دافعيتهم للإنجاز.

1. الدافعية للإنجاز، المفهوم والأهمية:

يُستخدم مفهوم الدافعية للإشارة إلى ما يحض الفرد على القيام بنشاط سلوكي ما، وتوجيه هذا النشاط نحو وجهة معينة. ويفترض معظم الناس أن السلوك وظيفي، أي أن الفرد يمارس سلوكاً معيناً بسبب ما يتلو هذا السلوك من نتائج أو عواقب تشبع بعض حاجاته أو رغباته، وربما كانت هذه الحقيقةهي المسلّمة التي تكمن وراء مفهوم الدافعية، حيث يشير هذا المفهوم إلى حالات شعورية داخلية، وإلى عمليات تحض على السلوك وتوجهه وتُبقي عليه. وعلى الرغم من استحالة ملاحظة الدافعية على نحو مباشر، إلا أنّها تشكّل مفهوماً أساسياً من مفاهيم علم النفس التربوي يمكن استنتاجه بملاحظة سلوك الأفراد، وملاحظة البيئة التي يجري هذا السلوك في سياقها.

و نظراً للدور الهام الذي تلعبه الدافعية في التعلّم والاحتفاظ والأداء، حاول علماء النفس تحديد العوامل المؤثرة فيها، فقسّموا الدوافع إلى فئتين كبيرتين، فئة الدوافع البيولوجية و هي دوافع ناجمة عن حاجات فيزيولوجية متنوعة، كالجوع والعطش والجنس والراحة والنوم..الخ، وفئة الدوافع الاجتماعية، وهي الدوافع الناجمة عن التفاعل مع البيئة الاجتماعية كالحاجة إلى الانتماء والأمن والإنجاز وتقدير الذات وتحقيق الذات.[1]

في نفس السياق، ولأن الطرح العلمي المقدم يتمحور بشكل خاص وأساسي حول دافعية الإنجاز، فقد عرف **موراي** الحاجة للإنجاز بأنها تشير إلى " **رغبة أو ميل الفرد للتغلب على العقبات، وممارسة القوى والكفاح أو المجاهدة لأداء المهام الصعبة بشكل جيد وبسرعة كلما أمكن ذلك** ". وفي ضوء هذا التعريف أوضح **موراي** أن شدة الحاجة للإنجاز تتمثل في عدة مظاهر من أهمها سعي الفرد إلى القيام بالأعمال الصعبة وتناول الأفكار وتنظيمها مع إنجاز ذلك بسرعة وبطريقة استقلالية، وتخطي الفرد لما يقابله من عقبات وتفوقه على ذاته، ومنافسة الآخرين والتفوق عليهم، وتقدير الفرد لذاته من خلال الممارسة الناجحة لما لديه من قدرات وإمكانيات. عرف **ماكليلاند** الدافع للإنجاز بأنه "**استعداد ثابت نسبيا في الشخصية يحدّد مدى سعي الفرد ومثابرته في سبيل تحقيق وبلوغ نجاح، ويترتب عليه نوع من الإرضاء وذلك في المواقف التي تتضمن تقييم الأداء في ضوء مستوى محدد من الامتياز.**[2]

و للدافعية دور وأهمية بالغة في تفسير وتوجيه السلوك خاصة في المجال التنظيمي، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

✓ **الدافعية تحرك السلوك**: أي أن دوافع الفرد المختلفة تمثل القوى لسلوكه وهي أيضا الموجه لهذا السلوك.

---

[1] موسى المطارنة: رفع مستوى الدافعية للطلبة نحو الدراسة، أدوات وأساليب، على:
http://www.iu.edu.jo/colleges/education/files/mutaqa/الدافعيه موسى المطارنة الكلية العلمية.docx

[2] عبد اللطيف محمد خليفة: الدافعية للإنجاز دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2000، ص 89-90

✓ **الدافعية تحدّد شدة السلوك:** فدوافع الفرد يتحدد على أساسها شدة السلوك وفاعليته، فعندما تكون أحد دوافع الفرد ملحة كالدافع لتقدير الذات والاحترام فان هذا المستوى من الدافعية يحدّد شدة سلوك الفرد بهدف تحقيق الدافع.

✓ **الدافعية توجه السلوك:** تستمد الدافعية أهمية كبيرة من دورها في توجيه سلوك الفرد فكل سلوك له هدف وبالتالي فإنه يوجه إلى تحقيق هذا الهدف ودوافع الفرد هي التي توجّه السلوك نحو هدف معين يمكن تحقيقه

✓ **تأكيد وتدعيم السلوك:** من الملاحظ أن أنواعا معينة من السلوك يتكرر حدوثها من الفرد في فترات زمنية مختلفة حين يواجه ظروف ومواقف متشابهة، وقد يعمد إلى نفس السلوك إذا واجهته مواقف معينة سبق له أن سلك حيالها سلوكا معينا ساعد على إشباع دوافعه أو حقق أهدافه.

✓ **ضعف وتخاذل السلوك:** يساعد مفهوم الدافعية في تفسير السلوك الضعيف والمتخاذل والذي يحدث نتيجة انخفاض قوة الدافع لدى الفرد واستثارة هذا الدافع وتنشيطه يؤدي الى دفع السلوك وزيادة شدته وفعاليته.[1]

و منه فان أهمية الدافعية تكمن في توجيه سلوك الفرد نحو إشباع رغبة معينة، وكذا الخفض أو الرفع من شدة الدافع مما يساهم في تدعيم وتأكيد السلوك أو خفض وإزالة ذلك السلوك، فعلى سبيل المثال في مجال العمل يمكن تغيير طريقة أداء غير ملائمة من خلال إثارة دافع الفرد بالتحفيز، وبهذا يتم خفض أو إزالة ذلك السلوك.

و نظرا لأهمية الدوافع والتي تتعلق بمختلف جوانب السلوك البشري، ورغم الاتفاق على مركزية الدافعية في الدراسات النفسية إلا أن هناك تباينا في التصنيفات المقترحة حيث صنفت حسب منطلقها ومصدرها إلى

دوافع فردية واجتماعية، كما صُنّفت حسب علاقتها بوعي الإنسان إلى شعورية ولاشعورية ، ولعل أبرز التصنيفات نوجزها فيما يلي:

* **دوافع فيسيولوجية** وهي الدوافع التي تنشا أساسا عن حاجات فيسيولوجية فطرية ضرورية لحفظ الذات و بقاء النوع مثل الحاجة الى الطعام والماء والهواء وغيرها.

***دوافع الاستثارة الحسية** وهي التي تنشأ عن حاجة فطرية لدى الإنسان والحيوان إلى مستوى معين من الإستثارة.

***دوافع اجتماعية – نفسية** وهي الدوافع التي تنشأ عن حاجات نفسية اجتماعية مثل السيطرة، التملك، الإنتماء، التقبل الاجتماعي، الإنجاز.[2]

2. الأستاذ الجامعي وأهمية أدواره العلمية التربوية والتعليمية:

مما لا ريب فيه أن الجامعة كانت ومازالت تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية كبيرة، و بخاصة فيما يتصل بتكوين الإطارات المتوسطة وذات المهارات العلمية العليا والمؤهلة لتوظيف المعرفة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية والضرورية لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي، و كذلك بوصفها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية الشاملة وتطويرها. فهي أكثر من مجرد فضاء للتعليم والتعلّم بل هي المفتاح الرئيسي لاتخاذ وتنفيذ العمليات الضرورية لمواجهة تحديات اليوم والغد.[3]

و لما كان الأستاذ الجامعي المحور الأساسي للعملية التربوية التعليمية، فلا بد من توافر المناخ الملائم والإمكانات العادية والعلمية، والحريات الأكاديمية والإدارة الحرة والتعبير الفكري حتى يستطيع القيام بوظائفه، ويؤدي واجباته، و يبدع في تخصصاته. فالكفاءات الجيدة، إذا توافرت لا تستطيع أن تعمل بمعزل عن المناخ الذي يهيئ لها الظروف المواتية للتعبير

---

[1]. جمال الدين محمد المرسي، ثابت عبد الرحمن إدريس: **السلوك التنظيمي نظريات ونماذج تطبيق علمي لإدارة السلوك في المنظمة**، الدار الجامعية،دط، الإسكندرية، مصر، 2004، ص340

[2].مسعود مبارك البادري: **تطبيقات علم النفس مهنة وتربية**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص431.

[3]. إبراهيم تهامي:**أي جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين**، في مجلة الباحث الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، العدد الرابع، 2003، ص 49

عن طاقاتها والوصول بها أعلى مستويات الإنتاجية، فإنه من اللازم أن تتوفر لها الأجواء العلمية الملائمة لتحقيق طموحاتها العلمية وتحقيق معدلات مرتفعة من الأداء والإنتاجية العلمية، ورفع مستوى رضاها الوظيفي مما يسهم في إضفاء الجودة والفاعلية على مخرجات نظام الجامعة وإنجاز هدف مهم من أهدافها المنشود.[1]

إن أي جامعة تتفوق على جامعات أخرى عندما يتواجد فيها أعضاء تدريس مؤهلين تأهيلا عاليا، ومدعومين بموارد مادية مجزية، وجو أكاديمي ملائم، وخدمات مناسبة، مما يسهم في تجويد العملية التعليمية وإنجاحها لتكن فادرة على تلبية حاجات التنمية الشاملة ومتطلبات المجتمع المتسارعة.

فللأستاذ الجامعي دور محوري يؤديه في تكوين إطارات الأمة، وكي يقوم بدوره على أكمل وجه ويتحمل مسؤوليته المتمثلة في تكوين أجيال الغد يجب على المجتمع أن يضع الأستاذ في منأى عن الاحتياج.[2]

ولعل أهمية الأدوار التي يقوم بها الأستاذ الجامعي تبرز بشكل خاص في المرحلة الحالية أو بالأحرى في عصر العولمة، فلم يعد دوره مقتصرا على قيامه بالوقوف داخل قاعة المحاضرات لنقل ذلك الكم من المعلومات إلى طلابه، ثم اختبارهم فيما قاموا بتحصيله من هذه المعلومات، بل يتسع دوره ويتنوع ليواجه التحديات الحالية والمستقبلية لهذا العصر في العديد من الميادين (التربية والاجتماع والسياسة والاقتصاد..) هذا فضلًا عن الثورة العلمية والتكنولوجية والانفجار المعرفي، وظهور التقنيات الحديثة في مجالات الحياة بعامة ومجال التربية والتعليم بخاصة، وهو ما يجعل الأستاذ الجامعي من أهم القوى الحقيقية التي تساهم في تطوير المجتمعات والنهوض بها ورفع مستواها.[3]

إن هذا الطرح العلمي الهام جدا حول الأستاذ الجامعي وأهمية الأدوار العلمية المعرفية التي يقوم بها ومدى مساهمته في تنمية المجتمع تقودنا حتما إلى طرح مسألة العوامل المتحكمة في مستوى دافعية الإنجاز لديه والتي يمكن تحديدها في عوامل مادية وإنسانية بشكل عام والتي من شأنها رفع أو خفض مستوى دافعيته نحو العمل وأدائه لمختلف أدواره.

3.المعطى الواقعي من خلال دراسة استطلاعية:

إنه، ومن خلال الوعي الحقيقي بأهمية دافعية الإنجاز لدى الأستاذ الجامعي وقوة تأثيرها على أدائه المهني، حاولنا البحث في العوامل المتحكمة في دافعيته للإنجاز من خلال دراسة استطلاعية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي بحكم انتمائنا المهني واعتبارنا من الفاعلين، معتمدين على تقنية المقابلة الحرة التي نعتبرها هامة جدا ويمكن من خلالها جمع أكبر قدر من المعلومات العلمية وتوظيفها معرفيا لاسيما وأن عدد الأسئلة كان محدودا جدا، وفي الوقت ذاته كانت شاملة سمحت للمبحوثين بطرح آرائهم وبكل حرية، وهو الأمر الذي التمسناه واقعيا.

كما تم اعتماد المنهج الوصفي الذي يستخدم أسلوب العينة، إذ يتم اختيار أفراد من مجتمع البحث وتعميم النتائج. ولا تخضع عملية استخدام العينة إلى مزاج الباحث بل إلى أصول علمية تساعد في تحديد أسلوب العينة الذي يكون أكثر ملائمة للظاهرة محل الدراسة. وتعرف العينة على أنها "جزء أو نسبة من أفراد المجتمع الأصلي، بواسطتها تعمّم نتائج

---

[1].سناني عبد الناصر: **الصعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي المبتدئ في سنوات الأولى من مسيرته المهنية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطوفونيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص 11.

[2]. يوسف أمحمد صالح: **تنمية أداء الأستاذ الجامعي وتقييمه في ظل الجودة الشاملة للتعليم العالي**، أبحاث الندوة الثالثة حول الجودة في التعليم الجامعي بالعالم الإسلامي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 20/22 ديسمبر 2010، على:
www.nauss.edu.sa/Ar/Departments/UniversityDepartments/QualityManagement/DepartActiv/Symposium/act22122010/Documents/015.pdf

[3]. صفاء رفعت أحمد عبد الله، منال الحاج إبراهيم: **سمات الأستاذ الجامعي المتسم بالوسطية** على:
repository.taibahu.edu.sa/en/bitstream/handle/…/35.pdf!

الدراسة على المجتمع الكلي، وهي الجزء الذي يختاره الباحث وفق طرق متعددة لتمثّل مجتمع البحث تمثيلا علميا سليما نسبيا".[1]

و قد اعتمدنا في هذه الدراسة على العينة القصدية التي يتوفر فيها شرط أساسي يتمثل في خبرة مهنية تساوي أو تفوق أربع سنوات الخبرة لأهميتها في اعتقادنا، واعتبارها عاملا أساسيا في التأسيس لحالة من الوعي بماهية المناخ التنظيمي ومحددات نجاحه وأبعاده الإيجابية المؤثرة على أداء الأستاذ الجامعي لاسيما ما ارتبط بالعوامل المتحكمة في دافعيته للإنجاز، واعتبرناها محاولة استطلاعية مبدئيا لخصوصية طبيعة موضوع البحث التي تفرض علينا التعمق أكثر مستقبلا، وقد تم الوصول إلى 20 مفردة تفاعلت إيجابيا مع موضوع البحث وجاءت ممثّلة كما يلي:

جدول رقم 1 يبين سنوات خبرة المبحوثين:

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
] 8-4]	5	% 25
] 13 – 9]	13	% 65
أكثر من 13 سنة	2	% 10
المجموع	20	% 100

لعل قراءة علمية لمضمون الجدول وإحصاءاته تعكس حرصنا الشديد على أن يكون للمبحوثين خبرة مهنية لا تقل عن أربع سنوات لأهمية هذا المؤشر في تحليل الظاهرة المدروسة إذ تعرف الخبرة على أنها: "المعرفة ببواطن الأمور وهو مفهوم المعرفة أو المهارة أو قدرة الملاحظة لكن بأسلوب فطري عفوي عميق. وعادة يكتسب الإنسان الخبرة من خلال المشاركة في عمل معين أو حدث معين، وغالبا ما يؤدي تكرار هذا العمل أو الحدث إلى تعميق هذه الخبرة وإكسابها عمقا أكبر وعفوية أكبر. لذلك تترافق كلمة خبرة غالبا مع كلمة تجربة. كما تترافق كلمة خبرة أيضا بشكل خاص مع المعرفة الإجرائية أي معرفة كيفية عمل شيء ما وليس مجرد معرفة خبرية (قولية) لذلك غالبا ما يصف الفلاسفة الخبرة على أنها معرفة تجريبية أو معرفة بعدية.. أما الخبرة في مجال العمل فيطلق عليها المعرفة وتكتسب من الدراسة والممارسة." [2]

1-3 عرض النتائج وتحليلها:

النتيجة الأولى: أن مستوى دافعية الإنجاز لدى أغلبية المبحوثين منخفضة مثلما يوضحها الجدول التالي

جدول 2يبين مستوى دافعية الإنجاز لدى المبحوثين

البدائل	التكرارات	النسب المئوية
عادية	5	%25
منخفضة	15	%75
المجموع	20	% 100

فمن خلال الجدول أعلاه تبيّن أن 75% من أفراد العينة يؤكدون على أن مستوى دافعيتهم للإنجاز منخفضة ولعل هذا الانخفاض مرتبط بمجموع عوامل سنبرزها لاحقا، أما 25% من أفراد العينة أكّدوا أن مستوى دافعيتهم للإنجاز عادي.

إذ تعتبر دافعية الانجاز المحرك الأساسي للسلوك والمعبّر عنه بالأداء مثلما تبين نظريا، ولعلّ مستواها مرتبط بشكل عام بمجموع عوامل حاولنا البحث عنها من خلال مقابلاتنا الحرة، وما توصّلنا إليه في النتيجة الثانية يوضّح بعضا منها ليظل

---

[1]. ريان عمر محمد:**البحث العلمي مناهجه وتقنياته**،دار الشروق جدة،1983،ص282

[2]. تعريف الخبرة على: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A9

المجال البحثي مفتوحا لمثل هذا الموضوع الهام جدا والمؤثر جدا على الأداء المهني للأستاذ الجامعي بشكل عام حتى وإن كانت الدراسة محدودة زمكانيا ونسبية.

النتيجة الثانية: أن هناك مجموعة عوامل متحكمة في مستوى دافعية الإنجاز لدى المبحوثين يمكن تصنيفها إلى ثلاث أساسية هي المادية والتنظيمية والإنسانية مثلما يوضحها الجدول التالي:

جدول 3يبين العوامل المتحكمة في مستوى دافعية الإنجاز لدى المبحوثين

الاستجابات	التكرارات	النسب%
عدم مواءمة مستوى الجهد المبذول مع الأجر المدفوع	20	%100
عدم إشراك الأستاذ في تسطير أهداف التنظيم وتحقيقها	20	100%
عدم وجود عدالة تنظيمية داخل الكلية تكفل للأستاذ المتميز حقه المادي والعلمي من خلال اعتماد الموضوعية في التقييم.	20	100%
عدم توفر الحوافز المادية والمعنوية	18	%90
عدم توفر وسائل العمل المختلفة بالقدر الكافي	18	%90
عدم وجود اتصال فعال خال من المعيقات يسمح بوصول المعلومة في وقتها	17	%85
عدم الاهتمام بالبعدين العلائقي والإنساني من طرف الإداريين	15	%75
التأثير الكبير لمستوى أداء الطلبة على دافعية الإنجاز لدى الأستاذ	12	%60
أن الشخصية والطموح تحكمان في مستوى دافعية الإنجاز	10	50%

نصل إذا من خلال قراءة علمية اجتماعية إحصائية إلى أنّ هناك مجموع عوامل متحكّمة في دافعية الإنجاز لدى المبحوثين يمكن في اعتقادنا تعميمها على اعتبارها عوامل مشتركة وكثيرا ما تم طرحها علنا رغم كل الإصلاحات التي طالت الجامعة الجزائرية لعل أبرزها:

أولا- العوامل المادية: إذ تبين من خلال إجابات المبحوثين **أنها أبرز وأكثر العوامل تأثيرا على دافعية الإنجاز لدى الأستاذ الجامعي وبالمطلق**، والذي ورد من خلال عبارة "**عدم ملائمة الأجر المدفوع مع الجهد الذي يبذله الأستاذ**" بالإضافة إلى عامل ثان لا يقل أهمية عن الأول والذي نعتبره مكمّلا وهو "**عدم توفر الحوافز المادية والمعنوية. أما الثالث فتمثل في عدم توفر وسائل العمل المختلفة بالقدر الكافي**".

تُعرف الحوافز على أنها " مجموعة المؤثرات التي يجري استخدامها في إثارة الدافعية للفرد، حيث أنها مؤثرات خارجية من شأنها أن تحرك السلوك الذاتي باتجاه إشباع حاجات معينة يرغب في الحصول عليها".[1]

لقد حضي موضوع الحوافز باهتمام الكثير من الباحثين وعلماء الإدارة وعلماء النفس، ويأتي ذلك من الآثار الواضحة للحوافز وما تشكّله من أهمية كبيرة في تحسين أداء العاملين، حيث يؤدي اختيار الحوافز الملائمة بنوعيها المادي والمعنوي إلى تشجيع العاملين بالقيام بما وُكّلوا إليه على أحسن وجه وعلى مستوى عال من الكفاءة، لذا فأن معظم المؤسسات تحرص على وضع أسس خاصة وقواعد ثابتة للحوافز، وكيفية استخدامها وتوزيعها بما يحقّق الأهداف المرجوة منها على المستوى القريب والبعيد.من ناحية أخرى فان التحفيز يبدأ من شعور الفرد بحاجته إلى شيء معين، ومن ثم تصبح هناك حاجة محددة، ثم يتصرف الفرد أو يتخذ سلوكا يهدف منه إلى إشباع هذه الحاجة.

[1]. خضير كاظم حمود،**السلوك التنظيمي**،دارصفاءللنشروالتوزيع،عمان،الطبعةالأولى،2002،ص66

فالحوافز يمكن أن تتمثل في مجموعة العوامل والمؤثرات التي تدفع العاملين أيا كان موقعهم نحو بذل جهد أكبر للإقبال على تنفيذ مهامهم بجد وكفاءة لرفع مستوى العمل كماً ونوعاً.[1]

ثانيا-العوامل التنظيمية: حيث برزت أيضا بشكل واضح من خلال عبارات المبحوثين، وهي عوامل نعتبرها أساسية أيضا ومكمّلة لما هو مادي في تحقيق قدر عال من مستوى الدافعية. وقد برز النوع الأول بشكل واضح وبالمطلق أيضا متمثّلا في عدم وجود عدالة تنظيمية داخل الكلية تكفل للأستاذ المتميّز حقه المادي والعلمي من خلال اعتماد الموضوعية في التقييم . فقد أكد المبحوثون أن تقييم الجهد العلمي المعرفي والبيداغوجي المبذول من طرفهم غالبا ما يتم بشكل ذاتي إذ يهدف المسؤولون بالأساس إلى إرضاء جميع الأساتذة بنفس الشكل والدرجة تفاديا لأي صراعات دون أن تُؤخذ إنجازاتهم بعين الاعتبار مما انعكس سلبا على دافعيتهم كنتيجة منطقية لرفضهم لطريقة التقييم.

و إذ تظل العدالة التنظيمية من أهم المواضيع العلمية الاجتماعية التي اهتم بها الباحثين الاجتماعيين وطرحوا حولها العديد من الأفكار والنظريات نظرا لأهميتها وقوة تأثيرها لاسيما في بعدها النفسي من خلال الإحساس بالانتماء للفضاء المهني وتحقيق حد أدنى من المواطنة التنظيمية.

فقد أكدت إحدى الدراسات أن العدالة التنظيمية تصب في المسعى العلمي لردم الفجوة الحاصلة بين أهداف الأعضاء وأهداف المنظمة، وخلق الروابط الدافعة إلى إيجاد سبل ووسائل تكفل للأجهزة الإدارية إشاعة مناخ تنظيمي إيجابي يتعامل معه العاملون في المنظمات الإدارية من منطلق كون العدالة التنظيمية مؤشرا يتضمن تفسير قيم كثيرة ومتعددة من جوانب العمل والسلوك التنظيمي وما يختص بالعمليات الإدارية في المنظمة.

إن مفهوم العدالة بشكل عام هو إعطاء كل فرد ما يستحقه من عوائد لأدائه، وينقسم إلى ثلاث أبعاد الأول العدالة التوزيعية والتي تعني العدالة المدركة لمقدار المخرجات التي يحصل عليها الفرد العامل، أما الثاني فيسمى بالعدالة الإجرائية وهي تبين مدى إحساس الفرد العامل بعدالة الإجراءات التي استخدمت في تحديد المخرجات، أما البعد الثالث فيسمى عدالة التعاملات وهو مدى إحساس الفرد العامل بعدالة المعاملة التي يحصل عليها عندما تطبق عليه الإجراءات. إن فقدان أي بعد من الأبعاد الثلاث يؤدي إلى شعور الفرد بعد الإنصاف والظلم والتوتر في سلوكه .[2]

يضاف إلى العاملين السابقين عامل تنظيمي تقني ثالث لا يقل أهمية هو **عدم وجود اتصال فعال خال من المعيقات يسمح بوصول المعلومة في وقتها** والتي تبرز بشكل واضح (أي المعيقات) حسب المبحوثين من خلال احتكار المعلومة أو تغييرها أو عدم الإعلان عنها في الوقت المناسب، أو إخفائها لغايات شخصية أو ذاتية، والتي غالبا ما تؤثر على التفاعلات بين الأساتذة والإداريين، وتنعكس سلبا على دافعية الإنجاز حسب المبحوثين.

يعكس هذا الوضع إشكالا هاما جدا يتمثل في الاتصال التنظيمي الذي يدل على مجمل النشاطات والأعمال المتّخذة لإقامة علاقة بين الفاعلين، ويهدف إلى إنجاز مشروع موحد وبلوغ أهداف مشتركة، كما يسمح بكل فرد داخل المنشأة أن يكون معروفا بشخصه ومهمته فيها، ويعمل على ازدهاره وبالتالي ضمان حياته وفعاليته في المنشأة، ويتم هذا الاتصال وفقا للهيكل التنظيمي الذي يحدد السلطات والمسؤوليات وتقسيم العمل والعلاقات الوظيفية داخل المنشأة.[3]

---

[1].عبد الله حمد محمد الجساسي: **أثر الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين** على:
www.abahe.co.uk/Research-Papers/Impact-of-material-and-moral-incentives-to-improve-the-performance-of-employees.pdf أهمية الحوافز pdf

[2]. ماهر علي الخزاعي: **أثر العدالة التنظيمية على الانتماء التنظيمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، جامعة دمشق، 2013، ص 27-28.

[3]. أحمد بدوي: **معجم المصطلحات للإعلام**، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1985، ص 44

إن معيقات الاتصال تنعكس حتما على الجو التنظيمي الذي يلعب دورا هاما في نجاح مهمة الجامعة وهذا ما أكدته الدراسة التي أجراها " إميل فهمي حاشوندة "في جامعة المنصورة حول مشكل هجرة الكفاءات العلمية في الوطن العربي، إذ توصل إلى أن أهم العوامل المسببة لهذه الهجرة هي تخلّف التعليم العالي في الوطن العربي والذي يتميز بمايلي:

1. ضعف البيئة الأساسية وتنظيمات التعليم العالي
2. عدم الاهتمام الجدي بالبحث العلمي.
3. عدم توفر القدر الكافي من الحرية الأكاديمي وعدم توفر الاستقرار الوظيفي.

فقد أكدت هذه الدراسة على أهمية البيئة الداخلية والجو التنظيمي للجامعة في خلق بيئة علمية ذات جودة عالية، وداعمة لإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتي من خلالها نصل إلى مصاف الدول المتقدمة في جميع المجالات وخاصة المجال العلمي.[1]

ثالثا - العوامل الإنسانية: حيث برزت بشكل واضح من خلال عبارة "**عدم الاهتمام بالبعدين العلائقي والإنساني من طرف الإداريين**". فقد أكّد *DAVIS* على أن العلاقات الإنسانية تقوم على التفاعلات بين الأفراد حيث يجتمعون في تشكيلات لتحقيق أهداف محددة. وهو أيضا تكامل الأفراد في موقف معين يدفعهم إلى العمل معا بشكل منتج ومتعاون بحيث تحقق المصالحة بين أهداف الفرد وبين مصلحة المؤسسة".[2]

إن سبب وجود المنظمة هو من أجل إنجاز أهداف أو أغراض محددة، وأن سبب وجود الأفراد بها هو لتحقيق أهدافهم الشخصية من خلال أهداف المنظمة، كما أن المنظمة مهما كانت طبيعتها يوجد فيها مجموعات من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم، وهنا يأتي دور الإدارة لتوجيه هذه التفاعلات لخدمة أهداف الأفراد والمنظمة بذات الوقت، والتقليل ما أمكن من التفاعلات العشوائية أو غير المنتجة، فالسلوك الإنساني هو محصلة التفاعل بين خصائص الفرد وطبيعة الموقف الذي يعيش فيه، وبالتالي يتخذ السلوك الإنساني شكل نظام متكامل وعند دراسته لابد أن يأخذ بعين الإعتبار طبيعة وخصائص الموقف، فالفهم هنا يعني كشف العلاقات التي تقوم بين العاملين وظواهر أخرى كسياسات الإدارة، العلاقات التنظيمية والإدارية، الظروف الاجتماعية والاقتصادية، بيئة العمل، وهنا يظهر مفهوم العلاقات الإنسانية.[3]

إن ما سبق طرحه يعكس فعليا وواقعيا قوة تأثير العلاقات الإنسانية على دافعية الإنجاز لدى الأستاذ الجامعي لاسيما إذا كانت تحمل طابع الصراع والمصلحة الشخصية والتحالفات وغيرها من المظاهر السلبية التي أكّد عليها المبحوثون، فجماعة العمل تلعب دورا هاما وبارزا في التأثير إما سلبا أو إيجابا على دافعية الأستاذ لعمله حيث أنه للعوامل النفسية والعلائقية التي تظهر من خلال العلاقات المتبادلة بين الأستاذ وزملائه في العمل تأثيرا واضحا لا يمكن استبعاد تأثيراته.

في نفس السياق، لا يمكن إلغاء الشخصية والفروق الفردية، فهي من أهم العوامل المتحكّمة في دافعية الإنجاز، فقدرات الأفراد واستعداداتهم ودرجات طموحهم ليست متشابهة بل هي مختلفة ومتفاوتة مثلما حرص على تأكيده بعض المبحوثين وأن مستوى دافعيتهم للإنجاز مرتبط أساسا بشخصياتهم ومستويات طموحهم لا بعوامل أخرى، وهنا قد نجد أفرادا يعملون لمجرد العمل بالمقابل هناك من يسعون دائما للأداء المتميز. وبالحديث عن الفروقات الفردية والطموحات فإنه كان جديرا بالقائمين على الإدارة أخذ هذه الفروقات بعين الاعتبار والعمل على إشباع حاجات الأستاذ الجامعي بما يتماشى مع

---

[1]. عجال مسعودة: **القيم التنظيمية وعلاقتها بجودة التعليم العالي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة بسكرة، 2009-2010، ص 81

[2].أحمد إبراهيم أحمد، العلاقات الإنسانية في المؤسسة التعليمية، دار الوفاء لدنيا الطباعةوالنشر،الإسكندرية،1999،ص26

[3]. منال عبد الحميد عبد المجيد: العلاقات الإنسانية وتأثيرها في تحسي الأداء المنظمي، على:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=28407

إنجازه للأهداف التنظيمية المسطّرة من قبل الجامعة والكلية، وهذا قصد الرفع من دافعيته وكذا خلق روح المنافسة بين الأساتذة.هذا وبالحديث عن دافعية الإنجاز لدى الأستاذ الجامعي برز عامل مؤثر جدا لا يمكن بأي حال من الأحوال استبعاده تمثل في أهمية الدور الذي يلعبه الطالب الجامعي في الرفع أو الخفض من مستوى دافعية الإنجاز لدى الأستاذ الجامعي من خلال مدى استعداده للتفاعل مع الأستاذ أثناء الحصص البيداغوجية.

2-3 التوصيات والاقتراحات

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها في نهاية هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم مجموعة اقتراحات وتوصيات متمثلة فيما يلي:

- ضرورة إشراك الأستاذ الجامعي في مختلف القرارات والأمور التي تهم الكلية والعمل البيداغوجي بشكل عام للمساهمة في تنمية روح الانتماء لديه ومن ثمة رفع مستوى دافعيته للإنجاز.
- اعتماد معايير موضوعية في عملية تقييم الأداء ليكون هناك شفافية فالأستاذ ليس بحاجة لإرضائه بل هو بحاجة لتقدير مجهوده بشكل فعلي وموضوعي.
- العمل على التقليل قدر الإمكان من الصراعات والتحالفات الموجودة داخل الكلية مع التركيز على تفعيل الجانب العلائقي الإنساني لأن الأساس هو الرقي بالكلية وذلك من خلال التوحيد بين مختلف العاملين بها.
- تفعيل عملية الاتصال داخل الكلية من خلال تنويع الوسائل والقنوات الاتصالية التي تكفل وصول المعلومة للأستاذ في الوقت المناسب مع العمل على منع احتكار المعلومة مهما كانت.
- أخذ الفروق الفردية بعين الاعتبار في عملية التقييم ووضع الأجور ليكون هناك تكافؤ بين مستوى الأداء والأجر المدفوع.
- تبني نظام حوافز واضح مع ضرورة التنويع بين الحوافز المادية والمعنوية لرفع مستوى دافعية الإنجاز لدى أساتذة الكلية.
- توفير الوسائل البيداغوجية للتدريس وبالشكل الكاف.
- فرض قوانين داخلية صارمة تكفل للأستاذ الجامعي حقه في الاحترام في التعامل داخل الكلية والجامعة.

خاتمة

إن ما تم طرحه وتحليله من عناصر وجزئيات خاصة بدوافع الإنجاز لدى الأستاذ الجامعي بينت (ولو نسبيا وزمكانيا) أهمية التركيز على مجموعة العوامل التي تتحكم في مجملها بمستوى دافعية الإنجاز مهما كانت طبيعتها وحجمها ومستواها، فإذا أردنا أن نرفع من مستوى أداء الأستاذ الجامعي لابد أولا أن نبحث عن العوامل التي تزيد في دافعيته للعمل إذا توفرت باعتبار أن الدافعية هي المحرك الأساسي للسلوك الذي نعبر عليه بالأداء ولعل أهم تلك العوامل ما ذكر في دراستنا الحالية من فروق فردية، وعدالة تنظيمية، وتقييم موضوعي، واتصال تنظيمي فعال، وجو عمل مريح يغلب عليه طابع العلاقات الإنسانية فبهذا فقط نستطيع أن نضمن أداء فعالا من أساتذتنا الذين هم أساس الرقي بالجامعة وتطوير المجتمع.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم تهامي (2003) **أي جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين**، في مجلة الباحث الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، العدد الرابع.
2. أحمد إبراهيم أحمد(1999). **العلاقات الإنسانية في المؤسسة التعليمية**، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
3. أحمد بدوي (1985). **معجم المصطلحات للإعلام**، القاهرة، دار الكتاب المصري.
4. تعريف الخبرة على:https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A9

5. جمال الدين محمد المرسي، ثابت عبد الرحمن إدريس (2004).**السلوك التنظيمي نظريات ونماذج تطبيق علمي لإدارة السلوك في المنظمة، (د ط)**.الإسكندرية، مصر. الدار الجامعية.
6. خضير كاظم حمود(2002).**السلوك التنظيمي** (ط1).عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
7. ريان عمر محمد(1983). **البحث العلمي مناهجه وتقنياته**، جدة، دار الشروق.
8. سناني عبد الناصر(2012).**الصعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي المبتدئ في سنوات الأولى من مسيرته المهنية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطوفونيا، جامعة منتوري قسنطينة.
9. صفاء رفعت أحمد عبد الله، منال الحاج إبراهيم: **سمات الأستاذ الجامعي المتسم بالوسطية** على: repository.taibahu.edu.sa/en/bitstream/handle/.../35.pdf!
10. عبد اللطيف محمد خليفة (2000).**الدافعية للإنجاز.**(ط1).القاهرة، مصر. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
11. عبد الله حمد محمد الجساسي: **أثر الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين** على: www.abahe.co.uk/Research-Papers/Impact-of-material-and-moral-incentives-to-improve-the-performance-of-employees.pdf أهمية الحوافز pdf
12. عجال مسعودة (2010)**القيم التنظيمية وعلاقتها بجودة التعليم العالي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة بسكرة
13. ماهر علي الخزاعي (2013)**أثر العدالة التنظيمية على الإنتماء التنظيمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، جامعة دمشق.
14. مسعود مبارك البادري(2011).**تطبيقات علم النفس مهنة وتربية**. الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي.
15. منال عبد الحميد عبد المجيد.. **العلاقات الإنسانية وتأثيرها في تحسين الأداء المنظمي**، على: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=28407
16. موسى المطارنة. **رفع مستوى الدافعية للطلبة نحو الدراسة**، أدوات وأساليب، على: http://www.iu.edu.jo/colleges/education/files/mutaqa docx.
17. يوسف أمحمد صالح (22/20 ديسمبر 2010) **تنمية أداء الأستاذ الجامعي وتقييمه في ظل الجودة الشاملة للتعليم العالي**، أبحاث الندوة الثالثة حول الجودة في التعليم الجامعي بالعالم الإسلامي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، على: www.nauss.edu.sa/Ar/Departments/UniversityDepartments/QualityManagement/DepartActiv/Symposium/act22122010/Documents/015.pdf

صعوبات القراءة والكتابة عند الأطفال ذوي الإعاقة السمعية

د. براهيمي سعاد
قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا
جامعة الأغواط

الملخص:
تهتم الدراسة الحالية بدراسة مستوى مهارات القراءة والكتابة من خلال ومقارنة نتائج عينة من الأطفال المعاقين سمعيا المدمجين مدرسيا وأقرانهم غير المدمجين، بهدف التعرف على واقع تربية وتعليم ذوي الاعاقة السمعية في الجزائر في ظل التغيرات التي تشهدها المنظومة التربوية.

واعتمدت الدراسة الحالية على المنهج السببي المقارن كما تمثلت عينة هذه الدراسة، والتي تم اختيارها بالطريقة القصدية، في الأطفال المعاقين سمعيا المدمجين في المؤسسات التربوية العادية، إضافة إلى أقرانهم المعاقين سمعيا غير المدمجين مدرسيا أي الذين يزاولون دراستهم بمدارس الأطفال المعاقين سمعيا، وعددهم مئتان وأربعة وعشرون (224) طفلا معاقا سمعيا خلال العام الدراسي (2015-2016) في كل من الجزائر العاصمة، الأغواط، الجلفة، وباتنة.

كلمات مفتاحية: صعوبات القراءة- صعوبات الكتابة- الإدماج المدرسي- الإعاقة السمعية.

Abstract:
The current study is interested in the study of the level of reading and writing skills through the comparison of the results of a sample of deaf children, with a view to identifying the reality of education with hearing disabilities in Algeria in light of the changes in the educational system.

The present study has adopted the approach of comparative causation as exemplified the sample of this study, in children deaf consolidated in regular educational institutions, in addition to their peers deaf non-periodic textbook any who engaged in their studies in school children deaf, about two hundred and twenty-four (224) during the academic year (2015-2016) in each of the capital Algiers, Laghouat, Djelfa, and Batna.

مقدمة: من المعروف أن اللغة بصفة عامة هي الأداة الأساسية التي تجعل بني البشر وأفراد المجتمع يتواصلون ويتفاهمون مع بعضهم البعض ولنا ان اذا افتقد الإنسان لهذه الآلية ، يقصد اللغة وعندما نقول اللغة فإننا نخص ونقصد اللغة بأوسع معانيها المنطوقة خاصة وكذلك المكتوبة ، ولكن إذا تعلق الامر بذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة الإعاقة السمعية فغياب اللغة لا يمنعهم فقط من التفاهم مع الآخرين ولكن ايضا تؤثر لاحقا على مستواهم الأكاديمي إذا ما قارناهم بالأفراد العاديين .

ويقول "مجدي إبراهيم" أن فقدان السمع يخلق صعوبة تعلمية في حد ذاته تؤدي بدورها الى تأخر اكتساب اللغة وضعف المهارات الأكاديمية. (مجدي عزيز ابراهيم ،2002،ص.474)، فالطفل المعاق سمعيا يكون متخلفا بالمدرسة وذلك في جميع مناحي إستخدام اللغة سواء كانت اللغة المنطوقة أو حتى طبيعة إستخدامه وتوظيفه للإشارات ، مما يؤدي إلى تأخره في الدراسة وفي هذا المجال اكدت دراسة أعدت في الولايات المتحدة الامريكية قام بها "جونسون" أن جل البرامج الدراسية في المقررات الدراسية لا تأخذ بعين الإعتبار لمميزات هذه الفئة وخاصة منها في المجال اللغوي. (روحي عبدات ،2008، ص.14) وبالتالي يصعب على ذوي الإعاقة السمعية التأقلم مع البرامج التعليمية المسطرة للسالمين ولا حتى طرائق التدريس ويمكن إستخلاص منها أنه يجب مراعاة كل المميزات التي تميز ذوي الإعاقة السمعية في مجال تمدرسهم وذلك من نواحي عديدة أهمها البرنامج وكل ما يتعلق به خاصة الكتاب المدرسي ثم المحتوى وطريقة التدريس....إلخ.

وفي الحقيقة هناك العديد من الدراسات التي قارنت بين التلاميذ العاديين والأطفال ذوي الإعاقة السمعية لاكتشاف التأخر الذي يمكن أن يحدث لهم في تكيفهم مع البرنامج وذلك في نفس المستوى الدراسي، ومن أهم هذه الأعمال

والدراسات ما قام به مركز التقييم والدراسات الديمقراطية الأمريكي عام 1991 ،عندها قام بتقديم حول دراسة بين المؤهلات اللغوية لتلاميذ عاديين وآخرين من ضعاف السمع لنفس المستوى الدراسي (السنة السادسة إبتدائي والسنة الثالثة متوسط) ، فوجد أن الأطفال العاديين يتقدمون بدرجة كبيرة من أقرانهم من ضعاف السمع فيما يتعلق بالمهارات القرائية. (روحي عبدات،2008،ص 14)

و فيما يلي عرض لأهم الدراسات والأعمال البحثية السابقة والتي يمكن الاستفادة منها في مجال دراسة المهارات الاكاديمية للمعاق سمعيا و لعل من اهمها دراسة نعيم كباجة وباسم كراز(2006) والتي قاما من خلالها بالتعرف على أهم المشكلات التعليمية التي يواجهها الصم من وجهة نظر الصم أنفسهم وأولياء أمورهم، وإستطاع الباحثان حصر المشكلات التعليمية في الأهداف العامة لتعليم الصم وعدم إكتمال وجود المنهاج وأساليب التقويم وإستراتيجيات التعليم وأساليب التواصل اللفظي والإشاري والشامل وأبجدية الأصابع، كما إستطاع الباحثان التعرف على المواد الدراسية الأكثر صعوبة والتي يعاني منها الصم، كما أخذت إتجاهات الطلبة نحو المواد المختلفة حيث تبين أن مادة اللغة العربية تمثل عائق أمام الطلاب يليها مادة اللغة الإنجليزية ثم الرياضيات وأظهرت الدراسة حب التلاميذ لمادة التربية الفنية وسهولة تعلم الرياضيات وإستطاع الباحثان الوقوف على مدى التوافق الأكاديمي للتلاميذ الصم بمحافظات غزة وأهم المشكلات التعليمية. حيث أن هناك مشكلة في التحصيل الدراسي لدى المعوقين سمعياً –حسب رأي الباحثين تعزى للمشكلات اللغوية وطرق التواصل مع الصم وعدم ابتكار أساليب جيدة في التغذية الراجعة وأساليب التقويم الخاصة باكتساب المهارات والتحصيل الأكاديمي. وأشار كراز وكباجة الى أن الصعوبات في التحصيل تعود في أساسها إلى الصعوبة في فهم مفردات اللغة والتعبير والقراءة واللغة المنطوقة، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أساليب التقييم الخاصة بلغة الأصم أي لغة الإشارة وأبجدية الأصابع والكتابة.(كباجة نعيم عبد الهادي، و كراز باسم عبد الرحمن، ،2008،ص.8)

كما هدفت دراسة روحي عبدات (2008) إلى التعرف على مهارت القراءة عند الطلبة ذوي الإعاقة السمعية الملتحقين بمراكز التربية الخاصة والطلبة المدمجين في التعليم العام في الإمارات.

وأظهرت النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية في مهارات القراءة بين الطلبة ذوي الإعاقة السمعية الملتحقين بمراكز التربية الخاصة والطلبة المدمجين في التعليم العام في الصفين الأول والثالث من التعليم الأساسي ولصالح الطلبة الملتحقين بمراكز التربية الخاصة، فيما لم تكن الفروق دالة إحصائيا بين طلبة الصف الثاني من التعليم الأساسي.

وعزى الباحث هذه النتائج إلى عدة عوامل أهمها أن عملية الدمج لم تكن منظمة بالشكل المطلوب في مدارس التربية والتعليم حيث كانت تتسم بالاختيار العشوائي للطلاب المدمجين ودون تهيئة كاملة لهم وللبيئة المدرسية المستقبلة. وأوصى بضرورة تقديم خدمات العلاج اللغوي والنطقي والتدريب السمعي للتلاميذ المدمجين والحرص على متابعتهم ودعمهم بيداغوجيا مع اشراك الوالدين خلال كل مراحل عملية الدمج.(روحي عبدات ،2008،ص 34)

وجاءت دراسة الزريقات (2011) لتهتم بتقييم مهارات القراءة لدى الطلبة المعاقين سمعيًا الملتحقين بمدارس الصم في الأردن، وأشارت النتائج إلى أنهم يمتلكون في المجمل مهارات قراءة ضعيفة، وأن أداء الإناث على بعدي المفردات والفهم كان أفضل من الذكور. كما أشارت البيانات إلى أن طلبة الصف الرابع يمتلكون مهارات طلاقة ومهارات الإدراك والوعي الصوتي أفضل من طلبة الصف السادس، كذلك يمتلك طلبة الصف الخامس مهارات الإدراك والوعي الصوتي أفضل من طلبة الصف السادس. كما أظهرت النتائج أن الطلبة ذوي درجة فقدان سمع متوسط لديهم مهارات الطلاقة أفضل من الطلبة الذين يعانون فقدان سمعي عميق. كذلك أشارت البيانات إلى أن الطلبة الذين يستخدمون التواصل الكلي يمتلكون مهارات القراءة أفضل من الطلبة الذين يستخدمون طريقة لغة الاشارة.

إضافة إلى ذلك أظهرت النتائج أن الطلبة الذين يستعملون السماعة الطبية لديهم مهارات الطلاقة والتمييز البصري والإدراك والوعي الصوتي أفضل من الطلبة الذين لا يستعملون السماعة الطبية .وأوصت الدراسة بتصميم منهاج خاص في تعليم

مهارات القراءة للطلبة المعاقين سمعيًا باستخدام طريقة التواصل الكلي خصوصًا في الصفوف الأساسية، واستقصاء مدى فاعليته، وضرورة التركيز على المخرجات القرائية في المناهج الخاصة بتعليم القراءة للطلبة المعاقين سمعيًا.(الزريقات إبراهيم، 2011 ،ص. 1288-1290)

من خلال الدراسات السابقة ككل ومن خلال نتائجها يمكن القول بأنها قدمت فائدة وذلك من عدة نواحي وأهمها الجانب المنهجي والذي يعتقد بأنه قدر مشترك بين أغلب الدراسات، ولكن الأهم يتمثل في كيفية اختيار المتغيرات المدروسة والبحث عن مؤشرات تصب فيها بطريقة صادقة ثم كيفية قراءة النتائج الإحصائية وتحليلها وتفسيرها، وكذلك المقارنة بين نتائج المدمجين بغير المدمجين من الأطفال ذوي الإعاقة السمعية وأهمية ذلك في تحقق الفرضيات من عدمه.

الإشكالية : من المعلوم أن الإعاقة السمعية تؤثر بشكل ملحوظ على مظاهر سلوك المصاب بها كما يتأثر نموه التربوي والأكاديمي فضلا عن حدوث مشكلات لغوية و تواصلية ، بجانب تأثير المظاهر الانفعالية للفقدان السمعي على الفرد والأسرة. ومن أهم هذه الجوانب الجانب اللغوي بشقيه المنطوق والمكتوب، إذ أن الإعاقة السمعية تحول دون النمو اللغوي والمعرفي والاجتماعي معا.(آذار عباس عبد اللطيف،2003، ص.105) ومن الملاحظ أنه غالبا ما يكون التحصيل المدرسي لأفراد هذه الفئة متدن على الرغم من عدم انخفاض نسبة ذكائهم ويزداد تحصيلهم الأكاديمي ضعفا مع ازدياد المتطلبات اللغوية ومستوى تعقيدها خاصة في غياب فاعلية أساليب التدريس.(العزة حسني، 2002،ص.115) ،لذا لا يمكن إهمال العلاقة الموجودة بين التحصيل المدرسي والإعاقة السمعية والتي تتمثل في تأخر ذوي الإعاقة السمعية دراسيا عن أقرانهم سالمي السمع فترة مابين ثلاث إلى خمس سنوات. (الببلاوي ايهاب،2002،ص.56)؛ وحسب بن عيسى فالملاحظ وجود تأخر دراسي مقدر بسنة واحدة للأطفال الصم المدمجين وذلك مقارنة بالأطفال السالمين سمعيا، في حين يتجاوز الفارق أربع سنوات في المؤسسات المختصة.(Benaissa , Z ,1997/1998,p175)

أشارت كثير من الدراسات إلى تدني وانخفاض المستوى الأكاديمي لذوي الإعاقة السمعية مقارنة بالسالمين سمعيا، والذي يتجلى في مشاكل وتأخر التحصيل الدراسي ولاسيما التحصيل القرائي والكتابي والحسابي (الرياضي) والذي يعد بدوره حجر الزاوية فيما يخص المكتسبات القاعدية لأي تعلم أكاديمي.

ومما يوحي أيضا بأن الصعوبات التي يواجهها الطلبة الصم في المهارات الأكاديمية لا تعبر فقط عن مجرد تأخر في الجانب اللغوي وما ينجر عنه من تأثيرات على العمليات والاستراتيجيات المعرفية، بل قد يرتبط الأمر أيضا وقد يؤثر على الجانب النفسي والإجتماعي ، فما مستوى المهارات الأكاديمية ومدى اكتسابها وتوظيفها إلا واجهة عاكسة للمعاش المدرسي لهؤلاء التلاميذ.وفي هذا الصدد تبحث دراسة جعفر ثابت (2002) في العلاقة بين القراءة وبين ضعف السمع ومقارنة ذلك بنتائج طلاب العاديّين ،كما تريد الدراسة ان تبحث في بعض العوامل الخاصة بأسرة الطالب .هذه الدراسة اشارت بان العديد من الدراسات المشابهة اقيمت في أروبا وامريكا اللاتينية ولكن مع ندرة الدراسات في البلدان العربية لمعالجة نفس المتغيرات الامر الذي دعا الى هذه الدراسة خاصة وان البيئات الاجتماعية والثقافية مختلفة بين العالم الغربي والعالم العربي .

من أهم النتائج المتوصل اليها حصول الطلاب العاديّين على درجات اعلى من الطلاب ضعيفي السمع في اختبار القراءة والذين هم من نفس المستوى الدراسي. كما أشارت الدراسة الى أنه عند مقارنة نتائج الطلاب ضعاف السمع بين المستوى الابتدائي والمستوى المتوسط فوجد الباحث بان نتائج طلاب المرحلة المتوسطة جاءت افضل من نتائج طلاب المرحلة الابتدائية ويرجع ذلك ربما الى نمو بعض تلك المهارات القرائية لديهم مع طول مدة سنوات الدراسة، بدون أن يمس ذلك النمو جميع المهارات القرائية بشكل متساو.

وأظهر الباحث انه من بين الاسباب التي أرجع اليها ضعف مستوى الطلاب ضعاف السمع مقارنة بالعاديّين هو ضحالة أو قلة المفردات اللغوية التي هي بحوزتهم كما أشار إلى أن مدة سنوات الدراسة ودرجة اهتمام الوالدين والبرامج التعليمية

وطرق التواصل عوامل ممكن أن تؤثر سلبا على المهارات القرائية لدى فئة ضعاف السمع.(ثابت محمد جعفر، 2002،ص17)

كما وتعد فئة المعاقون سمعيا من الفئات التي ينُادى بدمجها في المدارس العادية، بل ويرى البعض أنها من أكثر الفئات التي يمكن أن تدمج في المدرسة العادية إذا ما تم الإعداد والتخطيط لها بشكل مدروس. من هذا المنطلق ظهرت فكرة إدماج الأطفال المعاقين سمعيا في رياض الأطفال وفي المدارس التابعة لقطاع التربية الوطنية كمرحلة أولى من الإدماج الإجتماعي، وسمحت للمحيط المدرسي العادي (تلاميذ، معلمون، أولياء، مسؤولون) بالتعرف على هذه الفئة الخاصة من الأطفال، على إعاقتهم السمعية، على سلوكياتهم، على قدراتهم وعلى طريقة التواصل معهم، ومحاولة تقبل إعاقتهم. وتستمد الدراسة الحالية أهميتها من المساهمة العلمية التي ستقدمها في ظل نقص دراسات حول الإدماج المدرسي لفئة المعاقين سمعيا بالجزائر وحول مهاراتهم الاكاديمية، وأن يتم الوصول بناءا على نتائج البحث إلى اقتراحات وتوصيات توعي المسؤولين والأولياء والعاملين بهذا الميدان بصعوبات القراءة والكتابة والتي تواجه الأطفال المعوقين سمعياً المدمجين وغير المدمجين مدرسيا.

هذا ما أدى إلى التساؤل حول مستوى مهارات القراءة والكتابة من خلال دراسة ومقارنة نتائج عينة من الأطفال المعاقين سمعيا المدمجين مدرسيا وأقرانهم غير المدمجين .

إن هذه الإشكالية لها مبررها من خلال محاولة التعرف على واقع الإدماج المدرسي للمعاق سمعيا في الجزائر في ظل التغيرات التي تشهدها المنظومة التربوية، الأمر الذي قاد في الأخير إلى تحديد وصياغة إشكالية البحث الحالي ومحاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

1) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات التلاميذ المعاقين سمعيا على مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات القراءة تعزى إلى متغير الإدماج المدرسي؟
2) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات التلاميذ المعاقين سمعيا على مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات الكتابة تعزى إلى متغير الإدماج المدرسي؟

الفرضيات : بعد تحديد وطرح الإشكالية تمت صياغة الفرضيات والتي ترتبت على النحو التالي:

الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات التلاميذ المعاقين سمعيا على مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات القراءة تعزى إلى متغير الإدماج المدرسي.

الفرضية الثانية : توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات التلاميذ المعاقين سمعيا على مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات الكتابة تعزى إلى متغير الإدماج المدرسي.

أهمية الدراسة : تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة – في حدود اطلاع وعلم الباحثين – التي سلطت الضوء على صعوبات القراءة والكتابة لدى المعاقين سمعيا واهتمت بمقارنة نتائج الدراسة لدى كل من التلاميذ الذين يستفيدون من الادماج المدرسي على مستوى المؤسسات التربوية العادية واقرانهم الذين يزاولون دراستهم في بيئات مدرسية معزولة متمثلة في مدارس الاطفال المعاقين سمعيا وصعوبات تحصيل مهارات القراءة والكتابة لديهم.

كما تكمن أهمية هذا البحث في النتائج التي يحاول التوصل إليها والتي قد تفيد الهيئات والمؤسسات الوصية والمهتمة بتربية وتعليم المعوقين سمعياً وتساعدها في الإطلاع ورصد الواقع التربوي للمعاقين سمعيا بالجزائرفي اطار الحدود المكانية والزمانية والبشرية والأداتية لهذه الدراسة.

تحديد المفاهيم: وجب تحديد المفاهيم لما لها من أهمية بالغة في دقة المصطلحات المستعملة في البحث، ولعله من المتفق عليه أن كل العلوم مرتبطة إلى حد كبير بدقة المفاهيم التي تشكلها وتميزها، فإجرائيا تسهل على القارئ فهم مقاصد

البحث وتسلط الضوء على محاوره وعناصره .وتنطوي الدراسة الحالية على مجموعة من المفاهيم التي يتوجب ضبطها ومن أبرزها:

– **صعوبات القراءة:** ويقصد بها إجرائيا نتائج الأطفال المعاقين سمعيا عينة الدراسة على مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات القراءة لعمراني زهير.

– **صعوبات الكتابة:** ويقصد بها إجرائيا نتائج الأطفال المعاقين سمعيا عينة الدراسة على مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات الكتابة لعمراني زهير.

– **الإدماج المدرسي:** ويقصد به إجرائيا الأطفال المعاقون سمعيا الذين يتمدرسون على مستوى الأقسام المدمجة بالمؤسسات التعليمية التابعة لقطاع التربية، أي يستفيدون من الإدماج الجزئي على مستوى أقسام السنة الرابعة ابتدائي والخامسة ابتدائي والأولى متوسط على مستوى ولاية الجزائر العاصمة وولاية الأغواط.

– **الإعاقة السمعية:** ويقصد بها إجرائيا كل الأطفال المعاقون سمعيا والذين يتمدرسون بمستوى السنة الرابعة ابتدائي والخامسة ابتدائي والأولى متوسط على مستوى المدارس الابتدائية والمتوسطات التي تتوفر فيها أقسام مدمجة بكل من ولاية العاصمة والأغواط ، وأقرانهم الذين يزاولون دراستهم لنفس المستويات التعليمية بمدارس الأطفال المعاقين سمعيا على مستوى كل من ولاية العاصمة، الأغواط، الجلفة وباتنة للسنة الدراسية (2015-2016).

اجراءات الدراسة الميدانية :

عينة الدراسة : تعد العينة ضرورية لإجراء البحوث الميدانية، حيث من المفروض أن تمثل المجتمع الأصلي قدر الإمكان وتحمل جل مميزاته وصفاته. ويمثل مجتمع الدراسة الحالية جميع الأطفال المعاقين سمعيا المدمجين بمدارس التعليم الابتدائي وبالمتوسطات، وجميع التلاميذ المعاقين سمعيا الملتحقين بمدارس الأطفال المعاقين سمعيا خلال العام الدراسي (2015-2016) في كل من الجزائر العاصمة، الأغواط، الجلفة، وباتنة.

وتتمثل عينة هذه الدراسة في الأطفال المعاقين سمعيا المدمجين في المؤسسات التربوية العادية، إضافة إلى أقرانهم المعاقين سمعيا غير المدمجين مدرسيا أي الذين يزاولون دراستهم بالمؤسسات المتخصصة أي مدارس الأطفال المعاقين سمعيا ، وعددهم مئتان وأربعة وعشرون (224) طفلا معاقا سمعيا.

حيث ستكون عينة الأطفال المعاقين سمعيا غير عشوائية إنما قصدية نظرا لأن موضوع البحث يستوجب اختيار العينة وفق شروط محددة تفي بغرض البحث. وعلى هذا الأساس وجب تحديد متغيرات البحث إجرائيا لحصر العينة وتعريفها تعريفا واضحا ودقيقا، وهي ما يتعلق بالإستفادة من الإدماج المدرسي من عدمه،وفيما يلي جدولين يوضحان عينة الدراسة موزعة كما يلي :

جدول رقم (01) عينة الأطفال غير المدمجين مدرسيا موزعة حسب مدارس الأطفال المعاقين سمعيا

المنطقة	المدرسة	مستوى وعدد التلاميذ غير المدمجين		
		رابعة ابتدائي	خامسة ابتدائي	أولى متوسط
الأغواط	الأغواط	3	7	7
	ملحقة افلو	3	0	0
العاصمة	كريم بالقاسم	4	0	6
	براقي	0	9	0
	الرويبة (المحمدية)	7	3	0
باتنة	باتنة	0	26	0
الجلفة	الجلفة	0	17	18
المجموع	111			

كما تمت الدراسة الميدانية أيضا على مستوى بعض المدارس الإبتدائية والمتوسطات المتواجدة بالعاصمة والتي تضم أقساما مدمجة للأطفال المعاقين سمعيا بالاضافة الى قسم مدمج على مستوى ولاية الأغواط .

وعدد هذه المؤسسات التعليمية العادية منها والمتخصصة اجمالا تسع (9) مدارس ابتدائية، وخمس (5) متوسطات وسبع (7) مدارس للأطفال المعاقين سمعيا وذلك للموسم الدراسي (2016/2015).

جدول رقم (02) عينة الاطفال المعاقين سمعيا المدمجين مدرسيا موزعة حسب المدارس والمتوسطات

المنطقة	المدرسة	المستوى و عدد التلاميذ المدمجين		
		رابعة ابتدائي	خامسة ابتدائي	أولى متوسط
الأغواط	مدرسة عويسي الطيب	5	4	0
الجزائر	مدرسة مالكي1	0	6	0
	مدرسة مالكي2	0	6	0
	مدرسة عبد الرحمن زغنون	7	0	0
	مدرسة عمر ربيع	0	12	0
	مدرسة مصطفى بن بولعيد	6	0	0
	مدرسة بابا عروج	4	9	0
	مدرسة ازمور السعيد	6	0	0
	مدرسة سعيدي احمد2	0	10	0
	متوسطة جميل الزهاوي	0	0	4
	متوسطة أم حبيبة	0	0	5
	متوسطة علي مكي	0	0	10
	متوسطة عماد الدين البرزالي	0	0	9
	متوسطة محمد شعنان	0	0	8
المجموع	**113**			

ونظرا إلى أن أدوات الدراسة الأساسية من نوع المقاييس التقديرية والتي يجيب عنها المعلمون، ولضمان الدقة فقد تم اختيار المدرسين الذين تتوفر لديهم خبرة في تدريس ورعاية الأطفال المعاقين سمعيا لمدة تجاوزت السنتين وعددهم أربعون معلما. حيث أن للمعلم دور في تقدير سلوك ومشكلات التلميذ المعاق سمعيا وهو دور محوري في تتبع المسار التربوي والتعليمي للمتعلم وضلوعه في تيسير العملية التعليمية ومعايشته لمختلف المواقف المدرسية مع تلاميذه ، وأيضا باعتبار المعلم أقرب شخص إلى التلميذ في البيئة المدرسية، وأكثر ادراكا ورصدا لما يعايشه هؤلاء الأطفال في المدرسة، سواءا كانت مدرسة عادية أو متخصصة.

منهج الدراسة وأدواته:

إن المنهج هو الذي يحدد موضوعية البحث العلمي، ولكل موضوع منهج معين يصلح لتناول الدراسات فيه، والهدف من استعمال المنهج السببي المقارن في هذه الدراسة - والذي يصنف في بعض الأحيان مع البحوث الوصفية لأنها تصف الحالة الراهنة للمتغيرات- هو جمع كل المعلومات والبيانات حول عينة البحث والمقارنة بين الأطفال المعاقين سمعيا المدمجين مدرسيا وغير المدمجين لمحاولة الإطلاع مستوى المهارات الأكاديمية لديهم وهذا لتدعيم البحث بمعطيات وبيانات حول المستوى التعليمي للتلاميذ المعاقين سمعيا بالجزائر، وذلك لما له من علاقة بطبيعة تناول الإشكالية والفرضيات.

ويعرف أبو علام البحث السببي المقارن بأنه ذلك النوع من البحوث الذي يحاول فيه الباحث تحديد أسباب الفروق في حالة أو سلوك مجموعة من الأفراد، ولذلك تكون نقطة البدء الأساسية في المنهج السببي المقارن هو التعرف على المعلول ثم السعي إلى تحديد الأسباب المحتملة له.(أبو علام رجاء محمود ،2006،ص. 227)

في اطار خطة الدراسة الميدانية وبالاعتماد على الجانب النظري للمتغيرات محل الدراسة، وبغرض اختبار الفرضيات لذا تم اختيار هاذين المقياسين التي تعتمد على التقدير الذاتي للمعلمين والتي أخذت من بطارية مقاييس التقدير التشخيصية

لصعوبات التعلم للزيات (2007) المكيفة على البيئة الجزائرية من طرف عمراني (عمراني، زهير،2015/2014،ص.ص 315-379) والذي توصل إلى أن جميع إختبارات بطارية مقاييس التقدير التشخيصية لصعوبات التعلم تتمتع بالصدق والثبات بعد تكييفها على البيئة التربوية والثقافية الجزائرية، وهي مقاييس قابلة للتطبيق على ذوي الإعاقة السمعية خصوصا لأنهم يتابعون نفس المناهج والبرامج الدراسية التي يزاولها أقرانهم السالمون سمعيا.

كما قام الباحثان باعداد استمارة لجمع البيانات والمعلومات عن كل طفل معاق سمعيا، واحتوت عددا من الأسئلة تمحورت في محاور حول البيانات الشخصية وبيانات حول المؤسسة التعليمية والمستوى الدراسي والسن. إضافة إلى معلومات حول امكانية معاناة الطفل من إعاقات أخرى، وإحتمال أن يكون من الأطفال الذين فشلت عملية إدماجهم المدرسي، أوأن يكون من المعيدين، وهذا لغرض استبعادهم من عينة الدراسة.

عرض وتحليل ومناقشة النتائج:

عرض وتحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى :

توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات التلاميذ المعاقين سمعيا على مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات القراءة تعزى إلى متغير الإدماج المدرسي.

و للإجابة عن هذه الفرضية تم حساب اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03) : يوضح دلالة الفروق بين متوسطات درجات الأطفال المعاقين سمعيا المدمجين وغير المدمجين على مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات القراءة.

درجات التلاميذ على مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات القراءة		إختبار التجانس ليفين F	مستوى الدلالة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
صعوبات القراءة	مدمج	.035	.852	113	34.58	16.92	-3.20	222	.002	**دال عند 0,01**
	غير مدمج			111	41.81	16.78				

من خلال الجدول رقم (03) أعلاه نلاحظ أن قيمة إختبار التجانس ليفين (F) بلغت في مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات القراءة (0.03)، وهذه القيمة غير دالة إحصائيا مما يسمح لنا باستخدام إختبار الدلالة الاحصائية (T) بالنسبة لعينتين مستقلتين متجانستين.

وبالنظر إلى قيمة اختبار الفروق (T_{test}) والتي بلغت في مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات القراءة (3.20-)، نلاحظ أن القيمة دالة عند مستوى الدلالة ألفا (α=0,01)، وبالتالي يمكن القول بأنه توجد فروق بين نتائج المدمجين وغير المدمجين من الأطفال المعاقين سمعيا في صعوبات القراءة لصالح غير المدمجين.

بعد القراءة الإحصائية نلاحظ أن هناك فروقا واضحة بين كلتا المجموعتين فيما يخص صعوبات القراءة لصالح غير المدمجين، أي أنهم يعانون من صعوبات قرائية. وفعلا يمكن القول أن هذه النتيجة تعبر عن معاناة الأطفال ذوي الإعاقة السمعية غير المدمجين بالمدارس العادية من صعوبات في تعلم مهارات القراءة والتي توصف - حسب ما جاء في دليل بطارية مقاييس التقدير التشخيصية لصعوبات القراءة والكتابة بالصعوبة المتوسطة أين بلغ المتوسط الحسابي للتلاميذ غير المدمجين (41.81) مقابل (34.58) للمدمجين والذي يمثل مستوى صعوبة قراءة من الدرجة الخفيفة، ويمكن تفسير ذلك مبدئيا وكما درج في عديد من البحوث ارتباط اكتساب وتطوير مهارة القراءة بالمهارات اللغوية التي يفتقدها المعاقون سمعيا

بدرجات متفاوتة، حيث يتفق عدد من الباحثين في هذا الصدد على أن الضعف القرائي لدى ذوي الإعاقة السمعية يعتبر أحد العوامل الرئيسية للفشل الدراسي.

وتعتبر القراءة أهم مهارة أكاديمية تبنى على أساس اكتسابها باقي المهارات والكفاءات التعليمية الأخرى، كما يتفق عدد من المنشغلين بحقل العملية التربوية والتعليمية بأن تحلي التلميذ بمستوى جيد في القراءة ما هو إلا مؤشر على نجاحه مستقبلا وعلى نجاح عملية الإدماج في حد ذاتها، باعتبارها لغة بديلة للغة المنطوقة من جهة، ومن جهة أخرى على أنه لا يعاني من مشاكل تعليمية لأنه يتقن القراءة فقد تكون ذات أثر ايجابي على معاشه وتوافقه المدرسي.

ومن المعلوم لدى المهتمين بالميدان التعليمي والتربوي مدى التأثير الكبير لمادة القراءة على المستوى التعليمي للتلاميذ في الوسط المدرسي وخارجه وذلك لأن هذه المادة وسيلة لتحقيق مختلف الأهداف التي يرمي إليها المشرفون على قطاع التربية والتعليم، خاصة وأن المرحلة الابتدائية هي فترة مهمة جدا في حياة التلميذ وذلك بمعالجة مختلف الانشغالات والمشاكل التي يمر بها في حياته المدرسية والإجتماعية ومن ثمة تحقيق توافقه الدراسي.

وهذا ما يتفق مع معظم ما جاء في الأدب النظري حول القراءة عند المعاقين سمعياً والذي يشير إلى انخفاض مستوى القراءة عموما عند الصم و ذوي الإعاقة السمعية . كما جاء في دراسة كباجة وكراز (2006) أن المواد الدراسية الأكثر صعوبة بالنسبة للصم هي اللغة العربية واللغة الإنجليزية أي الأجنبية. فالمعاقون سمعيا يعانون من مشكلات وصعوبات حسب ما جاء في دراسة محمد جعفر ثابت (2002) والتي أقرت نتائجها بحصول الطلاب العاديّن على درجات أعلى من الطلاب ضعيفي السمع في اختبار القراءة والذين هم من نفس المستوى الدراسي، وتوصل الزريقات (2011) في دراسته حول تقييم مهارات القراءة لدى الطلبة المعاقين سمعيا إلى أنهم يمتلكون في المجمل مهارات قراءة ضعيفة.

ولقد جاءت نتائج دراسة روحي عبدات (2008) مناقضة ومعاكسة لنتائج الدراسة الحالية، حيث أظهرت أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية في مهارات القراءة بين الطلبة ذوي الإعاقة السمعية الملتحقين بمراكز التربية الخاصة والطلبة المدمجين في التعليم العام في المستويين الأول والثالث من التعليم الأساسي و لصالح الطلبة الملتحقين بمراكز التربية الخاصة، فيما لم تكن الفروق دالة إحصائيا بين طلبة المستوى الدراسي الثاني من التعليم الأساسي.

ولا يمكن تفسير هذا الإختلاف إلا باختلاف الأدوات التي وظفت للتحقق من صحة الفرضيات، حيث اعتمد عبدات على ثلاثة مقاييس للقراءة أعدها لكل مستوى دراسي وطبقت بشكل مباشر على الأطفال وتم تقييم أداء كل طفل في حينه من طرف المعلم، بينما اعتمدت الدراسة الحالية على تقديرات المعلمين لتلاميذهم من ذوي الاحتياجات السمعية الخاصة حول صعوبات تعلم هذه المهارة ومدى ظهور أعراضها؛ والذين قد تتباين آراؤهم و تقديراتهم حسب عدة عوامل، منها ما له علاقة بالمستوى التعليمي والتخصص الأكاديمي للمعلم، و كذا قناعاته واتجاهاته نحو دمج أو عزل فئة المعاقين سمعيا، فقد يكون من المؤيدين أو من المعارضين، هذا من جهة ومن جهة أخرى منها ما يرتبط بحافز المعلم تعليم ذوي الإعاقة السمعية سواءا كان ماديا أو معنويا، خاصة وأن عدد من الذين يزاولون هذه المهنة لم يستفيدوا بعد من مناصب عمل دائمة.

ضف إلى ذلك فالنتيجة المتوصل لها قد تكون عاكسة فعلا لواقع وتأثير الإدماج المدرسي على الحياة المدرسية للمعاق سمعيا وعلى مهاراته الأكاديمية ، إذ كانت نتائج المدمجين أحسن وأقل من نتائج غير المدمجين فيما يتعلق بصعوبات القراءة، ما يدفع للقول بأن أسلوب تدريس مادة القراءة قد يكون له دور في هذه النتيجة، كون معلمي الأقسام المدمجة لديهم فرصة التكوين المستمر ضمن الفريق التربوي التابع للمدرسة أو للمؤسسة التعليمية العادية، أين يستفيدون من حضور ندوات علمية حول تعليمية المواد و حول التقويم والتقييم وغيرها مما يحتاجه المعلم خلال مشواره المهني، فيضاف هذا التكوين إلى الرصيد المعرفي للمعلمين وللقائمين على العملية التربوية لذوي الإعاقة السمعية. وبالمقابل تقل فرص هذا النوع من التكوين أومن الرسكلة بالنسبة لمعلمي المؤسسات المختصة من معلمين ومربين مختصين أومن يقوم مقامهم في

مدارس الأطفال المعاقين سمعيا، مما قد يؤثر على طرائق التدريس عامة وتدريس مادة القراءة بخاصة. والسبب يعود لأن المفتشين التربويين في قطاع التضامن يتواجدون على مستوى الوزارة فقط وعددهم محدود جدا – عكس قطاع التربية - مما يجعل مهامهم مقتصرة على التفتيش بغرض تثبيت وترقية العاملين التربويين في القطاع وعبر كل ولايات الوطن، ولا يمكنهم من القيام بكل المهام المنوطة بهم من تكوين ورسكلة وتفتيش.

هناك عامل آخر يمكن أن يكون له دور فيما يتعلق بهذه النتيجة، وهو دور الأخصائي الأرطفوني في اكساب الطفل المعاق سمعيا مهارة القراءة ؛ كيف ذلك؟ يعتبر المختص الأرطفوني أحد أهم أعمدة عملية كفالة الطفل المعاق سمعيا، وعمله يهدف أساسا إلى تطوير اللغة الشفهية واللغة المكتوبة لأنهما وسيلتي تواصل وتعلم غاية في الأهمية بالنسبة للأصم و لضعيف السمع على حد السواء. و يكاد لا يخلو أي قسم مدمج من تواجد الأخصائي الأرطفوني بشكل مباشر ومستمر لأنه يعد أحد أعضاء فريق التدريس، أين توكل له غالبا مهام تدريس مواد أساسية كالقراءة خاصة في المرحلة الابتدائية وأيضا بغرض المتابعة الفردية لحالة كل تلميذ معاق سمعيا على حدى، هذا الأمر يعود بالفائدة –على الأرجح - على نوعية التحصيل في مادة القراءة بالنسبة للتلاميذ المدمجين.

أما استفادة المعاقين سمعيا غير المدمجين من حصص الكفالة الأرطفونية التي ترمي لاكسابهم مهارات التحدث والقراءة وغيرها، فهو أمر يخضع لبرنامج عمل الأخصائي الأرطفوني وعملية التنسيق مع الزملاء من معلمين ومربين و غيرهم من الأخصائيين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو أيضا رهن تعداد المعاقين سمعيا بالمدرسة المختصة (مدرسة الاطفال المعاقين سمعيا) والذين يحتاجون لهذا النوع من الكفالة بشكل مبكر ومكثف، ومنه فقد لا تتوفر فرص التدخل الأرطفوني لكل طفل بالشكل وبالوتيرة اللازمة، لأن الأخصائي الأرطفوني غير متواجد بالقسم بشكل دائم، وعمله وجهده يتوزع خلال كل الوقت على برمجة حصص فردية وأحيانا جماعية لفائدة كل أطفال المدرسة المختصة.

وهناك عامل آخر مهم وجبت الإشارة إليه ويعتبر شرطا أساسيا لقبول أي طفل للانضمام لقسم مدمج وهو شرط استفادته من مرحلة التحضير قبل المدرسي في سن مبكر أين يتم العمل معه بكثافة وبخاصة على المستوى اللغوي (مرحلة التربية السمعية والتنطيق) ولمدة لا تقل عن عامين مع تلقينه واكسابه مبادىء وأساسيات المهارات الأكاديمية القاعدية (قراءة، كتابة، حساب)، أما الطفل غير المدمج فغالبا ما يتأخر دخوله إلى مدرسة المعاقين سمعيا لأسباب تتعلق في أغلب الأحيان بعدم تقبل الأولياء للإعاقة السمعية وانكارها، مما يأخر اكتساباته الأولية، وهذا ما قد يفسر أيضا الفرق بين نتائج المدمجين وغير المدمجين على مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات القراءة.

عرض وتحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات التلاميذ المعاقين سمعيا على مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات الكتابة تعزى إلى متغير الإدماج المدرسي.

وللإجابة عن هذه الفرضية تم حساب اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04) : يوضح دلالة الفروق بين متوسطات درجات الأطفال المعاقين سمعيا المدمجين وغير المدمجين على مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات الكتابة.

درجات التلاميذ على مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات الكتابة		إختبار التجانس ليفين F	مستوى الدلالة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
صعوبات الكتابة	مدمج	.159	.691	113	21.96	16.42	-1.74	222	.082	غير دال عند 0,05
	غير مدمج			111	25.94	17.65				

من خلال الجدول رقم (04) أعلاه نلاحظ أن قيمة إختبار التجانس ليفين (F) بلغت في اختبار التقدير التشخيصي لصعوبات الكتابة قيمة (0.15)، وهذه القيمة غير دالة إحصائيا مما يسمح لنا باستخدام إختبار الدلالة الاحصائية (T) بالنسبة لعينتين مستقلتين متجانستين.

وبالنظر إلى قيمة اختبار الفروق (T_{test}) والتي بلغت في مقياس صعوبات الكتابة (-1.74)، نلاحظ أن القيمة غير دالة عند مستوى الدلالة ألفا (α=0,05)، وبالتالي يمكن القول بأنه لا توجد فروق بين التلاميذ المدمجين وغير المدمجين في صعوبات الكتابة عند المعاقين سمعيا.

أشارت البيانات والنتائج الاحصائية إلى عدم وجود صعوبة في مهارة الكتابة لدى التلاميذ المدمجين و غير المدمجين على حد السواء ما يظهر جليا في قيمة المتوسط الحسابي للمدمجين وهي (21.96) والمتوسط الحسابي لغير المدمجين والذي وصل إلى (25.94)، الأمر الذي يفسر أنه لم تظهر فروق بين الأطفال المعاقين سمعيا المدمجين وأقرانهم المتمدرسين بمدارس الأطفال المعاقين سمعيا فيما يخص صعوبات الكتابة، بمعنى أنهم لا يعانون من أي مشاكل في كتاباتهم أو بالأحرى في شكل كتاباتهم ، فيبدو أن اكتساب وتوظيف عملية الكتابة بالنسبة للطفل المعاق سمعيا أسهل من عملية القراءة في حدود هذه النتائج.

ورغم أنه لم يتوفر للباحثين – في حدود اطلاعهما - دراسات حول صعوبات الكتابة لدى المعاقين سمعيا إلا أنهما استنجدا بما توفر لهما من بحوث تناولت موضوع التعبير الكتابي لدى الصم وضعاف السمع، حيث أشار الحايك والزريقات في دراستهما حول تقييم مهارات التعبير الكتابي لدى الطلبة الصم وضعاف السمع، إلى أنهم يمتلكون مهارات تعبير كتابية ضعيفة .(الحايك فيصل شريف و الزريقات ابراهيم عبدالله،2013، ص.907)

وفي نفس السياق اتفق الحايك والزريقات مع نتائج الدراسات التي وظفاها في دراستهما بأن الصعوبات التي يواجهها الطلبة الصم في الكتابة ليست مجرد تأخر في المهارات اللغوية فقط بل في الإستراتيجيات المتبعة في عملية الكتابة، بالإضافة إلى أنهم يتمثلون بالشكل فقط دون المضمون مع كتابات الطلبة العاديين.(الحايك و الزريقات،2013، ص. 923)

وأسفرت نتائج الدراسة التي قام بها الزريقات مع الحايك إلى أن الإستراتيجيات المتبعة في عملية الكتابة متشابهة من حيث الشكل مع الطلبة ذوي السمع الطبيعي ومتواضعة ومختلفة من حيث المضمون، بالإضافة إلى أن الطلبة المعاقين سمعيا بشكل عام يمتلكون مهارات تعبير كتابي ضعيفة مقارنة بالطلبة العاديين، وأن التأخر في مستوى اللغة المكتوبة يتأثر ويزداد بدرجة الفقدان السمعي (الحايك والزريقات،2013، ص. 909) ؛ هذا ما يوحي بأن نتيجة الفرضية الثانية للبحث الحالي تتطابق إلى حد كبير ما جاءت به نتائج دراسات الزريقات.

فبالعودة إلى مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات الكتابة المستخدم في هذه الدراسة والذي يتكون من عشرين بندا صب أغلبهم في شكل الكتابة وليس في مضمونها، وبالتالي يمكن القول بأن النتيجة تتطابق مع ما جاء حول تماثل الانتاجات الكتابية للمعاقين سمعيا مع العاديين والذين غالبا ما لا يبدو عليهم صعوبات أو مشكلات في هذا النوع من المهارات الدراسية. في حين يعاني التلاميذ عموما- ماهو أمر ظاهر للعيان سواءا بالنسبة للمختصين أوغيرهم من الأولياء والمشرفين على العملية التربوية – نفورا وتدنيا لمستوى مهاراتهم في التعبير الكتابي .

كما أن مادة الكتابة والخط قد تأخذ نصيبا وفيرا من اهتمامات المعلمين ومن وقتهم مثلها مثل انشغالهم بتدريس مادة القراءة ، لأنها مهارات أساسية وقاعدية يحتاج كل متعلم إتقانها قبل خروجه من المرحلة الإبتدائية. و حتى وإن بقيت بعض أعراض صعوبات الكتابة ملازمة للتلميذ فقد لا تؤثر بشكل كبير على تحصيله الدراسي لاسيما وإن كانت تمس شكل الخط أو طريقة مسكه للقلم أوتنظيم المسافات أوصعوبة في الالتزام بالحيز المخصص للكتابة. وبما أن الفرق غير موجود - في حدود هذه الدراسة – وكذا صعوبة الكتابة في حد ذاتها عند العينتين من المعاقين سمعيا بدليل قيمة المتوسطات الحسابية لنتائج العينتين والتي لم تتجاوز (26) ، فيمكن القول بأن سواءا تتلمذ الطفل الأصم في مدرسة عادية أو بمدرسة

مختصة (مدرسة الأطفال المعاقين سمعيا) فقد لا يؤثر ذلك على مهاراته في الكتابة، لأنه يمكن تفسير ذلك بالاهتمام الذي يوليه القائمون والمشرفون على تعليم وتدريس ذوي الإعاقة السمعية لمادة الكتابة ليس كمادة تدرس وفقط بل يعنى بها لأنها لغة الأصم الثانية بعد لغته الأم ألا وهي لغة الإشارات أو ما يعرف بأبجدية الأصابع، حيث يمكن باستخدام الكتابة التواصل مع غيره من السامعين، وهذا كان ولا زال هدفا أساسيا في عملية تأهيل الصم مدمجين كانوا أو غير مدمجين، إذ ينصب التركيز على محدودية تعليم اللغة الشفهية والكتابية لدى الأطفال المعاقين سمعيا .

ووجب التنويه هنا إلى أن الإعاقة السمعية لم تؤثر في حدود هذه الدراسة الحالية على مهارة الكتابة كما كان متوقعا مثلها مثل مهارة القراءة - رغم أن الكتابة والقراءة ماهما إلا وجهان لعملة واحدة- فلم تظهر تأثيراتها السلبية. وقد يكون السبب هو نوعية الأسئلة محتوى مقياس التقدير التشخيصي لصعوبات الكتابة التي تضمنت بنودا عديدة حول الجانب الشكلي للكتابة على حساب المضمون. كما يفسر كل هذا بأنه من المعروف أن الصم لا يعانون من مشاكل على مستوى مهارات الحركية الدقيقة، ورغم بعض التأخر على مستوى بعض العمليات المعرفية إلا أنهم أكثر اتقانا لهذا النوع من المهارات مما قد ييسر عليهم استخدام القلم للرسم أو التخطيط في سن مبكر لاشباع فضولهم الاستكشافي مثلهم مثل أي طفل عادي ما يؤهلهم لاكتساب الخط والكتابة بسهولة. و يرجح أن اكتسابهم لأبجدية الأصابع في سن مبكر كان أرضية لهم لاكتساب الحروف المكتوبة وتوظيفها كتابيا لتمرير الرسائل والتواصل فيما بينهم ومع غيرهم من السالمين سمعيا.

وقد تعود النتيجة في شقها الإيجابي لصالح المعاقين سمعيا المدمجين بسبب الإهتمام الكبير الذي يوليه معلمو الأقسام المدمجة لمادة القراءة والاستفادة من حصص الدعم البيداغوجي والأرطفوني المتواصلة، نظرا لأن التلاميذ الصم المدمجين يخضعون لامتحانات فصلية موحدة مع السالمين سمعيا بنفس المؤسسة التربوية وفي نفس الوقت، فكان حرصهم نابعا من الوصول إلى نتائج دراسية قريبة أومساوية لنتائج التلاميذ السالمين سمعيا باعتبارهم مرجعية في هذا الشأن لاسيما وأن المناهج والأهداف والكتب هي ذاتها، لذا كانت النتائج إلى حد ما مرضية، كون صعوباتهم من النوع الخفيف مقارنة بغير المدمجين.

فحرص القائمين على الأقسام المدمجة لإنجاح الإدماج المدرسي لذوي الإعاقة السمعية كسياسة تربوية حديثة ووقوفهم على تسيير وتفتيش الأقسام الخاصة بتعيين عدد من المنسقين الذين يتابعون شؤون التلاميذ المدمجين ومعلميهم وينسقون بين مديريات النشاط الاجتماعي ومديريات التربية، هو محرك قوي و داعم لهذه النتائج الحالية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد لأن فئة الاطفال المعاقين سمعيا المدمجين عينة الدراسة قد تمركزوا بالأقسام الخاصة بالعاصمة (تسع حالات فقط تواجدوا بالأغواط) أين تتواجد الهيئات الوصية المركزية (وزارة التضامن الوطني ووزارة التربية) وبالتالي استفادة المعلمين والمنسقين من دورات التكوين والتفتيش.

ولا يجب اغفال دور الأسرة فدورها أساسي بتعاون أفرادها مع الطاقم التربوي بالمدرسة لمتابعة مدى تقدم طفلها المعوق سمعيا ودعمه دراسيا ونفسيا ، أو بالعكس في حال ما اذا تخلت عنه بطريقة أو بأخرى.

الاستنتاجات والتوصيات:

خلص تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى إلى أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات نتائج التلاميذ المعاقين سمعيا على مقياسي التقدير التشخيصي لصعوبات القراءة تعزى إلى متغير الإدماج المدرسي، حيث تفوق الأطفال المدمجون على أقرانهم غير المدمجين في حصولهم على أقل قدر من صعوبات القراءة ، وهي نتيجة متوقعة لأن أحد أهم العوامل قد يتمثل في أهلية الفريق التربوي المشرف على تدريس ومتابعة تلاميذ القسم المدمج، ومن ناحية أخرى قد يكون تواجد الأقسام المدمجة للمعاقين سمعيا محل الدراسة بالعاصمة (تسع أطفال فقط من ولاية الأغواط) عاملا محفزا لهذا الفريق التربوي نظرا لمركزية تواجد الهيئات الوصية (وزارة التضامن و وزارة التربية)، فدورات التكوين

والتفتيش متاحة للمشرفين على الأقسام المدمجة ومن طرف كلا الوزارتين، في حين يبقى زملاؤهم معلمو مدارس الأطفال المعاقين سمعيا أقل حظا منهم فيما يتعلق بالتكوين المستمر ودورات التفتيش نظرا لقلة المؤطرين والمفتشين في هذا المجال.
ومن الجدير بالذكر أن التحصيل الدراسي يتأثر بالقدرات العقلية والعمر عند حدوث الإعاقة السمعية ، ودعم الوالدين ، وبالوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، وهي متغيرات لم يتم ضبطها في حدود هذه الدراسة، وقد يكون لها تأثير على النتائج المتحصل عليها.
كما لم تتحقق الفرضية الثانية المتعلقة بصعوبات الكتابة، والنتيجة قد تكون لها علاقة بطبيعة مهارة الكتابة في حد ذاتها، والتي تكاد تكون الاختلافات فيها غير متوقعة على المستوى الشكلي الذي يقيسه المقياس. ويمكن القول في هذه الحالة بأن السبب قد يكون مرده إلى طبيعة الأسئلة والبنود التي تضمنتها مقاييس التقدير التشخيصي والتي لم تصب في نفس المحاور بل كانت متكاملة في محتوياتها.
فما النتائج الحالية إلا تعبير عن تداخل مؤثرات عدة كدرجة الإعاقة السمعية، والمستوى الدراسي ونوع التجهيز السمعي، ونمط التواصل كمتغيرات لم يتم ضبطها، وعوامل أخرى كالمستوى التعليمي والاقتصادي للوالدين، ومؤهلات المعلمين، وأساليب التدريس، وسن الإصابة بالإعاقة السمعية ، ومدة التكفل الأرطفوني، ودافعية الطفل للتعلم، وتوفر الوسائل التعليمية والتوضيحية وحجم العينة ومدى تجانس مجموعاتها وغيرها من العوامل.
واستنادا إلى ما أسفرت عنه الدراسة الحالية من نتائج وفي ضوء الاطار النظري والدراسات السابقة وبناءا على ذلك يقدم الباحثان التوصيات التالية :

- العمل التنسيقي والمخطط له من طرف وزارة التضامن الوطني ووزارة التربية لتسيير الأقسام المدمجة ومدارس الأطفال المعاقين سمعيا مع تكثيف دورات التكوين والتفتيش حول التقويم وطرائق وأساليب التدريس.
- ضرورة توفير تخصصات أكاديمية في الجامعات والكليات لإعداد كوادر متخصصين في مجال تربية وتعليم وتأهيل ذوي الإعاقة السمعية في الوقت الذي قل فيه توجه حاملي شهادة البكالوريا إلى المراكز الوطنية لتكوين المستخدمين المختصين بمؤسسات المعوقين، وتقاعد عدد كبير من المختصين من وظائفهم على مستوى المؤسسات المختصة.
- ضرورة توفير وسائل تعليمية تكنولوجية حديثة لرفع مستوى التحصيل لدى التلاميذ المعوقين سمعياً وذلك لمسايرة التطور العلمي التكنولوجي.
- اعادة النظر في المناهج و البرامج التربوية وأيضا إلى الحجم الساعي المخصص لكل مادة ولكل نشاط حسب قدرات وخصائص ذوي الإعاقة السمعية.
- دعم البحوث والدراسات المتعلقة بالإدماج المدرسي كمشروع تربوي واجتماعي والإستفادة من نتائجها على أرض الواقع من قبل الجهات المعنية والجامعات والمؤسسات الخيرية والجمعيات.

قائمة المراجع العربية:

إبراهيم ،مجدي عزيز.(2002). **مناهج تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة**. القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.
أبو علام، رجاء محمود.(2006). **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**. القاهرة: دار النشر للجامعات.
الببلاوي، إيهاب. (2002).**الإرشاد النفسي المدرسي**، الإسكندرية: دار الكتاب الحديث .
الحايك، فيصل شريف، الزريقات، ابراهيم عبدالله.(2013). فاعلية برنامج تدريبي في علاج صعوبات التعبير الكتابي لدى الطلبة المعاقين سمعيا في الأردن، **مجلة دراسات العلوم التربوية**، المجلّد 40 ، ملحق 3. 904-926.
حسني، سعيد العزة .(2002) . **المدخل إلى التربية الخاصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة**. عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع.

الزريقات، إبراهيم.(2011). تقييم الفوائد المدركة لإستعمال السماعة الطبية لدى الطلبة المعاقين سمعيا في الأردن وعلاقتها ببعض المتغيرات ذات الصلة._**مجلة دراسات العلوم التربوية**. المجلد 38 .الملحق 7. ص .ص 2252-2267.

عبد اللطيف، آذار عباس.(2003).**المرجع في تدريب وتعليم المعوقين سمعيا** (ط2). دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع.

عمراني، زهير(2014-2015). **علاقة صعوبات التعلم النمائية بصعوبات التعلم الأكاديمية من خلال تكييف وتقنين بطارية مقاييس التقدير التشخيصية لصعوبات التعلم.** أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا. كلية العلوم الإجتماعية.جامعة باتنة: باتنة.

ثابت، محمد جعفر.(2002). **القدرات القرائية لدى عينة من ضعاف السمع من طلاب الصف السادس الابتدائي والصف الثالث المتوسط في مدينة الرياض.**

تم استرجاعها في 2014/01/19 على الرابط:

http://www.gulfkids.com/ar/index.php?action=show_res&r_id=68&topic_id=1867

عبدات، روحي مروح.(2008). **مهارات القراءة عند الطلبة ذوي الإعاقة السمعية الملتحقين بمراكز التربية الخاصة والمدمجين في التعليم العام في دولة الإمارات.**

تم استرجاعها في 2012/8/14 على الرابط: http://www.gulfkids.com/pdf/Maharat_Read_5.pdf

كباجة، نعيم عبد الهادي، و كراز، باسم عبد الرحمن.(2008). **تقدير مدى التوافق لدى الأطفال الصم في ظل الحصار من وجهة نظر المعلمين**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس لبرنامج غزة للصحة النفسية: الحصار والصحة النفسية، الحواجز والجسور. برنامج غزة للصحة النفسية ومنظمة الصحة العالمية.

تم استرجاعه في 2012/12/05 على الرابط:
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved

قائمة المراجع الأجنبية:

Benaissa,Z.(1997-1998). **Rapport d’étape sur l’intégration des enfants handicapés auditifs en milieu ordinaire**. In *Orthophonia*. n°5 .p.p149-187.

إشكالية امتناع الإدارة عن تنفيذ القرارات القضائية الإدارية في التشريع الجزائري

أ.ملايكية آسيا

كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة عنابة

ملخص :أمام امتناع الإدارة عن تنفيذ القرارات القضائية الإدارية الصادرة ضدها،تدخل المشرع الجزائري لإيجاد آليات لحث الإدارة على احترام أحكام القضاء . وذلك من خلال اعترافه للقاضي الإداري بسلطة توقيع الغرامة التهديدية على الإدارات العمومية بمقتضى قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وتكريسه للجزاء الجنائي في قانون العقوبات بتجريم الامتناع العمدي للموظف عن التنفيذ.

الكلمات المفتاحية: أحكام القضاء، الجزاء الجنائي، الغرامة التهديدية، الجزاء الجنائي

Abstract

In light of the administration's failure to implement the judicial decisions against it, the Algerian legislator intervenes to find mechanisms to urge the administration to respect the judgments of the judiciary by recognizing the administrative judge with the authority to sign a threatening fine to public administrations under the Civil and Administrative Procedures Law, and criminalizes the employee's abstention from the execution of the judicial dispositions..

مقدمة: انتشرت في كثير من دول العالم ظاهرة امتناع الأجهزة الإدارية عن تنفيذ أحكام القضاء، إذ من المفترض أن تسارع الإدارة إلى تنفيذ ما يصدر ضدها من أحكام قضائية بنفس القدر الذي تسارع به إلى تنفيذ ما يصدر لصالحها من تلك الأحكام، غير أن الإدارة تمتنع عن تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية الصادرة ضدها بصور شتى في ظل تمتعها بميزة عدم جواز إجبار القضاء لها على التنفيذ. وهذا السلوك من قبل جهة الإدارة يخالف أيضا القاعدة القانونية الجنائية التي تجرم الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية .الأمر الذي يدفعنا لطرح إشكالية إيجاد الضمانات التي من شأنها جبر الإدارة على تنفيذ الأحكام الإدارية، ومدى فعاليتها في تحقيق ذلك؟

و عليه ارتأت الباحثة إتباع المنهج التحليلي لدراسة هذا الموضوع وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول: ظاهرة امتناع الإدارة عن تنفيذ القرارات القضائية الإدارية.

المبحث الثاني: ضمانات جبر الإدارة على تنفيذ القرارات القضائية الإدارية.

المبحث الأول: صور امتناع الإدارة عن تنفيذ القرارات القضائية الإدارية

المطلب الأول :التنفيذ المعيب: إن الإدارة ملزمة بتنفيذ الأحكام التي يصدرها القضاء عموما، تنفيذا كاملا غير منقوص، وبدون أن تعمد إلى التراخي أو التحايل على التزامها بالتنفيذ، فإن خرج الأمر عن ذلك اعتبر تنفيذها معيبا.

الفرع الأول: التراخي في تنفيذ القرارات القضائية الإدارية: الأصل أن يتم تنفيذ القرار القضائي الإداري خلال مدة زمنية معقولة لتتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ، وليس من المنطقي مطالبتها بتنفيذ الحكم القضائي الصادر ضدها فورا بمجرد إعلانها به. ولكن ليس معنى

ذلك أيضا مرور وقت طويل للتنفيذ من قبل الإدارة للحكم القضائي الإداري[1].

حيث يتعين على الإدارة بعد صدور أي حكم أن تبادر إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه، فبالنسبة لحكم الإلغاء فإن تنفيذه يستلزم إعادة النظر في جميع المراكز القانونية التي ترتبت على القرار الملغى في الفترة ما بين صدور القرار وإلغائه، وإسقاط بعض المراكز بأثر رجعي مع مراعاة التوفيق بين كل هذه الإجراءات وبين الحقوق المكتسبة[2].

1- عبد الغني بسيوني، ولاية القضاء الإداري على أعمال الإدارة - قضاء الإلغاء- منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1983، ص 347.

2- حسين فريحة، تنفيذ قرارات القضاء الإداري بين الواقع والقانون، مجلة المفكر، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2007، ص 123.

ومع ذلك فإن مسؤولية الإدارة عن عدم تنفيذ الحكم تنعدم ولا يعتبر سلوكها تراخيا فيه،إذا كان لتأخرها ما يبرره[1].كما لو كان تنفيذ الحكم يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الخاصة والتي تمس الأوضاع الإدارية ففي هذه الحالة تنتفي مسؤولية الإدارة عن التأخير في التنفيذ.

هذا ولقد ترك المشرع الجزائري سلطة تحديد المدة التي يجب على الإدارة أن تقوم خلالها بتنفيذ الأوامر والقرارات القضائية الإدارية النهائية للجهة القضائية الإدارية المختصة، وهو ما نصت عليه المادة 978 ق إ.م.إ حيث جاء فيها:"... تأمر الجهة القضائية الإدارية المطلوب منها ذلك في نفس الحكم بالتدبير المطلوب مع تحديد أجل للتنفيذ عند الاقتضاء".

وإذا كان الحكم الإداري الحائز لقوة الشيء المقضي به يتضمن إلزام أحد الأشخاص المعنوية العامة بدفع مبلغ مالي محدد القيمة[2]، يجب على أمين الخزينة العمومية أن يأمر بصرف المبلغ المحكوم به خلال مدة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ إعلان الحكم النهائي[3].

ومن هنا سوف نتناول صور التأخير في تنفيذ القرارات القضائية الإدارية من قبل الإدارة والشروط الواجب توافرها حتى تتقرر مسؤوليتها عن التأخير.

أولا: صور التراخي في التنفيذ: إذا كانت الإدارة ملزمة بتنفيذ الأحكام القضائية عموما بمجرد إعلانها، فإن تأخرها في تنفيذها دون سبب قانوني وتجاوزها الوقت اللازم الذي يقدره القاضي بحسب الأحوال، يعد ذلك التأخير بمثابة قرار سلبي غير مشروع يقيم مسؤولية الإدارة وتجيز للمحكوم له أن يطلب إلغاءه والتعويض عما أصابه من أضرار[4].

وقد لا يقتصر سلوك الإدارة على مجرد التأخير في تنفيذ الحكم الصادر ضدها بل يمكنها أن تقرن التأخير بالصور الأخرى للامتناع، فتلجأ للتباطؤ وإساءة التنفيذ والرفض الصريح.

وفي رأينا لا يقل التأخير أو التراخي في تنفيذ الأحكام خطورة عن إساءة التنفيذ أو الرفض الصريح له، فتماطل الإدارة في التنفيذ والتحجج بأسباب تافهة لا أساس لها من أجل تأخير التنفيذ يفقد الحكم قيمته القانونية.

فحصول المحكوم له عن حقه في غير وقته لا يختلف عن عدم حصوله عليه .

فلو صدر حكم بإلغاء قرار إداري بفصل أحد الموظفين، وتماطلت الإدارة في التنفيذ إلى أن بلغ الموظف المعني بالحكم سن التقاعد، فما جدوى قيام الإدارة فيما بعد بتنفيذ حكم الإلغاء وإصدار قرار بعودة الموظف إلى منصبه؟

ثانيا: شروط التأخير في التنفيذ: حتى نكون بصدد تنفيذا متأخرا للحكم الإداري فإنه يلزم توافر شرطين:

* أن يكون التأخير لمدة غير معقولة.

* ألا تكون هناك أسباب مقبولة للتأخير في التنفيذ تبرره.

الفرع الثاني: التنفيذ الجزئي وإساءة التنفيذ: إذا كانت الإدارة تتمتع بسلطة تقديرية في تنفيذ أحكام الإلغاء -بصفة خاصة[5]-فإنها مقيدة بضرورة مراعاة مبدأ المشروعية، وإلا كان في ذلك إهدارا لقيمة الحكم، فلا معنى للحكم القضائي إذا

1-كريم خميس خصبا ك،"مشكلات تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري والحلول المقترحة "المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية في الدول العربية المنعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 11-12 /2012/09 .الموقع الإلكتروني
تاريخ الاطلاع 2017/07/18 www.carjj-org.com

2- المادة 986 ق إ.م.إ.

3-المادة 08 من القانون رقم 02/91 المؤرخ في 08 جانفي 1991 يحدد القواعد الخاصة المطبقة على أحكام القضاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 2، لسنة 1991.

4- محمد أنيس بكر عمر: الحكم في الدعوى الإدارية وتنفيذه،د.د.ن، 2013، ص 298.

5- تظهر صور امتناع الإدارة عن التنفيذ في أحكام الإلغاء لأن الأمر قد يختلف في دعاوي القضاء الكامل وذلك لما تتميز به دعاوى الإلغاء من التزامات على الإدارة يجعل الأمر بالنسبة لها جد صعب

نفذ تنفيذا مبتورا، وإنما يجب على الإدارة أن تنفذ الحكم تنفيذا صحيحا كاملا مراعية في ذلك ما تضمنه منطوقه وأسبابه الجوهرية[1].

وعليه فإن الإدارة ملزمة عند إعلانها بقرار قضائي إداري أن تقوم بالتزامها بالتنفيذ الكامل،وذلك بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل صدور القرار الإداري الملغى فلا يحق لها بالتالي أن تخضع ما قضى به القرار القضائي لسلطتها التقديرية[2]، وإن خالفت الإدارة ذلك وقامت بتنفيذ الحكم تنفيذا ناقصا انعقدت مسؤوليتها التي توجب الحكم عليها بالتعويض.

إذن الإدارة ملزمة بتنفيذ الأحكام القضائية الإدارية بصفة عامة، حيث يقع عليها التزاما إيجابيا باتخاذ الإجراءات التي تكفل تنفيذ ما جاء بمنطوق الحكم وأسبابه الجوهرية وتطبيق نتائجه القانونية على أساس افتراض عدم صدور القرار الملغى نهائيا، وإن خالفت الإدارة ذلك قامت مسؤوليتها[3]، وحينها لا يكون أمام الإدارة أية وسيلة إن أرادت الاستمرار في تعنتها إلا أن ترفض تنفيذ القرار القضائي الإداري رفضا صريحا.

المطلب الثاني: الامتناع العمدي عن تنفيذ القرارات القضائية الإدارية: لا يعني الامتناع عن تنفيذ القرارات القضائية الإدارية مجرد رفض الإدارة تنفيذها وإنما هو يعكس إصرارها على عدم تنفيذه، وهذا القصد العمدي الآثم يضفي على تصرفها عدم المشروعية حتى وإن تذرعت باستهدافها تحقيق المصلحة العامة، فهذا المبرر لا يمكن أن يكون مسوغا لعدم تنفيذ الحكم أو القرار القضائي الإداري.

الفرع الأول: الرفض الصريح للتنفيذ: إذا ما تبين للإدارة عدم جدوى تأخيرها أو تراخيها أو تنفيذ الحكم جزئيا فإنه لا يكون أمامها للامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر ضدها إلا الرفض الصريح لتنفيذه. وتعد هذه الصورة أشد أنواع الانحراف في استخدام السلطة[4].وهنا تبدو خطورة موقف الإدارة، حيث أهدرت قيمة وقوة القوانين، وحجية الأحكام ولما في ذلك أيضا من هدم لمبدأ المشروعية ولنظام الرقابة القضائية وتجريدها من كل قيمة أو فعالية[5].

ولاعتبار الرفض صريحا يجب أن تتوافر عدة شروط نلخصها فيما يلي:

أولا : ألا يكون الامتناع الصريح نتيجة وجود حدث فجائي أو قوة قاهرة

وفقا للرأي الغالب في الفقه[6] تعتبر القوة القاهرة والحدث الفجائي شيئا واحدا، وينصرف هذا المعنى إلى كل ظرف استثنائي استثنائي شاذ يتصف من حيث مصدره بأنه من فعل الطبيعة أو من فعل الإنسان، ويتميز من حيث طبيعته بعدم القدرة على توقعه وعدم إمكانية دفعه حال وقوعه ويفضي إلى تحلل الإدارة من التزاماتها بتنفيذ الأحكام ويبرر امتناعها الصريح عن إجرائه ويترتب عليه عدم انعقاد مسؤوليتها.

ثانيا: عدم حدوث تغيير في المركز القانوني أو الواقعي للمحكوم لصالحه

---

[1]- مصطفى كمال وصفي، أصول إجراءات القضاء الإداري، الكتاب الثاني، الأحكام وتنفيذها، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،1964، ص258

[2]- فريدة أبركان، رقابة القاضي الإداري على السلطة التقديرية للإدارة، ترجمة عبد العزيز أمقران، مجلة مجلس الدولة، الجزائر، اع 1، سنة 2002، ص .36.

[3]- سليمان الطماوي، القضاء الإداري، قضاء التعويض وطرق الطعن في الأحكام، الكتاب الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة،1996، ص154

[4]- عبد العزيز عبد المنعم خليفة،تنفيذ الأحكام الإدارية وإشكالاته الوقتية،دار الفكر الجامعي،مصر،2008، ص 34

[5]- أمال بعيش تمام، سلطة القاضي الإداري في توجيه أوامر للإدارة، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2012، ص97

[6]- محمد سعيد الليثي: امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضدها، الطبعة الأولى، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، القاهرة، 2009، 2009، ص 216 وما بعدها

يحدث في بعض الحالات أن يطرأ تغيير في الظروف القانونية أو الواقعية لمركز المحكوم لصالحه في الفترة ما بين إقامة دعواه حتى صدور الحكم، أو تلك اللاحقة لصدور الحكم وحتى التنفيذ فيفضي إلى امتناع الإدارة صراحة عن إجرائه، والقضاء في هذه الحالة هو الذي يبرر الإدارة هذا الامتناع حين يقرن حكمه بذلك[1].

إن الرفض الصريح لتنفيذ الأحكام القضائية يحدث بصفة خاصة بالنسبة لأحكام الإلغاء أكثر مما يحدث بالنسبة لأحكام التعويض، وهو في الحالتين يتضمن إنكارا للقوة الإلزامية للحكم ولقوته التنفيذية، بل ويعتبر الرفض الصريح للتنفيذ من حالات التعسف في استعمال السلطة التي تستوجب على القاضي ألا يقتصر دوره على النطق بالحكم فقط، بل يجب أن يكون منبرا لكشف جميع التجاوزات التي تمس السلطة العامة وتضر بالأفراد والمصلحة العامة[2].

ونظرا لوضوح الخطأ الذي تقترفه الإدارة بامتناعها الصريح عن تنفيذ الأحكام فإنها كثيرا ما تفضل عدم اللجوء إلى الرفض الصريح الذي يتسم بدرجة كبيرة من الرعونة، بل تكتفي إزاء تنفيذ حكم صادر في مواجهتها بالصمت، ولا تعير اهتماما لحكم صدر بإلغاء احد قراراتها، بل تستمر في تنفيذ قرارها رغم أن ذلك يدخل في نطاق الاعتداء المادي[3].

الفرع الثاني: الامتناع الضمني عن التنفيذ: و في هذه الصورة تواجه الإدارة تنفيذ الحكم بالصمت والالتفاف حوله على نحو يتأكد معه موقفها الرافض لإجرائه، وقد تواجهه بقرار أو إجراء مضاد يكشف عن قصدها وتعمدها عدم التنفيذ.

أولا: الامتناع الضمني بتجاهل الحكم: لعل أشهر أسلحة الإدارة وأكثرها استخداما منها في مقاومة تنفيذ أحكام القضاء الإداري هو التزامها الصمت في مواجهتها، فيولد ذلك قرار سلبي بامتناعها عن التنفيذ في الوقت الذي تلزمها القوانين واللوائح بذلك[4].

وقد اعتبر القضاء الإداري الجزائري، أن امتناع الإدارة عن تنفيذ التزاماتها القانونية أو الخضوع للأحكام القضائية الصادرة ضدها بالسكوت تمثل أغلب حالات عدم التنفيذ كما تعد بمثابة قرار ضمني بالامتناع، تخول الطاعن مواجهته برفع دعوى إلغاء ضد هذا القرار[5].

ثانيا: الامتناع الضمني بطريق القرار أو الإجراء المضاد للحكم: قد تلجأ الإدارة إلى إصدار قرار جديد له نفس مضمون القرار الملغى، بناء على أسباب جديدة تبرر اتخاذه، أو بالاستناد إلى سلطة غير تلك التي صدر الأول استنادا عليها، وهو ما يطلق عليه تعطيل التنفيذ بقرار إداري فردي، وتمثل هذه الوسيلة تعارضا ما بين منطوق الحكم الإداري ومضمون القرار الذي تواجه به جهة الإدارة تنفيذ هذا الحكم.

هذا وقد تلجأ الإدارة إلى التحايل على التنفيذ عن طريق تعطيل حكم الإلغاء بإصدار تشريع أو لائحة بقصد تصحيح القرار الملغى وإزالة ما لحقه من عيوب[6].

المبحث الثاني: ضمانات تنفيذ القرارات القضائية الإدارية الصادرة ضد الإدارة

إن عدم تنفيذ الإدارة لأحكام القضاء يعد خطرا كبيرا يمس هيبة الدولة والقضاء، و عليه كان لازما إيجاد ضمانات لإجبار الإدارة على تنفيذ الأحكام التي امتنعت عن تنفيذها طوعا، والملاحظ لتلك الضمانات يجد بعضها ضمانات تقليدية، قد تتمثل في المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان، وقد تتمثل في انتهاج المسلك القضائي ومقاضاة الإدارة، وذلك بدعوى التعويض عن الأضرار الناجمة عن عدم التنفيذ.

1- محمد سعيد الليثي، مرجع نفسه، ص 218.

2- سعاد الشرقاوي، الانحراف في استعمال السلطة، وعيب السبب، مجلة العلوم الإدارية،مصر، السنة 11، العدد 3، ديسمبر 1969،ص145.

3- مصطفى كيرة، نظرية الاعتداء المادي في القانون الإداري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 1964،ص 157.

4- صلاح يوسف عبد العليم، اثر القضاء الإداري على النشاط الإداري للدولة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007،ص 340

5- بن صاولة شفيقة، إشكالية تنفيذ الإدارة للقرارات القضائية الإدارية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 328

6- صلاح يوسف عبد الحليم، مرجع سابق، ص341

كما توجد هناك ضمانات حديثة لإلزام الإدارة بتنفيذ أحكام القضاء وأهمها الغرامة التهديدية والجزاء الجنائي، وكذا إمكانية توجيه القاضي الإداري أوامر صريحة للإدارة بتنفيذ التزاماتها والخضوع لمبدأ المشروعية ومن ثم سوف نقتصر في دراستنا على الضمانات الحديثة التي جاء بها المشرع الجزائري لمواجهة تعنت الإدارة وحثها على تنفيذ أحكام القضاء.

المطلب الأول: الغرامة التهديدية كآلية لحث الإدارة على تنفيذ القرارات القضائية الإدارية: لقد مر نظام الغرامة التهديدية في الجزائر بمرحلتين يفصل بينهما صدور قانون الإجراءات المدنية والإدارية 09/08.

الفرع الأول : سلطة القاضي الإداري في فرض الغرامة التهديدية قبل صدور قانون 09/08: بالرجوع إلى قرارات الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا سابقا، وقرارات مجلس الدولة، يمكن القول عموما انه كان هناك تذبذب في مواقف هذين الجهازين.

أولا: الموقف المؤيد لتسليط الغرامة التهديدية ضد الإدارة: يتضح هذا الموقف من خلال بعض القرارات الصادرة عن الغرفة الإدارية للمحكمة العليا ومجلس الدولة نذكر منها:

أ- القرار الصادر عن الغرفة الإدارية للمحكمة العليا في 14 ماي 1995 في قضية (ب/م)ضد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية سيدي بلعباس، وجاء فيه ما يلي: "حيث أن السيد (ب/م)كان ينوي بناء مساكن فردية فوق القطعة الأرضية المتنازع عليها، وأن الرفض كان من شأنه عرقلة إنجاز المباني وتأخير تنفيذ الأشغال المقررة....و أن قضاة أول درجة كانوا محقين... عندما قرروا بأن الضرر اللاحق بالسيد بودخيل يجب تعويضه بناء على غرامة تهديدية. لكن حيث أن المبلغ الممنوح أي 2000دج عن كل يوم زهيد يجب رفعه إلى 8000دج"[1]

ب- القرار الصادر عن مجلس الدولة في 3 مارس 1999 في قضية مندوبية ميلة ضد بوعروج فطيمة وجاء فيه: "... تأييد القرار مبدئيا وتعديلا له القول بان الغرامة تسري من يوم صدور القرار إلى غاية الاتفاق الجديد أي 11 مارس 1995..."[2].

ج- القرار الصادر عن مجلس الدولة في 26 جويلية 1999 في قضية والي ولاية البويرة ضد (ق/ا) وجاء فيه ما يلي : "... حيث أن العارض يلتمس إلغاء القرار المستأنف القاضي عليه بدفع غرامة تهديدية قدرها 2000 دج عن كل يوم تأخير لامتناعه عن تنفيذ القرار القضائي الصادر لصالح خصمه...مدعما طلبه أن القاضي الاستعجالي غير مختص لتوجيه التهديدات المالية ...، وحيث وبالرجوع إلى عناصر الدعوى فإنه تبين من العريضة الافتتاحية.. أنها لا تحتوي على نتائج يستحيل تداركها بسبب عدم تنفيذ القرار القضائي .... تستلزم الحصول من القاضي المستعجل على حماية قضائية. لهذه الأسباب يقضي مجلس الدولة بإلغاء القرار المستأنف."[3]

ثانيا الموقف المعارض لتسليط الغرامة التهديدية ضد الإدارة: ويتضح هذا الموقف من خلال بعض القرارات القضائية منها:

ا- القرار الصادر عن الغرفة الإدارية للمحكمة العليا في 15 ديسمبر 1996 في قضية جامعة الجزائر ضد (ك/ن) حيث وصف الغرامة التهديدية بغير المبررة ضد الدولة أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري[4] .

ب- القرار الصادر عن الغرفة الإدارية للمحكمة العليا في 13 افريل 1997في قضية (ب/م) ضد بلدية الأغواط وجاء فيه[5]: "حيث انه لا سلطة للقاضي الإداري على ضوء التشريع والاجتهاد القضائي للغرفة الإدارية الحاليين في الحكم على الإدارة بغرامات تهديدية لإجبارها على تنفيذ القرارات القضائية .."

1- لحسين بن الشيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء 1، ص .333

2- لحسين بن الشيخ آث ملويا،دروس في المنازعات الإدارية، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 33.

3 الحسين بن الشيخ آث ملويا: المنتقى في قضاء مجلس الدولة،الجزء الثاني،دار هومة،الجزائر، ص115

4- نشرة القضاة، 1998، العدد 54، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ص 81

5- المجلة القضائية للمحكمة العليا لسنة 1998، العدد 01

ج-القرار الصادر بتاريخ 08 أفريل 2003 عن مجلس الدولة في قضية (ك،م) ضد وزارة التربية الوطنية،حيث قضى فيه بالقول: "حيث أنه لا يجوز للقاضي في المسائل الإدارية النطق بالغرامة التهديدية مادام لا يوجد أي نص قانوني يرخص صراحة بها..."[1]

من خلال القرارات القضائية السابقة نلاحظ أن الأسانيد التي ارتكز عليها القضاء لتبرير رفضه تسليط الغرامة التهديدية ضد الإدارات العمومية، هي أسانيد غير مستساغة، حيث أن استبعاد مجلس الدولة تطبيق المادتين 340 و471 من قانون الإجراءات المدنية على المنازعات الإدارية هو استبعاد غير منطقي ولا يمت بصلة إلى فهم روح القانون[2]، رغم أن هاتين المادتين قابلتين للتطبيق من طرف القضاء الإداري للأسباب التالية:

-ورود المادة 340 ضمن الكتاب السادس المتعلق ب "تنفيذ أحكام القضاء"، والنصوص المتضمنة في هذا الكتاب تخاطب كل الجهات القضائية العادية منها والإدارية.

-أن المادة 471 جاءت بصيغة العموم والإطلاق وذلك بقولها: "يجوز للجهات القضائية..." أي القضاء العادي والإداري.

-الغرامة التهديدية وردت في المادة 340 من قانون الإجراءات المدنية بصيغة مطلقة أي تطبق على الأشخاص الطبيعية أو أشخاص القانون العام دون تمييز بينهما

- بالرجوع لأحكام القانون العضوي 01/98 المتعلق بمجلس الدولة وكذا أحكام القانون 02/98 المتعلق بالمحاكم الإدارية نجدها تسمح لهيئات القضاء الإداري بتطبيق قواعد قانون الإجراءات المدنية .

الفرع الثاني: سلطة القاضي الإداري في فرض الغرامة التهديدية ضد الإدارة في ظل قانون 09/08

منح المشرع الجزائري للقاضي الإداري سلطة توجيه أوامر للإدارة بصدور قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وله أيضا أن يحدد أجلا للإدارة من اجل قيامها بالتنفيذ. وهذه الأوامر قد تكون تدابير احترازية يوجهها القاضي الإداري للإدارة في حكم الإلغاء ذاته. وقد تكون لاحقة لصدور الحكم بالإلغاء.

أولا/ شروط الحكم بالغرامة التهديدية

أ-لا يطبق القاضي الإداري الغرامة التهديدية، إلا إذا كان هناك أمر أو حكم أو قرار قضائي يتضمن إلزام المحكوم عليه بأداء معين لمصلحة الطرف الأخر.

ب- تبليغ القرار القضائي الممهور بالصيغة التنفيذية.

ج- لا يجوز الحكم بالغرامة التهديدية إلا بعد امتناع الإدارة عن التنفيذ وانقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان الحكم،فالقاضي الإداري لا يستطيع أن يفرض الغرامة التهديدية على الإدارة إلا في حالة عدم التنفيذ المحقق.

فالغرض من الغرامة التهديدية هو تنفيذ الأحكام الإدارية. وعليه لا تكون عندما يكون التنفيذ مستحيلا [31]من الناحية القانونية أو من الناحية المادية[3].

د- تقديم المدعي طلب الحكم بالغرامة التهديدية[4].

ثانيا/ سلطات القاضي عند توقيع الغرامة التهديدية

أ-السلطة التقديرية الواسعة للقاضي في الحكم بالغرامة التهديدية :لقد نص المشرع الجزائري على سلطة القاضي التقديرية في المادة 985 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ووفقا لهذه المادة فإن القاضي غير ملزم بالحكم بالغرامة

---

[1]- مجلة مجلس الدولة لسنة 2003، العدد 3، ص 177 ومابعدها

[2]- غناي رمضان،موقف مجلس الدولة من الغرامة التهديدية، مجلة مجلس الدولة،العدد 4،سنة 2003، ص 155

[3]-Christophe Guettier, injonction et astreinte, édition jurisclasseur , N °2, 1997, p 30

[4]- محمد سعيد الليثي، مرجع سابق، ص 661

التهديدية بمجرد طلبها من المدعي حتى ولو توفرت شروطها. بل له أن يقدر مدى ملاءمة الحكم بها طبقا لظروف الدعوى[1].

ب- السلطة التقديرية للقاضي في تحديد مقدار الغرامة التهديدية: اعترف المشرع الجزائري في المادة 984 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية للقاضي بالسلطة المطلقة في تحديد مقدار الغرامة التهديدية سواء بتخفيضها أو رفض الحكم بها.حيث نجد أن سلطة القاضي في تحديد مقدار الغرامة التهديدية واسعة ولا يتقيد فيها بأي عناصر لحساب مقدارها. كما يكون للقاضي أيضا أثناء سريان مدة الغرامة التهديدية سلطة زيادة مقدارها في حالة عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي[2]. وعادة ما يلجأ القضاة عند تحديد مقدار الغرامة التهديدية إلى تقدير مبلغ كبير لها حتى وإن تجاوز المبلغ قيمة الضرر اللاحق بالدائن، وهو الهدف من التهديد المالي بالضغط على المحكوم عليه وإجباره على تنفيذ الحكم القضائي الصادر ضده.

ثالثا/. تصفية الغرامة التهديدية:تعد التصفية وسيلة ضغط حقيقية على الإدارة لإجبارها على تنفيذ الحكم الإداري الصادر ضدها. فمن خلالها تتحول الغرامة التهديدية من مجرد إجراء تهديدي إلى جزاء ردعي على عدم تنفيذ الحكم. فدعوى تصفية الغرامة التهديدية إذن هي دعوى رامية إلى تصفية مبالغ التهديد المالي في حالة تعنت المدين وعدم امتثاله للأمر بالتنفيذ الصادر في الحكم القاضي بالغرامة التهديدية.

هذا وحسب المادة 983 قانون الإجراءات المدنية والإدارية يعود للقاضي الذي حكم بالغرامة التهديدية الاختصاص بتصفيتها،وذلك دون تفرقة بين الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية وتلك الصادرة من مجلس الدولة[3].أما بالنسبة لتنفيذ حكم التصفية ضد الإدارة فإنه يخضع لشروط خاصة نلخصها فيما يلي:

- ضرورة أن يكون الحكم حائز لقوة الشيء المقضي به.
- لزوم صدور الحكم في مواجهة أحد الأشخاص العامة[4].
- أن يكون المبلغ محدد القيمة في حكم التصفية.

المطلب الثاني : المسؤولية الجزائية للموظف الممتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية

الفرع الأول: جريمة امتناع الموظف عن التنفيذ : تعد المسؤولية الجزائية للموظف العام الممتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية من الضمانات المهمة التي تكفل احترام أحكام القضاء نظرا لما يترتب عن انعقاد هذه المسؤولية من جزاءات تصل إلى حد سلب الحرية.

أولا: أركان جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية

نصت المادة 138 مكرر من القانون رقم 09/01 المؤرخ في 26 جوان 2001 المتضمن تعديل قانون العقوبات على ما يلي:" كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته لوقف تنفيذ حكم قضائي أو امتنع أو اعترض أو عرقل عمدا تنفيذه، يعاقب بالحبس من 6 أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 5000 دج إلى 50.000 دج". بالنظر إلى هذا النص فإن جريمة الامتناع تقوم على الأركان التالية:

---

[1]- محمد باهي أبو يونس: الغرامة التهديدية كوسيلة لإجبار الإدارة على تنفيذ الإحكام الإدارية، مجلة الحقوق، العدد الأول، السنة 29، 2005 ص 350 وأنظر أيضا المواد: 978، 980، 985 ق إ.م.

[2]- علي بخيت محمد بخيت، الغرامة التهديدية أمام القضاء المدني، الجوانب الموضوعية والإجرائية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 128. أنظر أيضا المادتان: 980، 981 ق إ.م.إ

[3]- أماني فوزي السيد حمودة: ضمانات تنفيذ الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2015 ص 339

[4]- المادة الأولى من القانون 02/91 المؤرخ في 8 جانفي 1991، يحدد القواعد الخاصة المطبقة على أحكام القضاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد02

أ/ وجود موظف" وذلك بأن يكون المتهم موظفا عام، ونظرا لأهمية هذه الصفة في قيام الجريمة لا بد من الوقوف عند تعريف الموظف العام،حيث عرف في الأمر رقم 03/06 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العامة والتي تنص على أنه:" يعتبر موظف كل عون، عين في وظيفة عمومية دائمة ورسم في رتبته في السلم الإداري"[1]

كما يقصد بالموظف العام في مفهوم المادة 2 من القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[2]، والتي وسعت في تعريفه مقارنة بالتعريف الضيق الذي جاء به قانون الوظيفة العامة .

- كل شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا أو في أحد المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، وسواء أكان معينا أو منتخبا، دائما أو مؤقتا...

- كل شخص آخر يتولى ولو مؤقتا وظيفة أو وكالة بأجر أو بدون أجر ويسهم بهذه الصفة في خدمة عمومية أو مؤسسة عمومية أو أية مؤسسة أخرى تملك الدولة كل أو بعض رأسمالها أو أية مؤسسة تقدم خدمة عمومية.

- كل شخص آخر معروف بأنه موظف عمومي أو من في حكمه...

و هذا التعريف مستمد من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة في 31 أكتوبر 2003، وهو يختلف تماما عن تعريف الموظف العمومي الذي جاء به القانون الأساسي للوظيفة العامة[3].

لكن الملاحظ من المفهوم الواسع للموظف العام الذي جاء به قانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته أنه قاصر على جرائم الفساد دون الجرائم الأخرى والمنصوص عليها في قانون العقوبات وخاصة المادة 138 مكرر التي تجرم الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية.

ب/ الركن المادي: يختلف الركن المادي لجريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية باختلاف السلك الإجرامي الذي نص عليه المشرع الجزائري في نص المادة 138 مكرر من قانون العقوبات.

1- الركن المادي لجريمة استعمال الموظف لسلطة وظيفته لوقف تنفيذ حكم أو قرار قضائي:

ويشترط لقيام الركن المادي المكون للجريمة توافر عنصرين، أولهما وجود موظف عام شاغل لوظيفة لها سلطة.

وثانيهما استعمال الموظف لسلطة وظيفته لمنع الموظف المختص بالتنفيذ من تنفيذ الحكم أو القرار القضائي الداخل في اختصاصه.

فحتى يتحقق الركن المادي لهذه الجريمة -إضافة إلى إلزامية توافر شرط الموظف العام-يجب أن يكون هذا الموظف يشغل وظيفة ذات سلطة، فيتدخل بمقتضى سلطة وظيفته لدى الموظف المختص بالتنفيذ لوقف تنفيذ الحكم[4].

2- الركن المادي لجريمة الامتناع العمدي عن تنفيذ الحكم القضائي وعرقلته وتعطيل تنفيذه عمدا:

وفقا لنص المادة 138 مكرر من قانون العقوبات فإن الفعل الذي يأتيه الموظف المختص بالتنفيذ يأخذ أحد السلوكات التالية:

-الامتناع العمدي عن التنفيذ: وهو سلوك سلبي يبديه الموظف بالرفض الصريح للتنفيذ وتقوم هذه الحالة إذا توافر شرطين: أولهما أن يكون عليه واجبا قانونيا بتنفيذ الأحكام القضائية، وثانيهما أن يكون قادرا على تنفيذ هذا الواجب.

هذا ولا يتحقق الامتناع عن تنفيذ الحكم إلا من اللحظة التي صار فيها هذا التنفيذ واجب لصيرورة الحكم مهيأ لذلك بعد توافر الشروط اللازمة لتنفيذه، وقبل هذه اللحظة لا يتصور حدوث امتناع عن التنفيذ.

1- المادة 4 من الأمر رقم 03/06 المؤرخ في 2006/07/15 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العامة، جريدة رسمية عدد 46 صادرة في 2006/07/16

2- القانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته جريدة رسمية عدد 14 صادرة في 2006/03/08.

3- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الجزء الثاني، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 08.

4- محمد رضوان صالح رضوان، مسؤولية الدولة عن عدم تنفيذ الأحكام الإدارية، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، مصر 2012، ص 358

- الاعتراض العمدي للتنفيذ: ويتمثل في موقف إيجابي يتخذه الموظف المختص يعترض بموجبه على عملية التنفيذ.
- العرقلة العمدية للتنفيذ: وذلك باتخاذ الموظف لسلوكات وتدابير من شأنها إعاقة عملية التنفيذ التي يباشرها المحكوم له، وكل هذه الصور تشكل جنحة.

ج/ الركن المعنوي: ويتمثل في القصد الجنائي، والذي يتكون من عنصرين **أولهما**: إرادة الفعل المكون للجريمة عن علم بحقيقته، **وثانيهما**: العلم بأن القانون يجرم الفعل ويعاقب عليه، وتوافر العنصرين لازم لوجود القصد الجنائي، إلا أن عنصر العلم بأن القانون يعاقب على الفعل هو عنصر مفترض في حق الفاعل، فلا يقبل منه الاعتذار بجهل القانون.

إن جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية هي جريمة عمدية والقصد الجنائي فيها هو قصد خاص يتمثل في انصراف نية الموظف إلى تحقيق نتيجة خاصة وهي الحيلولة دون تنفيذ الحكم بدون مبرر مشروع، فيكون بالتالي سيء النية.

الفرع الثاني : تقييم فعالية المسؤولية الجزائية للموظف الممتنع عن التنفيذ: تعد دعوى المسؤولية الجزائية للموظف العام من الضمانات المهمة في مجال تنفيذ الأحكام القضائية عموما إلا أنه ما يقلل من فعالية هذه الآلية الجزائية ما تقابله من معوقات في التطبيق تتمثل في:

1- إسراف المحاكم في الحكم بوقف تنفيذ ما تقضي به من عقوبات في جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام، وهذا ما ساهم وبشكل واضح في تحويل العقاب المنصوص عليه في قانون العقوبات من وسيلة ترهيب وإجبار للموظف والإدارة على تنفيذ الأحكام إلى مجرد وسيلة لحث الموظف والإدارة على التنفيذ.

2- إن الحماية الإجرائية التي يتمتع بها بعض الأفراد بالنظر لطبيعة الوظائف التي يباشرونها، تمنع من اتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم.كالحصانة البرلمانية مثلا التي قد يتمتع بها الموظف المسؤول عن عدم تنفيذ الحكم القضائي أو رئيسه الأعلى، من شأنها أن تحد من فعالية المسؤولية الجزائية، حيث أن طول الفترة التي تستغرقها إجراءات رفع الحصانة يزيد في تعطيل تنفيذ الحكم والإضرار بمصلحة المحكوم له أكثر.

3- من المشاكل التي تحد من فعالية المسؤولية الجزائية وتعليق تطبيقها هو وجود التعليمة الوزارية رقم 06/34 المتعلقة بتحديد الإجراءات العملية لتطبيق قانون 02/91 المحدد للقواعد الخاصة المطبقة على بعض أحكام القضاء[1] حيث أن هذه التعليمة تحول دون تطبيق المسؤولية الجزائية على أمين الخزينة العامة عند امتناعه عن تنفيذ الحكم القضائي المتضمن الإدانة المالية، وذلك لانتفاء القصد الجنائي لديه لاعتباره منفذا للتعليمة[2].

فتكريسا لمبدأ تدرج القوانين يفترض في أمين الخزينة أن يطبق نصوص القانون في هذا المجال والتي تعلو على التعليمة الوزارية التي يستند إليها في امتناعه عن تنفيذ الحكم القضائي

خاتمة: من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج الآتية:

- توسيع سلطات القاضي الإداري في مواجهة الإدارة بموجب القانون رقم 09/08، حيث أعطاه الحق في توقيع الغرامة التهديدية لحثها على تنفيذ أحكام القضاء، ورغم أهمية هذه الآلية التي جاء بها المشرع الجزائري إلا أنه أغفل منح نفس السلطة للقاضي الإداري في مواجهة أشخاص القانون الخاص المكلفة بإدارة مرفق عام مثلها مثل أشخاص القانون العام.
- بعد دراستنا للمسؤولية الجزائية للموظف الممتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية، لاحظنا أن المشرع قد قرر العقاب على الأفعال العمدية فقط، لكن الكثير من صور التحايل على التنفيذ التي قد يرتكبها الموظف تخرج من دائرة العقاب لعدم توافر القصد الجنائي فيها، رغم أنها تحقق نفس النتيجة وهي عدم حصول المحكوم له على حقه الثابت في الحكم.

---

[1]- التعليمة الوزارية رقم 06/34 المؤرخة في 11ماي 1991 المتعلقة بتحديد الإجراءات العملية لتطبيق القانون 02/91

[2]- أمال يعيش تمام، مرجع سابق، ص 271

- لقد اهتم المشرع بالتجريم دون أن يكفل للمحكوم له الضمانات اللازمة لتنفيذ ما بيده من أحكام، ولم يتخذ حلا إيجابيا يساعده على كفالة التنفيذ، فما مصلحة المحكوم له إذا سجن الموظف أو حرم من كل وظائف الدولة إذا لم يستوف هو حقه الثابت في الحكم.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: النصوص القانونية والتنظيمية

1-الأمر رقم 03/06 المؤرخ في 2006/07/15 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العامة، جريدة رسمية عدد 46 صادرة في 2006/07/16

2-القانون 02/91 المؤرخ في 8 جانفي 1991، يحدد القواعد الخاصة المطبقة على أحكام القضاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد02.

3-القانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته جريدة رسمية عدد14 صادرة في 2006./03/08

4- القانون رقم 09/08 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21 لسنة 2008.

5-التعليمة الوزارية رقم 06/34 المؤرخة في 11ماي 1991 المتعلقة بتحديد الإجراءات العملية لتطبيق القانون 02/91.

ثانيا:المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1-أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الجزء الثاني، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، .2006

2-احمد خلاصي، قواعد وإجراءات التنفيذ الجبري وفقا لقانون الإجراءات المدنية الجزائري والتشريعات المرتبطة به، منشورات عشاش،الجزائر-2003- ص .33

3-أماني فوزي السيد حمودة: ضمانات تنفيذ الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015 .

4- بن صاولة شفيقة، إشكالية تنفيذ الإدارة للقرارات القضائية الإدارية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

5- سليمان الطماوي، القضاء الإداري، قضاء التعويض وطرق الطعن في الأحكام، الكتاب الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة،.1996

6-صلاح يوسف عبد العليم، اثر القضاء الإداري على النشاط الإداري للدولة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

7-عبد العزيز عبد المنعم خليفة،تنفيذ الأحكام الإدارية وإشكالاته الوقتية،دار الفكر الجامعي،مصر،2008 .

8- عبد الغني بسيوني، ولاية القضاء الإداري على أعمال الإدارة - قضاء الإلغاء- منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، .1983

9- عبد الفتاح مراد: جرائم الامتناع في قانون العقوبات، الطبعة الأولى، 1990، ص 164.

10- عبد المنعم عبد العظيم جيرة، آثار حكم الإلغاء،دار الفكر العربي، مصر،.1971

11-علي بخيت محمد بخيت، الغرامة التهديدية أمام القضاء المدني، الجوانب الموضوعية والإجرائية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.

12- فايزة براهيمي: الأثر المالي لعدم تنفيذ الأحكام القضائية،دار الهدى،الجزائر، .2013

13- محمد أنيس بكر عمر، الحكم في الدعوى الإدارية وتنفيذه،د.د.ن، 2013.

14-محمد سعيد الليثي: امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضدها، الطبعة الأولى، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، القاهرة، .2009

15-محمود سعد عبد المجيد: الحماية التنفيذية للأحكام الإدارية بين التجريم، والتأديب والإلغاء والتعويض، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، .2012

16- مصطفى كمال وصفي، أصول إجراءات القضاء الإداري، الكتاب الثاني، الأحكام وتنفيذها، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،1964، ص .258

17- لحسين بن الشيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء 1، دار هومة،الجزائر،2002.

18 ـــــــــــــ دروس في المنازعات الإدارية،ط1، دار هومة،الجزائر، .2006

19 ـــــــــــــ المنتقى في قضاء مجلس الدولة،الجزء الثاني،دار هومة،الجزائر،2003.

ب – الرسائل الجامعية

1- أمال بعيش تمام، سلطة القاضي الإداري في توجيه أوامر للإدارة، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2012.

2- محمد رضوان صالح رضوان، مسؤولية الدولة عن عدم تنفيذ الأحكام الإدارية، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، مصر، 2012 .

3- مصطفى كيرة، نظرية الاعتداء المادي في القانون الإداري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 1964 .

4- بن سهلي سليم،الأحكام الإدارية الصادرة بالإلغاء وكيفية مواجهة امتناع الإدارة عن تنفيذه-دراسة مقارنة-،رسالة ماجستير،معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،2010.

ج- المقالات العلمية

1-حسين فريحة، **"تنفيذ قرارات القضاء الإداري بين الواقع والقانون"**، مجلة المفكر، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس، 2007.

2-زكريا مصيلحي عبد اللطيف، **"جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام عمدا"**، مجلة قضايا الحكومة، العدد الثالث، السنة الحادية والعشرون، يوليو، سبتمبر، 1977.

3-سعاد الشرقاوي،**"الانحراف في استعمال السلطة،وعيب السبب"**، مجلة العلوم الإدارية،مصر،السنة 11 العدد 3، ديسمبر 1969.

4- غناي رمضان،**"موقف مجلس الدولة من الغرامة التهديدية"**، مجلة مجلس الدولة،العدد 4،سنة، 2003.

5-فريدة أبركان،**" رقابة القاضي الإداري على السلطة التقديرية للإدارة،"** ترجمة عبد العزيز أمقران، مجلة مجلس الدولة، الجزائر، العدد 1، سنة 2002.

6-كريم خميس خصباك، **"مشكلات تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري والحلول المقترحة** "المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية في الدول العربية المنعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 11-12 /09/ 2012 .الموقع الإلكتروني www.carjj-org.com.2017/07/18 تاريخ الاطلاع

7- محمد باهي أبو يونس: **"الغرامة التهديدية كوسيلة لإجبار الإدارة على تنفيذ الإحكام الإدارية"**، مجلة الحقوق، العدد الأول، السنة 29، 2005.

د-المجلات العلمية

1-نشرة القضاة، 1998، الديوان الوطني للأشغال التربوية، العدد 54، الجزائر.

2- المجلة القضائية، قسم المستندات والنشر للمحكمة العليا، العدد 01،الجزائر،سنة 1998.

3-مجلة مجلس الدولة، مطبعة الديوان،مجلس الدولة، العدد 3، سنة 2003.

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية

-Christophe Guettier, injonction et astreinte, édition jurisclasseur , N °2, 1997.

أثر التجزئة السوقية على تفعيل المزيج التسويقي
دراسة حالة مؤسسة أوبتيموم تيليكوم الجزائر "جازي" في الفترة 2001-2014

أ.فارس قاطر

جامعة العربي التبسي - تبسة

الملخص:تعتبر تلبية حاجات ورغبات الزبائن من قبل المنظمات التي تستهدف الربح من خلاله، عملية صعبة ومعقدة في ظل الظروف الراهنة، من خلال تشعب هذه الحاجات والرغبات وتنوعها، وصعوبة فهمها في بعض الأحيان، وعملية التجزئة السوقية، والتي تُعنى بتجزئة السوق لقطاعات تملك خصائص متشابهة قدر الإمكان، تعتبر من الحلول الناجحة لجعل المنظمات قادرة على الفهم الجيد لما يريده الزبائن، والاستجابة الفعالة لذلك.

وسيحاول هذا البحث إن يرصد واقع التجزئة في المؤسسات الاقتصادية من خلال واحدة من كبريات المؤسسات الجزائرية "أوبتيموم تيليكوم الجزائر"، وكيفية مساهمة هاته العملية في إثراء المزيج التسويقي الذي تقدمه، مما يجعله قادرا على تلبية حاجات ورغبات الزبائن المختلفين، وزيادة قدرة المؤسسة على المنافسة.

الكلمات المفتاحية: التسويق، السوق، التجزئة السوقية، المزيج التسويقي.

Abstract: Meeting the customers' needs and desires by the organizations that profit from which is considered a difficult and a complex process under the current circumstances, due to the complexity and the diversity of these needs, and for being difficult to understand at times. the process of market segmentation, which means segmenting the market sections have similar characteristics as much as possible , it is one of the successful solutions to make organizations capable of a good understanding of what customers want, and effective response to it.

This article examines the reality of market segmentation in the economic companies through one of the largest Algerian institutions, "Optimum Telecom Algeria", and how this operation contributes to the enriching of the marketing mix offered by it, making it able to meet the needs and desires of different customers, and increase the organization's ability to compete.

Keywords: marketing, market, market segmentation, the marketing mix

تمهيد: الأسواق تتطور وتتوسع، وحاجيات الزبائن تتعدد وتختلف من زبون لأخر، الأمر الذي زاد من صعوبة عمل المنظمات التي تعاني أجواء تنافسية شديدة، وحفزها للبحث عن حلول لمشاكلها، وزيادة كفاءة نشاطاتها والعمل على تعظيم أرباحها. فظهرت عملية تجزئة الأسواق كحل وأداة تخطيط تسويقية رئيسية وأساس لصياغة إستراتيجية فعّالة لها.

الفكرة المركزية التي تقوم عليها عملية التجزئة، أنه بالإمكان تعديل عناصر المزيج التسويقي، وتكوين العديد من الاستراتيجيات التي يمكن أن تكون قادرة على أن خدمة القطاعات بفعالية أكبر، مما يجعل من المنتج مناسبا بشكل أكبر لتلبية الحاجات التي يطلبها القطاع السوقي.

لكن كل مرّة يتم فيها تحريك عناصر المزيج التسويقي ينتج عن ذلك كلفة وجهد إضافي، لذلك فهذه العملية تتم في حالة ما إذا كان الدخل الناتج يبرر الزيادة في التكاليف.

مشكلة البحث:وتبرز إشكالية البحث في كيفية تأثير التجزئة السوقية في جعل المزيج التسويقي أكثر فعالية في تلبية وحاجات ورغبات الزبون؟ وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية باستعمال المنهج الوصفي من خلال وضع أساس نظري لعملية تجزئة السوق، ثم المنهج التحليلي لبحث في استعمال هذه الآلية في مؤسسة جازي في الفترة بين سنتي 2002 و2014، كواحدة من كبريات المؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر.

أولا. مفهوم عملية تجزئة الأسواق: من أبسط وأشمل التعاريف المقدمة لعملية التجزئة، أنها عملية "تجميع الزبائن الموجودون في السوق في مجموعات متشابهة"[1]. وكذلك هي عملية "تعريف وعزل مجموعات الأفراد في مجموعات متماسكة ومتشابهة، من أجل تزويدهم بمنتجات وأسعار والقيام بعمليات توزيع وترويج أكثر ملائمة"[2].

من خلال هاذين التعريفين، وعدد أخر من التعاريف ويمكن القول إن عملية التجزئة: "هي عملية تجميع وضم الزبائن الذين لديهم خصائص وسلوكات واستجابات متوقعة متشابهة، في مجموعات منفصلة حتى يتم استهدافها بواسطة مزيج تسويقي مصمم من أجلها، ويراعي هاته الاختلافات".

1. والتجزئة السوقية مرحلة من ثلاث مراحل مهمة، تعتبر جوهر الإستراتيجية التسويقية، وتعرف هذه المراحل اختصارا بـ "STP"، هذه المراحل هي:
2. التجزئة "SEGMENTATION"؛
3. الاستهداف "TARGETING"؛
4. تثبيت الصورة "POSITIONING".

حيث يتم إعداد الإستراتيجية التسويقية عبر خمس خطوات أساسية، يمكم توضيحها في الشكل رقم 1.

تبدأ عملية التسويق الفعال بعملية البحث التي تساعد على كشف القطاعات أو الشرائح الموجودة في السوق، وهو ما يعرف بالتجزئة، ثم تقوم المنظمة باختيار وخدمة القطاعات التي تحقق لها أقصى درجات الربح، وهو ما يعرف بالاستهداف، ثم تقوم بعد ذلك بعرض منتجاتها لكل قطعة سوقية، حتى يتمكن أفرادها من تقدير اختلاف منتجاتها مع منتجات المنافسة، وتتمكن من تثبيت صورة منتجاتها في أذهان زبائنها.

وتمثل التجزئة، الاستهداف وتثبيت الصورة ما يمكن تسميته بالتفكير الإستراتيجي للمنظمة، وبناءا عليه تقوم بتصميم المزيج التسويقي المناسب لكل قطعة سوقية لتحقيق أقصى درجات الكفاءة في الخدمة، ثم تقوم بتنفيذه ومراقبته من أجل تقييم النتائج وتطوير عملية التجزئة والاستهداف وتثبيت الصورة وتكتيكات المزيج التسويقي[3].

وتعتمد المنظمات التي تلجأ لعملية التجزئة إلى أربعة افتراضات أساسية[4]:

1. **الفرضية الأولى:** لا يبحث كل الأفراد عن نفس الشيء من المنتج، فالنشاط التسويقي لا يؤدي نفس الغرض عند كل الزبائن؛
2. **الفرضية الثانية:** إن تأسيس علاقة متميزة مع جزء من الناس أحسن من تأسيس علاقة هامشية مع كل الناس؛
3. **الفرضية الثالثة:** عندما تريد نجاح العلاقة مع جزء من الناس لابد من معرفتهم، وفهمهم بعمق، واستعمال هاته المعلومات من أجل تطوير منتجات تشبع رغباتهم وتلبي حاجاتهم بأكبر قدر ممكن؛
4. **الفرضية الرابعة:** يتعامل الناس مع المنظمات التي تسعى لفهم زبائنها، والعمل على إشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم.

وتعتبر هذه الفرضيات صالحة لحد كبير لكل الأسواق سواء كانت أسواق استهلاكية "B2C" أو أسواق صناعية "B2B".

ثانيا. شروط نجاح عملية التجزئة: وحتى تنجح عملية حدد خبراء التجزئة السوقية مجموعة من الشروط الأساسية الواجب توفرها في القطع السوقية، للحصول على عملية تجزئة ناجحة ومفيدة، نذكرها فيما يلي:

---

1 .Brian Thomas and Matthew Housden, **Direct Marketing in Practice**, Butterworth-Heinemann, London, 2002, p 72.

2 .Yadin Daniel**, International Dictionary of Marketing**, 1st Edition, Kogan Page Limited, London, UK, 2002, p 355.

3 . فيليب كوتلر، ترجمة فيصل عبد الله بابكر، **كوتلر يتحدث عن التسويق: كيف تنشئ الأسواق وتسيطر عليها**، الطبعة الرابعة، مكتبة جرير، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 38.

4 .Malcolm McDonald and Ian Dunbar, **Market segmentation : how to do it, how to profit from it**, 1st edition, Elsevier Butterworth-Heinemann, London, UK, 2004, p 131.

1. **التجانس**: لابد من وجود أكبر قدر ممكن من التجانس بين زبائن القطعة الواحدة، فيما يخص الاستجابة المحتملة إلى متغيرات المزيج التسويقي وأبعاد التجزئة؛
2. **التباين**: لابد كذلك من وجود أكبر قدر ممكن من التباين بين القطع السوقية فيما بينها، فيما يتعلق بالاستجابة المحتملة إلى متغيرات المزيج التسويقي وأبعاد التجزئة[1]؛
3. **الوجود الحقيقي**: أن تكون القطع موجودة في البيئة حقيقة، وليست من صنع خيال المسوق[2]؛
4. **القابلية القياس**: غالبا ما تكون أسواق المنتجات الاستهلاكية سهلة القياس نسبيا، مقارنة بأسواق المنتجات الصناعية أو التقنية، حيث يعود هذا الأمر بشكل كبير لقلة البيانات المنشورة الخاصة بتلك الأسواق؛
5. **سهولة الوصول**: في بعض الحالات قد توجد قطعة كبيرة الحجم، مربحة وتملك إمكانية نمو معتبرة، لكنها صعبة الاستغلال لأسباب عديدة، منها مثلا: ضعف الإمكانيات المادية أو قلة الخبرة لدى المنظمة ...؛
6. **الحجم الهام**: على المنظمة التي تختار قطاع معين لخدمته أن تأخذ حجمه بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار، فلابد أن يكون الحجم ملائما، ويبرر الجهد والوقت الذي ستنفقه عليه المنظمة ويمكنها من خلاله تحقيق أهدافها. ويجدر بنا أن نذكر أن الحجم هنا أمر نسبي، فما يكون مثلا صغيرا بالنسبة لمنظمة ما، يمكن أن يكون ملائما جدا لمنظمة أخرى أصغر؛
7. **الملاءمة**: يجب أن تكون هذه القطعة ملائمة لأهداف وموارد المنظمة؛
8. **الاستقرار**: يجب أن تكون القطعة مستقرة نسبيا، حتى يمكن توقع سلوك في المستقبل بدرجة كافية من الثقة[3].

ثالثا.خطوات عملية التجزئة:

تتم عملية التجزئة عبر طورين رئيسين*، على النحو التالي والمبين في الشكل رقم 2.

أولا: الطور الأول: كشف القطع السوقية: يتكون هذا الطور من ثلاث مراحل تتم عبر 5 خطوات، على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى: سوق المنظمة وطريقة عملها.**في هاته المرحلة تعمل المنظمة على تعريف السوق الذي ستعمل من خلاله، والتعرف على طريقه عمله، ويتم ذلك عبر خطوتين:

• **الخطوة الأولى: تعريف السوق:** ويتم عبر هاته الخطوة تعريف السوق، ومجال مشروع التجزئة بتحديد المنطقة الجغرافية التي يغطيها هذا المشروع، والفهم الجيد لنوايا الزبائن من دخولهم لهذا السوق.

• **الخطوة الثانية: تخطيط السوق:** يتم عبر هاته الخطوة إعداد مخطط للسوق الذي تم تعريفه، يوضح كل من المنافسين، الزبائن، الموردون، والمنتجات وطرق شرائها التي توجد فيه.

- **المرحلة الثانية: صانعو القرارات والصفقات:** وتتم هذه المرحلة عبر خطوة واحدة، تمثل الخطوة الثالثة في العملية ككل، وهي:

• **الخطوة الثالثة: من يحدد ماذا؟** يتم من خلال هذه الخطوة تحديد من يتخذ القرار في السوق.

- **المرحلة الثالثة: تجزئة السوق:** وتتم هذه المرحلة عبر خطوتين تمثلان الخطوتين الرابعة والخامسة من العملية، كما يلي:

---

[1] .William D. Perreault & E. Jerome McCarthy, **Essentials of Marketing**, 10 th Edition, 2006, p 75.

[2] .William D. Neal, Principles of Market Segmentation, **AMA Core Marketing Knowledge: Segmentation**, American Marketing Association, 2005, p 03.

[3] .Colin Gilligan a& Richard M. S. Wilson, **Strategic Marketing Planning**, Butterworth Heinemann, London, UK, 2005, p 407.

- **الخطوة الرابعة: لماذا؟** ومن خلال هذه الخطوة تعرف المنظمة الأسباب التي تجعل صانعي القرار يفاضلون بين المنتجات المقدمة لهم، تحديد حاجاتهم، أهمية السعر...
- **الخطوة الخامسة: تشكيل القطع:** يتم عبر هذه الخطوة استعمال التقنيات الخاصة بتجميع الزبائن المتشابهين، لتشكيل القطع السوقية، التي تتراوح في أغلب الأسواق بين خمسة وعشرة قطع.

ثانيا: الطور الثاني: تقييم واختيار القطع السوقية: ويتم في هذا الطور تحديد القطع التي ستخدمها المنظمة، وتتم في مرحلة واحدة عبر خطوتين، كمايلي:

➢ **المرحلة الرابعة: تمييز القطع المستهدفة:** تتم هذه المرحلة عبر خطوتين:

- **الخطوة السادسة: قياس إمكانيات القطعة/القطع السوقية:** ويتم عبر هذه الخطوة قياس جاذبية القطع، وترتيبها واختيار الأكثر جاذبية لاستهدافها.

-الخطوة السابعة: تقوية المنظمة بالقطعة/القطع: إعداد المنظمة وتقويتها من أجل خدمة القطعة بكفاءة، وجعلها قادرة على المنافسة، وبذلك تتحول القطعة مصدر قوة للمنظمة.

رابعا. تعريف سوق المؤسسة:عرفت مؤسسة جازي سوقها تعريفا واسعا، حتى تتمكن من النشاط في عدة نشاطات متداخلة ومتكاملة فيما بينها، فقد عرفت نشاطها ضمن سوق الاتصالات الذي يحوي العديد من ميادين النشاط، والمخطط المبين في الشكل رقم 3 يبين ذلك.

خامسا: الحصة السوقية أوبتيموم تيليكوم "جازي":تطور عدد مشتركي أوبتيموم تيليكوم "جازي"، تطورا كبيرا بنسبة نمو وصلت إلى 306 بالمائة سنة 2003، ثم إستقرت في السنوات الموالية في متوسط نموسنوي بلغ 110 بالمائة، وقد بذلت المؤسسة جهود تقنية وتسويقة كبيرة من أجل الوصول إلى هذه المستويات، والجدول رقم 1 والشكل رقم 4 يبينان هذا النمو في عدد المشتركين مقارنة بالمؤسسات المنافسة والعاملة في السوق.

جدول رقم 1: تطور مشتركي الهاتف النقال، نسب النمو السنوية والحصص السوقية في السوق الجزائرية من سنة 2001 إلى سنة 2015

الوحدة: مليون مشترك بالنسبة للعدد بالمائة بالنسبة للحصة السوقية ونسبة النمو

السنة	اتصالات الجزائر (موبيليس)			أوبتيموم تيليكوم (جازي)			الوطنية للإتصالات (أوريدو)			العدد الإجمالي للمشتركين
	عدد المشتركين	نسبة النمو	الحصة السوقية	عدد المشتركين	نسبة النمو	الحصة السوقية	عدد المشتركين	نسبة النمو	الحصة السوقية	
2001	0.100	0.00%	100%	0.000	/	0.00%	0.000	/	0.00%	0.100
2002	0.135	35.00%	30.00%	0.315	/	70.00%	0.000	/	0.00%	0.450
2003	0.167	23.70%	11.55%	1.279	306.03%	88.45%	0.000	/	0.00%	1.446
2004	1.176	604.19%	24.09%	3.418	167.24%	70.03%	0.287	/	5.88%	4.881
2005	4.907	317.26%	35.93%	7.276	112.87%	53.27%	1.476	414.29%	10.81%	13.659
2006	7.476	52.35%	35.61%	10.530	44.72%	50.15%	2.991	102.64%	14.24%	20.997
2007	9.692	29.64%	35.17%	13.382	27.08%	48.55%	4.487	50.02%	16.28%	27.561
2008	7.703	-20.52%	28.50%	14.108	5.43%	52.20%	5.218	16.29%	19.31%	27.029
2009	10.079	30.85%	30.80%	14.617	3.61%	44.66%	8.032	53.93%	24.54%	32.728
2010	9.446	-6.28%	28.82%	15.087	3.22%	46.03%	8.245	2.65%	25.15%	32.778
2011	10.515	11.32%	29.52%	16.595	10.00%	46.60%	8.504	3.14%	23.88%	35.614
2012	10.622	1.02%	28.31%	17.845	7.53%	47.55%	9.059	6.53%	24.14%	37.526
2013	12.538	18.04%	31.64%	17.585	-1.46%	44.37%	9.506	4.93%	23.99%	39.629
2014	13.022	3.86%	30.08%	18.612	5.84%	42.99%	11.663	22.69%	26.94%	43.297

المصدر:

- 2010-2001: تقرير النشاط السنوي لسنة 2010 لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- 2011: تقرير النشاط السنوي لسنة 2011 لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

- 2012-2014: تقرير النشاط السنوي لسنة 2014 لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

بقيت المؤسسة تمتلك أكبر حصة سوقية منذ دخولها إلى سوق الإتصالات في الجزائر، لكن نسبة الحصة السوقية تعرف تناقصا بسبب المنافسة الشرسة الموجودة في سوق الإتصالات، وإستهداف المستهلكين المحتملين.

في فترة الدراسة لدى المؤسسة نسبة ضئيلة من التسرب أو المشتركين الذين يتوقفون عن إستعمال شرائحها، ويذهبون إلى إستعمال شرائح منافسة، فزبائنها يملكون درجات ولاء عالية، حيث أثبتت إحدى الدراسات السوقية على قطاع الهاتف النقال[1] أن نسبة الزبائن الذين ينوون الإستغناء على خدمات أوراسكوم تيليكوم الجزائر لايزيدون على 12 بالمائة، ومع بعض الجهود التسويقية ودراسة الإحتجاجات التي لديهم يمكن أن تقل النسبة على أقل من ذلك بكثير.

من خلال دراسة سوق الهاتف النقال يمكن أن نسوق الملاحظات التالية:

- **غير المستهلكين المطلقين:** تعتبر سوق الهاتف النقال من الأسواق التي تحتوي على أعداد ضئيلة من غير المستهلكين المطلقين، ومن الفئات التي يمكن أن تعتبر غير مستهلكين مطلقين نجد فالمصابون بفقدان البصر والصم البكم، غير أن المؤسسات تعمل على تزويد هؤلاء ببرامج ومعدات تساعدهم على إستعمال الهاتف، ففاقدو البصر يمكنهم مثلا يمكنهم إستعمال الهاتف النقال عن طريق بعض التدريب، وعن طريق شيء من الحفظ، وكذلك فئة الصم البكم فإنهم يعتمدون على الرسائل القصيرة، لذلك فإنه يمكن تقسيم سوق الهانف النقال إلى غير مستهلكين نسبيين ومستهلكين حاليين.
- **المستهلكون الحاليون:** هم من يستعملون حاليا منتجات المؤسسات العاملة في القطاع؛ أما

المستهلكون النسبيون: ويمثلون أولئك الزبائن الذين الذين يفتقدون إلى إحدى أوكلتا الخاصيتين التاليتن:

- **القدرة على إمتلاك وتشغيل شريحة:** عند ظهور الهاتف النقال في الجزائر كانت تكلفة التشغيل عالية، وتكلفة الوحدة مرتفعة، بالإضافة إلى مدة الصلاحية التي كانت تتراوح بين 15 يوم إلى 30 يوم مع مدة سماح لا تتجاوز 7 أيام، حسب قيمة التعبئة كما يبينه الجدول رقم 2.

فالأفراد ذوو الدخل المنخفض أو غير المستقر والأطفال والجزء الغالب من المراهقين لا يستطيعون الإلتزام بهذه الشروط؛

- **الرغبة في إمتلاك وتشغيل شريحة:** ويمكن أن نذكر من العوامل التي تجعل الفرد غير راغب في إمتلاك شريحة هاتف نقال مايلي:
- عدم ضرورة إمتلاكها بسبب قلة إستعماله لها؛
- إمتلاك هاتف ثابت وتلبيته لحاجاته الإتصالية؛
- المخاوف من الخطورة على الصحة التي تنجر على إستعمال الهاتف النقال.

جدول رقم 2: مدة الصلاحية في خدمة الدفع المسبق قبل تقديم عرض إمتلاك الخط مدى الحياة لدى أوبتيموم تيليكوم "جازي".

		جــازي بطـاقـــة			ألــو بـطـاقـــة	
الخصائص	الـرصيـــد الأولـــي	25 وحدة إتصال			25 وحدة إتصال	
	مدة صلاحية الرصيد الأولي	60 يوم			60 يوم	
	بـطـاقـــة التـعـبئـة	500 دج	1200 دج	2300 دج	500 دج	1200 دج
	مـدة صلاحيـــة الـرصيـد	15 يوم	40 يوم	90 يوم	20 يوم	50 يوم
	مدة السمــاح (إستقبال فقط)	10 أيام	20 أيام	30 أيام	15 أيام	30 أيام
	مدة السماح قبل فقدان الرقم (بدون إستقبال)	90 يــوم			90 يــوم	

المصـدر: منشورات المؤسسة بتصرف.

---

(1) دراسة قام بها الطالب تاوتي عبد العليم، لإعداد رسالة الماجستير سنة 2006، بعنوان دراسة سوق خدمة اتصالات الهاتف النقال في الجزائر، مقدمة لجامعة ورقلة، الجزائر، ص 116.

سادسا. العلامات التجارية أوبتيموم تيليكوم "جازي":

تعمل مؤسسة جازي من خلال علامتين تجارتين مختلفتين، هما:

- "ألـو ALLO"؛
- "جـازي DJEZZY".

1. **ألو أوتيا "ALLO OTA":** تحت علامة ألو أوتيا المبين وسمها في الشكل رقم 4، قدمت مؤسسة أوبتيموم تيليكوم "جازي" منتجا واحدا يتمثل في خط الدفع المسبق "ألو بطاقة ALLO OTA CARTE".

2. **جـازي "DJEZZY":** تعتبر هذه العلامة الرئيسية التي تركز عليها المؤسسة أغلب جهودها، وهي الدعامة الأساسية التي تعتمد عليها وتضم تحت لوائها معظم المنتجات التي تقدمها المؤسسة، والشكل رقم 6 يبين الشعار التجاري للعلامة.

سابعا. القطاعات السوقية لمؤسسة أوبتيموم تيليكوم الجزائر:

وقد قسمت المؤسسة سوقها إلى ثلاثة قطاعات سوقية مختلفة، معتمدة على معيارين تجزئيين أساسين، وهما:

- وقت الدفع (مسبق أوبعدي)؛
- نوعية المشترك (نهائي أو صناعي).

وبناءا على ذلك نتجت القطاعات التالية:

- قطاع الدفع المسبق؛
- قطاع المتعاملين الإقتصاديين؛
- قطاع الإشتراك الشهري.

والشكل رقم 7 يبين الشجرة التجزيئية لمؤسسة أوبتيموم تيليكوم الجزائر

ثامنا. عروض مؤسسة أوبتيموم تيليكوم

وبناء على هذه التجزئة، صممت المؤسسة العديد من العروض المختلفة الموجهة لكل قطاع، وذلك على النحو التالي:

القطاع الأول: قطاع الدفع المسبق.

أفرزت نتائج بحوث تسويق قامت بها المؤسسة، أن 97 بالمائة من العينة التي درستها يفضلون خدمة الدفع المسبق ولديهم إستعدادا لإقتنائها. وتم طرحها بداية من أوت 2002، من خلال عرضين أساسيين:

1. **ألــو بطاقة "ALLO CARTE":** تتميز بطاقة ألو بطول مدة الصلاحية وبإرتفاع في تكلفة الوحدة نسبيا مقارنة بعرض الدفع المسبق الآخر، المتمثل في جازي بطاقة، لكن بعد أن قدمت المؤسسة خدمة إمتلاك الخط مدى الحياة، زال الفرق بينهما في هذه الميزة، فحاولت المؤسسة تمييز هذا العرض بمده بالعديد من العروض الترقوية، وتمييزه بميزة الرسائل القصيرة، حيث يتم إعطاء الزبون 30 رسالة قصيرة مجانية كل شهر، بمعدل رسالة لكل يوم، وخفضت في سعر وحداته تدريجيا إلى أن إقتربت من سعر وحدة جازي بطاقة.

2. **جازي بطاقة "DJEZZY CARTE":** تعتبر خدمة جازي بطاقة خدمة دفع مسبق، قدمت لتتميز بإنخفاض في سعر الوحدة مع مدة صلاحية أقل، وتغيرت بعض خصائصها منذ إطلاق خدمة إمتلاك الخط مدى الحياة سنة 2009 كمايظهر في الجدول رقم 3.وقد قدمت المؤسسة هاتين الخدمتين ألو أوتيا بطاقة وجازي بطاقة، بناءا على دراسة سوقية بينت أن زبائن الدفع المسبق ينقسمون إلى قسمين أساسين، على أساس مجموعة من المنافع المتوقعة، حصرتها المؤسسة في مايلي:

- **القسم الأول:** قليلو الإستعمال للهاتف النقال، يضعون في المرتبة الأولى من تفضيلاتهم مدة صلاحية أطول؛ ثم يأتي السعر في المرتبة الثانية؛
- **القسم الثاني:** يستعملون الهاتف النقال بدرجة أكبر، يضعون في المرتبة الأولى من تفضيلاتهم سعر وحدة أقل، ويضعون مدة الصلاحية في درجة متأخرة من الأهمية.

جدول رقم 3: عرض جازي بطاقة "DJEZZY CARTE" في سبتمبر 2009.

	ميزة العرض	ثمن الوحدة		تكاليف تغيير العرض	التعبئة	مدة صلاحية الخط والرصيد
		داخل أوتيا	نحو الثابت والنقال			
جيزي بطاقة DJEZZY CARTE	وحدة بالـ 30 ثانية	3,99 دج	4,49 دج	25 دج	من 100 دج إلى 2 999 دج بمختلف عروض التعبئة	مدى الحياة بشرط إرسال رسالة أو مكالمة كل 3 أشهر على الأقل.
	بالثانية بعد الدقيقة الأولى	7,98 دج	8,98 دج			

المصدر: منشورات المؤسسة بتصرف.

وبناءا على دراسات تسويقية قامت بها المؤسسة، لتفضيلات الزبائن ورغباتهم في كيفية تعبئة رصيدهم، وبهدف توفير المرونة في ذلك، قدمت لهم أربع خيارت للتعبئة، وهي على النحو التالي:

1. بطاقات التعبئة: وتتم التعبئة بواسطة بطاقات التعبئة عن طريق إختيار البطاقة ذات القيمة المرغوبة.
2. طريقة صوص "SOS": أو مايعرف بالرصيد من عند صديق، فيتم من خلاله نقل الرصيد من رصيد مشترك إلى رصيد مشترك.
3. تعبئة فلكسي "FLEXY": فتتم عن طريق الوحدات التجارية أو نقاط البيع المختصة عن طريق شرائح خاصة.
4. التعبئة الإلكترونية "TPE": يقوم المشترك بدفع قيمة الوحدات التي يرغب بإضافتها إلى رصيده لأي نقطة بيع متوفرة في السوق، وبعد ذلك يقوم العون بإصدار رقم مكون من 14 رقم يتم طباعته على طابعة متصلة بالجهاز ويسلمه للزبون، الذي يقوم بشحن رصيده بذلك المبلغ، بنفس الطريقة المتبعة عند شراء بطاقات التعبئة.

وكل هاته الخيارات تحتوي على مجموعة الصيغ، كما يوضحه الجدول رقم 4.

جدول رقم 4: إقتراحات التعبئة التي توفرها أوبتيموم تيليكوم "جازي" ضمن خدمة الدفع المسبق.

			القيمة المتوفرة					مدة الصلاحية
الإقتراح	بطاقات التعبئة:	بطاقة 500	500 دج					مدى الحياة
		بطاقة 1200	1200 دج					
		بطاقة 2300	2300 دج					
	فلكسي "FLEXY":		من 100 دج إلى 2 999 دج					
	قرض صوص "SOS":		من 50 دج إلى 100 دج من حساب صديق بكلفة 10 دج					
	التعبئة الإلكترونية "TPE":		100 دج	200 دج	500 دج	1200 دج	2300 دج	

المصدر: منشورات المؤسسة بتصرف

القطاع الثاني: قطاع الإشتراك الشهري: يعتبر قطاع الإشتراك الشهري، القطاع الثاني الذي تستهدفه المؤسسة، ويتميز بالإستهلاك الحر للوحدات الهاتفية والإلتزام بدفع ثمنها كل شهر، وقد طورت المؤسسة في عروضها، ووفرت إمكانية وضع سقف للإستهلاك، يمكن أن يطلبه المستهلك من أجل التحكم في إستهلاكه، كما سيتضح لاحقا، لكن العامل المميز لهذا القطاع هو الدفع المؤجل.

وقد وجدت المؤسسة إختلافا كبيرا في إستهلاك الأفراد وإستهلاك المؤسسات الإقتصادية، لذلك قامت بتقسيم هذا القطاع إلى قطاعين فرعين متمايزين، على النحو التالي:

1. قطاع المستهلكين النهائيين؛
2. قطاع المتعاملين الصناعين.

ومن أجل تلبية مختلف حاجات ورغبات هذا القطاع، قدمت المؤسسة مجموعة من العروض، على النحو التالي:

- **جازي كلاسيك "DJEZZY CLASSIC"**:إن عرض جازي كلاسيك تتميز بالمرونة وتعدد صيغه، حيث يتراوح الحد الأدنى من الإستهلاك الذي تفرضه المؤسسة بين 1200 دج و9200 دج في الشهر، ليناسب أكبر قدر من الزبائن، ويوفر العرض عبر صيغه المتعددة مايعرف إقتصاديا بوفورات الحجم، حيث يتناقص السعر مع زيادة الحد الأدنى للإستهلاك، كما يظهر في الجدول رقم 5. وقد طورت المؤسسة هذا العرض، وزادت في عدد صيغه، حيث بدأت سنة 2003 بأربعة صيغ، كما يبينه الجدول رقم 6، ووصلت سنة 2008 إلى ثمانية صيغ، بناءا على دراسات تسويقية، بينت لها وجود قطاعات تحتاج لشراء شرائح تحوي عدد ساعات أكثر من 5، وهو ماكان مشمولا في عرض liberty، الذي قامت بالإستغناء عليه بسبب مشاكله عند التسديد، وشكوك الزبائن حول الفوترة، حيث رفقت السقف لحدود 25 سا كما يبينها الجدولين رقم 5 و6 .

جدول رقم 5: عرض جازي كلاسيك سنة 2008.

	رقم العرض	المدة الزمنية / شهر		المبلغ المستحق / شهر	متوسط ثمن الدقيقة
جازي كلاسيك DJEZZY CLASSIC	01	2 سا و 30 د	150 د	1200 دج	8 دج/ د
	02	3 سا و 30 د	210 د	1600 دج	7.62 دج/ د
	03	4 سا و 30 د	270 د	2000 دج	7,42 دج/ د
	04	5 سا و 30 د	330 د	2300 دج	6.96 دج/ د
	05	7 سا و 30 د	450 د	2900 دج	6.44 دج/ د
	06	10 سا و 30 د	630 د	4000 دج	6.35 دج/ د
	07	15 سا و 30 د	930 د	5800 دج	6,23 دج/ د
	08	25 سا و 30 د	1530 د	9200 دج	6 دج/ د

المصدر:منشورات المؤسسة بتصرف.

جدول رقم 6: عرض جازي كلاسيك سنة 2003.

	إسم العرض	المدة الزمنية/ شهر		الرسائل القصيرة/ شهر	المبلغ المستحق/ شهر	متوسط ثمن الدقيقة
جيزي كلاسيك DJEZZY CLASSIC	LIBERTY	حـــر	حـــر	حـــر	حسب الإستهلاك	
	100	1سا و 40 د	100 د	10	1600 دج	8 دج/ د
	200	2سا و 20 د	200 د	20	2100 دج	7.6 دج/ د
	300	5سا	300 د	30	2500 دج	7,4 دج/ د

المصدر:منشورات المؤسسة بتصرف.

- **جازي مراقبة "DJEZZY CONTROL"**:صمم جازي مراقبة من أجل التحكم في الإستهلاك، فهو يقترح ثلاثة صيغ مختلفة مبينة في الجدول رقم 7، ويختلف عن عرض كلاسيك في سعر الوحدة حيث يوفر عرض مراقبة سعر وحدة أقل، لكنه في المقابل يقتطع مبلغا كل شهر لا يحول إلى وحدات، هذا المبلغ يقل كلما زاد الإشتراك الشهري، حتى يصل إلى الصفر في الصيغة الثالثة المبينة في الجدول الذي سبق ذكره.

جدول رقم 7: عرض جازي مراقبة.

	الرقم	الإشتراك الشهري	الرصيد الشهـــري	كلفـــة التشغيل	تكلفـــة المكالمـــة		
					داخل أوتيـــا	نحو الثابت	نحـو النقـــال
جيـــزي مراقبة DJEZZY CONTROL	1	1500 دج	1000 دج	2000 دج	6 دج/ د	8 دج/ د	10 دج/ د
	2	2250 دج	2000 دج				
	3	3000 دج	3000 دج				

المصدر: منشورات المؤسسة بتصرف.

- **جازي ميلينيوم "DJEZZY MILLENIUM"**:هذا العرض يختلف على سابقيه من عروض الدفع البعدي، بسعر وحدة أعلى من كل العروض السابقة، غير أنه يتميز بميزة أساسية تتمثل في المكالمات المجانية غير المحدودة اليومية داخل شبكة المؤسسة في فترة محددة، من اليوم والأسبوع. كما يظهر في الجدول رقم 8.

جدول رقم 8: عرض جازي ميلينيوم.

.	إسم العرض	المدة الزمنية/ شهر		متوسط ثمن الدقيقة	المبلغ المستحق/ شهر	مبلـــغ الضمـــان	المزايا المقترحـــة
جيــزي ميلينيوم DJEZZY MILLENIUM	ميلينيوم 1000	2 سا	120 د	8,5 دج/ د	1000 دج	4000 دج ترد بعد سنة	مكالمات مجانية يوميا من الساعة 21 إلى السابعة صباحا.
	ميلينيوم 4000	10 سا	600 د	8.5 دج/ د	4000 دج	4000 دج ترد بعد سنة	مكالمات مجانية يوميا من الساعة 21 إلى السابعة صباحا مع نهاية الأسبوع.

المصـدر:منشورات المؤسسة بتصرف.

القطاع الثالث: قطاع المتعاملون الإقتصاديون:

يتمتع قطاع الأعمال بحيوية كبيرة، وإرتباط كبير بقطاع الإتصال الذي يعتبر تطوره أحد العوامل المهمة في تطور قطاع الأعمال، كذلك يتميز قطاع الأعمال بإستهلاكه الكبير لمنتجات الإتصال.

هذه المميزات وبعد الدراسة التي قامت بها المؤسسة، جعلتها تحدد قطاع الأعمال كقطاع سوقي مستقل، حاولت تمييزه وتقديم عروض خاصة به، وقد حددت عروضها على النحو التالي:

- **جازي أعمال "DJEZZY BUSINESS":**

يتعلق الأمر هنا بحيازة ثلاثة خطوط هاتف نقال فأكثر، وينطوي هذا الخط من الخدمة على نوعين هما:

- عرض خاص بإشتراك المؤسسات كعون اقتصادي.
- عرض خاص بإشتراك الموظفين في إطار شخصي بإسم المؤسسات العاملين بها.

والجدول رقم 9 يبين عرض جازي أعمال.

جدول رقم 9: عرض جازي أعمال.

	كلفــة التشغيل	الإشتراك الشهري	الدقائق الممنوحة/شهر	الرصيـد الإبتدائي	تكلفة المكالمة		
					داخل أوتيا	نحو الثابت	نحو النقال
جيــزي أعمال	1200 دج	1500 دج	210 د	500 دج	5 دج/د	6 دج/د	8 دج/د

المصـدر:منشورات المؤسسة بتصرف.

- **جازي أعمال مراقبة "DJEZZY BUSINESS CONTROL":**

عرض جازي أعمال مراقبة يتميز بنفس خصائص عرض جازي مراقبة العادي، لكنه مصمم لقطاع الأعمال، والجدول رقم 10 يبين ذلك.

جدول رقم 10: عرض جازي أعمال مراقبة "DJEZZY BUSINESS CONTROL".

	الرقم	الإشتراك الشهري	الرصيد الشهري	كلفــة التشغيل	رصيد الإبتدائي	تكلفة المكالمة		
						داخل أوتيا	نحو الثابت	نحو النقال
جيــزي أعمال مراقبــة DJEZZY BUSINESS CONTROL	1500	1500 دج	1100 دج	1200 دج	500 دج	6 دج/ د	8 دج/ د	10 دج/ د
	3000	3000 دج	2700 دج					
	5000	5000 دج	4800 دج					

المصـدر:منشورات المؤسسة بتصرف.

تاسعا: عناصر المزيج التسويق التي تستعملها أوبتيموم تيليكوم الجزائر

1. **المنتجات:** تقدم المؤسسة خدمة الإتصال كمنتج رئيسي، لكنها تعرض معه مجموعة من الخدمات الملحقة أو التكميلية، من أجل إمداد منتجها الرئيس بمجموعة من القيم المضافة لدعم مكانته في السوق، وتلبية حاجات القطاعات السوقية المختلفة.تحيط هذه التشكيلة من المنتجات الملحقة بالمنتج الرئيس لتشكل ماتسميه المؤسسة بزهرة الخدمة، كما يوضحها الشكل رقم 8 ، وتتمثل المنتجات التكميلية التي توفرها المؤسسة في مايلي:

أ. **الرسالة الصوتية:** تمكن الزبون من تحويل وتسجيل رسائل صوتية في حال إقفال الجهاز أو التواجد خارج مجال التغطية أو عدم الرغبة في الإجابة.

ب. **النداء المزدوج:** تمكن الزبون إرسال أو إستقبال مكالمتين في آن واحد.

ت. **تحويل النداء:** تمكن الزبون من تحويل المكالمات التي يستقبلها إلى رقم هاتفي أخر من إختياره.

ث. **الرسائل المكتوبة القصيرة:** تمكن الزبون من إرسال واستقبال رسائل مكتوبة صيرة.

ج. **إخفاء رقم المتصل:** تمكن الزبون من الاتصال دون ظهور رقم هاتفه لدى مراسله.

ح. **خدمة الإتصال الدولي:** تسمح هذه الخدمة بإرسال نداءات إلى أي دولة أخرى من العالم.

خ. **السفر أو التجوال:** تعرف هذه الخدمة بـ "الرومينغ ROAMING" ، والتي يستطيع الزبون من خلالها إرسال واستقبال النداءات من بلد تواجده – خارج الجزائر- بشريحته.

د. **إختيار الرقم:** يمكن للزبون إختيار رقم هاتفه، وتقدم هذه الخدمة في عروض خاصة.

ذ. **تغيير الرقم:** يمكن للزبون تغيير رقم هاتفه بعد مدة من الاستعمال.

ر. **تغيير شريحة التشغيل:** تمكن الزبون من الحصول على شريحة جديدة.

ز. **الفاكس والبيانات:**

س. **النداء بالمحاورة.**تمكن من إقامة إتصال هاتفي "إجتماعات، ندوات، جاسات عائلية... " بين عدة أطراف.

ش. **الفاتورة المفصلة.**

2. **التسعير:** تتبع المؤسسة سياسات تسعير مختلفة بإختلاف القطع المستهدفة، موضحة في الجداول من 4 إلى 10 ، وبملاحظتها يمكن أن ندرك الخصائص التالية:

- كلما زادت درجة إلتزام الزبون مع المؤسسة قل سعر الوحدة (سعر وحدات الإشتراك أقل من سعر وحدات الدفع المسبق)؛
- كلما زاد إستهلاك الزبون قل سعر الوحدة (العروض الجزافية التي تحوي وحدات أكثر يكون متوسط سعر الوحدة أقل منه في العروض التي تحوي وحدات أقل)؛
- الأسعار المقترحة من خلال خدمة الدفع البعدي تعتبر أقل من تلك المقترحة على زبائن الدفع المسبق، لأسباب عدة، أهمها:
  - الترغيب في التوجه نحو خدمات الدفع البعدي؛
  - التكاليف التي تفرضها عملية إعداد بطاقات التعبئة والوسطاء الذين يعملون على توفيرها.

3. **التوزيع:**تعتمد المؤسسة على سياسة توزيع مصممة على نحو تستطيع من خلاله أن تلبي حاجات القطاعات السوقية المختلفة، التي تعمل على خدمتها، وتظهر السياسة التوزيعية للمؤسسة من خلال نقطتين:

أ. شبكة التغطية: التي تستطيع من خلالها جعل منتجها صالح للإستعمال؛ و

ب. قنوات التوزيع: والتي تستطيع من خلالها توصيل المنتج للزبون.

أ. **شبكة التغطية:**عرفت شبكة أوبتيموم تيليكوم الجزائر تطورا كبيرا خلال السنوات السبع الأولى من عمرها، فقد بدأت المؤسسة بشبكة تظم مركز تحويل واحد "MSC" و300 محطة قاعدية "BTS" في سنة 2002، مع تغطية تشمل

الولايات الكبرى: الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة، أما الآن (في سنة 2009) فأصبحت تغطي الـ 48 ولاية وبنسبة تغطية تصل إلى 96 بالمائة، بفضل وجود مركز تحويل واحد "MSC" و300 محطة قاعدية "BTS". وتغطية 100 بالمائة لكل الطرق الوطنية.

ب. **قنوات التوزيع**:تعتمد المؤسسة على نوعين من القنوات التوزيعية، من أجل تلبية حاجات قطاعاتها السوقية على النحو التالي:

➢ **القنوات المباشرة**:وهي القنوات التي يتم خلالها توصيل الخدمة مباشرة من المؤسسة إلى المستهلك، عبر نقاط تابعة لها، خاضعة لسلطتها المباشرة، ومن أجل ذلك تملك المؤسسة أكثر من مركز خدمة (وكالة تجارية) على مستوى الوطن، تنفرد الجزائر لوحدها بـ 15 نقطة.

وتنفرد هذه النقاط بتلبية حاجات أفراد قطاعات الدفع البعدي (الإشتراك) والمتعاملين الإقتصاديين، حيث يتم من خلالها:

- إعداد عقود الشراء؛
- الحصول على الفواتير؛
- تسديد الفواتير (يمكن تسديد فواتير بعض العروض عن طريق التعبئة).

➢ **القنوات غير المباشرة**:زيادة عن الوكالات التجارية التي تعتمدها المؤسسة، وتلبية حاجات زبائن قطاع الدفع المسبق، ونظرا لخصائصهم المتميزة وإنتشارهم الكبير في ربوع الجزائر، وعجز هذه النقاط على تلبية حاجاتهم، إعتمدت المؤسسة على عدد كبير من الوسطاء لتوصيل منتجاتها للزبائن.

ويمكن أن نميز نوعين من الوسطاء التي تعتمد عليها المؤسسة، على النحو التالي:

1. النوع الأول: الشركاء.هي مؤسسات خاصة تتعاقد مع المؤسسة على أن تمثلها وتبيع منتجاتها، وتحل محلها في أماكن محددة، وتتعامل المؤسسة مع عدة شركاء، ينذكر منهم:

- نوفافون "NOVAPHONE".
- موبيل فون "MOBIL PHONE".
- موبي وان "MOBI ONE".

2. النوع الثاني: نقاط البيع. هي نقاط تعمل على توزيع منتجات المؤسسة وإيصالها إلى المستهلك، وتعمل هذه النقاط كأنها تاجر تجزئة، تشتري من المؤسسة أو شركائها، ثم تعيد بيعها للزبائن، لكن ليس لها الحرية في تحديد السعر، فالسعر محدد من طرف المؤسسة، لكن تترك لها هامش ربح محدد.

ويصل عدد هذه النقاط لأكثر من 3000 نقطة عبر الوطن، وتنحصر مهمة هذه النقاط النقطتين التاليتين:

- بيع شرائح الدفع المسبق؛
- بيع بطاقات التعبئة وتعبئة فليكسي.يتم مراقبة إلتزام هؤلاء الوسطاء عن طريق أعوان تابعين للمؤسسة، يراقبون الأسعار، ويعملون على تشجيع وتحفيز هؤلاء الوسطاء، عبر ترتيبهم شهريا لتعيين أحسنهم وأكثرهم فعالية، عن طريق حجم المبيعات، ومكافأتهم على ذلك.

4. **الترويج:** يعتبر الترويج أحد الدعامات الأساسية في رسم صورة المؤسسة لدى زبائنها، ومن أجل ذلك تعتمد على العديد من الأدوات الترويجية، وبدرجات متفاوتة تتناسب مع القطاع السوقي المستهدف، وفيما يلي نحاول أن نرصد هذه الأدوات، وإختلاف إستعمالها لمختلف القطاعات السوقية:

أ. **التلفاز:** يعتبر التلفاز أحد أهم أدوات الترويج، ويعتبر التلفاز الوسيلة المثلى للوصول إلى زبائن الدفع المسبق، والمستهلكين النهائين، وتقل فعاليته في الوصول إلى الزبائن الصناعيين.

لذلك نجد أن جل الومضات الإشهارية للمؤسسة في التلفاز تنحصر في خدمات الدفع المسبق، والمستهلكين النهائيين.

ومنذ دخولها للسوق تعتمد المؤسسة على التلفاز، حيث لايقل عدد ومضاتها الإشهارية عن 06 ومضات في اليوم، ولمدة 30 ثانية للومضة، ويصل في أوقات معينة من السنة كالأعياد أو في شهر رمضان إلى 55 ومضة في اليوم.

ب. **الراديـو**:فقد الراديو الكثير من قدرته على التأثير، بسبب ظهور التلفاز، لكنه بقي يحتفظ بقوته في بعض الفجوات السوقية، كإستعماله من طرف سائقي السيارات، وإستعماله من طرف ساكني المناطق النائية...

لذلك فالمؤسسة تستعمله في الوصول إلى زبائنها، وخصوصا بعد توسع المحطات الإذاعية، وطنية، دولية، جهوية ومحلية، لكن بكثافة أقل مقارنة بالتلفزيون، وتعتبر فترات الأخبار من الفترات الأكثر إستعمالا من المؤسسة.

ت. **الجرائد والمجلات**:تعتبر الجرائد والمجلات ميدانا جيدا للعمل الترويجي من خلال الإشهار، أو رعاية الصفحات المتخصصة، أو نشر التقارير الإخبارية عن المؤسسة.

وتعتمد المؤسسة سياسة تقسيمية في النشر على الجرائد، فتنشر في مجموعة من الجرائد، تصل إلى أكثر 06 جرائد يومية، وأكثر من 03 جرائد أسبوعية، وتركز في كل جريدة على الإعلانات التي تواكب القطاع الغالب من قراءها.

فالجرائد الإقتصادية أو تلك التي تركز على الأخبار الإقتصادية، تكون مكانا لنشر الإعلانات الموجهة للمتعاملين الإقتصادية، بينما الجرائد المعروفة بأن أغلب قرائها من الطبقات ذات الدخل المرتفع فإنها تكون ملائمة لنشر إعلانات الإشتراك الشهري، أما الجرائد الشعبية أو ذات التوزيع الجماهيري فالتركيز من خلالها على إعلانات الدفع المسبق.

- **العلاقات العامة ورعاية الأحداث الكبرى**:تحاول المؤسسة من خلال حملات العلاقات العامة التي تقوم بها، أن تبقى قريبة من المجتمع، مما يحسن صورتها ويعطيه إنطباعا إيجابيا حولها، وقد قامت المؤسسة خلال السنوات الماضية برعاية العديد من الأحداث المهمة، وتظهر أهمية رعاية الأحداث في سياسة المؤسسة من خلال تخصيص وذات التأثير البالغ على حياة الأفراد، ومن أهمها: رعاية الفريق الوطني وبعض النوادي الوطنية الكبرى؛-رعاية حفلات غنائية يعود ريعها إلى متضرري زلزال بومرداس؛-رعاية برنامج الأحوال الجوية وما يحويه من أهمية لدى عدد كبير من الجزائريين؛-المساهمة في حفر آبار جديدة في ولاية أدرار في محاولة لإنعاش المنطقة؛-تمويل بعض المستشفيات بسيارات إسعاف مجهزة؛ -التبرع بناء مستشفى لمرضى السرطان.

وعموما فإن جوهر سياسة المؤسسة كما تعبر عنه، يتمثل في مشاركة الجزائريين أفراحهم ومساندهم في أحزانهم ومساعدتهم على التطور والنهوض.والعلاقات العامة يمكن أن تستهدف كل القطاعات، من خلال رسم الصورة الإيجابية المؤسسة في ذهن المستهلك سواء كان نهائيا أو صناعيا.

ث. **الملصقات والمطويات**:تعتبر الملصقات من الأدوات المهمة في تكوين صورة المؤسسة، والملصقات هي الإعلانات التي يتم إلصاقها في الأماكن العمومية، الوكالات التجارية ونقاط البيع، والمطويات وهي "تلك المطبوعات التي تحوي كافة التفاصيل على خدمة ما، أو مناسبة ما تريد المؤسسة إحيائها، يتم توزيعها على الزبائن". فالمطويات التي تحوي عروض الدفع المسبق يتم توزيعها على الفراد، والمطويات التي تحوي على معلومات على عروض المتعاملين الإقتصاديين توزع داخل المؤسسات الإقتصادية بإعتبارهم الزبائن المستهدفين، وهكذا.

ج. **البيع الشخصي**:تعتمد المؤسسة على البيع الشخصي لزيادة مبيعاتها، فموظفي الشباك بمثابة رجال بيع يتواصلون مع الزبائن بمختلف أنواعهم، لكن بطرق مختلفة تتوافق مع إحتياجات الزبون، وتعتمد المؤسسة على رجال بيع آخرين يعملون خارج مقراتها، يتواصلون مع المؤسسات الإقتصادية والزبائن الكبار لشرح عروضها وخدماتها.

كذلك تعتمد المؤسسة في بعض العروض على الإتصال الشخصي بالزبون، وشرح العرض التي هي بصدد تقديمه، مما يكون لدى المستهلك شعورا بالإرتياح والإهتمام.

- **تنشيط المبيعات**:تعتمد المؤسسة على حملات تنشيط المبيعات، من أجل زيادة المبيعات وزيادة الثقة في المنتج، وتتمثل أهم العروض: إعطاء رصيد مجاني عن كل تعبئة بمبلغ محدد؛ إعطاء مكالمات مجانية بعد عدد محدد من الدقائق؛

إعطاء شريحة مجانية عند شراء شريحة جديدة؛ إعطاء مكالمات مجانية في أوقات محددة من اليوم ولأرقام محددة .

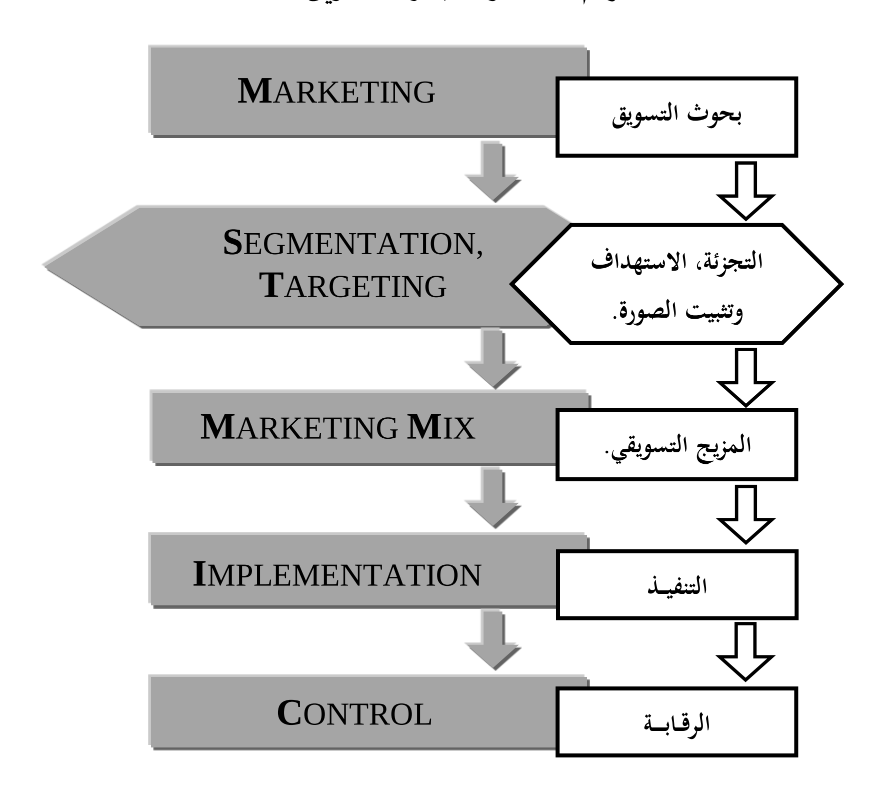
وتجدر الإشارة إلى أن هذه العروض محدودة الزمن، وتختلف بإختلاف القطاع المستهدف.

ح. **الإنترنت:**يعتبر موقع الإنترنت الذي تملكه المؤسسة من الأدوات الأساسية في الترويج لمنتجاتها، ويحوي الموقع على كل التفاصيل الخاصة بها، يستطيع الزبون من خلاله التعرف على أغلب مايريده عن المؤسسة، ويوضح المنتجات الموجهة لكل قطاع سوقي ي ودل على العلامة الأساسية جازي، وهو على النحو التالي:www.djezzy.dz

عاشرا: النتائج:من خلال الدراسة يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

1. من خلال عملية التجزئة يمكن معرفة اختلافات الزبائن بشكل أكثر دقة، مما يمكن المنظمة من تلبيتها بشكل أكثر فعالية؛
2. من خلال عملية التجزئة يمكن تصميم خطوط المنتجات تتماشى مع الطلب الحقيقي للسوق، وبالتالي تستطيع المنظمة تفادي العشوائية في الإنتاج؛
3. من خلال عملية التجزئة يمكن اختيار أفضل توليفة للمزيج التسويقي لمخاطبة الزبائن من الفئات المختلفة للمجتمع؛
4. تسمح بعملية التجزئة بإحداث عملية موازنة بين الموارد التي تخصصها المنظمة لكل قطاع من السوق، والعائد الذي يتحقق منه، وهذا ما يساعد على ترشيد وزيادة كفاءة استغلال موارد المنظمة؛
5. تسمح بعملية التجزئة بإعطاء مؤشرات مبكرة عن اتجاه تغير السوق، وهذا يساعد المنظمة على أخذ احتياطاتها لمواجهة هذه التغيرات في شتى اتجاهاته؛
6. تسمح عملية التجزئة بكسب ميزة تنافسية تمكن المنظمة من التفوق على منافسيها؛
7. تساهم عملية التجزئة في كشف حاجات ورغبات غير مكتشفة لدى الزبائن، اكتشاف الأسواق الجديدة.

شكل رقم 1: خطوات إدارة التسويق.



المصدر:فيليب كوتلر، ترجمة فيصل عبد الله بابكر، كوتلر يتحدث عن التسويق: كيف تنشئ الأسواق وتسيطر عليها، مرجع سابق، ص 38.

شكل رقم 2: خطوات عملية التجزئة السوقية.

المرحلة الأولى: سوق المنظمة وطريقة عمله.

الخطوة الأولى: تعريف السوق.
نطـــاق المشروع.

الخطوة الثانية: تخطيط السوق.
تركيبة السوق وصانعي القرار فيه.

المرحلة الثانية: صانعو القرار والصفقات.

الخطوة الثالثة: من يحدد مـاذا؟
معرفة صناع القرارات ومشترياتهم.

المرحلة الثالثة: تقسيم السوق.

الخطوة الرابعة: لمـــاذا؟
حاجات صناع القرار.

الخطوة الخامسة: تشكيـل القطع؟
تجميع صانعى القرار المتشابهين.

الطور الأول: كشف القطع السوقية.

المرحلة الرابعة: تمييز القطعة/القطع المستهدفة.

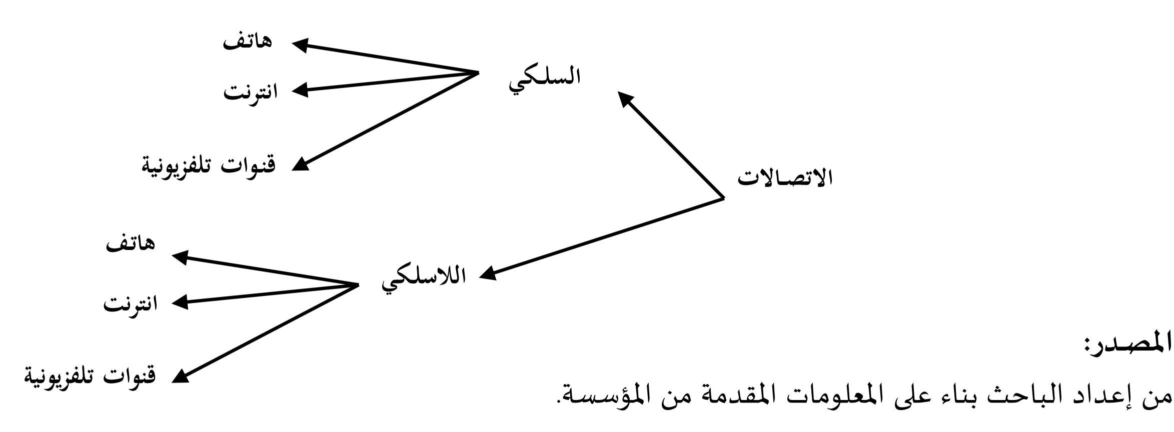
الخطوة السادسة: جاذبية القطعة/ القطع السوقية؟
قياس إمكانيات القطعة/القطع السوقية.

الخطوة السابعة: تنافسية المنظمة؟
تقوية المنظمة بالقطعة/القطع.

الطور الثاني: تقييم و اختيار القطع السوقية.

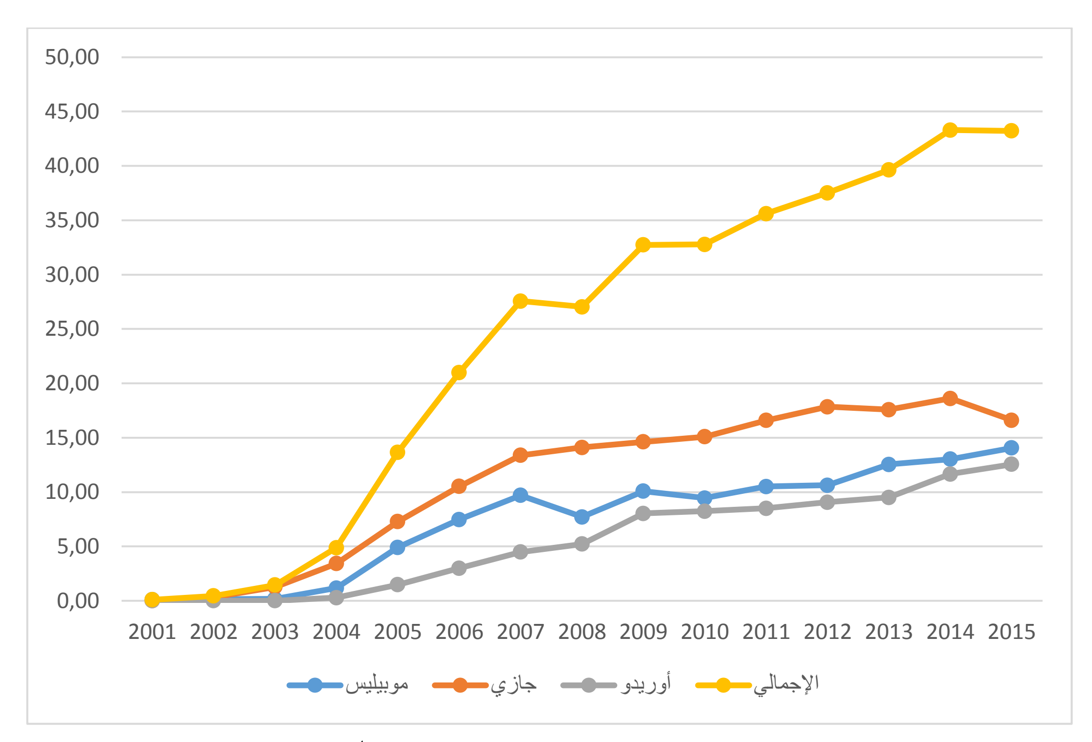
المصـدر: Malcolm McDonald & Ian Dunbar, Op Cit, pp 56,58.

شكل رقم 3: سوق الاتصالات التي تنشط من خلالها مؤسسة أوبتيموم تيليكوم الجزائر.



المصـدر:
من إعداد الباحث بناء على المعلومات المقدمة من المؤسسة.

شكل رقم 4: منحنيات بيانية لتطور عدد مشتركي متعاملي الهاتف النقال في سوق الاتصالات الجزائرية بين سنتي 2001 و2015.



المصدر:بناء على الجدول رقم 1

شكل رقم 5 العلامة التجارية ألـو "allo".



المصـدر:
وثائق المؤسسة.

شكل رقم 6: العلامة التجارية جازي "DJEZZY".



العلامة التجارية لغاية أفريل 2015

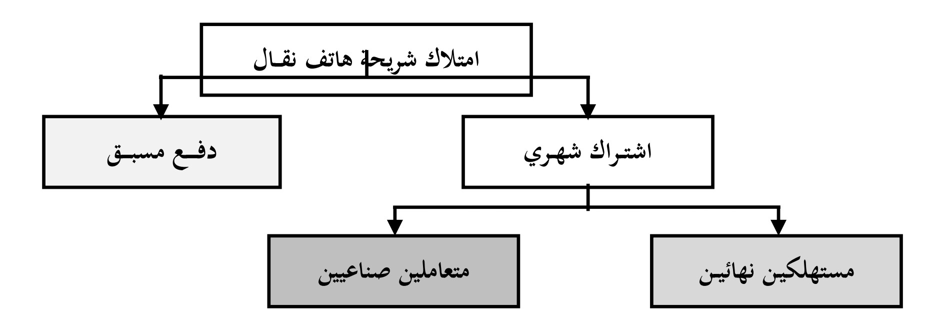


العلامة التجارية بعد أفريل 2015

المصدر:

وثائق المؤسسة.

شكل رقم 7: الشجرة التقسيمية لسوق الهاتف النقال لمؤسسة أوبتيموم تيليكوم "جازي".



المصدر:

بناءا على معلومات مقدمة من المؤسسة.

شكل رقم 8: زهرة الخدمة لمؤسسة أوراسكوم تيليكوم الجزائر.



المصدر:

جميلة مديوني، **تسويق الخدمات: حالة الهاتف النقال مؤسسة جازي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،2004، ص 146.

اتجاهات رواد مطاعم الوجبات السريعة نحو البيئة المادية والاجتماعية للمطاعم في قسنطينة

د.فاطيمة الزهراء ابن سيرود

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قسنطينة 2– عبد الحميد مهري

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على **اتجاهات رواد مطاعم الوجبات السريعة نحو البيئة المادية والاجتماعية للمطاعم في قسنطينة**، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم اختيار عينة ميسرة مكونة من119 مفردة. كما تم تصميم أداة الدراسة وصياغتها بدقة للتأكد من مدى ملاءمة أسئلة الاستبانة لكل المتغيرات التي شملها موضوع الدراسة.

لقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات في اتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية والاجتماعية باختلاف العوامل الديموغرافية فيما عدا متغير العمر.

الكلمات الدالة: سلوك المستهلك، العوامل الموقفية، البيئة المادية، البيئة الاجتماعية، مطاعم الوجبات السريعة.

Abstract

The present research is addressed to identify the trends of attendees of fast food restaurants towards the physical and social environments in the city of Constantine. To achieve the objectives of the research, and to test the hypotheses, a sample was chosen from the population according to a convenience sampling method, which contains 119 subscribers . Also, a study tool was designed and drafted out accurately to assure the adequacy of the survey's questions to all variables, covered by the subject of the study.

We have reached the conclusion that no differences occur in consumer's trends in restaurant attendees towards the physical and social environment for different demographic factors except for age.

المقدمة

تتميز بيئة الأعمال اليوم بالتغير الدائم والديناميكية، وكذا بالتطورات المتسارعة، هذا التغير والتطور فرض على المؤسسة مسايرته ومحاولة التعايش معه، وأوجد مستهلكا جديدا بتوجه جديد، ونظرة مغايرة، وحاجات جديدة، هذه الحاجات تفرض أيضا طرق جديدة لإشباعها، مما يجعل إلزاما على المؤسسة إيجاد أساليب جديدة للوصول إلى المستهلك والتأثير عليه.

تعد العوامل الموقفية من بين العوامل المؤثرة في سلوك المستهلك، حيث أن هذه العوامل يمكن أن تكون حافزا ودافعا لدى المستهلك، مما تجعله يقبل ويقدم على الشراء أو على التردد على المحل كما من شأنها أن تكون كابحا ومانعا تجعله يحجم ويعزف عن الشراء أو التردد على المحل.

1- الإطار العام للدراسة

- **مشكلة الدراسة:**

يعتبر المستهلك أهم عنصر في العملية التسويقية، ولا يمكن لأي مؤسسة بما فيها المطاعم باعتبارها من المؤسسات الخدمية النجاح أو الدخول إلى السوق دون الرجوع للمستهلك خاصة مع تنوع الأسواق واختلاف المنتجات والبدائل، من ذلك على المؤسسة الاهتمام بالمستهلك والبحث في إيجاد المنتجات التي تلبي حاجاته ورغباته، حيث أصبحت المؤسسات مجبرة على معرفة ما يحيط به والوقوف على ما يلفت انتباه، فالمستهلك محل تفاعل مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية التي توجه وتضبط تصرفاته وأفعاله إزاء المنتجات التي تعرضها المؤسسات في السوق.

إن تحليل العوامل المحددة لقرار شراء الفرد أمر ضروري بالنسبة للمستهلك والباحث والمؤسسة وبالخصوص العوامل الموقفية، إذ أن هذه الأخيرة تعتبر من القوى الضابطة لاتجاهات الفرد ومن ثم سلوكه عند قيامه بعملية اتخاذ قرار الشراء وبناء على تحديد مدى تأثير كل واحدة من هذه القوى يستطيع الفرد أن يجعل قراره الشرائي أكثر سدادا ونجاعة.

تأتي هذه الدراسة في محاولة للإجابة عن السؤال التالي:

ما هي اتجاهات رواد مطاعم الوجبات السريعة نحو البيئة المادية والاجتماعية للمطاعم في قسنطينة ؟

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم العوامل الموقفية بشكل عام والعوامل المتعلقة بالبيئة المادية والاجتماعية بشكل خاص باعتبارها مجالا من المجالات الحديثة في البحث التي لم تلق الاهتمام اللائق بها، كما تهدف إلى تحديد إذا ما كانت هناك فروق لاتجاهات رواد المطاعم نحو البيئة المادية والاجتماعية باختلاف العوامل الديموغرافية.
بالإضافة إلى أن الدراسة تنبه على أهمية الوقوف على الخدمات التي تقدمها مطاعم الوجبات السريعة في قسنطينة بعد ظهور العديد منها المطاعم وتنافسها على توفير خدمات إطعام ذات مواصفات عالية من حيث الجودة وترقى لكسب قيمة من وجهة نظر مستهلكيها.

- **أهمية الدراسة:**

يمكن إجمال أهمية الدراسة في الآتي:

- تكتسب الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة لتأثير العوامل الموقفية على سلوك المستهلك، بحيث يدعم هذا الموضوع توجه المؤسسات نحو بذل المزيد من الجهود من أجل إشباع حاجات ورغبات المستهلكين والمحافظة على ولائهم؛
- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المطاعم في المجتمعات، إذ مع زيادة أعداد الشباب وزيادة شريحة المرأة العاملة ازداد عدد الذين يتطلعون لارتياد هذه المطاعم؛
- الأهمية النظرية والميدانية التي يمكن أن تسهم نتائج البحث فيها سيما في تعويض النقص في هذا الموضوع؛

- **فرضيات الدراسة:**

بناء على الدراسات السابقة وأهداف الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية على النحو الآتي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية والاجتماعية باختلاف العوامل الديموغرافية

تتفرع من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى" أ "**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية باختلاف جنس المستهلك
- **الفرضية الأولى" ب "** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة الاجتماعية باختلاف جنس المستهلك
- **الفرضية الثانية" أ "**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية باختلاف عمر المستهلك
- **الفرضية الثانية" ب "** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة الاجتماعية باختلاف عمر المستهلك
- **الفرضية الثالثة" أ "**: أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية باختلاف المستوى التعليمي للمستهلك
- **الفرضية الثالثة" ب "** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة الاجتماعية باختلاف المستوى التعليمي للمستهلك
- **الفرضية الرابعة أ "**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية باختلاف الدخل الشهري للمستهلك

- **الفرضية الرابعة" ب "** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة الاجتماعية باختلاف الدخل الشهري للمستهلك
- **الفرضية الخامسة" أ "**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية باختلاف الحالة الاجتماعية للمستهلك
- **الفرضية الخامسة" ب "** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة الاجتماعية باختلاف الحالة الاجتماعية للمستهلك

2- الإطار النظري

تعتبر دراسة سلوك المستهلك من العلوم الحديثة نسبيا، ويعود الاهتمام بدراسة المستهلك وتحديد السلوك الاستهلاكي، إلى المدرسة الكلاسيكية من خلال نظريات الاقتصاد الجزئي، إلا أنه كان هذا الاهتمام متعلقا بالفعل الاستهلاكي في حد ذاته وعلى المستوى الكلي، وذلك لتركيزها على العرض والطلب وتوازن السوق.

إن أول من تطرق إلى نظريات الاستهلاك هم الكلاسيك أمثال أدم سميت خلال القرن الثامن عشر، لكن الباحثين في العلوم الاجتماعية الأخرى أبدوا اهتماماتهم بهذا المجال مع بداية القرن العشرين، لكن أمام إلحاح رجال التسويق على فهم ودراسة كل المفاهيم المتعلقة بسلوك المستهلك من أجل تصميم نموذج علمي خاص بمعالجة المشاكل التسويقية كل على حدة، شهدت ستينيات القرن الماضي بداية لعهد أخر في دراسة سلوك المستهلك وظهر الكتاب الأول في سلوك المستهلك تحت عنوان " عمليات القرار الاستهلاكي " للمؤلف نيكوسيا Nicosia وكان ذلك سنة 1966 .[1]

كما تزايد الاهتمام بهذا المجال بعد هذا الكتاب وهذا ما تفسره كتابات وبحوث كل من George Katona وJohn Howard وEngel&Kollat &Blackwell و Sheth and Howard حيث كان لهم الفضل في تحديد ملامح هذا العلم وذلك بعرضهم لنماذج علمية لتفسير سلوك المستهلك.[2]

عرف Petrof المستهلك بأنه فرد يبحث في إشباع حاجاته المتنوعة من خلال حيازة المنتجات، ومع عملية الإشباع الذاتي تنعدم أو تنخفض منفعة هذه المنتجات، وهذه المنتجات يمكن أن تكون مادية أو غير مادية.[3]

يعرف سلوك المستهلك أيضا بأنه جانب من جوانب السلوك الإنساني وهو عبارة عن تلك التصرفات التي تنتج عن شخص ما نتيجة تعرضه إلى منبه داخلي أو خارجي حيال ما هو معروض عليه وذلك من أجل إشباع رغباته وسد حاجاته.[4]

كما يعرف سلوك المستهلك على أنه ": ذلك السلوك الذي يبرزه المستهلك في البحث والشراء واستخدام السلع أو الخدمات أو الأفكار التي يتوقع أنها ستشبع رغباته أو حاجاته حسب الإمكانيات الشرائية المتاحة .[5]

يميل الباحثون إلى الاعتقاد بأن سلوك المستهلك يتأثر بعوامل متعددة ومتغيرات متنوعة، ينتمي بعضها للمحيط الخارجي ويرجع البعض الآخر إلى أسباب نفسية للمستهلك تؤدي تلك العوامل مجتمعة إلى تشكيل النمط الاستهلاكي له، كما تحدد اختياراته وسلوكه خلال المراحل المختلفة لعملية اتخاذ القرار الشرائي.

تمثل العوامل الداخلية(النفسية) تلك العوامل المتعلقة بالمستهلك في حد ذاته، تعمل على صياغة السلوك الاستهلاكي للأفراد بشكل معين ومنفرد، كما تعمل هذه العوامل على دفعهم للقيام بمواقف وأنماط سلوكية مختلفة ومحددة، وقد حدد العلماء السلوكيين جملة من العوامل والمؤثرات النفسية على السلوك وهي الدوافع، الحاجات، التعلم، الإدراك، الشخصية.

---

[1] عنابي بن عيسى(2003)، سلوك المستهلك:عوامل التأثير النفسية،الجزء الثاني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص13

[2] أحمد علي سليمان(2000)، سلوك المستهلك، المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للطباعة والنشر، ص30

[3] Petrof John V(1993), Comportement du consommateur et marketing, 5 ème édition, Québec ,Les Presses de l'université Laval, P3

[4] حمد الغدير ورشاد الساعد(1997) سلوك المستهلك مدخل متكامل، عمان ، دار زهران للنشر، ص 3

[5] محمد إبراهيم عبيدات(2004) ، سلوك المستهلك مدخل استراتيجي ، الطبعة الرابعة ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع، ص13

تعد العوامل البيئية من الجوانب الخارجية المحيطة بالفرد والقريبة إليه ومؤثرة في سلوكه الشخصي والشرائي إلى حد كبير، وقد تكون مصاحبة له على مدار حياته في بعضها أو تقصر عن ذلك للبعض الآخر منها. وبالتالي فهي تمثل بحقيقتها تراكم معرفي متواصل لانتهاج سلوك محدد للفرد ولا تنحصر في حدود الشراء فقط، بل إلى ما هو أبعد من ذلك، وتتمثل هذه العوامل في الثقافة والطبقة الاجتماعية والجماعات المرجعية والأسرة.

كما يتأثر سلوك المستهلك بالظروف المحيطة بالموقف الشرائي والاستهلاكي والتي يطلق عليها عادة بـ "**العوامل الموقفية**"، إذ تعد هذه العوامل من العوامل البيئية التي لم تدرس بإسهاب من طرف الباحثين بالمقارنة مع العوامل الأخرى بالرغم من أنها تؤثر على قرارات المستهلك النهائي الشرائية والاستهلاكية، فقد أكدت دراسة قام بها Belk أن نصيبا كبيرا من مشتريات المستهلكين (قد تصل إلى 43 %وفقا لأصناف المنتجات) لا يمكن تفسيرها بالعوامل الشخصية الداخلية وعليه أدخلت العوامل الخارجية المرتبطة بموقف شراء واستعمال المنتج في دراسة سلوك المستهلك[1].

يمكن تعريف الظروف أو العوامل الموقفية بأنها:"عوامل الزمان والمكان المحيطة بالموقف الشرائي والاستهلاكي التي تؤثر بصفة مؤقتة في سلوك الفرد دون أن يكون لها علاقة بخصائصه الشخصية أو بعناصر المزيج التسويقي، ونظرا لأن الظروف الموقفية عديدة ومتنوعة، فإن سلوك الأفراد في ظل تلك الظروف قد يتخذ اتجاهات متشعبة مما يجعل من الصعب على مديري التسويق التنبؤ بها".[2]

حسبBelk تعرف الظروف أو العوامل الموقفية بأنها مجموعة العوامل الخاصة بالمكان والوقت الملاحظ والتي لا يمكن أن تنتج عن معارف شخصية أو ردود فعل اتجاه المؤثرات التي لها أثر منتظم وقابل للإثبات على السلوك الطبيعي أو العادي[3].

طبقا لهذا التعريف نجد أن العوامل أو الظروف الموقفية تؤثر في سلوك الفرد بصفة مؤقتة ذلك أنها تتعلق بمكان ووقت محددين، كما أنها لا ترتبط بخصائص الفرد الشخصية ولا بالمؤثرات الخارجية الأخرى التي من شأنها التأثير في السلوك.

كما توصلت شركة ميوزاك Musak الأمريكية المتخصصة في إمداد محلات التجزئة بالشرائط الموسيقية، عندما قامت بإجراء إحدى التجارب داخل واحد من أكبر محلات التجزئة بالولايات المتحدة، وعمدت إلى تغيير نوع الموسيقى داخل المحل وتوقيتها طوال اليوم، ثم إجراء مقابلات شخصية مع المستهلكين عند خروجهم من المحل، وشملت الأسئلة الموجهة إليهم طول المدة التي قضوها بالمحل وما إذا كان الوقت الذي قضوه أطول مما توقعوا أو أقل وكمية البضائع التي اشتروها، ووجدت الشركة أن تأثير الموسيقى على السلوك التسوقي والشرائي للأفراد كان متوقعا إلى درجة الاتفاق بين نوع الموسيقى من جهة، وبين خصائصهم الديموغرافية من جهة أخرى، وفي حالة التوافق الكبير بين هذين العاملين كان المستهلكون يقضون وقتا أطول بنسبة 18% في المتوسط داخل المحل بالإضافة إلى ذلك افترض الباحثون أن قضاء وقت أطول داخل المحل يترتب عليه شراء بضائع أكثر، وقد أكدت نتائج التجربة هذه الفرضية إذ ارتفعت مشتريات تلك الفئة بنسبة17 % بالمقارنة بباقي المتسوقين[4].

يمكن تحديد مجموعة العوامل الموقفية التي يتأثر بها سلوك الفرد من خلال خمسة أبعاد أساسية تتميز بأنها وقتية هي:[5]

- **البيئة المادية**: تشمل البيئة المادية الخصائص الظاهرة في الظروف من صوت وإضاءة وحرارة...؛

---

[1] Amine Abdelmadjid(1999), Le comportement du consommateur face aux variables d'action marketing, Paris, édition management, P25

[2] أحمد علي سليمان، سلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق مع التركيز على السوق السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 257

[3] Dussart Christian(1983), Comportement du consommateur et stratégie de marketing, Québec ,MC Graw Hill éditeurs, Bibliothèque nationale du Québec, P421-422

[4] أحمد علي سليمان، سلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق مع التركيز على السوق السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 275

[5] Dussart Christian, Comportement du consommateur et stratégie de marketing, op.cit, P422

- **البيئة الاجتماعية**: تعني البيئة الاجتماعية غياب أو حضور أشخاص آخرين وخصائصهم وأدوارهم الظاهرة مثل وجود أو عدم وجود رجل البيع أو صديق؛
- **الإطار الزمني**: ويقصد به الفترة من اليوم أو الموسم أو الوقت المار بعد الدفع الأخير أو بعد الشراء الأخير أو بعد تناول الأكل وغير ذلك؛
- **تحديد الأدوار**: ويتعلق الأمر بالبحث عن المعلومة أو الشراء تحديدا سواء أكان الشراء من أجل الاستعمال الشخصي أو لتقديم هدية؛
- **الحالات الداخلية المرتبطة بالفرد**: وتشير هذه الحالات إلى حالة قلقه أو فرحه أو درجة حذره وانتباهه (تنبيهه) أو الظروف الوقتية (جوعه أو تعبه أو صحته).

كما يمكن التمييز بين نوعين من العوامل التي من شأنها أن تؤثر في المستهلك عند اتخاذه قرار الشراء وفي تحديد اختياره النهائي، هذه العوامل هي ظروف الشراء وظروف الاستهلاك أو الاستعمال، غير أن Asseal أضاف سنة 1998 نوعا ثالثا يرتبط بعوامل التعرض إلى المعلومة المرتبطة بالمنتج[1].

من ذلك يمكن تحديد الظروف المحيطة بالموقف الشرائي والاستهلاكي في:[2]

- **ظروف الاستهلاك:** تحيط بظروف استعمال المنتج أو العلامة، ومثال ذلك أن يطلب من المستهلكين

تحديد أنواع الأطعمة التي يشترونها في إطار: وجبة سريعة مع العائلة أو في المساء أو أمام التلفاز، أو وجبة سريعة من أجل الأصدقاء المقربين في حفلة مسائية، أو وجبة سريعة لجولة طويلة بالسيارة أو وجبة خفيفة بين الوجبات أو وجبة سريعة من أجل أصدقاء غير منتظرين أو وجبة سريعة للفرد ذاته.

- **ظروف الشراء**: توصف ظروف الشراء الظروف التي تغلب مكان الشراء أو طبيعة الشراء المنجز،حيث أنه في الحالة الأولى يتعلق الأمر بالعوامل الموقفية مثل عدم توفر المنتج أو التغير غير المنتظر للسعر أو عرض ترقوي مغري أو مهارات رجل بيع علامة منافسة وغير ذلك، ويمكن أن تتعلق النقطة الثانية بشراء منتج لاستعماله الشخصي أو لتقديمه كهدية.
- **ظروف الاتصال:** تعرف بأنها الظروف التي يوجد بها المستهلك عند استقبال الرسالة وتسعى لتحقيق كيفية تأثير الوضعية التي يكون عليها المستهلك على استقباله للمحتوى المعلوماتي للرسالة.

يمكن توضيح أنواع الظروف المحيطة بالموقف الشرائي والاستهلاكي في الجدول التالي:

الجدول رقم 1 :أنواع الظروف المحيطة بالموقف الشرائي والاستهلاكي

الظروف المحيطة بعملية الاتصال	الظروف المحيطة بعملية الشراء	الظروف المحيطة بعملية الاستهلاك
1- الظروف المحيطة بالاتصال الشخصي **2- الظروف المحيطة بالاتصال غير الشخصي** **3- الإطار الزمني لعملية الاتصال** **4- طبيعة المعلومات المتاحة :** أ- نوع المعلومات المتوفرة ب- كمية المعلومات المتوفرة ج-شكل وأسلوب تقديم المعلومات المتوفرة	**1- الإطار المادي للموقف الشرائي :** أ- موقع المحل ب- التنظيم الداخلي للمحل ج- الديكور والألوان د- الموسيقى الخلفية هـ- وسائل العرض الترويجية و- درجة ازدحام المحل ز- كفاءة رجل البيع ح- الروائح السائدة في المحل **2- الإطار الاجتماعي للموقف الشرائي** **3- الإطار الزمني للموقف الشرائي** **4- طبيعة المهمة الشرائية**	**1- تداخل المواقف الشرائية والاستهلاكية** **2- الإطار الاجتماعي للموقف الاستهلاكي** **3- الإطار الزمني للموقف الاستهلاكي** **4- الإطار المكاني للموقف الاستهلاكي**

[1] Amine Abdelmadjid, Le comportement du consommateur face aux variables d'action marketing, op.cit, P26
[2] Dussart Christian, Comportement du consommateur et stratégie de marketing, op.cit, P 422

	5- حالة المستهلك عند الشراء	

المصدر: أحمد علي سليمان(2002)، سلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق مع التركيز على السوق السعودية، الرياض، معهد الإدارة العامة، ص 286

يبين الجدول أعلاه أن الظروف المحيطة بالموقف الشرائي والاستهلاكي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع حيث في النوع الأول والمتعلق بالظروف المحيطة بعملية الاتصال نجد أن هذه العوامل تنشأ من تبادل المعلومات التسويقية بين المستهلك وبين مصادرها سواء أكانت عملية الاتصال شخصية مثل الاتصال المباشر مع رجل البيع أو غير شخصية كالإعلان مثلا. ومن الظروف المحيطة بعملية الاتصال كذلك الإطار الزمني لعملية الاتصال وطبيعة المعلومات المتاحة حيث يؤثر الوقت الذي يتعرض فيه المستهلك للمعلومات في قدرة استيعاب المستهلك للمعلومات ومعالجتها، كما تؤثر كمية المعلومات المتوفرة عن المنتج وكذا نوع تلك المعلومات ومصدرها في السلوك الشرائي للمستهلك خاصة إذا كان المنتج من المنتجات المعمرة مثل السيارات فإذا أراد مستهلك مثلا شراء جهاز معمر فإنه من دون شك يفضل الحصول على معلومات محددة مثل الجودة ومدة الاستخدام ومدة الضمان وغيرها من المعلومات التي من شأنها أن تجعله يتخذ قرارا مناسبا.

أما النوع الثاني فيتعلق بالظروف المحيطة بعملية الشراء والتي نميز فيها بين عوامل البيئة المادية من موقع المحل والتنظيم الداخلي له وديكوره والألوان المستعملة والموسيقى المذاعة داخله والروائح المنتشرة فيه، ودرجة الازدحام، ومستوى الخدمة المقدمة من طرف رجال البيع، وكل العوامل الملموسة التي من شأنها إيجاد جو عام للمحل يؤثر في قرارات المستهلك ويدفعه أو يثنيه عن الشراء أو يجعله يقضي وقتا أطول داخل المحل ومعاودة زيارة المحل مع أفراد آخرين أو على العكس من ذلك قضاء وقت أقصر وعدم تكرار زيارة المحل.

وبالنسبة للنوع الثالث فيشمل جميع الظروف المحيطة باستعمال أو استهلاك المنتج من تداخل الموقف الشرائي والموقف الاستهلاكي وذلك عندما تكون ظروف الاستهلاك هي نفسها ظروف الشراء مثل تناول وجبة داخل أحد المطاعم. أما الإطار الاجتماعي للموقف الاستهلاكي فيتعلق باستعمال أو استهلاك المنتج من طرف المستهلك وهو وحده أو في وجود أفراد آخرين، إذ يؤثر ذلك في قرارات الشراء خاصة إذا أراد المستهلك ترك انطباع يعكس الصورة الذهنية التي يريدها لنفسه.

إن تغير وتيرة حياة الأفراد والتي أصبحت تتسم بالسرعة وكذا تحول أدوار الرجل والمرأة في يومياتهم وخروج المرأة إلى العمل كلها عوامل ساعدت على توجه الأفراد إلى الاعتماد على الوجبات السريعة في تغذيتهم اليومية، الأمر الذي جعل من هذه الصناعة واسعة الانتشار.

لقد نمت صناعة المطاعم عالميا بشكل كبير وانتشرت في مختلف دول العالم نتيجة للسياسات التي تتبعها في مجال الجودة واستراتيجيات التوسع، واكتسبت الوجبات السريعة صفة أكثر عالمية فظهرت على أنها نوع من أنواع الطبخ الشمولي الذي تخطى معظم الحواجز الثقافية مكتسبا بذلك حجما واسعا من تنوع الأذواق والتقاليد[1]، فمثلا تستحوذ صناعة المطاعم السريعة("Quick Service Restaurant ("QSR في الولايات المتحدة الأمريكية على الحصة الأكبر من صناعة المطاعم، إذ حققت مبيعات وصلت إلى أكثر من 200 بليون دولار سنة 2015 من خلال أكثر من 200000 مطعم[2]،كما تعد الولايات

---

[1] مراد بلعيدي(2008)، تأثير الوجبات السريعة على العادات الغذائية عند الشباب بمدينة قسنطينة،مقاربة سوسيو انتربولوجيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة،ص 13 نقلا عن:
Rozin E, Mille et une bouche : Cuisines et identités culturelles, autrement, Coll, Mutation/Mangeurs T 154,Paris, P149

[2] Fluent, Lovin' It: The American Fast Food Frenzy, July 2016,Site web : http://www.fluentco.com/wp-content/uploads/2016/07/Fluent_QSRReport_2016.pdf

المتحدة الأمريكية بمثابة محل التركيز الاستراتيجي من قبل أكبر سلاسل المطاعم في العالم[1]McDonalds و KFC و Pizza Hut وغيرها بالإضافة إلى ذلك نجد ان الأمريكيين اتسموا بالسرعة في قبول مفهوم الأطعمة السريعة

كما طرأت على المطاعم التقليدية ومطاعم الفنادق تعديلات معتبرة لتلبية متطلبات الحياة الحديثة بطريقة أفضل، محاولة تحسين خدماتها، وجاعلة من قاعة الطعام مكاناً مريحاً يجذب الرواد، ثم زادت في نوع الأطباق التي تقدمها لتلبي مختلف الأذواق وهكذا، بينما استمرت المطاعم التقليدية تتطور من ناحية، أخذت تقوم من ناحية أخرى المطاعم الحديثة التي ازدادت كثيراً بحيث أصبح من غير اليسير تصنيفها.[2]

في الوقت الحاضر انتشرت **مطاعم الخدمة السريعة** Fast Food-Service Restaurant وتوسعت وتنوعت وأصبحت موردا اقتصاديا كبيرا لأصحابها، من أهم أنواع هذه مطاعم **الكافتريا** Coffee Shop و**السناك بار** Snack bar و**مطاعم المجمعات والأسواق** Complex Storeو**مطاعم الخدمة الذاتية** Self-Services Restaurant وجميعها تمتاز بتقديم وجبات ومشروبات خفيفة، لأن معيار الوقت هو مهم جدا في هذا النوع من المطاعم حيث يرغب الزبون بشراء الوجبة وتناولها بأسرع وقت ممكن[3].

3- **منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي في معالجة الظاهرة، فقد استخدمت المنهجية الوصفية لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة، ووصف استجابة مفردات العينة لمتغيرات الدراسة، كما تم تحليل العلاقات لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

فالدراسة ترمي إلى معرفة الفروقات في اتجاهات المستهلكين نحو البيئة المادية والاجتماعية باختلاف العوامل الديموغرافية.

- **مجتمع الدراسة وعينتها:** يتكون مجتمع الدراسة من رواد المطاعم في قسنطينة، وبما أنه لا يوجد إطار لمجتمع البحث يسمح بالحصول على عينة احتمالية، قد تم الاعتماد على عينة ميسرة كعينة غير احتمالية تشمل المفردات المتاحة من مجتمع البحث التي يسهل تجميع البيانات منها، وقد تم توزيع ***150*** استبانة واسترجع منها ***119*** استبانة(أي أن نسبة الإجابة***79.33%)*** صالحة للمعالجة من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية***SPSS***

- **مصادر جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة على نوعين من المصادر هما:المصادر الثانوية وتتمثل في البيانات والمعلومات التي تشمل المقالات والكتب والأدبيات ذات العلاقة من أجل توضيح المفاهيم المختلفة في الدراسة ولإعطاء معلومات أساسية عن موضوع الدراسة، كما تم الاستعانة بشكل خاص على الأنترنت، والمصادر الأولية بالاعتماد على استبانة خاصة تم إعدادها وتطويرها لغرض جمع البيانات الميدانية، وللتأكد من صدق الأداة قامت الباحثة بعرض الاستبانة على مجموعة من المختصين في حقل البحث الإداري للتأكد من أن فقرات الاستبانة تقيس ما صممت من أجله.

- **أداة الدراسة:** لقد تكونت أداة الدراسة بشكلها النهائي من الأجزاء التالية:

- **الجزء الأول:** خاص بالمعلومات التعريفية لأفراد عينة الدراسة مثل: (الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي والدخل)؛
- **الجزء الثاني:** تألف من مجموعة الأسئلة المتعلقة بعدد مرات التردد على المطاعم وطبيعة الأطعمة المطلوبة؛
- **الجزء الثالث:** تألف الجزء الأخير من الفقرات الممثلة لأبعاد الدراسة والمتمثلة في البيئة المادية والبيئة الاجتماعية.

---

[1]أسعد حماد أبو رمان ومحمد بن دليم القحطاني(2003)، استراتيجية تطوير السوق في المطاعم السريعة من خلال نظام الامتيازات :دراسة على المطاعم العاملة في مدينة عمان، الملتقى العربي الثاني التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، 6-8 أكتوبر 2003، الدوحة

[2]تطور المطاعم انظر الموقع /...http://faculty.ksu.edu.sa/baleela/تطور20%المطاعم.doc

[3]سليمان أحمد آل خطاب وأسعد حماد أبو رمان وندى عبد الرؤوف الروابدة (2016)،أثر العلاقة بين جودة الخدمة الداخلية والخارجية ، رضا الزبون الداخلي كمتغير معدل: دراسة على عينة في المطاعم ذات الخدمات الكاملة في عمان، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، المجلد43 ،العدد1، ص 48

• **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:** لقد استخدمت الدراسة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ***(SPSS)*** في تحليل البيانات المختلفة التي تم جمعها، سواء في الإحصاء الوصفي لتحديد قراءات عامة عن خصائص وملامح هيكل مجتمع الدراسة وتوزيعه، إذ تم استخدم التوزيع التكراري، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لبيان مدى تركيز إجابات عينة الدراسة لمجموع فقرات الدراسة التي تمثل متغيرات الدراسة.

كما تم استخدام اختبار مان ويتنيMann-Whitney test وذلك لاختبار معنوية الفروق في كل من متغيري الاتجاهات نحو البيئة المادية ونحو البيئة الاجتماعية باختلاف الجنس، وكذا استخدام اختبار كروسكال واليسKruskal-Wallis Test لاختبار معنوية الفروق للمتغيرين باختلاف العمر والمستوى التعليمي والدخل والحالة الاجتماعية.

• **محددات الدراسة**

- عدم وجود دراسات سابقة كافية حول موضوع البحث بما يحقق أساسا قويا للبحث ومنطلقا كافية لتكوين أهدافه وفرضياته؛

- اقتصار الدراسة على متغيري البيئة المادية والاجتماعية باعتبارهما من أهم العوامل الموقفية، غير أنه توجد عوامل أخرى (الإطار الزمني وتحديد الأدوار والحـــالات الداخلية المرتبطة بالفرد) يمكن أن يكون لها تأثير على نية التردد على المطاعم؛

- اقتصار عينة الدراسة على ***119*** مفردة وذلك لرفض بعض المستجوبين المشاركة في ملأ الاستبانة خاصة من فئة الذكور، بالإضافة عدم جدية بعض المجيبين في ملأ الإستبانة وعدم مبالاة بعضهم الأخر في ملئها، مما أدى إلى استبعاد عدد كبير من الاستبيانات؛

- عدم إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة، حيث أخذت عينة ميسرة لتعذر الحصول على قائمة رواد المطاعم في قسنطينة إلى حين إجراء دراسات أخرى أوسع تشمل عدد أكبر من المطاعم مما يسمح بإجراء مقارنات بين هذه المطاعم.

4- **عرض النتائج ومناقشتها:**نتناول فيما يلي تقييم درجة ثبات أداة القياس والمتمثلة في الاستبانة المستخدمة في تجميع البيانات الأولية من عينة الدراسة، ومن ثم نتناول الوصف الإحصائي لإجابات أفراد العينة، وأخيرا نعرض الإحصاء التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة.

•**اختبار ثبات الأداة:** لقد تم استخراج معامل الاتساق الداخلي كرونباخ- ألفا ***(Cronbach Alpha)*** لجميع فقرات الاستبانة وقد وجد أنه ***(0.702)*** وهي نسبة عالية تؤكد صحة الاستبانة، إذ كلما كانت قيمة كرونباخ-ألفا تقترب من واحد صحيح كلما ارتفع ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

• **الوصف الإحصائي لإجابات أفراد العينة:** قبل تناول النتائج المتعلقة باختبار فرضية الدراسة نتناول الوصف الإحصائي لإجابات أفراد العينة عن المعلومات الشخصية وكذا الأسئلة المتعلقة بعدد مرات التردد على المطعم وبنوع الطعام المطلوب عادة حيث:

- **السؤال المتعلق بالمعلومات الشخصية:** يعرض الجدول أدناه وصفا إحصائيا لعينة مجتمع الدراسة حيث يظهر أن عدد الذكور أكبر من الإناث الذين يمثلون نسبة 49.6 % من عينة الدراسة. كما يظهر أن نسبة الأفراد من 18 سنة و أقل من 40 سنة أكبر وتأتي بعدها الفئة العمرية ذوي أعمار40 سنة وأكبر متبوعة بالفئة العمرية أقل من18 سنة بنسبة 9.2 %.

وبالنسبة للمستوى التعليمي نجد أن الأفراد ذوي المستوى الجامعي يمثلون أكبر عدد بنسبة تقدر ب 47.9 % متبوعين بالأفراد ذوي المستوى التعليمي ثانوي 27.7 % والمتوسط 21 % ويأتي الأفراد ذوي المستوى التعليمي الابتدائي في المرتبة الأخيرة بنسبة 3.4 % .

ويظهر الجدول أن الأفراد من ذوي متوسط يمثلون أكبر نسبة من أفراد العينة (55.5 %) متبوعين بالأفراد ذوي الدخل منخفض بنسبة32.8 % والأفراد ذوي الدخل المرتفع بنسبة 11.8 %.

بالنسبة للحالة الاجتماعية نلاحظ أن 52,9 % و 42,9 % من أفراد العينة من ذوي أعزب ومتزوج على التوالي، في حين أن 2,5 % و 1,7 % من ذوي فئة مطلق وأرمل على التوالي .

الجدول رقم 1:المعلومات الشخصية عن أفراد العينة

البيان		التكرار	النسبة (%)
الجنس	أنثى	59	49.6
	ذكر	60	50.4
العمر	أقل من 18 سنة	11	9.2
	من 18 - وأقل 40 سنة	63	52.9
	40 سنة وأكثر	45	37.8
المستوى التعليمي	ابتدائي	4	3.4
	متوسط	25	21
	ثانوي	33	27.7
	جامعي	57	47.9
الدخل الشهري	منخفض	39	32.8
	متوسط	66	55.5
	مرتفع	14	11,8
الحالة الاجتماعية	أعزب	63	52,9
	متزوج	51	42,9
	أرمل	2	1,7
	مطلق	3	2,5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

- **السؤال المتعلق بعدد مرات التردد على المطعم:** يظهر الجدول أدناه إجابات أفراد العينة عن عدد مرات التردد على مطاعم الوجبات السريعة إذ نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة يترددون على المطعم أقل من أربع مرات في الأسبوع (58.8 %) ، بينما 22.7 % يترددون على المطعم من أربع مرات إلى ست مرات في الأسبوع و18.5 % كل يوم.

الجدول رقم 2: عدد مرات التردد على المطعم

البيان	التكرار	النسبة (%)
أقل من أربع مرات في الأسبوع	70	58.8
من أربع مرات إلى ست مرات في الأسبوع	27	22.7
كل يوم	22	18.5
المجموع	**119**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

- **السؤال المتعلق بنوع الطعام المطلوب عادة:** يظهر الجدول أدناه أنواع الطعام المطلوبة في مطاعم الوجبات السريعة حيث:

الجدول رقم 3: أنواع الطعام المطلوبة

البيان	التكرار	النسبة (%)
سلطات	23	13.06
أكل تقليدي	23	13.06
سندويشات	70	39.77
بيتزا	42	23.86
أخرى	18	10.25
المجموع	**176**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

يظهر الجدول أن النسبة الأكبر من الأطعمة المطلوبة من طرف أفراد العينة هي السندويشات (39.77%) متبوعة بالبيتزا (23.86%) ومن ثم السلطات والأكل التقليدي في نفس المرتبة (13.06%)، في حين أن الأطعمة الأخرى مثل المشويات والحلويات والمرطبات تأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة (10.25%).

- **السؤال المتعلق بالبيئة المادية:** يظهر الجدول أدناه إجابات الأفراد عن العبارات المتعلقة بالبيئة المادية إذ نلاحظ من الجدول أن أفراد العينة يميلون إلى الموافقة على الفقرات المتعلقة بالبيئة المادية حيث أن المتوسط الحسابي العام للفقرات بلغ 2.35، وقد أظهرت الفقرة رقم9" استخدام أنظمة إضاءة وتكييف جيدة من الأمور الهامة من وجهة نظري لاختيار مطعم دون أخر "متوسطا حسابيا بلغ 2.85 وانحرافا معياريا 0.444 وبذلك تأتي في المرتبة الأولى، في حين أن الفقرة رقم 6 "يوفر المطعم خدمة الاستفسار عن الخدمات عبر الهاتف" تأتي في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 1.61 وانحراف معياري 0.760.

الجدول رقم 4: البيئة المادية للمطعم

البيان	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
أحصل على قوائم الطعام من المطعم المتعلقة بما يقدمه	10	8.4	20	16.8	89	74.8	2.66	0.628
يستخدم المطعم أحسن الأدوات لتحسين خدماته	17	14.3	26	21.8	76	63.9	2.50	0.735
من السهل الوصول إلى الطاولات المقصودة للحصول على خدمات المطعم	20	16.8	34	28.6	65	54.6	2.38	0.759
تتوفر مقاعد انتظار في المطعم	68	57.1	26	21.8	25	21.0	1.64	0.810
يقدم المطعم توضيحات دقيقة للخدمات التي يقدمها	27	22.7	39	32.8	53	44.5	2.22	0.794
يوفر المطعم خدمة الاستفسار عن الخدمات عبر الهاتف	66	55.5	33	27.7	20	16.8	1.61	0.760
لدى المطعم تجهيزات ومعدات متطورة	26	21.8	42	35.3	51	42.9	2.21	0.780
مظهر العاملين والتزامهم بزي موحد يخلق انطباع ايجابي لدي	5	4.2	24	20.2	90	75.6	2.71	0.539
استخدام أنظمة إضاءة وتكييف جيدة من الأمور الهامة من وجهة نظري لاختيار مطعم دون أخر	4	3.4	10	8.4	105	88.2	2.85	0.444
للتصميم الداخلي للمطعم وشكل الديكور المستخدم ولونه دور في اختياري لمطعم معين	6	5.0	13	10.9	100	84.0	2.79	0.519
بعد البيئة المادية للمطعم							2.35	0.316

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

- **السؤال المتعلق بالبيئة الاجتماعية:** يظهر الجدول التالي إجابات أفراد العينة عن بعد البيئة الاجتماعية:

الجدول رقم 5: البيئة الاجتماعية للمطعم

البيان	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
مهارات عاملو المطعم جيدة على المستوى المطلوب	13	10.9	34	28.6	72	60.5	2.50	0.687
غالبا ما يتواجد عاملو الخدمات في أماكن عملهم	19	16.0	35	29.4	65	54.6	2.39	0.749
العامل قادر على الإجابة على كافة الاستفسارات	23	19.3	35	29.4	61	51.3	2.32	0.780
يتقن العاملون الأساليب الجيدة للتعامل	12	10.1	31	26.1	76	63.9	2.54	0.674

يتفهم العاملون في المطعم لاحتياجات الزبائن ويسعون لتحقيقها بشكل فوري	13	10.9	30	25.2	76	63.9	2.53	0.687
عدد العاملون في المطعم متكافئ مع عدد الزبائن	64	53.8	34	28.6	21	17.6	1.64	0.767
مناداة العامل لي باسمي يزيد من رضاي عن المطعم	25	21.0	31	26.1	63	52.9	2.33	0.814
يقوم المطعم بعمل أنشطة خيرية واجتماعية	34	28.6	52	43.7	33	27.7	1.99	0.753
بعد البيئة الاجتماعية للمطعم							2.27	0.382

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

نلاحظ من الجدول أن أفراد العينة يميلون إلى الحياد على الفقرات المتعلقة بالبيئة الاجتماعية حيث أن المتوسط الحسابي العام للفقرات بلغ 2.28، وقد أظهرت الفقرة رقم 4 " يتقن العاملون الأساليب الجيدة للتعامل " متوسطا حسابيا بلغ 2.54 وانحرافا معياريا 0.674 وبذلك تأتي في المرتبة الأولى، في حين أن الفقرة رقم 6 " عدد العاملون في المطعم متكافئ مع عدد الزبائن" تأتي في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 1.64 وانحراف معياري 0.767.

- **اختبار فرضيات الدراسة:** بعدما تم استعراض الجوانب الوصفية للدراسة من خلال التحليل الوصفي للعينة المدروسة يتم فيما يلي تسليط الضوء على اختبار فرضيات الدراسة بهدف التعرف على الفروقات في اتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية والاجتماعية باختلاف العوامل الديموغرافية.

- لاختبار **الفرضية الأولى" أ** "والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية باختلاف جنس المستهلك تم استخدام اختبار مان ويتني، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 6: نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الأولى" أ "

الجنس	عدد المفردات	متوسط الرتب	قيمة U	مستوى المعنوية
ذكر	59	58.53	1683.500	0.644
أنثى	60	61.44		

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

من خلال الجدول نلاحظ عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستهلكين الذكور والإناث من رواد المطاعم في اتجاهاتهم نحو البيئة المادية، حيث بلغت قيمة **U** 1683.500 بمستوى دلالة 0.644 ، ومن ثم قبول الفرض العدمي.

- لاختبار **الفرضية الأولى" ب** " والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة الاجتماعية باختلاف جنس المستهلك تم استخدام اختبار مان ويتني، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 7: نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الأولى" ب "

الجنس	عدد المفردات	متوسط الرتب	قيمة U	مستوى المعنوية
ذكر	59	58.53	1751.00	0.919
أنثى	60	61.44		

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

من خلال الجدول نلاحظ عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستهلكين الذكور والإناث من رواد المطاعم في اتجاهاتهم نحو البيئة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة **U** 1751.00 بمستوى دلالة 0.919 ، ومن ثم قبول الفرض العدمي.

- لاختبار **الفرضية الثانية" أ** "والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية باختلاف عمر المستهلك تم استخدام اختبار كروسكال واليس، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 8: نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية" أ "

العمر	عدد المفردات	متوسط الرتب	قيمة Khi^2	مستوى المعنوية
أقل من 18 سنة	11	74.36	7.207	0.027
من 18 - وأقل 40 سنة	63	52.25		
40 سنة وأكثر	45	67.33		

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

من خلال الجدول نلاحظ وجود فروقات دالة إحصائيا بين المستويات العمرية المختلفة من رواد المطاعم في اتجاهاتهم نحو البيئة المادية، حيث بلغت قيمة **كاي مربع** 7.207بمستوى دلالة 0.027 ، ومن ثم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وكما يتضح من الجدول،فإن الفئة العمرية أقل من 18 سنة هي الفئة ذات الاتجاهات الايجابية الأكبر نحو البيئة المادية للمطاعم، حيث بلغ متوسط الرتب74.36 تليها الفئة العمرية 40 سنة وأكثر ومن ثم الفئة العمرية من 18 - وأقل 40 سنة بمتوسط الرتب67.33 و 52.25 على التوالي.

- لاختبار **الفرضية الثانية" ب** " والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة الاجتماعية باختلاف عمر المستهلك تم استخدام اختبار كروسكال واليس، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 9: نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية ب "

العمر	عدد المفردات	متوسط الرتب	قيمة Khi^2	مستوى المعنوية
أقل من 18 سنة	11	66.64	6.223	0.045
من 18 - وأقل 40 سنة	63	52.63		
40 سنة وأكثر	45	68.69		

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

من خلال الجدول نلاحظ وجود فروقات دالة إحصائيا بين المستويات العمرية المختلفة من رواد المطاعم في اتجاهاتهم نحو البيئة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة **كاي مربع** 6.223 بمستوى دلالة 0.045 ، ومن ثم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وكما يتضح من الجدول، فإن الفئة العمرية40 سنة هي الفئة ذات الاتجاهات الايجابية الأكبر نحو البيئة المادية للمطاعم، حيث بلغ متوسط الرتب68.69 تليها الفئة العمرية وأكثر أقل من 18 سنة ومن ثم الفئة العمرية من 18 - وأقل 40 سنة بمتوسط الرتب66.64 و 63 .52 على التوالي.

- لاختبار **الفرضية الثالثة" أ** "والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية باختلاف المستوى التعليمي للمستهلك تم استخدام اختبار كروسكال واليس، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 10: نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثالثة" أ "

المستوى التعليمي	عدد المفردات	متوسط الرتب	قيمة Khi^2	مستوى المعنوية
ابتدائي	4	32.88	4.373	0.224
متوسط	25	67.38		

ثانوي	33	63.00		
جامعي	57	56.93		

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

من خلال الجدول نلاحظ أن عدم وجود فروقات دالة إحصائيا بين المستويات التعليمية المختلفة لرواد المطاعم في اتجاهاتهم نحو البيئة المادية، حيث بلغت قيمة **كاي مربع** 4.373 بمستوى دلالة 0.224، ومن ثم رفض الفرضية البديلة.

- لاختبار **الفرضية الثالثة" ب** " والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة الاجتماعية باختلاف المستوى التعليمي للمستهلك تم استخدام اختبار كروسكال واليس، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 11: نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثالثة ب "

المستوى التعليمي	عدد المفردات	متوسط الرتب	قيمة Khi^2	مستوى المعنوية
ابتدائي	4	66.50	0.655	0.884
متوسط	25	56.30		
ثانوي	33	58.74		
جامعي	57	61.89		

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

من خلال الجدول نلاحظ أن عدم وجود فروقات دالة إحصائيا بين المستويات التعليمية المختلفة لرواد المطاعم في اتجاهاتهم نحو البيئة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة **كاي مربع** 0.655 بمستوى دلالة 0.884 ، ومن ثم رفض الفرضية البديلة.

- لاختبار **الفرضية الرابعة أ** "والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية باختلاف الدخل الشهري للمستهلك تم استخدام اختبار كروسكال واليس، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 12: نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الرابعة أ "

الدخل الشهري	عدد المفردات	متوسط الرتب	قيمة Khi^2	مستوى المعنوية
منخفض	39	53.27	2.241	0.326
متوسط	66	63.39		
مرتفع	14	62.75		

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

من خلال الجدول نلاحظ أن عدم وجود فروقات دالة إحصائيا بين المستويات الدخلية المختلفة لرواد المطاعم في اتجاهاتهم نحو البيئة المادية، حيث بلغت قيمة **كاي مربع** 2.241 بمستوى دلالة 0.326 ، ومن ثم رفض الفرضية البديلة.

- لاختبار **الفرضية الرابعة" ب** " والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة الاجتماعية باختلاف الدخل الشهري للمستهلك تم استخدام اختبار كروسكال واليس، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 13: نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الرابعة" ب "

الدخل الشهري	عدد المفردات	متوسط الرتب	قيمة Khi^2	مستوى المعنوية
منخفض	39	55.44	2.579	0.275
متوسط	66	60.03		

مرتفع	14	72.57		

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

من خلال الجدول نلاحظ عدم وجود فروقات دالة إحصائيا بين المستويات الدخلية المختلفة لرواد المطاعم في اتجاهاتهم نحو البيئة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة **كاي مربع** 2.579 بمستوى دلالة 0.275 ، ومن ثم رفض الفرضية البديلة.

- لاختبار **الفرضية الخامسة" أ** "والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية باختلاف الحالة الاجتماعية للمستهلك تم استخدام اختبار كروسكال واليس، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 14: نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الخامسة" أ "

الحالة الاجتماعية	عدد المفردات	متوسط الرتب	قيمة Khi²	مستوى المعنوية
أعزب	63	58.15	3.232	0.357
متزوج	51	64.47		
أرمل	2	42.50		
مطلق	3	34.50		

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

من خلال الجدول نلاحظ عدم وجود فروقات دالة إحصائيا بين الحالات الاجتماعية المختلفة لرواد المطاعم في اتجاهاتهم نحو البيئة المادية، حيث بلغت قيمة **كاي مربع** 3.232 بمستوى دلالة 0.357، ومن ثم رفض الفرضية البديلة.

- لاختبار **الفرضية الخامسة" ب** " والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لاتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة الاجتماعية باختلاف الحالة الاجتماعية للمستهلك تم استخدام اختبار كروسكال واليس، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 15: نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الخامسة ب "

الحالة الاجتماعية	عدد المفردات	متوسط الرتب	قيمة Khi²	مستوى المعنوية
أعزب	63	57.85	1.367	0.713
متزوج	51	61.96		
أرمل	2	51.00		
مطلق	3	77.83		

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

من خلال الجدول نلاحظ أن عدم وجود فروقات دالة إحصائيا بين الحالات الاجتماعية المختلفة لرواد المطاعم في اتجاهاتهم نحو البيئة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة **كاي مربع** 1.367 بمستوى دلالة 0.713 ، ومن ثم رفض الفرضية البديلة.

الخاتمة : يعتبر المستهلك حجر الزاوية في التسويق الحديث والذي ينص على أن حاجات ورغبات المستهلك يجب أن تكون نقطة البداية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات التسويقية، وأن نجاح المـــؤسسة واستمرارها وتحقيق أهدافها يرتبط بدرجة كبيرة بمدى قدرتها على التعرف على حاجات ورغبات المستهلك وإشباعها بطريقة أفضل من المنافسين.

تمثلت إشكالية هذا البحث في التأكد من وجود أو عدم وجود فروقات في اتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية والاجتماعية باختلاف العوامل الديموغرافية وقد تمت معالجة هذه الإشكالية من خلال التطرق بالدراسة والتحليل لأهم المفاهيم المرتبطة بسلوك المستهلك والعوامل المؤثرة فيه إذ أن سلوك المستهلك يتأثر بعدة عوامل والتي لا يمكن أن تخرج من مجموعتين من العوامل: مجموعة العوامل النفسية المتعلقة بشخصية المستهلك ومنها : الحاجات، الدوافع،

الإدراك، ومجموعة العوامل البيئية المرتبطة بالبيئة المحيطة بالمستهلك ومنها: العائلة، الطبقة الاجتماعية، الجماعات المرجعية، والعوامل الموقفية، حيث تتفاعل هذه العوامل فيما بينها لتحدد سلوك المستهلك.

تعد البيئة المادية والاجتماعية أحد العناصر التي تساهم في نجاح المطاعم خاصة مطاعم الوجبات السريعة بما تتضمنه من سهولة الحصول على قوائم الطعام وانسيابية الوصول الى الطاولات والتصميم الداخلي المناسب وتمتع العاملون بالمظهر الجيد وتعاملهم اللبق مع الزبائن وكذا فهمه لحاجات الزبائن وتحقيقها في أسرع وقت.

تناول الجانب اتجاهات رواد مطاعم الوجبات السريعة في قسنطينة نحو البيئة المادية والاجتماعية للمطاعم، فبعد القيام بإعداد استبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة المختلفة والتي تعكس المعلومات اللازمة للإجابة على الإشكالية المطروحة تم توزيعه على عينة ميسرة من الأفراد، وبعد القيام بالتحليل الإحصائي تم التوصل إلى أنه لا توجد فروقات في اتجاهات المستهلكين من رواد المطاعم نحو البيئة المادية والاجتماعية باختلاف العوامل الديموغرافية فيما عدا متغير العمر، وعليه يمكن القول بعدم **صحة الفرضية الرئيسية**.

من ذلك يمكن إعطاء الاقتراحات التالية:

- يجب على المطاعم القيام بدراسة سلوك المستهلك من أجل معرفة حاجاته ورغباته في الخدمة المقدمة من طرفها، كأن تقوم بصفة دورية بإعداد قوائم استقصاء تقدمها للأفراد لمعرفة حاجاتهم ورغباتهم في خدمة الإطعام ومعرفة اتجاهاتهم حولها، وترجمة ذلك في خدمات التي تقدمها؛
- يجب على المطاعم أن تهتم بالبيئة المادية والاجتماعية وأن تبحث في كيفية أداء الخدمة وبشكل أفضل وبما يرضي روادها إذ مع ميل الأفراد المبحوثين إلى الحياد نحو بعد البيئة الاجتماعية يجب إعطاء هذا البعد الاهتمام الأكبر من خلال الاهتمام بالعاملين في مطاعم الوجبات السريعة والعمل على تدريبهم من أجل تقديم خدمات ترقى إلى تلبية حاجات ورغبات الزبائن بأفضل طريقة وفي أسرع وقت؛
- الاهتمام بالفئة العمرية من 18 - وأقل 40 سنة لتحسين اتجاهاتهم نحو البيئة المادية والاجتماعية، حيث أن هذه الفئة أقل تقديرا للبيئة المادية والاجتماعية مقارنة بفئات العمر الأخرى، إذ أن هذه الفئة تمثل سوقا معتبرة، كما ينبغي المحافظة على الاتجاهات الايجابية للأفراد من الفئتين العمريتين أقل من 18 سنة و 40 سنة وأكثر بتوفير خدمات خاصة تلبي حاجاتهم وبالتركيز على تحسين اتجاهاتهم؛
- إجراء المزيد من الدراسات لبحث العوامل التي تؤثر على سلوك رواد المطاعم بخلاف العوامل الموقفية بشكل عام والمادية والاجتماعية بشكل خاص.

قائمة المراجع

باللغة العربية

- أحمد علي سليمان(2000)، سلوك المستهلك، المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للطباعة والنشر.
- أسعد حماد أبو رمان ومحمد بن دليم القحطاني(2003)، استراتيجية تطوير السوق في المطاعم السريعة من خلال نظام الامتيازات: دراسة على المطاعم العاملة في مدينة عمان، الملتقى العربي الثاني التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، الدوحة.
- تطور المطاعم، أنظر الموقع: http://faculty.ksu.edu.sa/baleela/.../تطور%20المطاعم.doc
- حمد الغذير ورشاد الساعد(1997) ، سلوك المستهلك مدخل متكامل،عمان، دار زهران للنشر

- سليمان أحمد آل خطاب وأسعد حماد أبو رمان وندى عبد الرؤوف الروابدة (2016)، أثر العلاقة بين جودة الخدمة الداخلية والخارجية، رضا الزبون الداخلي كمتغير معدل: دراسة على عينة في المطاعم ذات الخدمات الكاملة في عمان، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد43 ،العدد1، ص ص 43-60
- عنابي بن عيسى(2003)، سلوك المستهلك: عوامل التأثير النفسية، الجزء الثاني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية
- محمد إبراهيم عبيدات(2004)، سلوك المستهلك مدخل استراتيجي، الطبعة الرابعة، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع
- مراد بلعيدي(2008)، تأثير الوجبات السريعة على العادات الغذائية عند الشباب بمدينة قسنطينة،مقاربة سوسيو انتربولوجيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة

باللغة الأجنبية

- Amine Abdelmadjid(1999), Le comportement du consommateur face aux variables d’action marketing, Paris, édition management
- Dussart Christian(1983), Comportement du consommateur et stratégie de marketing, Québec ,MC Graw Hill éditeurs, Bibliothèque nationale du Québec
- Fluent, Lovin’ It: The American Fast Food Frenzy, July 2016,Site web : http://www.fluentco.com/wp-content/uploads/2016/07/Fluent_QSRReport_2016.pdf
- Petrof John V(1993), Comportement du consommateur et marketing, 5 ème édition, Québec ,Les Presses de l’université Laval

الاستبيان

إخواني أخواتي السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته

في إطار تحضير بحث متعلقة بـ(**أثر البيئة المادية والاجتماعية للمطاعم على سلوك المستهلك**)، نرجو منكم المساهمة والمساعدة في إتمام هذا البحث وذلك بالإجابة عن الأسئلة الواردة أدناه بوضع إشارة (×) في الخانة المناسبة، كما نعلمكم أن إجاباتكم سوف تستخدم في إطار البحث العلمي لا غير لذلك نأمل منكم حسن التعاون معنا.

1. كم من مرة في الأسبوع تتردد على المطاعم

◯ أقل من أربع مرات في الأسبوع ◯ من أربع مرات إلى ست مرات في الأسبوع

◯ كل يوم

2. ما نوع الطعام الذي تطلبه عادة من المطعم

◯ سلطات ◯ أكل تقليدي ◯ سندويشات ◯ بيتزا

◯ أخرى (حدده)..

3. ما درجة موافقتك على العبارات التالية المتعلقة **بالبيئة المادية**

العبارات	غير موافق	محايد	موافق
أحصل على قوائم الطعام من المطعم المتعلقة بما يقدمه			
يستخدم المطعم أحسن الأدوات لتحسين خدماته			
من السهل الوصول إلى الطاولات المقصودة للحصول على خدمات المطعم			
يتوفر مقاعد انتظار في المطعم			
يقدم المطعم توضيحات دقيقة للخدمات التي يقدمها			
يوفر المطعم خدمة الاستفسار عن الخدمات عبر الهاتف			
لدى المطعم تجهيزات ومعدات متطورة			
مظهر العاملين والتزامهم بزي موحد يخلق انطباع ايجابي لدي			
استخدام أنظمة إضاءة وتكييف جيدة من الأمور الهامة من وجهة نظري لاختيار مطعم دون أخر			
للتصميم الداخلي للمطعم وشكل الديكور المستخدم ولونه دور في اختياري لمطعم معين			

4. ما درجة موافقتك على العبارات التالية المتعلقة **بالبيئة الاجتماعية**

العبارات	غير موافق	محايد	موافق
مهارات عاملو المطعم جيدة على المستوى المطلوب			
غالبا ما يتواجد عاملو الخدمات في أماكن عملهم			
العامل قادر على الإجابة على كافة الاستفسارات			
يتقن العاملون الأساليب الجيدة للتعامل			
يتفهم العاملون في المطعم لاحتياجات الزبائن ويسعون لتحقيقها بشكل فوري			
عدد العاملون في المطعم متكافئ مع عدد الزبائن			
مناداة العامل لي باسمي يزيد من رضاي عن المطعم			
يقوم المطعم بعمل أنشطة خيرية واجتماعية			

5. بيانات تخص المعلومات الشخصية عن المجيب

- **الجنس:**

○ ذكر ○ أنثى

- **السن:**

○ أقل من 18 سنة ○ 18 – أقل من 40 سنة ○ 40 سنة وأكثر

- **المستوى التعليمي:**

○ ابتدائي ○ متوسط ○ ثانوي

○ جامعي

- **الدخل الشهري :**

○ منخفض ○ متوسط ○ مرتفع

- **الحالة الاجتماعية:**

○ أعزب ○ متزوج ○ أرمل ○ مطلق

شكرا على تعاونكم

أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر

أ.معط الله أمال، أ.د.بلمقدم مصطفى
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2015. تشير النتائج الرئيسية إلى أن النفقات العامة الإجمالية، النفقات العامة الرأسمالية، الاستثمارات الخاصة ودرجة الانفتاح التجاري لها أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين هناك أثر غير معنوي للنفقات العامة الجارية على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل. بناء على هذه النتائج، يمكن القول أنه ينبغي على الدولة التحوط ضد المخاطر والتحديات المتزايدة عن طريق دعم إصلاحات إدارة المالية العامة، السيطرة على الإنفاق الجاري خاصة الأجور والتحويلات، تعبئة المزيد من الإيرادات غير النفطية، وزيادة كفاءة الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، الجزائر، اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract

This paper aims to study the impact of public expenditure policy on economic growth in Algeria over the period 1970-2015. The main findings indicate that total public expenditures, government capital expenditures, private investments and the degree of trade openness have a positive and significant effect on economic growth, while there is no significant impact of government current expenditures on real per capita GDP over the long run. Based on these findings, it could be concluded that the government should hedge against the mounting risks and challenges by underpinning public financial management reforms, controlling current spending especially wages and transfers, mobilizing more nonhydrocarbon revenues, and increasing the efficiency of investment.

مقدمة:

يشكل الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية الموجهة للتأثير على النشاط الاقتصادي، حيث يساهم في خلق مجموعة واسعة من الآثار القصيرة والطويلة الأجل على النمو الاقتصادي، وفي الواقع، فإن تمويل أي حجم للإنفاق العام ينطوي على امتصاص الموارد الحقيقية من القطاع العام والتي ستكون بطريقة أخرى متاحة للقطاع الخاص، ومن وجهة نظر التخصيص، فإن هذا الامتصاص من شأنه أن يحسّن الكفاءة الإجمالية إذا كانت المنفعة الاجتماعية من الإنفاق العام تفوق تكلفة الفرصة البديلة الخاصة به، ولكن قد يحل الإنفاق العام محل إنتاج القطاع الخاص (أثر المزاحمة)، كما يمكن أيضا تحسين إنتاجية القطاع الخاص (أثر العوامل الخارجية أو أثر السلع والخدمات العامة)، وبالتالي، فإن العائد الاجتماعي الإجمالي الناتج عنه يجب أن يفسَّر على أنه مجموع كلا هذين الأثرين (Tanzi وZee، 1997)، ولغرض ربط الإنفاق العام بنمو الناتج في الأجل الطويل ينبغي التركيز على معدل التغير في مستوى الإنفاق العام حيث توصل كل من Ram(1986)، Levine وRenelt (1992) إلى أنه على الرغم من أن النمو بشكل عام يرتبط إيجابيا مع معدل التغير في إجمالي الإنفاق العام، إلا أنه يرتبط سلبيا مع مستوى هذا الإنفاق، كما أن هيكل الإنفاق العام (وليس فقط مجرد مستواه) له أهمية كبيرة في تحليل تركيبة الإنفاق العام، وقد قسّم المنهج التقليدي هيكل الإنفاق العام بصفة عامة إلى فئتين: الاستهلاك العام Public Consumption والاستثمار العام Public Investment، حيث أن الاستهلاك العام يميل إلى عرقلة (تأخير) النمو، بينما الاستثمار العام يميل إلى تعزيز النمو(Tanzi وZee، 1997)، ولكن التصنيف الأكثر أهمية والأكثر استخداما مؤخرا يقوم على تصنيف النفقات العامة إلى نفقات منتجة (وهي النفقات التي تعزز النمو) وغير منتجة (التي

تؤخر أو تعيق النمو)، وعلى هذا الأساس، فإن تحويل النفقات العامة من الأشكال غير المنتجة إلى الأشكال المنتجة يؤثر إيجابيا على النمو (Kneller وآخرون، 1999)، كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو قد لا تكون رتيبة، حيث أن ارتفاع مستويات الإنفاق العام قد يؤدي في البداية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، ولكن عندما يبلغ الإنفاق حدا معينا يصبح أثره على النمو سلبي، وقد شكلت هذه العلاقة أساس تحديد مستوى الإنفاق العام الذي يعظم النمو، وكذا حجم تدخل الدولة في الاقتصاد (Barro (1990)؛ Jones، Manuelli وRossi (1993)).

وتعتبر الجزائر واحدة من بين الدول الغنية بالموارد الطبيعية التي قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية وخاصة سياسة النفقات العامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد، إلا أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة جعل من نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فخلال فترة السبعينات والثمانينات اتبعت الدولة سياسة مالية توسعية وذلك بالرفع من إنفاقها الاستثماري، ولكن، مع حدوث الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986، تزعزع الاقتصاد الجزائري وظهرت الاختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي مما استدعى القيام بإصلاحات ودخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية، حيث سعت الدولة إلى تقليص تطور الإنفاق العام من خلال تخفيض كتلة الرواتب والأجور وذلك تجنبا لارتفاع المستوى العام للأسعار، وانطلاقا من سنة 1999 عرفت أسعار النفط الجزائري انتعاشا متزايدا، حيث تميزت سياسة النفقات العامة بالحذر خلال الفترة 1999-2001، وبعد أن اتضحت الرؤية الإيجابية لسوق النفط العالمي منذ سنة 2001، شرعت الجزائر في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تسمى بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي والتي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ البرامج الاستثمارية العمومية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، إلى جانب الشروع في تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019).

على ضوء ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار وتحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر بغية تحديد أهم عناصر الإنفاق العام التي تلعب دورا أساسيا في تعزيز النمو لاسيما على المدى الطويل من خلال استخدام اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen ونموذج تصحيح الخطأ، وهذا باستعمال برنامج Eviews 9.0، وبالتالي فالإشكالية المراد معالجتها من خلال هذه الورقة البحثية تتمثل في: **ما هو أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

وللإحاطة بجوانب هذا الموضوع سيتم التطرق إلى المحاور الأساسية التالية:

- نظرة حول الأدبيات والدراسات القياسية الخاصة بالعلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.
- تحليل وضعية سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

1- نظرة حول الأدبيات والدراسات القياسية الخاصة بالعلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

ساهمت النظريات الاقتصادية في شرح وتفسير كيفية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، ومن أبرزها النظرية الاقتصادية الكينزية التي أشارت إلى الدور المهم لسياسة الإنفاق العام في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الاستهلاك العام قد تؤدي إلى حدوث زيادة في التوظيف، الربحية والاستثمار من خلال أثر مضاعف الإنفاق على الطلب الكلي، ونتيجة لذلك يساهم الإنفاق العام في رفع الطلب الكلي والذي بدوره يحقق زيادة في الناتج اعتمادا على مضاعف الإنفاق (Zagler وDurnecker، 2003).

وتجدر الإشارة إلى أن فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو تتوقف على ما إذا كان هذا الإنفاق يؤدي إلى مزاحمة الإنفاق الخاص في الاقتصاد، على سبيل المثال، إن حدوث زيادة في الإنفاق العام دون أن تقابلها زيادة مماثلة في الإيرادات العامة

تؤدي إلى تمويل عجز الموازنة العامة "budget deficit financing" (Abang وAkpan، 2013). حسب Kandil (2006)، إذا تم تمويل هذا العجز عن طريق إصدار سندات الدين، فإن ذلك سينعكس سلبا على النمو الاقتصادي نظرا لأن هذا النوع من السياسات قد تنتج عنه آثار سلبية على أسعار الفائدة المحلية، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى مزاحمة الإنفاق الخاص الاستهلاكي والاستثماري، ومن جهة أخرى، إذا تم تمويل الإنفاق العام بواسطة سياسة نقدية توسعية، فإن ذلك قد يؤدي إلى تفاقم التوقعات التضخمية نتيجة توسع الائتمان ومن ثم السيولة المحلية، والذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية، وبالتالي مزاحمة الإنفاق الخاص (Wahab، 2011)، مما سيعيق الأنشطة الاقتصادية على المدى القصير، ويؤدي إلى تقليل تراكم رأس المال على المدى الطويل، وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

أشار Dar وAmirkhalkhali (2002) إلى أنه يترتب على السياسة المالية للدولة في ظل نماذج النمو الداخلي آثار واسعة النطاق على أداء النمو الطويل الأجل، حيث تؤثر الأدوات الثلاثة الرئيسية للسياسة المالية والمتمثلة في: الضرائب، الإنفاق العام، والتوازن العام للميزانية على النمو الطويل الأجل من خلال تأثيرها على كفاءة استخدام الموارد، معدل تراكم العوامل، ووتيرة التقدم التكنولوجي. تقوم نماذج النمو الداخلي على أساس تصنيف عناصر ميزانية الدولة إلى أربع فئات: الضرائب التشويهية (الضرائب المباشرة)، الضرائب غير التشويهية (الضرائب غير المباشرة)، النفقات المنتجة، والنفقات غير المنتجة، حيث يتم التمييز بين النفقات العامة حسب ما إذا كانت مدرجة كوسيط في دالة الإنتاج الفردية، أم لا، فإذا كانت هذه النفقات مدرجة في دالة الإنتاج الفردية، فإنه يتم تصنيفها على أنها نفقات منتجة، وبالتالي ينتج عنها أثر مباشر على معدل النمو، وإن لم تكن كذلك، فإنه يتم تصنيفها على أنها نفقات غير منتجة، وبالتالي، يكون لها أثر غير معنوي على معدل نمو حالة الثبات (Barro و Sala-i-Martin، 1995)، ولكن، في الواقع لا يتم تصنيف جميع برامج الإنفاق العام لغرض تعزيز النمو، مما يعني أنه قد تكون هناك بعض النفقات التي تعتبر غير منتجة بمفهوم النمو إلا أنها تعتبر فعالة بمفهوم تحقيق أهدافها.

أظهر Barro (1990) أن ارتفاع الضرائب كنتيجة لزيادة الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، تساهم زيادة الإنفاق العام في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال والتي تؤدي بدورها إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي، اعتبر Barro أن أثر زيادة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي هو غير رتيب "non monotonic" وهذا يعني أنه كلما زاد حجم القطاع العام عن حد معين، أدى ذلك إلى تثبيط أثره الإيجابي على النمو الاقتصادي، وقد أشار Armey (1995) إلى أنه يمكن تمثيل العلاقة بين معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي وحجم القطاع العام بواسطة منحنى على شكل مقلوب حرف U والذي يشبه منحنى Laffer، حيث يبين هذا المنحنى أن زيادة حجم القطاع العام تساهم في تعزيز نمو الناتج الداخلي الإجمالي من خلال حماية حقوق الملكية، توفير السلع العامة، ...الخ، وذلك إلى غاية الوصول إلى نقطة معينة والتي توافق الحجم الأمثل للقطاع العام، حيث أنه إذا زاد حجم القطاع العام انطلاقا من هذه النقطة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن ذلك سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي نتيجة ظهور أثر مزاحمة الاستثمار الخاص، وكذا زيادة الأعباء الضريبية وفوائد الديون لغرض تمويل الزيادة في الإنفاق العام (Bajo-Rubio، 2000).

هناك دراسات تجريبية عديدة تناولت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث أشار معظمها إلى وجود أثر سلبي للإنفاق العام الاستهلاكي على النمو الاقتصادي (Grier وTullock، 1989 ؛ Barro، 1991 ؛ Easterly وRebelo، 1993 ؛ Tanninen، 1999)، في حين يفترض أن الإنفاق العام الاستثماري يساهم في زيادة تراكم رأس المال الخاص، مما يؤدي بدوره إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، والجدول التالي يلخص أهم الدراسات القياسية السابقة التي قامت باختبار وتحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في عدة دول منها المتقدمة والنامية:

الجدول (1): نتائج الدراسات القياسية السابقة حول العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

المؤلف	العينة	الطريقة المستعملة	نتائج الدراسة

Barro (1991)	98 دولة 1985-1960	تحليل بيانات panel	نسبة الإنفاق العام الاستهلاكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي لها أثر سلبي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، كما أن هناك علاقة غير معنوية بين حجم الاستثمار العام والنمو الاقتصادي.
Easterly وRebelo (1993)	100 دولة 1988-1970	تحليل بيانات panel	الاستثمار في النقل والاتصالات له ارتباط إيجابي ومعنوي مع النمو الاقتصادي. إجمالي الاستثمار العام وكذا استثمار المؤسسات العامة يرتبطان عكسيا مع الاستثمار الخاص، أما الاستثمار الحكومي العام يرتبط إيجابيا مع كل من النمو والاستثمار الخاص.
Cashin (1995)	23 دولة متقدمة 1988-1971	تحليل بيانات panel، طريقة المربعات الصغرى ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية	تساهم زيادة النفقات العامة الرأسمالية والمدفوعات التحويلية في تعزيز النمو الاقتصادي، في حين يؤدي فرض الضرائب المباشرة إلى كبح النمو.
Devarajan وآخرون (1996)	43 دولة نامية 1990-1970	تحليل بيانات panel	لدى النفقات العامة الجارية أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين هناك ارتباط سلبي بين النفقات العامة الرأسمالية والنمو.
Kneller وآخرون (1999)	22 دولة من مجموعة دول OECD 1995-1970	تحليل بيانات panel	تؤثر النفقات المنتجة بشكل إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين أن النفقات غير المنتجة لها أثر حيادي على معدل النمو.
M'Amanja وMorrissey (2005)	كينيا 2002-1964	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)	تؤثر النفقات المنتجة بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين هناك أثر حيادي لكل من النفقات غير المنتجة والضرائب غير المباشرة على النمو، ومن جهة أخرى، يساهم الاستثمار العام في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
Ghosh وGregoriou (2006)	15 دولة نامية 1999-1972	طريقة المربعات الصغرى العادية (نموذج التأثيرات الثابتة) وطريقة العزوم المعممة (GMM)	النفقات العامة الجارية لها أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين أن النفقات العامة الرأسمالية تؤثر سلبا على معدل النمو.
Bose وآخرون (2007)	30 دولة نامية 1990-1970	تحليل بيانات panel	ترتبط نسبة النفقات العامة الرأسمالية إلى الناتج الداخلي الإجمالي بشكل إيجابي ومعنوي مع النمو الاقتصادي، في حين يوجد أثر غير معنوي للنفقات العامة الجارية على النمو.
Alexiou (2009)	7 دول من جنوب شرق أوروبا 2005-1995	نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية	لدى الإنفاق الحكومي على تكوين رأس المال، المساعدة الإنمائية، الاستثمار الخاص والانفتاح التجاري أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي.
Johارji وStarr (2010)	المملكة العربية السعودية 2005-1969	اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)	يوجد أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق العام على معدل النمو في الأجل الطويل، كما أن النفقات الجارية لها علاقة أقوى مع الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي خارج قطاع المحروقات على المدى الطويل مقارنة مع النفقات الرأسمالية.
Attari وJaved (2013)	باكستان 2010-1980	طريقة ARDL، اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen واختبار سببية Granger	هناك أثر إيجابي للنفقات العامة الإجمالية على النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، تؤثر النفقات العامة الرأسمالية بشكل إيجابي ومعنوي على النمو، في حين أن أثر النفقات العامة الجارية على النمو الاقتصادي هو غير معنوي.
Zugravu وSava (2014)	10 دول من أوروبا الوسطى والشرقية 2012-1995	تحليل بيانات panel	وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من النفقات العامة الجارية والرأسمالية على معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.
ONI وآخرون (2014)	نيجيريا 2011-1980	طريقة المربعات الصغرى العادية	تؤثر كل من النفقات العامة الرأسمالية والجارية بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث أن النفقات الجارية لها تأثير أقوى وأسرع على النمو مقارنة مع النفقات الرأسمالية.
Alshahrani	المملكة العربية	تقنيات VAR، التكامل	تتمثل المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي على المدى

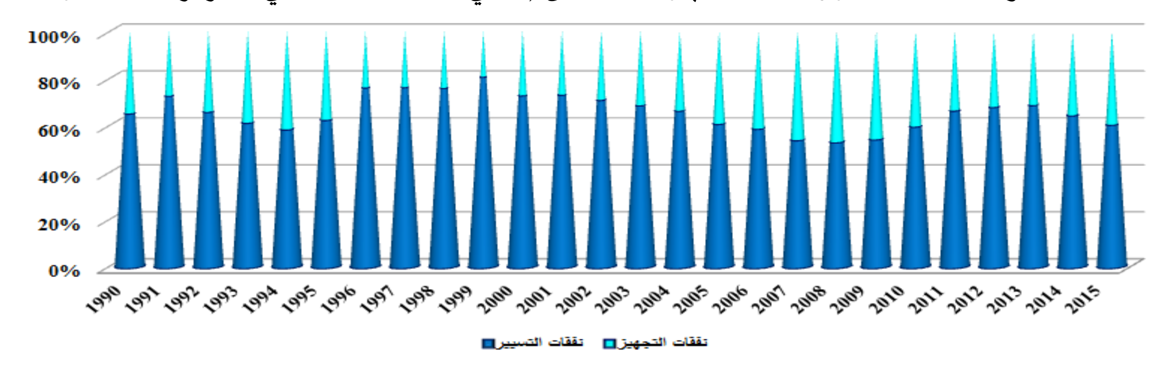
Alsadiqq (2014)	السعودية 2010-1969	المتزامن، ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)	القصير في الاستثمار المحلي الخاص، الانفتاح التجاري، الاستثمار العام، والإنفاق العام على الصحة والتعليم، بينما على المدى الطويل، يشكل كل من الاستثمار المحلي الخاص، النفقات العامة الرأسمالية، وكذا النفقات العامة على الصحة والتي تشمل رأس المال البشري أهم القوى الدافعة للنمو.
فوزي مرابط وشطاب نادية (2015)	الجزائر 2011-1997	اختبار السببية لـ Granger	هناك سببية أحادية الاتجاه من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك ليس هناك أي أثر للإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي، في حين أن هذا الأخير يتسبب في ارتفاع حجم الإنفاق الاستثماري.
سلامي أحمد (2015)	الجزائر 2013-1970	اختبار التكامل المشترك لـ Engle-Granger واختبار السببية لـ Granger	وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، مما يدعم كل من قانون Wagner ونظرية Keynes.
Hussein Benhing (2015)	العراق 2010-1970	اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen ونموذج تصحيح الخطأ	هناك أثر إيجابي ومعنوي لكل من الاستثمار الخاص، الاستثمار العام، نمو القوى العاملة، ونمو الإيرادات النفطية على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل.
Connolly Liɡ (2016)	34 دولة من مجموعة دول OECD 2011-1995	طريقة العزوم المعممة (GMM)، ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية	لدى الإنفاق العام الاجتماعي أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين هناك أثر غير معنوي لكل من الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثمار العام على النمو الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الباحثين

2- تحليل وضعية سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر:

3-1- سياسة الإنفاق العام في الجزائر:

الشكل (1): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز (كنسبة من إجمالي النفقات العامة) في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

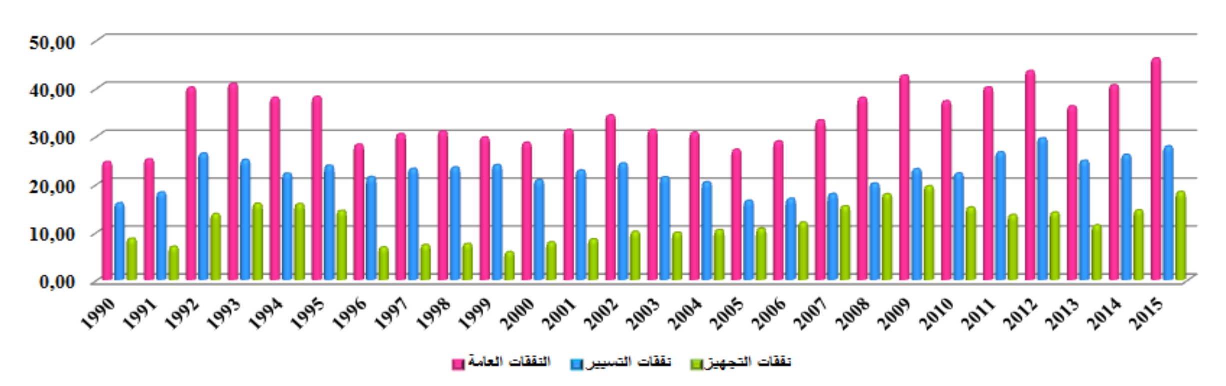


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر التالية:

- ONS, “Rétrospective Statistique 1962-2011”, (http://www.ons.dz/) : (تاريخ زيارة الموقع: 2017/05/17)

- Banque d’Algérie (2016), “Rapport annuel 2015: Evolution économique et monétaire en Algérie”, p.120

الشكل (2): تطور النفقات العامة كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر التالية:

17/05/2017 (: - ONS, "Rétrospective Statistique 1962-2011", (http://www.ons.dz/)(تاريخ زيارة الموقع:

- Banque d'Algérie (2016), "Rapport annuel 2015: Evolution économique et monétaire en Algérie", p.120

- World Bank, World Development Indicators, (http://data.worldbank.org/) : (2017/05/17 :تاريخ زيارة الموقع)

شهدت النفقات العامة الإجمالية تزايدا ملحوظا خلال الفترة (1990-1999)، حيث يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين:

➢ **المرحلة الأولى (1990-1995):** والتي تمثل مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الإجمالي خلال هذه المرحلة بـ 13.6%، إذ انتقلت من 24.56% سنة 1990 إلى 38.16% سنة 1995، ويرجع ذلك أساسا إلى تزايد حجم الإنفاق على الرواتب والأجور والذي ارتفعت نسبته إلى إجمالي الناتج الداخلي بـ 56.22% من سنة 1993 إلى سنة 1995، وكذلك تسديد المديونية العامة، وقد ارتفعت نفقات التجهيز خلال هذه الفترة بشكل ملحوظ حيث انتقلت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 27.49% سنة 1991 إلى 41.66% سنة 1994، في حين انخفضت حصة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة من 72.51% سنة 1991 إلى 58.34% سنة 1994.

➢ **المرحلة الثانية (1995-1999):** وهي تمثل مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الرامية إلى تقليص الإنفاق العام ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة (عايب، 2010)، وهذا ما يفسر الانخفاض الملحوظ للإنفاق العام بنسبة 8.46% إذ انتقل من 38.16% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1995 إلى 29.70% من هذا الناتج سنة 1999، وقد زادت حصة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 62.36% سنة 1995 إلى 76.14% سنة 1997 ثم إلى 80.56% سنة 1999، وفي المقابل، فقد انخفضت حصة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة إذ انتقلت من 37.64% سنة 1995 إلى 23.86% سنة 1997 ثم إلى 19.44% سنة 1999، وهذا راجع أساسا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي كان يهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق العام في الجزائر (عايب، 2010).

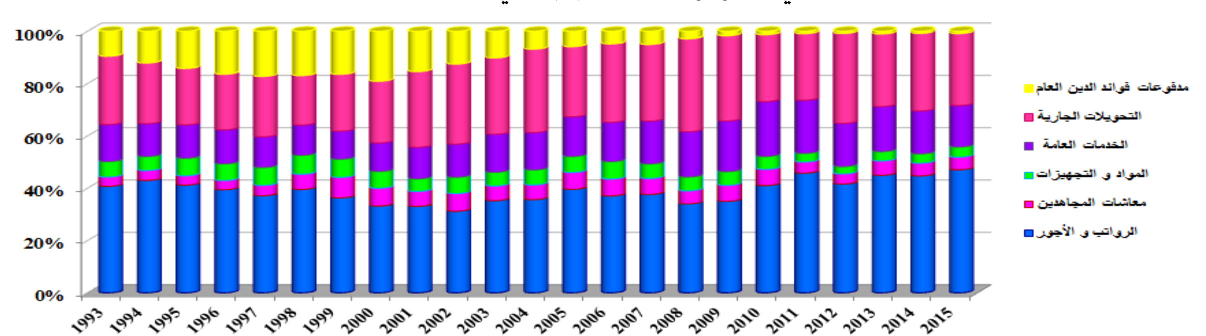
كما حدثت زيادة متسارعة للإنفاق العام خلال الفترة (2000-2015) والتي تمثل مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، وكذا الشروع في تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)، حيث تقوم هذه البرامج على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد.

ففي سنة 2003، ارتفعت النفقات العامة للميزانية بنسبة 5.7% مقارنة بسنة 2002، ويعود ذلك أساسا إلى زيادة النفقات الرأسمالية (نفقات التجهيز) بنسبة 14% خلال هذه السنة والتي تعكس الجهود المبذولة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال في 21 ماي سنة 2003 (بنك الجزائر، 2003)، كما زادت نفقات التسيير خلال هذه السنة بنسبة 2.3% مقارنة بمستواها في سنة 2002، وذلك نتيجة لزيادة الرواتب والأجور بنسبة

15.6% خلال هذه السنة، وفي المقابل، بلغت الفوائد على الدين العام (الداخلي والخارجي) نسبة 2.3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 3.1% خلال سنة 2002.

وفي سنة 2005، سجلت النفقات العامة زيادة بنسبة 8.6% مقارنة بسنة 2004، حيث انخفضت نفقات التسيير خلال هذه السنة بنسبة 0.46%، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض التحويلات الجارية بنسبة 16%، وكذا تراجع الفوائد على الدين العام بنسبة 14.08% خلال هذه السنة، في حين أن نفقات التجهيز قد ارتفعت بنسبة 26.5% سنة 2005 مقابل 23.5% سنة 2004، حيث تتعلق النفقات التي سجلت زيادة ملحوظة بقطاعات البنية التحتية الاقتصادية، الري والموارد المائية، الزراعة والصيد البحري، التربية والتعليم، في حين أن الإنفاق على قطاع الصناعة والطاقة شهد انخفاضا مقارنة بسنة 2004، ومن جهة أخرى، لم يسجل الإنفاق على السكن، البنية التحتية الاجتماعية والبنية التحتية الإدارية إضافة إلى التهيئة العمرانية ارتفاعا كبيرا خلال هذه السنة مقارنة بسنة 2004 (بنك الجزائر، 2006).

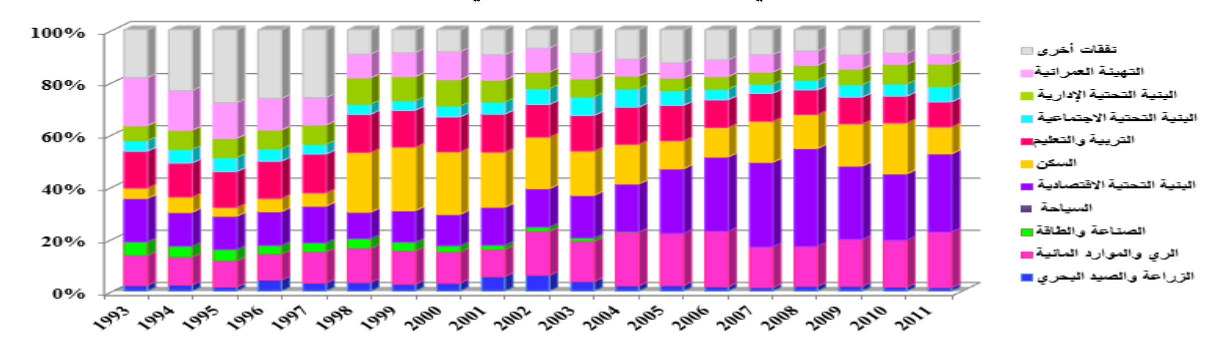
الشكل (3): هيكل نفقات التسيير في الجزائر (كنسبة من إجمالي نفقات التسيير) خلال الفترة 1993-2015



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر التالية:

- IMF (1998), “Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix”, IMF Staff Country Report No. 98/87, p. 55
- IMF (2001), “Algeria: Statistical Appendix”, IMF Country Report No.01/163, p. 20
- IMF (2003), “Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix”, IMF Staff Country Report No. 03/69, p. 54
- IMF (2006), “Algeria: Statistical Appendix”, IMF Country Report No.06/102, p. 21
- IMF (2009), “Algeria: Statistical Appendix”, IMF Country Report No.09/111, p. 21
- IMF (2012), “Algeria: Statistical Appendix”, IMF Country Report No.12/21, p. 21
- Banque d’Algérie (2016), "Rapport annuel 2015: Evolution économique et monétaire en Algérie", p.120

الشكل (4): هيكل نفقات التجهيز في الجزائر (كنسبة من إجمالي نفقات التجهيز) خلال الفترة 1993-2011



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر التالية:

- IMF (1998), op. cit., p. 53
- IMF (2001), op. cit., p. 22
- IMF (2003), op. cit., p. 56
- IMF (2006), op. cit., p. 23
- IMF (2009), op. cit., p. 23
- IMF (2012), op. cit., p. 23
- IMF (2013), “Algeria: Statistical Appendix”, IMF Country Report No.13/49, p.15

أما في سنة 2008، عرفت النفقات العامة للميزانية زيادة قدرها 34.8% مقابل 26.7% سنة 2007، حيث ارتفعت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي الناتج الداخلي لتبلغ 20.08% سنة 2008 مقابل 17.90% سنة 2007، وذلك بفضل الارتفاع الهام في نفقات التسيير والذي نجم أساسا عن الارتفاع في التحويلات الجارية التي ساهمت فيها بنسبة 75.7% من بينها نفقات مصالح الإدارة (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي ساهمت بنسبة 14.9%، كما ساهمت نفقات المستخدمين في ذلك (رواتب وأجور، المنح) بنسبة 30%، وفي المقابل، تأكد الاتجاه التصاعدي لنسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي مرة أخرى في سنة 2008، حيث انتقلت هذه النسبة من 10.38% سنة 2004 إلى 15.34% سنة 2007 ثم إلى 17.87% سنة 2008، وقد نتجت هذه الزيادة أساسا عن الارتفاع في مبلغ ميزانية التجهيز وتحسن معدل الامتصاص على حد سواء، حيث ارتفعت نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية، التي تعتبر بشكل كبير أهم النفقات، والتي تمثل نسبة 37.6% من مجموع نفقات التجهيز في سنة 2008، في حين انخفضت النفقات لفائدة قطاع الصناعة والطاقة، والتهيئة العمرانية، كما أن بعض النفقات بقيت ثابتة تقريبا على غرار نفقات السكن، التربية والتعليم، والبنية التحتية الاجتماعية (بنك الجزائر، 2009).

وفي سنة 2012، زادت نفقات الميزانية العامة بنسبة قدرها 25.09% مقابل 28.31% سنة 2011، و5.2% في 2010 وشبه استقرار في 2009، حيث ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 30%، وترجع هذه الزيادة بصفة رئيسية إلى ارتفاع التحويلات الجارية (بما فيها الخدمات العامة) والتي ساهمت بنسبة 80.1%، وبدرجة أقل إلى نفقات المستخدمين، ومن جهة أخرى، عرفت نفقات التجهيز خلال سنة 2012 زيادة بنسبة 15.48% نتيجة زيادة نفقات قطاع السكن (بنك الجزائر، 2013).

وبالنسبة لسنة 2015، ارتفعت نسبة النفقات العامة الإجمالية إلى الناتج الداخلي الإجمالي إلى 46.14% مقابل 40.57% سنة 2014 و36.19% سنة 2013، حيث ساهمت النفقات الرأسمالية بأكثر من 81% في هذا الارتفاع، وقد ارتفعت النفقات العامة الجارية من جديد انطلاقا من سنة 2014 بنسبة 8.78%، وقد استمر هذا الارتفاع خلال سنة 2015 ولكن بنسبة متواضعة قدرت بـ 2.73%، وقد نتج هذا الارتفاع أساسا عن زيادة نفقات المستخدمين والتي مثلت نسبة 47.02% من إجمالي النفقات العامة خلال هذه السنة، في حين شهدت كل من التحويلات الجارية والخدمات العامة تراجعا طفيفا، وفي المقابل، استمرت نفقات التجهيز في الارتفاع لتشكل نسبة 18.32% من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2015، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية والتي مثلت نسبة 34% من إجمالي نفقات التجهيز سنة 2015 مقابل 32.7% سنة 2014، إضافة إلى ارتفاع النفقات المخصصة لقطاع السكن والتي انتقلت من 17.1% من مجموع نفقات التجهيز سنة 2014 إلى 20.3% خلال سنة 2015 (بنك الجزائر، 2016)، ويبين الجدول التالي تطور أهم بنود نفقات التجهيز خلال السنوات 2013، 2014 و2015:

الجدول (2): تطور أهم بنود نفقات التجهيز (كنسبة مئوية من إجمالي نفقات التجهيز) خلال السنوات 2013، 2014 و2015

	2013	2014	2015
المناجم والطاقات	0.15	4.5	3.8
كهرباء وتوزيع الغاز	0.15	4.5	3.8
الفلاحة – الموارد المائية	14.4	11.6	10.0
البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	37.2	32.7	34.0
التربية – التكوين	10.8	7.7	7.5
البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	6.1	4.5	4.5
السكن	13.5	17.1	20.3
نفقات أخرى	10.9	16.3	13.1

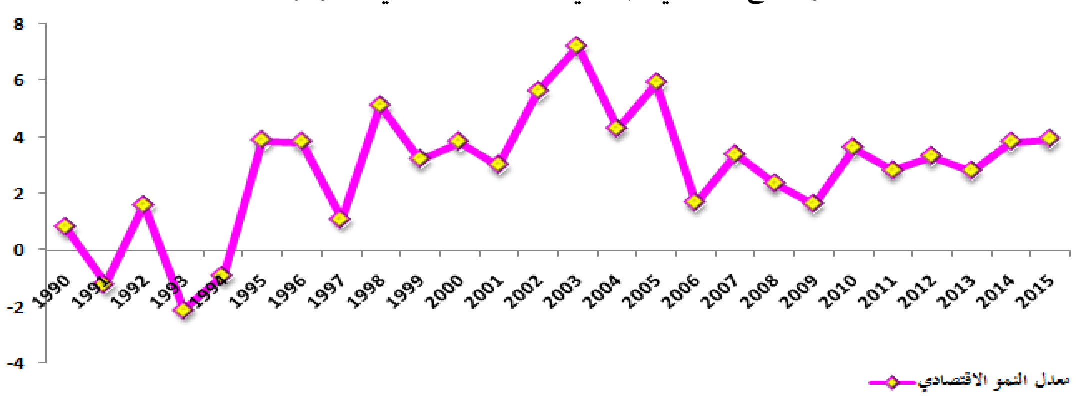
المصدر: بنك الجزائر (2016)، "التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ص 84.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الإنفاق العام الرأسمالي في الجزائر قد بلغ نسبة 15% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال العقد الماضي، حيث تفوق هذه النسبة متوسطات الإنفاق الرأسمالي السائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي الدول النامية، وقد أقرت السلطات العامة بضرورة ترشيد الإنفاق العام الاستثماري نظرا لكونه قد تجاوز القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، إلا أن ضعف كفاءة الاستثمار في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى المصدرة للنفط في المنطقة قد تجعل من الأثر السلبي لتخفيض حجم الاستثمار العام على النمو ضعيفا نوعا ما في البداية، ولكن على المدى الطويل، ينبغي على الدولة تعزيز كفاءة الاستثمار من خلال تحسين عملية الاختيار، التنفيذ وكذا التقييم اللاحق للمشاريع الاستثمارية (صندوق النقد الدولي، 2016).

2-3- النمو الاقتصادي في الجزائر:



الشكل (5): معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)" والمتوفرة على الرابط التالي: http://www.imf.org/ (تاريخ زيارة الموقع: 2017/05/17)

تميزت الجزائر بنمو اقتصادي قوي خلال العقد الماضي نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية وكذا فعالية السياسات الاقتصادية الكلية، وخاصة تلك التي تم اتخاذها منذ سنة 1990 في إطار زيادة المداخيل النفطية (صندوق النقد الدولي، 2012)، وقد شهد معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2003 ارتفاعا ملحوظا نظرا لزيادة إنتاج النفط وتسارع أنشطة قطاع الخدمات، البناء، والصناعة، إضافة إلى الآثار الإيجابية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصصت له مبالغ كبيرة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد (صندوق النقد الدولي، 2008)، ثم بعد ذلك، تراجع معدل النمو بسبب انخفاض إنتاج وتصدير النفط والغاز نتيجة تراجع الطلب العالمي على الموارد النفطية وانخفاض أسعار النفط بشكل هائل في سنة 2009 تحت تأثير الأزمة المالية العالمية (مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، 2011)، أما في سنة 2013، قدر معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2.8% بعد أن حقق نسبة 3.3% سنة 2012، ويرجع هذا الانخفاض في معدل النمو أساسا إلى انخفاض إنتاج النفط بنسبة 5.5% وانخفاض حجم الإنفاق العام، في حين بقي معدل نمو القطاع غير النفطي مستقرا عند 7.1% مدعوما باستمرار النمو السريع في قطاعي الزراعة والخدمات (صندوق النقد الدولي، 2014)، وقد حقق إنتاج النفط بعد عشر سنوات متتالية من الانكماش ارتفاعا طفيفا خلال سنة 2014 بنسبة 0.4% في حين بقي معدل نمو القطاع غير النفطي ثابتا، وارتفع معدل النمو الإجمالي إلى 3.9% خلال سنة 2015 مقارنة بـ 3.8% في سنة 2014 (صندوق النقد الدولي، 2016).

4- الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر:

1-4- تحديد معطيات الدراسة ومصادرها: لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1970-2015، حيث تتمثل المعطيات المستخدمة فيما يلي:

- **نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي GDP:** تم استخدام نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي، حيث تم التعبير عنه بالأسعار الثابتة للعملة المحلية لسنة الأساس 1999، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع البنك العالمي World Development Indicators (WDI): (http://data.worldbank.org/).
- **النفقات العامة الإجمالية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي TGE:** وهي تمثل مجموع النفقات العامة الجارية والرأسمالية، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من الديوان الوطني للإحصائيات: " Rétrospective Statistique 1962-2011" على الموقع /http://www.ons.dz ، إضافة إلى بنك الجزائر: "التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".
- **النفقات العامة الرأسمالية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي GCE:** والتي تمثل نفقات التجهيز للدولة، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من الديوان الوطني للإحصائيات: "Rétrospective Statistique 1962-2011" على الموقع /http://www.ons.dz ، إضافة إلى بنك الجزائر: "التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".
- **النفقات العامة الجارية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي GRE:** والتي تمثل نفقات التسيير للدولة، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من الديوان الوطني للإحصائيات: "Rétrospective Statistique 1962-2011" على الموقع /http://www.ons.dz ، إضافة إلى بنك الجزائر: "التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".
- **حجم الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي PINV:** وهو يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت " GFCF" للقطاع الخاص، وقد تم التعبير عنه كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من موقع البنك العالمي (WDI): (/http://data.worldbank.org).
- **درجة الانفتاح التجاري OPN:** وهي عبارة عن حاصل جمع إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقسوما على الناتج الداخلي الإجمالي، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من موقع البنك العالمي (WDI).
- **معدل التضخم INF:** والذي يقاس بواسطة معدل تغير أسعار الاستهلاك، و قد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع البنك العالمي (WDI).

4-2- تحديد النموذج والمتغيرات:

لغرض دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 سيتم تقدير النماذج الأربعة التالية:

النموذج (1): $LNGDP_t = \beta_0 + \beta_1 LNTGE_t + \beta_2 LNPINV_t + \beta_3 LNOPN_t + \beta_4 LNINF_t + \varepsilon_{1t}$

النموذج (2): $LNGDP_t = \beta_0 + \beta_1 LNGCE_t + \beta_2 LNGRE_t + \beta_3 LNPINV_t + \beta_4 LNOPN_t + \beta_5 LNINF_t + \varepsilon_{2t}$

النموذج (3): $LNGDP_t = \beta_0 + \beta_1 LNGCE_t + \beta_2 LNPINV_t + \beta_3 LNOPN_t + \beta_4 LNINF_t + \varepsilon_{3t}$

النموذج (4): $LNGDP_t = \beta_0 + \beta_1 LNGRE_t + \beta_2 LNPINV_t + \beta_3 LNOPN_t + \beta_4 LNINF_t + \varepsilon_{4t}$

حيث:

LNGDP = لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.

LNTGE = لوغاريتم النفقات العامة الإجمالية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي.

LNGCE = لوغاريتم النفقات العامة الرأسمالية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي.

LNGRE = لوغاريتم النفقات العامة الجارية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي.

LNPINV = لوغاريتم الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي.

LNOPN = لوغاريتم الانفتاح التجاري.

LNINF = لوغاريتم معدل التضخم.

ε_{1t} ، ε_{2t} ، ε_{3t} ، ε_{4t} = حدود الأخطاء العشوائية.

4-3- اختبار Phillips-Perron لجذر الوحدة:

لتحديد درجة تكامل المتغيرات التي تظهر في هذا النموذج، سيتم استخدام اختبار Phillips-Perron (PP) لجذر الوحدة.

الجدول (3): اختبار Phillips-Perron لجذر الوحدة (PP)

	السلاسل الأصلية			الفروق الأولى		
	مع حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام
LNGDP	-1.747371 (-3.513075)	-1.199475 (-2.928142)	1.985394 (-1.948313)	*-8.605040 (-3.515523)	*-8.566884 (-2.929734)	*-7.916606 (-1.948495)
LNTGE	*-3.565287 (-3.513075)	-2.703325 (-2.928142)	1.579161 (-1.948313)	*-10.01852 (-3.515523)	*-9.908708 (-2.929734)	*-8.582275 (-1.948495)
LNGGE	-2.851613 (-3.513075)	-2.784570 (-2.928142)	0.668059 (-1.948313)	*-6.483225 (-3.515523)	*-6.599236 (-2.929734)	*-6.639402 (-1.948495)
LNGRE	-3.377267 (-3.513075)	-2.297791 (-2.928142)	1.131344 (-1.948313)	*-8.886010 (-3.515523)	*-8.857309 (-2.929734)	*-8.523680 (-1.948495)
LNPINV	-1.757996 (-3.513075)	-2.055578 (-2.928142)	-0.275415 (-1.948313)	*-6.391690 (-3.515523)	*-6.174355 (-2.929734)	*-6.269832 (-1.948495)
LNOPN	-2.051125 (-3.513075)	-2.026897 (-2.928142)	0.141765 (-1.948313)	*-4.691150 (-3.515523)	*-4.728678 (-2.929734)	*-4.779906 (-1.948495)
LNINF	-3.116499 (-3.513075)	-2.922943 (-2.928142)	-1.041426 (-1.948313)	*-9.576531 (-3.515523)	*-9.606802 (-2.929734)	*-9.726595 (-1.948495)

* تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5%

(.) تمثل القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0.

من خلال الجدول أعلاه، يشير اختبار Phillips-Perron إلى أنه لا يمكن رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة وهذا بالنسبة لجميع السلاسل الأصلية الخاصة بالمتغيرات التالية: LNGDP، LNTGE، LNGCE، LNGRE، LNPINV، LNOPN، وLNINF وذلك لأن قيمة إحصائية PP هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة عند المستوى، ولكن، عند إجراء الفروق الأولى لجميع المتغيرات التي سبق ذكرها يتضح بأن قيمة إحصائية PP أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، مما يدل على أن جميع السلاسل الأصلية محل الدراسة مستقرة (متكاملة) من الدرجة الأولى I(1)، وبالتالي، يمكن المرور إلى إجراء اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen وJuselius (1990) على هذه المتغيرات.

4-4- اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر:

التكامل المشترك هو المعنى الإحصائي لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، وينص هذا الاختبار على أنه إذا كانت المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة كل على حدة، فإن التركيبة الخطية لهذه المتغيرات ستكون أيضا متكاملة من نفس الدرجة.

وفي هذا الصدد، سيتم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يشملها كل نموذج من بين النماذج الأربعة باستخدام اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen نظرا لأن جميع هذه المتغيرات مستقرة (متكاملة) من الدرجة الأولى I(1)، ولكن، قبل ذلك، ينبغي أولا تحديد عدد فترات التأخر المناسبة.

4-4-1- اختيار درجة التأخر (طول فترة التأخر):

يتم اختيار عدد فترات التأخر الملائمة والتي تقوم بتدنية قيمة معايير Akaike (AIC)، Schwarz (SC) وHannan-Quin (HQ)، وذلك باستخدام معايير تحديد درجة التأخر لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (VAR). نتائج تحديد عدد فترات التأخر المثلى لكل نموذج موضحة في الجدول (4)، حيث يمكن ملاحظة أن المعايير الثلاثة (معيار Akaike، معيار Schwarz، ومعيارHannan-Quin) قد اقترحت أن درجة التأخر الملائمة هي درجة واحدة باعتبارها الدرجة المثلى لاستخدامها في كل نموذج من بين النماذج الأربعة.

الجدول (4): اختيار درجة التأخر (طول فترة التأخر)

المعيار	النموذج (1)			النموذج (2)			النموذج (3)			النموذج (4)		
	p=1	p=2	p=3	p=1	p=2	p=3	p=1	p=2	p=3	p=1	p=2	p=3
LogL	175.93	191.48	220.95	199.27	223.31	270.00	152.42	169.16	200.28	175.00	188.25	219.08
AIC[1]	*-6.78	-6.34	-6.55	*-7.31	-6.75	-7.25	*-5.69	-5.30	-5.59	*-6.74	-6.19	-6.46
SC[2]	*-5.55	-4.09	-3.27	*-5.59	-3.56	-2.58	*-4.46	-3.05	-2.31	*-5.51	-3.94	-3.19
HQ[3]	*-6.33	-5.51	-5.34	*-6.68	-5.58	-5.53	*-5.24	-4.47	-4.38	*-6.29	-5.36	-5.26

p تمثل طول فترة التأخر.

* تشير إلى تحديد درجة التأخر المثلى بواسطة المعايير المختلفة.

[1] معيار Akaike (AIC)

[2] معيار Schwarz (SC)

[3] معيار Hannan-Quin (HQ)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0.

2-4-4- نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen:

نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen بالنسبة لكل نموذج من النماذج الأربعة موضحة في الجدول التالي:

الجدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen

النموذج	الفرضية العدمية	القيمة الذاتية Eigenvalue	إحصائية الأثر λ_{trace}	القيمة الحرجة عند 0.05	الاحتمال	إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max}	القيمة الحرجة عند 0.05	الاحتمال
(1)	$r = 0$	0.724451	*98.46552	69.81889	0.0001	*56.71559	33.87687	0.0000
	$r \leq 1$	0.423554	41.74993	47.85613	0.1658	24.23845	27.58434	0.1266
	$r \leq 2$	0.250546	17.51148	29.79707	0.6022	12.69003	21.13162	0.4812
	$r \leq 3$	0.082196	4.821454	15.49471	0.8275	3.773924	14.26460	0.8824
	$r \leq 4$	0.023526	1.047530	3.841466	0.3061	1.047530	3.841466	0.3061
(2)	$r = 0$	0.720005	*111.9237	95.75366	0.0024	*56.01124	40.07757	0.0004
	$r \leq 1$	0.469423	55.91242	69.81889	0.3815	27.88679	33.87687	0.2188
	$r \leq 2$	0.469423	28.02563	47.85613	0.8126	12.62589	27.58434	0.9046
	$r \leq 3$	0.199737	15.39974	29.79707	0.7536	9.803877	21.13162	0.7628
	$r \leq 4$	0.092644	5.595866	15.49471	0.7427	4.277681	14.26460	0.8290
	$r \leq 5$	0.029514	1.318185	3.841466	0.2509	1.318185	3.841466	0.2509
(3)	$r = 0$	0.709459	*97.82538	69.81889	0.0001	*54.38443	33.87687	0.0001
	$r \leq 1$	0.435057	43.44096	47.85613	0.1222	25.12530	27.58434	0.1000
	$r \leq 2$	0.212085	18.31565	29.79707	0.5428	10.48806	21.13162	0.6979
	$r \leq 3$	0.109019	7.827592	15.49471	0.4840	5.079004	14.26460	0.7318
	$r \leq 4$	0.060557	2.748588	3.841466	0.0973	2.748588	3.841466	0.0973
(4)	$r = 0$	0.706716	*85.46742	69.81889	0.0017	*53.97104	33.87687	0.0001
	$r \leq 1$	0.316966	31.49638	47.85613	0.6397	16.77326	27.58434	0.5995
	$r \leq 2$	0.216607	14.72312	29.79707	0.7977	10.74132	21.13162	0.6731
	$r \leq 3$	0.078651	3.981796	15.49471	0.9050	3.604309	14.26460	0.8986
	$r \leq 4$	0.008543	0.377487	3.841466	0.5389	0.377487	3.841466	0.5389

r تشير إلى عدد أشعة التكامل المشترك

* تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0.

بالنسبة للنماذج الأربعة، نلاحظ أن كلا الاختبارين (اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى) قد توصلا إلى رفض الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود أي علاقة للتكامل المتزامن $(r = 0)$ وقبول الفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المتزامن $(r \leq 1)$ ، فكلاهما يشيران إلى وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يشملها كل نموذج من النماذج الأربعة، أي أن هذه المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها.

3-4-4- تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المدى الطويل:

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك بالنسبة لكل نموذج من النماذج الأربعة:

الجدول (6): نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك (المعاملات الطويلة الأجل)

المتغير التابع: LNGDP				
المتغيرات المستقلة	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)	النموذج (4)
الحد الثابت C	9.013528	9.487124	10.02846	9.694701
LNTGE	** 0.330971 (0.12737)			
LNGCE		*** 0.194409 (0.05558)	*** 0.173007 (0.06298)	
LNGRE		0.152686 (0.10347)		0.069127 (0.14649)
LNPINV	*0.107419 (0.06088)	* 0.099542 (0.05434)	* 0.109626 (0.05834)	* 0.122857 (0.07166)
LNOPN	*** 0.353499 (0.08444)	*** 0.296093 (0.07850)	*** 0.289102 (0.08847)	*** 0.411845 (0.10625)
LNINF	*** -0.151594 (0.02050)	*** -0.152924 (0.01973)	*** -0.168892 (0.02207)	*** -0.163900 (0.02581)

(.) = الانحراف المعياري للمعاملات.
معنوي عند 1% (***)، 5% (**)، 10% (*).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0.

يتضح من خلال نتائج تقدير النموذج (1) أن النفقات العامة الإجمالية لها أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، حيث أن ارتفاعا قدره 0.33% في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي الممثل للنمو الاقتصادي ينتج عن ارتفاع نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الإجمالي بـ 1%، وهذا يتفق مع النتائج التي توصل إليها كل من Joharji وStarr (2010)، وAlshahrani وAlsadiq (2014).

ومن جهة أخرى، يبين النموذج (2) أثر تصنيف النفقات العامة الإجمالية إلى نفقات رأسمالية (والتي تمثل نفقات التجهيز) ونفقات جارية (والتي تمثل نفقات التسيير) على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للنفقات العامة الرأسمالية على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر على المدى الطويل، حيث أن ارتفاع نسبة النفقات العامة الرأسمالية إلى الناتج الداخلي الإجمالي بـ 1% ينتج عنه ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 0.19%، فهذه النفقات يتم توجيهها أساسا لتمويل المشاريع الاستثمارية وبالتالي فهي تعتبر مؤشرا على حجم الاستثمار العام الذي يعمل على زيادة رأس المال المادي كما أنه يحقق آثارا خارجية إيجابية تساهم في زيادة حجم الاستثمار الخاص وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، وعموما، يشير الأثر الإيجابي لهذه النفقات على النمو الاقتصادي إلى فعالية معظم المشاريع الاستثمارية العامة التي أطلقت لتطوير البنية التحتية للبلد، وهذا يؤكد نتائج بعض الدراسات السابقة في هذا المجال لكل من Easterly وRebelo (1993)، Cashin (1995)، Bose وآخرون (2007)، Attari وJaved (2013)، Zugravu وSava (2014)، وONI وآخرون (2014)، في حين أن النفقات العامة الجارية لها أثر إيجابي ولكنه غير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، مما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسات كل من Bose وآخرون (2007)، Attari وJaved (2013)، Connolly وLi (2016)، وتفسير هذه النتيجة هو أن الحصة الأكبر من النفقات العامة الجارية في الجزائر تشمل نفقات غير منتجة مثل النفقات على الدفاع والأمن الداخلي، ونفقات الإدارة العامة والتي لا تساهم في زيادة الناتج الحدي لرأس المال الخاص، مما يؤدي بالتالي إلى نتائج غير فعالة فيما يخص تعزيز النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى وجود العديد من النفقات الجارية غير الضرورية التي تخص الأجهزة البيروقراطية مما يحرم المجتمع من الاستفادة من ثمار هذه النفقات، لذلك ينبغي على الدولة توجيه جزء مهم من النفقات العامة الجارية نحو القطاعات المنتجة في الاقتصاد كالصحة، التعليم، الخدمات الاقتصادية، الاتصالات، النقل، السكن والعمران، ... إلخ، وفي المقابل خفض نسب الإنفاق المخصص للأغراض غير المنتجة، إضافة إلى ذلك ينبغي عليها تعزيز قدرة المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وتحقيق الكفاءة والفاعلية في تقديم الخدمات العامة.

وقد تم تخصيص النموذجين (3) و(4) لدراسة وتحليل أثر كل نوع من النفقات العامة الإجمالية (النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية) على حدى على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تبين نتائج تقدير النموذج (3) أن للنفقات العامة الرأسمالية أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، وهذا يؤكد النتيجة المتحصل عليها

سابقا عند تقدير النموذج (2)، وبالمثل، يؤكد النموذج (4) على وجود أثر إيجابي وغير معنوي للنفقات العامة الجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

كما تظهر النماذج الأربعة نتائجا متطابقة فيما يتعلق بالآثار الطويلة الأجل لكل من الاستثمار الخاص، درجة الانفتاح التجاري، ومعدل التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يؤثر حجم الاستثمار الخاص بشكل إيجابي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل، فمثلا حسب النموذج (4)، ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج الداخلي الإجمالي بـ 1% ينتج عنه زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.12%، وهذا يؤكد النتائج التي توصل إليها كل من M'Amanja وMorrissey (2005)، Alexiou (2009)، Alshahrani وAlsadiq (2014)،Hussein وBenhin (2015)، ولتحديد ما إذا كان الاستثمار العام أكثر إنتاجية وذو فعالية أكبر في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالاستثمار الخاص ينبغي مقارنة معاملي الانحدار لهذين المتغيرين وذلك تبعا للطريقة المعتمدة من طرف Khan وReinhart (1990). وحسب نتائج الدراسة، فإنه على الرغم من أن كلا المتغيرين المتمثلين في الاستثمار العام والمعبر عنه بالنفقات العامة الرأسمالية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمار الخاص لهما أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أنه يمكن ملاحظة من خلال نتائج النموذجين (2) و(3) أن معامل الانحدار الخاص بالاستثمار العام أكبر من معامل الانحدار المتعلق بحجم الاستثمار الخاص، مما يشير إلى أن الاستثمار العام له فعالية أكبر في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل بالمقارنة مع الاستثمار المحلي الخاص، ويرجع ذلك إلى طبيعة السياسة الاقتصادية التي تتبعها الجزائر والتي تهدف أساسا إلى دعم وتشجيع برامج الاستثمارات العامة وبالتالي مزاحمة القطاع الخاص، لذلك ينبغي على الدولة أن تركز اهتمامها على النفقات الرأسمالية التي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على رأس المال، الفن الإنتاجي والبنية التحتية، وفي المقابل ينبغي عليها كذلك أن تتخذ أقصى درجاتها من الحذر نظرا لأن مثل هذه النفقات العامة المستقبلية قد تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص المحلي، خاصة إذا قامت الدولة بتمويل نفقاتها من خلال الاقتراض من البنوك، فمثل هذه القروض تؤدي إلى رفع معدلات الفائدة، مما يؤثر سلبا على تكلفة رأس المال للقطاع الخاص من البنوك، ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن مشاركة القطاع الخاص الجزائري في الاستثمار منخفضة نسبيا حيث يتركز استثماره في بعض القطاعات فقط، وبالتالي، فإن أثره على النمو الاقتصادي الجزائري ضعيف نوعا ما، وهذا يرجع إلى عدة أسباب أهمها أن مناخ الاستثمار الجزائري لا يقود إلى تنمية وتطوير القطاع الخاص. تبين نتائج الدراسة كذلك وجود أثر إيجابي ومعنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، حيث أن ارتفاعا قدره 0.41% في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ينتج عن ارتفاع درجة الانفتاح التجاري بـ 1% (حسب نتائج النموذج (4))، وهذا يتفق مع النتيجة التي توصل إليها Alexiou (2009)، مما يشير إلى أن الانفتاح التجاري يعد محركا هاما للنمو الاقتصادي في الجزائر نظرا لأنه يساعد على توسيع رقعة الأسواق المحتملة، تسهيل نشر التكنولوجيا، تحسين الممارسات الإدارية، وكذا تعزيز المنافسة المحلية مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الكفاءة، في حين أن معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، وبناءا على نتائج تقدير النموذج (4)، فإن ارتفاع معدل التضخم بـ 1% يسبب انخفاضا في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بـ 0.16%، وهذا يعني أن معدلا أعلى للتضخم مقاسا بواسطة معدل تغير أسعار الاستهلاك يمثل تشوها في الاقتصاد، فهو يشير إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ويتسبب في خلق حالة من عدم اليقين مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وبالتالي، إذا لم يتم ضبط معدل التضخم بشكل فعال فإن ذلك سيؤدي إلى إلغاء معظم آثار سياسات تعزيز النمو الاقتصادي، وهذا يتطابق مع النتيجة التي توصل إليها كل من Attari وJaved (2013)، Hussein وBenhin (2015).

ونظرا لوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة يمكن انجاز نموذج تصحيح الخطأ.

4-5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المدى القصير:

الجدول (7): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والمعاملات القصيرة الأجل

المتغير التابع: D(LNGDP)				
المتغيرات المستقلة	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)	النموذج (4)
الحد الثابت C	0.021277 ***(0.0000)	0.021261 ***(0.0000)	0.021253 ***(0.0000)	0.021158 ***(0.0000)
D(LNTGE)	-0.007682 (0.8085)			
D(LNGCE)		-0.016649 (0.4465)	-0.002574 (0.8974)	
D(LNGRE)		0.004100 (0.9091)		0.017415 (0.6071)
D(LNPINV)	0.021194 (0.3652)	0.020145 (0.4230)	0.031840 (0.2128)	0.027937 (0.2275)
D(LNOPN)	-0.049726 (0.1621)	-0.044602 (0.2224)	-0.041620 (0.2625)	-0.057434 (0.1203)
D(LNINF)	1.911421 *(0.0637)	0.011347 *(0.0658)	0.010194 *(0.0922)	0.008465 (0.1612)
ECM(-1)	-0.211843 ***(0.0000)	-0.229492 ***(0.0000)	-0.200892 ***(0.0000)	-0.176156 ***(0.0000)
معامل التحديد *R-squared*	0.723621	0.716548	0.695873	0.695097
احتمال إحصائية Fisher *Prob(F-statistic)*	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000

(.) = قيمة الاحتمال (P-value).
معنوي عند 1% (***)، 5% (**)، 10% (*).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0.

من خلال الجدول (7)، يظهر معامل تصحيح الخطأ ECM(-1) في جميع النماذج الأربعة المقدرة بإشارة سالبة كما أنه معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1%، مما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المفسَّر LNGDP والمتغيرات المفسِّرة التي يشملها كل نموذج من النماذج الأربعة، ويتضح أيضا من خلال هذا الجدول أن قيمة معامل التحديد للنماذج الأربعة المقدرة تفوق 0.60، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في كل نموذج تفسر نسبة مهمة من التغيرات في المتغير التابع LNGDP، كما أن قيمة الاحتمال المرافق لإحصائية Fisher "Prob(F-statistic)" في جميع النماذج الأربعة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني أن النماذج المقدرة لها معنوية بصفة عامة (النماذج مفسَّرة على العموم).

تشير نتائج الدراسة عند تحليل الآثار القصيرة الأجل للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر إلى وجود أثر سلبي وغير معنوي لكل من النفقات العامة الإجمالية والنفقات العامة الرأسمالية على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن النفقات العامة الجارية تؤثر بشكل إيجابي وغير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير، ومن جهة أخرى، تبين النماذج الأربعة المقدرة أن هناك أثر إيجابي وغير معنوي لكل من حجم الاستثمار الخاص ومعدل التضخم على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، بينما تؤثر درجة الانفتاح التجاري بشكل سلبي وغير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير.

4-6- الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ

الجدول (8): الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ

الاختبار	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)	النموذج (4)
اختبار ARCH[1]	0.457522 (0.4988)	0.910624 (0.3399)	1.668494 (0.1965)	0.445199 (0.5046)
اختبار Breusch-Godfrey (LM)[2]	0.826232 (0.3634)	0.224661 (0.6355)	0.655857 (0.4180)	0.591910 (0.4417)
اختبار التوزيع الطبيعي[3]	0.197151 (0.906127)	0.384219 (0.825216)	0.943047 0.624051	0.952950 (0.620968)

(.) = قيمة الاحتمال.
[1] اختبار عدم ثبات تباين الخطأ لـ ARCH.
[2] اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي لـ Breusch-Godfrey.
[3] اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لـ Jarque-Bera.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0.

يلخص الجدول أعلاه أهم نتائج الاختبارات التشخيصية، حيث يشير اختبار ARCH إلى عدم وجود أثر ARCH في نموذج تصحيح الخطأ نظرا لأن احتمال $\chi^2(1)$ المرافق للإحصائية LM في كل نموذج من النماذج الأربعة المقدرة أكبر من

0.05، ومن جهة أخرى، يتم قبول الفرضية العدمية H_0 التي تفيد بأنه ليس هناك ارتباط تسلسلي للبواقي وذلك لأن احتمال $\chi^2(1)$ أكبر من 0.05 وهذا بالنسبة لجميع النماذج الأربعة، كما يشير اختبار التوزيع الطبيعي لـ Jarque-Bera في كل نموذج من النماذج الأربعة إلى قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نظرا لأن الاحتمال المرافق لإحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05، إذن، تشير جميع هذه الاختبارات إلى السلوك الجيّد للبواقي، وبالتالي يعتبر نموذج تصحيح الخطأ جيّد ومقبول.

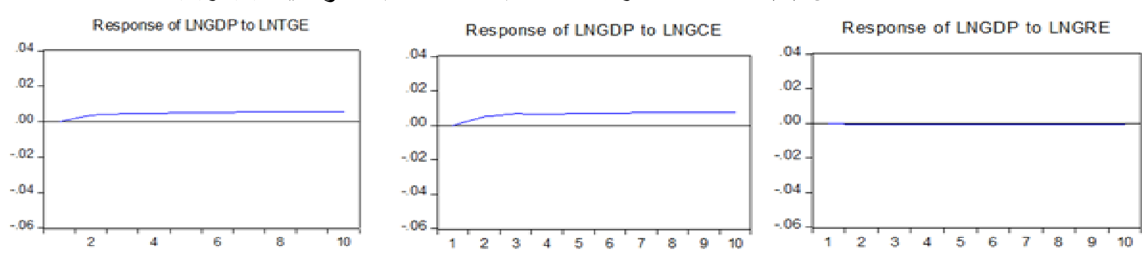
4-7- تحليل الاستجابات الدفعية للنمو الاقتصادي للصدمات الهيكلية في النفقات العامة:

الجدول (9): دوال الاستجابة الخاصة بالنموذجين (1) و(2)

استجابة LNGDP			
النموذج (2)		النموذج (1)	
LNGRE	LNGCE	LNTGE	الفترة
0.000000	0.000000	0.000000	1
-0.000855	0.005112	0.003736	2
-0.000784	0.006847	0.004415	3
-0.000480	0.006372	0.004606	4
-0.000630	0.006990	0.005046	5
-0.000429	0.007111	0.005202	6
-0.000517	0.007375	0.005420	7
-0.000488	0.007516	0.005547	8
-0.000507	0.007658	0.005674	9
-0.000503	0.007758	0.005767	10

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0.

الشكل (6): منحنيات دوال الاستجابة الخاصة بالنموذجين (1) و(2)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0.

- **استجابة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للصدمة في النفقات العامة الإجمالية:**

حدوث صدمة إيجابية بوحدة واحدة في إجمالي النفقات العامة سينتج عنها أثر إيجابي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 0.003736 وحدة خلال السنة الثانية، ثم بعدها يبدأ بالارتفاع ليصل إلى 0.005046 وحدة خلال السنة الخامسة، ويستمر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في الارتفاع خلال السنوات المقبلة إلى أن يصل إلى 0.005767 وحدة خلال السنة العاشرة.

- **استجابة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للصدمة في النفقات العامة الرأسمالية:**

حدوث صدمة إيجابية بوحدة واحدة في النفقات العامة الرأسمالية سيكون لها أثر إيجابي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 0.005112 وحدة خلال السنة الثانية، حيث تبدأ قيمته بالارتفاع بعد ذلك لتصل إلى 0.006990 وحدة خلال السنة الخامسة، ثم إلى 0.007758 وحدة خلال السنة العاشرة.

- **استجابة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للصدمة في النفقات العامة الجارية:**

حدوث صدمة إيجابية واحدة في النفقات العامة الجارية سيكون لها أثر سلبي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 0.000855- وحدة في السنة الثانية، حيث يستمر هذا الأثر كما يشهد تذبذبات خلال الفترات المقبلة ليصل إلى 0.000630- وحدة في السنة الخامسة و0.000503- وحدة في السنة العاشرة.

5- خاتمة:

قامت هذه الدراسة باختبار أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2015 باستخدام المتغيرات التالية: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، النفقات العامة الإجمالية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، النفقات العامة الرأسمالية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، النفقات العامة الجارية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، حجم الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، درجة الانفتاح التجاري، إضافة إلى معدل التضخم، وقد تم الاستعانة باختبار التكامل المتزامن لـ Johansen، نموذج تصحيح الخطأ، إضافة إلى دوال الاستجابة الدفعية، حيث أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من النفقات العامة الإجمالية، النفقات العامة الرأسمالية، حجم الاستثمار الخاص، ودرجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، وقد تم التوصل إلى أن الاستثمار العام له فعالية أكبر في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل مقارنة مع الاستثمار المحلي الخاص، إضافة إلى ذلك، هناك أثر غير معنوي للنفقات العامة الجارية على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، في حين يؤثر معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، ومن جهة أخرى، أكد نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، كما أظهر تحليل دوال الاستجابة الدفعية نتائج متوافقة مع نتائج التكامل المشترك.

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يمكن القول أنه ينبغي على الدولة ضبط وترشيد الإنفاق الجاري خاصة الأجور والتحويلات، التوسع في إصلاح الدعم مع حماية الفقراء، تعبئة المزيد من الإيرادات خارج قطاع المحروقات، وتعزيز إطار الميزانية، كما ينبغي تعميق الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى دعم النشاط الاقتصادي خلال فترات ضبط أوضاع المالية العامة وكذا تنويع الاقتصاد، حيث يجب أن تتضمن هذه الإصلاحات تحسين مناخ الاعمال، فتح الاقتصاد أمام مزيد من التجارة والاستثمار من أجل تسهيل عمليات نقل التكنولوجيا وتعزيز المنافسة، تحسين فرص الحصول على التمويل وتطوير أسواق رأس المال، تعزيز الحوكمة، المنافسة والشفافية، إضافة إلى زيادة مرونة أسواق العمل مع ضرورة التوفيق بين المهارات المطلوبة والمتاحة، وكذا دعم الجهود الرامية إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن جهة أخرى يتعين على الدولة زيادة كفاءة الاستثمار العام عن طريق تحسين عمليات اختيار، تنفيذ وتقييم المشاريع، فضلا عن وضع إطار قانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما يجب توجيه السياسات العامة نحو الحد من التضخم، ضمان الاستدامة المالية، ورفع كفاءة الإنفاق العام.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- بنك الجزائر (2009)، "التقرير السنوي 2008: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر".
- بنك الجزائر (2013)، "التقرير السنوي 2012: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر".
- بنك الجزائر (2016)، "التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر".
- سلامي أحمد (2015)، "العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)" ، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، الجزائر، ص ص. 49-74.
- عايب وليد عبد الحميد (2010)، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان.
- فوزي مرابط، شطاب نادية (2015)، "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2011: دراسة قياسية وفق سببية Granger"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، فلسطين، ص ص 283-312.

المراجع باللغة الأجنبية:

- African Development Bank (2011), “Dialogue Note 2011-2012: Algeria,” The African Development Bank Group.
- Akpan, U.F. and Abang, D.E. (2013), “Does Government Spending Spur Economic Growth? Evidence from Nigeria”, Journal of Economics and Sustainable Development, 4(9), pp. 36-52.
- Alexiou, C. (2009), “Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe (SEE)”, Journal of Economic and Social Research, 11(1), pp. 1-16.
- Alshahrani, S.A. and Alsadiq, A.J. (2014), “Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia: an Empirical Investigation”, IMF Working Paper 14/3, Washington: International Monetary Fund.
- Attari, M.I.J. and Javed, A.Y. (2013), “Inflation, Economic Growth and Government Expenditure of Pakistan: 1980-2010”, Procedia Economics and Finance, 5, pp. 58-67.
- Bajo-Rubio, O. (2000), “A further generalization of the Solow growth model: the role of public sector”, Economics Letters, 68, pp. 79-84.
- Banque d’Algérie (2003), “Rapport 2003: Evolution économique et monétaire en Algérie”.
- Banque d’Algérie (2006), “Rapport 2005: Evolution économique et monétaire en Algérie”.
- Banque d’Algérie (2016), “Rapport annuel 2015: Evolution économique et monétaire en Algérie”.
- Barro, R.J. (1990), “Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth”, Journal of Political Economy, 98(5), pp. S103-S125.
- Barro, R.J. (1991), “Economic Growth in a Cross Section of Countries”, Quarterly Journal of Economics, 106(2), pp. 407-443.
- Barro, R.J. and Sala-i-Martin, X. (1995), “Economic Growth”, McGraw-Hill, Inc., New York.
- Bose, N., Haque, M.E., and Osborn, D.R. (2007), “Public Expenditure and Economic Growth: A Disaggregated Analysis For Developing Countries”, The Manchester School, 75(5), pp.533-556.
- Cashin, P. (1995), “Government Spending, Taxes, and Economic Growth”, IMF Staff Papers, 42(2), pp. 237-269.
- Connolly, M. and Li, C. (2016), “Government spending and economic growth in the OECD countries”, Journal of Economic Policy Reform, 19(4), pp. 386-395.
- Dar, A.A. and AmirKhalkhali, S. (2002), “Government size, factor accumulation, and economic growth: evidence from OECD countries”, Journal of Policy Modeling, 24, pp. 679-692.
- Devarajan, S., Swaroop, V., and Zou, H. (1996), “The composition of public expenditure and economic growth”, Journal of Monetary Economics, 37, pp. 313-344.
- Easterly, W. and Rebelo, S. (1993), “Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation”, Journal of Monetary Economics, 32, pp. 417-458.
- Ghosh, S. and Gregoriou, A. (2006), “On the Composition of Government Spending, Optimal Fiscal Policy, and Endogenous Growth: Theory and Evidence”, Economics and Finance Discussion Papers No. 06-19, Brunel University, Middlesex, United Kingdom.
- Grier, K.B. and Tullock, G. (1989), “An Empirical Analysis of Cross-National Economic Growth, 1951-80”, Journal of Monetary Economics, 24, pp. 259-276.
- Hussein, J. and Benhin, J. (2015), “Public and Private Investment and Economic Development in Iraq (1970-2010)”, International Journal of Social Science and Humanity, 5(9), pp. 743-751.
- IMF (1998), “Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix”, IMF Staff Country Report No. 98/87, Washington, DC: International Monetary Fund.
- IMF (2001), “Algeria : Statistical Appendix”, IMF Country Report No.01/163, Washington, DC: International Monetary Fund.
- IMF (2003), “Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix”, IMF Country Report No.03/69, Washington, DC: International Monetary Fund.
- IMF (2006), “Algeria : Statistical Appendix”, IMF Country Report No. 06/102, Washington, DC: International Monetary Fund.

- IMF (2008), "Algeria: 2007 Article IV Consultation- Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Algeria", IMF Country Report, No. 08/103, Washington, DC: International Monetary Fund.
- IMF (2009), "Algeria : Statistical Appendix", IMF Country Report No.09/111, Washington, DC: International Monetary Fund.
- IMF (2012), "Algeria : Statistical Appendix", IMF Country Report No. 12/21, Washington, DC: International Monetary Fund.
- IMF (2012), "Algeria: 2011 Article IV Consultation- Staff Report; Public Information Notice", IMF Country Report, No. 12/20, Washington, DC: International Monetary Fund.
- IMF (2013), "Algeria: Statistical Appendix", IMF Country Report No.13/49, Washington, DC: International Monetary Fund.
- IMF (2014), "Algeria: 2014 Article IV Consultation- Staff Report; Press Release; and Statement by the Executive Director for Algeria", IMF Country Report, No. 14/341, Washington, DC: International Monetary Fund.
- IMF (2016), "Algeria: 2016 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report", IMF Country Report, No. 16/127, Washington, DC: International Monetary Fund.
- Joharji, G.A. and Starr, M. A. (2010), "Fiscal policy and growth in Saudi Arabia", Review of Middle East Economics and Finance, 6(3), pp. 24-45.
- Jones, L.E., Manuelli, R.E., and Rossi, P.E. (1993), "Optimal Taxation in Models of Endogenous Growth", Journal of Political Economy, 101 (3), pp. 485-517.
- Kandil, M. (2006), "Variation in the effects of government spending shocks with methods of financing: Evidence from the U.S.", International Review of Economics and Finance, 15, pp.463-486.
- Khan, M.S. and Reinhart, C.M. (1990), "Private investment and economic growth in developing countries", World Development, 18(1), pp. 19-27.
- Kneller, R., Bleaney, M.F., and Gemmell, N. (1999), "Fiscal policy and growth: evidence from OECD countries", Journal of Public Economics, 74, pp. 171-190.
- Levine, R. and Renelt, D. (1992), "A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions", American Economic Review, 82(4), pp. 942-963.
- M'Amanja, D. and Morrissey, O. (2005), "Fiscal Policy and Economic Growth in Kenya", CREDIT Research Paper No. 05/06, Center for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham.
- Oni, L.B., Aninkan, O.O., and Akinsanya, T.A. (2014), "Joint Effects of Capital and Recurrent Expenditures in Nigeria's Economic Growth", European Journal of Globalization and Development Research, 9(1), pp. 530-543.
- ONS (Office National des Statistiques), "Rétrospective Statistique 1962-2011", (http://www.ons.dz/).
- Ram, R. (1986), "Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data", American Economic Review, 76(1), pp. 191-203.
- Tanninen, H. (1999), "Income Inequality, Government Expenditures and Growth", Applied Economics, 31, pp. 1109-1117.
- Tanzi, V. and Zee, H.H. (1997), "Fiscal Policy and Long-Run Growth", IMF Staff Papers, 44(2), pp. 179-209.
- Wahab, M. (2011), "Asymmetric output growth effects of government spending: Cross-sectional and panel data evidence", International Review of Economics and Finance, 20, pp. 574-590.
- Zagler, M. and Dürnecker, G. (2003), "Fiscal Policy and Economic Growth", Journal of Economic Surveys, 17, pp. 397-418.
- Zugravu, B.G. and Sava, A.S. (2014), "Patterns in the composition of public expenditures in CEE countries", Procedia Economics and Finance, 15, pp. 1047-1054.

تشخيص المرض الهولندي في الاقتصاد الريعي
دراسة حالة الجزائر

د. بن محاد سمير، د. حجاب عيسى
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الملخص: إن مفهوم المرض الهولندي كمصطلح اقتصادي يعبر عن حالة اقتصادية غير مرغوبة أو غير محبذة، تصيب الاقتصادات الريعية التي تعتمد على المصادر الطبيعية (يطلق عليه أيضا لعنة الموارد)، ما ينتج عنه أثارا غير مرغوب فيها في القطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف موارد طبيعية،

وتعتبر الجزائر من الدول المصدرة للمحروقات، فهي تصدر النفط والغاز الطبيعي معا، ما يجعلها معرضة للمرض الهولندي اكثر من غيرها من الدول، ورغم السياسات المنتهجة من قبل مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر ومحاولة تنويع النشاطات الاقتصادية المنتجة وتخفيض نسبة الاعتماد على قطاع المحروقات كقطاع مدر للعملة الصعبة، تبقى جل هذه السياسات عقيمة من ناحية الفعالية والكفاءة، ليبقى قطاع المحروقات بمثابة القطاع القائد للاقتصاد الوطني وأكبر قطاع من ناحية القيمة المضافة مقارنة بباقي القطاعات.

الكلمات المفتاحية: المرض الهولندي، الريع، المحروقات.

Abstract: The concept of the Dutch disease is an economic as a term expresses the economic situation is not desirable or undesirable, infect rentier economies that depend on natural resources (also called resource curse), with the result that provoked undesirable in the productive sectors, especially the industrial sector as a result of the discovery of resources natural,

Algeria is exporting fuel states, they are oil and natural gas together issued, making them vulnerable to Dutch disease more than other states, though made known by various successive governments in Algeria policies and try to diversify the productive economic activities and reduce dependence on the hydrocarbon sector as a sector generating hard currency ratio , most of these policies remain sterile in terms of effectiveness and efficiency, leaving the hydrocarbon sector as a sector commander of the national economy and the largest sector in terms of added value compared to other sectors.

Keywords: Dutch disease, rents, fuel.

مقدمة:

في دولة مثل الجزائر اقتصادها قائم على المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات، يكثر الحديث عن أهمية التنويع الاقتصادي، الاهتمام بالقطاعات المنتجة للثروة والقيمة المضافة، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن معظم السياسات المتبعة من قبل الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم تؤت ثمارها، وينطبق هذا الواقع على معظم اقتصاديات الدول المصدرة للمحروقات، وتميل جل الدراسات والأبحاث الاقتصادية إلى تشخيص هذه المعضلة بالمرض أو العلة الهولندية، كما تعتبر (أي الدراسات الاقتصادية) الاقتصاد القائم على مصدر وحيد اقتصادا ريعيا، من هنا ارتأينا أن تتمحور إشكالية هذا البحث حول المرض الهولندي والاقتصادي الريعي ومحاولة تشخيص هذه العلة في الحالة الجزائرية. من خلال الاشكالية التالية:

كيف يمكن تشخيص المرض الهولندي في الاقتصاد الريعي؟ ويمكن أن ندرج السؤالين الفرعيين التاليين تحت هذه الاشكالية كالتالي:

- مالمقصود بالمرض الهولندي والاقتصاد الريعي ؟
- هل تعاني الجزائر من المرض الهولندي ؟

وللإجابة على إشكالية بحثنا فقد تم تقسيمه إلى المحاور التالية:

أولا- المرض الهولندي؛
ثانيا- الريع والدولة الريعية؛
ثالثا- اقتصاد الجزائر ولعنة الموارد.

أولا- المرض الهولندي:تلعب الإيرادات النفطية دورا تنمويا لا جدال فيه، فهي تمثل مصدرا هاما لتوفير العملة الصعبة التي تمثل جزءا كبيرا من النفقات العامة للدولة المصدرة للنفط، إلا أن هذه الثروة معرضة للزوال ومن ثم فإن هذه الدول ستلاقي صعوبات أو مشاكل اقتصادية جمة، إضافة الى هذا فإن العديد من الدول النامية (مثلا دول جنوب شرق أسيا)، قد حققت قفزات نوعية في مجال التطور الصناعي والتقني، وهي لا تمتلك ثروات طبيعية، فما هي هذه المتلازمة التي تصيب الدول المصدرة للنفط ؟

1. مفهوم المرض الهولندي:ظهرت عبارة المرض الهولندي سنوات السبعينات من القرن الماضي، بعد الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الهولندي عقب وضع حيز الاستغلال سنوات الستينات لاحتياطيات هامة من الغاز الطبيعي.

فبعد ارتفاع في أسعار البترول في بداية السبعينات، كان الاقتصاد الهولندي في مواجهة ظاهرة خارجية: انخفاض في مستوى نشاط القطاع الصناعي، سقوط حر للاستثمار الخاص وكنتيجة لذلك انخفاض الأرباح، وعلى صعيد الأداء الخارجي سجل الاقتصاد وضعية جيدة.

هذا التباين بين الوضعية الاقتصادية الداخلية (في حالة عجز) من جهة، والحسابات الخارجية (في حالة فائض) من جهة أخرى، وهو ما أطلقت علية مجلة The Economist مصطلح (Dutch Disease)1.

يقول البروفيسور (جوزيف ستيغلز) الحائز على جائزة نوبل:"بعد اكتشاف الموارد السخية في هولندا واجهوا معدلات متزايدة من البطالة، ومن تفشي ظاهرة الإعاقة بين القوى العاملة، فالغريب أن العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والاعاقة أفضل لهم ماديا من الاكتفاء باستحقاقات البطالة"2.

ونتيجة ارتفاع حصيلة الموارد الطبيعية ارتفعت قيمة العملة المحلية في هولندا، مما جعل السلع الهولندية المنتجة غالية الثمن، في حين في حين أصبحت السلع المستوردة رخيصة في نظر المواطن الهولندي مما قلل من القدرة التنافسية للمنتجات الهولندية في الأسواق العالمية وبالتالي انعكس سلبا على الخارجي، والمحصلة النهائية لهذا الوضع تردي النشاط الانتاجي وخاصة القطاع الصناعي ، ولذلك يطلق على هذه الظاهرة وصف اللاتصنيع (désindustrialisation)، وفي ظل هذا العزوف عن الانتاج والاضمحلال للنشاط الصناعي تنخفض فرص العمل وترتفع معدلات البطالة3.

2. الجذور التاريخية للمرض الهولندي:"قد تعود جذور هذه الظاهرة الاقتصادية الى بدايات القرن السادس عشر، وجميع الحالات المتجسدة في وجود ثروات سخية في هذا البلد او ذاك بفضل اكتشافات وهبتها الطبيعة من موارد طبيعية ثمينة سواء في مجال المعادن النفيسة (الذهب، الماس، النحاس...)، أو في مجال مستلزمات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، أو على شكل محاصيل زراعية ذات قيمة تجارية وعائد نقدي كبير (البن، الشاي، الكاكاو...)، والمعنى العام للمرض الهولندي ينصرف الى مفهوم العلاقة بين التوسع في استغلال هذه الموارد الطبيعية أيا كانت، وبين الانكماش في مجال الصناعات التحويلية أو المصنعة، وهي نفس العلاقة التي تفضي الى مزيد من العوائد المالية وقليل من فرص العمل الوطنية، وربما مزيد من استيراد قوى عاملة أجنبية تتمتع بمهارات خاصة ومطلوبة في ظل انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة والتي تفقد باطراد مزاياها النسبية من جهة، ولا تكاد تصمد أمام المنافسة السعرية أمام منافستها الأجنبية من جهة أخرى.

---

[1] Bellal Samir :< Dutch Disease et désindustrialisation en Algerie, une approche critique >, Revue du Chercheur, N⁰ 12- 2013, P 02.

[2] مايح شبيب الشمري:"تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق"، مرجع سابق ص 11.

[3] Marc-Antoine Adam : < La maladie hollandaise, une étude empirique appliquée à des pays en developpement exportateurs de petrole >, Université de Montréal, 2003, PP 8-10.

من هنا يمكن القول ان أعراض المرض الهولندي أصابت اسبانيا في القرن السادس عشر عندما حصلت على ثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والنحاس من مستعمرات اسبانيا في أمريكا اللاتينية، وقامت باكتناز معدن الذهب باعتبار حيازته تعبر عن قوة الدولة انطلاقا من الأفكار الميركانتيلية، وتركت مجال التطور الإنتاجي الذي عرفته أوربا إبان الثورة الصناعية، كما شهدت استراليا منذ منتصف القرن التاسع عشر الحالة ذاتها في الحصول على المعدن النفيس. وفي النصف الثاني القرن العشرين شهدت كل من المكسيك والنرويج وأذربيجان وهولندا تلك الظاهرة نتيجة اكتشاف النفط والغاز في أراضيها، وننوه إلى أن بعض الدول الأوربية استطاعت تجاوز أعراض هذا المرض مثل النرويج"[1].

كذلك ظهرت تلك الأعراض في إفريقيا وبشكل خاص في نيجيريا بفضل المحروقات المكتشفة في دلتا نهر النيجر، كما كان لهذه الظاهرة حيز كبير في الاقتصادات العربية وخاصة المنتجة للنفط مثل دول الخليج والجزائر وليبيا.

3. الأسباب والعوامل المؤدية الى ظهور المرض الهولندي

من خلال التعريف النظري للمرض الهولندي فإنه يمكننا استنباط العديد من الأسباب التي تؤدي الى ظهور هذا المرض، ولعل من أهمها نذكر:

- اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام؛
- زيادة كبيرة وغير متوقعة في الأسعار العالمية لمورد التصدير الرئيسي؛
- تدفق رؤوس الأموال من الخارج كالإعانات والمساعدات والقروض بشكل كبير.

كما أن هناك عوامل أخرى مساعدة على ظهوره يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

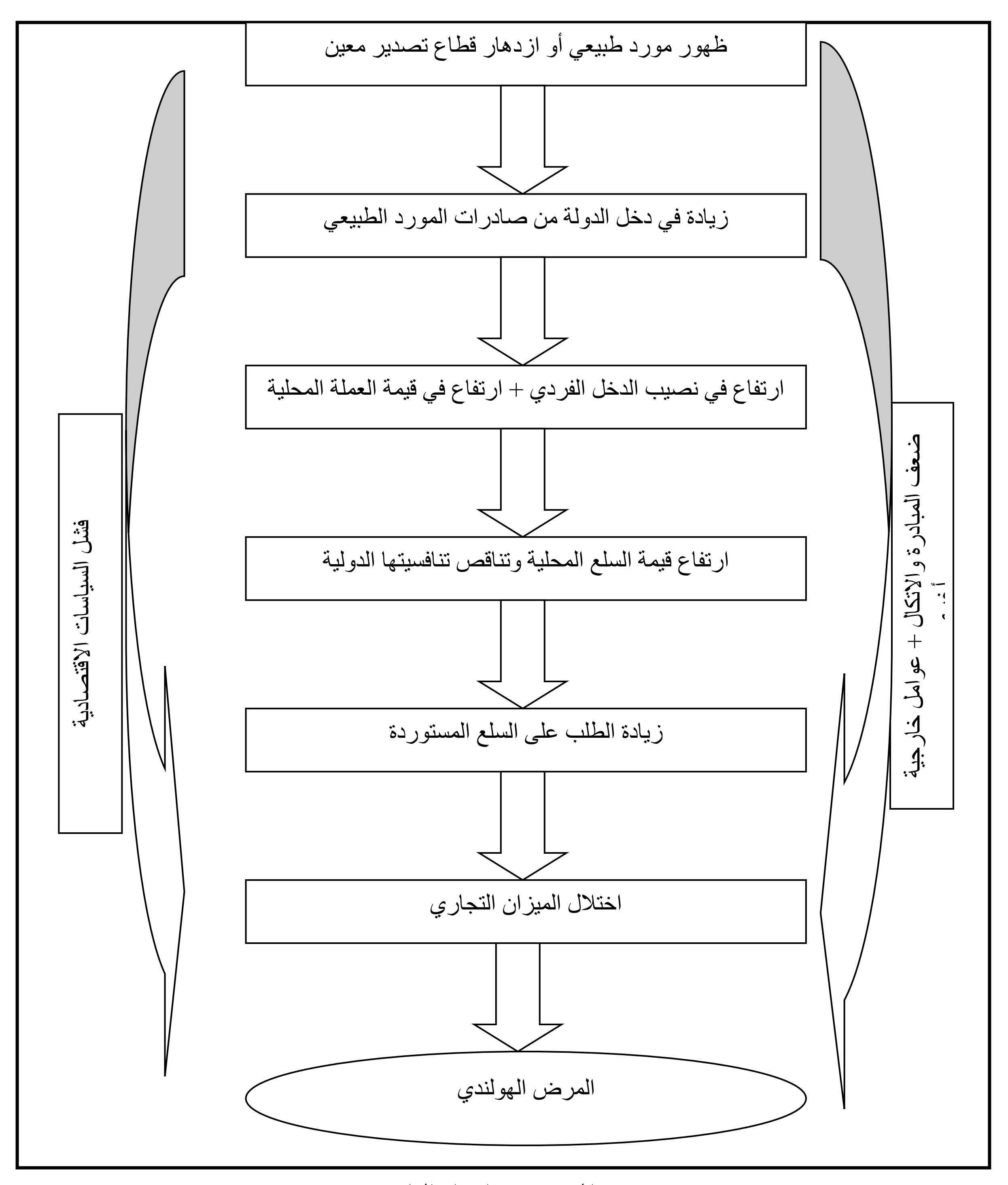
- فشل السياسات الاقتصادية: إن فشل السياسات الاقتصادية وخصوصا في الدول النامية يعتبر كسبب وكنتيجة، سبب لأنه في ظل فشل السياسات الاقتصادية ينتج سوء توزيع وسوء تسيير للموارد الطبيعية والإمكانيات الإنتاجية التي من شأنها إحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان، إضافة الى فشل السياسات التنموية والاتكال على العوائد الريعية وتضييع فرص الانطلاق نحو الأمام.

- ضعف المبادرة والاتكال على الدولة: بعد استقلالها لجأت أغلب الدول النامية (وخاصة الدول الريعية) إلى النظام الاقتصادي الاشتراكي، وضمن هذا النظام كانت الدولة هي المعطي للخبز والملبس والمسكن واغلب الاحتياجات الضرورية للسكان، ما ولد حالة من الاتكال والوهن لدى الأفراد، وإهمال الفرد لقدراته ومساهماته للحصول على ضروريات الحياة، مما ساهم في ظهور وسواد المرض الهولندي في هذه الدول.

- عوامل خارجية: ويمكن أن ندرج فيها ضغوطات الدول المتقدمة وفرض سياسات إنمائية معينة، إضافة الى ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات ونهبها لثروات الدول وخيراتها، مع سيطرتها على سلاسل الانتاج والتوزيع وتحديد الأسعار لمنتجات التصدير من المنبع الى المصب، ولتوضيح هذه الأسباب والعوامل التي تؤدي بالإصابة بالمرض الهولندي، ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم(01): مخطط يوضح أسباب وعوامل الإصابة بالمرض الهولندي

[1] مايح شبيب الشمري: "مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الاصلاح الاقتصادي"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 10 العدد 3، العراق 2008، ص 171.



المصدر: من إعداد الباحثين

ثانيا- الريع والدولة الريعية: يعتبر مصطلح الريع مصطلحا اقتصادا شائعا، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من هذه الآفة الاقتصادية، ويمكن أن نفرق بين مصطلحين متشابهين هما الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.

1- مفهوم الريع: بالنسبة للريع فقد تناوله الكثير من المفكرين ومنهم آدم سميث، الذي كان يرى أن الريع يعتبر عنصر من عناصر التكلفة، شأنه شأن دخول خدمات عناصر الإنتاج الأخرى، ويضرب مثلاً بالمتجمعات البدائية، قبل ظهور الملكية الخاصة للأرض، وقبل التراكم الرأسمالي فإن قيمة السلعة تتوقف على العمل المبذول في إنتاجها، ولكن عند تطور

المجتمعات ووجود تراكم رأسمالي، يصبح لزاماً أن يُعطى عائد لصاحب رأس المال وصاحب الأرض وبالتالي فإن سعر السلعة يصبح مكون من الأجر والريع والفائدة[1] .

أما ريكاردوا فقد عرف الريع بأنه "ذلك الجزء من ناتج الأرض الذي يدفع لمالكي الأرض كبدل عن استغلال الخصائص الأصلية والقوى التي لا تفنى في التربة[2]، وأن الريع ليس جزءاً من التكاليف وإنما هو ذلك العائد الذي يفيض على تكاليف الإنتاج[3] .فالريع عموماً يعرف بأنه الفرق بين سعر السلعة وتكاليف إنتاجها الفعلية وذلك في سوق تسودها المنافسة التامة[4].

ويتخذ الريع النفطي شكل نفط خام تحصل عليه الدولة كإتاوة وكنصيب في الأرباح، وقد كان الريع مدموجاً ضمن حصة مساهمة الحكومة من ضريبة الأرباح، وقد اتخذ الريع النفطي أشكالاً متعددة بحسب الفترات الزمنية التالية5:

♦ منذ بدء منح الامتياز حتى نهاية عقد الثلاثينات من القرن العشرين، كانت الشركات النفطية الكبرى تدفع مبلغاً مقطوعاً قدره 4 شلنات ذهب عن الطن الواحد من النفط الخام، وارتفع إلى 6 شلنات، ومثال ذلك شركة نفط العراق عام 1931م وشركة أرامكو في السعودية عام 1933م.

♦ منذ نهاية عقد الأربعينات أخذ الريع النفطي في التخلي عما كان يسمى بمبدأ المبلغ المقطوع الذي كان يتم دفعه للدول المنتجة للنفط من قبل الشركات النفطية، ففي نهاية عقد الأربعينات وبداية عقد الخمسينات من القرن العشرين سجلت هذه المرحلة دوراً مهماً في تزايد الوعي لدى شعوب الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط من أجل حماية ثرواتها النفطية الناضبة من استغلال شركات النفط الكبرى، وبعد مفاوضات مطولة توصل الطرفان إلى عقد اتفاق في عام 1950 يقضي بمناصفة الأرباح وكان هذا هو الشكل الأول من الريع النفطي منذ عقد الخمسينات، والنوع الثاني كان يسمى إتاوة وقد تحدد في الاتفاقيات التي عقدت بين الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية بحوالي 12.5% من قيمة الإنتاج وبحسب الأسعار المعلنة التي تحددها الشركات النفطية، وقد تؤخذ الإتاوة عيناً أو نقداً.

فقد نصت اتفاقيات النفط المعقودة مع الشركات النفطية على فرض إتاوة محددة بنسب معينة من إنتاج النفط الخام يكون للحكومة الحق في اقتضائها عينا أو نقدا، وهنا يجب التفرقة بين الإتاوة (الريع) وبين ضريبة الدخل التي تفرضها الحكومة على الشركات النفطية. فالإتاوة يقتضيها مالك الأرض ومانح الامتياز لقاء تمكين المُستغل من استغلال الأرض واستخراج النفط، فالإتاوة تعتبر مستحقة على الشركات عند استخراج النفط، أما ضريبة الدخل فتفرض على الأرباح التي تحققها الشركة المعنية. فهي على العكس من الإتاوة يرتبط تخصصها بوجود الربح، في حين تعتبر الإتاوة ثمن لاستغلال الأرض واستخراج النفط، سواء حققت الشركة ربحا أم لم تحقق، وقد أدى هذا الازدواج في حق الدولة في اقتضاء الضريبة والإتاوة معاً، الى اعتبار الشركات النفطية الإتاوة مكملة للضريبة وبذلك لا يكون للدولة حق في الحصول على أكثر من الضريبة التي لا تتجاوز الـ50% من الربح الذي تحققه الشركات، ولذلك رفضت الشركات قبول التسليم باعتبار الإتاوة ضمن عناصر النفقة وبعد مفاوضات مطولة سلمت الشركات باعتبار الإتاوة ضمن عناصر النفقة من حيث المبدأ، على أن يسمح لها بخصم 12.5% من قيمة السعر المعلن[6].

---

[1] عدنان عباس علي:"تاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، مطبعة عاصم، بغداد، 1979م ص254-256، ص258-260.

[2] D.Ricardo, Principles of Political Economy and taxation, J.M.Bent and sons, LTD, New York, first edition, 1911, P_{33}.

[3] . عدنان عباس علي، مرجع سابق، ص296.

[4] المرجع نفسه ص293.

[5] صادق علي يحي مناع:"الدول المنتجة المصدرة للنفط الخام خارج منظمة الأوبك وتأثيرها في سوق النفط الدولية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المستنصرية، العراق، 2005، ص ص 36-51.

[6] صاحب ذهب: "البترول العربي الخام في السوق الدولية" ، المطبعة العالمية، القاهرة، 1969، ص 145– 149 .

وما نود توضيحه أن الشركات النفطية الكبرى لم تعترف بأن الريع نفقة مستقلة، ولا يجوز إدخالها مع النفقات الإنتاجية الأخرى، وهذه مسألة عرفت باسم تنفيق الريع، وبقيت مسألة شائكة لم تُحل منذ بدء منح الامتيازات في منتصف العشرينات من القرن الماضي، وحتى منتصف عقد الستينات، حيث تم فصل الريع النفطي عن استحقاقات الحكومة من ضريبة الأرباح، وتم تنفيقه بعد قيام منظمة أوبك في منتصف الستينات.

ويعرف الريع النفطي بأنه: الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج، نقل، تكرير، تسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، ويتوزع الريع النفطي بعد أستبعاد كل التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة، معبرا عن نصيبها بالفرق بين التكلفة الكلية وسعر النفط الخام، وبين حكومات الدول المستوردة معبراً عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية، ويختلف توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له تبعاً لقوة أو ضعف أسعار النفط الخام، فكلما ارتفع سعر النفط الخام زاد نصيب الدول المصدرة للنفط من ذلك الريع، والعكس صحيح كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المصدرة من ذلك الريع[1] .

من خلال هذه التعريفات يمكننا أن نعرف الريع بأنه ذلك القدر من الدخل الناتج عن استغلال مورد أو مجموعة موارد طبيعية دون أن ينتج عن ذلك نشاط اقتصادي ذو قيمة مضافة أو ممارسة سوقية.

ويمكن أن نصنف الريع إلى ثلاثة أصناف هي[2]:

- الريع الطبيعي: ويتمثل في الموارد الطبيعية، كالثروات المعدنية والمنجمية، الغابات والنفط....
- الريع الاستراتيجي: ويتحقق ذلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة، أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية، أو قد تكون منتجا سياحيا.
- الريع التحويلي: ويشمل هذا الريع ما تتلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين، فضلا عن أشكال الدعم الأخرى.

2. الدولة الريعية والاقتصاد الريعي

يمكن تعريف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية، سواء كان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه.

وعلى هذا الأساس فالدولة الريعية هي تلك البلدان التي تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية نسبة تزيد عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد الدول المصدرة للنفط والدول المصدرة للمواد الخام، لاسيما دول أوبك دولا ريعية، ونلاحظ أن الدول النفطية (دول أوبك)، المعتمدة على الريع الخارجي لم تعتمد على الإنتاج المحلي في تحقيق الدخل، مما حرمها من فرص بناء قاعدتها الإنتاجية المتكاملة، وذلك بسبب تغير دور الدولة من إنمائي إلى دور تتحكم بالعوائد الريعية وتوزيعها، وبالتالي تتحكم بالوظائف وسوق العمل والاستثمارات مما زاد السوق بشكل عام تشوها انصبت أثاره السلبية على البنية الاقتصادية، ومن خصائص الدولة الريعية ما يلي:

- ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى رفع الضرائب؛
- ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع الريعي؛
- ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية من إجمالي الصادرات تصل أحيانا إلى أكثر من 80%؛
- الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه.

---

[1] حسين عبدالله: "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص24

[2] مايح شبيب الشمري:"تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، ص 08.

إن الخصائص أعلاه تشير إلى ان الدولة الريعية تتسم بضعف الهياكل الإنتاجية نتيجة الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر للدخل لاسيما في حالة عدم استثمار العوائد الريعية في تطوير القدرات الإنتاجية للمجتمع.

أما الاقتصاد الريعي فهو الاقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل، ويكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع واستغلاله (كما هو الحال لجزيرة سياحية تعتمد إيراداتها على السياحة لظروفها الجغرافية والمناخية)، إذن فالاقتصاد الريعي هو اقتصاد تداولي وليس اقتصاد إنتاجي، وبذلك تكون الدولة الريعية نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي، وان الاقتصاد الريعي هو الأساس عادة في تكوين دولة ريعية تكون الوسيط بين القطاع المنتج للريع والقطاعات الأخرى من خلال الإنفاق العام.

ويمكن أن نلخص أوجه الاختلاف بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي في النقاط التالية:

- في الاقتصاد الريعي تساهم الأغلبية في توليد الدخل بينما في الدولة الريعية تساهم الأقلية.
- عوائد الدخل الريعي تعود للمساهمين في تحصيله في الاقتصاد الريعي، في حين أن عوائد الدخل الريعي تعود للحكومة في الدولة الريعية.
- الدولة الريعية تتحكم بإنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي.
- الاقتصاد الريعي لا يولد بالضرورة دولة ريعية، بينما الدولة الريعية وليدة اقتصاد ريعي حتما، بمعنى لا توجد دولة ريعية بدون اقتصاد ريعي في حين قد يكون اقتصاد ريعي بدون دولة ريعية.

3. ريع المحروقات (النفط والغاز الطبيعي)

إن المحروقات هي مصدر طاقة و هي أيضا مادة أولية تستخرج منها تشكيلة هائلة من المنتجات التي لا يمكن للعالم المعاصر الاستغناء عنها. و هو ما يعني أنه يضم عنصرين من عناصر الإنتاج الضروريين لبناء اقتصاد حديث و أن البلدان المنتجة بإمكانها استخدامه لتنمية ذاتها.

وبالتالي فإن هذه البلدان عندما تبيع المحروقات في السوق الدولية فإنها تكون بصدد مبادلة رأس المال الأساسي الذي يمكنها من تحقيق نموها الصناعي و التخلي عن سلعة يتعذر تقييمها مقابل كمية من البضائع. و هذه السلعة هي في الحقيقة تمثل مستقبلها الخاص و إمكانية بناء ذاتها كمجتمع متطور و تحقيق القدرة على البقاء بعد نفاذ المحروقات.

وهناك منطقان متعارضان لاستخدام موارد المحروقات:

- المنطق الأول: تتجلى فيه المحروقات بالنسبة للبلد المنتج كما هي موجودة حسب منظور السوق الدولية. سلعة تدر مبادلتها ريعا قابلا للاستهلاك و هذا المنطق هو منطق التبعية من حيث منطلقاته (تصور الريع) أم من حيث نتائجه (الآثار الناجمة).
- المنطق الثاني: فيخضع الاستفادة من ارتفاع قيمة المحروقات في السوق الدولية إلى نمو الجهاز الإنتاجي في البلد المنتج.

فالريع هنا يفقد صفته كريع بدخوله إلى البلد المنتج : فهو يصبح أداة في المبادلة بين عنصر إنتاج مصدر و عناصر إنتاج أخرى مستوردة. وبعبارة أخرى، فإن المنطق الثاني يتميز بالفصل بين السوق الدولي وبين اقتصاد البلد المنتج. بينما حسب المنطق الأول يعمل اقتصاد البلد المنتج وفق منطق السوق الدولي. و بالتالي فإن الريع يستخدم كريع أي دخل غير ناتج عن استغلال قوة العمل ويوجه للاستهلاك.

وعلى الرغم من عدم المعقولية، الناتجة عن النظر إلى المداخيل المحققة من تصدير المحروقات إلى السوق الدولية كريع من قبل البلدان النامية. فإن السؤال المطروح هو: لماذا تقدم الدولة المستحوذة على مداخيل المحروقات على خيار كهذا؟ السؤال مشروع. لأنه عندما يكون المستفيد من الريع رأسماليا (مثل الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية و الشركات الكبرى العاملة على النطاق العالمي التي تتقاسم الريع مع البلدان المنتجة) فإن الريع ينظر إليه، وفق الشكل

الذي يتجلى فيه : شكل الربح (المفرط) الذي تحصل عليه الشركات البترولية وتستخدمه، (إلى حد كبير) في إعادة الإنتاج الموسع لرأس المال الموظف.

غير أن القطاع النفطي يظهر ضمن الاقتصاد الوطني وكأنه دائرة محصورة (حبيسة Staple) ليس فقط لأنه مستقل نسبيا من حيث مدخلاته.

لكن كذلك بالنسبة للمداخيل التي يذرها لأنها لا ترتبط بتكلفة عناصر الإنتاج و العمل المحليين بشكل خاص. و هي تشكل أساسا تحويلا ماليا من الخارج ثم إن المصدر الخارجي لهذه المداخيل يحدد، مقارنة مع المصادر الأخرى، في كل الأحوال، علاقة الدولة المستفيدة منها بالأمة.

فالدولة، مهما كانت السياسة التي تتبعها، تميل إلى الاستقلال عن المجتمع، و عن الجهاز الإنتاجي المحلي قبل كل شيء، فهي لا تعيش على الفوائض التي يحققها. وفي الجزائر فإن الرغبة في بناء جهاز إنتاجي حديث، كانت منفصلة عن استغلال عوامل الإنتاج المتاحة في الداخل، وخاصة تلك (الثروة) التي تمتلكها بوفرة (اليد العاملة).

وارتكزت بشكل خاص على استيراد سلع الإنتاج لمحاولة بناء صناعة مكثفة من حيث رأس المال للغاية غير أن الاستقلال النسبي للدولة المستفيدة من الريع لم يمنعها من استخدامه لغايات إنتاجية.

وبطبيعة الحال فإن الدولة لديها اهتمامات تختلف عن اهتمامات الشركات، فهي معنية بإعادة الإنتاج الاجتماعي والسياسي بمقدار ما هي معنية بإنتاج و إعادة إنتاج الجهاز الإنتاجي. و كلا الهدفين مترابطين.

وعندما تكون مداخيل المحروقات تحت تصرف الدولة فإنها يمكن أن تحدث تغييرا جذريا في العلاقة القائمة بين هذين الهدفين، إذ حينذاك يمكن أن تصبح إعادة الإنتاج الاجتماعية والسياسية وإعادة إنتاج الجهاز الإنتاجي منفصلين إلى حد كبير. إذ يصبح بإمكان الدولة (التي تكون لديها الإمكانية المتمثلة في الريع) أن تحدث تغييرا في أحدهما دون تغيير الآخر : حيث يمكن زيادة الرفاهية الاجتماعية دون تغيير أو تطوير قوى الإنتاج. أو تسريع التنمية الصناعية في مجتمع يجري وراء تدارك بلبلته بأقصى ما يمكن. و مهما يكن الاختيار فإن الواقع الملموس كذلك، يشير إلى في كثير من الأحوال إلى ضعف الدولة الريعية أمام الطلبات الاجتماعية التي يتجه ريع المحروقات إلى تضخيمها إذ يبدو أن الآلية الأساسية التي يولدها امتلاك الريع من طرف الدولة تتحدد في النقطة الواضحة التالية: الدولة الريعية لا تتمكن من مقاومة إعادة توزيع الريع. و بالتالي فإن الريع المتولد عن نشاط في السوق الدولي و الراجع أصلا إلى هذا النشاط ذاته يحث على استخدامه كريع (أي كدخل لا صله له بأي إنتاج) لأن المستفيد هو إعادة الإنتاج الاجتماعية.

ثالثا. اقتصاد الجزائر ولعنة الموارد

1. ريع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من أكثر الدول اعتمادا على الريع النفطي، ويتجلى ذلك من خلال حجم صادراتها النفطية، وكذا النفقات الحكومية والتي يمكن توضيحها بالجدول التالي:

الجدول رقم(01): تطور الريع النفطي في الجزائر الوحدة: % of GDP

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ريع النفط	11,04	12,21	14,59	17,04	21,60	23,07	22,01	23,08	15,51	16,91

المصدر: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2011

اما عن نسبة تطور النفقات الحكومية في الجزائر، يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(02): تطور نسبة النفقات الحكومية في الجزائر الوحدة: % of GDP

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحجم	31.25	34.29	32.23	30.83	27.20	28.80	33.46	38.12	41.68	41.57

المصدر: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2011

حيث ان: ريع النفط حسب البنك الدولي يتمثل في الفرق بين الأسعار العالمية للنفط الخام والتكلفة الاجمالية لانتاج النفط.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الجزائر تنتهج سياسات انفاقية ضخمة، تتجاوز فيها النفقات الحكومية ربع الناتج الداخلي الخام، بل ويصل حجم النفقات الحكومية حتى 40% من إجمالي الناتج المحلي، وتذهب معظم هذه النفقات في قطاعات غير إنتاجية على الأقل في المدى القصير مثل قطاعات التربية والتعليم والصحة والدفاع ....

أما عن تطور هيكل صادراتها فيمكن إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم(03): يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2000	21.419	97.20	0.612	2.80	22.031	100
2001	18.484	96.60	0.684	3.40	19.132	100
2002	18.820	96.20	0.734	3.80	19.554	100
2003	23.800	97.20	0.664	2.80	24.464	100
2004	30.980	97.5	0.788	2.50	31.775	100
2005	44.989	97.80	1.012	2.20	46.001	100
2006	53.433	97.80	1.180	2.20	54.613	100
2007	58.206	97.80	1.312	2.20	59.518	100
2008	79.298	97.50	1.940	2.50	81.238	100
2009	44.124	97.60	1.07	2.40	45.194	100
2010	55.527	97.32	1.526	2.68	57.053	100
2011	71.427	97.20	2.062	2.80	73.489	100
2012	69.804	97.14	2.062	2.86	71.866	100
2013	62.960	96.91	2.014	3.09	64.974	100
2014	60,304	95.93	2.562	4.07	62.866	100
2015	35,724	94.55	2.063	5.45	37.787	100

المصدر: بناء على إحصائيات التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية (الموقع الإلكتروني www.douane.gov.dz) .

يبين هذا الجدول بوضوح الأهمية النسبية لصادرات الجزائر من المحروقات نسبة إلى الصادرات الاجمالية، حيث لا تقل هذه النسبة عن 94% في أحسن الاحوال (سنة 2015)، كما تعبر هذه النسبة عن تركز معظم مداخيل الدولة من العملة الصعبة في مصدر واحد هو مورد طبيعي ريعي، كما أن جل محاولات الدولة من أجل تخفيض هذه النسب ومحاولة تنويع الاقتصاد كانت غير ذات جدوى.

2. الجزائر والمرض الهولندي

تعتبر الجزائر من الدول المصدرة للمحروقات في العالم، فهي تصدر النفط والغاز الطبيعي معا، ما يجعلها معرضة للمرض الهولندي اكثر من غيرها من الدول، ورغم السياسات المنتهجة من قبل مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر ومحاولة تنويع النشاطات الاقتصادية المنتجة وتخفيض نسبة الاعتماد على قطاع المحروقات كقطاع مدر للعملة الصعبة، تبقى جل هذه السياسات عقيمة من ناحية الفعالية والكفاءة، ليبقى قطاع المحروقات بمثابة القطاع القائد للاقتصاد الوطني وأكبر قطاع من ناحية القيمة المضافة مقارنة بباقي القطاعات. ولتوضيح هذا الأمر ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم(04): تطور القيمة المضافة لمختلف القطاعات في الناتج الداخلي الخام للجزائر الوحدة: %

	1980	1995	2010-2007

	ق زراعي	ق صناعي	ق خدمات	ق محروقات	ق زراعي	ق صناعي	ق خدمات	ق محروقات	ق زراعي	ق صناعي	ق خدمات	ق محروقات
الجزائر	8,50	33,8	10,5	47,0	10.4	39.1	11.4	38.9	6.9	30.9	5.61	56,5

المصدر: بناء على معطيات البنك الدولي (World development indicators 2013)

من الجدول أعلاه نلاحظ سيطرة قطاع المحروقات على أعلى نسبة من القيمة المضافة في الناتج الداخلي الخام للجزائر، وفي السنوات الأخيرة كان قطاع المحروقات في الجزائر يساهم بأكبر نسبة في هذه الدول أين بلغت القيمة المضافة لقطاع المحروقات 56.5%، مع الإشارة الى ضعف مساهمة قطاع الصناعات المصنعة، حيث يمثل هذا القطاع حوالي 30% في الجزائر، وبالنسبة لقطاع الزراعة فإن مساهمته تبقى دون الأهمية الحقيقية لهذا القطاع كقطاع منتج للثروة والقيمة المضافة، حيث يمثل ما يضيفه عشر القيمة المضافة في الجزائر.

من خلال قراءة هذه المعطيات يتبين أن قطاع المحروقات يسيطر بنسبة كبيرة على القيمة المضافة في إجمالي الناتج الداخلي الخام للجزائر، مع تفاوت في النسب عبر الزمن، وهو ما يؤشر على وجود المرض الهولندي (لعنة الموارد) فيها.

وتسعى الجزائر الى معالجة هذه المشكلة الاقتصادية من خلال اتباع سياسات مالية توسعية (مخططات تنموية ترتكز على إنشاء وتدعيم البنى التحتية لاقتصادها، من أجل تنويع اقتصادها للتخلص من التبعية لأسعار النفط)، مستغلة في ذلك الوفرة المالية التي أحدثتها الطفرة في أسعار البترول، منذ مطلع الألفية الثالثة، فمثلا لما اعتمدت الجزائر على مخطط الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو الاقتصادي، ما رافق هذا ارتفاع في النفقات العمومية (نفقات التسيير ونفقات التجهيز)، حيث بلغت مجموع النفقات العامة سنة 2000 (1,178.122 مليار دينار) لتتطور الى ما قيمته (4,956.187 مليار دينار) سنة 2010، أي تضاعفت أربع مرات خلال عشر سنوات، لكن هذا لايلبث أن يصبح كعرض من أعراض المرض الهولندي، فارتفاع الدخل الفردي مع عدم زيادة حقيقية في الإنتاج تصبح مجرد توزيع للريع على المواطنين،

خاتمة: يعبر مصطلح المرض الهولندي عن حالة اقتصادية غير مرغوبة تصيب اقتصادات الدول الريعية التي تعتمد على المصادر الطبيعية كما يطلق عليه أيضا صفة لعنة الموارد، ومن خلال هذا البحث يمكن القول أن الجزائر هي دولة ذات اقتصاد ريعي، بحيث:

1. أن معظم نواتجها الداخلية متأتية من العوائد النفطية؛
2. هيمنة قطاع المحروقات في هذه الدول على معظم القيمة المضافة للناتج الدخلي الخام GDP؛
3. الاعتماد بصفة شبه كلية على ريع المحروقات في تسيير النفقات العمومية.

وفي ضوء هذه المعطيات يصبح كنتيجة حتمية وجود وتجذر المرض الهولندي (لعنة الموارد)، في اقتصاد هذه الدولة، ولعل من أبرز أعراضه ما يلي:

1. انخفاض في مستوى نشاط القطاع الصناعي، مع ارتفاع في نشاط القطاع البترولي؛
2. على صعيد الأداء الخارجي يسجل اقتصاد هذه الدولة وضعية جيدة (فوائض في موازين مدفوعاتها، ناتجة عن فوائض في الموازين التجارية بفعل الصادرات النفطية، قبل حدوث انهيار في أسعار النفط في السنة الأخيرة)؛
3. ارتفاع في الأجور والإعانات الاجتماعية، مع تراخي وخمول عن طلب العمل من قبل المواطنين، مع زيادة الطلب على المواد المستوردة وبالتالي زيادة فاتورة الاستيراد؛
4. التأثير المباشر لأسعار النفط على السياسات الاقتصادية للبلد.

وهذا يعني أن اقتصاد الجزائر يبقى الأكثر عرضة لخطر الأزمات الاقتصادية المتأتية من خطر الصدمات النفطية مثلما حدث في أزمة النفط سنة 1986 أين بلغ سعر النفط 6 دولارات للبرميل، ما يجعل هذه الاقتصاد هشا ومرتبطا ارتباطا وثيقا بسعر برميل النفط.

في الأخير فإن هذا الوضع الاقتصادي للجزائر يستدعي اغتنام فرصة انخفاض أسعار النفط، من أجل وضع استراتيجيات اقتصادية ناجعة وفعالة من أجل بناء اقتصاد حقيقي وقوي، متنوع النشاطات ولا يعتمد على قطاع اقتصادي واحد، لا يتأثر بمتغير أو متغيرات خارجية كثيرة، اقتصاد غير قائم على مورد طبيعي واحد..

الإفصاح عن الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على القوائم المالية

أ.سلاوي رفيق
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعة 8 ماي 45 - قالمة

ملخص

ركزت الدراسات المحاسبية المعاصرة و بشكل كثيف على الدور الذي يمكن أن تلعبه محاسبة رأس المال البشري من أجل تأصيل الجهد البشري داخل منظمات الأعمال، وهذا ما يدفعها إلى إعادة وضع مفاهيم جديدة تتعلق بتسيير الأشخاص داخل المنظمات، وبشكل محدد تستطيع أن تساهم في نشر ثقافة المنظمة التي تؤمن بالدور الرائد للأشخاص على أنهم مصدر ثمين للتنظيم والتسيير من خلال اتخاذا لقرارات وتنفيذها على أرض الواقع. ولقد قمنا بهذه الدراسة من أجل تقييم عملية الإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري ضمن مجموع عناصر القوائم المالية للمؤسسة الأخرى.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة، القوائم المالية ، المسيرين

Abstract

Contemporary accounting studies have strongly targeted the role that human capital accounting can play, and in order to consolidate the human effort within economic organizations, this leads us to redevelop new concepts related to the conduct of Organizations, and which can in particular contribute to the dissemination of the culture of the organization which believes the main role of the people as a valuable source for organization and management, Good decisions and implementation on the ground.

In order to assess the impact of accounting disclosure for human capital in the financial statements among other elements of the organizational process, we conducted this study.

Key Words: Accounting Standards, Financial Statements, Managers.

1- المقدمة

لقد خضعت محاسبة الموارد البشرية إلى تطوير مستمر بحيث تمكننا من تقديم معطيات تتميز بالدقة في تقديرها لرأس المال البشري داخل المؤسسة وكما تزودنا بالمعلومات القابلة للاستخدام من طرف المسيرين لمساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات، كما أن محاسبة الموارد البشرية لها من الإمكانيات ما يمكننا من إعادة صياغة مفاهيم جديدة متعلقة بالتميز بين قدرات الأشخاص داخل المنظمة، وكما تساهم بثبات في إيجاد ثقافة تنظيمية تؤيد وتثمن دور الأشخاص كمصدر في التنظيم.

فبالرغم من أن عبء تقييم الموارد البشرية مكلفا إلا أن ذلك سيقودنا إلى تحسن في كتابة التقارير المالية مبدأ وممارسة فأساسا رأس المال البشري يعتمد على المعرفة المولدة للإبداع والابتكار.

على سبيل المثال دور الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية ورأس المال البشري يساهمان بشكل كبير في زيادة ثروة المؤسسة، وهذا دور لا يمكن تجاهله.كما أن إدارة الشركة غير واعية و مدركة أو تفتقر إلى النظرة البعيدة في الكشف عن أن رصيدها البشري يمكن أن يعزز قدرتها التنافسية وإن جميع ممارسات الخبراء ممتهني المحاسبة و من خلال تقارير التدقيق التي يقومون بها فهي لا تنظمن أي إشارة إلى هذا الموضوع و لا توجد نصوص تشريعية تلزم بهذا الشأن .ما يدعو إلى القول بأن المحاسبة لازالت تعتمد فقط على النماذج الصناعية التي تولي أهمية للأصول الفعلية و الملموسة فقط .

2- مشكلة الدراسة: هذا ما يدفع بنا إلى طرح التساؤل التالي:- هل الإفصاح عن الاستثمار في رأس المال البشري له أثر جوهري على القوائم المالية؟.

3- الفرضيات

- إظهار رأس المال البشري ضمن الميزانية العمومية على نحو ملموس يؤثر على القوائم المالية؛
- الإفصاح عن رأس المال البشري يساهم في زيادة ثروة المؤسسة؛
- المحاسبة عن الموارد البشرية تعزز من الميزة التنافسية للمؤسسة.

4- أهداف الدراسة

- إبراز الحاجة إلى قياس قيمة الأصل البشري والإفصاح عنه في الميزانية؛
- إبراز أثر إدراج الأصل البشري ضمن الميزانية؛
- إبراز أهمية المحاسبة عن الموارد البشرية بالنسبة للمصلحة

5- مصطلح محاسبة الموارد البشرية: حاليا تنفق منشآت الأعمال أموالا كبيرة خلال القيام بعملية اختيار وجذب وتدريب وتأهيل وتعيين الأفراد، وهذه الأموال يتم إنفاقها على شكل استثمارات investment في البشر وهي مبالغ قد تفوق ما يتم إنفاقه على الاستثمارات والآلات والتجهيزات والأصول الثابتة الأخرى[1].

بذلك تعتبر الموارد البشرية المؤهلة تأهيلا علميا وعمليا راقيا ركنا أساسيا من الأركان المحددة لمستوى الأداء في المنشأة، وقد تضمنت النظريتان الاقتصادية والإدارية دراسات واسعة وشاملة استهدفت قياس الاستثمار في رأس المال البشري، وترشيد استخدامه من خلال التدريب و التطوير المستمر لقدراتها, ولم تكن النظرية المحاسبية إلى وقت قريب تعنى بهذه الموارد رغم كون عملية القياس تمثل وظيفتها الأساسية ولم تظهر إلا بند الأجور والرواتب وما شابهها في بنود المصروفات الجارية في قائمة الدخل، أما ما ينشأ من قيمة إضافية مصدره كفاءة ومهارة مواردها البشرية فقد كانت تعالج كجزء من شهرة المحل.

نتيجة لهذا الدور الذي تلعبه العنصر البشري فقد رأت النظرية المحاسبية أن هناك ضرورة لاستحداث نظام جديد يطلق عليه "محاسبة الموارد البشرية".

إن ما بذل من جهد في الدراسات السابقة حول موضوع المحاسبة عن الموارد البشرية يعتبر الشيء القليل خاصة فيما تعلق بقياس القيمة للموارد البشرية، حيث يرى الباحثون في هذا المجال أن الممارسات المحاسبية التقليدية قد فشلت في تثمين قيمة الموارد البشرية بالموازاة مع الموارد المادية الأخرى، ومن ثم فقد توجهوا حديثا لتطوير منهجية ملائمة لكيفية قياس المورد البشري للمنظمة.

يعتبر المورد البشري من أهم الأصول في المنظمة ولا معنى للأصول المادية إذا لم يكن هناك مجهود بشري، فقد سعى قبل ذلك مفكرون عبر العصور في هذا المجال نذكر منهم ويليام كيتي William kitty" 1691م أول من حاول تقييم البشر في المنظمة ، حيث يرى أن العمل هو مصدر الثروة وأنه من الضروري إدراجه في أي تقدير للثروة الوطنية.

وهناك محاولات أخرى قام بها "ويليام" William حتى عام 1853، و"إرنست أنجل Earnest Engel" عام 1853.

ثم بدأ علماء السلوك العمل الحقيقي من خلال شدة الانتقادات التي وجهت صوب الممارسات المحاسبية التقليدية التي لا تدرك حسب وجهة نظرهم قيمة الموارد البشرية، من بين هؤلاء "شولتز shultz"، "فلامهولتز إيريك Eric Flamholtz"، لو Lau وشفارتز وكنبيث سينشاير Schwartz, Kenneth sinchare.

أما في الستينيات 1960 "فكان" رانسيس ليكرت Rensis Likert" أول من بحث في مجال الموارد البشرية وأكد على الأهمية الكبرى في الضغط على المتغيرات النوعية لفوائدها على المدى الطويل[2].

---

(1)- القاضي وحمدان، 2001، ص 135.

(2)- A.B.Akinsoyin, Human Ressource Accounting-the myth and Reality, the Nigerian accounting, xxv(2), 1992, August.

ويسجل التاريخ لشركة باري كولومبس عام 1967 كأول خطوة كبيرة من خلال تقييم الموارد البشرية وإدراجها بشكل مفصل ضمن التقارير السنوية للمحاسبة عن الموارد البشرية، من خلال إجراءات طورتها بنفسها ووضعتها الشركة لتمكنها من تقدير تقارير دقيقة عن قيمة الأصول البشرية التي لديها.

6- التطور التاريخي لمحاسبة الموارد البشرية

فمفهوم محاسبة الموارد البشرية هو مفهوم فلسفي Concept Philosophique وليس عبارة عن نظرية أو طريقة معينة لها ثوابت ومبادئ معينة وإنما هو مفهوم يعني كل العمليات الحسابية الملموسة وغير الملموسة التي تقوم بها المؤسسة من أجل تقييم رأسمالها البشري والفكري وهذا بالاعتماد على كل الأنظمة المتواجدة في المؤسسة من نظام المعلومات الإداري، نظام المعلومات المحاسبي، نظام مراقبة الإدارة....الخ[1]

وإذا أخذنا في الاعتبار كل ما سبق يتبين بوضوح أن أية منشأة لديها أصولا ذات قيمة متمثلة في البشر هم أحد مكونات رأس مال المنشأة ويمكن القول بأن جذور المحاسبة عن الموارد البشرية ترجع إلى الفترة ما بين 1967 وبداية السبعينيات، وقد مرت المحاسبة عن الموارد البشرية بعدة مراحل هي[2].

الأولى:تمتد من بداية الستينات حتى 1966، وتتميز بأنها فترة وضع المفاهيم Conceptualisation الأساسية للمحاسبة عن الموارد البشرية باستخدام النظريات والمبادئ المتعلقة بهذا الموضوع .

الثانية:تمتد هذه المرحلة من 1966حتى 1971، ظهرت في هذه المرحلة الدراسات التي اهتمت بوضع نماذج قياس modele de mesure تكلفة وقيمة الموارد البشرية، وأهمها الدراسات التي قام بها عدد من الكتاب منهم،Roger Hermanson روجر هيرمانسون، Renesis likert رنيسيس ليكرت، Eric Flamholtz إيريك فلامهولتز، حيث تميزت هذه المرحلة بأنها فترة إيجاد وتقييم فعالية نماذج قياس تكلفة وقيمة الموارد البشرية وفترة إيجاد مجالات حالية ومستقبلية لاستخدامات المحاسبة عن الموارد البشرية في بعض المنشآت، حيث قام وليام بتطبيق بحثه " قياس القيمة التاريخية لتكلفة الموارد البشرية" على الشركة، (أرجي باري) حيث نشرت الشركة ولعدة سوات قوائمها المالية الختامية متضمنة معلومات مالية عن الموارد البشرية.

الثالثة:وتمتد من 1971 حتى 1976 حيث نشرت خلالها العديد من الدراسات الأكاديمية في أمريكا واستراليا واليابان، وقد تم تطبيق العديد من هذه البحوث عن أثر المعلومات التي تقدمها المحاسبة عن الموارد البشرية في اتخاذ القرارات الإدارية، وكذلك في قرارات المستثمرين من حملة الأسهم، وخلال هذه المرحلة كونت جمعية المحاسبين الأمريكية لجنتين للمحاسبة عن الموارد البشرية، الأولى كانت عام 1971 / 1972 وتم نشر تقرير اللجنتين تحت عنوان تطور المحاسبة عن الموارد البشرية، واستمرت خلال هذه الفترة البحوث الهادفة إلى تطوير المفاهيم والنماذج المستخدمة في قياس الموارد البشرية والمحاسبة عنها سواء من ناحية التكلفة أو من ناحية القيمة.

الرابعة:وتمتد من 1976 حتى 1980 حيث شهدت تراجعا في الاهتمام بهذا الفرع سواء من جانب الأكاديميين أو من جانب التطبيقين ويرجع سبب ذلك إلى أن الجزء الأكبر من البحوث الأولية في هذا الميدان والتي تعد أقل صعوبة تمت في المراحل السابقة وإن الأجزاء الباقية أكثر صعوبة

الخامسة:وهي مرحلة التطوير وتمتد من 1980 وحتى مشارف القرن الواحد والعشرين، فقد شهدت هذه المرحلة بداية بعث جديد للاهتمام بكل من النظرية والتطبيق للمحاسبة عن الموارد البشرية وذلك نتيجة لتزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بموضوع زيادة الإنتاجية وتركز هذا الاهتمام على دور العنصر البشري في زيادة الإنتاجية، وقد شهدت هذه المرحلة

---

[1]- جابر 2007، ص 33.

[2]- فلامهولتز، تعريب زايد، 1992، ص7.

تطبيق المحاسبة عن الموارد البشرية على شركات ومؤسسات ضخمة بعكس الحال في مراحل التطور الأولى حيث كان التطبيق يقتصر على شركات صغيرة ومتوسطة[1]،

السادسة:وتمتد هذه المرحلة من 2001 وحتى هذا التاريخ، ففي هذه الفترة أصبحت الموارد البشرية من أهم الركائز التي تهتم بها المنشآت لمسايرة متطلبات الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة المتطورة والنمو المستمر للابتكارات، وبحيث أصبحت مهارات الموارد البشرية محددات أساسية لخلق القيمة وتحقيق الأرباح وإرساء ميزة تنافسية، وفي هذه الفترة احتل موضوع محاسبة الموارد البشرية أهمية خاصة بين الموضوعات البحثية في مجال الفكر المحاسبي، حيث ساهم الاقتصاد الحديث المعتمد على مجتمع المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا في التأكيد على مفهوم المحاسبة عن الموارد البشرية، واعتباره أداة هامة في تحديد مسار الأداء الاقتصادي للمنشآت[2]،

وجدير بالإشارة أن سكوت Scott قد ذكر منذ زمن بعيد أن القوة البشرية المدربة من العاملين والفنيين هي دائما أصل ذو قيمة مهمة[3].

1-6- تعريف المحاسبة عن الموارد البشرية

هناك العديد منها لكن سنعرض ما هو أقرب إلى الشمول والوضوح.

أ- لجنة المحاسبة عن الموارد البشرية: التابعة لمجلس المحاسبة الأمريكي في تقريرها الأول عام 1973 كمايلي:

" عملية تحديد وتوصيل المعلومات الخاصة بالموارد البشرية إلى الأطراف المستفيدة منها ومتخذي القرارات"[(4)].

وبذلك تكون الجمعية قد حددت الإطار العام لنظام المحاسبة كالموارد البشرية فهو مجموعة من المفاهيم والمبادئ والأساليب والإجراءات تحكم عملية تحديد ثم قياس البيانات المتعلقة بالموارد البشرية ومن ثم إيصالها إلى الأطراف ذات المصلحة.

فقط يؤخذ على التعريف السابق عدم الوضوح في تفسير أهمية التعرف على البيانات الخاصة بهذه الموارد ومفهوم طبيعتها الخاصة وهدف المحاسبة في هذه الموارد.

ب - سيدني دافدسون Sidney Davidson عرفها بأنها: " مصطلح يستخدم لوصف فروض متنوعة تبحث في التقرير عن الموارد البشرية وتؤكد أهميتها في تحقيق أرباح المشروع ومجموعة أصوله"[(5)].

ج - كنث: Kenneth: عرفها على أنها: " محاولة للتحديد والتقرير عن الاستثمار في الموارد الخاصة بالمشروع والتي لا تتم المحاسبة عنها حاليا بالإجراءات المحاسبية التقليدية ويرى أنها نظام للمعلومات يبين للإدارة التغيرات التي تطرأ على الموارد البشرية للمشروع بمرور الزمن"[(6)].

د - إريك فلامهولتز:Flamholtz: اقترب من مفهوم الأصل بشكل واضح إذ اقتصر في تحديدها على العاملين في المنشأة والتكاليف المتعلقة بهم، حيث جاء تعريفه كمايلي:

" تعني المحاسبة عن الموارد البشرية المحاسبية عن الأفراد بكونهم موارد في المشروع وتقوم على قياس تكلفة وقيمة الأفراد الموجودين بهذا المشروع ".

---

[1] حمادة، 2002، ص 147

[2] الجندي، 2005، ص 108

[3] محمد، 2007، ص 66

(4)- A.A.A, Committee on human ressource accounting, 1973. p169.

(5)- معروف 1968، ص 67.

(6)- Kenneth, 1977, p.345.

حيث عرض في كتابه "المحاسبة عن الموارد البشرية"، أن المحاسبة عن الموارد البشرية تعد وسيلة لقياس التكاليف التي تحدث في المشروع أو نتيجة لاختبار أو تأخير أو تدريب أو تعيين أو تنمية الأصول البشرية للمشروع فهي تشمل المحاسبة عن البشر باعتبارهم موارد تنظيمية لأغراض كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية"[1].

من خلال تعريفات فلامهولتز Flamholtz يمكن القول بأن المحاسبة عن الموارد البشرية تهتم بقياس القيمة الاقتصادية للموارد البشرية وذلك من خلال العمليات المختلفة للقياس من خلال التكلفة القابلة للقياس والتكلفة الغير قابلة للقياس، وتقييم أداء المورد البشري" الملموس وغير الملموس" وأن أثرهما على الأداء الكلي للمؤسسة في وسط بيئة الأعمال التي تنشط فيها، أي أن هذه التعاريف ركزت على عملية القياس Mesure سواء قياس التكلفة أو قياس القيمة للأفراد بالمشروع، ولم تعطي اهتماما للأهداف الأخرى للمحاسبة عن الموارد البشرية فمن المعروف أن القياس ما هو إلا وظيفة واحدة من وظائف المحاسبة المتعددة والتي تخدم الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة.

وهناك تعاريف أخرى للباحثين في هذا المجال مثلا "بروميت": Brummet و"روبنسون Robinson"، وغيرهم.

2-6- وظائف المحاسبة عن الموارد البشرية

أ- تساعد المسير على فهم الآثار المترتبة عن القرارات التجارية وتوفر منظور لتحليل الآثار المتعلقة باتخاذ الإجراءات فيما يخص تسيير الموارد البشرية وكذا التخطيط على المدى البعيد وإظهار ما هو حفي من النفقات.

ب- كما تمكننا من تقدير تكلفة الموارد البشرية، مثال على ذلك تكلفة الفصل والتي تتضمن التكلفة المقدرة للاستبدال، ومن ثم تتمكن الإدارة من اتخاذ قرار صائب من خلال المقارنة بين تكلفة المنفعة.

ج - " تحفيز الإدارة على تبني منظور أشمل عند اتخاذ القرارات المتعلقة بمواردها البشرية، فالإدارة قد تميل إما عن وعي أو عدمه إلى التفكير في اعتبار الموارد البشرية كمصاريف على عكس الأصول الأخرى".

د - فمن منظور الإدارة، فالدور الأساسي لمحاسبة الموارد البشرية هو توفير المعلومات اللازمة لتطوير آراء الوظائف الأخرى، كالبحث والتطوير والتقييم، الاستغلال، ومكافأة الموارد البشرية، وبالتالي فالمحاسبة عن الموارد البشرية تساعد في تحسين آداء كل هذه الوظائف.

هـ- الاستفادة المثلى من الموارد البشرية من خلال توفير نموذج أو إطار مفاهيمي مبني على مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها من أجل التغيير في قيمة الأصول، وفي المقابل هذا سيؤدي إلى زيادة المنفعة للمؤسسة ككل، هذا النموذج يكون مبني على التفكير في كيفية الرفع من قيمة الموارد البشرية.

باختصار توفير إطار لمساعدة المسيرين على الاستفادة من الموارد البشرية بشكل فعلي وفعال.

و- يمكن المحاسبة عن الموارد البشرية من خلال عملية التقييم، من أن تستخدم في تطوير أساليب قراءة قياس قيمة البشر داخل المنظمة، وهذا يتضمن القياس النقدي والغير نقدي وعلى هذا الأساس تبنى قرارات المسيرين من خلال تقييم التكلفة.

ي- مساعدة الإدارة الحكومية في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة برسم سياسات التوظيف والعمالة وما يرتبط بها من سياسات الأجور والترقيات والحوافز وتحديد التعويض المناسب للأفراد في حالة العجز أو الوفاة بشكل عملي بناءا على أسس علمية سليمة[2].

3-6-أسئلة تحتاج إلى أجوبة

الكثير من علامات الاستفهام على الرغم من الوظائف المختلفة وصدق توجه المحاسبة عن الموارد البشرية، فقد ثبت أنه من الصعب للغاية توفير معلومات كافية إحصائيا عن الموارد البشرية في الميزانية العمومية التقليدية.

---

[1]- فتوح 2004، ص24.

[2]- جابر، 2007، ص37.

كما أنه لا تزال هناك مشكلة كبيرة في التأسيس لتقنية قياس هذه الموارد تتميز بالاتساق و الموثوقية، جزء من هذه المعضلة ينبع من الأسئلة التالية:

أ- هل أن محاسبة الموارد البشرية معيار موحد بحيث يمكن من المقارنة؟.

ب- هل ينبغي أن تدرج محاسبة الموارد البشرية في القوائم المالية الكلاسيكية؟.

- أما الأسئلة المنهجية والنفسية فكانت كمايلي:

أ- هل من الممكن الحصول على بيانات عن الموارد البشرية والتي يمكن الاعتماد عليها بحيث تكون قابلة للمقارنة بين عدة مؤسسات؟.

ب- هل يمكن أن تتجاوز تكلفة جمع البيانات وربطها منفعة عدم القيام بذلك؟

ج- كيف يمكن إنشاء مصطلحات منسجمة و عليها إجماع ؟

د- كيف يمكن الربط بين التقارير عن الموارد البشرية وتحسين إدارة الموارد البشرية؟.

- **أسئلة تضم الأبعاد السياسية المستقبلية**

أ-هل يجب أن تكون محاسبة الموارد البشرية إلزامية للشركات، أي جنبا إلى جنب مع التقارير المالية ؟

ب- وأي نوع من التقارير التي ينبغي إدراجها في مثل هذه التصريحات إذا كان ذلك إلزامي؟

ج- وكيف يمكن تأمين مصلحة الموظفين على مستوى المؤسسة إذا كانت هذه التقارير طوعية؟

4-6- قيود المحاسبة عن الموارد البشرية

هناك قيود مسئولة عن تردد الإدارة في اعتماد المحاسبة عن الموارد البشرية نذكر منها:

أ- لا يوجد هناك أي قبول عام حول نموذج معين لقياس رأس المال البشري وأن ما عمل به ظهرت عليه بعض العيوب.

ب- لا يمكن تملك الكائن البشري مثل باقي الأصول كما أنه لا ضمان أو يقين لبقاء وجود هذا الأصل لزمن محدد، وهذا يبدو شيئا واقعيا.

ج- الخوف من أن اعتماد المحاسبة عن الموارد البشرية قد يؤدي إلى إذلال بعض الموظفين والتلاعب بالبعض الآخر.

د- لم يتم وضع ترقيم Codification للمحاسبة عن الموارد البشرية إلى الآن.

و- يعتمد رأس المال البشري على عدد كبير من العوامل المجردة من الناحية النقدية وغير قابلة للقياس الدقيق، ومنه فإن التقييم يفتقر إلى الموضوعية والدقة.

ن- القوانين الجبائية لا تعترف بالبشر كأصل.

ه- إذا سلمنا بقياس رأس المال البشري، فكيف سيكون معدل إهتلاكها وهل هذا الإهتلاك يكون متنازل أو متصاعد أو ثابت، وهل سيطبق بنفس الطريقة على كل الموظفين.

إن كل ما سبق ذكره من قيود هو حقيقة لا يمكن إخفاءها، فمحاسبة الموارد البشرية مفهوم حديث مازال يحتاج إلى بلورة، وسيتم تطوير النماذج ليصبح متعارف عليها من قبل المحاسبين وذلك للكشف عن المعلومات الحيوية للمحاسبين من خلال التقرير المالي للشركة وفق تقنية محاسبية معينة.

7- نماذج قياس الموارد البشرية التي تعتمد على التكلفة

ظهرت عدة دراسات وبحوث علمية تستهدف قياس وتقييم الأصول البشرية وعلى الرغم من أن هذه الدراسات المتنوعة تختلف في مناهجها إلا أنها تتفق و أهيمة قياس هذه الأصول البشرية لما لذلك من آثار جوهرية على حسن أداء الإدارة لواجباتها.

إن تعبير تكلفة الموارد البشرية مشتق من المفهوم العام للتكلفة ويقصد به :

التكلفة التي تتحملها المنشأة في سبيل الحصول على البشر أو استبدالهم، وتكلف الموارد البشرية كغيرها من التكاليف تشتمل على المكونات:" المصروفات" و" الأصل"، ويمكن أن تكون "تكلفة مدفوعة" أو " تكلفة الفرصة"، كما يمكن أن تكون " مباشرة" أو " غير مباشرة". وبالنسبة للموارد البشرية يمكن أن نميز بين ثلاثة مداخل رئيسية لقياس الموارد البشرية على أساس التكلفة هي: التكلفة الأصلية(التاريخية)، وتكلفة الإحلال، وتكلفة الفرصة البديلة [1].

1-7- مدخل التكلفة الأصلية للموارد البشرية (التكلفة التاريخية)

يستخدم هذا الأسلوب في قياس تكلفة الموارد البشرية على نفس الأسس المتبعة في قياس الأصول المادية أو الطبيعية Physical Assets وتعرف التكلفة الأصلية بأنها التضحية التي تتحملها المنشأة في سبيل الحصول على البشر وتدريبهم وتطويرهم وتنمية قدراتهم، وتتكون هذه التكلفة من عنصرين أساسيين هما:

- تكلفة الحصول على البشر
- تكلفة التعلم

وقد أجرى عدد من الباحثين الأمريكيين عام 1968 تجربة عملية في مجال تطبيق محاسبة الموارد البشرية على أساس بيانات التكلفة التاريخية وذلك عبر الخطوات التالية[2]:

1-فصل عناصر التكلفة المتصلة بالموارد البشرية عن عناصر التكلفة الأخرى.

2-تصنيف عناصر تكلفة الموارد البشرية إلى عناصر جارية وعناصر رأسمالية بحيث تحمل العناصر الجارية لحسابات النتيجة والعناصر الرأسمالية تحمل لحسابات الأصول البشرية.

3-تصنيف حسابات الأصول البشرية إلى عدد من الحسابات المساعدة.

4-إضافة استنفاذ الموارد البشرية إلى عناصر التكلفة الجارية للموارد البشرية.

ويتميز مدخل التكلفة التاريخية بأنه يتمشى مع القياس المحاسبي للموارد الأخرى، بالإضافة إلى أن قياس الموارد البشرية وفقا لذلك المدخل ينطوي على قدر كبير من الموضوعية في القياس.[3]

أما عيوب هذا الأسلوب فهي تتمثل في أمرين هما:

1-رغم أن هذا الأسلوب يأخذ بالتكلفة التاريخية إلا أنه يهمل التكاليف اللاحقة المتمثلة في ثمن شراء إجمالي الخدمات والمنافع المتوقعة مستقبلا

2-يخلط هذا الأسلوب بين مفهومين مختلفين بالنسبة للأصول البشرية، مفهوم تكلفة الموظف، ومفهوم قيمته الاقتصادية من وجهة نظر المشروع، فتكلفة الموظف لا تصلح دائما كمؤشر لقياس قيمته الاقتصادية .[4]

2-7-تكلفة الإحلال للموارد البشرية

يتفق هذا الأسلوب مع أسلوب التكلفة التاريخية في النفقات التي يجب رسملتها لتحديد قيمة الأصول البشرية، ولكن الفرق بينهما في أن احتساب هذه القيمة يتم بالأسعار الجارية بالمقارنة مع الأسعار التاريخية، وكان أول من دعا إلى تبني هذا الأسلوب هو فلامهولتز حين طور نموذج لقياس التكلفة الاستبدالية للقوى البشرية العاملة في شركة تأمين عام 1969[5].

ويقصد بتكلفة الإحلال التي تتحملها المنشأة لإحلال موارد بشرية بدلا من الموجودة

8- نماذج قياس الموارد البشرية التي تعتمد على القيمة

[1] Flamholtz، 1972،p175

[2] القاضي، وحمدان، 2001، ص 139

[3] عبد العال، 1981، ص 117

[4] عطية، 1982، ص 232

[5] Flamholtz،1974، p51

تقوم هذه النماذج على مفهوم القيمة الاقتصادية للموارد البشرية، وهي أكثر واقعية من أساليب التكلفة لأنها تأخذ في الاعتبار الخدمات المتوقعة Potential Services من الأصول البشرية كعامل أساسي لتقويم هذه الأصول وهذا ما تهمله أساليب التكلفة.

ويمكن التمييز بين معنيين مختلفين لمفهوم القيمة اقتصاديا:

الأول: أنها تعبر عن الفائدة عن مورد معين، أي تعبر عن المنفعة وتسمي قيمة الاستعمال.

الثاني: أنها تعبر عن القدرة على شراء السلع الكامنة في هذا المورد، أي تعبر عن القوة البشرية وتسمي قيمة التبادل.[1]

وتقوم كل النظريات الاقتصادية الخاصة بالقيمة على أساس أن المحدد الرئيسي لكون أي شيء له قيمة هو قدرة هذا الشيء على تقديم منافع أو خدمات اقتصادية في المستقبل.

وقد أشار إلى ذلك الاقتصاديون، فمثلا لود فنج موسيس قال: " كل من يريد أن يوجد نظرية للقيمة أو السعر عليه أن يفكر أولا في المنفعة" أما إيرفينج فيشر فقد قال:" لا شك في أن مشتري أي أصل رأسمالي يقوم بتقديم هذا الشيء على أساس الخدمات التي سيحصل عليها منه، وأنه سيدفع السعر الذي يمثل الحد الأدنى الذي يتعادل مع خدماته المتوقعة، أو بمعنى آخر المساوي الحالي أو القيمة الحالية أو المخصومة، أو القيمة المرسلة لهذا الأصل.

وإذا كان الأصل غير قادر على تقديم خدمات اقتصادية في المستقبل فإنه يصبح عديم القيمة، وعليه يمكن تعريف قيمة الأصل على أنها القيمة الحالية للخدمات المتوقعة في المستقبل وينسجم ذلك المفهوم الاقتصادي للقيمة مع البشر، لأنهم قادرون على تقديم خدمات مستقبلية، وبالتالي يمكن تعريف قيمة البشر بأنها " القيمة الحالية للخدمات المتوقعة منهم في المستقبل"[2].

ونعرض فيما يلي أهم نماذج قياس وتقدير الموارد البشرية التي تعتمد على القيمة:

1-8- نموذج الشهرة غير المشتراة لـ "هرمانسون"

تقوم هذه الطريقة على أساس المقولة:" إن أحسن دليل متاح على الوجود الحالي للموارد البشرية المملوكة هو حقيقة أن مكاسب منشأة معينة أكثر من المعدل العادي للسنوات الأخيرة " وبمعنى أخر فإن المكاسب غير العادية تعتبر مؤشرا على وجود موارد غير ظاهرة في قائمة المركز المالي مثل الأصول البشرية.

وبالتالي فهي ركزت على دراسة قيمة الموارد البشرية من خلال القوائم المالية وليس الاستخدامات الداخلية التنظيمية.

تقوم هذه الطريقة على أساس حساب الأرباح غير العادية التي تحققها المنشأة بالمقارنة مع المنشآت المشابهة لها في نفس مجال العمل والإمكانيات، واعتبار أن الاختلاف بين معدل الأرباح العادية ومعدل الأرباح غير العادية يعزى للأصول البشرية.

ويقترح هرمانسون(Hermanson) قيمة التعويضات المعدلة (القيمة الحالية لتدفق المدفوعات من الجور في المستقبل) لتقدير القيمة البشرية لعامل ما بالمنشأة ويتم تعديل الأجور المستقبلية المخصومة بإدخال " معامل كفاءة" Efficiency Factor لغرض قياس الفعالية النسبية لرأس المال البشري في منشأة معينة[3].

ويقوم أسلوب هرمانسون على اعتبار أن قيمة الموارد البشرية لمنظمة ما يمكن أن تقدر من خلال رسملة الإيرادات التي تزيد على الإيرادات العادية للصناعة أو لمجموعة الشركات التي تشكل الوحدة جزءا منها، ويسمي هرمانسون الطريقة" بنموذج الشهرة غير المشتراة" (الشهرة المكونة ذاتيا) بسبب المقارنة بين عائد استثمار المنشأة المعينة وعائد استثمار جميع

[1] فتوح، 2000، ص 32

[2] Flamholtz،1972،p243

[3] Hermanson،1964، p712

المنشآت الأخرى وذلك بطريقة مماثلة كما هو معروف عند تقويم الشهرة الداخلية المنتجة ذاتيا[1].ويتمتع هذا النموذج بميزة محدودة نظرا لأنه:

1-يعتمد على بيانات تاريخية وهذا يحد من استخدامه للتنبؤ.

2-وحتى لو اعتمد على معدلات إيرادات تنبؤية فإنه لن يكون أفضل من الإيرادات المتنبأ بها نفسها.

3-ويفترض النموذج أن الموارد البشرية تمثل كل الأصول" غير المتملكة" وبالتالي لم يترك مجالا للأصول غير المتملكة الأخرى أو مجالا للأسس المختلفة المعتمدة لبيان الأصول المملوكة وفقا لسجلات الشركة(المنظمة).

4-ويفترض هذا النموذج ضمنا قيمة صفرية للموارد البشرية في الشركات الأخرى المنافسة، لأن أي قيمة ايجابية تتطلب إيرادات فوق المعدل الوسطى[2].

2-8- نموذج القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية لـ " لف" و "سشوارتز"Lev & Schwartz

قام الباحثان (لف، وشوارتز) باشتقاق نموذج لقياس القيمة الاقتصادية للموارد البشرية يأخذ بنظر الاعتبار المفهوم الاقتصادي لرأس المال البشري في البيانات المالية الذي يستند إلى نظرية أرفنج فيشرIrving Fisher لرأس المال حيث أن :" رأس المال هو الذي يعرف بأنه مصدر لتدفق وتولد الدخل، وقيمته(ثروته) هي القيمة الحالية للدخول المستقبلية المحسوبة بمعدل خصم معين للمالك لهذا المورد"، وبموجب هذا النموذج يتم تحديد قيمة الموارد البشرية على أساس خصم الرواتب والأجور التي يتوقع أن يحصل عليها الموظف خلال عمره الإنتاجي بسعر فائدة خاصة[3] ، وهذا يقودنا إلى المعادلة أو النموذج الذي يتم من خلاله قياس قيمة رأس المال الإنساني المقدرة كما يلي:

حيث:

$$E(V_y^*) = \sum_{t=y}^{T} p_y\,(t+1) \sum_{t=y}^{T} \frac{Li^*}{(1+y)^{t-y}}$$

إن استخدام هذا النموذج يتطلب دراسة طبيعة الوظائف في المنشأة دراسة عميقة لكي يمكن تقسيم الموارد البشرية العاملة إلى مجموعات متماثلة في الكفاءة والمؤهلات بشكل يسهل فيه استخدام الإحصائيات الخاصة بدخول مجموعات الأفراد المماثلة للمجموعة المراد تحديد قيمتها من حيث درجة الكفاءة والفاعلية والعمر....الخ.

من مميزات هذا النموذج يقدم مقياسا مقبولا لرأس المال الإنساني، ويمكن أن يكون هذا المقياس مفيدا في إجماليات الإحصائيات الوطنية، كما يساعد هذا النموذج في إيجاد الكثافة العمالية في المنشأة، كذلك يبين التغيرات الحاصلة في تكوينات هيكل أعمار الموارد البشرية وبالتالي المساعدة في المقارنة بين معدلات النمو الخاصة بالمنشأة مع نظيرتها في المنشآت الأخرى ذات الهياكل المماثلة من حيث الموارد البشرية[4].

وبينما يشير المؤلفان إلى أن قيمة رأس المال المحدود باستخدام هذا النموذج ستزود مستخدمي البيانات المالية بمعلومات قابلة للتقويم حول التغيرات في القوى العاملة لمنظمة ما، ومع ذلك تعرض هذا النموذج لنقد رئيس يتمثل في كونه أهمل إمكانية واحتمال أن يترك الفرد المنظمة لأسباب أخرى بخلاف الوفاة أو التقاعد.

3-8- نموذج تقويم المكافآت المستقلة فلامهولتز

يعتمد هذا النموذج في قياس الاستثمار في الموارد البشرية على النظرية الاقتصادية التي تنادي بأن قيمة الموارد البشرية لا تمكن في تكلفتها وإنما في معدل العائد الناتج من استخدامها، أي أن قيمة الفرد يجب أن تقاس على أساس

---

[1] Hermanson، 1964، p714
[2] فتوح، 2000، ص 34
[3] Lev & Schwartz، 1971، p106
[4] الفضل، وآخرون، 2002، ص 111

القيمة الحالية لخدماته المتوقعة ويتطلب تطبيق هذا النموذج تتبع حركة الأفراد من خلال أدوارهم المختلفة أو مناصبهم في المنظمة باعتبار ذلك عملية مستقلة تعتمد على الوظائف السابقة أو حالات الخدمة التي قام بها الفرد في المنظمة[1].

ومن أجل جعل النماذج علميا وحساب القيمة القابلة للتحقيق والمتوقعة للفرد وللمنظمة، يجب إتباع الخطوات التالية:

1-تحديد مجموعة من الحالات المتعاقبة التي يمكن أن يشغلها الفرد في النظام ووصفها.

2-تحديد قيمة كل حالة بالنسبة للمنظمة.

3- تقدير مدة خدمة الفرد والثبات المتوقع لشخص ما في المنظمة.

4-احتمال أن شخصيا ما سيشغل كل حالة ممكنة في أوقات مستقبلية محددة.

إن القيمة القابلة للتحقيق والمتوقعة لشخص أو لعامل أو موظف يمكن التعبير عنها في صورة المعادلة التالية:

حيث:

$$E\,(RV) = \sum_{i=1}^{n} \left\{ \sum_{i=1}^{m} \frac{R_i - P(R_i)}{(1+r)^K} \right\}$$

طبق هذا النموذج مع بعض الفروقات، في Lester Witte وشركاه وهي جمعية المحاسبيين القانونيين CPAS في شيكاغوChicago وسجلت كحالة دراسية[2].

ويمكن أن تقدير صافي مكافآت الخدمة باستخدام تشكيلة من البدائل الممكنة، وقد استخدم فلامهولتز تقديرات تكلفة الاستبدال معرفا هذا المفهوم بأنه تكلفة استبدال شخص ما مع آخر صالح قادر على أداء مجموعة معادلة من الخدمات للمنظمة، ولقد قاد فلامهولتز دراسات ميدانية في محاولة لتأييد تكلفة الاستبدال ومقاييس بديلة أخرى للقيمة[3].

ويتمتع هذا النموذج بميزة كبيرة، نظرا لأنه سيقدم نتائج ستستجيب لاحتمالات الثبات والترقية المتنبأ بها، وهي عموما مؤشر للوقت الذي ستتمتع المنظمة خلاله بخدمات الفرد ومبلغ هذه الخدمات الفترية على التوالي، ويعتبر هذا النموذج عملي له حدود بسبب عنصر الشخصية في تقدير الاحتمالات وقيمة المكافآت على الخدمات، ويجب أن يشار أيضا إلى النموذج لا يتعامل بوضوح مع التكلفة الفترية(الدورية) للمحافظة على الفرد في المنظمة لينتج الخدمات المقابلة للمكافآت في المنظمة، أي يلزم تحديد الخدمات المقابلة للمكافآت في شكل صافي زيادة المنافع على تكاليف الاحتفاظ بالفرد.

4-8- نموذج المنافع الصافية المعادلة المخصومة لـ" أوغان" Ogan

باستثناءات قليلة تؤكد نماذج التقويم المدروسة حتى الآن مساهمة الموارد البشرية متجاهلة التكاليف التي تتكبدها الشركة في سبيل الاحتفاظ بهذه الموارد، وهذا غير كاف من وجهة نظر ملائمة للمنظمة، وقد اقترح أوغان Ogan نموذجا يتضمن بشكل صريح مراعاة لوجهي التكلفة والمنفعة Cost and Benefit لقيمة الموارد البشرية في منظمة ما، ويعبر عن نموذجه بالرموز التالية[4]:

$$K_{kj} = \sum_{i=1}^{n} \sum_{K=t}^{L-T} \frac{1}{(1+r)^k} \left(V_{aj}\right)$$

ويستخدم النموذج لحساب المنافع الصافية المعادلة لظروف التأكد المحسومة مع محددات، ولهذا النموذج ميزة استخدامه في منظمات أو مجموعات من الناس الذين تحدد مساهمتهم أو منافعهم بسهولة أو قابلة للتنبؤ مثل حالة موظفي البيع، والخبراء، ومؤسسات الخدمات الطبية ومكاتب الخدمات الاستشارية وحالات أخرى، حيث يعتمد تحديد العوائد على بيانات للوقت الذي يقتضيه هؤلاء مع الزبائن أو العملاء.

---

[1] Flamholtz،1971،p254

[2] Flamholtz، 1971، p255

[3] Flamholtz، 1971، p258

[4] Ogan، 1976،p309

ويمكن أن يطبق النموذج على فواصل منتظمة لتحديد التبديلات في قيمة الموارد البشرية أو ربما ضبطها.

8-5- نموذج (ليكرت) في قياس قيمة التغير في القدرة الإنتاجية للموارد البشرية

في دراسة أخرى لاحقة عام 1973 لنفس العالم (ليكرت)، أشار إلى أنه يمكن قياس التغير في القدرة الإنتاجية للموارد البشرية بالتنظيم من فترة إلى أخرى باستخدام وحدة النقد، والتي يمكن رسملتها فتشير إلى التغيرات التي حدثت في قيمة الأصل البشري، وذلك بالاعتماد على نفس المتغيرات الأساسية الثلاثة السابق عرضها.

وقد استخدم تعبير" إجمالي القدرة الإنتاجية" ليشير به إلى البيانات المجمعة من قياسات الأداء العديدة كالإنتاجية والتكاليف والأرباح، والذي يتأثر بمجموعة من العوامل بنسب معينة.

ويعتمد في هذا التحليل السلوكي على القياس الدوري كمفتاح المتغيرات المعرفة، وللوصول إلى نتائج هذا القياس استخدم (ليكرت) أسلوب الاستقصاء القائم على أسئلة تعكس عناصر ودقائق علاقات التنظيم والقمة الشرطية لكل عنصر، فقد قسم الاستقصاء الذي أجراه إلى أربعة أقسام يتضمن كل قسم منها خمسة عناصر، وقد أجري الدراسة على أربعة أنظمة إدارية مختلفة وتوصل إلى نفس النتيجة في إمكانية القياس حيث النظام المركزي البحث والنظام اللامركزية والنظام الذي يجمع المركزية واللامركزية والنظام الذي يقوم على الأسس العلمية في الإدارة.

وقد أضاف ليكرت أنه بعد إجراء هذا القياس السلوكي في التنظيم والوصول إلى نسب المتغيرات كما سبق يمكن قياس قيمة التغير في القدرة الإنتاجية للتنظيم البشري بوحدة النقد، وذلك عن طريق التنبؤ بمكاسب المنظمة المستقبلية، واعتمادا على الأهمية النسبية للمتغيرات النهائية التي عادة ما تمثل الأرباح، ثم برسملة هذه النتائج وإيجاد قيمتها الحالية الصافية يمكن الحصول على التغيرات النقدية التي حدثت في الأصول البشرية.

8-6- نموذج محددات قيمة الفرد لـ " فلامهولتز" Flamholtz

لقد حاول فلامهولتز على المستويين النظري والمفهوم، أن يعين التغيرات الأساسية التي تحدد قيمة فرد لمنظمة ما والعلاقات بين هذا التغيرات، ويعتبر أن تلك هي المحددات التي يمكن وضعها بصورة نقدية أو غير نقدية، ولقد طور فلامهولتز نموذجا يعتمد إلى حدا ما على النموذج السابق (نموذج تقويم المكافآت المستقلة) وعلى اختيار حقلي مع شركة دولية رئيسية المحاسبيين القانونيين[1].يبين النموذج أن المقياس النهائي لما يساويه الفرد بالنسبة للمنظمة هو القيمة المتوقع تحقيقها Expected Realizable Value ويبين أيضا أن القيمة المشروطة هي الخطوة قبل الأخيرة والذي يعد مقياسا ضمنيا هاما وذلك لأنه يتعارض مع المفهوم التقليدي لقيمة الفرد، والتي لا تميز بين بعدي القيمة، خصوصا أن هناك اتجاه للتفكير في أن الفرد من ناحية قيمته المحتملة المشروطة للمنشأة بدلا من قيمته المتوقعة والممكن تحقيقها.

وكذلك يبين النموذج أن قيمة الفرد ليست مجرد دالة للصفات الفردية وإنما هي نتيجة مجموعة من المتغيرات المتداخلة الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية، وعلى ذلك فإن قيمة الفرد هي دالة ليست فقط لمهاراته ومستوى نشاطه، ولكن أيضا لدور الفرد في المنظمة.ويرى مقترح هذا النموذج أنه يقيم كثرا في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الموارد البشرية، وأيضا في تحقيقي الرقابة على الموارد البشرية للمنظمة والتقرير عنها، وأخيرا في تسهيل الوظائف الاجتماعية والرقابة عليها للمنظمات، وفضلا عما تقدم فهو يمهد الطريق للمحاسبين في قياس مثل هذه الأهداف السلوكية للمحاسبة عن الموارد البشرية.ولكن ما يؤخذ عليه أنه:

أ- عالج قيمة الفرد كظاهرة مستقلة، وعلى ذلك فهو لم يأخذ في اعتباره الاتجاهات الحركة للظاهرة التنظيمية, فعلى سبيل المثال قابلية الفرد للترقي لا يمكن تحديدها فقط بمهارات الفرد ومستوى نشاطه أو الخدمات المتوقعة منه ولكن أيضا بقابلية الآخرين لهذه الترقية.

---

[1] Flamholtz، 1972، p257

ب - فضلا عن أنه لم يشرح قيمة مجاميع الأفراد في المنظمة بل ركز على قيمة الفرد الواحد، وبخلاف هذا وذلك لم يشر إلى طريقة القياس المتبعة في المتغيرات السلوكية التي قدمها وهل ستكون في صورة نسبية كما في حالة (ليكرت) أم كمية أم قيمته.

وبالرغم من هذه المعوقات فإن النموذج يمدنا بإطار أساسي لتحليل وفهم طبيعة ومحددات قيمة الفرد للمنظمة، وبالتالي فهو يساهم في إيجاد نظرية لتقييم موارد التنظيم البشرية، وتبقى المشكلة أمام المحاسبين في كيفية قياس العلاقات السلوكية للبشر بالتنظيم وكيفية التعبير عنها، وخاصة تمثل متغيرا دائم الحركة من فترة زمنية لأخرى ومن مكان لأخر، الأمر الذي حدا بالمحاسبين إلى إهمال قياس قيمة الموارد البشرية في القوائم المنشورة حتى قريب، الأمر الذي لا يمنع من استمرار بعض الباحثين في محاولة القياس السلوكي غير النقدي للموارد البشرية مثل محاولة(T.E. Gambling) عام 1974- باستخدام النظام الديناميكي لمحاسبة الموارد البشرية.

وأخيرا فإن المعالجات الواردة بالأدب المحاسبي ترتكز على افتراض ضمني وهو أن رقما واحدا -التكلفة أو القيمة- Cost or Value- يمكن أن يكون نافعا لكل الأعراض، ويوجد هذا الاعتقاد في أغلب الأبحاث التي تعالج مشاكل قياس الأصول البشرية، حيث تناقش مزايا ومضار كل طريقة كما لو كانت طرق القياس هذه بدائل شاملة وأن أحداهما لابد أن يمثل الأفضل[1].

لكن ينبغي التفرقة في هذا المجال بين محاسبة الموارد البشرية للتقارير الخارجيةExternal Reports، ومحاسبة الموارد البشرية للتقارير الداخلية Internal Reports، حتى يمكن التعرف على طرق القياس الملائمة في كل حالة.

فبالنسبة للتقارير الخارجية فإن الهدف هو قياس الأداء Performance Measurement ومسؤولية المحاسب تكون محدودة فقط في المحاسبة عن ما حدث، وليس ما هو متوقع، ومهمة مستخدمي القوائم لمالية هي تعميم النتائج على العمليات في المستقبل اعتمادا على الموقف المالي المعلن للشركة ونتائج عملياتها، وبناء على ذلك إذا توافرت الشروط اللازمة لمعالجة الأنفاق المرتبط بالعاملين كأصل من الأصول في المركز المالي يمكن اعتبار التكلفة التاريخية أساس مناسب لذلك.

أما فيما يتعلق التقارير الداخلية والتي تركز على عملية اتخاذ القرارات Making Décisions بناء على التوقعات عن العملية في المستقبل، فإن البيانات التاريخية تكون مفيدة ويتعين في هذه الحالية مراعاة ما يلي:

أ- ضرورة وجود علاقة وثيقة بين القرارات المراد اتخاذها وطرق القياس، حيث لا يمكن اتخاذ أي قرار داخلي دون قياس مناسب للعوامل المتضمنة في القرار إذا ما أريد للقرار أن يكون اقتصاديا.

ب- طرق القياس الملائمة لنوع معين من القرارات قد لا تكون كذلك بالنسبة لقرارات أخرى، فطريقة قياس تكلفة الاستغناء عن أحد العاملين تعتبر قياسا مفيدا عند اتخاذ قرار الاستغناء، ومع ذلك فهذه التكلفة ليس بينها وبين القرارات الخاصة بالتعيين أو النقل أو التدريب آية علاقة، ومعنى ذلك أنه بدون معرفة القرار المراد اتخاذه فإن أي محاولة للقياس لا تكون لها دلالة وستكون غير مرتبطة بالموضوع، أي أن أسلوب القياس المقترح لا يمكن أن يكون منفصلا عن الهدف من القرار و العوامل المؤثرة فيه.

9- محاسبة الموارد البشرية من منظور كتابات أخرى

– O.Regan & O .Donnell: وفق دورها التقليدي فإن المحاسبة عن الموارد البشرية تبقى المصدر الأساسي للحصول على المعلومات المرتبطة بمصلحة أصحاب الحصص المساهم بها في رؤوس أموال هذه المؤسسات .كما أشار هؤلاء إلى أن

---

[1] نمر، 1982، ص 71

مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر- مجلة دولية محكّمة- ISSN 1112-4652

المحاسبة عن الموارد البشرية حاليا قد تكون عاجزة عن تقديم مخرجات بإمكانها أن تكون مصدر ثقة مطلقة لمستخدميها في الوقت الراهن[1].

-N.Bontis : الذي بحث حول موضوع الإفصاح عن رأس المال البشري في **المؤسسات** الكندية , أقر من خلال دراسة أجراها بأن الإفصاح عن رأس المال البشري يبقى محصورا بين أسطر الدراسات الأكاديمية , و بأن أغلبية المؤسسات الكندية لم تولي أي اهتمام ملفت للأنظار حول هذا النوع من الإفصاح , بل أن استعمال هذا النوع من المصطلحات المحاسبية يبقى جد قليل و هذا من خلال ذكر القليل منها في التقارير السنوية.[2]

- American Accounting Association Committee Reports: ترى أن دور المحاسبة عن رأس المال البشري يكمن في التنسيق الجيد بين القرارات المالية المأخوذة على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي للمؤسسة , بالنسبة للقرارات الداخلية تسمح محاسبة رأس المال البشري باتخاذ قرارات آخذين بعين الاعتبار جل المتغيرات, لأنه عادة ما تكون مثل هذه القرارات المتخذة على المستوى الداخلي تسيء تقدير الآثار المترتبة عنها لاحقا على المديين الطويل أو القصير, كما يرى أن الموارد البشرية هي بالأحرى تميل إلى الذاتية أكثر منه إلى الكمية

يضيف, كما أن المستثمرين في حاجة و بشكل مستمر إلى معرفة حجم رأس المال البشري, هل هو في ارتفاع أم في انخفاض خلال فترة زمنية محددة.

كما يرى ذات المصدر أن أحد الأهداف الأساسية لرأس المال البشري هو البحث في كيفية تطوير طرق قياس قيمة و تكلفة الموارد البشرية , هذا القياس يمكن اتخاذ قرارات صائبة فيما يخص الانتقاء للموظفين , التعويض و استبدال و تطوير مواردها البشرية " القيمة مقابل المال", كما تمكن الإدارة من مراقبة ومتابعة الاستعمال الفعال لأصولها البشرية[3] .

10- المنهجية المتبعة و تحليل البيانات

10-1- مصادر جمع البيانات: جرت عملية جمع البيانات من خلال إستبانة وزعت على المصالح الإدارية من موظفين و مسيري المؤسستين ,الجزائرية للمياه "وحدة مدينة قالمة" و مؤسسة خاصة لإنتاج العجائن "عمر بن عمر " قالمة,حيث وزعت 100 إستبانة و لم تجمع سوى 83 منها.

10-2- تحليل البيانات و تفسيرها

10-2-1 -اختبار"**Mann-Whitney**" للفرضية: " إظهار رأس المال البشري ضمن الميزانية العمومية يؤثر في القوائم المالية".

H00 : " عدم إظهار رأس المال البشري ضمن الميزانية العمومية على نحو ملموس لا يؤثر على القوائم المالية".

H01 : " عدم إظهار رأس المال البشري ضمن الميزانية العمومية على نحو ملموس يؤثر على القوائم المالية".

الجدول 1:Ranks

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
الإجابة 1	نعم	4	6.50	25.00
	لا	4	2.50	10.00
	Total	8		

[1]- O. Regan, O. Donnell, *2000* ,Vol-34.
[2]- N. Bontis, 2002.
[3] - American Accounting Association Committee Reports,1974;122.

Test Statistics [b] **الجدول 2**

	الإجابة 1
Mann-Whitney U	.000
Wilcoxon W	10.00
Z	-2.064
Asymp. Sig. (2-	.019
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	.029 [a]

a. Not corrected for ties.

b. Grouping Variable:الفقرة1

- نتيجة اختبار الفرضية الأولى:

كشفت نتيجة التحليل في (الجدول 1) بأن غالبية المستطلعين اتفقوا على أن عدم إدراج رأس المال البشري في الميزانية يؤثر على البيانات المالية ,فالخيار" نعم" يمثل أعلى رتبة **6.50** في حين الخيار" لا" يمثل أقل رتبة **2.50** , أما النتيجة المعروضة في (الجدول 2) فقد بين اختبار"**Mann-Whitney U** " القيمة 0.00 و هذه إشارة واضحة **((0.05)>(U=P(0.03)**.من هنا فإن القيمة P التي تمثل 0.03 هي أقل من مستوى الدلالة0.05 , هذا ما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفرية, و بذلك نستطيع تأكيد و بقوة فرضية أن عدم إظهار رأس المال البشري في الميزانية له أثر ملموس على القوائم المالية .

2-2-10 -اختبار **Mann-Whitney** للفرضية: " الإفصاح عن رأس المال البشري يساهم في نمو المؤسسة".

H11 : " الإفصاح عن رأس المال البشري لا يبرز القيمة الصافية للمؤسسة ".

H02 : " الإفصاح عن رأس المال البشري يبرز القيمة الصافية للمؤسسة ".

الجدول 3 **Ranks**

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
الإجابة 2	نعم	4	6.25	24.00
	لا	4	2.75	11.00
	Total	8		

الجدول 4 **Test Statistics** [b]

	الإجابة 2
Mann-Whitney U	1.000
Wilcoxon W	11.000
Z	-2.021
Asymp. Sig. (2-	.043
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	.050 [a]

a. Not corrected for ties.

b. Grouping Variable:الفقرة2

نتيجة اختبار الفرضية الثانية كشفت نتيجة التحليل في (الجدول 3) بأن غالبية المستطلعين اتفقوا على أن " الإفصاح عن رأس المال البشري يساهم في نمو المؤسسة" ,فالخيار "نعم" يمثل أعلى رتبة **6,25** في حين الخيار "لا" يمثل أقل رتبة **2.75** .

أما النتيجة المعروضة في (الجدول 4) فقد بين اختبار" **Mann-Whitney U** " القيمة **1.00** و هذه إشارة واضحة **(U=P(0.05) = (0.05))**.من هنا فإن القيمة P التي تمثل 0.05 هي تساوي مستوى الدلالة 0.05 هذا يدل على رفض الفرضية الصفرية, و بذلك نستطيع تأكيد و بقوة فرضية أن "الإفصاح عن رأس المال البشري يساهم في نمو المؤسسة".

3-2-10 -اختبار **Mann-Whitney** للفرضية: " المحاسبة عن الموارد البشرية تعزز من الميزة التنافسية للمؤسسة".

H22 : " المحاسبة عن الموارد البشرية لا تعزز من الميزة التنافسية للمؤسسة".

H02 : " المحاسبة عن الموارد البشرية تعزز من الميزة التنافسية للمؤسسة".

الجدول 3 **Ranks**

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
الإجابة 2	نعم	4	6.25	25.00
	لا	4	2.75	11.00
	Total	8		

الجدول 4 **Test Statistics** [b]

	الإجابة 2
Mann-Whitney U	1.000
Wilcoxon W	11.000
Z	-2.021
Asymp. Sig. (2-	.043
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	.050 [a]

a. Not corrected for ties.

b. Grouping Variable: الفقرة2

- نتيجة اختبار الفرضية الثالثة:كشفت نتيجة التحليل في (الجدول 5) بأن غالبية المستطلعين اتفقوا على أن " المحاسبة عن الموارد البشرية تعزز من الميزة التنافسية للمؤسسة " , فالخيار" نعم" يمثل أعلى رتبة **6,50** في حين الخيار" لا" يمثل أقل رتبة **2.50**, أما النتيجة المعروضة في (الجدول 6) فقد بين اختبار" **Mann-Whitney U** " القيمة **0.00** و هذه إشارة واضحة (**U=P(0.03) <0.05**).من هنا فإن القيمة P التي تمثل 0.03 هي أقل من مستوى الدلالة **0.05** هذا يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية, و بذلك نستطيع تأكيد و بقوة فرضية أن" المحاسبة عن الموارد البشرية تعزز من الميزة التنافسية للمؤسسة".

11-الخاتمة

تعد المحاسبة عن الموارد البشرية نظاما ينتظر منه تقديم صورة صادقة تعكس حقيقة أنشطة الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال مخرجاتها بحيث تمكن المطلع عليها من معرفة التطورات التي مرت و تمر بها الوحدة الاقتصادية. كما لديها من القدرة ما يمكنها من صياغة مفاهيم جديدة تؤدي إلى تحسين عميق في إدارة الأشخاص داخل الوحدة الإقتصادية , وذلك من خلال نشر ثقافة مفادها أن أساس وجود, بقاء ,استمرار و نمو الوحدة الإقتصادية ينبع عن إرادة الأفراد و قدراتهم التنظيمية , فمن الضروري إذا اتخاذ خطواة جادة نحو هذا الاتجاه . وذلك من خلال التقييم الجيد إبتداءا من عملية التوظيف,التأطير , الرسكلة و التكوين و اعتماد طرق تقييم أكثر ملاءمة للعنصر البشري ليكون بذلك الإفصاح عنه في القوائم المالية أكثر دلالة ودقة خدمة للوحدة الاقتصادية و لمستخدمي القوائم المالية.

لقد سعينا من خلال هذا العمل البحثي إلى إمكانية ضم البشر كأصل مثل باقي الأصول ضمن قوائم الموجودات الأخرى للوحدة الاقتصادية ,بل و من الضروري إدراجه ضمن هذه القوائم المالية ووجوبا على ممتهني المحاسبة و القائمين على إصدار معايير المحاسبة الدولية سن تشريع خاص بالموارد البشرية بغرض الحصول على كشوف مالية أكثر مصداقية تلم بجميع موجودات الوحدة الاقتصادية .

وكخلاصة لهذا العمل البحثي فإن رأس المال البشري هو واقع يفرض نفسه في مجال الأعمال مثله مثل باقي مكونات رأس المال لّا من الضروري من الملزم على ممتهني مهنة المحاسبة و لجنة معايير المحاسبة الدولية تعيين أفضل الطرق التي تبين كيفية تقييم المهارات و المعارف لهذا المورد انطلاقا من مرحلة التوظيف إلى غاية إصدار التشريع المطلوب , حيث بينت هذه الدراسة أن إظهار رأس المال البشري ضمن الميزانية على نحو ملموس يؤثر على القوائم المالية ٬ وأن الإفصاح عن رأس المال البشري يساهم في زيادة ثروة المؤسسة ٬ وكما تعزز المحاسبة عن الموارد البشرية من الميزة التنافسية للوحدة الاقتصادية.

12-المراجع

1. القاضي حسين و حمدان مأمون، نظرية المحاسبة، الدار العلمية و دار الثقافة، عمان 2001.

2. A.B.Akinsoyin, Human Resource Accounting-the myth and Reality, **the Nigerian accounting**, xxv(2), 1992, August.

3. جابر فاضل "تصميم نظام معلومات المحاسبة عن الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية ", مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة , العدد الثاني,2002.

4. فلامهولتز إريك، المحاسبة عن الموارد البشرية، تعريب محمد عصام الدين زتيد، دارا لمريخ للنشر، الرياض 1992.

5. American Accounting Association AAA, " Committee on Human Resource accounting" **Accounting Review**, Vol.48, No.4, Supplement, 1973.

6. معروف سامر, "تحليل المحتوى الموضوعي لأساليب تقويم الموارد البشرية ",مجلة العلوم الإدارية و السياسية ,جامعة الإمارات العربية المتحدة,العدد2 ماي 1986.

7. فتوح إبراهيم ,"مشكلات الاعتراف والقياس في المحاسبة عن الموارد البشرية اقتراح التطبيق في جامعة تشرين ", مجلة إربد للبحوث و الدراسات,جامعة إربد الأهلية/الأردن المجلد 2 العدد2, 2000.

8. Flamholtz , Eric, "A Model for Human Resource Valuation a Stochastic Process with Service Rewards", **Accounting Review**,Vol.46,No.2,Apr.1971.

9. عبد العال أحمد," تأثيرا لقياس المحاسبي للموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية- دراسة تحليلية تجريبية"مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية,جامعة الإسكندرية,مصر مجلد18 العدد1, 1981.

10. عطية محمد ,مطر ,"المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي "مجلة العلوم الاجتماعية ,جامعة الكويت,العدد3, 1982.

11. Flamholtz, Eric," Human Resource accounting: A Review of Theory and Research", **Journal of Management Studies**, Vol.11, No.1, Feb. 1974.

12. Flamholtz, Eric," Assessing the validity of a theory of Human Resource Value, : Afield study "**Journal of Accounting Research**, Vol.10, No.3, 1972.

13. R.H.Hemanson, Accounting for Human Assets, Occasional Paper, No.14. Bureau of Business and Economic Research, Graduate School of Business Administration, Michigan State University, 1964.

14. B.Lev,A.Schwartz,On the Use of the Economic Concept of Human Capital in Financial Statements,**The Accounting Review**,Vol.49,pp103-12,1971.

15. الفضل مؤيد,نور عبد الناصر,و الدوغجي علي , المشاكل المحاسبية المعاصرة,الطبعة الأولى , دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة , عمان ,2002.

16. P.Ogan , A human resource value model for professional service organizations,**The accounting Review**,51(2): 316-20,1976.

17. نمر,نجيبة,الموارد الإنسانية في الأدب المحاسبي و الأدب الإقتصادي مجلة العلوم الاجتماعية, جامعة الكويت ,العدد 4, المجلد 10 , 1982.

18. O.Regan,O.Donnell, Recognition and Measurement of Intellectual Resources : The Accounting – Related Challenged of Intellectual Capital, Third International Conference on Practical of Knowledge Management(PAKM 2000),Basel, Switzerland, 30-31 October,2000.

19. N.Bontis,Intellectual Capital Disclosure in Canadian Corporation,2002.

ملحق:

- المحور: أ- إظهار رأس المال البشري ضمن الميزانية العمومية على نحو ملموس يؤثر على القوائم المالية.

الســـــؤال	نعم	لا	المجموع
1- هل إدراج قيمة الموارد البشرية في الميزانية العمومية له أثر ملموس على القوائم المالية؟	54	29	83
2- هل اعتبار الموارد البشرية كمصاريف يمثل أرباح مزيفة؟	61	22	83
3- هل الإفصاح عن الأصول البشرية يبرز بشكل جيد قياس عائد رأس المال الموظف؟	71	12	83
4- يرى المحاسب بأن الأصول هو كل شيء ذو قيمة في الميزانية، من هنا هل تعتقد بأن الإفصاح عن الموارد البشرية هو بالأهمية مثل باقي الأصول (الممتلكات).	71	12	83
المجمـــــوع	207	75	332

- المحور : ب - الإفصاح عن رأس المال البشري يساهم في زيادة ثروة المؤسسة.

الســـــؤال	نعم	لا	المجموع
1- هل التدريب والتطوير له منفعة اقتصادية إيجابية على المؤسسة؟	83	0	83
2- هل الإفصاح عن الموارد البشرية يرفع من ثروة المؤسسة؟	72	11	83
3- هل الكشف عنها كمصاريف يخلق إشكالا بين الفائدة على المدى القصير للإدارة من جهة والفائدة على المدى الطويل للمؤسسة من جهة أخرى؟	68	15	83
4- هل أن محاسبة الموارد البشرية سوف تمنح المؤسسة إمكانية بمعرفة القيمة الحالية (الفعلية أو الصافية) لرأسمالها وبالتالي قيمة أسعار الأسهم الحقيقية للمؤسسة؟	72	11	83
المجمـــــوع	295	37	332

المحور : ج – المحاسبة عن الموارد البشرية تعزز من الميزة التنافسية للمؤسسة.

الســـــؤال	نعم	لا	المجموع
1- هل تساهم محاسبة الموارد البشرية في تحسين الإنتاجية؟	57	26	83
2- هل إدراج تكلفة الموارد البشرية ضمن جانب الأصول من الميزانية يؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي لمؤسستك؟	61	22	83
3- هل التخطيط طويل المدى للمتغيرات الكمية للموارد البشرية يمكن أن يعود على المؤسسة بفوائد أكبر على نفس المدى؟	68	15	83
4- هل تعتقد أن بعض الشركات أكثر إنتاجية من غيرها في حالة مماثلة تقريبا.	64	19	83
المجمـــــوع	250	82	332

دور تسيير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز

دراسة حالة: شركة الإسمنت عين التوتة – باتنة -

أ.د يحياوي نعيمة- أ. شوشان سهام،
جامعة باتنة 1

ملخص:

في ظل مختلف التغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية، أصبحت الكفاءات تمثل الدعامة الأساسية التي تستند إليها المؤسسات، نظرا لما تمتلكه من معارف ومهارات وسلوكيات من شأنها أن ترفع من مستوى الأداء بالمؤسسة وبالتالي تحقيق السبق والتميز، حيث نهدف من خلال هذه الدراسة للتعرف على دور تسيير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة – باتنة، ومن أجل الوصول لأهداف البحث تم استخدام منهج دراسة الحالة المدعم باستبانة وزعت على عينة من الإطارات بالشركة، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى نتائج تحقق أغلب فرضيات الدراسة والتي تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تسيير الكفاءات بمختلف أبعادها (توظيف الكفاءات، تطوير الكفاءات، تقييم الكفاءات) والأداء المتميز.

الكلمات الدالة: تسيير الكفاءات، توظيف الكفاءات، تطوير الكفاءات، تقييم الكفاءات، الأداء المتميز.

Abstract:

under big changes in the economic environment, has become the competencies underlying pillar institutions, because of its knowledge, skills and behaviours, that would raise the level of the enterprise performance and thus achieve excellence head start, Where the aim through the study to identify the role of the management of competencies in achieve the excellence performance in cement company Ain Touta – Batna-, in order to reach the objectives of the search has been using the case study approach supported by identifying distributed on a sample of managers of the company reached during the study to the results achieved most of the hypotheses of study which confirms a relationship of statistical significance between management of competencies in its various dimensions (Competency recruitment, Competency Development, competency assessment) and excellence performance.

Key words: Management of Competencies, Competency Recruitment, Competency Development, Competency Assessment, Excellence Performance.

تمهيد:

إن التطورات المتلاحقة، والتغيرات المتسارعة، والتقدم السريع في مختلف المجالات سيما في ظل المعرفة والمنافسة الشديدة، و ظهور تحديات معاصرة كثيرة، أجبر المؤسسات على اختلاف أشكالها إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات لمواجهة هذه التحديات والتعقيدات وذلك من خلال انتهاج الأسلوب العلمي الواعي للبحث عن أفضل الطرق التي توصل تلك المؤسسات لترصين الأداء بأكثر كفاءة وفعالية حيث تجعلها قادرة على التكيف والبقاء والنمو وتحقيق التميز.

إن المؤسسات الناجحة هي المؤسسات المتميزة بجودة منتجاتها بإبداعاتها وابتكاراتها والوقوف في وجه المنافسة، وبغض النظر عن حجم المؤسسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وجب عليها إيجاد الأسلوب الواعي لضمان البقاء والقدرة على مواكبة بيئة قوامها رأس المال غير الملموس، ومنهجها التميز في الأداء، وقد لوحظ أن التميز للمؤسسات تصنعه الكفاءات البشرية التي تتميز بمعارف ومهارات وسلوكيات في مجال العمل والتي يصعب تقليدها من قبل المنافسين، حيث تؤكد نظرية الموارد أن اختلاف مستويات الأداء بين المؤسسات تعزى إلى التباين في مواردها البشرية، فكفاءة المؤسسة ونجاحها في الوصول إلى تحقيق أهدافها يتوقف على مدى كفاءات وقدرات وخبرات هذا العنصر البشري وحماسته للعمل، ولهذا تسعى المؤسسات إلى اعتماد وتطبيق آليات تسيير جديدة تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية ومتطلبات اقتصاد المعرفة وتقوم على

أساس كفاءاتها البشرية باعتبارها مصدر تميزها وارتقاءها، فقد أصبح الشغل الشاغل للمؤسسات الحديثة اليوم، هو كيف يمكنها استقطاب الكفاءات التي تمنحها التميز، ومن ثم استغلالها في تحقيق أهدافها وضمان استمرارها.

ومن هنا تظهر مشكلة البحث التي تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور تسيير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة – باتنة- ؟

إن هذا التساؤل يؤدي إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توظيف الكفاءات والأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة– باتنة- ؟
2. هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطوير الكفاءات والأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة– باتنة- ؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تقييم الكفاءات والأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة– باتنة- ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على مشكلة البحث والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تسيير الكفاءات والأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة- باتنة-. وتندرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توظيف الكفاءات والأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة-باتنة-؛
2. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطوير الكفاءات والأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة-باتنة-؛
3. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تقييم الكفاءات والأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة-باتنة-.

أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع تسيير الكفاءات ودوره في تحقيق الأداء المتميز أهميته باعتبار أن الكفاءات أصبحت أحد أهم عوامل تنافسية ونجاعة المؤسسات نظرا لما تمتلكه وتصنعه هذه الكفاءات في المؤسسة، مما زاد من أهمية التركيز عليها مقارنة بأصول المؤسسة المالية والتكنولوجية وبالتالي زادت الحاجة إلى اعتماد أساليب للحصول هذه الكفاءات وتطويرها للارتقاء بأدائها في ظل التغيرات البيئية وسيادة الاقتصاد المبني على المعرفة.

أما أهداف الدراسة فتتمثل فيما يلي:

- إبراز مفهوم كل من تسيير الكفاءات والأداء المتميز؛
- التعرف على مجالات تسيير الكفاءات بشركة الإسمنت عين التوتة – باتنة- ودورها في تميز أداءها.

منهجية الدراسة:

من أجل الوقوف على حيثيات البحث وتحليله تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة، كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على منهج دراسة الحالة لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج محددة.

محتوى الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى محورين.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.

المحور الثاني: التعرف على دور تسيير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز من خلال دراسة حالة بشركة الإسمنت عين التوتة- باتنة -.

المحور الأول: الإطار النظري الدراسة

أولا: مفاهيم أساسية حول تسيير الكفاءات

I. **مفهوم تسيير الكفاءات:** قبل التطرق إلى مفهوم تسيير الكفاءات لا بد من التعرف أولا على مفهوم الكفاءات في المؤسسة.

1. **تعريف الكفاءات:** يشوب مفهوم الكفاءة الكثير من الغموض والاختلاف، الأمر الذي أدى إلى تعدد التعاريف التي تتناوله، وهذا حسب السياق الذي يستعمل فيه، ويمكن تعريف الكفاءات كما يعرفها **"Claude Lévy-leboyer"** بأنها: "مجمل السلوكيات التي يتحكم فيها بعض الأشخاص أكثر من غيرهم مما يسمح لهم بالتواجد في وضعية مهنية أفضل، هذه السلوكيات قابلة للملاحظة في الواقع اليومي للعمل، من خلال المعارف المجمعة وملامح الشخصية والاستعدادات المكتسبة[1]" ويعرف **"Roger Mills"** الكفاءات البشرية على أنها: " كل نموذج متميز وقابل للقياس من السلوكيات، المعارف والمهارات والذي يساهم في أداء عمل متفوق"[2]، ويشير **"Guy Le Boterf"** إلى أن الكفاءة مفهوم متعدد الأبعاد، وهو مزيج من ثلاثة موارد[3]:

- الموارد المتحركة الناشئة من الاحتكاك الاجتماعي، (مهارات سلوكية Savoir_ être)؛
- البعد المعرفي الناشئ عن أنشطة التدريب، (المعارف Savoir)؛
- البعد المهاري: وهي خبرة الشخص في المواقف المهنية، (المهارات Savoir_ Faire).

2. **أنواع الكفاءات:**

يختلف تصنيف الكفاءات باختلاف الاستعمالات والمعايير المعتمدة في المؤسسة واستراتجياتها، ويمكن تصنيف الكفاءات البشرية وفقا للمستويات الثلاث التالية:

أ- **الكفاءات الفردية** : تعني اتخاذ الفرد المبادرة وتحمله المسؤولية في مختلف الوضعيات المهنية التي يواجهها أثناء تأدية عمله، وهي مجموعة المعارف، قدرات العمل وسلوكيات مهيكلة وفق هدف معين وفي إطار وضعية معينة[4].

ب- **الكفاءات الجماعية:** هي محصلة التعاون والتآزر بين الكفاءات الفردية والتفاعل مع التكنولوجيا والموارد الأخرى الموجودة في المؤسسة، على أن تكون القيمة المحققة أعلى من القيمة المحققة لو تم تأدية العمل بصفة فردية[5].

ج- **الكفاءات التنظيمية:** تعرف بمدى استجابة المؤسسة للتغييرات المحيطة بها، وهذا يرتبط بمدى اهتمام المؤسسات بالاستثمار في خلق وتطوير كفاءات نادرة صعبة التقليد، مما يستدعي التركيز على الكفاءات الفردية التي تمثل الدعامة الأساسية للانتقال إلى الكفاءات الجماعية والتنظيمية وذلك لانعكاس معارفهم ومهاراتهم وسلوكياتهم على المستوى الجماعي وبالتالي على المستوى الكلي للمؤسسة[6].

تسيير الكفاءات

1. **مفهوم تسيير الكفاءات**

يعد تسيير الكفاءات من أحدث المقاربات في تسيير الموارد البشرية، ويمكن إعطاء مجموعة من التعريفات لتسيير الكفاءات كما يلي:

---

[1] Claude Lèvy-leboyer, **la gestion des compétences**, édition d'organisation, paris, 2009, p31.

[2] بوازيد وسيلة، **مقاربة الموارد والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 1، 2012، ص 50.

[3] Glaude Blanche Allège, Anne Elisabeth Andréassiam, **Gestion des ressources humains: Valeure de l'immatériel**, Groupe de Boeck, Belgique, 2008, p 23.

[4] عبد المالك جحيق، سارة عبيدات، **تأثير التشارك المعرفي في تطوير الكفاءات الجماعية: دراسة ميدانية في شركة ميديترام بالجزائر العاصمة**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 6، 2014، ص131.

[5] جحيق زكية، جحيق عبد المالك، **تأثير التشارك المعارفي على كفاءة أساتذة التعليم العالي: دراسة ميدانية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة بجاية**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد8، 2015، ص 255.

[6] Philippe Zarifian, **Le modèle de la compétence**, éditions Liaisons, Paris, 2001, P 78.

عرف تسيير الكفاءات على أنه" مجموع الطرق المعالجة لمجموع قرارات تسيير الموارد البشرية[1]."

كما عرف بأنه عمليات تصميم وتنفيذ ومتابعة سياسات ومخططات الأعمال التي تهدف إلى تخفيض الفجوة بين احتياجات الموارد البشرية للمنظمة بصورة استباقية وذلك موازاة مع الخطة الاستراتيجية للمؤسسة[2].

ويقصد بتسيير الكفاءات البشرية: مجموع الأنشطة المخصصة لاستخدام وتطوير الكفاءات الفردية والجماعية بطريقة مثلى، بهدف تحقيق مهمة المؤسسة وتحسين أداء الأفراد[3].

من خلال مختلف التعاريف لتسيير الكفاءات يمكن إعطاء تعريف شامل:

يعرف تسيير الكفاءات على أنه:" مجموع الأنشطة المخصصة لاستخدام وتطوير الأفراد والجماعات بطريقة مثلى بهدف تحقيق مهمة المؤسسة وتحسين أداء الأفراد، وكذا استعمال وتطوير الكفاءات الموجودة أو المستقطبة نحو الأحسن[4]"، حيث حيث تمثل أنشطة تطوير المسار الوظيفي، التكوين، التوظيف الاختيار وغيرها وسيلة لتحسين أداء المؤسسة وليست أهدافا في حد ذاتها بحيث يكون هناك تكامل عمودي وأفقي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

تكامل

تكامل

Sources: Lou Van Beirendonck, **Ibid**, p.33.

إلا أنه يمكن القول أن تحقيق تسيير كفاءات ناجح مرتبط بتطبيق تكامل أفقي أكثر من التكامل العمودي، حيث نبحث في التكامل العمودي عن تكيف الكفاءات البشرية مع مهمة المؤسسة، نظرتها وكذا استراتيجيتها، إذ يجب أن تكون هذه الكفاءات مختارة ومؤسسة ومطورة بطريقة معينة تساهم في تحقيق مهمة المؤسسة، أما في التكامل الأفقي فنبحث عن تكيف مختلف أنشطة تسيير الموارد البشرية، فيما بينها والكفاءات هنا تكون وسيلة مثلى لهذا التكيف، أي تصبح كل أنشطة تسيير الموارد البشرية تتمركز حول الكفاءة .

2. مجالات تسير الكفاءات:

لا يصبح تسيير الكفاءات حقيقة إلا إذا اتبع بالتنفيذ، ولا تعتبر مؤسسة ما أنها تطبق تسيير الكفاءات إلا إذا كان يوجد ربط بين نتائج التقييم الدوري للفرد وتكوينه وبين ترقيته، حيث نجد في تسيير الكفاءات المرونة والقدرة على التأقلم وتطوير قابلية الشغل **(L'employabilité)** لدى الأفراد، ولهذا نقول أن تسيير الكفاءات ليس فقط تصور، وإنما أداة تطبيق وطريقة تفكير وأسلوب تسيير لا يتجزآن لمختلف نشاطات الموارد البشرية بطريقة واعية ومنهجية طبقا لمهمة واستراتيجية المؤسسة ، وتتمثل أهم مراحل تسيير الكفاءات البشرية في: توظيف الكفاءات، تطوير الكفاءات وتقييم الكفاءات.

1- **توظيف الكفاءات:** يمثل إعداد مواصفات الكفاءات واحدة من المراحل الأولى لتوظيف الكفاءات عند وضعه حيز التطبيق، حيث تقوم على توضيح الكفاءات المرغوب فيها (المطلوبة) من أجل الحصول على أحسن الأداء الوظيفية، سواء على مستوى واحد من الوظيفة أو عائلة من الوظائف وهذا ما نسميه تحليل الكفاءات **(l'analyse de compétence)**، ويمكن للمؤسسة أن تتخذ إستراتيجية التسيير الداخلي أو الخارجي عند توظيف الكفاءات.

[6]Cécile Dejoux, Anne Dietrich, **Management par les compétences: le cas Manpower**, édition e-Nolde et Pearson Education, France, 2005, P 79.

[2]- شنافي نوال، دور تسيير المهارات في تحسين الأداء البشري بالمؤسسة الصناعية: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل – بسكرة-، أطروحة دكتوراه،جامعة بسكرة، 2014- 2015، ص 60.

[3] - Lou Van Beirendonck, **Tous compétents: La Management des compétences dans l'entreprise**, édition boeck, Belgique, 2006, P 33

[4] - Lou Van Beirendonck, **Ibid,** P 34

▪ **التسيير الداخلي للكفاءات:** والهدف منه هو المحافظة على الأفراد ذوي الكفاءات والقدرات حيث يصبح هؤلاء أكثر استقرارا وولاء وأقلل حركة، ونجد هذه الإستراتيجية في حالة قلة اليد العاملة وفي قطاعات النشاط الأقل عرضة لتطوير الموارد حيث تنطلق من فكرة أن كل فرد يمكن أن يطور كفاءاته انطلاقا من منصب عمله، لكن الواقع يوضح انه حينما يحدث تغيير مفاجئ في ميدان العمل لا يمكن لهذا الفرد أن يستمر، ويكون على المؤسسة مهمة البحث على كفاءات جديدة، وضرورة استبعاد الأفراد الذين ليس لديهم القدرة الكافية للتحكم في الوضع المهني الجديد.

▪ **التسيير الخارجي للكفاءات:** إذا لم تتوفر المؤسسة على الكفاءات الضرورية تلجأ إلى سوق العمل لتبحث عن كفاءات وقدرات جديدة، ونجد مثل هذه الاستراتيجية في قطاعات النشاط التي تعرف بطء في عمليات الإنتاج أو القطاعات التي تعرف تطورا كبيرا في التكنولوجيا، أو فائضا في اليد العاملة، حيث تنطلق من فكرة أن كل ما تحتاجه المؤسسة من كفاءاتها موجود بالضرورة في سوق العمل، لكن هذه الاستراتيجية تعرف بعضا من المشاكل في الكفاءات الجديدة والتي تهتم المؤسسة أكثر بتوظيفها لا تستطيع التكيف مع ضرورات العمل، حيث المسيرون لا يهتمون بتكوين هذه الكفاءات الجديدة أو التسيير التقديري للكفاءات إذ تكون إما في حالة قلة اليد العاملة الكفؤة أو في حالة فائض في اليد العاملة غير العملية[1].

2- **تطوير الكفاءات:** يمكن تعريف تطوير الكفاءات بأنها: "مجموعة الأنشطة المخصصة لاستخدام وتطوير الأفراد والجماعات بطريقة مثلى بهدف تحقيق مهمة المؤسسة وتحسين أداء الأفراد[2]".

كما يمكن القول أن تطوير الكفاءات هي: "عملية تسعى إلى بناء نظام معرفي حديث للكفاءات بالمؤسسة، وتطوير مهاراتها الحالية وإكسابها أخرى جديدة ومتنوعة، وتعديل اتجاهاتها السلوكية للأفضل بهدف التأقلم مع التغيرات التي تحدث في البيئة، وتفرض على المؤسسة تبنيها والتكيف معها[3]".

إن تطوير الكفاءات البشرية عملية صعبة ومعقدة تتطلب تضافر الجهود بالمؤسسة لاستغلال معارف ومهارات وسلوكيات الأفراد على نحو صحيح، من خلال الاستعانة بالعديد من الآليات والأساليب التي تتبناها إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة، ويمكن إبراز أهم آليات تنمية الكفاءات بالمؤسسة في: إدارة المعرفة، التكوين، التحفيز، وتطوير فرق العمل.

- **إدارة المعرفة:** تعرف إدارة المعرفة بأنها مجموعة من العمليات التي تشمل تحديد الفجوة المعرفية للأفراد والمؤسسة، ومحاولة إنتاجها أو اكتسابها والحفاظ عليها وضمان تدفقها بين التشكيلات الإدارية كافة وتحقيق أعلى مشاركة فيها، بما يسهم في تطوير قدرات وإثراء خبرات المؤسسة والأفراد العاملين فيها على اتخاذ القرارات الفاعلة والكفؤة.[4]

فعملية إدارة المعرفة تساهم في تشجيع الأفراد على التعلم المستمر الواحد من الآخر، من خلال انتقال المعرفة والخبرة والمهارة، وعن طريق التبادل والتفاعل والتشارك بين الأفراد في المؤسسة في علاقة تتجاوز الجانب الرسمي إلى اللارسمي، ليتم تهيئة الكفاءات أكثر لمختلف التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المؤسسة، إذ أن كافة الأفراد سوف يستخدمون

---

[1] المرهون نسرين، **إدارة المعارف وتسيير الكفاءات توجه جديد في إدارة الموارد البشرية ومدخل استراتيجي لبناء ميزة تنافسية مستدامة للمنظمة الاقتصادية: دراسة حالة شركة حمود بوعلام وشركاه**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 144.-147.

[2] Lou Van Beirendonck, **Ibid**, p 34.

[3]- عمر وصفي عقيلي، **إدارة الموارد البشرية: بعد استراتيجي**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2005، ص 437.

[4]- حسين بركاتي، **واقع إدارة المعرفة وتنمية الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية في ظل التحولات نحو الاقتصاد المعرفي: دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية المسيلة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015، ص 171 .

المعلومات والمعرفة التي حصلوا عليها في حل المشكلات التي تواجهها المنظمة خلال عملها اليومي، مما يجعلهم أكثر قبولا لتلك التغيرات وبالتالي يكونوا قادرين على أداء أعمالهم بفاعلية أكثر[1].

- **التكوين:** عرف **"Marchand"** التكوين على أنه:" العملية التي يتم بموجبها التطوير المنهجي للاستعدادات والمعارف والمهارات لدى الأفراد داخل المؤسسة، وذلك حتى يتمكنوا من ممارسة مهمة محددة[2]". كما يعرف التكوين أنه: " نشاط منظم مستمر يركز على الفرد لتحقيق تغير في معارفه ومهاراته، وقدراته الفنية، لمقابلة احتياجات محددة في الوضع الراهن والمستقبلي، في ضوء متطلبات العمل الذي يقوم به، وتطلعاته المستقبلية في إطار المؤسسة التي يعمل بها[3]".

وتكمن أهمية تكوين الكفاءات في البحث عن البرامج التكوينية التي تمكن الأفراد من معرفة المؤسسة وأهدافها، والتي تساهم بشكل كبير في رفع درجة كفاءة أفرادها وولاءهم من خلال[4]:

- يساعد التكوين الكفاءات في الحصول على المهارات التي يحتاجونها من أجل نجاح عملهم وتحسينه والتعامل مع التكنولوجيا الجديدة؛
- المساهمة في اكتساب الولاء الراسخ للمؤسسة والقناعة في الوظيفة والقدرة على التحرك في جميع الاتجاهات؛
- زيادة معرفة الكفاءات بثقافة المؤسسة ومنافسيها؛
- دعم إدراك الكفاءات لكيفية أداء العمل بصورة فاعلة من خلال المساعدة في تعزيز جودة المنتج والخدمة؛
- تبادل المعلومات والخبرات بين الأفراد في البرامج التكوينية والاستفادة من برامج المؤسسات الأخرى.

فيعتبر التكوين أداة لتنمية كفاءات الأفراد في المؤسسة وجعلهم أكثر تكييفا مع مناصبهم ومع المحيط، حيث تضع المؤسسة برامج ومخططات التكوين الفردي والجماعي، مع ضرورة التركيز على هذا الأخير الذي يسمح بتبادل الخبرات، تقاسم المعارف والمعلومات، تحقيق التعلم الجماعي والبناء الجماعي للكفاءات[5].

- **التحفيز:** يمكن تعريف الحوافز بصفة عامة بأنها:" مجموعة العوامل والمؤثرات الخارجية التي تثير الفرد وتدفعه لأداء الأعمال الموكلة إليه على أكمل وجه عن طريق إشباع حاجاته ورغباته المادية والمعنوية[6]".

أما الدوافع فهي:" القوى الكامنة داخل الفرد والتي تدفعه لإتباع سلوك معين لإشباع حاجاته ورغباته، ومن ثم تحقيق أهدافه[7]."

وبالتالي يمكن القول أن هناك فرق بين الحوافز والدوافع، حيث تشير الأولى إلى أشياء كامنة لدى الأشخاص تنبع من داخل الفرد وتدفعه إلى سلوك معين لتحقيق أهدافه، أما الثانية فهي الوسائل المتاحة لإشباع الحاجات والرغبات لدى الأفراد العاملين لتطوير أدائهم وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة.

يعد التحفيز من أهم النشاطات التي يمارسها المديرون وأداة الدافعية الأساسية لكسب ولاء الكفاءات وحثهم على تحقيق أهداف مؤسساتية نظرا إلى ارتباطه بمتغيرات الأداء الكمية والنوعية؛ إن عملية التحفيز أصبحت جزءا مهما في نظريات

---

[1]- عبد الستار العلي، عامر إبراهيم قنديلجي، غسان العمري، **مدخل إلى إدارة المعرفة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص 276-277.

[2] Jean-marie Peretti, **Gestion des ressources humaines**, 14 éditions, imprimerie, France Quercy, 2007, p19.

[3]حسن أحمد الطعاني، **التدريب الإداري المعاصر**، دار المسيرة للنشر، ط2، الأردن، 2010، ص20.

[4]خضير كاظم حمود، روان منير الشيخ، **إدارة المواهب والكفاءات البشرية** زمزم ناشرون وموزعون، ط1، الأردن، 2013، ص – 314-316.

[5] Bernard Calisti, Francois Karolewicz, **RH et développement durable: un autre vision de la performance**, Edition d'organisation, Paris, 2005, p 191.

[2]خالد عبد الرحيم مطر الهيتي، **إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي**، ط 2 ، دار وائل، عمان، 2000، ص 250.

[7]- عبد العزيز علي حسن، **الإدارة المتميزة للموارد البشرية: تميز بلا حدود**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 2009، ص 279

السلوك الإدارية التي ترى أنه من الممكن تغيير سلوك الأفراد، بحيث يمكن تقوية الرغبة لديهم في تكرار السلوك المرغوب فيه، وذلك وفقا للآلية التي تعمل لإثارة الدافعية عن طريق المثيرات الخارجية[1].

— **تطوير فرق العمل:** يمكن القول أن فرق العمل هي: " مجموعة أفراد تشكل لتحقيق هدف معين، من خلال مجهودات مشتركة، يبذل الأفراد فيها تعاونا متبادلا، ويسود بينهم الشعور بالالتزام والمسؤولية المشتركة، ولكي يعمل الفريق بفاعلية يجب أن يتسم أعضاؤه بالمرونة، وأن تكون ثقتهم ببعضهم عالية، وأن يكونوا صادقين في دعمهم لزملائهم من أجل تحقيق أهداف الفريق كما أن العمل عن طريق الفريق يساعد المجموعة على العمل كوحدة واحدة، ويعزز الروح المعنوية، والثقة، والتماسك، والتواصل، وكل ذلك يتحقق من خلال الكفاءات البشرية بالمؤسسة[2]."

ويهدف أسلوب تطوير فرق العمل إلى زيادة درجة تماسك مجموعات العمل بالمؤسسة والارتقاء بالكفاءات الجماعية إلى مستويات عالية من الأداء، ويتم ذلك من خلال التركيز على المعارف والمهارات والسلوكيات الجماعية، من خلال التعاون وروح الفريق، بحيث يساهم كل فرد بدور معين في المجموعة قصد الوصول في النهاية إلى تكوين فرق عمل ناجحة تطور من خلالها الكفاءات الجماعية[3].

3- **تقييم الكفاءات:** يعتبر تقييم الأفراد مرحلة أساسية في العلاقة بين المؤسسة والعاملين بها ويمكن أن يكون الفرصة لتجنب الأزمات التي من الممكن حدوثها، فالتقييم في الحقيقة يلعب دورا مهما في تسيير المسار المهني وتأجير العمال، ويعتمد على عمليات التقييم الدورية في تحفيز وتوجيه العمل، وفي تطوير الجوانب الشخصية للأفراد، كفاءاتهم ومهاراتهم، وهي تسمح أيضا للمؤسسات من تبرير القرارات والنشاطات في مجال الموارد البشرية (التحويل، الترقية.... الخ).

وتعرف عملية تقييم الكفاءات" :بأنها العملية التي يتم من خلالها تقييم مختلف القدرات الموضوعة في وضعيات العمل والمتمثلة في المعارف المنهجة أو التقنية، المعارف العملية، الخبرات ومختلف السلوكيات والتصرفات للفرد أثناء أدائه للعمل".[4]

وتتضح أبرز مقاربات تقييم الكفاءات البشرية فيما يلي[5]:

1. **مقاربة المعارف:** تتمثل هذه المقاربة في التقييم من خلال المعارف النظرية، وذلك بإجراء مقارنة بين المعارف المحققة التي يمتلكها الفرد والوضعيات المهنية التي يرتبط بها، حيث أن هذه المقاربة لا تتمتع باستخدام واسع لإعطائها أهمية كبيرة للمعارف النظرية التي ليست سوى أحد مكونات الكفاءات.
2. **مقاربة المعارف العملية:** هذه المقاربة عكس سابقتها، حيث يقوم التقييم في هذه المقاربة على الملاحظة المباشرة للأفراد في وضعيات العمل، لأن قدرات الأفراد ليست مفترضة ولهذا يجب ملاحظتها لمعرفتها.
3. **مقاربة المعارف السلوكية:** تعد هذه المقاربة غامضة وغير واضحة، لأنها تفتح المجال لمعايير اجتماعية باعتمادها على بعد سلوكي بحت، باعتقادها أن أداء المؤسسة أساسه السلوكيات الفردية والجماعية المتطورة، وتجدر الإشارة إلى أن الفصل بين المعارف السلوكية والمعرفة العلمية لا يسهل إطلاقا عملية تقييم مساهمة الفرد التي هي توليفة من الموارد المجندة.

---

[1]- براء رجب تركي، **نظام الحوافز الإدارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2015، ص 145.

[2]- شاكر جار الله الخشالي، **موضوعات إدارية معاصرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2015،

[1]عبد الصمد سميرة، **دور الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بالمنظمات: دراسة حالة شركة الإسمنت عين التوتة-باتنة-،** أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة،2014- 2015، ص 105.

[4] Guide Pratique, É**valuer la qualité et performance,** édition La Documentation Française, 2006, p206.

[5] مسغوني منى، **تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز**، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2012- 2013، ص 267.

4. **المقاربة المعرفية:** تنطلق فكرة هذه المقاربة من أن كل عمل ناتج عن استراتيجية حل مسألة معينة، وبالتالي تقييم الكفاءات يرتكز على تحليل المناهج الفكرية، أي إيجاد المراحل اللازمة لحل المسائل المختلفة ومن خلالها تحديد الكفاءات الضرورية لتشغيل معين.

5. **مقاربة المواهب (الميزات الشخصية):** الميزات الشخصية هي مجموعة عناصر التدخل أكثر منها معارف، وكذلك معارف وراثية أكثر منها مكتسبة، وتظهر هذه المقاربة خصوصا في بعض أنواع النشاط، وهذه المقاربة لم تلقى تطبيقا واسعا، رغم أن الميزات الشخصية والكفاءات يمكن أن تلاحظ في وضعيات العمل إلا أن الأولى تتميز بأنها تمكن الفرد من كسر حدود التشغيل، وبالتالي فهي تعرف من خلال الفوارق المحققة في حين الكفاءات تعرف بالمطابقة.

ثانيا: مفهوم الأداء المتميز

مفهوم الأداء: يعود أصل كلمة أداء إلى الكلمة الفرنسية "Performance" والمركبة من كلمتي"Par" وتعني بواسطة و"Fournir" وتعني يقدم، ومصدر المصطلح مشتق من اللغة الإنجليزية "To Performe" وتعني تنفيذ أو تأدية عمل ما[1].

يختلف تعريف الأداء باختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسته وقياسه والتي يستخدمها المدراء والمؤسسات.

ويعرف الأداء بصفة عامة بأنه: "مستوى النتائج المحصل عليها في نشاط محدد من قبل شخص معين أو آلة"[2]. أو هو درجة الإتقان الذي يحققه الفرد أثناء قيامه بعمل ما[3]."

ويمكن تعريف الأداء المؤسسي بأنه: "كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في مؤسسة معينة من قبل فرد خلال فترة زمنية معينة"، وقد يتداخل هذا التعريف مع مفهوم الإنتاجية، حيث تعني الإنتاجية أيضا النسبة بين حجم المخرجات والمدخلات [4]."

كما يعرف الأداء أنه حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الكفاءة والفعالية حيث تشير الكفاءة إلى "النسبة بين المدخلات والمخرجات، فكلما كانت المخرجات أعلى من المدخلات كانت الكفاءة أعلى[5]". أما الفعالية فتتمثل في" مدى تحقيق تحقيق الأهداف بغض النظر عن التكاليف أو هي القيام بالأعمال الصحيحة بالشكل الصحيح [6]". وهناك من يرى العكس بين المفهومين.

ويعرف **"Drucker"** الأداء على أنه: "قدرة المؤسسة على الاستمرار والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال.[7] كذلك هناك ما يعرفه بأنه: " النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها".[8]

مفهوم الأداء المتميز:

إن التميز بصفة عامة يعني التفرد والتفوق وامتلاك صفات إيجابية أكثر من الآخرين في نفس المجال، ويعرف الأداء المتميز بأنه: " مجموع سلوكيات وقدرات ومهارات فكرية ومعرفية عالية يتمتع بها الأفراد العاملون في المؤسسات بحيث تصبح لهم القدرة على توظيف تلك المهارات والمعرفة والسلوك في مجال عملهم وتخصصهم بما يجعلهم ينجزون أعمالا تتجاوز حدود

---

[1] Ecosip, **Dialogue autour de la performance en entreprise les enjeux**, Editions Harmattan, Paris, 1999, p18

[2] Dictionnaire de français, Larousse. ***www.larousse.fr/dictionnaires/francais/performance/59512.***

[3] Cambridge Advanced Learner's Dictionary, 2003

[4] نبيل إبراهيم الطائي، **قياس الإنتاجية والتغيير التقني في قطاع الصناعات التحويلية**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 104.

[5] سهيلة محمد عباس، **إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2006، ص 138.

[6] عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ، **إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين منحى نظمي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الأردن، ط1، 2008، ص 488.

[7] منى أمينة مولاي، ميمون كافي، **استخدام التحليل في مركبات أساسية والتحليل التصنيفي لتحديد مستوى إدارة المعرفة وأثره على الأداء**، مجلة الباحث، عدد 15، 2015، ص 71.

[8] محي الدين القطب، **الخيار الاستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص 43.

معايير المؤسسة وتتفوق على ما يقدر عليه الآخرون كما ونوعا، ويقدمون أفكارا ومنتجات تتسم بالحداثة والأصالة والإبداع والتميز وبما يعزز من تحقيق أهداف عالية المستوى والأداء المتنامي للمؤسسة[1]."

و يمكن وصف الأداء المتميز بجملة من الصفات أنه[2]:

-إدارة عليا تتميز بالالتزام وبعد النظر ومشاركة كل الأفراد.

- مهارات متعددة وكفاءات متميزة، و السعي الدائم لتحسين الأداء.

- التقييم الحيادي والموضوعي للأداء الحالي والمستقبلي للمؤسسة.

1. النموذج الأوربي للأداء المتميز:

إن التطورات في علوم الإدارة وإدارة الجودة الشاملة وإعادة هندسة عمليات الإدارة والايزو 9000، ورقابة ومحاكاة العمليات الإحصائية، ركزت فقط على أجزاء أو جوانب خاصة من الأعمال على سبيل المثال كجودة العمليات والأنظمة ولم ترتكز خارجيا بالشكل الكافي على تحسين الأداء الكلي للمؤسسة، ولقد تم سد هذه الفجوة من خلال نموذج تميز الأداء الذي طورته الهيئة الأوروبية لأداء الجودة (**EFQM**)، ويغطي هذا النموذج كافة لأعمال ويخدم كبرنامج عمل للأداء الكلي للمؤسسات وقد عقب هذا النموذج بزوغ العديد من النماذج والمناهج الأخرى[3].

يتبلور النموذج الأوربي للأداء المتميز حول جملة من البادئ، التي تتيح للقائد فهم العلاقة السببية والأثر بين ما يقوم به المؤسسة والنتائج التي تحققها[4].

ويمكن للمؤسسة التي تتبنى هذا النموذج أن تحقق التميز من خلال[5]:

- تجسيد نتائج متوازنة لجميع المساهمين في المؤسسة، وتحقيق منافع متبادلة بينهم؛
- إضافة قيمة للزبائن بالتركيز عل متطلباتهم المتاحة والمحتملة بشكل واضح؛
- القيادة الفعالة والأهداف الواضحة؛
- الإدارة بالعمليات، لخلق نتائج مستقبلية متوازنة ومستدامة؛
- تمكين الأفراد بالمؤسسة وتحيين إمكانياتهم؛
- تعزيز التعلم المستمر والابتكار والإبداع؛
- تشجيع التعاون والتحالف، بالتشارك المعرفي وخلق علاقات المنفعة المتبادلة؛
- تحمل المسؤولية الاجتماعية من أجل مستقبل مستديم.

2.معيقات التميز في الأداء: من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات في طريقها نحو التميز ما يلي[6]:

- ضعف البناء الاستراتيجي، وضعف التناسق بين أهداف وقيم المؤسسات وبين مستويات أداء وسلوك الأفراد؛
- ضعف القدرة على ملاحظة التغيرات في الأسواق وبطء الاستجابة لها، والعجز عن استثمار ما ينتج عنها من فرص أو تجنب ما تسببه من تهديدات؛

---

[1] رشيد مناصرية، **إدارة الموارد البشرية بالكفاءات نحو أداء بشري متميز**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012، ص 113.

[2] أحمد بن عيشاوي، **إدارة الجودة الشاملة السبيل إلى تحقيق الأداء المنظمي المتميز**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 3، 2013، ص 42. 42.

[3] أحمد جميل، محمد سفير، **التميز في الأداء: ماهيته وكيف يمكن تحقيقه في المنظمات**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 22 و 23 نوفمبر، 2011، ص 156- 157.

[4] An Overview of EFQM Excellence Model. ***www.efqm.org/sites/default/files/overview_efqm_2013_v1.pdf***

[5] Akyay Uygur, Sevgi Sümerli, **EFQM Excellence Model, International** Review **of** Management **and** Business **Research,** Vol 2 Issue 4**,** December 2013, P 989- 992.

[6] عبد العزيز حسن، **مرجع سابق**، ص 327- 328.

- قلة الوعي بالكفاءات المحورية ومصادر التميز للمؤسسة ومن ثم غياب الرؤية الواضحة لكيفية استثمار وتفعيل تلك الكفاءات؛
- ضعف نظام إعداد وتطوير القيادات الإدارية؛
- قصور إدارة وتطوير رأس المال البشري، بسبب ضعف سياسات الاستقطاب، التدريب والتعليم، الترقية، الإحلال الوظيفي، نظم وصف وتصنيف الوظائف والتقييم وغيرها؛
- ضعف أنظمة إدارة المعرفة بالمؤسسة، وعدم مواكبة التقنيات والتكنولوجيات المتطورة؛
- مقاومة التغيير والتطوير، وغياب البيئة والثقافة التنظيمية الداعمة للتميز؛
- ضعف التوجه التسويقي وافتقار النظم والآليات الموجهة لخدمة وإرضاء العملاء.

ثالثا: تميز الأداء من خلال تسيير الكفاءات

إن المؤسسات المتميزة بأدائها هي التي تكون قادرة على إدراك وتحديد الكفاءات المطلوبة الآن ومستقبلا من أجل تحقيق أهدافها، حيث تعمل هذه الأخيرة على توظيف أفضل الكفاءات البشرية والعمل على تطويرها ودعمها وإعدادها للتغيير المستمر الذي يتطلبه تحقيق الأداء المتميز.

ويمكن تحقيق الأداء المتميز من خلال الكفاءات الفردية والجماعية كما يلي:

1. **التميز من خلال الكفاءات الفردية:** إن الكفاءات الفردية المتميزة تشمل مجموع الأفراد الذين يتمتعون بمجموعة من الخصائص الشخصية والمهنية التي تشكل لديهم محور التفرد والتميز، ويمكن القول بأن من أهم الخصائص الأساسية التي يمكن أن تتميز بها الكفاءات الفردية هي[1]:

- الذكاء والقدرة على التفكير وتشكيل العلاقات بين الأشياء؛
- المعرفة الجيدة للعمل بالمؤسسة؛
- القدرة على التعلم واستيعاب الأفكار الجديدة؛
- الروح المعنوية العالية، المثابرة، تحمل المخاطر وروح المبادرة والاستطلاع؛
- مهارات التعامل مع الآخرين وروح الفريق.

ويساهم الفرد ذو الكفاءة العالية في تحقيق التميز بالمؤسسة من خلال إدراك التغيير المطلوب، والعمل على جعل هذا التغيير واقعيا من خلال مهارات التعلم والاتصال والقدرة على التأثير، ومهارات اتخاذ القرارات الفردية والتخطيط والمتابعة والرقابة الذاتية.

2. **التميز من خلال الكفاءات الجماعية:** إن التميز على مستوى الكفاءات الجماعية، يحدد من خلال التفاعل بينهم من خلال ثلاث مؤشرات أساسية وهي[2]:

- **وضوح المهمة:** إن الجماعات التي تتمتع بوضوح الرؤيا المناطة بها، يكون أداؤها متميزا عن تلك الجماعات التي تفتقر إلى الوضوح في المعلومات والضروف المحيطة بها وتفتقر إلى المعرفة والمهارة.
- **أهداف الجماعة:** لكل مجموعة أهدافها، وإن تفاعل أفراد المجموعة فيما بينهم يؤدي إلى تميز أدائها عندما تتفق أهداف كل هؤلاء الأفراد.
- **الاعتمادية:** وتعني درجة التعاون والتنسيق بين أنشطة المجموعة للوصول إلى مستويات غير مسبوقة من الأداء.

---

[1] عبد الصمد سميرة، **مرجع سابق**، ص146.

[2] سهيلة عباس، **القيادة الإبتكارية والأداء المتميز: حقيبة تدريبية لتنمية الإبداع الإداري**،دار وائل للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، 2004، ص 65- 66.

المحور الثاني: دراسة حالة بشركة الإسمنت عين التوتة- باتنة –

لمعرفة دور تسيير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز تم تطبيق الدراسة الميدانية في شركة الإسمنت عين التوتة -باتنة- من خلال توزيع استمارة استبيان خاصة بموضوع البحث.

أولا: نبذة عن تأسيس شركة الإسمنت عين التوتة

تعتبر شركة الإسمنت عين التوتة –باتنة– مؤسسة إنتاجية من بين أكبر المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية باتنة، التابعة للمجمع الصناعي للإسمنت GICA، وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره:2.250.000.000 دج، تسعى من خلال نشاطها إلى تلبية مختلف حاجيات قطاع البناء من الإسمنت، ظهرت الشركة للوجود بإبرام الشركة الدانماركية F.L.S عقد في 15 ماي 1983 بين شركة الإسمنت ومشتقاته للشرق مع شركات لإنجاز وحدة الإسمنت عين التوتة بالتعاون حسب الاختصاص بالشركات التالية:

- الشركة البلجيكية المتخصصة في شؤون الهندسية المدنية international Six constructeur؛
- الشركة المختصة بأعمال التركيب الميكانيكي والكهربائي S.A Born and Leveque؛
- في حين تولت شركة "F.L.S" أشغال الهندسة والتجهيز والإشراف الميداني حتى دخلت الشركة ميدان الإنتاج.

ثانيا: عينة ومجتمع الدراسة

يتمثل المجتمع الكلي للدراسة في جميع إطارات الشركة والبالغ عددهم 143 إطار، حيث بلغ عدد الإطارات الدائمين 92 إطار دائم في حين أن عدد الإطارات المؤقتين بلغ 51 إطار متعاقد، وكان حجم العينة المعتمد عليها هو 70 فرد، تم استرجاع 57 استبيان كعينة للدراسة من مجمل الاستبيانات الموزعة، في حين باقي الاستبيانات لم يتم استرجاعها.

ثالثا: أداة جمع البيانات

بناءا على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة، لوحظ أن الاستبيان هو الأداة الأكثر استعمالا لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، ومن أجل ذلك تم تصميم استبيان متكون من قسمين هما:

1. **القسم الأول:** يتضمن البيانات الشخصية المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وهي: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.
2. **القسم الثاني:** تضمن 24 عبارة تمثل إدراك أفراد عينة الدراسة لدور تسيير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز في شركة الإسمنت عين التوتة – باتنة -.

ولقد تم الاعتماد في الاستبيان على السلم الترتيبي الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل عبارة وذلك باستخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس العبارات كالتالي: من 1 إلى 1.80 يمثل ضعيف جدا؛ من 1.81 إلى 2.60 يمثل ضعيف؛ من 2.61 إلى 3.40 يمثل مقبول؛ من 3.41 إلى4.20 يمثل جيد؛ من 4.21 إلى5 يمثل جيد جدا.

رابعا: ثبات وصدق أداة الدراسة

تم التأكد من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا كرونباخ والنتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (1) قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور أداة الدراسة.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,903	24

المصدر: مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان بلغ 0.903 وهي أكبر من 0.60 وهذا يدل على أن أداة الدراسة ذات ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

خامسا: أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة

تم الاعتماد في معالجة البيانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences بإصدار22 (SPSS22)، وفيما يلي مجموع الأدوات الإحصائية التي تم استخدامها:

– **التكرارات والنسب المئوية** لوصف البيانات الشخصية لعينة الدراسة؛ **المتوسط الحسابي** لمعرفة مدى استجابة مفردات العينة لعبارات الاستبيان؛ **الانحراف المعياري** لمعرفة مدى تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية؛ **معامل الارتباط بيرسون** لدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات؛ **معامل الانحدار الخطي المتعدد** لاختبار تأثير المتغير المستقل بمختلف أبعاده على المتغير التابع؛ **معامل الثبات ألفا كرونباخ** لاختبار مدى صلاحية أداة جمع البيانات لقياس متغيرات الدراسة.

سادسا: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1- عرض وتحليل نتائج الدراسة

1-1- تحليل البيانات العامة لعينة الدراسة

جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب متغيرات البيانات العامة

المتغيرات		التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	39	68.4
	أنثى	18	31.6
العمر	أقل من 25 سنة	04	7.0
	من 25 إلى 35 سنة	30	52.6
	من 36 إلى 45 سنة	09	15.8
	أكثر من 46 سنة	14	24.6
المؤهل العلمي	ثانوي	08	14.0
	ليسانس	19	33.3
	مهندس	17	29.8
	ماستر أو ماجستير	12	21.1
	دكتوراه	01	1.8
الخبرة	أقل من 5 سنوات	25	43.9
	من 5 إلى 10 سنوات	15	26.3
	أكثر من 10 سنوات	17	29.8
المجموع		57	100

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (2) يتبين لنا أن أغلب أفراد العينة هم ذكور بنسبة (68.4 %) بينما بلغت نسبة الإناث (31.6%)، كما أن أغلب أفراد العينة هم شباب أي أن الشركة تستقطب كفاءات شابة للعمل بها، حيث تتراوح أعمارهم بين 25 و35 سنة بنسبة (52.6 %) ، كما نلاحظ من الجدول أن المؤهل العلمي الغالب على أفراد عينة الدراسة هو شهادة الليسانس بنسبة (33.3%) أي أن أغلب أفراد العينة هم من حاملي الشهادات وبالتالي يتمتعون بكفاءات عالية، يليه مهندس بنسبة (29.8%)، ثم كل من ماستر وماجستير بنسبة (21.1%) بينما يوجد واحد فقط من أفراد العينة مؤهله العلمي دكتوراه، كما يبين الجدول أن (43.9%) من أفراد العينة تقل خبرتهم عن 5 سنوات، أما الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم 10 سنوات

فيمثلون نسبة (29.8%)، في حين أن (26.3%) من أفراد العينة تتراوح خبرتهم بين 5و10 سنوات، أي أن أفراد العينة عموما يتمتعون بخبرة ما يكسبهم الكفاءة في أداءهم .

2-1- التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول محور تسيير

يهتم التحليل الوصفي بتحديد درجة موافقة أفراد العينة على كل محور من محاور الاستبيان وفيما يلي عرض إجابات مفردات العينة اتجاه تسيير الكفاءات بالشركة.

1. **توظيف الكفاءات:** يوضح الجدول رقم (3) بأن الوسط الحسابي العام لتوظيف الكفاءات بلغ (3.66) وبانحراف معياري قدره (0.548) وهذا يعني أن توظيف الكفاءات يعد واضح لأفراد عينة الدراسة مما يدل على أهمية التوظيف وإدراكه من قبل أفراد العينة، وأن شركة الإسمنت - عين التوتة- تمتلك كفاءات تتمتع بمعارف عالية وتعمل على المحافظة عليها كما تسعى للحصول على كفاءات أخرى مستقبلا.
2. **تطوير الكفاءات:** يوضح الجدول رقم (3) بأن الوسط الحسابي العام لتطوير الكفاءات بلغ (3.80) وبانحراف معياري قدره (0.409) وهذا يعني أن تطوير الكفاءات يعد واضحا لأفراد عينة الدراسة مما يدل على أهميته وإدراكه من قبل أفراد العينة وأن شركة السمنت تقدم دورات تكوينية لأفرادها داخل وخارج الشركة بشكل مستمر، كما تخصص الشركة ميزانية معتبرة من أجل تكوين أفرادها وتطوير كفاءاتهم وتسعى لتحفيز كفاءاتها للمحافظة عليهم والاستفادة من معارفهم وخبراتهم، كما تعمل على تبادل وتشارك معارفهم من خلال تشكيل فرق العمل من كفاءاتها في المستويات التنظيمية المختلفة.
3. **تقييم الكفاءات:** يوضح الجدول رقم (3) بأن الوسط الحسابي العام لتقييم الكفاءات بلغ (3.76) وبانحراف معياري قدره (0.408) وهذا يعني أن تقييم الكفاءات يعد واضحا لأفراد عينة الدراسة مما يدل على أهميته وإدراكه من قبل أفراد العينة وأن شركة الإسمنت تعمل على تقييم كفاءاتها بشكل دوري ومستمر من أجل المحافظة على مهاراتهم واكتساب المزيد منها.

جدول رقم (3) : نتائج التحليل الوصفي لتسيير الكفاءات

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Variance
توظيف	57	3,66	,548
تطوير	57	3,80	,409
تقييم	57	3,76	,408
تسيير	57	3,74	,364
N valide (liste)	57		

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتبين ترتيب الأهمية النسبية من وجهة نظر العينة في الشركة لتسيير الكفاءات وفقا للوسط الحسابي، حيث احتلت توظيف الكفاءات المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها، وجاءت تطوير الكفاءات في المرتبة الثانية، ثم التقييم في المرحلة الثالثة من حيث درجة الموافقة غير أن كلها تقع ضمن المجال الجيد، كما أن الوسط الحسابي العام لتسيير الكفاءات بلغ(3.74) وبانحراف معياري(0.364) وهو ضمن المجال الجيد، أي أن تسيير الكفاءات يعد واضحا من قبل أفراد العينة وأن الشركة تمتلك كفاءات فردية وجماعية وتعمل على تطويرها وتقييمها بشكل مستمر لاستعمالها نحو تحقيق أداء متميز.

3-1- التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الأداء المتميز

من أجل التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الأداء المتميز سيتم التطرق إلى تحليل وعرض إجابات أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (4) : نتائج التحليل الوصفي للأداء المتميز

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Variance
أداء	57	3,65	,320
N valide (liste)	57		

المصدر: مخرجات برنامجspss

يوضح الجدول رقم (4) بأن الوسط الحسابي العام لمحور الأداء المتميز بلغ (3.65) وبانحراف معياري قدره (0.320)، فنجد أن إجابات أفراد العينة لهذا المحور تقع ضمن المجال الجيد هذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة أن الشركة تتمتع بأداء متميز وخاصة أداء كفاءاتها، من جودة ومثابرة في العمل وكذا الالتزام والعمل بروح الفريق الواحد وكل هذا أدى إلى التميز في الأداء للشركة، حيث تمتلك الشركة شهادات الجودة (الإيزو) وتحاول اكتساب المزيد وهو ما يتوقف بالدرجة الأولى على أداء كفاءاتها البشرية.

2- اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج

بعد عرض نتائج الدراسة يتم اختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال قياس علاقات الارتباط بين تسيير الكفاءات بمختلف أبعادها (توظيف الكفاءات، تطوير الكفاءات، تقييم الكفاءات) والأداء المتميز من خلال الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج بالإضافة إلى معامل الارتباط لمعرفة علاقة الارتباط بين المتغيرات، وكذا اختبارT و F لمعرفة معنوية معاملات الارتباط المتعدد واختبار مدى صدق فرضيات الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (5) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	7,250	1	7,250	37,336	,000[b]
	Résidus	10,680	55	,194		
	Total	17,929	56			

a. Variable dépendante : أداء
b. Prédicteurs : (Constante), تسيير

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج الواردة في الجدول يتضح لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت(37.336) بقيمة احتمالية(0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد(0.05) وبهذا نستدل على صلاحية النموذج، وبناء على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المختلفة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لعلاقة تسيير الكفاءات بمختلف أبعادها بتحقيق الأداء المتميز

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
توظيف	0.411	0.481	0.538	4.730	0.000	0.538	0.289

الكفاءات							
تطوير الكفاءات	0.576	0.333	0.651	6.360	0.000	0.651	0.424
تقييم الكفاءات	0.458	0.489	0.517	4.477	0.000	0.517	0.267
تسيير الكفاءات	0.596	0.441	0.636	6.110	0.000	0.636	0.404

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على مخرجات برنامجspss

باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية قد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الواردة في الجدول أعلاه ما يلي:

1. اختبار الفرضية الرئيسية:

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لتسيير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة-باتنة-.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لتسيير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز، إذ بلغ معامل الارتباط (0.636) عند مستوى (0.05)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.404) كما بلغت قيمة درجة التأثير B (0.596)، وهذا يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار(0.596) في المتغير التابع، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة T المحسوبة والتي بلغت (6.110) وهي دالة عند مستوى (0.05) حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لتسيير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة- باتنة-.

2. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لتوظيف الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة- باتنة-.

أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لتوظيف الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز، إذ بلغ معامل الارتباط (0.538) عند مستوى(0.05)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.289)، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (0.411)، وهذا يعني أن التغير في قيمة بعد توظيف الكفاءات بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار (0.411) في المتغير التابع، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة T المحسوبة والتي بلغت (4.730) وهي دالة عند مستوى (0.05) حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد وعليه نرفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة أي: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لتوظيف الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة- باتنة-. ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن قيام الشركة باستقطاب كفاءات فردية ذات معارف ومهارات عالية ثم تطوير كفاءات جماعية من خلال تشكيل فرق عمل في المستويات الإدارية المختلفة يمكنها من إحداث دقة وجودة وإتقان في الأداء وبالتالي التميز.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لتطوير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة-باتنة-.

أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لتطوير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز، إذ بلغ معامل الارتباط(0.651) عند مستوى(0.05)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.424) كما بلغت قيمة درجة التأثير B (0.576)، وهذا يعني أن التغير في قيمة بعد تطوير الكفاءات بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار(0.576) في المتغير التابع، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة T المحسوبة والتي بلغت (0.360) وهي دالة عند مستوى (0.05) حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد وعليه نرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة أي: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لتطوير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة- باتنة-.

ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن اهتمام الشركة بتكوين أفرادها يزيد من مهاراتهم الوظيفية كما أن تكوين الكفاءات باستمرار يزيد من معرفتهم للعمل ويجعلهم أكثر استعداد لمواجهة مختلف التغيرات المحيطة.

4. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لتقييم الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة-باتنة-.

أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لتقييم الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز، إذ بلغ معامل الارتباط(0.517) عند مستوى(0.05)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.267) كما بلغت قيمة درجة التأثير B (0.489)، وهذا يعني أن التغير في قيمة بعد تقييم الكفاءات بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار(0.489) في المتغير التابع، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة T المحسوبة والتي بلغت (4.477) وهي دالة عند مستوى (0.05) حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد وعليه نرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة أي: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لتقييم الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بشركة الإسمنت عين التوتة- باتنة-.

ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن اهتمام الشركة بتقييم كفاءاتها بشكل دوري ومستمر يزيد من درجة التنافس بينهم وبالتالي الارتقاء بمهاراتهم ومعارفهم، ويمنحهم الثقة لممارسة نشاطهم في إطار الجودة .

خاتمة

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن تسيير الكفاءات فردية كانت أو جماعية يساهم بشكل كبير في تحقيق التميز في الأداء، من خلال رفع الكفاءة والفعالية وخلق القيمة للمؤسسة، وقد استنتجنا من خلال دراسة الحالة بشركة الإسمنت عين التوتة – باتنة- أن الشركة تسعى لتسيير واستغلال كفاءاتها بشكل جيد حيث تولي أهمية لتطوير كفاءاتها باستخدام مختلف الأساليب الضرورية لذلك من إدارة المعرفة والتكوين وتحفيزهم ماديا ومعنويا، كما أنها توفر بيئة عمل مناسبة لتشكيل فرق عمل تساعد على إظهار كفاءات جماعية، كما أن الشركة تقوم بتقييم كفاءاتها باستمرار، وهذا ما حقق لها أداء متميز إذ أن الشركة تتمتع بمكانة متميزة في السوق المحلية والوطنية، من خلال جودة منتجاتها وتطبيق مختلف معايير الإيزو، واستخدام تكنولوجيا متطورة.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات الآتية :

- العمل على تخطيط الكفاءات باستخدام التسيير التقديري للمناصب والكفاءات لمعرفة نوع الكفاءة المطلوبة للعمل؛
- تحديد معايير واضحة لشغل المناصب بالشركة أساسها التقييم والكفاءة العالية؛
- التركيز على عملية تنمية الكفاءات أكثر من طرف الشركة لضمان المحافظة على أداءها المتميز، من خلال برامج التكوين المكثفة واستخدام أساليب حديثة لتكوين الكفاءات، بالإضافة إلى توفير فرص للتكوين لكل الأفراد وفي كل المستويات؛
- تدعيم وخلق ثقافة التميز بين مختلف الأفراد بالشركة وتطبيق معايير إدارة التميز ؛
- العمل على إشراك الأفراد ذوي الكفاءة وتمكينهم في وضع أهداف الشركة وإعطاءهم الصلاحية في اتخاذ القرارات.

المراجع

أولا: المراجع العربية

الكتب

1. إبراهيم الطائي نبيل (2011) **قياس الإنتاجية والتغيير التقني في قطاع الصناعات التحويلية**، (ط 1) ،الأردن، دار البداية للنشر والتوزيع.
2. إبراهيم درة عبد الباري، نعيم الصباغ زهير (2008) **إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين منحى نظمي**، (ط1)، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
3. أحمد الطعاني حسن (2010) **التدريب الإداري المعاصر**، (ط2)، الأردن، دار المسيرة للنشر.
4. العلي عبد الستار ، إبراهيم قنديلجي عامر، العمري غسان(2006) **مدخل إلى إدارة المعرفة**، (ط1)، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
5. القطب مجي الدين(2012) **الخيار الاستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية**، (ط1)، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع.

6. جار الله الخشالي شاكر(2015) **موضوعات إدارية معاصرة**، (ط1)، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع.
7. رجب تركي براء(2015) **نظام الحوافز الإدارية**، (ط1)، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع.
8. عباس سهيلة (2004) **القيادة الإبتكارية والأداء المتميز: حقيبة تدريبية لتنمية الإبداع الإداري**، (ط1)، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
9. عبد الرحيم مطر الهيتي خالد(2000) **إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي**، (ط 2) ، الأردن، دار وائل.
10. علي حسن عبد العزيز(2009) **الإدارة المتميزة للموارد البشرية: تميز بلا حدود**، (ط1)، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
11. كاظم حمود خضير، منير الشيخ روان(2013) **إدارة المواهب والكفاءات البشرية،(ط1)، الأردن**، زمزم ناشرون وموزعون.
12. محمد عباس سهيلة(2006) **إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي**، (ط2)، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
13. وصفي عقيلي عمر(2005) **إدارة الموارد البشرية: بعد استراتيجي**، (ط1)، الأردن، دار وائل للنشر.

البحوث والدوريات

1. أحمد بن عيشاوي(2013) **إدارة الجودة الشاملة السبيل إلى تحقيق الأداء المنظمي المتميز**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 3.
2. أحمد جميل، محمد سفير(2011) **التميز في الأداء: ماهيته وكيف يمكن تحقيقه في المنظمات**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة.
3. حسين بركاتي(2015) **واقع إدارة المعرفة وتنمية الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية في ظل التحولات نحو الاقتصاد المعرفي: دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية المسيلة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13.
4. رشيد مناصرية(2012) **إدارة الموارد البشرية بالكفاءات نحو أداء بشري متميز**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16.
5. زكية جحيق، عبد المالك جحيق(2015) **تأثير التشارك المعارفي على كفاءة أساتذة التعليم العالي: دراسة ميدانية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة بجاية**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد8.
6. سميرة عبد الصمد (2014-2015) **دور الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بالمنظمات: دراسة حالة شركة الإسمنت عين التوتة-باتنة-**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة.
7. عبد المالك ججيق، سارة عبيدات(2014) **تأثير التشارك المعرفي في تطوير الكفاءات الجماعية: دراسة ميدانية في شركة ميديترام بالجزائر العاصمة**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 6.
8. منى أمينة مولاي، ميمون كافي(2015) **استخدام التحليل في مركبات أساسية والتحليل التصنيفي لتحديد مستوى إدارة المعرفة وأثره على الأداء**، مجلة الباحث، عدد 15.
9. منى مسغوني(2012-2013) **تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز**، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة.
10. نسرين المرهون(2008-2009) **إدارة المعارف وتسيير الكفاءات توجه جديد في إدارة الموارد البشرية ومدخل إستراتيجي لبناء ميزة تنافسية مستدامة للمنظمة الاقتصادية: دراسة حالة شركة حمود بوعلام وشركاه**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
11. نوال شنافي(2014-2015) **دور تسيير المهارات في تحسين الأداء البشري بالمؤسسة الصناعية: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل –بسكرة-**، أطروحة دكتوراه،جامعة بسكرة.
12. *وسيلة بوزايد (2012) مقاربة الموارد والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 1.*

ثانيا: المراجع الأجنبية

الكتب

1. Akyay Uygur, Sevgi Sümerli (2013) **EFQM Excellence Model**, **International Review of Management and Business Research**, Vol 2 Issue 4 .
2. Bernard Calisti, Francois Karolewicz (2005)**RH et développement durable**: **un autre vision de la performance**,Paris, Edition d'organisation.
3. Cambridge Advanced Learner's Dictionary (2003).
4. Cécile Dejoux, Anne Dietrich(2005) **Management par les compétences**: **le cas Manpower**, France, édition e-Nolde et Pearson Education.
5. Claude Lèvy-leboyer (2009) **la gestion des compétences**, paris, édition d'organisation.
6. Ecosip(1999) **Dialogue autour de la performance en entreprise les enjeux**, Paris, Editions Harmattan.

7. Guide Pratique, É**valuer la qualité et performance** (**2006**), édition La Documentation Française.
8. Glaude Blanche Allège, Anne Elisabeth Andréassiam(2008) **Gestion des ressources humains**: **Valeur de l'immatériel**, Belgique, Groupe de Boeck.
9. Jean-marie Peretti (2007) **Gestion des ressources humaines**, (14 éditions), France, imprimerie, France Quercy.
10. Lou Van Beirendonck (2006) **Tous compétents**: **La Management des compétences dans l'entreprise**, Belgique, édition boeck.
11. Philippe Zarifian (2001) **Le modèle de la compétence**, Paris, éditions Liaisons.

المواقع الإلكترونية

1. An Overview of EFQM Excellence Model. ***www.efqm.org/sites/default/files/overview_efqm_2013_v1.pdf.***
2. Dictionnaire de français, Larousse. ***www.larousse.fr/dictionnaires/francais/performance/59512*** .

نموذج الاستبيان الموزع:

أولا: البيانات العامة

1- الجنس:

ذكر أنثى

2- العمر:

أقل من 25 سنة من 25-35 سنة من 36-45 سنة أكثر من 45 سنة

3- المؤهل العلمي:

ثانوي ليسانس مهندس ماستر أو ماجستير دكتوراه

4- سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات من 5-10 سنوات أكثر من 10 سنوات

ثانيا: محاور الاستبيان

	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	أبعاد تسيير الكفاءات البشرية وعبارات القياس					
	أولا / توظيف الكفاءات					
1	تعمل الشركة على استقطاب كفاءات فردية تتمتع بمعارف ومهارات عالية.					
2	تهتم الشركة بالحصول على الكفاءات الجماعية من داخل الشركة.					
3	تحرص الشركة على استقطاب كفاءات متميزة من خارج الشركة.					
4	تعتمد الشركة على التسيير التقديري للوظائف والكفاءات. (GPEC) لتحديد الكفاءات المطلوبة حاليا ومستقبلا.					
5	تستخدم الشركة سياسة الإحلال الوظيفي أساسه الكفاءة (يحل عامل محل عامل آخر له نفس الكفاءة) .					
	ثانيا / تطوير الكفاءات					
6	تقدم الشركة دورات تكوينية مستمرة لأفرادها لرفع كفاءاتهم.					
7	تخصص الشركة ميزانية من أجل تكوين كفاءاتها.					
8	توفر الشركة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتبادل وتشارك معارف وخبرات كفاءاتها.					
9	تعمل الشركة بنظام الفرق لرفع كفاءة مواردها البشرية.					
10	تمنح الشركة حوافز مادية لكفاءاتها بناءا على نتائج أداءهم الوظيفي.					
11	توفر الشركة فرص جديدة للترقية أساسها الكفاءة.					
	ثالثا تقييم الكفاءات					
12	تقوم الشركة بتقييم ومتابعة كفاءاتها بشكل دوري ومستمر.					
13	تعتمد الشركة على المرافقة الميدانية في تقييم كفاءاتها.					
14	تقدم الشركة فرص لكفاءاتها للمشاركة في وضع طرق التقييم.					
15	تهتم الشركة بعملية تقييم كفاءاتها لتشخيص مستوى معارفهم ومهاراتهم وسلوكياتهم.					
16	تسمح الشركة لكفاءاتها بالإطلاع على نتائج تقييمهم.					
	أبعاد الأداء المتميز وعبارات القياس					
17	تتمتع الشركة بمكانة متميزة في السوق.					
18	تمتلك الشركة مواصفات واضحة عن جودة منتجاتها.					
19	يساعد تسيير الكفاءات بالشركة على تحقيق مستويات عالية من					

	الأداء.					
20	يساهم تسيير الكفاءات في خلق القيمة بالشركة.					
21	يساهم توظيف الكفاءات بالشركة في الاستجابة لمتطلبات التغيير.					
22	تساهم المعارف والخبرات التي تم اكتسابها من خلال تطوير الكفاءات في تحقيق التميز.					
23	يساهم تطوير الكفاءات الجماعية بالشركة في توجيه سلوكيات المجموعة نحو أداء متميز.					
24	يساهم تقييم الكفاءات بالشركة في زيادة المنافسة بين الأفراد وبالتالي تحقيق التميز.					

حالات بطلان اندماج الشركات في التشريع الجزائري

أ.بلبة ريمة
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

الملخص:

يعد الاندماج وسيلة من وسائل تركيز المشاريع في إطار الإصلاحات الاقتصادية فهو ضرورة ملحة في إطار الإصلاحات الاقتصادية و تحقيقها يتطلب تفاعل عوامل قانونية و اقتصادية و اجتماعية
و بموجبه تتحد مجموعة من الشركات من أجل تكوين وحدة إقتصاديةلمواجهة الصعوبات التي تفرضها السوق، مما يجعله واقعا لا مفر منه.

***الكلمات المفتاحية:*الاندماج- الشركة الدامجة- الجمعية العامة غير العادية- الشركة المندمجة-**

Abstract:
The amalgamation isone way ofothermeansthe concentration ofprojects,considered as a necessityin the context ofeconomic reforms,its realizationis still subject tolegal, economicand social factors.
By whichgroup of companiesforms an economic unittoface the challengesof the marketwhichmakeita fact.

Keywords:
Amalgamation-AmalgamatedCompany-extraordinarygeneral meeting-AmalgamatingCompany-economicphenomenonof concentration-amalgamationprotocol

مقدمة:

يعتبر الاندماج وسيلة من وسائل التركيز الاقتصادي، ونظرا لغياب المادة القانونية التي تعرفه بشكل جامع ومانع واقتصار المشرع الجزائري فقط على ذكر حالاته[1]، دون الغوص في معناه، فإن مصطلح الاندماج يصادف ثورة من التعاريف الفقهية.

فيمكن تعريفه أنه: "اجتماع شركتين قائمتين-على الأقل-، إما أن تمتص إحداهما للأخرى، وإما –استثنائيا- أن تتحد شركتين من اجل تشكيل شركة واحدة"[2].

ولعل من العقوبات الناجمة عن مخالفات الاندماج، "عدم نفاذ العملية في مواجهة الدائنين" الذين قاموا بصياغة الطلب من العدالة، كما في حالة وجود عبارة واحدة غير صحيحة في مشروع الاندماج، مثل وجود خطأ في المقر الاجتماعي للشركة المندمجة، فهذا سيمنع من سريان المعارضة بالنسبة للدائنين[3]. إلا أن العقوبة الأساسية المترتبة في هذا الصدد هي "بطلان الاندماج".

ونظر لتعدد أسباب هذا البطلان، فسيتم التركيز على أهمها وهي:التعسف في استعمال الحق - الزيادة في التزامات المساهمين والإضرار بها وكذلك خلق الاحتكار كسبب من الأسباب بطلان الاندماج.

ولما كان لبطلان الاندماج أثر على الشركات التي يشملها، فإن الأمر يستلزم بالضرورة التطرق إلى وسائل وقائية للحد من بطلان الاندماج والحيلولة إلى استمراره وبقاءه.

وذلك من خلال التطرق إلى أسباب بطلان الاندماج (المطلب الأول)، ثم إلى الآثار الناجمة عنه (المطلب الثاني).

---

[1]- المادة 744 من الأمر رقم 59/75 المؤرّخ في 20 رمضان عام1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 يتضمن القانون التجاري الجزائري المعدّل والمتمّم،(ج.ر عدد 101).

[2] - Yves GUYON, droit des affaires (droit commercial général et société), 7éme éd, Economica, Paris, 1995, P. 630. (la fusion est la réunion d'au moins deux sociétés préexistantes soit que l'une absorbe l'autre soit, plus exceptionnellement, que l'une et l'autre ne confondent pour constituer une société unique).

[3] - **Frédéric MASQUELIER**, sociétés par action simplifiée, 2éd, Delmas, paris, 2001, p. 208.

المطلب الأول: أسباب بطلان الاندماج. إن الاندماج يبطل –كغيره من التصرفات القانونية[1]- نتيجة لمخالفة قانون الشركات (القانون التجاري)أو نظام الشركات مثل: عدم مراعاة مصلحة الشركة أو صدور قرار الاندماج من جهة غير مختصة بإصداره أو بسبب زيادة التزامات المساهمين. كما يبطل أو يكون قابلا للإبطال بسبب مخالفته للأحكام التي تخضع لها العقود كأن ينطوي عقد الاندماج على عيب من عيوب الرضا[2] أو أن يكون مخالفا للنظام العام أو الآداب العامة، أو إذا حصلت عملية الاندماج احتيالا" وغشا من أجل الاستيلاء على حقوق الغير، أو إذا حصل اعتراض على الاندماج وقضت المحكمة بإبطال الاندماج[3].

ومهما كانت أسباب بطلان الاندماج إلا أنه، ما يهمنا بالدرجة الأولى هو تلك الأسباب التي لها علاقة بخصوصية الاندماج باعتباره إحدى عمليات إعادة الهيكلة.و فيما يلي سيتم التعرض لهذه الأسباب في كل فرع على حدى.

الفرع الأول: بطلان الاندماج بسبب التعسف في استعمالا الحق. يرى الفقه الفرنسي أن بطلان عملية الاندماج لا يمكن أن ينجم إلا عن بطلان مداولات إحدى الجمعيات العامة التي قررت العملية[4] أو عن عدم إيداع إعلان عن المطابقة[5].

وبعيدا عن هاتين الفرضيتين ، يمكن للمحاكم أن تحكم بالإلغاء إذا كان قرار الاندماج قد تأسس عن "تعسف الأغلبية في حق الأقلية"، أو "التعسف في استعمال أموال الشركة " أو التعسف في استعمال الحق[6].

و نقصد بالدرجة الأولى، تعسف الأغلبية في حق الأقلية، ومن الأمثلة التي جاء بها القضاء الفرنسي في هذا الصدد، اندماج شركة .ذ.م.م مكونة من ثلاث شركات في شركة أخرى تقوم على نفس الغرض وهو استغلال مستشفى وكان هذا الاندماج قد وقع باتفاق شريكين فقط من الشركة المندمجة وبعض شركاء في الشركة الدامجة وقد اعتمد هذا الاتفاق من الجمعية العامة للشركة المندمجة في حين كان الشريك الثالث الذي يعمل طبيبا في الشركة المندمجة، متغيبا لأسباب خاصة أثناء عملية الاندماج فطالب هذا الأخير ببطلان الاندماج فقصت به المحكمة الابتدائية وأيدتها محكمة الاستئناف ثم محكمة النقض.

وإذا كان يجب حماية الأقلية من تعسف الأغلبية، فإنه يجب أيضا حماية الأغلبية من تعسف الأقلية الذي يتمثل في اعتراضها بلا مبرر على قرار الأغلبية وهو ما يوجب الاعتراف بصحة القرار الأخير متى كان مراعيا لمصلحة الشركة ولم يكن يهدف إلى تحقيق مصلحة خاصة بالأغلبية والإضرار بالأقلية[7].

الفرع الثاني: بطلان الاندماج بسبب الزيادة في التزامات المساهمين والإضرار بها.

اختلف الفقه في تحديد مفهوم زيادة التزامات المساهمين، فذهب جانب من الفقه إلى إعطاء تفسير واسع لهذا المصطلح، فاعتبر كل قرار يترتب عليه تشديد الأعباء زيادة في التزامات المساهمين، في حين ذهب جانب آخر إلى عدم الأخذ بهذا التفسير وفصل في هذه المسألة ما بين القرارات التي تصدرها الجمعية العامة.

وبالفعل، فإن غالبية التشريعات تتفق على عدم جواز قيام الجمعية العامة بإصدار قرارات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في التزامات المساهمين كما في حالة" اندماج شركة مساهمة في شركة ذات مسؤولية محدودة" لأن تداول حصص هذه الأخيرة

---

[1]- و في هذا الصدد نقصد البطلان المنصوص عليه في المواد من 733 إلى 743 ق.ت.ج، فنظرا لكون الاندماج عملية قانونية مثلها مثل العمليات القانونية الأخرى فإن ما تخضع له هذه الأخيرة من أسباب بطلان ينطبق على حالة الاندماج.

[2]- حسني المصري، اندماج الشركات وانقسامها، دار الكتب القانونية، مصر، 2007،ص. 333،334.

[3]- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، ج13، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2011، ص. 283.

[4] - Martine BOIZARD, répertoire des sociétés, tome III, Dalloz, Paris, 1999, p. 20.« La nullité d'une fusion ne peut résulter que de la nullité de la délibération de l'une des assemblées qui ont décidé l'opération ».

[5]- ميشال جرمان، المطول في القانون التجاري، ج1، ط1، المؤسسة الجامعية، لبنان، 2008، ص. 883.

[6]- **Philippe MERLE**, droit commercial, sociétés commerciaux, 10éd, Dalloz, paris, 2005 ,p. 877.

[7]- حسني المصري، المرجع السابق، ص. 337 و ما يليها.

يخضع لقيود أشد من تلك التي تخضع لها أسهم شركات المساهمة، كما أن جميع الشركاء في الشركة ذ.م.م يخضعون لمسؤولية ثقيلة فيما يتعلق بتقدير الحصص العينية على نحو لا وجود له في شركات المساهمة.وهو ما نص عليه المشرع الجزائري صراحة في المادة674ق.ت.ج: "تختص الجمعية العامة غير العادية وحدها بصلاحيات تعديل القانون الأساسي في كل أحكامه، ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن، ومع ذلك لا يجوز لهذه الأخيرة أن ترفع في التزامات المساهمين، ما عدا العمليات الناتجة عن تجمع الأسهم التي تمت بصفة منتظمة".ولكن تجدر الإشارة أن قاعدة عدم جواز الزيادة في التزامات المساهمين، ترد عليها استثناء إذ أن بعض التشريعات[1] أجازت صدور هذه القرارات لكنها اشترطت أن تصدر بالإجماع أي أن تحصل الجمعية العامة على موافقة جميع المساهمين في الشركة المساهمة من دون استثناء لتفادي خرق هذا المبدأ.

وفي الأخير لا يفوتني التنويه، إلى أن الاندماج لا يبطل فقط بسبب الزيادة في التزامات المساهمين، وإنما يبطل أيضا- في المقابل –بسبب الإضرار بحقوق الدائنين، إذ أنه متى شاب الغش عملية الاندماج، جاز لدائني الشركة المندمجة طلب بطلان الاندماج بالإضافة إلى تمسكهم بعدم الاحتجاج بالاندماج في مواجهتهم ليقتضوا حقوقهم من أصول الشركة المندمجة[2].و في هذه الحالة فإنّ كل الشركات المساهمة في العملية تكون مسؤولة بالتضامن عن تنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتق الشركة الدامجة والناشئة بين تاريخ أثر الاندماج وتاريخ شهر قرار البطلان[3]

الفرع الثالث: بطلان الاندماج بسبب خلق الاحتكار: قد يؤدي الاندماج الذي يحصل بين الشركات المتنافسة، إلى استئثار الشركة الدامجة بفرع معين من فروع النشاط الاقتصادي، فتتسلط على السوق بما يتمتع به، مما يخلق احتكار أو شبه احتكار"لهذا الفرع من النشاط، وهذا الوضع لا يجب أن يسمح به المشرع متى أدى إلى عرقلة النشاط المعتاد للسوق حيث لن يؤدي التركيز الاقتصادي في هذه الحالة

إلى الأهداف الإيجابية المقصودة منه والتي تتمثل في تحقيق تقدم اقتصادي أو اجتماعي والإسهام في القضاء على المنافسة الهدامة[4].

وقاعدة الحظر تستمد أساسها من قانون **كلايتون** وقانون **شيرمان**[5] الأمريكيين اللذان يقضيان بعدم مشروعية الاندماج أو أو السيطرة إذا كان من المحتمل أن يؤدي إلى التقييد الجوهري للمنافسة [6]أو إلى تكوين احتكار.

---

[2] - بشرى خالد تركي المولى، المرجع السابق، ص. 123.

[3]- حسني المصري،المرجع السابق،ص..342

[4] - Philippe MERLE, Op.cit, p. 878. (En cas d'annulation d'une fusion, toutes les sociétés ayant participé à l'opération sont solidairement responsables de l'exécution des obligations à la charge de la société absorbante nées entre la date d'effet de l'opération et la date de publication de la décision de la nullité).

[4]-حسني المصري، المرجع السابق، ص.347.

[5]- فالنظام الأمريكي وضع لبناته الأولى مند صدور قانون "**شيرمان**" سنة 1890 في الو.م.أ الذي تضمن نصا صريحا يقضي بعدم مشروعية أي عقد أو اتفاق-أيا كان شكله-متى أدى إلى خلق احتكار في مجال التجارة الداخلية أو الخارجية،و ظهرت معالم هدا القانون بصدور قانون "**كلايتون**" سنة 1914.لمزيد من التفصيل، راجع،حسني المصري، المرجع نفسه، ص.351 و ما بعدها.

[6]- و في هذا الصدد لم يقم المشرع بتحديد معنى عبارة "التقييد الجوهري للمنافسة" أو بمعنى آخر، متى تكون التصرفات مقيدة للمنافسة بشكل جوهري؟ و بالتالي ترك هذه المسألة إلى القضاء، الذي وضع بعض المعايير، و من بينها: نمو الشركة الدامجة أو الجديدة إلى درجة من شأنها أن تؤثر على منافسيها تأثيرا "قاطعا" أو أن يؤدي التصرف إلى إقصاء عدد مفرط من التجار المنافسين من السوق، أو أن يعمل التصرف على تكوين علاقة بين البائعين و المشترين في السوق، تؤدي إلى حرمان التجار من الفرصة العادلة للمنافسة.

وبالتالي يمكن القول أن الاندماج يعتبر غير مشروع في حال عدم اتساقه مع السوق، وذلك عند تحقق شرطين هما:أن يؤدي الاندماج إلى تقوية أو تكوين مركز مسيطر أو متحكم في السوق، أو في جزء جوهري منه، وأن يؤدي هذا المركز المسيطر إلى الإعاقة المهمة للمنافسة الفعالة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الفرنسي لم يرتب البطلان كجزاء على عدم مشروعية التصرف المنشئ للاحتكار، ولكن أخضعه لرقابة السلطة الإدارية، وأعطى للإدارة سلطة إبطال التصرف أو تعديله أو تعليقه على شروط معينة[2].

ويرى البعض[3] أن خلق الاحتكار يعتبر من قبل التعسف في استخدام سلطة اقتصادية وهو ما يبرر إبطال الاندماج .

لكن لا يكفي لإبطال الاندماج في هذه الحالة، اتجاه قصد الشركة الدامجة إلى معاملة الشركة المندمجة كمعاملتها لشركتها الوليدة، بل يلزم لذلك التوافر القصد الخاص لذا الشركة الدامجة نحو اتخاذ الاندماج وسيلة لخلق احتكار.

وبما أن خلق الاحتكار يكون غالبا في مجال دمج البنوك فالأمثلة كثيرة في هذا المجال ومن بينها: قضية الدمج بين بنك **Philadelphia**الوطني وبنك **JIRARD**، وفيها قضت المحكمة الإتحادية العليا ببطلان قرار الدمج رغم موافقة مراقب النقد الاتحادي عليه، لأنه يهدف إلى خلق احتكار في منطقة فيلادلافيا. وهي النظر إلى حجم رؤوس الأموال وحجم الودائع وحجم القروض التي تملكها البنوك الراغبة في الدمج بعد الدمج مقارنة بما تملكه أو تحوزه البنوك الأخرى العاملة في نفس المنطقة مع النظر إلى اعتبارات أخرى.

وبالتالي وجدت محكمة الاتحادية فرقا كبيرا بين ما كان للبنوك العاملة في نفس المنطقة وبين البنكين بعد الدمج[4].

بعد التطرف لأسباب بطلان الاندماج، لا بد من التنويه إلى أن "اكتشاف البطلان" في الشركة المندمجة، يقتضي دعوة مساهمي هذه الشركة مجددا للاجتماع، ولكن هذه الدعوة تصطدم بنوعين من الصعوبات:

***الصعوبة الأولى**: بما أن الشركة المندمجة تكون قد أنقضت بالاندماج، فتنقضي معها هيئاتها الإدارية، وبالتالي لا يعود لهذه الهيئات صفة لدعوة الجمعية، لذلك يمكن حل هذه الصعوبة عن طريق القضاء الذي ينتدب وكيلا"يتولى دعوة الجمعية.

***الصعوبة الثانية**: ممن تتألف الجمعية؟ وبالتالي تتألف الجمعية من المساهمين والشركاء، غير أن المساهمين أو حتى الشركاء يتغيرون طالما أن الأسهم هي بطبيعتها مقابلة للتداول وطالما أن الحصص يمكن أن تنتقل إلى الغير يمكن بالتالي أن تتألف الجمعية من المساهمين والشركاء الحاليين الذين حلوا محل المساهمين أو الشركاء السابقين.

أما بالنسبة إلى البطلان في الشركة الدامجة، فليس ثمة صعوبة في دعوة الجمعية العمومية إلى الانعقاد، طالما أن هذه الشركة تكون قائمة ومتمتعة بالشخصية المعنوية[5].

أما فيما يتعلق بدعوى بطلان الاندماج، فيتمثل أطرافها إما في الشركة المندمجة بصفتها مدعية والشركة الدامجة بصفتها المدعى عليها أو العكس صحيح.

كما قد يكون المدعي ببطلان الاندماج غير الشركة الدامجة أو المندمجة بل قد يكون أحد أو بعض الشركاء أو المساهمين في هذه الشركة أو تلك وقد يكون من الغير.

---

[1]- أحمد عبد الرحمن الملحم،مدى مخالفة الاندماج و السيطرة لأحكام المنافسة التجارية،مجلة الحقوق ،تصدر عن مجلس النشر العلمي،جامعة الكويت،السنة19،العدد 3،1995،ص.43 و ما بعدها.

[2]- طمعة الشمري، الجوانب القانونية لدمج البنوك الكويتية، مجلة الحقوق، تصدر عن مجلس النشر العلمي، كلية الحقوق، جامعة الكويت، السنة الخامسة عشرة، العدد1، 1995ص.233،234.

[3]-حسني المصري، المرجع نفسه ، ص.351.

[4]- طمعة الشمري،المرجع السابق،ص.235.

[5]- الياس ناصيف ،المرجع السابق،ص.273،274.

إلا أن الصعوبة تكمن بالنسبة للشركة المندمجة، إذ يثور السؤال عما إذا كان فقدها لشخصيتها المعنوية يحرمها من حق الادعاء في مواجهة الشركة الدامجة أو الجديدة ببطلان الاندماج.؟

ولقد عرضت هذه المسألة على القضاء الفرنسي، حيث قضت محكمة **SEINE** بقبول دعوى بطلان الاندماج التي رفعها أمامها عضو مجلس إدارة مؤقت تم تعيينه لتمثيل الشركة في هذه الدعوى.

غير أن غالبية الفقه يتعارض مع هذا الحكم، ويكفي القول في هذا الصدد بأنه لمن المسلم أنه عندما تنقضي شركة فإنها تصفى وتزول شخصيتها المعنوية من تاريخ انتهاء التصفية، ويحتج بهذا الزوال سواء في العلاقة بين الشركاء أو في العلاقة بين الشركة أو الغير[1].

وبالتـالي تخضـع الشـركة المندمجـة لهـذه القاعـدة، مـع الملاحظـة أن التصـفية في الحالـة الأخيـرة هـي التصـفية التـي تقصـد بهـا التمهيـد للإنـدماج بحيـث لا تكـون التصـفية بقسـمة موجـودات الشـركة المندمجـة علـى الشـركاء فيهـا، وطالمـا لـم يثـر الشـك حـول تـاريخ إقفـال التصـفية فإنـه لا يجـوز للشـركة المندمجـة بعـد هـذا التـاريخ[2]، تعيـين وكيـل مؤقت لمباشرة دعوى البطلان.

ومـن ثـم، فـإن القـول بأنـه لا يجـوز للشـركة المندمجـة مباشـرة دعـوى بطـلان الانـدماج ضـد الشـركة الدامجـة نظـرا لفقـدانها لشخصـيتها المعنويـة بتمـام الانـدماج هـو قـول مـردود، لأنـه إذا لـم يكـن الانـدماج قـد تـم وكانـت الشـركة المندمجـة فـي مرحلـة التصـفية الممهـدة للانـدماج، جـاز لهـا مباشـرة دعـوى بطـلان الانـدماج نظـرا لاحتفاظهـا بشخصيتها المعنوية في هذه المرحلة، كما يجوز لها بالتالي تعيين مدير مؤقت لمباشرة هذه الدعوى نيابة عنها.

ومع ذلك فإنه طالما ظهر للشركة المندمجة وجه البطلان في الاندماج فإنه يجب عليها وقف إجراءات التصفية الممهدة للاندماج حتى لا تنتهي هذه الإجراءات بها إلى حالة الاندماج الذي يلحقه البطلان.هذا سيما إذا تمت مراعاة صعوبة المشاكل الناجمة عن الأثر الرجعي للبطلان[3]وهو ما سيتم التفصيل فيه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: آثار بطلان الاندماج.

من المعلوم أن للبطلان" أثر رجعي" يتمثل في عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد، وبالتالي يعني بطلان الاندماج بوجه عام، عودة الشركة الدامجة والشركة المندمجة إلى الحالة التي كانتا عليها قبل الاندماج إذا كان بطريق الضم أو عودة الشركتين أو الشركات المندمجة إلى الحالة التي كانت عليها قبل الاندماج إذا كان بطريق المزج.

لكن تطبيق الأثر الرجعي لبطلان الاندماج يواجه صعوبات قانونية وعملية عديدة سيما أن الأمر يتعلق بشركات ترتبط مع الغير بعقود لا تخضع لحصر، هذا ما يقتضي بالضرورة البحث عن الوسائل الحمائية التي تحول دون بطلان الاندماج ومن ثم تفادي النتائج المترتبة على المفعول الرجعي للبطلان.

ولعل من أهم هذه الوسائل: الرقابة السابقة على عمليات الاندماج وكذلك التقادم.

الفرع الأول: الأثر الرجعي لبطلان الاندماج.متى قضي ببطلان الاندماج، استعادت الشركة المندمجة شخصيتها المعنوية التي فقدتها إثر الاندماج وذمتها المالية التي كانت قد انتقلت إلى الشركة الدامجة أو الجديدة، الأمر الذي يعيد إلى الشركة المندمجة استقلالها كشخص قانوني متميز.

---

[1]- حسني المصري،المرجع السابق،ص.355 و ما يليها.

[2]- Frédéric MASQUELIER, Op.cit , p .208. (L'action en nullité d'une fusion de société se prescrit par six mois à compter de la date de la dernière inscription au RCS).

[3] - حسني المصري، المرجع السابق، ص. 359 و ما يليها.

ولا تعتبر عودة الشركة المندمجة مرة أخرى إلى مسرح الحياة القانونية بعثا جديدا لها بل تعتبر مواصلة لحياتها القانونية الأولى، إذ لما كان الاندماج تعديلا لعقدها أو نظامها وكان بطلان الاندماج يعني بطلان هذا التعديل فإنه يكون من الطبيعي أن يستمر الوجود القانوني للشركة المندمجة وفقا لشروطه القانونية السابقة للاندماج[1].

هذا بالنسبة للشركة أو الشركات المندمجة، أما بالنسبة للشركة الدامجة فلا أثر لبطلان الاندماج بطبيعة الحال على شخصيتها المعنوية، إنما يؤدي البطلان إلى إنقاص ذمتها المالية بمقدار الأصول والخصوم التي يتعين ردها بعد البطلان إلى الشركة أو الشركات المندمجة، ويصدق الوضع بالنسبة للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج بطريقة المزج.

إذ يؤدي بطلان الاندماج إلى انهيارها وزوال شخصيتها المعنوية وعودة ذمتها المالية بأصولها وخصومها إلى الشركة أو الشركات المندمجة.

ويثور التساؤل عن مصير العقود والتصرفات التي تمخضت عن نشاط الشركة الدامجة أو الجديدة خلال فترة الاندماج.

إذ يقتضي التطبيق الحرفي للأثر الرجعي لبطلان الاندماج أن تعود الشركة الدامجة والشركة المندمجة إلى الحالة التي كانتا عليها قبل الاندماج وبالتالي تستعيد هذه الأخيرة أصولها وخصومها من الشركة الدامجة.

ويعني ذلك أن الشركة المندمجة لا تتحمل الالتزامات ولا تستفيد من الحقوق التي نتجت عن نشاط الشركة الدامجة أثناء فترة الاندماج، لأنها لم تكن طرفا في العقود المولدة لهذه الحقوق والالتزامات، بحيث لم يكن لها وجود قانوني قبل الحكم ببطلان الاندماج.

أما الشركة الدامجة فتتحمل هذه الالتزامات وتستفيد من تلك الحقوق لأن العقود المبرمة لها،قد تمت باسمها ولحسابها.

ومن الواضح أن هذه النتيجة لا تكون مرضية لدائني الشركة الدامجة الذين نشأت حقوقهم خلال فترة الاندماج، لأنه يترتب على الحكم ببطلان الاندماج، انتقال جانب من الأصول التي كانت تضمن حقوقهم إلى الشركة أو الشركات المندمجة.

ومن ثم يؤدي بطلان الاندماج إلى زعزعة مراكزهم القانونية ويعرضهم لضياع حقوقهم خاصة إذا أصبحت الشركة الدامجة معسرة بعد الحكم بالبطلان[2].

هذا ما أدى ببعض التشريعات كالتشريع الفرنسي[3] والتشريع الكويتي [4]إلى اعتبار أن بطلان الاندماج ليس له أثر رجعي بل يسري بأثر فوري في مواجهة الشركات الداخلة في الاندماج وحتى في مواجهة الغير وذلك من خلال تكوين شركة "فعلية أو واقعية".

لذا فإنه ولئن كان يجب الحكم ببطلان الاندماج لمخالفته لأحكام القانون أو النظام أو لأحكام العقود عموما، فإنه لا يجب غض النظر عن تسوية آثار نشاط الشركة الدامجة أو الجديدة وهو ما يقتضي اعتبارها في شكل شركة فعلية أو واقعية.خلال الفترة المذكورة.

فإذا كان الاندماج بطريق الضم اعتبرت –شركة واقعية- قائمة بين الشركة أو الشركات المندمجة والشركة الدامجة، أما إذا كان الاندماج بطريق المزج، اعتبرت شركة واقعية قائمة بين الشركتين أو الشركات المندمجة.

---

[1]-حسني المصري، المرجع نفسه، ص. 359 و ما يليها.

[2] - أما إذا كان الاندماج بطريق المزج، تعين أن تعود جميع الشركات المندمجة إلى الحالة التي كانت عليها قبل الاندماج، فتشتري من الشركة الجديدة أصولها و خصومها بالحالة التي كانت عليها قبل الاندماج.راجع في هذا الصدد، حسام الدين عبد الغني الصغير، النظام القانوني لاندماج الشركات،ط2، دار الفكر الجامعي، مصر، 2004 ،ص.496 و ما بعدها.

[3] - Phillipe MERLE, Op.cit, p. 878. (L'annulation n'a aucun effet rétroactif, c'est-à-dire n'a aucun effet sur les droits et obligations nés au profit ou à la charge des sociétés bénéficiaires dés lors que ces droits et obligations sont nés entre la date d'effet de la fusion et la date à laquelle la décision prononçant la nullité a été publiée).

[4]- إذ ورد في التشريع الكويتي أن آثار بطلان الاندماج لا ترتد إلى الماضي بحيث نكون بصدد شركة واقع أو شركة فعلية، و من ثم ينبغي أن تصفى الشركة إذا قضي ببطلانها على هذا الأساس. و الحكمة في ذلك هي الحفاظ على المراكز القانونية لجميع ذوي الشأن و خاصة " الغير" حسن النية.

ونظرا لتطبيق نظرية الشركة الفعلية، فإن النتيجة المترتبة عنها هي تصفية الشركة الدامجة أو الجديدة، وهي تصفية بالمعنى التقليدي-لم تكن هذه الشركات مضطرة إلى إجرائها وهي في سبيلها إلى الاندماج، أو بعبارة أخرى فإن التصفية التقليدية التي لم تكن لازمة لاندماج الشركات تصبح واجبة لانفصالها بسبب بطلان الاندماج.

وتخضع هذه التصفية لأحكام عقد الاندماج رغم الحكم ببطلانه[1] فضلا على خضوعها للأحكام الخاصة بتصفية الشركات عموما[2].

وينتج عن تطبيق نظرية الشركة الفعلية، ألا يكون للبطلان أثر رجعي، ومن تم فإنه متى قضي "ببطلان الاندماج" استعادت الشركة المندمجة شخصيتها المعنوية، على أن تشترك مع الشركات الأخرى الداخلة في الاندماج في الحقوق والالتزامات الناشئة خلال فترة "وجودها الفعلي."

وهكذا تنصرف آثار العقود والتصرفات التي وقعت خلال الفترة المذكورة إلى كل شركة داخلة في الاندماج.

وفي الأخير تجدر الإشارة، على أن الصعوبة لا تكمن إذا كان البطلان مطلقا، حيث ينتج أثره بالنسبة لجميع الشركات الداخلة في الاندماج والشركاء أو المساهمين فيها.

وإنما يثور التساؤل عن الحالة التي يكون فيها البطلان نسبيا[3] فما هو أثر هذا البطلان بالنسبة لهذه الشركات أو بالنسبة لهؤلاء الشركاء أو المساهمين؟

ففي هذه الحالة، يتم إعمال الحلول المتخذة في حالة الحكم بالبطلان النسبي لصالح أحد الشركاء أو المساهمين.

فإذا تعلق سبب البطلان بالشركة المندمجة، أنتج أثره بالنسبة لها، فإذا كان الاندماج قاصرا على هذه الشركة والشركة الدامجة فان البطلان يؤدي إلى انتهاء حالة الاندماج تماما، أما إذا كان الاندماج شاملا لأكثر من شركة مندمجة فضلا عن الشركة الدامجة، فإن حالة الاندماج تنتهي بالنسبة للشركة التي طلبت البطلان فقط بينما يظل الاندماج مستمرا بين الشركة الدامجة والشركات المندمجة الأخرى.

وفي هذه الحالة تجري الشركة الدامجة تصفية مؤقتة بغرض إخراج أصول وخصوم الشركة المندمجة التي أنتج البطلان أثره بالنسبة لها.

ويسير الأمر على هذا النحو لو قضي بالبطلان بناءا على طلب الشركة الدامجة، أو بناءا على طلب الشركاء أو المساهمين في أي شركة من الشركات الداخلة في الاندماج لنقص في الأهلية أو العيب في الرضا[4].

الفرع الثاني: وسائل الحد من بطلان الاندماج.

إذا كان لنظرية الشركة الفعلية، الفضل في تسوية المراكز القانونية التي نشأت خلال الفترة الممتدة من إنشاء الشركة حتى إقرار بطلان الاندماج، فإنها لا تعدو أن تكون وسيلة علاجية للنتائج المترتبة على الأثر الرجعي للبطلان، ولا تستطيع محو كل الآثار العملية للحكم ببطلان الاندماج التي تتمثل على الأقل في إرباك مسيرة النشاط الاقتصادي للمشروع أو المشروعات التي كان يشتملها الاندماج، وتوجيه صدمة، قد تكون شديدة لعملائها نتيجة لتصفية الشركة الدامجة أو الجديدة واستقلال الشركات المندمجة.

لذا تظهر الحاجة إلى وسائل تضمن استمرار حالة الاندماج دون إنهائه وتتمثل فيما يلي:

---

[3] - حسني المصري، المرجع السابق، ص. 370 و ما يليها.

[4] - و المقصود في هذا الصدد، تصفية الشركات المنصوص عليها في المواد من 765 إلى 795 ق.ت.ج.

[3]- و المقصود بالبطلان النسبي "في حالة الاندماج": ذلك البطلان الناتج عن عيب في إرادة الشركة الدامجة أو المندمجة أو إرادة أحد أو بعض الشركاء أو المساهمين من غلط أو تدليس أو إكراه أو حتى استغلال.

[4]- حسني المصري،المرجع السابق،ص.372 ، 373.

أولا: الرقابة السابقة على عمليات الاندماج.لابد أن تتابع الدولة رقابتها على الاندماج منذ بدايته وحتى تمامه، وهي رقابة على الاقتصاد الوطني وعلى نشاط الشركات على وجه الخصوص[1].

والمقصود بالرقابة السابقة على عمليات الاندماج تلك الرقابة التي تمارسها السلطة العامة بغرض التحقق من توافر الشروط القانونية لاندماج الشركات قبل وقوعه، وذلك بتعليق الاندماج على شرط الترخيص ، وهي رقابة من شأنها الحيلولة دون مخالفة أحكام القانون[2].

والجدير بالذكر، أن المشرع الفرنسي وكذلك المشرع الجزائري لم يعملا بنظام الرقابة السابقة [3]سواء في مجال تأسيس الشركة أو تعديل نظامها أو اندماجها كما لم يتم تطبيق نظام الرقابة القضائية السابقة.

لكن موقف المشرع الفرنسي من الرقابة السابقة على الشركات قد تغير، حيث

أخضع عمليات الاندماج لرقابة السلطة العامة والمتمثلة في وزير الاقتصاد والتجارة، بغرض التحقيق من عدم قيام هذه العمليات على قصد الاحتكار دون البحث في مدى توافر الشروط القانونية للاندماج.

وبالتالي يلاحظ أن هذه الرقابة الإدارية السابقة، تقتصر فقط على حالة البطلان بسبب الاحتكار[4].

في حين نجد أن مجال الرقابة يتسع لدى بعض التشريعات، إذ قد يكون الهدف منها هو-إضافة إلى السبب السابق الذكر- التحقق من تقيد الشركات الداخلة في الاندماج، بأحكام القانون والعقود المبرمة والأنظمة والقرارات وخاصة ما يتعلق بفحص حسابات الشركات وقيودها، والتأكد من التزام الشركات بالغايات التي أسست من أجلها[5] وباختصار، من توافر الشروط القانونية للاندماج ومن سلامة القرارات وعدم تعارضها مع أحكام الأنظمة التشريعية، الأمر الذي من شأنه تفادي بطلان الاندماج وتجنب آثاره الخطيرة على مركز الشركات المندمجة وعلاقاتها مع الغير.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض القوانين[6] ترتب جزاءات على الشركات التي لا تراعي القوانين والأنظمة – أي عدم الامتثال لنظام الرقابة السابقة- وذلك بشطب الشركة وزوال شخصيتها المعنوية.

ثانيا: تصحيح وجه البطلان.لقد نص المشرع الجزائري في المادة 736 ق.ت.ج على ما يلي: "يجوز للمحكمة التي تتولى النظر في دعوى البطلان أن تحدد أجلا ولو تلقائيا للتمكن من إزالة البطلان، ولا يسوغ لها أن تقضي بالبطلان في أقل من شهرين من تاريخ طلب افتتاح الدعوى.

وإذا اقتضى الحال استدعاء الجمعية أو وقعت استشارة الشركاء، لإزالة البطلان، وإذا ثبت استدعاء قانوني لتلك الجمعية أو إرسال نص مشاريع القرار مصحوبا لمستندات التي يجب تسليمها للشركاء فإن المحكمة تقضي بحكم بمنح الأجل اللازم للشركاء لاتخاذ القرار"[7].

---

[1]- أسامة نائل المحسين، الوجيز في الشركات التجارية والإفلاس، ط1، دار الثقافة، عمان، 2008،ص. 75.

[2]- حسني المصري، المرجع السابق، ص. 374.

[3]- في حين نجد أن المشرع المصري أخذ أيضا بنظام الرقابة السابقة لكنه كان يخضع عملية الاندماج لقرار جمهوري و الذي أصبح ترخيصا من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة المختصة. أما المشرع الأردني فقد أناط سلطة الرقابة لوزير التجارة و الصناعة بينما نجد المشرع الكويتي يشترط إضافة إلى ذلك، صدور مرسوم أميري بالموافقة على الدمج.

[4]- حسني المصري، المرجع نفسه، ص. 375، 376.

[5]- محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية، (الشركات التجارية)، ط1، المجلد الخامس، دار الثقافة، عمان، 2008، ص. 68.

[6]- ومن بين هذه القوانين، القانون الأردني الذي يرتب شطب الشركة وإنهاء شخصيتها المعنوية إذا لم تمتثل لأحكام الرقابة الإدارية السابقة، و قرار الشطب يصدر من وزير الصناعة و التجارة.و يكون محل نشر، ويمكن للشركة في هذا الصدد، أن تطعن وإذا اقتنعت المحكمة، أصدرت قرار بإعادة تسجيل الشركة وتعتبر هذه الأخيرة كأنها لم تشطب و تستمر في عملها.انظر في هدا الصدد،محمود الكيلاني، المرجع نفسه ، ص.83.

[7]- المادة 736 ق.ت.ج.

فإذا كان قرار الاندماج الصادر من جماعة الشركاء باطلا بسبب مخالفته لأحكام القانون أو النظام أو أحكام العقود جاز تصحيح وجه البطلان، كالحصول على موافقة جميع الشركاء على الاندماج متى كان يؤدي إلى زيادة التزامات المساهمين، أو تعديل نسب مبادلة حصص الشركة الدامجة بحصص الشركة المندمجة، لمنع الإضرار بفريق معين من الشركاء أو المساهمين، أو إجازة الاندماج من الشركاء أو المساهمين الذين شاب رضاهم بسبب الغلط أو الإكراه أو التدليس وذلك بشرط أن يصدر قرار الشركاء أو المساهمين بتصحيح وجه البطلان في المدة التي تحددها المحكمة لذلك[1].

وعندما يكون من الممكن معالجة المخالفة القانونية الموجبة للبطلان، فإن المحاكم التي تنظر في دعوى البطلان، تقوم بإعطاء مهلة للشركات المعنية من أجل تعديل الوضعية[2].وهذه المهلة تحددها المحكمة من تلقاء نفسها، ولها رد الدعوى بطلب البطلان إذا قامت الجهة المعنية بالتصحيح قبل النطق بالحكم وبالتالي رفض دعوى البطلان[3]لعدم التأسيس.

ومن جهة أخرى، فإذا كان بطلان الشركة أو القرارات اللاحقة على تأسيسها –ومنها قرار الاندماج- بسبب وجود عيب في الرضا أو فقد أهلية شريك، وإذا كان التصحيح ممكنا، يجوز لكل شخص يهمه الأمر أن ينذر الشخص المعني بهذا الإجراء، إما القيام بالتصحيح أو برفع دعوى البطلان في أجل ستة أشهر تحت طائلة انقضاء الميعاد ويتعين إبلاغ الشركة بهذا الإنذار.ويجوز للشركة أو أحد الشركاء أن يعرض على المحكمة التي تتولى الحكم في الأجل المنصوص عليه (ستة أشهر)، كل إجراء من شأنه أن يزيل مصلحة المدعي خصوصا بشراء حقوقه في الشركة، وفي هذه الحالة يسوغ للمحكمة إما أن تقضي بالبطلان أو بموجب الإجراءات المعروضة، إذا وافقت عليها الشركة مسبقا، ضمن الشروط المقررة لتعديلات القانون الأساسي.مع الإشارة إلى أنه لا تأثير لتصويت الشريك المطلوب شراء حقوقه من جديد على قرار الشركة[4].

أما إذا كان بطلان أعمال ومداولات اللاحقة لتأسيس الشركة – و نقصد قرار الاندماج - مبينا على مخالفة قواعد النشر، فإن لكل شخص يهمه أمر تصحيح العمل، أن ينذر الشركة بالقيام بهذا التصحيح في أجل ثلاثين يوما، وإذا وقع التصحيح في هذا الأجل، فيجوز لكل شخص يهمه الأمر أن يطلب من القضاء تعيين وكيل يكلف بالقيام بهذا الإجراء[5].

والجدير بالذكر ، أن بعض التشريعات، لا تتضمن في نصوصها مثل هذه الأحكام السابقة مثل التشريع المصري[6].

ثالثا: التقادم: تنقضي دعوى البطلان إذا انقطع سبب البطلان في اليوم الذي تتولى فيه المحكمة النظر في الأصل ابتدائيا، إلا إذا كان هذا البطلان مبنيا على عدم قانونية موضوع الشركة[7].

وعلى العموم، تتقادم دعوى بطلان الشركة أو الأعمال أو المداولات اللاحقة لتأسيسها –كقرار الاندماج- بانقضاء أجل ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ حصول البطلان، وذلك من دون إخلال بانقضاء مهلة الستة أشهر المشار إليها سابقا[8].

وبعد التعرض لبطلان الاندماج، من المهم جدا تسليط الضوء على تمييز بطلان الاندماج عن فسخه، فبالرغم أن كلاهما يرتب عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد، إلا أن الاختلاف بينهما واضح، إذ أن الفسخ يكون بحكم

---

[1]- حسني المصري، المرجع السابق، ص. 379.

[2] - Philipe Merle, Op.cit, P.878. (Lorsqu'il est possible de porter remède à l'irrégularité susceptible d'entrainer la nullité, le tribunal saisi de l'action en nullité doit accorder aux sociétés intéressées, un délai pour régulariser la situation).

[3] - أسامة نائل المحيسن، المرجع السابق، ص.79.

[4]- المادة 738 /1و 2 و 3 ق.ت.ج.

[5]- المادة 739 ق.ت.ج.

[6]- حيث أن قانون الشركات المصري لم يتضمن في أحكامه حالة تصحيح البطلان، و يبرر موقفه بنظام الرقابة السابقة إذ يعتبرها كافية لتفادي حصول اندماج مشوب بالبطلان. كما يضيف إلى ذلك، أن انقضاء دعوى بطلان قرارات الشركة بالتقادم، تشمل مدة أقصر من تلك التي حددها القانون الفرنسي و كذلك الجزائري.

[7]- المادة 735 ق.ت.ج و تقابلها المادة 362 ق.ش.ف.

[8]- المادة 740 ق.ت.ج.

قضائي لعدم تنفيذ أحد طرفي عقد الاندماج لالتزاماته كعدم وفاء الشركة الدامجة بديون الشركة المندمجة، أما البطلان الذي يلحق العقد، فيعتبر جزاء لعدم احترام أحكام القانون المتعلقة بتكوينه[1].

الخاتمة:

من خلال كل ما سبق، يمكن القول أن الأحكام السابقة الذكر، تكشف في مجموعها عن تطور قانون الشركات في مجال تفادي آثار بطلان قرارات الشركة بصفة عامة وقرارات اندماجها بصفة خاصة باعتبار هذه القرارات الأخيرة هي قرارات لاحقة على تأسيس الشركة.

كما يمكن القول أن المستثمر الجزائري ما زال لديه تخوف من هذه العملية بحيث لا يوجد إلا ما يعد على الأصابع من الداخلين في عملية الإدماج وذلك نظرا "للنظام الذي كان سائدا في بلادنا والتغير الذي يحدث ببطء "لأن الضرورة الاقتصادية تفرض علينا مواكبة العصر.لذلك كان من الأحسن لو اعتنى المشرع الجزائري أكثر بمسألة الاندماج وضبطها بنصوص أكثر دقة باعتبار أن هذا الأخير هو موضوع الساعة، وقيام الحكومات بتقديم الحوافز والميزات للشركات المندمجة لإنجاح عمليات الاندماج، والعمل على مراقبة الأداء المالي وتشكيل لجان مسؤولة عن متابعة هذه العملية بهدف الوقوف على الأسباب الكامنة وراء عدم التحسن في الأداء المالي.

قائمة المراجع:

أولا:الكتب:

أ.باللغة العربية:

1. إلياس ناصيف،2011،موسوعة الشركات التجارية، ج13، ط1، لبنان،منشورات الحلبي الحقوقية.
2. حسني المصري،2007، إندماج الشركات وانقسامها، مصر، دار الكتب القانونية.
3. ميشال جرمان،2008، المطول في القانون التجاري، ج1، ط1، لبنان، المؤسسة الجامعية.
4. بشرى خالد تركي المولى،2010،التزامات المساهم في الشركة المساهمة، ط1، الأردن، دار الحامد.
5. حسام الدين عبد الغني الصغير،2004، النظام القانوني لاندماج الشركات،ط2، مصر، دار الفكر الجامعي.
6. أسامة نائل المحسين،2008،الوجيز في الشركات التجارية والإفلاس، ط1، عمان، دار الثقافة.
7. محمود الكيلاني،2008،الموسوعة التجارية والمصرفية، (الشركات التجارية)، ط1، المجلد الخامس، عمان،دار الثقافة.

ب. باللغة الفرنسية:

1. Yves GUYON, droit des affaires (droit commercial général et société), 7éme éd, Economica, Paris, 1995.
2. **Frédéric MASQUELIER**, sociétés par action simplifiée, 2éd, Delmas, paris, 2001.
3. Martine BOIZARD, répertoire des sociétés, tome III, Dalloz, Paris, 1999.
4. **Philippe MERLE**, droit commercial, sociétés commerciaux, 10éd, Dalloz, paris, 2005.

ثانيا:المقالات:

1. أحمد عبد الرحمن الملحم،مدى مخالفة الاندماج و السيطرة لأحكام المنافسة التجارية،مجلة الحقوق ،تصدر عن مجلس النشر العلمي،جامعة الكويت،السنة19،العدد 1995.
2. طمعة الشمري، الجوانب القانونية لدمج البنوك الكويتية، مجلة الحقوق، تصدر عن مجلس النشر العلمي، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت، السنة الخامسة عشرة، العدد1، 1995.

ثالثا:المراجع النصية:

1. الأمر رقم 59/75 المؤرّخ في 20 رمضان عام1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 يتضمن القانون التجاري الجزائري المعدّل والمتمّم،(ج.ر عدد 101).

[1]- حسني المصري، المرجع السابق، ص. 354.

البصمة الوراثية دليل علمي في المادة الجزائية

أ. محسن شدادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

الملخص:

تعاقبت الاكتشافات العلمية في عصرنا هذا لتمس جميع ميادين الحياة، كما أنها امتدت لتشمل حتى الاكتشافات التي يمكن الاستفادة منها في مجال القانون الجنائي عامة، وشقه الإجرائي على وجه الخصوص لاسيما طرق ووسائل الإثبات، وأساليب التحقق من شخصية الجناة. فالأبحاث في مجال علم البصمات تطورت لتصل إلى وجود أنواع أخرى يمكن من خلالها معرفة صاحبها وتحديد هويته تحديدا دقيقا، على غرار بصمات العين والأذن والرائحة والشعر والأسنان.. إلخ. كما ساهمت هذه الثورة العلمية في كشف النقاب عن خصائص وميزات أخرى في الإنسان قد تكون أسهل وأدق وأشد حسما من البصمات السالفة الذكر، تمثلت في البصمة الوراثية التي أضحت أحد أشهر وأهم الأدلة العلمية في مجال التعرف على هوية الأشخاص، وبالتالي قدمت خدمة جليلة للهيئات القضائية في كشف طلاسم العديد من الجرائم التي كانت ولوقت قريب تحفظ وتقيد ضد مجهول.

الكلمات المفتاحية: التطور العلمي، البصمة الوراثية، الأساس القانوني، الأساس العلمي، دورها في الإثبات.

Abstract: The successive scientific discoveries of our time to affect all spheres of life, it is also extended to include up to discoveries that can be used in the field of general criminal law, procedure and apartment, especially, And means of proof, and methods of verifying the identity of the perpetrators. Research is in the field of fingerprints have evolved to the existence of other types including to see the owner and determine the precise identity, similar to the eye and ear, odor, hair and Teeth ... etc. This scientific revolution also breaks down the characteristics and other traits in humans can be easier and more accurate and decisive than the aforementioned fingerprints, represented in DNA, which has become one of the evidence Scientific most important in the field of people identification, and thus provided excellent service and judicial bodies many talismans crimes that have been revealed and soon booking and is credited against unknown persons.

Key words: scientific development, DNA, The legal basis, Scientific Basis, Its role in the evidentiary.

مقدمة: إن التطور العلمي في مجال التقنيات الحيوية أو ما يعرف بالهندسة الوراثية والتي من أهم نتائجها" البصمة الجينية"، كانت دافعا قويا لفتح آفاق عديدة لاستخدام المعلومات الجينية من خلال توظيفها كإحدى أهم أدلة الإثبات في المادة الجزائية. حيث توصل الخبراء والفنيون في مجال العلوم الجنائية إلى أن أي مخلفات أو آثار مادية تعثر عليها هيئات البحث والتحري في مسرح الجريمة كالدماء واللعاب والشعر والأظافر وغيرها من المخلفات الحيوية وغير حيوية للإنسان، يمكن الاعتماد عليها للتعرف على هوية أصحابها، بعد تحليلها واستخلاص الحمض النووي منها أو ما يعرف بالبصمة الجينية ، التي تستخرج من نواة الخلية في جسم الإنسان، حيث أن لكل شخص بصمته الجينية الخاصة به، والتي لا يمكن أن تتشابه أو تتطابق مع البصمة الجينية لأي شخص آخر[1].

المبحث الأول: ماهية البصمة الوراثية

المطلب الأول: تعريفها

الفرع الأول: لغة. البصمة الوراثية مركب وصفي من كلمتين: البصمة ، والوراثة.

"البصمة " يقصد بها العلامة، يقال بصم القماش أي رسم عليه. كما أنها تأتي في اللغة بمعان كثيرة ، منها المعنى الذي أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة وهو "أثر الختم بالأصبع تم توسع في المعنى حتى صارت الكلمة تستعمل في الأثر المنطبع من شيء على شيء آخر مما يتميز به صاحبه عن غيره كما في استعمال البصمة الوراثية تشبيها لها ببصمة الأصابع[2].

أما مصطلح (الوراثية) هو صفة مشتقة من الوراثة، ومعناها في اللغة الانتقال فيقال :ورث فلان مالا أي انتقل إليه مال مورثه. وعلم الوراثة هو العلم الذي يبحث في انتقال صفات الكائن الحي من جيل إلى آخر، وتفسير الظواهر المتعلقة بهذا الانتقال[3].

وعليه فإذا ما اعتبرنا لفظ البصمة بمعنى العلامة أو أثر الختم بالإصبع ، ولفظ الوراثة بمعنى الانتقال، فإنه يمكن تعريف مصطلح البصمة الوراثية في اللغة بأنه" العلامة أو الأثر الذي ينتقل من الآباء إلى الأبناء أو من الأصول إلى الفروع وفق قوانين محددة"[4].

الفرع الثاني: اصطلاحا: رغم نص العديد من تشريعات الدول على البصمة الوراثية، وإقرار العمل بها في المحاكم كدليل نفي وإثبات في الحالات المدنية والجزائية، إلا أنها لم تتعرض لتعريفها أو تحديد مفهومها. لذا اجتهد العلماء العصر الحديث في وضع تعريف خاص للبصمة الجينية، كونها من المصطلحات الحديثة ذات طابع علمي، وما يلاحظ على هذه التعريفات أنه رغم اختلافها إلا أنها اتجهت كلها إلى مدلول واحد على النحو الآتي:

*عرف أعضاء المجمع الفقهي الذي ناقش موضوع البصمة الوراثية و مجالات الاستفادة منها خلال اجتماعه في دورته السادسة عشر التي انعقدت في مقر رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في الفترة الممتدة من 05 إلى 10 جانفي عام2002 ، حيث أقر فيه التعريف الذي سبق للمجمع اعتماده في دورته الخامسة عشر وهذا نصه: "البصمة الوراثية هي البنية الجينية "نسبة للجينات أي المورثات:" التي تدل على هوية كل إنسان بعينه"[5].

* عرفت ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، للبصمة الجينية بأنها" :البنية الجينية نسبة إلى جينات المورثات التفصيلية التي تدل على هوية كل فرد بعينه، وهي وسيلة لا تكاد تخطئ في التحقق من الوالدية البيولوجية والتحقق من الشخصية"[6].

* عرفها الدكتور سعد الدين مسعد هلالي بأنها:"العلامة أو الأثر الذي ينتقل من الآباء إلى الأبناء أو من الأصول إلى الفروع" ، وعرفها أيضا بأنها:" تعيين هوية الإنسان عن طريق تحليل جزء أو أجزاء من حامضDNA المتمركز في نواة أي خلية من خلايا جسمه ويظهر هذا التحليل في صورة شريط من سلسلتين كل سلسلة بها تدرج على شكل خطوط عريضة مسلسلة وفقا لتسلسل القواعد الأمنية على حمض DNA ، وهي خاصة لكل إنسان تميزه عن الآخر في الترتيب وفي المسافة ما بين الخطوط العرضية، تمثل إحدى السلسلتين الصفات الوراثية من الأب ، وتمثل السلسلة الأخرى الصفات الوراثية من الأم[7].

* عرفها الدكتور فريد واصل مفتي الأراضي المصرية سابقا بقوله:" البصمة الوارثية في اصطلاح العلماء يقصد بها تحديد هوية الإنسان عن طريق جزء أو أجزاء من حمضADN المتمركز في نواة أي خلية من خلايا جسمه"[8].

* عرفها للدكتور وهبة الزحيلي، في أعمال وبحوث الدورة السادسة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة المنعقد في سنة 2002 ، حول البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها، بأنها:" المادة المورثة الموجودة في خلايا جميع الكائنات الحية ،وهي مثل تحليل الدم أو بصمات الأصابع أو المادة المنوية أو الشعر أو الأنسجة ، تبين مدى التشابه و التماثل بين شيئين أو الاختلاف بينهما"[9].

* عرفها الدكتور رمسيس بهنام بأنها" :المادة الحاملة للعوامل الوراثية والجينات في الكائنات الحية."

* عرفها الدكتور عبد الله غانم بأنها" :صورة لتركيب المادة الحاملة للعوامل الوراثية أي هي صورة الحمض النوويADN الذي يحتوي على الصفات الوراثية للإنسان، أو بمعنى أدق هي صورة تتابع النيوكليوتيدات التي تكون جزيء الحامض النووي الوراثي، أو هي وسيلة من وسائل التعرف على الشخص عن طريق مقارنة مقاطع ADN"[10] .

*تعرف البصمة الوراثية أيضا بأنها:"اختلاف في التركيب الوراثي لمنطقة الإنترون وينفرد بها كل شخص تماما وتورث، أي أن الطفل يحصل على نصف هذه الاختلافات من الأم، وعلى النصف الآخر من الأب، ليكون مزيجا وراثيا جديدا يجمع بين خصائص الوالدين وخصائص مستودع وراثي متسع من قدامى الأسلاف"[11].

من خلال التعريفات الفقهية المشار إليها آنفا، وإن اختلفت في نظرتها للبصمة الوراثية من حيث المصطلحات القانونية والعلمية المستعملة، إلا أنها جميعها لها ذات الرؤية والدلالة، لذا يمكن تعريف البصمة الوراثية إجمالا :"البصمة الوراثية هي البنية الوراثية التي يتفرد بها كل شخص عن غيره ، و التي تمكننا من التحقق من الشخصية و الوالدية البيولوجية"[12].

تجدر الإشارة أن البصمة الوراثية تسمى علميا أيضا البصمة الجينية، وهو مشكل من كلمتين (البصمة) و(الجينية)، حيث سبق لنا تعريف البصمة في السابق وقلنا أنها تعني العلامة. أما كلمة الجينية مأخوذ من" الجينوم Genome" وهو مصطلح جديد في علم الوراثة "Gene" والتي تعني" المورث"، والجزء الثاني هو الأحرف الثلاثة الأخيرة من كلمة "Chromosome" وهي "ome" والتي تعني الصبغات(الكروموزومات)، فالبصمة الجينية إذن هي المسؤولة عن توريث الكروموزومات والتي تحمل مجموعة الصفات والخصائص الجسمية والنفسية للإنسان[13].

من المنظور العلمي يطلق على البصمة الجينية مصطلح" الشفرة الوراثية"، أو ما يعرف ب"ADN" وهي الحروف الأولى لمصطلح "Deoxyribo Nucleic Acid " وهي اختصار لكلمة" الحامض النووي الديوكسي متروع الأكسجين[14]"، وقد سمي بالحامض النووي نظرا لوجوده وتمركزه بشكل أساسي في نواة خلايا جميع الكائنات الحية بدءا من البكتيريا، والفطريات، والنباتات، والحيوانات إلى الإنسان[15].

إن بناء جسم الإنسان يبدأ باندماج خليتين إحداهما من الأب تسمى بالحيوان المنوي والأخرى من الأم وتسمى البويضة، حيث ينتج عن عملية التلقيح بويضة مخصبة، تحتوي كل خلية بشرية على 23 زوجا من الصبغيات أو ما يسمى بالكروموزومات، أي بما مجموعه 46 كروموزوما، منها 22 زوجا متماثلة(44 كروموزوما) في كل من الذكر والأنثى، والتي تسمى علميا بالكروموزومات الجسدية، في حين أن الزوج رقم 23 يكون مختلفا بين الذكر والانثى، ويكون شاملا على المعلومات التي تتعلق بالجنس، ويسمى بالكروموزومات الجنسية، ويرمز لها في الذكر بالحرفين XY وفي الأنثى يرمزلها ب XX بعد التخصيب تبدأ البويضة الملقحة في عملية انقسام عبر مراحل متعددة من أجل بناء جسم الإنسان بكافة خلاياه، وأول ما ينقسم من الخلية الحية نواتها، والتي تحتوي على الحمض النووي المكثف ADN والمختصرة لعبارة الحمض النووي منقوص الأكسجين[16].

كما أن جزيء الحمض النووي في ذاته يتشكل من وحدات متكررة بترتيب معين في صورة سلسلة طويلة جدا تسمى"نيوكليوتيدات"، وتتكون كل واحدة من هذه النيوكليوتيدات من سكر الرايبوز الخماسي منقوص الأكسجين وحامض الفوسفوريك وأربعة قواعد نتروجينية(أدينين، جوانين، سيتوزين،ثايمين) ويرمز لهذه القواعد بالرموز التالية (A-T-C-G)، حيث يتصل الأدينين دوما بالثايمين برابطتين هيدروجينيتين ويتصل الجوانين بالسيتوزين بواسطة ثلاثة روابط هيدروجينية، ولكي تتكون السلسلة عديدة النيوكليوتيد تتصل كل واحدة من هذه القواعد بالسكر الخماسي منقوص الأكسجين ويتصل هذا الأخير بالمركب الفوسفوري[17].

توجد روابط هيدروجينية تربط القواعد النيتروجينية ببعضها؛ وتعتبر هذه القواعد هي العمود الفقري للحمض النووي، كما أن موقع وعدد وترتيب هذه القواعد هي التي تشكل الصفات الوراثية أو ما يسمى بالجينات الموجودة على كل كروموزوم، ويتراوح عددها بين الألف إلى مليون جين، حيث تنقل جميع الصفات الوراثية في أي إنسان، وهناك جينات خاصة بتوريث فصائل الدم ولون الشعر ولون الجلد ...الخ. وبعبارة أخرى فإن ADN قادر على حمل وحفظ جميع الصفات والمعلومات الوراثية للكائنات الحية بصورة شفرية مبرمجة وثابتة، ويتمتع بقدرته على التكاثر والانتقال بدقة من سلالة لأخرى ومن جيل لآخر، وهو بما يحمله من صفات وراثية ومعلومات يكون مسؤولا عن نقل الصفات الوراثية المبرمجة عليه عبر

الأجيال والشعوب والأجناس بكل أمانة، محققا التفرد والتميز ليس لكل جنس من الأجناس البشرية فحسب، بل لكل إنسان على حدة، مما يجعل لكل شخص شيفرته أو بصمته الجينية الخاصة به والتي تميزه عن غيره من الناس حيث أنها لا تتطابق أبدا مع بصمة أي إنسان آخر[18].

مما هو جدير بالذكر أن البصمة الوراثية اكتشفت من طرف جيفيريس أليكJEFFREYS Alec سنة 1984 أستاذ بجامعة ليستر بلندن، حيث سجل براءة اختراعه عام 1985 ، وهو الذي أوضح في بحثه أن المادة الوراثية قد تتكرر عدة مرات وتعيد نفسها في تتابعات عشوائية غير مفهومة، كما توصل بعد عام إلى حقيقة أن هذه التتابعات مميزة لكل فرد ولا يمكن أن تتشابه بين اثنين، ماعدا التوائم المتماثلة[19]، مما يجعل التشابه مستحيلا، وأطلق على هذه التشابهات مصطلح البصمة الوراثية ، وهي وسيلة من وسائل التعرف على هوية الإنسان عن طريق مقارنة مقاطع الADN الموجود بكل خلايا الجسم عدا كريات الدم الحمراء[20].

المطلب الثاني: مجالات استخدامها

الفرع الأول: خصائصها: بناء على عديد الأبحاث والتجارب التي قام بها علماء الطب والخبراء توصلوا من خلالها إلى الوقوف على جملة من الخصائص والمميزات التي تتسم بها البصمة الوراثية أو ما يعرف أيضا بالبصمة تجعلها متميزة عن باقي الأدلة العلمية المعروفة لاسيما البصمات على اختلافها.

تعتبر البصمة الجينية من الناحية العلمية دليل نفي وإثبات قاطع ، لاسيما إذا ما تمت التحاليل بطريقة سليمة ولازمتها الدقة والجودة لاستخدامها فإذا ما توافرت هذه العوامل والظروف أمكن الاعتماد عليها بشكل جازم أمام الهيئات القضائية على تنوعها، باعتبارها أدق وسيلة علمية عرفت حتى الآن في تحديد هوية الأشخاص، وذلك من خلال نتائجها القطعية التي لا تقبل الريب، فاحتمال تماثلها لدى الناس منعدم، ماعدا حالة التوأم المتماثل. ولعل من أهم مميزاتها ما يلي[21].

* يمكن الاعتماد على هذه التقنية بالنسبة لجميع العينات البيولوجية السائلة في جسم الإنسان كالدم والمني واللعاب أو الأنسجة كالشعر والجلد والعظم، وهي ميزة في غاية الأهمية خاصة في حالة عدم ترك الجاني بصمات أصابعه في مسرح الجريمة ، مما يمكن من التعرف عليه في مختلف القضايا الجزائية كجرائم القتل والاعتداءات الجنسية والسرقات[22]."كما يعتبر اللعاب إحدى مصادر البصمة الوراثية في الجسم البشري رغم أن الأساسي في اللعاب عدم احتوائه على خلايا ، إلا أن هناك نوع من الخلايا الموجودة بالجدار الخلفي بالفم يعلق اللعاب ، و على ذلك يمكن استخلاص اللعاب من بقايا اللفافة أو من طابع بريدي تم لصقه بواسطة اللعاب"[23].

* الحمض النووي ADN يمتاز بقدرة كبيرة على الثبات مهما كانت الظروف المناخية من حرارة وبرودة ودرجة الرطوبة ، حيث أنه يقاوم عوامل التحلل والتعفن، كما أنه يبقى لفترات طويلة في العينات البيولوجية بينما لا يكون ذلك في الأنزيمات وفصائل الدم، كما أنه يستخلص من العينات البيولوجية السائلة منها والجافة حتى على قلتها وقدمها، حيث قام جمع من العلماء والباحثين من دراسات على جذور الشعر وبصيلاته، وعلى الرفات المتخلفة عن ضحايا الحروب السابقة، وتمكنوا من تحديد شخصياتها ومعرفة هويتهم، كما أن العالم الإنجليزي جيمس جيس توصل من اختباره للADN الموجود بتلك الرفاتات، إلى تعيين أسماء العائلات وذويهم بشكل دقيق[24].

*البصمة الوراثية تظهر على شكل خطوط عريضة تسهل من قراءة نتائجها وعمل الإحصائيات اللازمة لها وحفظها في أجهزة الكمبيوتر كما هو الحال عليه بالنسبة لبصمات الأصابع ، مما ليسهل من مقارنة فصائل ال ADN للعينات المرفوعة من مسرح الجريمة مع البصمات الجينية للمشتبه فيهم في وقت وجيز، أو مع البصمات الوراثية المسجلة بقاعدة بيانات المختبرات ، مثل ما هو الحال عليه في الدول الغربية[25].

* يمكن الاعتماد على تقنية البصمة الوراثية لإثبات وقوع الجريمة في حالة إخفاء الجاني جثة الضحية ، إذا ما تخلف عنها أثار كالدماء والعظام ، ذلك أنه بتحليل الحمض النووي الموجود بها يمكن تأكيد وقوع الجريمة ونسبتها إلى مرتكبها.

* تستخلص البصمة الجينية من أي خلية في جسم الإنسان ما عدا خلايا كريات الدم الحمراء لأنها خالية من الحامض النووي، حيث يمكن الحصول عليها من البقع الدموية الجافة والتلوثات المنوية أو الإفرازات المهبلية، كما يمكن عزل الADN الناتج عن الذكر من الإفرازات المهبلية لاسيما في إثبات جرائم الإغتصاب[26].

* يوجد في جسم الإنسان نوع واحد من البصمة الوراثيةADN والذي لا تختلف من خلية إلى أخرى . فالحمض النووي في أي خلية دموية يطابق تماما الحمض النووي الموجود في أي مادة حيوية في كل خلايا الجسم بغض النظر عن نوع النسيج ، وبذلك يمكن مثلا مقارنة المادة الحيوية الموجودة بالخلية الدموية بالغشاء المخاطي لغدة الفم وهي نفسها[27].

* يستطيع الخبراء والفنيون تخزين الحمض النووي بعد استخلاصه من العينات لفترات زمنية طويلة، كما يمكن الاعتماد عليها في تحديد جنس العينة إذا كان صاحبها ذكرا أنثى، وحتى لون بشرته مما يسهل الوصول إلى الجناة[28].

الفرع الثاني: أهميتها في الإثبات الجنائي

أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية لاسيما الطبية منها القيمة القانونية والعملية للبصمة الوراثية في مجال الإثبات الجنائي لاتساع مجالاتها ، بحيث عن طريقها تمكنت الهيئات القضائية من الحصول على أدلة مادية مفيدة في مختلف القضايا المعروضة عليها من التعرف على الجناة، وإثبات نوع الجنس البشري، وقضايا النسب...إلخ.

***إثبات النسب(البنوة والأبوة)**

بعكس فصائل الدم والطرق الأخرى التي كانت تستعمل لإثبات علاقة البنوة كقرينة نفي، فإن بصمة الحامض النووي تستعمل لإثبات تلك العلاقة كقرينة نفي وإثبات بمعدل100 %[29] ، وهو ما أخذ به القضاء في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وسارت على هذا النهج حاليا دول عربية. فالبصمة الوراثية كما وضحنا سابقا مبنية على أساس علمي وراثي فالصفات الجينية للمولود نصفها مستقاة من الحيوان المنوي لأبيه والنصف الآخر من بويضة أمه، ولهذا لابد من وجود أصل العوامل والصفات الوراثية الخاصة بالطفل في كل من والديه تبعا لقانون مندل في الوراثة[30]. و بناء على ذلك فإن الشفرة الوراثية يمكن أن تؤكد يقينيا حالات النسب المتنازع بشأنها.

ومما هو جدير بالذكر، أن هذه التقنية العلمية الحديثة ADN لا يلجأ إليها إلى بعد التحقق من نوعية فصيلة الدم لكل من الأب والإبن، لما لها من فائدة في إنهاء القضية مبكرا ودون اللجوء إلى الإثبات بالشفرة الوراثية لتكاليفه الباهظة من ناحية ، وضرورة الإشراف على العملية من قبل طاقم خبراء كفء من ناحية أخرى، هذا في حال اختلاف في الفصيلة الدموية بين الابن والوالد المزعوم، أما في حالة توافق الفصائل بينهما نلجأ إلى الإثبات بتقنية الADN[31].

***التعرف على مرتكبي مختلف الجرائم**

تلعب تقنية الADN دورا بالغ الأهمية في الكشف عن هوية المجرمين أي أن البصمة الجينية تستخدم في تحديد الشخصية أو نفيها ، خاصة في جرائم القتل والاختطاف وانتحال شخصية الغير، كما لها مساهمة فعالة في إثبات أو نفي الجرائم، بما يخلفه الجاني من آثار مادية بيولوجية بمسرح الجريمة من شأنها التدليل على هويته، لاسيما في جرائم الاغتصاب والقتل والسرقة وغيرها ، حيث يكفي أخذ عينة من مني المتهم أو العثور على شعرة من فروة رأسه، أو وجود أثر اللعاب على سيجارة بمكان الحادث[32].

***التحقق من هوية الجثث المجهولة**

قد يتعذر التعرف على شخصية صاحب الجثة في كثير من الحوادث والكوارث الجماعية لما قد يلحق به-الجثة- من تفحم وتمزيق وتشويه ، مثلما هو عليه الحال في حوادث سقوط الطائرات والغرق والحرائق والزلازل، وكذا في حالة الجثث المتعفنة والعثور على قبور جماعية، التي قد يوجد بها جثثا مدفونة متخلفة عن حالات إبادة جماعية أو حروب سابقة، بحيث قد تكون الجثة مقطعة بكيفية يصعب معها التعرف على هوية صاحبها، كما قد يتم العثور على جزء من الجثة

دون باقي الأجزاء. ففي مثل هذه حالات يتم اللجوء إلى الشفرة الوراثية للتأكد من صاحب الجثة المشوهة أو الرفات المردوم، من خلال المقارنة بين نوع البصمة الوراثية لها مع الأنماط الجينية للأقارب[33].

المبحث الثاني: الأساس العلمي والقانوني للبصمة الوراثية

المطلب الأول: الأساس العلمي

إن العوامل الوراثية التقليدية كفصائل الدم والإنزيمات والبروتينات تكرر بين الناس، حيث توجد فصائل الدم بأصناف مختلفة O، A، B، AB . أما بخصوص فصيلة الدم B تتواجد بما معدله 10% من مجموع البشر القوقاز. ولو أن نوع الجين موجود بنسبة 10% بين الناس فهذا يعني أن العينة المرفوعة من مسرح الجريمة، وعينة المتهم تشتركان في نفس المادة الوراثية بنسبة 10%، وبالتالي النتائج المتحصل عليها سوف لن تكون لها دلالة، في حين لو كان النمط الجيني في واحد فقط من كل مليون إنسان ، فإن نتائج تحليل عينة مسرح الجريمة وعينة المتهم ستعطي دلالة إحصائية كبيرة. ومن المتداول في كشف العينات المرتبطة بالجرائم إخضاع عديد الأنواع للاختبار، مما يحقق زيادة في دلالة النتائج[34].

يختلف تسلسل القواعد النيتروجينية المشكلة للحمص النووي من إنسان لآخر في الجزء غير الجيني من الكروموزوم بنسبة 0.5% من مكونات الحمض النووي وهي التي ينصب عليها بحث وتحقيق الخبراء في مجال الإثبات الجنائي ، فحوالي 99.5% من مكوناته -الحمض النووي- يكون متماثلا عند جميع الناس وهو ما يميزهم ككائنات بشرية، حيث أثبت العلماء في مجال الطب تغير ترتيب القواعد النيتروجينية المشكلة للحمض النووي، مما يجعل لكل إنسان بصمة جينية تختلف عن باقي البشر، إذ قد يتشابه عدد من الخلق في أنماط بعض الجينات، لكن يستحيل اشتراك شخصان في جميع الأنماط الجينية عدا التوأم المتماثل لأن أصلهما حيوان منوي واحد وبويضة واحدة. وهذا التسلسل في القواعد النيتروجينية والاختلاف فيه لا يمكن رؤيته إلا بالوسائل التقنية المتطورة[35]. والبصمة الجينية واحدة في جميع أجزاء الجسم الواحد ، فالنوع الموجود في كريات الدم البيضاء متطابق مع نوع البصمة الموجودة بأي خلية أخرى من خلايا جسم الإنسان كالشعر والعظام، ومتماثل أيضا مع اللعاب والمخاط ... [36].

يوجد نوعان من الاختلاف في DNA بين الناس هما التتابع متعدد الأشكال بمعنى الاختلاف في تتابع الأزواج القاعدية عند موقع معين، والطول متعدد الأشكال بمعنى اختلاف في طول جزء من الحمض النووي بين نهايتين محددتين. ومن الأمثلة على الاختلاف في التتابع أو التتابع متعدد الأشكال النموذج التالي:

AG**A**TCAATCG   AG**C**TCAATCG

TC**T**AGTTAGC   TC**G**AGTTAGC

هاتان السلسلتان رغم تشابهما في الطول، إلا أن هناك اختلاف بينهما في تتابع القاعدة الثالثة (C-A) (G-T).

أما الطول متعدد الأشكال فيمكن تشبيه بقطار السكك الحديدية الذي يحوي عدد معين من الشاحنات، فطول هذا القطار يتكون من المحرك زائد مجموع الشاحنات التي يجرها . وبالنسبة للبصمة الوراثية يمكن تشبيه كل شاحنة بجزء صغير من ADN الحامل لنفس تتابع الأزواج القاعدية[37].

المطلب الثاني: الأساس القانوني

الفرع الأول: في التشريعات الغربية

رغم التأييد الكبير الذي حظيت به البصمة الوراثية في مجال الإثبات الجنائي سواء من قبل التشريعات العربية أو الأجنبية، إلا أننا نجد قلة من التشريعات التي نصت صراحة على استخدام هذه التقنية الحديثة، في حين هناك تشريعات لم تتناول هذه التقنية بشكل صريح.

***في قانون الولايات المتحدة الأمريكية**

صدر قانون فدرالي سنة 1994 يسمح باستخدام تقنية البصمة الوراثية وأخذها وخزنها واستخدامها كوسيلة للتحقق من الشخصية، كما أعلنت (FBI) أنها خزنت في نظامها للمعلومات أكثر من مليون عينة ADN للمدانين في الجرائم الأخلاقية في حوالي أكثر من 50 ولاية أمريكية . كما أمرت المفوضية العدلية التابعة لوزارة العدل اللجان المختصة على مستوى هذه الوزارة بإجراء دراسة تحليلية عن هذه التقنية العلمية، ومدى مساهمتها في حل القضايا الجزائية. اين تم الانتهاء من هذه العملية سنة 1996 والذي ثبت من خلاله براءة عدد معتبر من المتهمين والمدانين في جرائم معينة بعد إجراء فحص البصمة الوراثية لهم[38] .

في جوان 1998 صدرت تشريعات عامة في جميع الولايات المتحدة الأمريكية تلزم المتهمين أو المجرمين بترك عينات بصمتهم الوراثية لتحليلها وإدراجها في نظام المعلومات المخصص لهذا الغرض لاستغلالها عند الحاجة. كما تمتلك الشرطة الفيدرالية FBI مختبرا ونظاما خاصا مرتبطا به يسمى Codis عبارة عن نظام معلومات إلكتروني خاص بالبصمات الوراثية مشابه لنظام التعريف الأوتوماتيكي لطبعات الأصابع، يحتوى على جملة البصمات الوراثية للمشتبهين أو المتهمين في مختلف الجرائم، فضلا عن وجود أنظمة محلية على مستوى كل ولاية ، حيث تسعى السلطات الأمريكية على ربط النظام المركزي Codis بهذه الأنظمة المحلية قصد التنسيق وتبادل المعلومات في هذا المجال[39].

***في قانون المملكة المتحدة**

تعد بريطانيا من الدول السباقة في الأخذ بنظام البصمة الوراثية في مجال الإثبات بالمادة الجزائية قصد التعرف على هوية الأشخاص، حيث أجاز قانون الشرطة والدليل الجنائي الإنجليزي لسنة 1984 القيام بفحص طبي على العينات المأخوذة من المتهم، شرط موافقته الكتابي، وفيما عدا البول واللعاب لا يجوز أخذ عينة الاختبار إلا بحضور الطبيب المختص، كما تخطر السلطات المختصة المتهم انه في حال رفضه إجراء الاختبار فإن ذلك يعتبر دليلا ضده[40]. تمتلك الشرطة البريطانية حاليا أحد أكبر قاعدة معلومات في مجال حفظ وتخزين البصمات الجينية ، حيث ارتفع عدده من 470ألف عينة سنة 1998 إلى حوالي 700ألف عينة في عام 1999، إذ صار أمرا مألوفا الاعتماد على نتيجة الفحص الطبي للبصمات الوراثية كأحد أقوى أدلة الإثبات الجزائي[41].

***في القانون الفرنسي**

يخضع اختبار البصمة لمبادئ وقواعد قانون الصحة العمومية خاصة ما جاءت به المادة 4/145، التي اشترطت الموافقة القبلية للشخص المقبل على اختبار عينة البصمة الجينية . كما تعاقب المادة 25/226 من قانون العقوبات الفرنسي لسنة 1994 بالحبس وغرامة 100ألف فرنك على إخضاع إنسان دون موافقته للفحص لأغراض طبية. كما تخضع لأحكام قانون البحث العلمي لسنة 1988 دراسة البصمة لأغراض البحث العلمي، ويعاقب على مخالفة أحكامه بموجب المادة 8/223 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد[42].

في 08 جوان 1998 صدر قانون نص في المادة 28 منه على جمع كيفية تحصيل الحمض النووي من المتورطين في الجرائم الجنسية المبينة في أحكام المواد 3/222 و3/223 من قانون العقوبات الفرنسي، وهي جرائم الاغتصاب والاعتداءات الجنسية، والمشاهد الجنسية، كما وسعت القوانين اللاحقة من مجال الاستفادة من البصمة الوراثية، لاسيما قانون الأمن القومي لسنة 2001 وبالتحديد المادة 56 منه، ليأتي قانون الأمن الداخلي المؤرخ في 18مارس 2003 ،الذي أضاف ثلاثة جرائم يستخدم فيها تقنية البصمة الوراثية فضلا عن الجرائم ذات الطابع الجنسي المنوه لها أعلاه. كما وسعت المادة 29 من قانون مكافحة أعمال العنف المنزلي المؤرخ في2006/04/04 من استعمال البصمة الوراثية لتشمل حتى جرائم البسيطة، وهو الحال نفسه بالنسبة لقانون مكافحة الجنوح لعام 2007 [43].

الفرع الثاني: في التشريعات العربية

لم تنص تشريعات جل الدول العربية صراحة على تقنية البصمة الوراثية، ذلك أن معظمها أدرجتها ضمن أحكام الخبرة والفحص الطبي، معتبرة فحص البصمة الوراثية يدخل ضمن نطاق التحاليل البيولوجية أو الأدلة العلمية، حيث يكون دور القاضي منصبا على تفسير النصوص المتعلقة بالخبرة أو الفحص الطبي تفسيرا واسعا ، بما يتماشى والثورة العلمية في ميدان بيولوجيا الإثبات[44].

***في القانون المصري**

يمكن تأسيس الاعتماد على البصمة الوراثية في التشريع المصري حسب ما تم النص عليه بمقتضى أحكام المادة 66 من قانون المرور رقم 66 لسنة 1973 ، حيث قضت بجواز إجراء الفحص الطبي على قائد المركبة الذي يشتبه في قيادته وهو تحت تأثير خمر أو مخدر.

بالرجوع إلى قانون الإجراءات الجزائية المصري، نجده لمك يشر صراحة إلى إجراء الفحص الطبي الخاص بالبصمة الوراثية، إلا أنه يمكن إدراج هذه التقنية ضمن القواعد المنظمة للخبرة الطبية والاستعانة بها وبالتحديد المادة 85، كما يمكن اعتبار المادة 302 من نفس القانون هي الأخرى أساسا قانونيا لمشروعية الاعتماد على البصمة الوراثية كدليل إثبات في المجال الجزائي، أين نهج فيها المشرع المصري حرية الإثبات[45].

في القانون العراقي

لم يعالج القانون العراقي البصمة الجينية بشكل صريح ومباشر، لكنه أجاز بموجب المادة 70 من قانون أصول المحاكمات الجزائية لقاضي التحقيق والمحقق إرغام المتهم أو المجني عليه على إعطاء عينة من دمه أو شعره أو أظافره أو غير ذلك مما يفيد التحقيق لإجراء الفحص اللازم عليها، وبما أن المشرع استعمل عبارة أو غير ذلك مما يفيد التحقيق، وهي على صيغة العموم لا الحصر. وعليه يمكن تأسيس العمل بالبصمة الوراثية بناء على هذه المادة[46].

في القانون الجزائري

رغم أن المشرع الجزائري جاء بقواعد جديدة يمكن الاستفادة منها في مجال الإثبات الجنائي، إلا أنه لم يشر صراحة إلى استعمال تقنية البصمة الوراثية كوسيلة علمية جديدة ونوع من أدلة الإثبات، ويمكن القول أنه أشار إليها بصفة ضمنية حسب ما نصت عليه المادة 68 من قانون الإجراءات الجزائية التي تجيز في فقرتها الأخيرة لقاضي التحقيق أن يأمر بإجراء الفحص الطبي أو يأمر باتخاذ أي إجراء يراه مفيدا[47].

يمكن تأسيس شرعية الاعتماد على البصمة الوراثية في مجال الإثبات الجزائي إلى نص المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية والمتضمنة مبدأي حرية الإثبات والقناعة الموضوعية للقاضي التي نصت على:" يجوز إثبات الجرائم بأي طريق من طرق الإثبات ماعدا الأحوال التي ينص فيها القانون على خلاف ذلك، وللقاضي أن يصدر حكمه تبعا لاقتناعه الخاص". حيث تطبق القواعد العامة المتعلقة بالإثبات الجزائي، وهذا ما جسدته المحكمة العليا في قرارها الذي جاء فيه:" يتعين على جهتي التحقيق اللجوء إلى خبرة تحليل الحمض النووي ADN عندما يكون ذلك ضروريا"[48].

كما نص قانون الأسرة الجزائري على أنه:" يثبت النسب بالزواج الصحيح أو بالإقرار أو بالبينة أو بنكاح الشبهة أو بكل زواج تم فسخه بعد الدخول طبقا للمواد 32-33-34 من هذا القانون
يجوز للقاضي اللجوء إلى الطرق العلمية لإثبات النسب".

دائما وفي نفس الإطار، قامت السلطات الجزائرية بتدشين مخبر للبصمة الوراثية بمناسبة عيد الشرطة في جويلية 2004 بالشاطوناف الجزائر العاصمة، وهو الأول من نوعه على المستوى العربي والثاني على المستوى الإفريقي، تم تزويده بأحدث الوسائل العلمية، كما يعتمد على المقاييس التي تتوفر عليها معظم المخابر الجنائية الدولية المتخصصة في تحليل الADN ، كما تم تأسيس المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام وهو مخبر علمي تابع للدرك الوطني ببوشاوي الجزائر

العاصمة ، تحت إشراف باحثين ومختصين في علم البيولوجيا والطب مهمته تحليل الأدلة المادية المختلفة في مسرح الجريمة[49].

الهوامش:

1- الزهراء بن الزاوي، البصمة في الإثبات الجنائي، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2013، ص.89

2- جمال بيراز ، الدليل العلمي في الإثبات الجنائي، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2014، ص.61

3- محمد المدني بوساق، موقف الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية من إستخدام البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي،مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007،ص.6

4- الزهراء بن الزاوي، المرجع السابق، ص91. نقلا عن: حسني محمود عبد الدايم، البصمة الوراثية ومدى حجيتها في الإثبات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2009، ص81-.82

5- توفيق سلطاني، حجية البصمة الوراثية في الإثبات، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2011،ص11.

6- الزهراء بن الزاوي، المرجع السابق، ص94

7- جمال بيراز، المرجع السابق، ص.62

8- الزهراء بن الزاوي، المرجع السابق، ص94. نقلا عن باديس ذيابي، حجية الطرق الشرعية والعلمية في دعاوى النسب على ضوء قانون الأسرة الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، 2010، ص87-88 .

9- توفيق سلطاني، حجية البصمة الوراثية في الإثبات، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2011، ص.12

10- محمد أحمد غانم، الجوانب القانونية والشرعية للإثبات الجنائي بالشفرة الوراثية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص59-.61

11- محمد المدني بوساق ، المرجع السابق، ص8. نقلا عن: عبد الفتاح سواحل وجدي، الهندسة الوراثية والتقنية الحيوية، رؤية عربية،الجينوم،ص.26

12- توفيق سلطاني، المرجع السابق، ص.12

13- عبد الله بن محمد اليوسف، أنظمة تحقيق الشخصية نشأة وتطور، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2007،ص108-109.

14- إيناس هاشم رشيد، تحليل البصمة الوراثية ومدى حجيتها القانونية في مسائل الإثبات القانوني دراسة مقارنة، مجلة رسالة الحقوق، العدد2، جامعة كربلاء، 201، ص.214

15- إبراهيم صادق الجندي، حسين حسن الحصيني، تطبيقات تقنية البصمة الوراثية في التحقيق والطب الشرعي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2002، ص50

16- Raymand Cunin, l'essentiel de la génétique, De Boeck,Bruxelles, 1edition,2012, Page16.

17- الزهراء بن الزاوي، المرجع السابق، ص93. منصور عمر المعايطية، المرجع السابق، ص.163

18- إبراهيم صادق الجندي، حسين حسن الحصيني، المرجع السابق، ص.51

19- منصور عمر المعايطة، الطب الشرعي في خدمة الأمن والقضاء، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، .225

20- محمد عمورة، سلطة القاضي الجزائي في تقدير أدلة الإثبات المادية ، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010، ص77. نقلا عن حسين مصدق، المقاصد الشرعية والقضايا البيولوجية، ط1، جامعة الزيتونة،2004، ص124.

21- الزهراء بن الزاوي، المرجع السابق، ص.96

22- إبراهيم صادق الجندي، حسين حسن الحصيني، المرجع السابق، ص.152

23- توفيق سلطاني، المرجع السابق، ص23. نقلا عن عبد العزيز نويري، البصمة الجينية ودورها في الإثبات في المادة الجزائية، مجلة الشرطة، ، العدد65، 2002، ص.43

24- راضية خليفة، الأدلة العلمية ودورها في الإثبات الجنائي، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، 2015، ص88. نقلا عن عبد الرحمان أحمد الرفاعي، البصمة الوراثية وأحكامها في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي دراسة فقهية مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، 2005، ص112

25- محمد عمورة، المرجع السابق، ص78

26- توفيق سلطاني، المرجع السابق، ص.24

27- محمد حسين الحمداني، البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد13، العدد49، ص.345

28- إبراهيم صادق الجندي، حسين حسن الحصيني، المرجع السابق، ص153. راضية خليفة، المرجع السابق، ص.88

29- عوض حميدان نافع الحربي، التأصيل العلمي للقرائن الطبية المعاصرة، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر القرائن الطبية المعاصرة وآثارها الطبية، جامعة محمد بن سعود، الرياض،1435، ص295.

30- إبراهيم صادق الجندي. حسين حسن الحصيني، المرجع السابق، ص.135

32- عباس فاضل سعيد- محمد عباس حمودي، إستخدام البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد11، العدد41، 2009،ص289. وفاء عبد المعطي خلوي خضير، دور القرائن الطبية في توجيه الأحكام القضائية، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر القرائن الطبية المعاصرة وآثارها الطبية، جامعة محمد بن سعود، الرياض،1435، .352

33- توفيق سلطاني ، المرجع السابق، ص28. منصور عمر المعايطية، المرجع السابق، ص.16

34- إبراهيم صادق الجندي. حسين حسن الحصيني، المرجع السابق، ص.62

35- زيد بن عبد الله بن إبراهيم ال قارون، البصمة الوراثية وأثرها في الإثبات، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر القرائن الطبية المعاصرة وآثارها الطبية، جامعة محمد بن سعود، الرياض،1435،ص.352

36- فؤاد عبد المنعم أحمد، البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي بين الشريعة والقانون، المكتبة المصرية، الإسكندرية ص15. عبد الله بم محمد اليوسف، أنظمة تحقيق الشخصية نشأة وتطور، مرجع سابق، ص125-.126

37- إبراهيم صادق الجندي. حسين حسن الحصيني، المرجع السابق، ص64-.65

38- محمد حسين الحمداني، المرجع السابق، ص.355

39- كوثر أحمد خالند، الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية، دار التفسير للنشر، العراق، 2007، ص.329

40- إسراء محمد علي سالم، البصمة الوراثية في المواد الجزائية دراسة مقارنة، مجلة العلوم الإنسانية، بابل، العراق، ص.105

41- محمد حسين الحمداني، المرجع السابق، ص.356

42- زينب أحمد عوين، حجية البصمة الوراثية كدليل إدانة، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق،2016،ص40. محمد حسين الحمداني، المرجع السابق، ص.365

43- محمد عمورة، المرجع السابق، ص.80

44- إسراء محمد علي سالم، المرجع السابق، ص.105

45- راضية خليفة ، المرجع السابق، ص98. عقيلة بن لاغة، المرجع السابق، ص.29

46- كوثر أحمد خالند، المرجع السابق، ص336. إسراء محمد علي سالم، المرجع السابق، ص105.

47- عقيلة بن لاغة، المرجع السابق، ص29. نقلا عن: بوشو ليلى، قبول الدليل العلمي أمام القضاء، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011، ص.54

48- محمد عمورة، المرجع السابق، ص.79

49- عقيلة بن لاغة، المرجع السابق، ص29. محمد عمورة، المرجع السابق، ص79.

متابعة و تسليم المتهمين بارتكاب جرائم الحرب في ظل حصانتهم الدبلوماسية

أ. قاري علي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
- جامعة باجي مختار- عنابة

الملخص.

حتى يتمكن المبعوث الدبلوماسي من القيام بمهامه بعيدًا عن أي ضغوط محتملة، أُعتُرف له بالحصانة القضائية الجزائية، والتي تعفيه من الخضوع للقضاء الجزائي للدولة المعتمد لديها. هذا الإعفاء لم يكن متّفقا عليه فقهاً وقضاءً، إذا ما ارتكب المبعوث الدبلوماسي جرائم حرب، أما النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فلم يعتبر الحصانة الدبلوماسية عائقاً يمنع متابعته بتهمة ارتكاب هذه الجرائم، وان منع تسليمه إلى المحكمة لمحاكمته، ما لم تُرفع عنه هذه الحصانة، وهو ما يستدعي ضرورة تعاون كافة الدول مع المحكمة الجنائية الدولية حتى تتمكن من معاقبة المبعوثين الدبلوماسيين المرتكبين لجرائم الحرب.

الكلمات المفتاحية : الحصانة الدبلوماسية، المبعوث الدبلوماسي، جرائم الحرب، المتابعة، التسليم.

Abstract.

Deplomatic delegate in order to do his tasks far from any probable pressurs ,they gave him the criminal judicial immunity which protects him from the criminal judiciary of the state in which he is certified. This exemption was’nt shared betwen jurisprudence and judicature. Someons , think that when a deplomatic delegate does war crimes.

But the international criminal court considers them as an obstacle on the extradition of the diplomatic delegate in order to judge him the court, this is if the immunity is invalid.Which necessitates the cooperation of all contries with the international criminal court, so that it can punish diplomatic delegates perpetrators of war crimes.

Key words : Diplomatic immunity, Deplomatic delegate, war crimes, the follow – up, the extradition.

مقدمـــة: يتم التمثيل الدبلوماسي للدولة في الخارج بواسطة أشخاص طبيعيين يتمتّعون بسلطة التّعبير عن إرادة دولهم، هذا التمثيل قد يكون بصفة مؤقتة أو دائمة، فالتمثيل المؤقت يقوم به إمّا أشخاص يتبوؤون أعلى المناصب السياسية في الحكم، كرئيس الدّولة، رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، أو من يعيّن لهذا الغرض، في حين تنفرد طائفة أخرى من الموظفين بتمثيل الدّولة بصفة دائمة في الخارج، وهم المبعوثون الدبلوماسيون.

وحتى يتسنّى للممثلين الدبلوماسيين القيام بمهامهم على أحسن وجه، بعيداً عن أي ضغوط محتملة، أُعتُرف لهم بالحصانة الدّبلوماسية، والتي من بين صورها، إعفاء من يتمتّع بها من المثول أمام القضاء الجنائي للدولة المعتمد لديها، للمتابعة عن أي جرم يرتكبه.

وعلى اعتبار أنه من بين المتمتعّين بالحصانة الدبلوماسية *من يشغلون* مناصب رفيعة في دولهم، فقد يتعسّفون في استعمال سلطاتهم، فيرتكبون جرائم حرب، إما في إطار نزاعات مسلحة دولية أو غير دولية.

وحتى لا يفلت مرتكبو هذه الجرائم الخطيرة من العقاب، إذا لم يحاكموا أمام المحاكم الداخلية، فقد تم تأسيس المحكمة الجنائية الدولية، وكانت جرائم الحرب من بين الجرائم المعاقب عليها بموجب نظام المحكمة.

تكمن أهمية هذه الدراسة بسبب ازدياد عدد النزاعات المسلحة، والتي شهد معظمها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وزيادة عدد الأشخاص المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية، بسبب زيادة عدد الدول المستقلة، وما يترتب عن ذلك من إقامتها لعلاقات دبلوماسية مع غيرها من الدول، وبالتالي سنبحث عن أثر هذه الحصانة في حالة ارتكاب جرائم الحرب.

فهل الحصانة القضائية الجنائية المعترف بها للممثلين الدبلوماسيين تعفيهم من المتابعة لارتكاب هذه الجرائم، في الدول التي يتمتعون فيها بهذه الحصانة، خصوصاً و أن النصوص القانونية التي أقرّتها، جاءت عامة ولم تستثني أي جريمة ؟.

وإلى أي مدى تشكل الحصانة الدبلوماسيّة عائقاً للمتابعة أمام المحكمة الجنائية الدولية لارتكاب جرائم الحرب، أو مانعاً لتسليم المتهم بارتكابها إلى المحكمة لمحاكمته؟.

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث كما يلي:

المبحث الأول: أثر الحصانة الدبلوماسية في المتابعة على جرائم الحرب أمام المحاكم الداخلية.

المبحث الثاني: أثر الحصانة الدبلوماسية في متابعة وتسليم مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية.

المبحث الأول: **أثر الحصانة الدبلوماسية في المتابعة على جرائم الحرب أمام المحاكم الداخلية.**

في مقابل التزام الدولة المستقبلة ببذل أقصى جهودها لتوفير أعلى درجات الحماية لأعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدين لديها، وعلى اعتبار أن تمتعهم بالحصانات الدبلوماسية يشكل استثناءً جوهرياً على اختصاصها الإقليمي، فإن أعضاء البعثات الدبلوماسية يجب أن يلتزموا اتجاه الدولة المعتمد لديها ، بمجموعة من الالتزامات نصت عليها اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، وذلك من أجل منعهم من التعسّف في استخدام حصانتهم الدبلوماسيّة، وعلى رأس هذه الالتزامات احترام قوانين ولوائح الدولة المعتمد لديها ، ولا شك أن هذه القوانين تمنع على المبعوث الدبلوماسي ارتكاب جرائم الحرب على أراضيها.

وإذا ما ارتكب جريمة من هذه الجرائم، فإن متابعته على صعيد المحاكم الداخلية تنحصر في جهتين رئيستين هما: إما أمام محاكم دولته (**المطلب الأول**) ، أو أمام محاكم الدولة المعتمد لديها (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: **أثر الحصانة الدبلوماسية أمام محاكم الدولة التي يتبعها المبعوث الدبلوماسي.**

سيتم تعريف الحصانة الدبلوماسية وجرائم الحرب ثم عدم جواز التذرع بهذه الحصانة أمام محاكم دولة المبعوث الدبلوماسي.

أولا: تعريف الحصانة الدبلوماسية وجرائم الحرب.

أ: **تعريف الحصانة الدبلوماسية.** هي " إعفاء بعض الأشخاص أو الهيئات من ولاية القضاء في الدولة التي يعتمدون فيها، وذلك في حالة الادّعاء عليهم، وهؤلاء يشملون ممثلي الدول الأجنبية والهيئات الدولية المعترف بها"[1].

أما إدارة المراسيم بوزارة الخارجية المصرية فقد عرفت الحصانة الدبلوماسية بأنها " تلك الإعفاءات من بعض الأعباء المالية والنظم الإجرائية التي يخضع لها المواطن ويقرّها التّشريع الوطني لتلك الفئة الأجنبية، احتراماً لمبدأ المعاملة بالمثل المعمول به دولياً، وتجاوباً مع أحكام القانون والعرف الدّوليين، تسهيلاً لقيام هذه البعثات وأعضائها بمهام وظائفها".[2]

يتضح مما سبق أن الحصانة الدبلوماسية يترتب عليها التمتع بالحصانة القضائية وهي تتضمن إعفاء المبعوث الدبلوماسي من الخضوع لقضاء الدولة المضيفة، المدني، الجزائي، و الإداري، بالإضافة إلى إعفائه من المثول أمام المحكمة للإدلاء بالشهادة[3].

و ستنصّب الدراسة حول الحصانة القضائية الجزائية، ومدى اتساعها لتشمل جرائم الحرب، أما باقي صور الحصانة القضائية، وهي الحصانة أمام القضاء المدني و الإداري، فهي بعيدة عن مجال دراستنا.

---

[1] علي حسي الشامي، **الدبلوماسية نشأتها وتطورها، ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، دار العلم للملايين، ط 5، بيروت، 2011، ص 421

[2] فاوي الملاّح، **سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدّبلوماسية مقارنة بالشريعة الإسلامية**، دار المطبوعات الجامعية، ب. ط، الإسكندرية، 1993، ص 310.

[3] شادية رحاب، **الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي، دراسة نظرية و تطبيقية**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005، ص 23.

ب: تعريف جرائم الحرب.عرف ميثاق نورمبورغ جرائم الحرب في المادة 6 فقرة ب بأنها :" الأعمال التي تشكل انتهاكاً لقوانين و أعراف الحرب"[1]. وعرفها الأستاذ صلاح الدين عامر بأنها:" كل فعل عمدي يرتكبه أحد أفراد القوات المسلحة لطرف محارب أو أحد المدنيين انتهاكاً لقاعدة من قواعد القانون الدولي الإنساني[2]".

والتعريف الأدق هو الذي يعرف جرائم الحرب بأنها :" كل فعل أو امتناع صادر عن شخص طبيعي أو مدني أو عسكري ينتمي إلى أحد أطراف النزاع، ضد شخص أو ممتلكات العدو العامة أو الخاصة، إبّان فترة النزاع المسلح، مع كون هذه الأفعال تشكل انتهاكات لقوانين وأعراف الحرب المذكورة في اتفاقيات لاهاي لعام 1899 و1907، واتفاقيات جنيف الأربعة، وما يستجد من اتفاقيات ومعاهدات في هذا الصدد[3]".

ثانيا: عدم جواز التذرع بالحصانة الدبلوماسية أمام محاكم الدولة التي يتبعها المبعوث الدبلوماسي.

غالباً ما ترفض الدولة المعتمدة التنازل عن حصانة مبعوثها الدبلوماسي لكي يحاكم أمام قضاء الدولة المعتمد لديها، وذلك خشية خضوع هذا القضاء للضغوط المفروضة عليه من حكومة بلاده، فيقتنع بالأدلة المقدمة من طرفها، فيصدر حكمه بإدانة المبعوث الدبلوماسي[4].

وتبقى إمكانية متابعة المبعوث الدبلوماسي أمام محاكم دولته لارتكابه جرائم حرب خياراً مطروحاً، خصوصاً وأنها لا تطرح أي إشكال فيما يتعلق بالحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها، فلا يستطيع أن يتحجّج بها في مواجهة قضاء دولته، سواء ارتكب هذه الجرائم في إقليمها، أو إقليم الدولة المعتمد لديها، أو أي إقليم آخر، وهو ما نصت عليه المادة **31** فقرة **4** من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، إذ جاء فيها: "الحصانة القضائية التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي في الدولة المعتمد لديها لا تعفيه من الخضوع لقضاء الدولة المعتمدة " والمادة **31** فقرة **5 من** اتفاقية البعثات الخاصة لعام 1969، إذ جاء فيها: " تمتع الدولة الموفدة في البعثة الخاصة وموظفيها الدبلوماسيين بالحصانة القضائية لا يعفيهم من قضاء الدولة الموفدة ".

وإذا ارتكب المبعوث الدبلوماسي جرائم حرب في إقليم الدولة المضيفة، تستطيع هذه الأخيرة أن تطلب من دولته أن تحاكمه على ارتكاب هذه الجرائم، ولا يمكن لدولته أن ترفض ذلك وإلا أُعتبرت مُخلّة بواجباتها اتجاه الدول الأخرى، وجاز اعتبارها شريكة في الجرائم المنسوبة إليه[5].

ورغم إمكانيّة محاكمة المبعوث الدبلوماسي أمام محاكم دولته، فهناك من شكّك في نزاهة هذه المحاكمة وذلك بسبب غياب رقابة فعلية على قضاء الدولة المعتمدة[6].

ويقف الجانب السياسي عائقاً أمام محاكمة المبعوث الدبلوماسي إذا كانت دولته هي التي قامت بارتكاب هذه الجرائم، فلقد كان السفير الأمريكي في العراق " ديميتري نيجروبونتي " بعد تسليم السلطة إلى مجلس الحكم الانتقالي، بتاريخ **28/ 06 /2004**، هو المنسق بين حكومته وقيادة القوات العسكرية لها في العراق، والتي ارتكبت العديد من جرائم الحرب.

فهل يُعقل أن تُحاكم دولة سفيرها عن جرائم كانت تعلم بارتكابها مُسبقاً، أو باحتمال ارتكابها ولم تتحرك ساكناً ؟.

---

[1] محمد عبد المنعم عبد الغني، **الجرائم الدولية، دراسة في القانون الدولي الجنائي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007، ص 657.

[2] صلاح الدين عامر، **اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بملاحقة مجرمي الحرب، القانون الدولي الإنساني، "دليل للتطبيق على الصعيد الوطني"**، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص457.

[3] حسام عبد الخالق الشيخة، **المسؤولية و العقاب على جرائم الحرب**، مع دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، دار الجامعة الجديدة للنشر، بدون طبعة، الإسكندرية، 2004، ص169.

[4] عبد الرحمان لحرش، **التعسف في استعمال الحصانة الدبلوماسية في ضوء اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار ، عنابة، 2001، ص332.

[5] علي الصادق أبو الهيف، **القانون الدّبلوماسي**، منشأة المعارف، بدون طبعة، الإسكندرية، 2014، ص 167.

[6] عبد الرحمان لحرش، الرسالة السابقة، ص 332.

المطلب الثاني: أثر الحصانة الدبلوماسية أمام محاكم الدولة المعتمد لديها.

تطرح متابعة المبعوث الدبلوماسي أمام محاكم الدولة المعتمد لديها لارتكابه جرائم حرب، العديد من الإشكالات بخصوص الحصانة القضائية الجنائية التي يتمتع بها، والتي تمنع محاكمته سواءً ارتكب هذه الجرائم أثناء تمتّعه بالحصانة الدبلوماسية أو قبلها، فهذه الحصانة كما ذُكر سابقاً، شاملة وعامة ولم تُستثن منها جرائم الحرب لعمومية النص الذي قرّرها، في حين يرى آخرون أن جرائم الحرب تُستثنى من الحصانة القضائية الجنائية المعترف بها للمبعوث الدبلوماسي.

أولا: عدم الاعتداد بالحصانة الدبلوماسية للمتابعة على جرائم الحرب.

من أنصار هذا الاتجاه الأستاذ "شارل روسو" الذي يستبعد الحصانة القضائية الجزائية للمبعوث الدبلوماسي في حالة ارتكابه جرائم حرب[1].

والمبعوث الدبلوماسي يتابع أمام محاكم الدولة المستقبلة عن أي جريمة حرب يرتكبها، فالحصانة الدبلوماسية لا تعفيه من المتابعة على هذا الصنف الخطير من الجرائم، وما أقرّه الفقه والاجتهاد بالنسبة لرؤساء الدول في هذا المجال ينطبق تلقائياً على المبعوثين الدّبلوماسيين الذين يُتّهمون بارتكاب جرائم حرب[2].

ولقد سار القضاء في بعض الدول على هذا المنوال، وسنبين ذلك من خلال الأمثلة التوضيحية الآتية:

أ- قضية "**Best And Oders**": التي نظرتها المحكمة العليا في الدنمارك، وقرّرت أن قانون جرائم الحرب للدنمارك لعام 1946 وبسبب طبيعته وطبقاً لأحكام القانون الدولي، يجب أن يطبق على كل الأشخاص، بصرف النظر إن كانوا متمتّعين بالحصانة الدبلوماسية من عدمها[3].

ب- **قضية " ألبيتز"**:في عام 1950 أخضعت المحاكم الفرنسية لقضائها المدعو " ألبيتز" وهو ممثل حكومة ألمانيا النازية لديها، وحكمت عليه بالسجن لمدة 20 سنة لارتكابه جرائم حرب معلّلةً ذلك، بوجوب استثناء هذه الجرائم من نطاق الحصانة الجزائية القضائية التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي[4].

و يبرر الخبير الدولي " إريك دافيد " هذا الاستثناء، بالاستناد إلى ديباجة النص التأسيسي للمحكمة الجنائية الدولية في الفقرة السادسة منها، والتي تذكّر أنه من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية[5].

وإذا تمكن المسؤولون من التذرع بالحصانة أمام المحاكم الوطنية والأجنبية فإنها لن تستطيع محاكمتهم، وبالتالي يصبح اختصاص المحكمة الجنائية الدولية أساسياً وليس مكمّلاً، وهذا يتعارض مع نص المادة الأولى من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي جاء فيها " ... وتكون المحكمة[6] مكمّلة للولايات القضائية الجنائية الوطنية"[7].

ج - **قضية " عبد اللاي يروديا"**: في 11 أفريل 2000 أصدر قاضي التحقيق البلجيكي "داميان فاندرميتش" لدى المحكمة الابتدائية في بروكسل، مذكرة اعتقال دولية بحق " **عبد اللاي يروديا**" وزير خارجية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من تمتّعه بالحصانة الدبلوماسية وهو يشغل هذا المنصب، متهماً إياه بارتكاب جرائم تشكل خروقات لاتفاقيات

---

[1] Charles ROUSSEAU, **Droit international publique**, vol, Iv, Sirey, Paris, 1980 ,p 210

[2] ماجد بن صالح الفوزان، **الحماية الجنائية لمقرات البعثات الجزائية في السعودية**، مذكرة ماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2002 ، ص 75.

[3] فاوي الملاّح، مرجع سابق، ص 322.

[4] علي حسي الشامي ، مرجع سابق، ص172.

[5] David ERIC , **L'immunités des chefs d'Etas et de gouvernements étrangers en fonction accusés de violation graves de droit international humanitaire**, sur le site d'Internet : http://www.croixrouge.be/img/db/CCDIH5.pdf le 05/ 11/ 2016 .

[6] أي المحكمة الجنائية الدولية

[7] David ERIC, même site d'Internet

جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها لعام 1977، وذلك من خلال إدلائه بتصريحات و هو يشغل منصب مدير ديوان الرئيس الكونغولي، يشجع فيها الكونغوليين على إبادة الروانديين اللاجئين في الكونغو، وعُمّمت مذكرة الاعتقال على الصعيد الدولي بواسطة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية[1].

وقد نصت المادة 5 فقرة 3 من قانون العقوبات البلجيكي قبل تعديلها، أن الحصانة التي يتمتع بها الفرد بموجب صفته الرسمية، لا تمنع مقاضاته أمام المحاكم البلجيكية[2].

د- **قضية " أريبل شارون"**: على إثر الدعوى المقدمة أمام القضاء البلجيكي ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق " أريبل شارون" بسبب ارتكابه جرائم حرب في صبرا وشتيلا بلبنان عام 1982، قررت الهيئة الإتهامية البلجيكية في 26 أفريل 2002، أن الملاحقة ضد شارون مرفوضة بسبب عدم وجوده على الأراضي البلجيكية، بالرغم من صلاحية المحكمة البلجيكية للنظر في الجرائم الدولية[3].

والملاحظ أن هيئة الاتهام لم تستبعد المتابعة ضد شارون بسبب تمتعه بالحصانة الدبلوماسية، على الرغم من المنصب الذي كان يشغله أثناء رفع الدعوى ضده، وهو رئيس وزراء إسرائيل، إنما بسبب عدم تواجده في بلجيكا، ومنه نستنتج أن الحصانة الدبلوماسية حسب هيئة الاتهام البلجيكية لا تشكل مانعاً للمتابعة على جرائم الحرب وفق القانون البلجيكي.

ثانيا: الحصانة الدبلوماسية تشكل عائقاً للمتابعة على جرائم الحرب.

ذهب إلى هذا الرأي محكمة العدل الدولية في حكمها الذي أصدرته بعد الطعن الذي تقدمت به الكونغو الديمقراطية إلى المحكمة لإلغاء مذكرة التوقيف التي أصدرها قاضي التحقيق البلجيكي السابق ذكرها ضد وزير خارجية الكونغو " عبد اللاي يروديا" ، فصدر حكم المحكمة باعتبار مذكرة التوقيف الدولية ضد الوزير الكونغولي غير شرعية، لأنها تمس الحصانة الدبلوماسية التي يمنحها القانون الدولي لوزير الخارجية، وهو يتمتع بها سواءً قام بأفعال رسمية أو خاصة، ارتُكبت قبل أن يصبح وزيراً أو أثناء مدة ولايته[4].

وتضيف المحكمة أنها درست بعناية ممارسة الدول، بما في ذلك التّشريعات الوطنية و العديد من القرارات التي اتخذتها محاكم وطنية عليا، كمجلس اللوردات في المملكة المتحدة أو محكمة التمييز الفرنسية، ولم تتمكن من استنتاج أي شيء من هذه الممارسة، يفيد بوجود أي استثناء في القانون الدولي العرفي بخصوص قاعدة منح الحصانة من الاختصاص الجنائي، لوزراء الخارجية الذين هم يزاولون مهامهم حينما يشتبه في ارتكابهم لجرائم حرب[5].

إن هذا القرار بنصه على استبعاد متابعة المسؤولين المتمتّعين بالحصانة الدبلوماسية بتهمة ارتكاب جرائم الحرب، لم يجعل لمبدأ الاختصاص الجنائي العالمي الذي يُحاكم على أساسه المتهمون بارتكاب هذه الجرائم أي معنى، فهذا الاختصاص شُرّع لكي لا يفلت الجناة من العقاب، بأن مكّن من متابعتهم بغض النظر عن جنسيتهم أو مكان ارتكابهم للجريمة. فحيثما ذهبوا وجدوا العدالة تلاحقهم، فإن سُمح لهم بالتذرّع بحصانتهم الدبلوماسية تمكنوا من الإفلات من العقاب، على الرغم من ارتكابهم لجرائم جد خطيرة.

---

[1] سوسن أحمد عزيزة، **غياب الحصانة في الجرائم الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص 211.

[2] طلال ياسين العيسى و علي جبار الحسيناوي، **المحكمة الجنائية الدولية ، دراسة قانونية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009، ص 94.

[3] سوسن أحمد عزيزة، مرجع سابق، ص217.

[4] **موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية خلال الفترة** (1997 – 2002)، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص ص 229، 230.

[5] سوسن أحمد عزيزة، مرجع سابق، ص216.

ولقد نص على هذا الاختصاص بالنسبة لجرائم الحرب المواد المشتركة 49، 50، 129، 146، على التوالي من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والتي جاء فيها: " تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية المبينة في المادة التالية ويلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة، أو بالآمر باقترافها وبتقديمهم إلى المحاكمة أيا كانت جنسيتهم ... ".

كما أن هذا الحكم باعترافه بالحصانة للحكام من المتابعة عن جرائم الحرب ماداموا في سدّة الحكم، وإمكانية محاكمتهم بزوال حصانتهم بعد خروجهم من السلطة، قد شجّع الحكام المجرمين على الاحتفاظ بمناصبهم بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة، حتى لا يُعزلوا ويتعرضوا للمحاكمة.

المبحث الثاني: أثر الحصانة الدبلوماسية في متابعة وتسليم مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية

الخلاف الدائر حول أثر الحصانة الدبلوماسية في المتابعة على جرائم الحرب أمام المحاكم الداخلية المتمتّع أمامها بهذه الحصانة، لم يكن موجوداً على صعيد المحاكم الدولية، منذ المحاكمات التي جرت للمتهمين بارتكاب هذه الجرائم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد استبعدت المادة السابعة من ميثاق المحكمة العسكرية لنورمبورغ لعام 1945 الصفة الرّسمية للشخص كسبب للإعفاء من المسؤولية عن الجرم المرتكب، أو سبباً لتخفيف العقوبة[1].

في حين أُعتبر أنه قد يكون سببا مخففا للعقوبة في المادة السادسة من ميثاق المحكمة العسكرية الدولية في طوكيو[2].

وقد كرّس النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مبدأ عدم الحصانة من المتابعة بسبب ارتكاب جرائم الحرب، وهو ما سيُدرس في **(المطلب الأول)** ، في حين أن مبدأ عدم الاعتداد بالحصانة لم يكن هو نفسه في مسألة تسليم المتهمين للمحاكمة، وهو ما سيكون محل بحث في **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: أثر الحصانة الدبلوماسية في المتابعة لارتكاب جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية.

لم يتردّد واضعو النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عدم الاعتداد بالحصانة الدبلوماسية كعائق للمتابعة على جرائم الحرب، إذ نصت المادة 27 فقرة **(أ)** و **(ب)** من النظام الأساسي للمحكمة في هذا الإطار على أنه:

-" يطبق هذا النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون تمييز بين الصفة الرّسمية وبوجه خاص، فإن الصفة الرّسمية للشخص سواءً كان رئيساً أو عضواً في حكومة أو برلمان أم ممثلاً منتخباً أو موظفاً حكومياً، لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي، كما أنها لا تشكّل في حد ذاتها سبباً لتخفيف العقوبة.

- لا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص سواءً كانت في إطار القوانين الوطنية أو الدولية، دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص".

و هناك من يرى " أنه يجب التّفرقة بين نوعين من الحصانات، وهما الحصانة الموضوعية والحصانة الإجرائية"، ثم يقرر أن مؤدى نص المادة 27 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هو عدم جواز التذرّع بالصفة الرّسمية للإعفاء من المسؤولية الجنائية . وبالتالي فلا يجوز الدفع أمام المحكمة الجنائية الدولية بالحصانة المقررة لرئيس الدولة عند ارتكابه إحدى الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي، حين مثوله أمامها. أمّا عن الحصانة الإجرائية فإنّها تبقى

---

[1] عبد القادر البقيرات، **العدالة الجنائية الدولية، معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007، ص 128.

[2] علي عبد القادر القهوجي، **القانون الدولي الجنائي، أهم الجرائم الدولية، المحاكم الجنائية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001،ص 263.

لصيقة برئيس الدّولة طالما بقي في منصبه، ولا تزول عنه إلا بعد أن يتركه، أو وفقاً للإجراءات المنصوص علها في الدستور أو النّظم القانونية الداخلية لرفع الحصانة[1].

فحسب هذا الرأي لا يمكن متابعة رئيس دولة أمام المحكمة الجنائية الدولية، لأنه يتمتّع بالحصانة الإجرائية طالما ظلّ يشغل منصبه الرّسمي.

إلا أن المعمول بع على الصعيد العملي هو عكس ذلك، من خلال متابعة المحكمة الجنائية الدولية للرئيس السوداني عمر حسن البشير وهو يزاول مهامه، فقد أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى بالمحكمة، بتهمة ارتكاب جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور، أمراً بالقبض ضد الرئيس السوداني ، وجاء فيـه : "... وبما أن القبض على عمر البشير يبدوا ضرورياً بموجب المادة 58 (1) من النظام الأساسي، من أجل ضمان مثوله أمام المحكمة، وعدم قيامه بعرقلة التحقيق الجاري في الجرائم التي يُدّعى بأنه يتحمل مسؤولية ارتكابها بموجب النظام الأساسي أو تعريض هذا التحقيق للخطر، وعدم استمراره في ارتكاب الجرائم المذكورة أعلاه، ولهذه الأسباب تصدر أمراً بالقبض على عمر البشير ... "[2].

وينبغي الإشارة إلى أن متابعة أي مبعوث دبلوماسي أمام المحكمة الجنائية الدولية تكون في حالة عدم قيام قضائه الوطني بمتابعته، والعلاقة بين الجهتين القضائيتين يحكمها "مبدأ التكامل ". والذي يقضي بعدم استبدال القضاء الوطني بقضاء المحكمة الجنائية الدولية، فليس لهذه الأخيرة ولاية قضائية للتحقيق في جريمة داخلة في اختصاصها، إذا كان القضاء الداخلي باشر التحقيق فيها، إلا إذا امتنع القضاء الداخلي عن التحرك لملاحقة الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية [3].

وهو ما يتحقق إذا كان القضاء الدّاخلي غير قادر على التحقيق و المحاكمة أو غير راغب في ذلك، مثلما توضح ذلك الفقرتان 2 و 3 من المادة 17 من النظام الأساسي للمحكمة.

وتلعب المحكمة الجنائية دور الحكم فتقرر في ظل المعطيات الموجودة متى يكون القضاء الداخلي غير قادر على إجراء المحاكمة، أو غير راغب في تقديم المتهم بارتكاب جرائم الحرب إلى العدالة، وتقرّر بنفسها انعقاد اختصاصها[4].

المطلب الثاني: أثر الحصانة الدبلوماسية في تسليم المتهمين بارتكاب جرائم الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية.

يختلف الأمر بين كون المبعوث الدبلوماسي المتهم بارتكاب جرائم الحرب، ينتمي إلى دولة منضمة إلى المحكمة الجنائية الدولية من عدمه.

أولا: أثر الحصانة الدبلوماسية في التّسليم بالنسبة لدولة المبعوث الدّبلوماسي. إن المبعوث الدبلوماسي لا يتمتع بأي صورة من صور الحصانة الدبلوماسية أمام دولته ومن بينها الحصانة من القبض و التسليم، وبالتالي تستطيع دولته أن تسلمه للمحكمة الجنائية الدولية بعد طلب هذه الأخيرة ذلك، لمحاكمته عن جرائم الحرب المتهم بارتكابها، وليس لدولته أن تمتنع عن تسليمه للمحكمة إذا كانت طرفاً في النظام الأساسي لها، لأنه يقع علها واجب التعاون مع المحكمة طبقاً لما نصت عليه المادة 89 فقرة 1 من نظامها إذ جاء فيها :" تكفل الدول الأطراف إتاحة الإجراءات اللازمة بموجب قوانينها الوطنية لتحقيق جميع أشكال التعاون المنصوص علها في الباب التاسع" ، ولقد حدّد هذا الباب أشكال التعاون ومنها القبض على المتهمين وتسليمهم إلى المحكمة. أما إن لم تكن دولة المبعوث الدّبلوماسي طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة

---

[1] عادل ماجد، **المحكمة الجنائية الدولية و السيادة الوطنية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 168.

[2] وثيقة علنية، رقم icc -02/05-01/09، **أمر بالقبض على عمر حسن أحمد البشير**، صادرة في 2009/ 03/04، الدائرة التمهيدية الأولى، المحكمة الجنائية الدولية، ترجمة رسمية صادرة عن المحكمة، ص 7، على موقع الانترنت: http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc639093.pdf. تاريخ الإطلاع : 2016/ 12/04.

[3] نجيب حمد قيدا، **المحكمة الجنائية الدولية، نحو العدالة الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص75.

[4] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

فهي غير ملزمة بتسليمه لها. كما أن المبعوث الدّبلوماسي إذا كان من مواطني الدولة المعتمد لديها ويعمل لصالح بعثة دبلوماسية أجنبية، فهو لا يتمتع بالحصانة القضائية الجزائية إلا في الأعمال الرسمية التي يؤديها باعتباره دبلوماسياً، ما لم تمنحه الحكومة المستقبلة امتيازات وحصانات إضافية، طبقاً لما نصت عليه المادة 38 فقرة أ من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. أما الأفعال التي يرتكبها و تُكيّف على أنها جرائم حرب، فهي ممّا لا يدخل في نطاق أعماله الرّسمية، والتزام الدولة المعتمد لديها بتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية ليحاكم عليها، مرتبط بانضمامها إلى المحكمة من عدمه مثلما ذُكر سابقاً.

ثانيا: أثر الحصانة الدبلوماسية في التّسليم بالنسبة لدولة غير دولة المبعوث الدبلوماسي. حظرت المادة **98** فقرة أولى من نظام المحكمة الجنائية الدولية على المحكمة، أن تطلب من إحدى الدول تسليم شخص يتمتّع بحصانة دبلوماسية لاتهامه بارتكاب إحدى الجرائم، التي يعاقب عليها نظام المحكمة ومن بينها جرائم حرب.

فهل هذا يعني الإفلات المطلق لهذا المبعوث الدبلوماسي من العقاب ما دام يتمتع بحصانة من التسليم ؟.

لا ولكن ينبغي للمحكمة قبل أن تطلب تسليمه من الدولة المتواجد على أرضها، أن تحصل من الدولة التي ينتمي إليها هذا المبعوث الدبلوماسي على تنازل عن الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها، فإن لم تحصل على هذا التنازل، لا يمكنها تسليمه.

وقد رفضت دولة جيبوتي في أفريل 2009 تنفيذ طلب المحكمة الجنائية الدولية، بتسليم الرّئيس السوداني عمر حسن البشير الذي زارها، على الرغم من أن جيبوتي دولة مصادقة على النظام الأساسي للمحكمة، وقد جاء موقف جيبوتي متوافقاً مع تبني الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي خلال القمة التي عُقدت في ليبيا، قراراً يقضي برفض التعاون مع المحكمة بشأن اعتقال البشير استناداً إلى حصانته الرّئاسية، في ظل رفض دولته التنازل عنها[1].

أما في الحالة التي تتنازل فيها الدولة التي ينتمي إليها المبعوث الدبلوماسي عن حصانته، فهنا نفرق بين حالتين: **الأولى** لما الدولة التي يوجد المبعوث الدبلوماسي على أرضها منضمّة إلى المحكمة الجنائية الدولية، **والثانية** لما تكون غير منضمّة إلى المحكمة.

فبالنسبة **للحالة الأولى** هنا تكون الدولة مطالبة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي فهي ملزمة بتسليم هذا المبعوث إلى المحكمة، تجسيداً لما نصت عليه المادة 89 فقرة 1 السابق ذكرها.

أما **الحالة الثانية** التي يكون فيها المبعوث الدبلوماسي موجود على أراضي دولة غير منضمة إلى المحكمة الجنائية الدولية، فلا تلزم هاته الدولة بتسليمه إلى المحكمة .

الخــاتــمة

من خلال ما تم دراسته نخلص إلى النتائج التالية:

لا يمكن للمبعوث الدبلوماسي أن يتحجّج بحصانته الدّبلوماسية لكي لا يتابع على جرائم الحرب التي ارتكبها أمام محاكم دولته.

لم تتضمن اتفاقية فينا للعلاقات الدّبلوماسية لعام 1961 نصاً يستثني جرائم الحرب من نطاق الحصانة القضائية الجزائية الممنوحة للمبعوث الدبلوماسي في الدولة المعتمد لديها.

عدم استقرار القضاء الداخلي للدول على جواز متابعة المبعوث الدبلوماسي أمام محاكم الدولة المعتمد لديها لاتهامه بارتكاب جرائم الحرب، يجعلنا ننفي وجود عرف دولي يستثني هذه الجرائم من نطاق الحصانة القضائية الجزائية الممنوحة للمبعوث الدبلوماسي.

---

[1] محمد الشبلي العتوم، **تعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية، وأثره في فعاليتها**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص 207.

على الرغم من عدم اعتبار الحصانة الدبلوماسية عائقاً للمتابعة على جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، إلا أن الحصانة ضد التّسليم إلى المحكمة و التي يتمتّع بها المبعوث الدّبلوماسي، حالت دون أداء المحكمة لدورها كما ينبغي، وعدم تسليم الرئيس السّوداني عمر حسن البشير إليها لحد الآن خير دليل على ذلك، على الرّغم من صدور مذكرة الاعتقال ضده من طرف الدائرة التمهيدية للمحكمة بتاريخ 2009/03/04.

وعلى ضوء هذه النتائج نورد جملة من الاقتراحات و هي:

1- حتى لا تتحول تهمة ارتكاب جريمة الحرب إلى ذريعة تتحجّج بها الدولة المضيفة لمتابعة أي مبعوث دبلوماسي معتمد لديها، ينبغي أن تقوم الدولة التي ينتمي إليها هذا المبعوث بمتابعته بتهمة ارتكاب هذه الجرائم خصوصاً إذا ارتُكبت في إقليم الدولة المعتمد لديها، ولم تستطع هذه الأخيرة متابعته بسبب رفض دولته التنازل عن حصانته.

2- إلزامية تصدّي المحكمة الجنائية الدولية لمتابعة المبعوث الدبلوماسي المتهم بارتكاب جرائم حرب والذي لا تحاكمه دولته، بسبب عدم رغبتها أو قدرتها على ذلك، أو تحاكمه محاكمة شكلية، باعتبار اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مكمّل لاختصاص المحاكم الوطنية.

3- ضرورة تفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية في قمع جرائم الحرب المرتكبة من طرف المبعوثين الدبلوماسيين باعتبارها الجهة القضائية الوحيدة المتبقيّة لمحاكمتهم، في حال تعذّر ذلك أمام المحاكم الداخلية، وذلك من خلال انضمام كافة الدول إلى المحكمة، والتعاون التام معها، بأن تتنازل كل دولة عن حصانة مبعوثها الدبلوماسي المتهم من طرف المحكمة بارتكاب جرائم حرب، حتى تكون عملية تسليمه إليها قانونية، ليحاكم عمّا اقترفه من هذه الجرائم وينال جزاؤه العادل.

المراجع والمصادر المعتمدة

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب

1. نجيب حمد قيدا، (2006)، المحكمة **الجنائية الدولية، نحو العدالة الدولية** (الطبعة الأولى)، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.
2. عبد القادر البقيرات،(2007)، **العدالة الجنائية الدولية، معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية**، (الطبعة الثانية) الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
3. حسام عبد الخالق الشيخة، (2004) ، **المسؤولية و العقاب على جرائم الحرب، مع دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك**، (بدون طبعة)، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.
4. سوسن أحمد عزيزة، (2000)، **غياب الحصانة في الجرائم الدولية**، (الطبعة الأولى)، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.
5. فاوي الملاّح،(1993)، **سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدّبلوماسية مقارنة بالشريعة الإسلامية** ،(بدون طبعة)، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية.
6. صلاح الدين عامر، (2003) ، **اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بملاحقة مجرمي الحرب، القانون الدولي الإنساني، "دليل للتطبيق على الصعيد الوطني"**، (الطبعة الأولى)، القاهرة، دار المستقبل العربي.
7. عادل ماجد، (2000)، **المحكمة الجنائية الدولية و السيادة الوطنية**، (الطبعة الأولى) ، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية.
8. علي الصادق أبو الهيف،(2014)، **القانون الدّبلوماسي**،(بدون طبعة)، الإسكندرية، منشأة المعارف.
9. محمد الشبلي العتوم، (2015)، **تعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية، وأثره في فعاليتها**،(الطبعة الأولى) عمان الأردن، دار وائل للنشر.
10. علي عبد القادر القهوجي،(2001)، **القانون الدولي الجنائي، أهم الجرائم الدولية، المحاكم الجنائية الدولية**، (الطبعة الأولى)، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.
11. محمد عبد المنعم عبد الغني، (2007)، **الجرائم الدولية، دراسة في القانون الدولي الجنائي**، (الطبعة الأولى)، القاهرة، دار الجامعة الجديدة للنشر.

12. علي حسي الشامي، (2011)، **الدبلوماسية نشأتها وتطورها، ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، (الطبعة الخامسة)، دار العلم للملايين، بيروت.

13. طلال ياسين العيسى و علي جبار الحسيناوي، (2009)، **المحكمة الجنائية الدولية ، دراسة قانونية**،(الطبعة الثانية)، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

ب – الرسائل و المذكرات الجامعية

14. شادية رحاب، **الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي، دراسة نظرية و تطبيقية**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2005.

15. عبد الرحمان لحرش(2001).، **التعسف في استعمال الحصانة الدبلوماسية في ضوء اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار ، عنابة.

16. ماجد بن صالح الفوزان،(2002) ، **الحماية الجنائية لمقرات البعثات الجزائية في السعودية**، مذكرة ماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.

ج- الاتفاقيات والوثائق القانونية الدولية

- الاتفاقيات الدولية

1. اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949
2. اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961
3. اتفاقية البعثات الخاصة لعام 1969.
4. النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية لعام 1998.

- القرارات والأحكام القضائية الدولية

1- وثيقة علنية، رقم icc -02/05-01/09، **أمر بالقبض على عمر حسن أحمد البشير**، صادرة في (03/04 /2009)، الدائرة التمهيدية الأولى، المحكمة الجنائية الدولية، ترجمة رسمية صادرة عن المحكمة ، على موقع الانترنت: http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc639093.pdf. تاريخ الإطلاع : 12/04 /2016.

2- موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية خلال الفترة (1997 – 2002)، 2005، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة.

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

1. Charles ROUSSEAU, (1980), **Droit international publique**, vol, Iv, Paris, Sirey .
2. David ERIC , (2016) , **L'immunités des chefs d'Etas et de gouvernements étrangers en fonction accusés de violation graves de droit international humanitaire**, sur le site d'Internet : http://www.croixrouge.be/img/db/CCDIH5.pdf, le 05/ 11/ 2016 .

المحكمة الجنائية الدولية و موقف الولايات المتحدة الأمريكية منها

أ. بن عيسى الأمين- أ.د.قاسم محمد شهاب
كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة مستغانم -

الملخص:

إن أعضاء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هم أشخاص القانون الدولي ممثلين في الدول و الدارس لهذا القانون يدرك صعوبة توحيد الإرادة الدولية في جميع الميادين لإنجاب نظام متكامل، وهذا ما لوح في الأفق منذ انطلاق السعي الدولي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية حيث وحدت بعض الدول جهودها للوقوف ضد إنشاء هذه المحكمة وتعطيل عملها حتى بعد النجاح في إنشائها، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية.

Summary

The members of the Statute of the International Criminal Court are the subjects of international law represented by States and scholars of this law. It recognizes the difficulty of uniting the international will in all fields to have an integrated system. This has been on the horizon since the start of the international quest for the establishment of the International Criminal Court. The establishment of such a court and the disruption of its work even after the successful establishment, while other countries did not show any international cooperation to enable the Court to initiate the investigation and the implementation of its judgments against the accused of committing crimes under its jurisdiction.

مقدمة

شهدت مرحلة ما قبل انعقاد نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية سنة 998، عدة جهود بذلت من طرف أعضاء المجتمع الدولي ليتوج هذا المسار العسير بميلاد المحكمة الجنائية الدولية كآلية قضائية دولية تختص بردع منتهكي أحكام القانون الدولي .

ونظرا للاختصاص اللامحدود الذي تتمتع به المحكمة إزاء منتهكي أحكام القانون الدولي الانساني ومرتكبي الجرائم الأشد خطورة على المجتمع الدولي، فقد اعتبرت بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن ذلك يشكل تهديدا لها ومساسا بسيادتها الداخلية، وهو ما دفعها إلى عرقلة وتعطيل اختصاص المحكمة بمتابعة منتهكي أحكام القانون الدولي الإنساني ودحض أي محاولة منها تهدف لفرض عدالتها على مرتكبي الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصها .

ولمعالجة هذا الموضوع سيكون إشكال هذه الدراسة كالآتي: فيما تتمثل الجهود الدولية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وما موقف الولايات المتحدة الأمريكية منها ؟

للإحاطة بهذا الموضوع ستكون خطة الدراسة على النحو الآتي:

المحور الأول:جهود الأمم المتحدة لإنشاء محكمة جنائية دولية

المحور الثاني : ميلاد المحكمة الجنائية الدولية و خصائصها

المحور الثالث: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المحكمة الجنائية الدولية

المحور الأول: جهود الأمم المتحدة لإنشاء محكمة جنائية دولية

بذلت الأمم المتحدة جهودا معتبرة لتقنين الجرائم الدولية و إنشاء محكمة جنائية دولية، إلا أن العوامل السياسية حالت دون ذلك بفعل الحرب الباردة التي استمرت من سنة 1946 إلى غاية 1989، وسرعان ما عادت هذه الجهود إلى الساحة منذ سنة 1990، و هو ما تبين من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي صدرت بناءا على جهود لجنة القانون الدولي وهو ما سنبينه كعنصر أول، و اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة

الجنائية الدولية وهو ما سنبينه كعنصر ثاني[1]

أولا: جهود لجنة القانون الدولي لإنشاء محكمة جنائية دولية

بتاريخ 11 ديسمبر 1946 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا تحت رقم 95 اعتمدت بموجبه مبادئ النظام الأساسي لمحكمة نورمبرغ[2] ، و بتاريخ 21 نوفمبر 1947 تبنت الجمعية العامة القرار رقم 177 كلفت بموجبه لجنة القانون الدولي بصياغة مبادئ القانون الدولي المعترف بها في النظام الأساسي و في أحكام محكمة نورمبورغ، وإعداد مشروع قانون يتضمن تقنين الجرائم الموجهة ضد السلام و أمن البشرية[3]، و بناء على هذا القرار بدأت لجنة القانون الدولي أعمالها بإعداد هذا المشروع كما كلفت اللجنة مقرر خاص بإعداد مشروع للنظام الأساسي لمحكمة جنائية دولية، و قدم تقريره إلى لجنة القانون الدولي في 5 مارس 1950، توصلت اللجنة من خلال هذا التقرير إلى أن مسألة إنشاء محكمة جنائية دولية أمر ممكن و يحظى بالموافقة، و لم تتحقق الغاية المرجوة بإنشاء محكمة جنائية دولية من خلال هذين المشروعين، و بقي الأمر على حاله حتى أثناء تعيين مقرر ثالث سنة 1950 لدراسة التطورات التي طرأت على مشروع إنشاء محكمة جنائية دولية، حيث تم الاختلاق بين المقرران الأخيران حول مدى ملاءمة الظروف لإنشاء محكمة جنائية دولية و اختلاف القوى الكبرى حول إنشاء هذه المحكمة الجنائية الدولية[4].

و في سنة 1951 شكلت لجنة القانون الدولي لجنة خاصة ضمت ممثلي سبعة عشر دولة لإعداد مشروع اتفاقية بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية، و قدمت اللجنة مشروعها النهائي للجمعية العامة التي ربطت بين مسألتي النظام الأساسي لإنشاء المحكمة و تقنين الجرائم الدولية، و هذا الأخير اصطدم بتعريف جريمة العدوان مما عطل إنشاء المحكمة[5] ، و رغم تعريف هذه الجريمة سنة 1974 بموجب قرار الجمعية العامة رقم 3314 بتاريخ 14 ديسمبر 1974 إلا أن ذلك لم يعجل بإنشاء محكمة جنائية دولية[6]

كما أن اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها المؤرخة في 9 ديسمبر 1948 نصت في مادتها السادسة على محاكمة الأشخاص المتهمون بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة من نفس الاتفاقية أمام محاكم الدولة التي ارتكب الفعل على أراضيها أو أمام محكمة جزائية دولية، تكون ذات اختصاص إزاء من يكون من الأطراف المتعاقدة قد اعترف بولايتها[7].

و بقيت الدعوة إلى إنشاء محكمة دولية لمحاكمة مرتكبي جرائم ماسة بحقوق الإنسان قائمة، و هو ما

---

[1] عمر محمود المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة ، الأردن، 2009، ص183.

[2] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 95 المؤرخ في 11 ديسمبر 1946 المتضمن اعتماد مبادئ النورمبرغ.

[3] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 177 المؤرخ في 21 نوفمبر 1946 المتضمن تكليف لجنة القانون الدولي بصياغة مبادئ نورمبرغ وإعداد مشروع يتضمن تقنين الجرائم الموجهة ضد السلام و أمن البشرية .

[4] بدر الدين محمد شبل، الحماية الدولية الجنائية لحقوق الإنسان و حرياته الأساسية- دراسة في المصادر و الآليات و الممارسة العملية – الطبعة الأولى، دار الثقافة ، الأردن، 2011، ص305 و ما يليها.

[5] لندة معمر يشوي ، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة واختصاصاتها، الطبعة الأولى،دار الثقافة، الأردن، 2010، ص66-67

[6] حيث عرفت المادة الأولى من قرار الجمعية العامة رقم 3314 (د-29)المؤرخ في 14 ديسمبر 1974 المتضمن تعريف جريمة العدوان . المؤرخ في 14 ديسمبر 1974 أن العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة و سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى، أو على أي وجه يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة....."

[7] المادة 6 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها، أقرت و عرضت للتوقيع و للتصديق أو للانضمام بقرار الجمعية العامة رقم 260 ألف (د-3) بتاريخ 9 ديسمبر 1948.

تضمنته الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري و المعاقبة عليها في مادتها الخامسة[1].

و في سنة 1989 قامت لجنة القانون الدولي بدراسة إنشاء محكمة جنائية دولية و كان هذا أثناء قيامها بإعداد مشروع تقنين الجرائم الماسة بسلم و أمن البشرية و موضوع الاختصاص الدولي لمحاكمة تجار المخدرات، و شكلت اللجنة لتحقيق غرضها سنة 1990 فريق عمل للبحث في مسألة إنشاء محكمة جنائية دولية، و قدم هذا الفريق تقريره في نفس السنة أيد فيه إنشاء محكمة تكون على صلة بالأمم المتحدة، و بقي الأمر على حاله إلى أن عادت اللجنة لدراسة نفس المسألة في عامي 1991 و 1992[2].

في سنة 1993 قامت لجنة القانون الدولي خلال دورتها الخامسة و الأربعين بمناقشة مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي قدمه فوج العمل الذي كلف بإعداده، و قدمت اللجنة هذا المشروع إلى الجمعية العامة التي عرضته أمام الدول الأعضاء و ضمنته مجموعة من الملاحظات و أعادته إلى اللجنة التي أجرت عليه مجموعة من التعديلات و عرضت مشروعا جديدا عام 1994[3] على الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أنشأت لجنة مختصة بموجب قرارها رقم 53/49 الصادر بتاريخ 1994/12/09 ، كلفت بالتحضير لعقد مؤتمر ديبلوماسي يهدف إلى صياغة اتفاقية دولية لإنشاء محكمة جنائية دولية، و عقدت هذه اللجنة اجتماعاتها ما بين 03 إلى 13 أفريل و من 14 إلى 25 أوت 1995 درست خلالها مشروع إنشاء محكمة جنائية دولية المقدم من قبل لجنة القانون الدولي.[4]

ثانيا: جهود اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية

أنشئت هذه اللجنة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 50/46 في دورتها الخمسين بتاريخ 11 ديسمبر 1995 [5] ، و أتيحت العضوية فيها لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء في المنظمات المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنشئت هذه اللجنة لغرض بحث المسائل الموضوعية والإجرائية التي يثيرها مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي قدمته لجنة القانون الدولي[6]،و قدمت اللجنة تقريرها أمام الجمعية العامة في جلستها "51" التي عقدت في28 أكتوبر 1996 ، تضمن توصيتها بأن تكلف الجمعية العامة اللجنة بمهمة أساسية هي بحث مقترحات من أجل الوصول لنص موحد للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والأجهزة التي تتشكل منها[7].

بتاريخ 17 ديسمبر 1996 أصدرت الجمعية العامة قرارات تحت رقم 207/51 يقضي باجتماع اللجنة التحضيرية سنتي 1997 و1998 لغرض صياغة مشروع إنشاء المحكمة وتقديمه إلى المؤتمر الدبلوماسي بروما في جوان 1998 بعد انتهائها من صياغته تم عرض المشروع على المؤتمر الدبلوماسي الذي أقيم بمقر منظمة الأغذية والزراعة بروما ودلك بتاريخ 15 جوان إلى 17 جويلية 1998 [8] .

---

[1] المادة 5 من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري و المعاقبة عليها، أعتمدت و عرضت للتوقيع و التصديق و الانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3068 (د-28) بتاريخ 30 نوفمبر 1973، دخلت حيز التنفيذ في 18 جويلية 1976.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، القضاء الجنائي الدولي- مبادؤه قواعده الموضوعية والإجرائية- دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2008، ص67-68.

[3] عمر محمود المخزومي، المرجع السابق ، ص186

[4] عبد العظيم وزير، الملامح الأساسية لنظام إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص2

[5] القرار رقم 50/46، المتضمن انشاء محكمة جنائية دولية ، اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 11 ديسمبر 1995، الدورة الخمسون، الجلسة العامة رقم 87، البند 42 من جدول الاعمال ، رمز الوثيقة A/RES/50/46 .

[6] عصام عبد الفتاح مطر ،المرجع السابق.ص68

[7] عصام عبد الفتاح مطر ، نفس المرجع، ص68

[8] بدر الدين محمد شبل،المرجع السابق .ص309 .

المحور الثاني : ميلاد المحكمة الجنائية الدولية و خصائصها

بعد المسار العسير الذي خاضه المجتمع الدولي لإنشاء قضاء دولي جنائي مختتما ذلك بجهود أكبر منظمة عالمية في العصر الحديث، تم التتويج بإنشاء محكمة جنائية دولية حققت إلى حد ما طموحات القائمين على نشأتها .

أولا- ميلاد المحكمة الجنائية الدولية

شارك في المؤتمر الدبلوماسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية ممثلون عن 160 دولة و33 منظمة دولية حكومية ووكالة دولية متخصصة و237 منظمة غير حكومية ،وممثلين عن محكمتي يوغسلافيا و روندا، وباشر المؤتمر أعماله عن طريق أربع لجان هي المكتب واللجنة الجامعة ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض[1].

في 17 جويلية 1998 وافقت 120 دولة في اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة في ايطاليا على تبني النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وعارضت ذلك سبع دول، وامتنعت 21 دولة عن التصويت[2]،وفتح باب التوقيع عليه في 18 جويلية 1998 إلى غاية 17 جويلية 1998 بمقر وزارة الخارجية الايطالية، وبعد ذلك أعيد فتح باب التوقيع عليه حتى 31 ديسمبر 2000 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك ،كما فتح باب التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ودخل حيز التنفيذ في 01 جويلية 2002[3]،لتكون هذه المحكمة تتويجا للقضاء الدولي الجنائي عبر مراحل تطوره التاريخي.

ثانيا- خصائص المحكمة الجنائية الدولية

تتميز المحكمة الجنائية الدولية المنشأة بموجب نظام روما الأساسي لعام 1998 بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المحاكم التي سبقتها[4] ،يمكن إيجاز هذه الخصائص فيما يلي :

- أن المحكمة الجنائية الدولية أنشئت بموجب معاهدة دولية، وبالتالي حرية الدول في الانضمام لها أو الامتناع عن ذلك، ونظام روما هو تكريس للطبيعة التعاهدية حيث أولى أهمية لمسألة قبول أو عدم قبول الدول لاختصاص المحكمة باعتبارها ليست كيانا فوق الدول[5].

- الهدف الأساسي من إنشاء المحكمة الجنائية الدولية هو محاكمة مرتكبي الجرائم الأشد خطورة موضع الاهتمام الدولي، و هذا يعتبر بمثابة اختصاص نوعي للمحكمة يتجسد في المادة الخامسة من نظام المحكمة التي حددت الجرائم التي تختص بها والعقوبات المقررة ما يثبت قيام مبدأ الشرعية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية [6].

---

[1] عمر محمود المخزومي ،المرجع السابق، ص 188، وأيضا، عبد الوهاب شمسان، القانون الدولي الإنساني والضرورة القانونية لنشوء المحكمة الجنائية الدولية، مجلة القانون، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، العدد العاشر، أكتوبر 2006،ص 148 وما يليها .

[2] المحكمة الجنائية الدولية تأسيسها واختصاصاتها ، منشور على الموقع الالكتروني: تاريخ الإطلاع:2017/09/08، على الساعة :20:15 / www.aljazeera.net/news/international /2009/3/4

[3] بدر الدين محمد شبل ،المرجع السابق، ص310-311.

[4] امحمدي بوزينة آمنة ،آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، بدون رقم طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2014، ص171 .

[5] محمد شريف بسيوني،المحكمة الجنائية الدولية – مدخل لدراسة أحكام واليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي، الطبعة الأولى، دار الشروق، مصر،2004، ص18 .

[6] منتصر سعيد حمودة،المحكمة الجنائية الدولية – النظرية العامة للجريمة الدولية أحكام القانون الدولي الجنائي دراسة تحليلية – بدون رقم طبعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ،2006،، ص79.

-المحكمـة الجنائيـة الدوليـة هيئـة قضـائية دوليـة مكملـة للولايـة القضـائية الوطنيـة، حيـث تكفلـت المـادة 17 مـن نظـام رومـا بإعطـاء الأولويـة في الاختصـاص القضـائي للمحـاكم الوطنيـة على المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ،وبالتـالي لا تستطيع المحكمة ممارسة اختصاصها إذا ما تم اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني[1].

- المحكمـة الجنائيـة الدوليـة لهـا صـفة الـدوام عكـس المحـاكم الخاصـة التي كانـت تشـكل لمحاكمـة مجرمـي الحـرب بموجـب قـرارات صـادرة عـن الأمـم المتحـدة، مـن أمثلـة ذلـك محاكمـة مجرمـي الحـرب في يوغسـلافيا السـابقة و رواندا[2].

- أن المحكمة الجنائية الدولية مستقلة لا تتبع منظمة الأمم المتحدة[3].

المحور الثالث: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المحكمة الجنائية الدولية

إدراكا منها بأن المحكمة الجنائية الدولية ستضفي نوع من المساواة بينها وبين غيرها من الدول وستجعل مواطنيها عرضة للمساءلة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدة خطوات أعاقت بموجبها عمل المحكمة و استقلاليتها وهو ما سيتم تبيانه في النقاط الآتية:

أولا - الضغوطات الأمريكية على مجلس الأمن لاستصدار قرارات الحصانة لمواطنيها

بتاريخ 27 جوان من سنة 2002 تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مجلس الأمن بمشروع قرار يتضمن منح رعاياها حصانة ضد ملاحقة المحكمة الجنائية الدولية مستغلة في ذلك نص المادة 16من نظام المحكمة لتحقيق مصالحها فصوت المجلس ضد منح الحصانة للجنود الأمريكيين [4].

على إثر صدور هذا القرار الذي تزامن مع انتهاء المهلة المقررة لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في البوسنة والهرسك في 30 جوان 2002 وحاجة مجلس الأمن لتجديدها قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام حق النقض ضد تجديد فترة عمل بعثة الأمم المتحدة فيهما وهددت بوقف جميع عمليات حفظ السلام الأخرى للأمم المتحدة، وأمام هذه التهديدات الأمريكية استجاب مجلس الأمن الدولي لمطالبها وأصدر قراره رقم 1422 يتضمن إعفاء الأمريكيين لمدة عام من محاكمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية وقد كان فحوى هذا القرار تعديا واضحا وتجاوزا صارخا لما نصت عليه المادة 16 من نظام المحكمة[5]، والمادة 105 من ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي الحق للجمعية العامة للأمم المتحدة وحدها لعقد اتفاقيات تمنح موظفيها حصانات و امتيازات[6]، ومجلس الأمن بذلك يكون قد اعتدى على صلاحيات الجمعية العامة التي يعقد لها ذلك الاختصاص بموجب اتفاقيات يجوز لها أن تعقدها مع المحكمة الجنائية الدولية .

ثانيا – قانون حماية أفراد القوات المسلحة

سنت الولايات المتحدة الأمريكية في 30 سبتمبر 2002 قانون يتضمن حماية أفراد القوات المسلحة الأمريكية، وذلك باقتراح من رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، ومن جملة الأهداف التي يهدف إليها هذا القانون مايلي[7]:

---

[1] أمحمدي بوزينة آمنة، المرجع السابق ،ص172-171

[2] محمد عبد اللطيف فرج ،السياسة الجنائية المعاصرة واتجاهات تطوير القانون الجنائي ودعم التعاون الدولي، الطبعة الأولى، مطابع الشرطة ،القاهرة ،2013،ص121

[3] محمد عبد اللطيف فرج، نفس المرجع، ص121 .

[4] هشام محمد فريجه، القضاء الدولي الجنائي وحقوق الإنسان ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2014، ص346 .

[5] عبد الله علي عبو سلطان، دور القانون الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان، دار دجلة،الأردن، 2008، ص301 وما يليها.

[6] الماة105 من ميثاق الأمم المتحدة، الموقع في 26 جوان 1945 بسان فرانسيسكو، دخل حيز النفاذ في 24 أكتوبر1945 .

[7] دريدي وفاء، المحكمة الجنائية الدولية ودورها في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة،2009 ،ص 167 .

- منع الأجهزة والهيئات الأمريكية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والحد من مشاركة القوات الأمريكية في عمليات حفظ السلام.
- منع المساعدات العسكرية الأمريكية للدول الأعضاء في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- منع المحاكم الأمريكية والحكومة الفدرالية من أي تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ويشمل هذا المنع حظر وقف أي شخص موجود على الأراضي الأمريكية سواء كان أمريكيا أو أجنبي مقيم فيها لإحالته على المحكمة.
- منع تخصيص أي نفقات من قبل الحكومة الأمريكية لتمويل العمليات التي تقوم بها المحكمة ضد أي مواطن أمريكي أو أجنبي مقيم بصفة دائمة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنع أي إجراء تقوم به المحكمة في الأراضي الأمريكية.

ثالثا – اتفاقيات الحصانة والإفلات من العقاب

سعت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة لإبرام اتفاقيات قانونية تتعلق بالحصانة من العقاب مع مختلف الدول في العالم ومما تنص عليه هذه الاتفاقيات هو أن تلتزم الحكومة المعنية بعدم تسليم أو نقل مواطني الولايات المتحدة الأمريكية المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية ولتحقيق هذا الانشغال قامت بقطع المعونات العسكرية والاقتصادية على أي دولة طرف في نظام روما الأساسي لا تدخل في الإفلات من العقاب معها، وفعلا مع مطلع سنة 2007 وقعت حوالي 100 دولة على مثل هذه الاتفاقيات ومن بينها دول عربية مثل مصر ، الأردن، الكويت، المغرب ،البحرين، تونس[1]، إلا أنه لم يتم التصديق على معظم هذه الاتفاقيات ورفضت دول كثيرة التوقيع عليها[2] .

خاتمة

من خلال هذا المقال الذي حاولنا فيه توضيح الصور التي تجسد السعي الدولي لإعاقة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بمتابعة منتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني ومعاقبة مرتكبي الجرائم الأشد خطورة على المجتمع الدولي، نستنتج أن هذه الخطوات التي إتخذتها بعض الدول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هي نتاج عدم وجود توازن دولي يردع مثل هذه التجاوزات الدولية التي تهدف إلى التملص من تطبيق العدالة الدولية، فبعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن النظام الدولي الجديد منذ التسعينات وسقوط المعسكر الشرقي أصبح واضحا للعيان السيطرة الفعلية للولايات المتحدة الأمريكية ومن سار في نهجها من أعضاء المجتمع الدولي على أي مسألة تهم المجموعة الدولية، هذه السيطرة الفعلية تمت لهذا المعسكر الغربي عن طريق إضفاء الشرعية على مختلف ممارساتها غير المشروعة أساسا في نظر القانون الدولي مستغلة في ذلك نفوذها داخل مجلس الأمن، وعن طريق الحشد الدولي الذي لطالما سعت لتوحيده وضمه إلى صفوفها عن طريق إطلاق بعض المساومات لصالح الدول التي ترضخ لإرادتها – إرادة الولايات المتحدة الأمريكية-. إن ما يمكن الخروج به كسبب رئيسي لوجود هذه العوائق و الممارسات هو عدم وجود إرادة دولية آمرة ومشتركة بين جميع أعضاء المجتمع الدولي تغلب مصلحة المجموعة الدولية بأكملها ضد مصلحة الدولة الواحدة.

من خلال بحثنا هذا خرجنا بمجموعة من المقترحات لعلها تجد الطريق نحو تفعيلها من قبل أعضاء المجموعة الدولية، و هي في الأصل ليست بالجديدة لأن المشكل في القانون الدولي ليس عدم وجود القاعدة القانونية إنما المعضلة في تطبيقها وتفعيلها وفرض الجزاء العادل على حد السواء بين الدول عند مخالفتها، وتتمثل هذه المقترحات فيما يلي:

- توحيد الجهود الدولية لمنع الدخول في إتفاقيات الحصانة والإفلات من العقاب .
- تضمين النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سلطات ردعية تجاه الدول الأطراف تقضي بإلزامهم بالتعاون الدولي مع المحكمة .

---

[1] شلاهبية منصور، نطاق المحكمة الجنائية الدولية في الإفلات من العقاب، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012، ص103 وما يليها .

[2] دريدي وفاء، المرجع السابق، ص 171 .

- تفعيل المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة لخدمة التعاون الدولي و اتخاذ إجراءات ضد الدول الممتنعة عن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، حيث تتيح هذه المادة لمجلس الأمن ممارسة سلطاته في حالة أي تهديد للسلم والأمن الدوليين، إلا أن تفعيل نص هذه المادة ضد الدول الممتنعة عن التعاون الدولي يجب أن يقترن بلاإنتقائية و لاإزدواجية المعايير في التعامل مع الدول. إذن هذا الإجراء مرهون بمدى مصداقية مجلس الأمن ونزاهته ورغبته في تحقيق العدالة الدولية جنبا إلى جنب مع المحكمة الجنائية الدولية .

- ضرورة اعتبار التعاون الدولي مع المحكمة الجنائية الدولية قاعدة دولية آمرة تمتثل لها جميع الدول، بغض النظر عن ما إذا كانت طرف أو غير طرف في النظام الأساسي للمحكمة طالما أن هذا الإجراء يهدف إلى ردع انتهاكات حقوق الإنسان وهو مقصد عالمي تبنته النصوص الدولية على اختلافها وتعددها .

- إيجاد نظام قضائي مستقل تماما يضمن العقاب ضد منتهكي هذا القانون على قدم المساواة بين الدول وهو ما سيساهم لا محالة في التزام القادة العسكريين وأصحاب القرار في مختلف الدول بمبادئ هذا القانون لعلمهم بأن اختصاص المحكمة سيمتد إليهم في أي وقت سواء أثناء مزاولتهم لمهامهم أو بعد انتهاءها وهذه الاستقلالية للمحكمة التي تضمن مثل هذه الفعالية لن تتحقق على ضوء آليات الإحالة الحالية التي تمارس من خلالها المحكمة الجنائية الدولية اختصاصاتها وهو ما يستوجب تعديل واقعي لنظام هذه المحكمة يجسد المساواة في التعامل مع القضايا الدولية بعيدا عن الانتقائية وسياسة الكيل بمكيالين .

- تضمين جميع اتفاقيات حقوق الإنسان بما فيها النظام المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية نص يقضي بتطبيقها على جميع المسائل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان .

- تعديل ميثاق الأمم المتحدة ليتواءم مع إلزامية تطبيق نصوص اتفاقيات حقوق الإنسان خاصة نص المادة 2 فقرة 7 من الميثاق، وكذا العمل على إيجاد بديل عن مجلس الأمن لأنه أثبت فشله في التعامل مع بعض القضايا ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان بفعل استخدام حق الفيتو من الدول الخمس المتمتعة بهذا الحق مغلبة في ذلك مصالح لا تخدم حقوق الإنسان، وما يزيد من ضرورة إيجاد بديل عن مجلس الأمن أو على الأقل تغيير طريقة التصويت فيه، هو سلطاته أمام المحكمة الجنائية الدولية التي هي في غاية الأهمية، وعدم مصداقية المجلس التي تتجلى الآن من خلال الانتقائية في التعامل مع القضايا الدولية لن تخدم العدالة الجنائية الدولية، لذلك فإعادة النظر فيه أمر لابد منه .

قائمة المراجع

أولا- الكتب

- امحمدي بوزينة آمنة ،آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، بدون رقم طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2014

- بدر الدين محمد شبل، الحماية الدولية الجنائية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية دراسة في المصادر والآليات النظرية والممارسة العملية ، دار الثقافة، الأردن،2011.

– عبد العظيم وزير، الملامح الأساسية لنظام إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة.

- عبد الله علي عبو سلطان، دور القانون الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان، دار دجلة، الأردن، 2008.

– عصام عبد الفتاح مطر، القضاء الجنائي الدولي- مبادؤه قواعده الموضوعية والإجرائية- دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2008.

– عمر محمود المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة ، الأردن، 2009.

– لندة معمر يشوي ، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة واختصاصاتها، الطبعة الأولى،دار الثقافة، الأردن، 2010.

– محمد شريف بسيوني،المحكمة الجنائية الدولية – مدخل لدراسة أحكام واليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي، الطبعة الأولى، دار الشروق، مصر،2004.

– محمد عبد اللطيف فرج ،السياسة الجنائية المعاصرة واتجاهات تطوير القانون الجنائي ودعم التعاون الدولي، الطبعة الأولى، مطابع الشرطة ،القاهرة، 2013 .

– منتصر سعيد حمودة،المحكمة الجنائية الدولية – النظرية العامة للجريمة الدولية أحكام القانون الدولي الجنائي دراسة تحليلية – بدون رقم طبعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكنرية، 2006.

– هشام محمد فريجة، القضاء الدولي الجنائي وحقوق الإنسان، دار الخلدونية، الجزائر، 2014.

ثانيا- الرسائل العلمية

- دريدي وفاء، المحكمة الجنائية الدولية ودورها في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة،2009-2010 .

- شلاهبية منصور، نطاق المحكمة الجنائية الدولية في الإفلات من العقاب، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر، 2012 - 2013.

ثالثا- مواثيق و إتفاقيات دولية

- ميثاق الأمم المتحدة، الموقع في 26 جوان 1945 بسان فرانسيسكو، دخل حيز النفاذ في 24 أكتوبر1945 .

- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها، أقرت و عرضت للتوقيع و للتصديق أو للانضمام بقرار الجمعية العامة رقم 260 ألف (د-3) بتاريخ 9 ديسمبر 1948.

- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري و المعاقبة عليها، أعتمدت و عرضت للتوقيع و التصديق و الانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3068 (د-28) بتاريخ 30 نوفمبر 1973، دخلت حيز التنفيذ في 18 جويلية 1976.

رابعا- قرارات دولية

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 177 المؤرخ في 21 نوفمبر 1946 المتضمن تكليف لجنة القانون الدولي بصياغة مبادئ نورمبرغ وإعداد مشروع يتضمن تقنين الجرائم الموجهة ضد السلام و أمن البشرية .

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 95 المؤرخ في 11 ديسمبر 1946 المتضمن اعتماد مبادئ النورمبرغ.

- قرار الجمعية العامة رقم 3314 (د-29)المؤرخ في 14 ديسمبر 1974 المتضمن تعريف جريمة العدوان .

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 50/46 المتضمن انشاء محكمة جنائية دولية، المؤرخ في11 ديسمبر 1995، الدورة الخمسون، الجلسة العامة رقم 87، البند 42 من جدول الأعمال ، رمز الوثيقة A/RES/50/46 .

خامسا-المقالات العلمية

- عبد الوهاب شمسان، القانون الدولي الإنساني والضرورة القانونية لنشوء المحكمة الجنائية الدولية، مجلة القانون، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، العدد العاشر، أكتوبر 2006،ص 148 وما يليها .

سادسا- المواقع الإلكترونية

المحكمة الجنائية الدولية تأسيسها واختصاصاتها ، منشور على الموقع الالكتروني:

تاريخ الإطلاع:2017/09/08، على الساعة :20:15 www.aljazeera.net/news/international /2009/3/4

تأثير الاتفاق النووي الإيراني على التنافس السعودي الإيراني

أ.شوفي مريم
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 03

الملخص:

إن التداعيات المحتملة للاتفاق بين إيران والولايات المتحدة، من خلال آلية مجموعة "خمسة +واحد"، غير مقتصرة على أطراف التوقيع بل شملت مسارات التفاعل في الإقليم ككل، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتأثير الاتفاق على المصالح السعودية.

وقد تركزت غالبية الكتابات على ان الاتفاق النووي بين القوى الغربية وإيران هو أقرب إلى نظرية المباريات التي تنطوي على فائز وخاسر بل تلحق الخسائر بأطراف إقليمية أخرى وبصفة رئيسية دول الخليج وبشكل اخص المملكة العربية السعودية، لاعتبارات الجوار الجغرافي والتنافس المذهبي والدور الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الاتفاق النووي الإيراني، السعودية، ايران، التنافس السعودي الإيراني.

Abstract

The potential consequences of the agreement between Iran and the United States, through the "five plus one" mechanism, are not limited to the parties to the signature, but have included the course of interaction in the region as a whole, particularly with regard to the impact of the agreement on Saudi interests.

The majority of the writings have focused on the fact that the nuclear agreement between the Western powers and Iran is closer to the theory of games involving the winner and loser, but the losses to other regional parties, mainly the Gulf countries, particularly Saudi Arabia, for considerations of geographical proximity and sectarian competition and regional role.

• **Key words**: Iranian nuclear deal, Saudi Arabia, Iran, Saudi-Iranian rivalry.

- **مقدمة:**

مثلت الأزمة النووية الإيرانية أحد أبرز الأزمات على الساحة الدولية منذ بداية القرن الواحد والعشرين، وتعد من الأزمات السياسية التي شكلت محور اهتمام لكثير من الدول، إذ خلقت أجواء حرجة وحاسمة وأثارت صراعا بين مختلف القوى الدولية والإقليمية.

تمتلك إيران مقومات استراتيجية كبيرة وعميقة أهلها لأن تعنون أداءها الاستراتيجي الإقليمي على أنها قوة شاملة تشترك في صياغة التوازنات الآنية والجيوسياسية بشكل فعال ومؤثر غير أن استدامة قوة وزخم النفوذ الإيراني يحتاج لاستدامة منابع هذه القوة ومصادرها، طموح إيران لامتلاك أسلحة غير تقليدية بدأ خلال عقد الستينات من القرن الماضي حيث سعى نظام الشاه إلى تطوير قدرات إيران في كافة مجالات القوة بما فيها الطاقة النووية، وبالتالي فإن توقعات إيران بامتلاك أسلحة غير تقليدية سوف يؤثر على خلق حالة من التنافس الإقليمي على امتلاك التكنولوجيا النووية خصوصا لمواجهة امتلاك إسرائيل وايران للتكنولوجيا وعدم امتلاك باقي الدول في المنطقة العربية منها خاصة.

فالشرق الأوسط بالنسبة للاستراتيجية الإيرانية بيئة مهيأة تماما لفرض الإرادة الإيرانية وتقديم إيران مشروعها القومي الفارسي المعبأ بالصبغة الأيديولوجية المذهبية، ذلك بسبب غياب المشروع العربي الناضج بالإضافة إلى دخول العامل المذهبي كمعطى جديد من معطيات الاستقطاب بعد عام 2003.إن إيران تعتمد اعتمادًا كبيرًا في مشروعها الإقليمي على جملة من المرتكزات الجغرافية لإدارة الانتشار الاستراتيجي الإيراني في الشرق الأوسط.

من هنا يمكن القول أن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيكون له تأثير كبير على توازن القوى الدولي والإقليمي وفي منطقة الخليج خاصة السعودية، مما يجعل من الاتفاق النووي الإيراني يشكل تحديا سياسيا واقتصاديا يواجه العلاقات السعودية الإيرانية في ضوء تداعيات هذا الاتفاق على أمن منطقة الخليج العربي. وعليه تتمحور الدراسة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثر الاتفاق النووي الإيراني على العلاقات السعودية الإيرانية؟

وتفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ماهي ظروف ظهور الاتفاق النووي الإيراني؟

2- موقف الدول الإقليمية والدولية من الاتفاق النووي الإيراني؟

3- ماهي السياسات التي أنهجتها دول الخليج بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني؟

4- كيف أثر هذا الاتفاق على العلاقات السعودية الإيرانية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة والإشكالية المذكورة سابقا قسمنا هذه الدراسة إلى محورين أساسين:

- **المحور الأول: الاتفاق النووي الإيراني**
- **المحور الثاني: المواقف الدولية والإقليمية من الاتفاق النووي الإيراني.**
- **المحور الثالث: العلاقات الإيرانية السعودية في ظل الاتفاق النووي الإيراني**

- **المحور الأول: الاتفاق النووي الإيراني**

حيث لم يكن الاتفاق المبدئي الذي تم توقيعه في جنيف بتاريخ 23 نوفمبر 2013 بين إيران ومجموعة دول ال 1 +5 بشأن الملف النووي الإيراني أمرا مفاجئا، فهناك مفاوضات بين الجانبين منذ أكثر من عشر سنوات ومن الطبيعي أن يؤول مسار المفاوضات إما إلى النجاح أو الفشل، لكن المثير للجدل هو طبيعة الاتفاق وتوقيته، بل والأهم مدى ارتباط ذلك الاتفاق بترتيبات مستقبلية للأمن الإقليمي الخليجي وطبيعة الدور الإيراني فيها، فمن يمعن النظر في بنود الاتفاق المرحلي، يجد أنه ليس سوى فرصة لالتقاط الأنفاس بين كل من إيران والغرب عامة والولايات المتحدة على نحو خاص في صراع امتد لأكثر من ثلاثة عقود، استخدم كل طرف خلالها كل ما لديه من أوراق ضغط ومساومة، ليصل الطرفان إلى نتيجة مؤداها أن اللعبة لم تعد صفرية.[1]

وجاء الاتفاق النووي الإيراني بعد سلسلة من المفاوضات دامت لسنوات استخدم فيها كلا الطرفين ما لديه حتى يمكنه من الخروج بأكبر المكاسب، واستطاعت ايران أن تستخدم عامل الزمن من أجل كسب الكثير من المساحات لتمرير مشروعها النووي وإحراز شيء من التقدم في تطويره واستكماله.[2]

أما على صعيد التوقيت فإن الاتفاق قد جاء في توقيت تشابكت فيه خيوط اللعبة الإقليمية مع نظيرتها الدولية بشكل حتم "**تصالح المصالح**" حتى ولو بشكل مؤقت، فالرئيس الأمريكي السابق **باراك أوباما** لديه برنامج انتخابي محدد، وهو حل المسألة النووية الإيرانية سلميا، وإذا كانت تطورات تلك القضية قد تطلبت التلويح عدة مرات بالخيار العسكري فإن ذلك لا يعني الحياد عن برنامج انتخابي الفشل في تحقيقه لن يكون سوى فشلا للديمقراطيين، فضلا عن كون تلك السياسة تعد تنفيذا لتقرير **بيكر هاميلتون** الشهير الذي صدر في ولاية بوش الابن الثانية والذي أوصى بالحوار مع إيران، بالإضافة إلى أزمة اقتصادية غير مسبوقة ناهيك عن عودة الدور الروسي وبقوة تجاه القضايا الإقليمية(إيران، سوريا، مصر)،أما إيران فلا

---

[1] - محمد السعيد إدريس(2006)،الخليج والأزمة النووية الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد 165،يوليو ص15.

[2] - نفس المرجع السابق،ص15.

يعدو ذلك الاتفاق سوى تقنين لسياساتها النووية، فقد أعلنت عن تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن برامجها ذات طابع سلمي وهو حق مشروع تكفله الوكالة، إلا أن التطور الأهم هو أن إيران ترى أن اللحظة قد حانت لجني ثمار تحالفاتها الإقليمية التي جعلتها رقما إقليميا يصعب تجاوزه، وليس أدل على ذلك من حضور الأخضر الإبراهيمي المبعوث الأممي إلى سوريا مفاوضات جنيف النووية، بما يعني أن المسألة النووية ليست سوى جانب واحد من تلك المفاوضات.[1]

و تحقق الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب بعد 12 عاما من المفاوضات وبعد سلسلة قاسية من العقوبات الدولية على إيران. وقد وقفت كل من إسرائيل والسعودية ضد هذا الاتفاق، الذي عده أوباما إنجازا تاريخيا في حين رأى نتنياهو فيه خطأ تاريخيا، ورأى بعض المحللين أن الاتفاق النووي الإيراني يمكن أن يوفر فرصة للقيام بخطوة أولى نحو إنشاء نظام أمني جديد في منطقة الخليج، ويمكنه أن يحسن العلاقات بين إيران ودول الخليج على مدى أكثر من ثلاثة عقود، ويساعد على الحد من الالتزام العسكري الأمريكي.[2]

- **المحور الثاني: المواقف الدولية والإقليمية من الاتفاق النووي الإيراني**

ما أن توصلت الأطراف المتفاوضة حول البرنامج النووي الإيراني إلى حلول حتى كانت هناك مواقف اتجاه ذلك الاتفاق، من أهم تلك المواقف هو الموقف الروسي، والموقف الإسرائيلي بالإضافة إلى الموقف السعودي، كما وكانت هناك العديد من العوامل التي دفعت الطرفين إلى الجلوس حول طاولة المفاوضات وكانت هناك العديد من المواقف الدولية والإقليمية فكان بعضها إيجابي ومؤيد لهذا الاتفاق، والبعض الآخر استنكر وبعضها ادعى الصمت إلا أنها بالمحصلة ردود فعل سلبية تحفظت الإعلان عن موقفها وهي تمثل الموقف الخليجي بصفة عامة والسعودية على وجه الخصوص.

لقد تباينت مواقف الأطراف الدولية والإقليمية بشأن الاتفاق الذي وقعته إيران مع مجموعة 5+1(الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين، وألمانيا) في العاصمة النمساوية.

– **الموقف الروسي:** اعلن نائب وزير الخارجية الروسي **سيرغي لافروف** عن ترحيب روسيا بنتائج المفاوضات التي جرت في لوزان السويسرية بين مجموعة 5+1 وإيران بشأن برنامجها النووي، وفي تصريح صحفي بتاريخ 2 أفريل 2015 أشار **لافروف** الذي شارك في المفاوضات، إلا أنها أسفرت عن صياغة البنود الرئيسية التي يستند إليها العمل اللاحق على بلورة الاتفاقية النهائية الشاملة حول الملف الإيراني، وأضاف الدبلوماسي أن روسيا تعول على عدم إعادة النظر في الاتفاق الذي تم تحقيقه،[4]وأعاد **لافروف** إلى الأذهان أن الاتفاقية النهائية تعد **"وثيقة بالغة التعقيد ينبغي بلورتها بجميع تفاصيلها، وهذا العمل سيستغرق حتى نهاية ديسمبر 2015"**،معربا عن أمل روسيا في ألا تكون هناك ضرورة إلى إرجاء عقيد الاتفاقية إلى أبعد من ذلك، وعن احتمال نقل المواد النووية إلى روسيا. وذكر **لافروف** ان ثمة تفاهم في إطار الاتفاقات السابقة بين روسيا وإيران والدول الست الكبرى حول احتمال نقل المواد النووية من إيران إلى روسيا.[3]

وأشار بهذا الصدد إلى أن الاتفاقات السابقة بين روسيا وايران بشان تزويد المحطات الذرية الإيرانية بالوقود وإعادة مخلفاته إلى روسيا ما تزال قائمة، ويذكر الطرف الروسي اقترح سابقا أثناء المفاوضات مع ايران نقل جزء كبير من المواد النووية بما فيها اليورانيوم المخصب إلى الأراضي الروسية، علما أن هذا الموضوع ينظر إليه كأحد عوامل تقييد برنامج ايران النووي, واعترف **لافروف** بأنها مسألة معقدة للغاية مضيفا ان روسيا مستعدة للنظر فيها.[4]

---

[1]- أشرف كشك(2014).**العلاقات الخليجية الإيرانية: الواقع وأفاق المستقبل**، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية،،ص31.

[2]- طلال عتريسي(2016)،العلاقات العربية الإيرانية، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت،ح لقة نقاشية، ص 112.

[3]- ميثاق مناحي دشر العيساوي(2015)،الانعكاسات الاستراتيجية لاتفاق الاطار النووي بين إيران ودول 5+1 "دراسة مستقبلية".**مجلة جامعة كربلاء العلمية**،العدد03،ص258.

[4]- نفس المرجع السابق،ص258.

وبالتالي فمن الواضح أن الحسابات النهائية الروسية من هذا الملف كانت تأخذ دوما بعين الاعتبار الكيفية التي من الممكن من خلالها تفادي عرقلة الاتفاق دون إتاحة الفرصة لإيران بالتحول إلى حليف للولايات المتحدة الأميركية، في المقابل هناك من يشير إلى أن أبرز إسهامات روسيا في الاتفاق هو عدم الإصرار على إفشاله، لكن ذلك قد لا يكون نابعا من قناعة روسيّة بقدر ما يتمثل في مشكلة محدودية الخيارات المتاحة أمام موسكو.[1]

لكن مكمن القلق الأكبر بالنسبة إلى روسيا هو الانعكاسات التي ستنجم عن رفع العقوبات عن إيران لاسيما في مجال النفط والغاز، لأن رفعها إضافة إلى فتح الباب واسعا أمام الاستثمارات الأجنبية لدخول هذا القطاع سيجعل من إيران قوة معتبرة في مجال الطاقة، ومن التداعيات المحتملة لهذه التطورات على روسيا، أن هذا الاتفاق سيجعل من إيران منافسا حقيقيا لروسيا في مجال الطاقة، كما أن التوقعات تشير إلى أن رفع العقوبات عن إيران سيجعلها من أهم مزودي الاتحاد الأوروبي بالغاز من شأن ذلك أن يؤدي إلى منافسة روسيا على أسواق استهلاك الغاز من جهة، وأن يخفف اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي من جهة أخرى.[2]

– **الموقف الإسرائيلي:** تناول عدد من المسؤولين السياسيين في إسرائيل مسألة التفاهمات الأخيرة التي توصلت إليها إيران والقوى الغربية، ليوم الخميس 3افريل 2015،بشأن الاتفاق النووي الإيراني وقالت صحيفة **يدعوت أحرنوت** الإسرائيلية ان المسؤولين أوضحوا ان التفاهمات التي توصل إليها الجانبان سيئة وستؤدي إلى اتفاق سيئ وخطير، واكد المسؤولون أنه إذا تم تشكيل الاتفاق وفقا للخطوط العريضة والتفاهمات التي توصل إليها الجانبان اليوم فستكون هذه الاتفاقية بمثابة "**خطأ تاريخي**" ستجعل الوضع أكثر خطورة مما هو عليه.[3]

في أول رد فعل رسمي على الاتفاق في لوزان انتقدت إسرائيل الاتفاق بشدة فوفقا لما تراه فإن هذا الاتفاق يؤدي إلى منح الشرعية الدولية للبرنامج النووي الإيراني الذي يهدف إلى إنتاج قنبلة نووية، كما هاجم المسؤولون الإسرائيليون الولايات المتحدة والدول الكبرى وعدوا الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع ايران على انه "**انطواء أمام الإملاءات الإيرانية**" أنه لن يؤدي إلى برنامج نووي لأهداف سلمية وإنما إلى لأهداف حربية.[4]

كما واتسمت ردات فعل رئيس الحكومة الإسرائيلية **بنيامين نتنياهو** ووزرائه بالتشدد في رفض الاتفاق النووي الإيراني وبمجافاة الحقائق بخصوص آثاره السلبية على أمن إسرائيل إلى الدرجة التي بدا فيها نتنياهو وكأنه يتحدث عن اتفاق آخر، اذ شرع نتنياهو فور الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بشن حملة ضده، ادعى فيها أن الدول العظمى "**تجازف بمستقبلنا الجماعي**"، وأن العالم أصبح بعد هذا الاتفاق أكثر خطورة مما كان عليه بالأمس"، وأن الاتفاق يمكن إيران من "**امتلاك القدرة على إنتاج ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية**". وأكد نتنياهو أن إسرائيل ليست طرفا في هذا الاتفاق، وأنها ليست ملزمة به وأنها "**ستستمر في الدفاع عن نفسها**".[5]

– **الموقف السعودي:** يمثل الموقف السعودي أهمية كبيرة فيما يتعلق بشأن الاتفاق النووي بين أيران والولايات المتحدة، وقد غلب عليه التوجس الصريح في بدايات الاتفاق، ثم حدث تحول في الخطاب الرسمي السعودي إلى القبول المشروط، إذ أكدت الحكومة السعودية خلال اجتماعها في نوفمبر 2014 أنه إذا توفر حسن النوايا فيمكن أن يشكل هذا

---

[1]- نفس المرجع،ص258.

[2]- نفس المرجع،ص258.

[3] -jonas Bernstein, **Russia's Stake in Iran Nuclear Deal** , Voice of America, 18/7/2015.(a 02-06-2017/21 :15). www.voanews.com/content/russias-stake-in-iran-nuclear deal/2867710.html

[4]- تقدير موقف(2015)،**الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني**،الدوحة،المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،ص02.

[5]- **تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا**،مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،نقلا عن موقع: http://rawabetcenter.com/archives/12652 (يوم02-06-2017 على الساعة22:17).

الاتفاق خطوة أولية في التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني،فيما إذا أفضى إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل ولاسيما السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي،وأعرب الملك **سلمان بن عبد العزيز آل سعود** في محادثة هاتفية مع الرئيس الأمريكي السابق **باراك أوباما** عن أمله في التوصل إلى اتفاق نهائي ملزم يؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وأعلم الرئيس السابق **أوباما** العاهل السعودي بالتوصل مع إيران إلى اتفاق إطاري بشان ملفها، مؤكدا فيها حرص الولايات المتحدة الأمريكية على السلام والاستقرار في المنطقة.[1]

كما ويري **فريدمان** أن المشكلة في الاتفاق النووي الأخير من وجهة النظر السعودية تكمن في أن هناك فجوة أيديولوجية واسعة بين الولايات المتحدة وإيران وفي ذات الوقت، تختلف مسارات العمل في معالجة بعض القضايا الجوهرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يحاول فريدمان تفسير أسباب المعارضة السعودية للاتفاق النووي الإيراني للإشارة إلى ما يلي:[2]

- في حال تقلص النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج، فإن إيران ستكون القوى الإقليمية العسكرية الأقوى.
- أن هناك أقلية شيعية لا يمكن إغفال أهميتها، وتتركز هذه الأقلية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وهي منطقة غنية بالنفط.
- أن التقارب الإيراني مع الشيعة في المنطقة الشرقية من المملكة يعتبر أمرا محتملا، وبالتالي ربما يتسبب في حدوث اضطرابات داخل السعودية تهدد استقرارها.

هذا وصف **فريدمان** الاتفاق النووي الأخير موضحاً أنه بمثابة هروب أمريكي من الالتزام الأمريكي بحماية السعودية من أعدائها الإقليميين وعلي رأسهم إيران، وبالنظر لهذه الصفقة الأخيرة والصفقات الأخرى المحتملة بشأن البرنامج النووي الإيراني، يؤكد **فريدمان** أن الولايات المتحدة بدأت تتملص من هذا الالتزام.[3]

المحور الثالث: العلاقات الإيرانية السعودية في الاتفاق النووي الإيراني

تعتبر السعودية بمثابة الغريم الأساسي لإيران في المنطقة والتي ترى في نفسها مركزا للسنة في مواجهة مركزية الشيعة التي تمثلها إيران، ومن ثم تحاول أن تقوض وجودها سواء على المستوى السياسي أو المذهبي الحاضر في معظم التوجهات ضد إيران، ولعل الحرب اليمنية الأخيرة التي قادتها السعودية على حدودها الجنوبية ضد التمدد الإيراني من خلال دعم جماعة الحوثي، وإعلان قرار الضربة الجوية قد تم من واشنطن، حينما أعلن وزير الخارجية السعودي عندما كان سفيرا للمملكة بواشنطن آنذاك، وهذا يعكس مدى ارتباط السياسة السعودية بالسياسة الأمريكية.[4] حيث شهدت الآونة الأخيرة معطيات ومؤشرات عدة مقلقة بشأن السلوك المستقبلي لإيران تجاه دول الخليج خاصة السعودية منها في مرحلة ما بعد توقيعها للاتفاق النووي مع القوى العالمية الستة الكبرى. ولم يستطع الاتفاق النووي الإيراني أن يخفي توتر العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية، فالعلاقات بين البلدين شهدت توترات ومراحل عديدة متقلبة منذ عدة عقود، حيث يمثل هذا الاتفاق انتكاسة دولية غير مسبوقة، فالقلق السعودي ينبثق ضمن مصالح الولايات المتحدة

---

[1]- ميثاق مناحي مناشر العيساوي،مرجع سبق ذكره،ص259.

[2]- هاجر أبو زيد(2014)،الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 62، ص 213.

[3]- نفس المرجع،ص214.

[4]- حمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية**، العدد السادس، **مجلة مختارات إيرانية**،جانفي،2001،نقلا عن موقع : http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1429&lang = (يوم 01-06-2017 على الساعة22:28).

الأمريكية دون مراعات هواجس دول الخليج الأخرى، خاصة مع تعاظم نفوذ إيران دون ضمانات لأمن المنطقة، وبالتالي فإن الخلاف الأول بين إيران والسعودية يتمثل في الاختلاف في المصالح وقلق دول الخليج من إبرام هذا الاتفاق.[1]

إن الاختلاف الاستراتيجي في المواقف جعل المشهد الإقليمي يرخي بضلاله الثقيلة جدا على مستقبل العلاقات بين البلدين الأهم والأقوى في منطقة الخليج، خصوصا والشرق الأوسط عموما في معادلة صراع تكاد تكون صفرية فكل منهما يضغط بكل ما أوتي من إمكانيات وتحالفات يحسمها لصالحه أو على الأقل يكسر التوازن لمصلحته، وعلى هذا الصراع سترسم سياسات وتوازنات جديدة ويتوقف شكل المستقبل القريب في المنطقة.[2]

إن الرغبة الإيرانية الحالية في تحسين العلاقات مع دول الخليج عموما والسعودية، على وجه الخصوص ليست خفية رغم إدراك إيران أن النقاط الخلافية أكثر من أن تسمح لهذا التحسن على الأقل في المدى القريب، ولعل إيران وربما السعودية كذلك في انتظار قسم القضايا في المنطقة ولاسيما الأزمة السورية للتحرك تجاه الطرف.[3]

إن العلاقة في السعودية وإيران مع احتدام الصراع بين السعودية وإيران تكسب باكستان أهمية خاصة في المنظار السعودي، بسبب الحدود الطويلة المشتركة بينهما وبين إيران والتي تملك القدرة على إشغال إيران من ناحية حدودها الجنوبية،ل أن باكستان هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي تملك سلاحا ذريا فقد كان مفيدا للسعودية في مراحل الغزو الإعلامي مع إيران التلويح بورقة المظلة النووية الباكستانية لها،لكن بعد إبرام الاتفاق النووي بين إيران والدول الست الكبرى خلط الأوراق والحسابات الإقليمية، وبالأخص منها الحسابات الجيوإقتصادية إن لعب كل من الطرفين على تناقضات الأخر ليزيد من دلالة عليه، وهو ما فعلته السعودية في علاقتها مع ايران، ونفس الشيء فعلته باكستان مع ايران.[4]

يوحي المشهد السياسي الحالي بأن العداء بين إيران والسعودية، قابل للإدارة وبالتأكيد فإن الإعلان السوري هو الذي سيلعب الدور الأساسي في تحديد مستقبل العلاقات بين البلدين كما أن مستقبل هذه العلاقة سيكون مرهونا بتوافق إيران النهائي مع الغرب وتحتاج هذه الأخيرة إلى تحويل خطاب الاعتدال تجاه الجوار الذي يتبناه روحاني إلى برنامج عمل فعلي يطمئن هذه الدول، وأظهرت التطورات الإقليمية في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية ان الحرب في اليمن ليست نقطة الخلاف الوحيد بين السعودية وإسلام.[5]

في الجانب الآخر نجد آثار الاتفاق النووي الإيراني على العلاقات السعودية الإيراني الذي سيفتح أبواب التنافس الاقتصادي خاصة في المجال النفطي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ،باعتبار أن إيران تمتلك ثاني أكبر احتياطي في الغاز الطبيعي عالميًا، وهذا ما يفسر لنا الانفتاح الغربي مباشرة على إيران بعد التوصل للاتفاق، فقد كان نائب المستشارة الألمانية أول الزائرين وتصريحاته بالتطلع إلى إبرام صفقات اقتصادية جادة وقوية مع إيران، في المقابل فإن العلاقة بين السعودية وإيران بها كثير من المشاكل والتعقيدات، ومن المعروف أن أمن الخليج مرتبط بالسياسة الأمريكية ويشكل أحد سمات نفوذها الخارجي. وبالتالى هل سيتبع هذا التقارب الأمريكي الإيراني وساطة أمريكية لتحسين العلاقات بين السعودية

---

[1]- غسان سلامة(1980)، **السياسة الخارجية السعودية**، بيروت معهد الأسماء العربي،ص 106.

[2]- نفس المرجع،ص106.

[3]- عامر مصباح(2005)،**الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية السعودية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة**،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،ص 12.

[4]- آل راشد حمد بن محمد(2012)،**السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،،ص5.

[5]- نفس المرجع،ص5.

وإيران، مما يعني وجود سياسات مختلفة في المنطقة وخلق تحالفات جديدة وتغيير الخريطة السياسية في الشرق الأوسط بأكمله[1].

- **خاتمة:**

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكن ان نستنتج مجموعة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

– بروز الاتفاق النووي الإيراني كظاهرة جديدة في الساحة الدولية، له علاقة وطيدة بالجذور التاريخية للملف النووي الإيراني ومدى تمسك إيران بهذا المشروع.

– يؤثر الاتفاق النووي الإيراني على طبيعة العلاقات الإيرانية السعودية، بمعنى أنه يضرب في صميم العلاقة بين البلدين فحماية السعودية مرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية.

– الاتفاق النووي الإيراني يؤثر بشكل تلقائي على كل الأطراف الموقعة عليه لكن بدرجات متفاوتة فالكاسب الأكبر من هذا الاتفاق، هو إيران في جانبها الاقتصادي وحتى السياسي وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية وذلك بخفض نسبة تخصيب اليورانيوم لإيران لعدة سنوات.

– مستقبل الاتفاق النووي الإيراني مرتبط بالثقة أو عدم الثقة، بين دول المشاركة فيه بمعنى فشل أو نجاح هذا الاتفاق مرهون بالعلاقات القائمة والظروف الدولية.

وبالتالي يمكن القول أن الاتفاق النووي الإيراني يرتكز على جملة من التفاعلات ما بين الدلو المشاركة في الاتفاق، فكل دولة فيه مسؤولة على عواقب نتائجه سواء بالسلب أو الإيجاب على المدى البعيد أو القريب، في الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتأثيرها على الأوضاع الداخلية والخارجية على الدول الأخرى وخاصة السلم والأمن الدوليين ،وتحملها ما سيحدث في المستقبل.

- **قائمة المراجع:**

✓ **من الكتب باللغة العربية:**

1-أشرف كشك،**العلاقات الخليجية الإيرانية:الواقع وأفاق المستقبل**،مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية،2014.

2-غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية**، بيروت معهد الأسماء العربي، 1980م.

✓ **من المجلات والدراسات:**

3-محمد السعيد إدريس،الخليج والأزمة النووية الإيرانية،**مجلة السياسة الدولية**،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،مؤسسة الأهرام،العدد 165،يوليو 2006.

4-ميثاق مناحي دشر العيساوي،الانعكاسات الاستراتيجية لاتفاق الاطار النووي بين إيران ودول 5+1 "دراسة مستقبلية"،**مجلة جامعة كربلاء العلمية**.العدد03، 2015،ص258.

5-طلال عتريسي،العلاقات العربية الإيرانية،**مجلة المستقبل العربي**،بيروت،حلقة نقاشية،افريل 2016.

[1]- تقادم الخطيب،الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط، نقلا عن موقع:https://www.noonpost.org (يوم01-06-2017 على الساعة 23:04)

6-تقدير موقف،**الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني**،الدوحة،المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،2015.

7-هاجر أبو زيد،الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني،**مجلة أوراق الشرق الأوسط**،العدد 62، 2014.

✓**من المذكرات:**

8-عامر مصباح،**الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية السعودية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة**،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة بن يوسف بن خدة : الجزائر2005.

9-آل راشد حمد بن محمد،**السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012.

-من المواقع الالكترونية:

10- jonas Bernstein, **Russia's Stake in Iran Nuclear Deal** , Voice of America, 18/7/2015.(a 02-06-2017/21 :15). www.voanews.com/content/russias-stake-in-iran-nuclear deal/2867710.html

11-**تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلا عن موقع: http://rawabetcenter.com/archives/12652 (يوم2017-06-02 على الساعة22:17)

12-حمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية مجلة مختارات إيرانية**، العدد 06 جانفي 2001،نقلا عن موقع :
http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1429&lang= (يوم 01-06-2017 على الساعة22:28).

13-تقادم الخطيب، الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط نقلا عن موقع: https://www.noonpost.org (يوم01-06-2017 على الساعة 23:04)

الأجندة الأجنبية في دول الساحل ودور الدين في تفكيكها والتصدي لها

د.رقية بوسنان
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة

ملخص :لا تزال الدول الاستعمارية تتربص بدول الساحل بالرغم من حركات التحرر والثورات ضدها، وعليه فقد تحولت من الاستخدام المفرط للسلاح والقوة العسكرية إلى استخدام السياسة والديبلوماسية للإبقاء على تبعية هذه الدول، وفقا لأجندة حاضرة ومستقبلية تتغذى على المشكلات التي تحيط بها، منها مشكلة الإرهاب، والفقر، وعدم الاستقرار السياسي، ولا يمكن التصدي لها إلا بالتأكيد على دور الدين كمنظمة متكاملة في محاصرتها والحد منها وفضح السياسات الغربية الأمريكية والفرنسية.

الكلمات المفتاحية: الأجندة دول الساحل، الدين، التفكيك، الدور.

Abstract: The colonial states remain entangled in the Sahel countries despite the liberation movements and revolutions against them. Therefore, they have shifted from the excessive use of weapons and military force to the use of politics and diplomacy to maintain their dependence on a present and future agenda that feeds on the problems surrounding them, including the problem of terrorism, Political instability, and can only be tackled by the role of religion as an integrated organization in its encirclement and reduction and the exposure of Western American and French policies.

مقدمة: لم تتوان الدول الأجنبية الفاعلة في الساحة الدولية قديما وحديثا في إحداث التوتر داخل المناطق التي تراها مصدرا مهما لدعم مصالحها الاقتصادية و الدينية، وقد شكلت دول إفريقيا ومنها دول الساحل الإفريقي منبعا مهما يعج بالثروات التي جذبت إليها الأطماع وتكشف لنا الأدبيات المختلفة السياسية والإعلامية عن الأجندة الأجنبية في هذه المنطقة الجغرافية وتؤكد على وجودها حقيقة سواء كانت خفية أو معلنة وذلك لبسط النفوذ والسيطرة عبر آليات ومبررات مفتعلة قد تبدو في ظاهرها رحمة ولكن باطنها يكشف عن العذاب الأليم.

لقد وظف الدول الأجنبية الكبرى قديما وحديثا أنواع الاستراتيجيات لتحقيق مطامعها، ومنها الردع والتدخل المباشر، وافتعال المشاكل الحدودية وسياسات التقسيم، ومشكلات التطرف والعنف و الإرهاب، وأصبحت منطقة الساحل التي تبدو فقيرة في واقعها غنية من حيث خزان ثرواتها تربة خصبة لهذه السياسات التي باتت تهدد العنصر البشري المتنوع في هويته الدينية واللغوية والقبلية.

ونظرا لانتشار مشكلات التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة في هذه المنطقة، كان لزاما على كل مفكر وباحث ان يقدم من وجهة نظره ما يحول دون استفحال هذه الظواهر المرضية، فجاءت البحث لتبرز دور الدين ومنظومة قيمه لتفكيك الأجندة الأجنبية الحديثة والتصدي لها، باعتباره العلاج الأنفع والأنجع وباعتبار القيم التي تدعو للقضاء عليها ومنها قيم العدل والسلام والتسامح و الأخوة، وفي ظل غياب خطاب سياسي وديني قوي يستطيع المواجهة. فالدين من أهم السلطات التي تعمل على ضبط المجتمعات ونقلها من حالة الفوضى والانهيار إلى حالة الاستقرار و البناء، وقد كان كذلك على مستوى الدولة والمجتمع في شبه الجزيرة العربية وعليه فإن الدعوة إلى إحياءه في النفوس وتجسيده في السلوك بتطبيق مبادئه هو الحل الناجع و البلسم الشافي، ولا يتأتى ذلك إلا بتظافر كل الجهود الفردية والمؤسساتية التعليمة والسياسية والدينية والثقافية والاقتصادية. وسيتم معالجة موضوع البحث كالآتي:

أولا: التعريف بالساحل الإفريقي والتحديات التي تواجهه: التعريف بالساحل الإفريقي

1- التحديات التي تواجه دول الساحل الإفريقي

ثانيا: الأجندة الأجنبية في دول الساحل

1-الأجندة الفرنسية 2-الأجندة الأمريكية

ثالثا: آليات تنفيذ الأجندة الأجنبية

1- الاتفاقيات الثنائية، والقواعد العسكرية... الشكل جديد للاستعمار
2- العولمة...الشركات متعددة الجنسيات، ودعاوى حقوق الإنسان
3- التجزئة والتقسيم
4- الإرهاب...الخضوع و التسليم، أو الجريمة والعنف

رابعا: الإسلام في دول الساحل

1- الانتشار ملامح البعد التعبدي والتطبيقي

خامسا: الدين المفهوم، أهميته.

مفهوم الدين وظيفة الدين في الواقع تصدي الدين للأجندة الأجنبية

أولا: التعريف بالساحل الإفريقي، وتحدياته

1- **التعريف بمنطقة الساحل** : يعد مصطلح الساحل الإفريقي تسمية قديمة جدا أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الأفريقية على مساحة تمتد أكثر من ثلاثة ملايين كلم أي من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا.[1]

والساحل الأفريقي حزام جغرافي يوجد في أفريقيا ويشمل أكثر من عشرة بلدان، ويمتد من غرب القارة إلى شرقها متوسطا منطقتين متباينتين من حيث المناخ والغطاء النباتي، هما المنطقة الصحراوية القاحلة ونادرة الأمطار عموما في الشمال، والمنطقة السودانية المطيرة ذات الغطاء النباتي والغابوي المُشكل في أغلبه من أشجار السافانا. استمد الساحل اسمه من العربية وقد احتفظ بها في اللغات الأخرى، وتعني الشاطئ أو الحد، وهو ما ينطبق عليه تماما نظرا لتوسطه مناخين وبيئتين متباينتين، وتتوسط منطقة الساحل القارة الأفريقية مع قرب أكثر إلى الشمال.[2]وهناك تحديد أخر لإقليم الساحل وهو الإقليم الذي يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق بدقة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد ويتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافيا، محدودة السكان، وذات بعد صحراوي فسيح، لا تتوفر على منفذ بحري. ومن خصوصيات هذه المنطقة التعايش بين القبائل الزنجية التي تشكل الأغلبية في النسيج السكاني والمجموعات البربرية-العربية التي تعرفها المنطقة منذ بداية عقد التسعينيات.

وتشير لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل الأفريقي[*] إلى أن المنطقة تضم تسعة دول وهي: بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا والنيجر، السنغال، تشاد، وهناك من يحدد الساحل الإفريقي بخمسة دول رئيسية وهي: موريتانيا ومالي، والنيجر وتشاد والسودان.

وهناك تعريف أخر لمنطقة الساحل الإفريقي والذي يمتد من البحر الأحمر إلى الشرق ومن المحيط الأطلسي إلى الغرب وهي تضم الدول التالي: إثيوبيا والسودان وتشاد، وجنوب ليبيا ومالي والنيجر، وأقصى جنوب الجزائر وبوركينافاسو وموريتانيا والسنغال ونيجيريا.[3]

---

[1] مبروك كاهي: منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة"، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، .https://www.academia.edu/4579324

[2] الساحل الأفريقي، مرآة تعكس تنوع القارة السمراء، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2015/12/27

[*] Comité Permanent inter-états de lutte Contre la Sécheresse Dans le Sahel

[3] أمينة بوبصلة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجيستير، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3 - كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2012، ص14

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بشساعة المساحة، بحيث تضم أكبر دولة عربية وافريقية مساحة وهي دولة السودان والتي كانت بمساحة تزيد عن 2.5 مليون كليومترمربع -أي قبل تقسيمها لتصبح هناك دولة جنوب السودان و التي عاصمتها جوبا -، أما بالنسبة للدول الأربعة وهي مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد، فكل مساحة من هذه الدول تزيد عن1 كيلومتر وتبلغ مساحة الساحل الأفريقي ككل ب 7.323 وقد بلغ عدد السكان حسب إحصائيات 2008 بنحو 80 مليون نسمة[1].

2- التحديات التي تواجهها دول الساحل

أ- **تعدد الإثنيات:** تتميز منطقة الساحل الأفريقي بتنوع إثني وعرقي ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي والسياسي، حيث تمتاز المنطقة بتداخل وتلاقي عدة أعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلفة، فنجد في النيجر قبائل الهوسا والزرما، والطوارق، والعرب، كونوري، الفولز، التوبوس، وفي مالي قبائل البامبارا والسونغاي والبولو، والتوكولور، البوبو، السين، فو، ميني أنكا، المور والطوارق والعرب[2]، ونجد في موريطانيا قبائل المور، والعرب البربر، والسود الأفارقة، ونجد في تشاد شبه الحضر وفيها الدوزا، البيليا، التيداتو، ومنطقة البدو وفيها، الأناكازا، الكوكوردا، أونيا، والباتا والبيلتن، وفي السودان يوجد قبائل البدو والرحل المسلمين، والبجا في الشمال، وقبائل السود مسلمين في الوسط، وقبائل الفور، في الوسط الغربي، والمسيحيين في الجنوب.[3]

إن التركيبة الاجتماعية والديموغرافية المتنوعة لدول الساحل الأفريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا خاصة مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة، التي نتج عنها أزمات عدة مثل أزمة الطوارق في النيجر ومالي، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والحروب الأهلية في دارفور، والصراعات القبلية و الإثنية في تشاد والتي تتغذى في أغلبها على انعدام العدالة التوزيعية وسوء توزيع الثروات الاقتصادية.[4]

ب- غياب لغة مشتركة في الساحل الأفريقي: إن تحديد الخصائص والمميزات الجيوبوليتيكية التي يتميز بها الساحل الأفريقي من حيث تعدد الإثنيات واللهجات، فكل دولة لها رموز لغتها لكن هذا لايمنع من وجود لغة رسمية لكل دولة بالرغم من التعدد الإثني والتنوع اللغوي، فنجد في موريتانيا اللغة العربية هي اللغة الرسمية، هذا الى جانب وجود عدة لغات ولهجات محلية مثل"البولر و السونيك و الوولوف" ونجد في مالي إلى جانب اللغة الرسمية وهي اللغة الفرنسية عدة لغات مثل"البامبارا والبول" وتعاني النيجر هي الأخرى تعاني من التعدد اللغوي فإلى جانب اللغة الفرنسية التي أقرها الدستور النيجري كلغة رسمية نجد أن % 60 من السكان يتكلمون لغة"الهوسا"، إضافة إلى "الجرما والتامشاك والبولو الكانوري".

وتتميز تشاد بتعدد لغوي وإثني، حيث نجد أن كل جماعة إثنية لها لغة خاصة بها وكل جماعة إثنية مقسمة إلى إثنيات وبالتالي إلى عدة لغات مختلفة تمثل كل إثنية، وهذا ما يولد صعوبة في الاتصال بين الجماعات وبالتالي إلى عدم الإحساس بالانتماء الوطني واللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية، إضافة إلى اللغة العربية والتي أضيفت في نص دستور 1993 كلغة ثانية إلى جانب

---

[1] ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الأفريقية – التحديات و الرهانات-، رسالة ماجستير، جامعة غيرمنشورة، الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010، ص.39.

[2] عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/16AAH.pdf

[3] Gérard François Dumont :La Géopolitique Des Populations du Sahel, www.diploweb.com/ la-géopolitique-des-populations-du.html, p3_5.

[4] عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/16AAH.pdf

الفرنسية، وتعتبر اللغة العربية في السودان هي اللغة الرسمية، كما نجد ثلثي السكان يتحدثون باللغة الإنجليزية ويمكن أن نجد في السودان أكثر من 200 لغة "كالدنكا" في الجنوب خاصة أن معظم سكانه رفضوا الدين الإسلامي كدين لهم.[1]

ج-هشاشة الاقتصاد: تتميز دول الساحل بضعف الأداء الاقتصادي والأزمات البيئية التي أنتجت أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية، وهذا بالإضافة إلى انتشار الفقر المدقع إذ أن أكثر من % 80 من سكان تشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي) دولار أمريكي في اليوم، وأكثر من % 60 من سكان مالي والنيجر في الحالة المعيشية نفسها، وهذا ما ينتج حركات الهجرة السرية والإحباط الاجتماعي لذي يخلق حركات التوجه نحو الإجرام – الجريمة المنظمة – والعنف بكل الأشكال.[2]

د-المخدرات، تهريب السلع: تشهد منطقة غرب إفريقيا أنشطة تجارية غير مشروعة تشتمل على تهريب السلع والاتجار بالبشر، ومصدر بعض السلع المهربة هو المنطقة نفسها، مثل النفط المسروق، فضلا عن تهريب عمال المنطقة الذين يقعون أحيانا ضحية الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، وهناك سلع ومواد أخرى تنقل إلى المنطقة، مثل النفايات السامة والأسلحة النارية والأدوية المقلدة. كما توجد أيضا السلع التي تعبر المنطقة فقط، مثل الكوكايين، وكل واحد من هذه الأنشطة غير المشروعة يترك أثرا محددا على منطقة غرب إفريقيا[3]، ففي أواخر فيفري 2012 أبلغ رئيس "مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة" يوري فيدوتوف مجلس الأمن الدولي، بأن تجارة الكوكايين في غرب ووسط أفريقيا تحقق نحو 900 مليون دولار أمريكي سنوياً.ويعبر المهربون المحيط الأطلسي على طول طريق الترانزيت الذي ظلت تسير فيه السفن منذ أوائل القرن العشرين على امتداد خط العرض 10، الذي يطلق عليه بجدارة "الطريق السريع 10" ويقومون بنقل المخدرات عبر أضيق نقطة في المحيط بين أمريكا الجنوبية وغرب أفريقيا، وتمر المخدرات القادمة من البرازيل وكولومبيا وفنزويلا - وبعض البلدان الأخرى في أفريقيا - عبر غينيا بيساو في طريقها إلى جنوب أوروبا، وفقا لـ "تقرير الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات" لعام 2010 الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية.ويرتبط بعض من هذه الأنشطة على الأقل بـ "حزب الله"، ووفقا لما جاء في تقرير لـ "مركز بولتيزر" نقلاعن تقارير وكالة الانتربول والأمم المتحدة من جوان 2009 أن "تجارة الكوكايين المتداولة من خلال حسابات في غرب أفريقيا تمثل جزءاكبيرا من دخل "حزب الله" وغيره من الجماعات التي وصفها التقرير بأنها إرهابية ويستغل هذا الحزب مجتمعات المهاجرين الشيعة اللبنانيين في أمريكا الجنوبية وغرب أفريقيا من أجل "ضمان نقطة اتصال فعالة بين كلتا القارتين".[4]

ه-الصراعات المسلحة في دول الساحل: عرفت معظم دول الإقليم صراعات مسلحة، أفضت في الغالب إلى حروب أهلية ذات طابع عرقي، أطولها أمدا حرب الشمال والجنوب في تشاد التي زادت على ربع قرن، وما زالت تداعياتها قائمة تنذر بانفجار قنابل موقوتة عند تضافر عوامل الاحتقان والانفلات الأمني التي تكثر في دول الإقليم. وتعتبر الحرب في شمال مالي أشرس تلك الحروب حيث استغلت في أواسط عام 2012 تنظيمات متطرفة (جماعة أنصار الدين الإسلامية، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، والقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي) الصراع المسلح الدائر منذ 50 سنة بين الحكومة المركزية بباماكو وبين قبائل الطوارق والقبائل العربية الأزوادية (الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة

---

[1] علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الأفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1998، ص 24.

[2] أمينة بوبصلة، مرجع سابق، ص17.

[3] الإرهابيون والجريمة المنظمة، هل هي مجرد علاقة عمل، مجلة الناتو،http://www.nato.int/docu/review/2009 /Organized_Crime/Transnational_Trafficking_West_Africa/AR/index.htm

[4] ماثيو ليفيت، إرهاب "حزب الله" المرتبط بتجارة المخدرات - تهديد متنامي عبر الحدود،سبتمبر2012.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/hizbullah-narco-terrorism-a-growing-cross-border-threat

أزواد) الذي يعاني من التهميش، ويفتقر إلى أي شكل من أشكال التنمية الحقيقية, لتبسط هذه التنظيمات سيطرتها في مدة وجيزة على شمال مالي -ثلثي مساحة الدولة- والوسط، وتتجه جنوبا، مما جعل الحكومة المالية تستغيث بالمجتمع الدولي، ولاسيما فرنسا التي قادت الحرب في شمال مالي فيما بات يعرف بعملية سرفال، التي أعادت سيطرة الجيش والدولة المالية على كامل أراضيها، ودخولها في اتفاق طويل النفس مع المتمردين الطوارق والأزواديين في الشمال رعته الجزائر وبوركينا فاسو.[1]

و-الأنشطة الإرهابية: تحول الساحل الأفريقي إلى فناء خلفي للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تعود أصوله إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والذي انتشر في الصحراء والساحل منذ صيف 2003 ،وبدأ في استهداف دول المنطقة منذ هذا التاريخ، حيث كان لموريتانيا والنيجر النصيب الأكبر من هجمات التنظيم، إضافة إلى الدور المتزايد لجماعة بوكوحرام في تهديد دول المنطقة مثل نيجيريا، والكاميرون.[2]

ز-غياب السلطة:تغيب السلطة القوية في دول الساحل وهذا ما تجمع عليه الأدبيات التي تناولتها بالدراسة، حيث يسيطر نظام القبيلة والأسر القوية في بعض دول الساحل على توجيه السياسة، ومع اختلاف هذه القبائل تختلف السياسات القائمة هناك، وهذا ما يجعلها تطلب الحلول من الدول المختلفة التي وجدت لها مكانا خصبا لتنفيذ سياستها وأجندتها المختلفة، ومما يؤكد على غياب السلطة الفعلية والفاعلية ان بعض الدول أصبحت فضاء للجريمة والتطرف والحروب البينية والصراعات القبلية، وانتشار المخدرات والسلاح.

ثانيا: الأجندة الأجنبية في دول الساحل: ظلت منطقة الساحل الغربي الأفريقي الممتدة من تشاد شرقا إلى موريتانيا غربا، تاريخيا تشكل أهمية استراتيجية كبيرة لفرنسا، وغيرها من الدول الكبرى، ويرجع المراقبون ذلك إلى سببين: أولهما، يتمثل في ظهور حركات الإسلام السياسي بمختلف درجاتها، المعتدلة والمتشددة في تلك المنطقة، بداية من دول المغرب العربي في الشمال، مرورا بالجنوب حيث النيجر، ومالي، وأخيرا أفريقيا الوسطى، وجنوب ليبيا، وهو ما تسعى الدول الكبرى إلى تحجيمه ومحاربته، في إطار منظومة أمنية، ترفع شعار "مكافحة الإرهاب"، ويرجع السبب الثاني إلى رغبة الدول الكبرى في الاستئثار بالثروات الطبيعية في تلك المنطقة، بما في ذلك اليورانيوم، فضلا عن الماس والذهب، والثروات الأخرى التي تزخر بها المنطقة.[3]

1-الأجندة الفرنسية : تعد أروبا القارة والدول ذات النزعة التقليدية الاستعمارية(هولندا وبلجيكا والبرتغال وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا) أكبر تجمع دولى يملك علاقات وروابط تاريخية قديمة بالقارة الأفريقية ككل، ولقد استمر هذا الترابط في العلاقات حتى ما بعد الاستقلال، سواء في إطار الكومنولث مع بريطانيا، أو تجمع "الفرانكفونية " مع فرنسا أو"اللوزيفونية"بالنسبة للدول الناطقة بالبرتغال، أو من خلال الاتفاقات الثنائية الخاصة "دولة أوروبية مع دولة أفريقية أو الاتحاد الأوروبي كتجمع مع بعض دول القارة كل واحدة منها على حدى، كما هو الشأن بالنسبة لدول المغرب العربي في إطار ما يعرف بالشراكة المتوسطية[4].

وتسعى فرنسا إلى الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والسياسي في منظومة دول "أفريقيا الفرنكونية"، كونها تعد مستعمرات سابقة لها، وذلك في ظل تصاعد التنافس على المنطقة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وظهور قوى

---

[1] الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، الإثنين, 31 أغسطس, 2015،
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/2015/83193522703203.html

[2] عبد العالي حور، مرجع سابق، ص195.

[3] أطماع فرنسا في القرن الأفريقي تعود تحت راية مكافحة الإرهاب، صحيفة العرب اليومية، 2014/02/21، العدد: 9476، ص6.

[4] بوبصلة امينة، مرجع سابق، ص83.

منافسة خاصة الصين التي تنظر إلى القارة الأفريقية من منظور استراتيجي لما تتمتع به المنطقة من ثروات معدنية يحتاجها الاقتصاد الصيني.

إلى جانب البعد الاقتصادي للسياسة الفرنسية في منطقة الساحل، تحظى المنطقة بقيمة إستراتيجية – عسكرية وأمنية – لدى فرنسا، وتجسد هذا الاهتمام في العديد من الجوانب لعل أهمها يتمثل في الاتفاقيات الدفاعية والأمنية بين فرنسا ودول المنطقة، إضافة إلى الانتشار العسكري الملحوظ والمتمثل في القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة في غرب ووسط أفريقيا وبعبارة أخرى، تعطي فرنسا اهتماما كبيرا للمنطقة من خلال تواجد قواتها العسكرية في بعض البلدان الأفريقية، فعلى سبيل المثال، اهتمت فرنسا – باعتبارها الدولة المستعمرة لتشاد – بتحقيق نوع من النفوذ عبر تواجد القاعدة العسكرية الفرنسية في البلاد منذ الستينيات من القرن الماضي، ويعود هذا التواجد العسكري الفرنسي في تشاد إلى أهميتها بالنسبة لفرنسا من الناحيتين الاستراتيجية والسياسية حيث تدخلت فرنسا مرات عديدة في الشئون السياسية الداخلية لتشاد من خلال تسليم الأقلية المسيحية مقاليد السلطة بعد استقلال البلاد، وكان لهذا التدخل تأثيره، كونه أذكى الصراع السياسي وساهم في اندلاع الحرب الأهلية بين الأقلية المسيحية والأغلبية المسلمة خلال نهاية السبعينات من القرن الماضي.

ولئن كانت فرنسا تدخلت في بعض البلدان الأفريقية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية و السياسية، فإن الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية كان هدفا أساسيا للسياسة الفرنسية في القارة الأفريقية، فهذا الاستقرار – كما تراه فرنسا- يقلل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية بين العرقيات والقبائل المختلفة، لذلك تفضل فرنسا في بعض الأحيان مساندة النظم القائمة – رغم السلبيات الكثيرة لتلك الأنظمة – لتخوفها من تشجيع نظم جديدة لا تعرف فرنسا مدى قدرتها على السيطرة على شعوبها.[1]

2- **الأجندة الأمريكية:** تعطي الاستراتيجية الأمريكية للشريط الساحلي اهتماما للتعاون مع فرنسا، في مجال التأطير والتنسيق العسكري للقوات الخاصة لمختلف دول المنطقة، وبرعاية من (الإيكواس)، حيث تتمثل المهمة الأساسية للبنتاغون في المنطقة في محاربة:

- (المجموعات الإرهابية) في القرن الإفريقي (الصومال).
- (القاعدة) في بلاد المغرب العربي.
- جماعة (بوكوحرام) في نيجيريا.

وذلك عن طريق استراتيجيتين:

أ - تكوين القوات الإفريقية المحلية وتدريبها في نطاق برنامج (التعاون على مكافحة الإرهاب).

ب - التنسيق الأمني والاستخباراتي مع القوى الكبرى، وبخاصة فرنسا، من أجل تغطية المناطق الهشّة والصعبة في ساحل الأزمات.ومع بدء عملية سيرفال serval حدث تنسيق مباشر بين باريس وواشنطن، أبرزه وزير الدفاع الأمريكي "ليون بانيتا"، الذي صرح بكل وضوح، عند بداية العمليات الفرنسية، بأن المسؤولية تحتم على أمريكا تقديم المساعدات لفرنسا في حربها على: (الجماعات الإجرامية والإرهابية)، إضافة لإعطاء عناية أكثر لقوات (الأفريكوم) والقوات الإفريقية الموجودة في مالي. ولا شك أن واشنطن تود العمل بشكلٍ مشترك في إفريقيا، وقد أبدت رغبتها عدة مرات في التعاون المتبادل بشكل أعمق مع فرنسا لوجود قواسم عديدة مشتركة تميز السياسة الخارجية لكل من الدولتين، فهما:

- ترفعان معا- وبدعم المجموعة الدولية – شعار "مكافحة الإرهاب".
- وتريان في كل تنظيم مسلح متطرف وخارج عن القانون، في أية دولة، تهديدا مباشرا لأمنهما القومي ومصالحهما الحيوية.

---

[1] منطقة الساحل الأفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي- الأمريكي نموذجاً، https://tsaidali.wordpress.com/2015/08/29

وبالرغم من أن الدولتين قد تختلفان تكتيكيا، فيما يتعلق بالضربات التي توجهها الطائرات الأمريكية من دون طيار، والعمليات التي توجهها القوات الخاصة الأمريكية خارج نطاق التحالف، حيث ترى الولايات المتحدة أنه لا مجال للتعاون في مثل هذه العمليات، لأن القضية تتعلق بأمر جد سري، وبالسياسة الدفاعية الأمريكية كما تصفها باستراتيجيات Smart Power الأمريكية، فإن لهما الهدف نفسه الذي يتجاوز (محاربة الإرهاب)، ويتعداه إلى السيطرة وتعزيز النفوذ في المنطقة. وبالمقابل من هذا التعاون والتنسيق الأمريكي الفرنسي في ساحل الأزمات، نلاحظ نوعا من الانفرادية في اتخاذ القرارات من الدولتين باعتبار أن لكل منهما رؤيته واستراتيجيته للمحافظة على مصالحه ونفوذه، فكما لفرنسا مصالح وأهداف في القارة الإفريقية؛ توجد مصالح مهمة أيضا للولايات المتحدة الأمريكية، لا تريد التفريط فيها، وتعمل على بلوغها بالاعتماد على عتادها العسكري المتطور، وبالتنسيق مع شركاء المنطقة. كما نلاحظ أن التعاون والتقارب بين الدولتين يقابله تنافس كبير على بسط النفوذ في المنطقة وفقا لمدركات كل منهما للأهمية الاقتصادية والاستراتيجية والحيوية للساحل، إضافة إلى وعي واشنطن بأن دور الريادة في صناعة السياسة والأمن والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان تتقنه فرنسا جيدا بوصفها المستعمر القديم، والمتمكنة في فهم التعقيدات الأيديولوجية والفكرية، والعارفة بخبايا المنطقة وأسرارها.[1]

وتتعدد دوافع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي، ومن أهمها[2]:

1 - وضع اليد الأمريكية على مخزونات غرب إفريقيا النفطية، وزيادة الكميات المكتشفة في المنطقة: ذلك أن 7 مليارات من أصل 8 مليارات برميل نفط تم استخراجها عام 2010، الأمر الذي دفع بشركات النفط الأمريكية، وبخاصة "إكسون موبيل" و "شيفرون" لإقامة فروع ضخمة لها خلال السنوات الأخيرة في خليج غينيا الاستراتيجي.

2 - الحصول على النفط بأسعار منخفضة: وذلك لأن النفط الإفريقي يتمتع بمميزات متعددة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية منها:

أ - قرب المسافة بين مناطق النفط في خليج غينيا الاستوائية ومصافي البترول على الساحل الشرقي لأمريكا مما يوفر نفقات الشحن.

ب – يستغرق نقله مدة زمنية أقل مقارنة بجلبه من مناطق أخرى.

ج - كما أن النقل البترولي من غرب إفريقيا إلى مصافي البترول وقواعده في الولايات المتحدة يجنبها مخاطر النقل عبر قناة السويس والشرق الأوسط والقرن الإفريقي، وهي ممرات مائية تقع في بؤرة الصراعات الدولية.

3 - محاصرة النفوذ الأوروبي، وبخاصة الفرنسي، وتحجيم وتقليص الدور الصيني في غرب القارة، من خلال زيادة الاستثمارات والصادرات في هاته المنطقة.

ثالثا:آليات تنفيد الأجندة الأجنبية

1- **الاتفاقيات الثنائية، والقواعد العسكرية... الشكل جديد للاستعمار:** بعد نيل الدول الأفريقية التي كانت تابعة للاستعمار الفرنسي، حرصت فرنسا على التعاون مع تلك المستعمرات بعد استقلالها من خلال شبكة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية، نظمت مختلف أوجه التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري بين فرنسا والدول الأفريقية، وقد شملت هذه الاتفاقيات من الناحية العسكرية 3 مجالات هامة وهي انتقال السلطة العسكرية من فرنسا للحكومات المستقلة الجديدة حيث انسحب جانب من القوات الفرنسية من تلك الدول، إضافة إلى تقديم فرنسا المساعدة في إنشاء

---

[1] سمير قلاع الضروس، قراءة مقارنة بين التصورين الفرنسي والامريكي، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الفرنسي، /http://www.qiraatafrican.com/home/new

[2] سمير قلاع الضروس، مرجع سابق.

وتطوير القوات المسلحة في الدول الأفريقية المستقلة من خلال التدريب والإعداد بالسلاح، وأخيرا المساعدة العسكرية الفرنسية المباشرة للدول الأفريقية في حال خطر خارجي أو داخلي.[1]

وصل عدد القواعد العسكرية الفرنسية في ستينيات القرن الماضي إلى 100 قاعدة عسكرية متمركزة في أنحاء القارة المختلفة، لكن مع ارتفاع التكاليف الخاصة بتلك القواعد كان القرار من وزير الدفاع الفرنسي ألن ريتشارد بتخفيض هائل في عدد القوات العسكرية الفرنسية من 8100 إلى 6000 جندي فرنسي، وأيضا تم تخفيض عدد المقاتلات من 51 مقاتلة حتى 21 مقاتلة حربية، في حين تم زيادة عدد الطائرات المتمركزة في القواعد العسكرية في أنحاء القارة من 6-9 طائرات.

وتمتلك فرنسا 6 قواعد عسكرية ثابتة في القارة الأفريقية أبرزهم 3 قواعد في غرب أفريقيا في داكار "السنغال" وأخرى في ليبرفيل "الجابون" والثالثة في أبيدجان "ساحل العاج" فضلا عن القاعدة العسكرية الموجودة في جيبوتي وفي بانجي"أفريقيا الوسطى" ونجامينا"تشاد"، بينما تتواجد بأحجام مختلفة في دول أفريقية أخرى مثل النيجر وموريتانيا.[2]

واختارت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنشئ قواعد عسكرية تابعة لها في منطقة الساحل، حيث تحرص على إقامة قواعد عسكرية جوية في عدة دول إفريقية لمراقبة تحركات الجماعات الإسلامية، والدول المعنية تقع في منطقة الساحل وفي إفريقيا الغربية مثل موريتانيا والسنغال وبوركينافاسو وغيرها، وفي موريتانيا يجري الحديث عن قاعدة صلاح الدين الواقعة أقصى شرق البلاد قرب "لمريه" بولاية آدرار، كما أن وحدة من المارنز كانت تدرب وحدات موريتانية قرب مدينة "تكنت" جنوب نواكشوط، أما عن السنغال فقد كشفت وثائق مسربة تعود إلى العام 2011 عن سعي الولايات المتحدة لإقامة قاعدة عسكرية في جنوب السنغال، وهي القاعدة التي تأتي تنفيذا لخطة وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون الهادفة إلى إقامة قاعدة جوية في السنغال لمكافحة الجماعات الإرهابية وعصابات تهريب المخدرات، ويرى مراقبون أن الولايات المتحدة قررت العدول عن الاعتماد على "آفريكوم" بعد أن لم تتعاون معها دول الساحل، واتجهت للتواجد بالمنطقة وإقامة قواعد عسكرية تحت غطاءات عديدة من بينها التدريب العسكري والتعاون مع دول المنطقة لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة.[3]

2- **مشكلة الحدود السياسية:** لم يتوانى الاستعمار في في تقسيم وتجزئة العالم الإسلامي، إلى دول وديلات ومناطق نفود، وقد راعى في ذلك وضع بذور تصنع مشاكل سياسية واقتصادية بين الدول الإسلامية، ويبدوا أن النماذج المقدمة موغلة في القدم، لكنها مشكلة فعلية لها امتداداتها في الزمن الحاضر، ولست بصدد عرض التقسيم الذي أحدثه الاستعمار في الوطن العربي، فالبحث تركز على القارة الإفريقية وعلى دول الساحل تحديدا. إن واقع التجزئة الإقليمية يعكس مدى التأثير والنفود الذي لا تزال تمارسه القوى العالمية على تلك الدول إلى جانب الفصل بين الموارد الاقتصادية والبشرية في المجتمعات بما يضمن تبعية هذه الدول المجزأة للنظم العالمية ويصب في مصلحتها، وقد أفضى واقع التجزئة المصطنعة بين البلدان أو داخل الدولة الواحدة إلى نتائج أهمها، فقدان التقاليد المميزة للدولة، وضعف الجوانب المؤسسية في الثقافة السياسية، وحدوث صراع بين النخب المتنافسة داخل الدولة، فأصبحت الطريقة المثلى لترسيخ دعائم السلطة السياسية، هي انتهاج سياسات تتسم بالشمولية و البيروقراطية، ثم تفاقم الصراع بين الهويات المختلفة داخل النظام السياسي الواحد، فطفت إلى السطح، هويات مختلفة كالقبلية، والعرقية، والإقليمية، والمذهبية. تحاول من خلالها القوى خلق عدم الاستقرار أو استرجاع الدول التي استقلت عنها.[4]

---

[1] أحمد عسكر، افريقيا في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية، 2014/11/4، http://fekr-online.com/index.php/article/

[2] أحمد عسكر، مرجع سابق.

[3] سعي أمريكي للعدول عن "آفريكوم" وإقامة عدة قواعد في منطقة الساحل،مركز الصحراء، http://essahraa.net/archive/index.php/news/5648--qq-.html

[4] أحمد داود أغلو، العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، ترجمة إبراهيم بيومي، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، 2006، ص 161، 162.

3- **العولمة وسيادة الدولة:** بعد الحرب العالمية الثانية تجلت إرادة الشعوب في الحرية والتقدم من خلال تعبيرها عن هويتها الوطنية والقومية والإنسانية وعن تطلعها الحضاري من خلال بلورة إيديولوجيات قومية تحررية متصلة الجذور بتراثها وبآفاق هذا العصر.

وما أن بدأ تيار العولمة الجديد حتى بزغ نجم الشركات متعددة الجنسية، فكأنما كان على الدول في العالم الثالث أن ترخي قبضتها شيئاً فشيئاً على الاقتصاد والمجتمع، ونظام التخطيط يتم إلغاؤه، والاشتراكية تصبح مضغة في الأفواه. وقد زاد هذا الاتجاه تسارعاً بعد سقوط الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة.

ولكن هذا التحول التام من سياسة إلى نقيضها يجب أن تقوم به الدولة نفسها، إن عليها أن تقوم بتفكيك نفسها، وعليها أن تسلم مهامها ووظائفها القديمة الواحدة بعد الأخرى لتتولاها الشركات الدولية العملاقة أو المؤسسات الدولية التي تتكلم باسم هذه الشركات العملاقة وتعمل لحسابها[1]، ولقد أصاب من أطلق عليها اسم "الدولة الرخوة"، وهو للأسف ينطبق على كثير من دول الوطن الإسلامي.

إن تأثير العولمة على سيادة الدولة يتمثل في أن قدرات الدول تتناقص تدريجياً بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها. فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حدّت من أهمية حواجز الحدود والجغرافية. كما أن قدرة الدولة سوف تتراجع إلى حد كبير خاصة في ظل وجود العشرات من الأقمار الصناعية التي تتنافس على الفضاء. كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية يحد أيضاً من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثير بالطبع على سياساتها[2] المالية والضريبية وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية.

وتهدف العولمة إلى القضاء على السيادة الوطنية للدول القومية وتوظيف كل ما هو متاح من آليات سياسية وقانونية وحقوقية وحتى العسكرية لفرض قرارات المركز في إطار قطبية أحادية، وتوجه أخر نحو الأطراف يعمل على تشتيتها، ويحرص على هدم أي عمل في اتجاه التكتل الوطني أو الجهوي والإقليمي والقاري، فالكل هو لا كل ، مجموعة من الطوائف والنحل والملل والنحل والأعراف، مهدد بالتقسيم إلى سني وشيعي، عربي بربري، علوي درزي، ماروني سني، زيدي شافعي، إباضي سني، سلفي علماني..[3]

ومن علامات اختراق سيادة الدولة نجد التدخل الاقتصادي من خلال الشروط المرافقة للمساعدات الاقتصادية، وهناك تدخل معلوماتي من طرف المؤسسات القوية اعلاميا وتؤثر بأفكارها وتصوراتها وأفلامها على المتلقي الأضعف، وهناك التدخل العسكري المباشر وغير المباشر وهو تدخل يتم تحت مسميات عدة[4]، حقوق الإنسان، الديموقراطية،...فالعولمة إذن نظام يقفز على الدولة والوطن والأمة، العولمة تقوم على الخوصصة، إي نزع ملكية الأمة والوطن والدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج. وهكذا تتحول الدول إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه، وهذا سيحقق إيقاظ أطر للانتماء سابق على الأمة والدولة هي القبيلة والطائفة والتعصب المذهبي... الخ. والدفع بها إلى التقاتل والتناحر والإفناء المتبادل، إلى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية والقومية... إلى الحرب الأهلية[5] .

[1]- جلال أمين: "العولمة والدولة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، بيروت، 1998، ص30.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم: "العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية"، مجلة عالم الفكر، العدد 27، الكويت، 1997، ص195.

[3] جيلالي بوبكر، العولمة مظاهرها وتداعيتها، نقد وتقييم، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011، 91.

[4] عبد القادر تومي، العولمة، "فلسفتها، مظاهرها. تأثيراتها"، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2009، ص 130.

[5] محمد عابد الجابري: "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، شباط 1998، ص 19.

ونظراً للقوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسية يجدر بنا في هذا المجال التذكير ببعض الآثار السياسية والأمنية لهذه الشركات على الدول.[1]

– ممارستها للأدوار المختلفة التأثير على السياسات الوطنية للدولة المضيفة.

– إن هذه الشركات تمثل جزاء منها في عملية صنع السياسة الخارجية لدولها.

– تكرار التهديدات التي تمارسها حكومات هذه الشركات ضد الدول المضيفة والناجمة عن عزم تلك الحكومات على تطبيق قوانينها الخاصة على هذه الشركات مما يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.

– استهداف الأنظمة السياسية المناهضة لسياسات حكومات الشركات أو السعي إلى المحافظة على أنظمة سياسية معينة وتثبيتها في السلطة.

– وعلى الرغم من القيود التي تحاول العولمة فرضها على الدولة القومية لتحد من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي، وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد أو الأقوى في النظام العالمي، إلا أنه لا يوجد ما يدل على أن هذه التحولات ستؤدي إلى إلغاء دور الدولة، أو خلق بديل لها حيث سيبقى للدولة دور مهم في بعض المجالات وبخاصة في بلدان العالم الثالث.

4- الإرهاب، والتحديات التي تثيرها الظاهرة: الإرهاب ظاهرة قديمة نجد لها آثارا بارزة في تاريخ الأمم والشعوب، فهذه البرديات المصرية تخبر عن وقائع وأوجه الرعب والذعر والعنف الناجم عن صراع دموي بين أحزاب الكهنة وغيرهم من أفكار معينة، وعلى هذه الشاكلة ولأغراض مختلفة، رسم الإرهاب محطات عديدة من تاريخ الأمم انطلاقا من الثورة الفرنسية عام 1789م حيث اعتبرت غداة انطلاقها، الإرهاب نظام حكم، وترتب على حكومة الإرهاب ما أصبح يسمى بعهد الإرهاب الفرنسي.[2]

و نشوء الإرهاب كمصطلح، ارتبط بالسياسة، ففي الخامس من سبتمبر 1933، ضم دير الرهبان اليعاقبة ممثلي ثمان وأربعين دائرة قرروا جميعا بأنه حان الوقت لإرهاب كل المتآمرين ومنذ تلك اللحظة وضع للرعب جدول أعمال، وأصبح لهذه الكلمة معنى جديد يتميز بأنه النظام الرسمي والمنهجي للحكومة، وبذلك خلق الإرهاب كنظام للرعب بواسطة التخويف والذعر ووصل إلى معناهterrorisme، بنفس المحتوى، وهناك جدل قائم حول تعريف محدد للإرهاب يمكن أن يكون موضع اعتراف جميع دول العالم به، وذلك أن الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية وكذلك التشريعات الجديدة تضيف كل يوم أفعالا جديدة تعدها ضمن أعمال الإرهاب وهو أمر يثير الجدل من وقت لآخر حول الحد الفاصل بين أعمال الإرهاب غير المشروعة وبين أعمال العنف التي تقع دفاعا عن الوطن والكرامة وحقوق الإنسان، وقد ظهر هذا الجدل في عدد من المناسبات في المحافل الدولية، فالإرهابي في نظر البعض هو الخارج عن الأعراف والقوانين عن طريق بث الرعب ونشر الخوف عن طريق القتل أو الخطف أو النهب أو السلب وهو في نظر البعض محارب من أجل الحرية.[3] لقد تأكد هذا المفهوم خاصة بعد أن اتسع نطاق الإرهاب في الوقت الراهن بعد 11 سبتمبر2001، التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل ائتلاف دولي لمكافحة الإرهاب حقق لها غطاء شرعيا للحرب على أفغانستان وإسقاط حكومة طالبان والاستمرار في مكافحة الإرهاب التي شكلت محورا أساسيا في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق، إذ دخل مصطلح الإرهاب إلى دائرة الضوء مرة أخرى واكتسب بعدا دوليا وأصبح محور الحديث في كافة وسائل الإعلام العربية والأجنبية ومحورا لتعليق

---

[1] ثامر كامل محمد، التحولات العالمية، ومُستقبل الدول في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997، ص107.

[2] تمار يوسف، الإرهاب وإشكالية العمل الإعلامي، مجلة الإذاعات العربية،تونس، عدد 3،4،2007، ص43.

[3] أبو الحسن سلام، الإرهاب في وسائل الإعلام والمسرح، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2005، ص 30-36.

السياسيين والمثقفين.[1] وتعتزم فرنسا إنفاق 42 مليون يورو(47 مليون دولار) لمساعدة دول منطقة الساحل الأفريقي على الاستعداد لمواجهة هجمات لمتشددين، مماثلة لتلك التي أدت إلى سقوط عشرات القتلى في باريس في 2015، ذلك ما صرحت به متحدثة باسم وزير الداخلية الفرنسي "برنار كازنوف": "في المستقبل سنقوم بتدريب كل مجموعة دول الساحل الخمسة والسنغال بتمويل يبلغ 42 مليون يورو، من بينها 24 مليون يورو للمعدات" وصرحت المتحدثة أن فترة إنفاق هذه المبالغ ستكون من عام 2017 حتى عام 2022. ويتواجد حاليا في السنغال خمسة من ضباط شرطة مكافحة الشغب الفرنسية في مهمة تدريب تستغرق شهرا لقوات الشرطة السنغالية للتصدي للهجمات التي قد تستهدف أهدافا سهلة في المدن قبل البرنامج الأوسع، وتحتفظ فرنسا، الدولة المستعمرة سابقا للسنغال، بوجود عسكري هناك يبلغ قوامه 350 جنديا. وتنتشر قوة أكبر بكثير تضم 3500 جندي عبر تشاد وموريتانيا والنيجر ومالي وبوركينا فاسو لتعقب المتشددين[2]. وفي الوقت الحاضر تم تفعيل "مبدأ هولاند" في مالي، وبعدها أفريقيا الوسطى، عبر قوات محدودة، وبعد الحصول على تأييد محلي من الدولة محل الصراع وإقليمي، متمثل في الاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن، وتتواجد القوات الفرنسية في مالي التي شهدت اضطرابات أمنية وسياسية كبيرة، بعد سيطرة متمردين إسلاميين على مناطق في الشمال، حيث دخلت إلى جانب قوات الجيش المالي في حرب ضد المجموعات المتشددة التي كانت تسعى إلى السيطرة على أكبر قدر ممكن من المدن، وهذا ما جعل التدخل العسكري الفرنسي يلقى ترحيبا كبيرا من السلطات في مالي. كما تدخلت في أفريقيا الوسطى بموافقة دولية في ظل الصراعات التي تشهدها البلاد حاليا والاضطرابات السياسية التي تحولت إلى حرب طائفية ذهب ضحيتها أعداد كبيرة من المدنيين وتهجير الآلاف.الاتجاه الرائج أكثر حول المساعي الفرنسية الظاهرية في حفظ الأمن الأفريقي يخفي نوايا جدية تسعى فرنسا من خلالها إلى بسط هيمنتها الاستعمارية في أفريقيا التي أصبحت اليوم محط اهتمام الكثير من الدول الكبرى، ومن ثمة فرض وجودها في هذه في القارة الغنية بالكثير من الثروات الدفينة، كما يقول بعض المراقبين، الذين أكدوا أن المعركة الحالية التي تقودها فرنسا وبدعم دولي بهدف القضاء على الإرهاب وإحلال السلام في أفريقيا التي تعاني الكثير من المشاكل والحروب الداخلية، ليست سوى مقدمة لمشروع كبير لتغيير خارطة المصالح والثروات العالمية وتوزيعها بين الحلفاء.[3]

وسوغت الإدارة الأمريكية عسكرتها لمنطقة الساحل بحجة وجود عدد من الجماعات الإسلامية على حد تعبيرها التي تنشط في الصحراء التي تربط كلا من (موريتانيا، ومالي، وبوركينافاسو، والنيجر، والجزائر، وتونس، وليبيا، وتشاد)، ما يشكل تهديدا كبيرا للمصالح المحلية والدولية، ووفقا للسرد الأمريكي فإن المنطقة تتعرض لتهديد (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) التي أعلنت ولاءها للقاعدة، وحولت تسميتها إلى (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، غير أن هناك من يشكك في هذه الرواية، أمثال "جيريمي كينان" وذلك لأن الولايات المتحدة لا يمكنها تسويغ مقاربتها العسكرية على أساس المخاوف الناجمة عن الأمن الطاقوي أو التنافس مع الصين، ولذلك كان لا بد من تهديد موجود تستخدمه الإدارة الأمريكية ذريعة لوجودها العسكري في القارة.

كما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، في خطوة جريئة تجاه القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، صياغة سلسلة من المبادرات الأمنية من أجل تأمين مصالحها الاقتصادية، مركزة في ذلك على العلاقات

---

[1] هويدا مصطفى، دور الفضائيات العربية في تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته نحو الإرهاب، دراسة ميدانية على عينة من الجمهور العربي، اتحاد إذاعات الدول العربية، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، تونس، 2008، ع63، ص5- 7. تجدر الإشارة إلى أن تحديد معنى كلمة الإرهاب ليس بالبساطة التي يوحي بها ظاهر الكلمة، بعد أن كثر استخدامها في وسائل الإعلام ذلك أن الكلمة تتداخل مع معان كثيرة كالصراع والجريمة والحرب والعنف في مجالات مختلفة، ومهما كان تعريفه فإن جوهره يظل واحدا بأنه يستخدم العنف أو التهديد بالعنف من أجل إثارة الخوف في المجتمع لتحقيق هدف سياسي معين.

[2] فرنسا تنفق 42 مليون يورو لتدريب دول الساحل الأفريقي على مكافحة الإرهاب، 2016/10/08، http://www.france24.com/ar

[3] أطماع فرنسا في القرن الأفريقي تعود تحت راية مكافحة الإرهاب، مرجع سابق، ص6.

الثنائية والتعددية، من خلال التنسيق الأمني والعسكري مع دول المنطقة التي تواجه الكثير من التحديات الأمنية، على غرار نشاطات الجريمة المنظمة المتنامية والإرهاب الدولي، بشكل يوحي بأن هذه المنطقة ستكون بؤرة توتر وقوس منتج للأزمات.ولقد باشرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 2002م سلسلة من المبادرات لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، حيث بدأت مع مبادرة (بان – ساحل)، وهو برنامج بلغ تمويله أكثر من 7 ملايين دولار، وشمل أربع دول في شمال إفريقيا، ألا وهي(مالي، والنيجر، وتشاد، وموريتانيا)، وحسب مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية؛ فإن الهدف الأسمى من هذه المبادرة يكمن في ضرورة منع الجماعات الإرهابية من استخدام المساحات الشاسعة ضمن الساحل الإفريقي لزعزعة استقرار المنطقة، وتحويلها إلى ملاذ آمن لهم مستغلين هشاشة الحدود. كما تهدف هذه المبادرة إلى تدريب جيوش دول: (مالي، والنيجر، وموريتانيا، وتشاد) في مجال مكافحة الإرهاب، وتعزيز تنسيق التعاون الإقليمي مع التكنولوجيا الأمريكية وتبادل المعلومات، في هذا الصدد يعلّق الكولونيل فيكتور نيلسون المسؤول عن مبادرة (بان - ساحل) في وزارة الدفاع وشؤون الأمن الدولي عن طبيعة المبادرة بقوله: "إن مبادرة الساحل أداة مهمة في الحرب على الإرهاب، كما أنها تمثل فرصة كبيرة لتوثيق وتعزيز العلاقات في منطقة لطالما تجاهلناها في الماضي، لا سيما مع الجزائر، ومالي، والنيجر، تشاد... فقد قلنا من قبل إنه إذا اشتدت الضغوط على الإرهابيين في كل من أفغانستان وباكستان، فإنهم حتما سيبحثون عن أماكن جديدة، كمنطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي".[1]

رابعا: الإسلام في دول الساحل: إن المد الإسلامي الوافد إلى ساحل شرق إفريقيا في ركاب الهجرات الإسلامية القادمة من جنوب الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي لم يتوقف على مر السنين، وتوقف على ذلك أن تأسست مدن إسلامية مزدهرة على الساحل صارت بيئة صالحة لانتشار الإسلام بين الأفارقة من ناحية، وتغلب مظاهر الثقافة العربية الإسلامية عليهم من ناحية أخرى، ونلمس ذلك بوضوح في دولة الزنج التي ظهرت في الساحل في القرن العاشر الميلادي، وظلت باقية حتى أوائل القرن السادس عشر، رغم القلاقل والانقسامات التي تنازعتها، فقد شيدت تلك الدولة عدة مدن إسلامية، وأقامت المساجد في كل مدينة، حيث عرف الكثير من القبائل الطريق إليها. ويتوفر في هذا المظهر الديني الدليل القاطع على أن كثيرا من الأفارقة قد تحولوا إلى الإسلام، وهذا لا يعني أن الوثنية اختفت تماما من المدن الساحلية فهناك قبائل عدة مازالت تعتنقها، وإن كان لا يمكن أن نقارنها بمراكز الوثنية في مناطق الأدغال في غرب ووسط وجنوب القارة الإفريقية، ولكن هذا لا يقلل من الدور الذي قامت به دولة الزنج في الدعوة إلى الإسلام، وقد كان بوسع تلك الدول أو العرب المسلمين المقيمين على طول الساحل أن يصبغوا الأفارقة كلهم بطابع الإسلام لو لم تقتحم أساطيل الغزو البرتغالي في أوائل القرن السادس عشر مياه هذا الساحل، الأمر الذي أعاق مسيرة المد الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية قرابة قرنين ونصف، وهي حقبة طويلة، لتبدأ إفريقيا عهدا جديدا، وهو عهد الاستعمار الأوربي ، الذي نهب خيراتها، وأذاقها الويلات.[2]

لقد دخل الإسلام إلى منطقة الساحل الإفريقي عبر منطقتين، فمن جهة دخل مع الفاتحين المسلمين القادمين من الشمال، ومن جهة أخرى من جنوب مصر عبر ليبيا، وفي كلتا الحالتين كان للتجار والقوافل التجارية الدور الكبير في انتشار الإسلام في المنطقة ويمكن أن نقول على سبيل التمثيل لا الحصر أن المسألة الدينية في موريتانيا هي جوهرية لا نقاش فيها، حيث حدد الدستور الموريتاني الدين الإسلامي دين الدولة مع وجود حرية في ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، وتضم مالي 94 %من المسلمين و2 % من الوثنيين و4 %من الكاثوليك، ونجد في النيجر95 % من المسلمين والباقي من الوثنيين والمسيح. أما مسألة الدين في تشاد والسودان فهي مختلفة، فتشاد لديها ازدواجية وهذا نتيجة الانقسام بين الشمال والجنوب حيث يتمركز في الشمال المسلمون، أما في الجنوب فتوجد المسيحية، ويدين في تشاد نصف سكانها بالإسلام والثلث بالمسيحية أما الباقي فهم

---

[1] عربي بومدين، الساحل الافريقي ضمن الهندسة الأمنية الفرنسية، http://www.qiraatafrican.com/home/new

[2] انتشار الإسلام في شرق أفريقيا، http://www.islamstory.com/newlibrary في: محمود محمد الحويري، ساحل شرق إفريقية من فجر الإسلام حتى الغزو البرتغالي ص41، 42

وثنيين، أما بالنسبة للسودان فهو الأخر مقسم إلى شمال مسلم وجنوب مسيحي منقسم بين الكاثوليك والبروتستانت ويمثل المسلمون 3/2 من عدد السكان في السودان، وتم تقسيم الجنوب وانفصاله عن الشمال لأبعاد دينية ساهمت بشكل كبير في التميز عن الشمال. ونتيجة لهذه التناقضات الموجودة في المنطقة، امتزج الإسلام بالعادات الأفريقية وأصبح هناك ما يمكن تسميته بإسلام أفريقي أو مؤفرق ويتمثل عادة في الطرق التي تلعب دورا كبير في المنطقة والتي استطاعت أن تتكيف مع عادات الشعوب الأفريقية بشكل سمح لها بالانتشار السريع والكثيف وتعتبر الطريقة التيجانية إحدى الطرق الدينية التي تعرف انتشارا واسعا في منطقة الساحل الأفريقي، وتلعب دورا فعالا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعي[1].ويمكن أن نحدد ملامح بعض الأبعاد الدينية من الناحية الكمية في:

-البعد التعبدي الشعائري (الطقوسي):

ويتسم هذا البعد بنوع من الصعوبة المنهجية في عملية الرصد، من حيث ضبط المؤشرات الخاصة بمدى انسجام الفرد المسلم مع الاسلام كدين معياري، أو من حيث انسجام مجموع المعتقدات مع ما يتمثله الشخص المسلم، ورصد البعد التعبدي يتميز بنوع من الوضوح المنهجي وهو ما يمكن الباحثين في حقل السوسيولوجيا الدينية من الكشف حقيقة عن نوعية السلوك التعبدي ومدى حصول نوع من التناغم أم لا مع تعاليم الدين، ومن ذلك إقامة الصلاة حيث سجلت منطقة الساحل وجنوب الصحراء اقوى النسب، فأداء الصلوات الخمس كلها مرتفع حيث سجلت أعلى نسبة بدولة غانا (91%) أما بقية الدول فهي تتراوح نسبها مابين 90% و60%، مع تسجيل نسبة منخفضة لدولة موزنبيق (32%).

وحقق الافارقة في دول الساحل نسبا معتبرة باتجاهاتهم نحو عبادة الصوم، ، فالكامرون عبر مسلموها عن نسبة (100%) واتشاد (98%)، والسينيغال (98%)، بينما سجلت أدنى نسبة في دولة الكنغو الديمقراطية (69%).

-البعد التجريبي (الانتماء)

يمثل مفهوم الانتماء إحدى النماذج التفسيرية التي صاغها علماء الاجتماع الديني للتعبير عن "مجمل المواقف التي تميز الانضمام إلى جماعة أو مؤسسة ذات طابع ديني، أو مجمل آليات الانضمام والانخراط والمشاركة الشكلية في حياة هيئة، تتمتع بتنظيم معين، ولها صبغة دينية دائما، وقد حدد معهد "بيو" للدراسات والأبحاث، التيار الصوفي كإحدى التيارات المتواجدة في الساحة الإسلامية، لكي يستطلع آراء المستجوبين حول الانخراط في هذ التيار، ولاشك أن طرح مثل هذا السؤال إنما ينم عن رغبة في معرفة مدى تماهي المسلمين مع التيار الصوفي باعتباره أحد التيارات التي لا تفتأ تقدم نفسها كبديل عن القلق الذي يعتصر آلام المسلمين بل الإنسانية جمعاء، ولأنها تقدم الدواء الروحي الرباني لمعالجة القلوب المريضة.

وتأتي أهمية هذا السؤال، لكون العديد من الدوائر الغربية وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تصدر العديد من التقارير والتي تتحدث عن أن مواجهة الحركات الإسلامية السياسية يجب أن تتحول إلى مواجهة ناعمة وبأساليب من الداخل وليس بإثارة حروب مفضوحة، وفي هذا السياق بدأ الحديث عن المراهنة عن التيار الصوفي باعتباره نموذجا للتدين المسالم و"الناعم" والذي لا يطمح للاستيلاء على السلطة ولا يزعج الغرب وأمريكا، إذ أن هذا التيا لا يطرح في أجنداته مفهوم المقاطعة أو الحرب الحضارية، بقدر ما يسعى إلى تحقيق "السلم " والأمن العالميين". وهكذا كشفت النتائج عن مفاجئات عديدة، لا شك أنها ستقلب كل الأحكام النمطية التي كان يروج لها البعض عن حجم هذا التيار ومدى حضوره في الساحة الإسلامية، إذ سجل الاستطلاع ضعف حضور التيار الصوفي في العالم الإسلامي باستثناء دول الساحل جنوب إفريقيا والتي تتواجد في قلبها دولة السينغال، والتي ينتمي ما نسبته (92%) من مسلميها للتيار الصوفي، وأيضا أزيد

[1] علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الأفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1998، ص 24.

من 15 دولة إفريقية كلها تحقق نسبا تتراوح ما بين (55% و8%) للمنتمين للتيار الصوفي. ولتفسير هذه النتيجة فإن الإرث التاريخي المرتبط بحضور الزاوية التيجانية والقادرية والمريدية في السينغال، والتي من خلالها ثم نشر الدين الإسلامي إلى بقية مناطق إفريقيا، يعكس شدة التماهي بين الإسلام والطريقة الصوفية. فكأنهم يقولون "من لا طريقة له فلا إسلام له" إنه الشعار الذي يتخذه مسلمو دول الجنوب الإفريقي، ولا زال هذا الثقل التاريخي حاضرا، حيث أن الممارسة الدينية في دولة السينغال توحدت مع الطرقة الصوفية لدرجة يصعب معها الإسلام بدون فهم الطرق الصوفية.[1]

خامسا: دور الدين في تفكيك الأجندة الأجنبية

1-مفهوم الدين: ويرد الدين في اللغات الغربية(الإنجليزية والفرنسية)، وإن كان مشتقا من اللاتينية ليشمل ثلاثة أصول، الأول أنه ذو دلالة أسطورية، والثاني فإنه يكاد يكون منحصرا في الأديان السماوية[2]، والثالث يشير إلى مفهوم العبادة القائمة على الخشوع والرهبة والاحترام[3]، ومنه فإن كلمة الدين ليست لها دلالة لغوية واحدة بل تتسع لمعاني عديدة وأن دلالاتها في اللغة العربية أوسع.

وتتعدد المفاهيم التي صاغت معنى الدين وتختلف باختلاف الانتماء الجغرافي أو الفكري، فالدين عند الجرجاني هو "وضع إلهي يدعو أصحاب العقول إلى قبول ماعند الرسول صلى الله عليه وسلم" والشريعة من حيث أنها تطاع تسمى دينا، ومن حيث أنها تجمع تسمى ملة، ومن حيث أنها يرجع إليها تسمى مذهبا، والدين منسوب إلى الله، والملة منسوبة إلى الرسول، والمذهب منسوب إلى المجتهد"[4]

ويرى شحرور أن الدين هو بمعنى الطاعة ومنها جاءت المدينة والمدنية، وسميت المدينة لأنها تقام فيها طاعة ذوي الأمر ومن هذا الباب جاء الدين لأن فيه طاعة المدين للدائن "ماكان ليأخذ أخاه في دين الملك"(يوسف:76)، وأما المدنية فتعني مادان به الإنسان لله في خروجه من المملكة الحيوانية وما لزم به طاعته، ويعني الدين هنا نفخة الروح، ومن جراء هذا العطاء من الله للإنسان تطور وأصبح متحضرا[5].

ويفرق زكي نجيب بين الدين والفكر الديني، فالدين هو الوحي الإلهي بنصوصه المحفوظة، أما الفكر الديني فهو فكر إنساني عقلي قام على هذا الدين، فإن كان النص في الدين واحدا لا يختلف فإن النص في الفكر الديني متعدد ومختلف بحسب وجهات النظر البشرية حول هذا الدين، وقيم الدين واحدة ثابتة منذ ظهوره حتى نهاية الوجود، أما الفكر الديني فيمكن الحكم عليه بحكم معياري، فهو بذلك إما فكر مزدهر أو فكر جامد[6]. ويبدو أن مفهوم الدين في المدرسة الغربية قد لاقى إشكالا كبيرا، يعود إلى اختلاف وجهات النظر حوله، فهناك من يلغيه باسم الحرية وهناك من يحصره في مظهر واحد من مظاهر الحياة، ولقد بدأت المحاولات النقدية منذ العصور الأولى لنشأة المسيحية حيث تعرضت النصوص إلى النقد التاريخي من أصحاب الفكر التقدمي، وفي المقابل ظهر التيار المحافظ الذي يقف ضد هذا النقد[7].

لكن الدين في مدرستنا واضح فهو تلك التعاليم السماوية السمحة الخاتمة التي ارتضاها الله للبشرية وهو دين عبادات وشرائع وأخلاق، دوره هو تنظيم الحياة البشرية وتحقيق الخلافة وهي إقامة هذا الدين وتعبيد الناس لرب العالمين، من

---

[1] استطلاع معهد بيو، العالم الإسلامي بين الوحدة والتنوع، قراءة في واقع التدين في العالم الإسلامي، تقرير مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013/01/28، http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=186

[2] الطاوس غضابنة: الخطاب الديني عند محمد أركون من خلال مشروعه الفكري، منشورات نوميديا، قسنطينة، 2011، ص 184

[3] نبيل محمد توفيق السمالوطي، الدين والبناء الاجتماعي، ج2، دار الشروق، جدة، السعودية، 1981، ص23.

[4] السيد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، باب الدال، ص105، 106.

[5] محمد شحرور، الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ط4، 1992، ص 176، 171.

[6] منى أحمد أبوزيد، الفكر الديني عند زكي نجيب محمود، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص 75،76.

[7] س بينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، دار الطليعة بيروت، ط1، 1981، ص 18.

اجل الفلاح في الآخرة، ومع هذا نعاني جميعا من الانفصام في التطبيق الذي حول الدين معنا إلى متهم لأننا كمسلمين من نمثله.

2-وظيفة الدين في الواقع: من خلال تقديم مفهوم الدين من الناحيتين اللغوية و الاصطلاحية، يتضح لنا أن الدين هو دستور للحياة ينظم العلاقة بين طرفين فاعلين في المجتمع لا غنى لأحدهما عن الثاني، الحاكم والمحكوم، وعلى كل الطرفين أن يلتزما بالمعايير والقيم التي هي جوهر هذا الدين المقدس على مستوى النص والمجتهد فيه على مستوى التطبيق وهو ما سوف يتم شرحه من خلال مجموع الوظائف التي تقوم بها هذه المنظومة المتكاملة، وتتنوع هذه الوظائف بتنوع متطلبات وحاجات المجتمعات إليها وسوف أقتصر على توضيح وظيفتين أساسيتين هما الوظيفة السياسية و الوظيفة الاجتماعية.

أ-الوظيفة السياسية: "لا تنحصر السياسة فيما يتعلق بالدولة و أمور الحكم، وإنما هي القيام على الشيء بما يحمله لفظ الشيء من العموم والشمول بما يصلحه فيجلب له المنافع أو الأمور الملائمة، ويدفع عنه المضار أو الأمور المنافية، ويتحدد لفظ السياسة بما يضاف إليه، فإذا أضفنا السياسة إلى الرعية كان معنى ذلك القيام على شؤون الرعية من قبل ولاتها بما يُصلح تلك الشؤون، ووسيلة ذلك الأمر و النهي و الإرشاد، إضافة إلى الترتيبات الإدارية والنظامية التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الرعية وجلب المنافع لهم ودفع المضار عنهم".

يقول ابن تيمية رحمه الله عن "العلم بالسياسة" في معرض ذكر يوسف عليه السلام: "أنها علم بما يدفع المضرة عن الدنيا ويجلب منفعتها"[1]. والسياسة نوعان كما يقول ابن خلدون في مقدمته: سياسة عقلية، تكون القوانين فيها مفروضة من العقلاء و أكابر الدولة و بصرائها و سياسة دينية مفروضة من الله بشارع يقررها و يشرعها. [2] وأما التعريف المعاصر لعلم السياسة فهو: معرفة كل ما يتعلق بفن حكم الدولة وإدارة علاقاتها الخارجية ، وقد استخدم الفقهاء لفظ "السياسة" في مصنفاتهم وأرادوا منها عدة معان:

- الأحكام الشرعية المتعلقة بأداء الأمانات في الولايات و الأموال، والحكم بالعدل في حدود الله و حقوقه، و في حقوق الآدميين.
- ما يسنه ولاة الأمر مجتهدين فيه من الأمور التي تكون الرعية معه أقرب إلى الصلاح و أبعد عن الفساد وإن لم يرد بذلك نص ما دام أنه يحقق المقاصد الشرعية، ولا يخالف أدلة الشرع التفصيلية، وهو ما يعني العمل بالمصالح المرسلة.
- التعزيز والزجر والتأديب.

"والوظيفة السياسية للدين هي بناء نظام حكم سياسي رشيد يقوم على العدل والمساواة وحماية الناس، كما يقوم على نظام الشورى، والنظام السياسي هو مجموعة الخطوات أو الإجراءات المتناسقة التي يتم من خلالها تدبير الأمور وتسييرها بطريقة صالحة. وإذا أردنا تعريفه بالنظر إلى أنه لقب على كيفية حكم الدولة؛ قلنا: هو مجموعة الأحكام وما ينتج عنها من هيئات أو مؤسسات وتنظيمات متعلقة بالدولة الإسلامية من حيث إقامة الدولة وإدارتها والمحافظة عليها وتحقيق غايتها"[3].

كما أن الوظيفة السياسية للدين هي تبيان أن التشريع في الإسلام تحليلاً وتحريماً، تصحيحاً وإبطالاً، في أفعال الناس وأقوالهم واعتقاداتهم إنما هو لرب الناس الذي خلقهم و رزقهم، والذي يبعثهم من بعد موتهم ليحاسبهم عما قدَّموا في

---

[1] تقي الدين ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية، مجمع الملك فهد، المملكة العربية السعودية، 1995، ج14،ص493.

[2] مقدمة ابن خلدون، طبعة دار الشعب، مصر، دت، ، ص170.

[3] هناك عدة تعريفات للنظام السياسي في الفكر الإنساني؛ منها: «مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، تبين نظام الحكم ووسائل إسناد السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها، وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها، والدور الذي تقوم به كل منها» انظر ثروت بدوي، مرجع سابق، ص11.

حياتهم الدنيا، و الناس بمعزل عن التشريع، سواء كانوا جماعة أو هيئة أو حتى أمة و دولة، والنصوص الدالة على ذلك كثيرة جدا، وأقوال العلماء في ذلك واضحة جدا"[1].

"وهناك أمور ليست من التشريع، وإنما هي من التنظيم والترتيب الذي بها ينتظم العمل ويحقق الأهداف المرجوة منه، فهذه لا حرج فيها ما دام أنها لا تخالف الشريعة في شيء، وهذا النوع من الترتيب والتنظيم أو التنظيم الإداري لا تستغني عنه أمة من الأمم، سواء كان ذلك في عصر التقنية المتقدمة، أو في الأعصر التي سلفت".

"فهذه أمور لم ينظم الإسلام الجانب الإداري منها المتعلق بالخبرة البشرية وبتطورات الحياة وتقدم الإنسانية في معارفها لأن هذا الجانب هو بطبيعته متغير متطور بتطور البشرية، وإنما بين الشرع ما يتعلق بذلك من الحلال والحرام و الصحيح و الباطل، وأطلق في كيفيات التحقيق والتنظيم والترتيب وإنشاء المرافق المتخصصة التي تخدم تلك المجالات مع الالتزام بأحكام الشريعة وقواعدها ومقاصدها، وهذا لا شك أنه من طبيعة الدين الصالح لكل زمان ومكان، المُصلح لكل زمان ومكان؛ أن لا يُلزمهم بكيفيات تنفيذية يرتبط صلاحها أصلاً بالبيئة التي يُطَّبق فيها، وإذا كانت الشريعة قد أطلقت الكيفيات في مثل تلك الأمور؛ فإن وضع كيفية لذلك ومحاولة جعلها كيفية عامة غير مرتبطة بالزمان والمكان، هو أمر مخالف للإطلاق الذي جاءت به الشريعة وقامت عليه تلك الكيفية، وذلك أن غالب الكيفيات إنما هي نتيجة اجتهاد قائم على تحقيق المصلحة في زمان محدَّد ومكان محدد، فلا يمكن عده اجتهادا ملزما لجميع الأعصار والأمصار، ولكن هذا لا يمنع من وضع نظام يكون محققا للمصلحة، على أن يرتبط دوام ذلك النظام بتحقيق المصلحة، فإذا تغيرت الظروف أو الأحوال التي بني عليها ذلك الاجتهاد، أمكن تغيير تلك التنظيمات أو الكيفيات إلى أخرى جديدة تحقق المصلحة نفسها، ونؤكد في هذا الخصوص أن هذا تغيير في الكيفيات والتنظيمات المبنية على تحقيق المصلحة، وليس تغييرا في الأحكام الشرعية، فإن الحكم الشرعي ثابت لا يتغير".[2] وإنما الذي يتغير في هذه الحالة هو الطريق إلى تحقيقه في الواقع، يقول ابن القيم رحمه الله: "والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأماراته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر، بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط، فأي طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وقيام الناس بالقسط، وجب الحكم بموجبها ومقتضاها، والطرق أسباب ووسائل لا تراد لذواتها، وإنما المراد غاياتها التي هي المقصد".[3]

ويرى ابن خلدون أنه من شروط الحكم وأهلية الحاكم لذلك تطبيق الشريعة لتحقيق الخلافة والقيام على حماية الناس، فتراعى بذلك اسمى القواعد وهي جلب المنافع ودرء المفاسد، لان أحكام البشر تعجز عن ذلك، وأن مخالفة أحكام الشريعة والانصراف عن تطبيقها سيؤدي حتما إلى زوال الخير ومنه توقع زوال المجتمع، يقول: "فالسياسة و الملك هي كفالة للخلق و خلافة لله في العباد لتنفيذ أحكامه فيهم و أحكام الله في خلقه و عباده إنما هي بالخير و مراعاة المصالح كما تشهد به الشرائع، و أحكام البشر إنما هي من الجهل و الشيطان بخلاف قدرة الله سبحانه و قدره فإنه فاعل للخير و الشر معاً و مقدرهما إذ لا فاعل سواه فمن حصلت له العصبية الكفيلة بالقدرة و أونست منه خلال الخير المناسبة لتنفيذ أحكام الله في خلقه فقد تهيأ للخلافة في العباد و كفالة الخلق و وجدت فيه الصلاحية لذلك...و بالعكس من ذلك إذا تأذن الله بانقراض الملك من أمة حملتهم على ارتكاب المذمومات و انتحال الرذائل و سلوك طرقها فتفقد الفضائل السياسية منهم جملة و لا تزال في انتقاص إلى أن يخرج الملك من أيديهم و يتبدل به سواهم ليكون نعياً عليهم في سلب ما كان الله قد أتاهم

---

[1] عمر الأشقر، الشريعة الإلهية لا القوانين الجاهلية، عبد الرحمن المحمود، الحكم بما أنزل الله، انظر: محمد بن شاكر الشريف، مقدمة في فقه النظام الساسي الإسلامي، مرجع سابق.

[2] محمد بن شاكر الشريف، ثبات الأحكام الشرعية وضوابط تغير الفتوى، مجلة البيان، عدد 198.

[3] ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين، تحقيق أبو عبيدةمشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ ،مج1، ص71.

من الملك و جعل في أيديهم من الخير وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا و استقرئ ذلك و تتبعه في الأمم السابقة تجد كثيراً مما قلناه و رسمناه".[1]

2-الوظيفة الاجتماعية: يمكن تحديد هذه الوظيفة بمحاولة إقامة مجتمع متماسك قوي البنيان أساسه العقيدة الصحيحة، ويمكن بذلك الحديث عن أهم القيم الاجتماعية التي يركز عليها الدين وهي قيم التعاون و الأخوة والتكافل وهي قيم سادت في المجتمع الأول المصغر وهو مجتمع المدينة، ويتم ذلك وفق بناء مؤسسات اجتماعية تحاول ان تجسد هذه القيم ، هذه المؤسسات تقوم على أسس الدعوة وضوابطها.

ويمكن تخصيص الحديث في إطار هذه الوظيفة عن أهمية الضبط الاجتماعي ودور الدين في ذلك، من خلال ما يقوم به من وظائف في حياة الفرد والمجتمع واستقرار النظم الاجتماعية، ولذلك اهتم علماء الاجتماع بدراسته ووضعه على قمة النظم الاجتماعية، فالدين نظام اجتماعي شامل لايسمح لأي فرد أن يكون له رأيا خاصا فيه، او يسلك سلوكا خارجا عليه. وهو يضبط سلوك الأفراد في المجتمع بالثواب والعقاب لا في الحياة الدنيا فحسب بل في الدار الآخرة أيضا، فالتدين علاقة شخصية بين العبد وربه، وجزاءه مؤجل لما بعد الموت، فإن المجتمع لا يترك الفرد لهذا الجزاء بل يوقع جزاءاته ويزاول ضغوطه بالتبشير والوعظ و التخويف، ليصبح الدين بذلك أداة ضبط اجتماعي، لها فاعليتها في ضبط سلوك الأفراد، فحياة الجماعة والتنظيم الاجتماعي لا يمكن أن يستقرا بفعل قوة القوانين الوضعية فقط، بل لابد من الردع الروحي والإيمان بالقيم الاجتماعية والخوف من غضب الله، وبالتالي يصبح لهذه السلطة الروحية قوة تفوق قوة القانون وأحكامه أو مظاهر السلطة المادية الأخرى.

ويبرز أثر الدين وبالذات الدين الإسلامي كأداة ضبط فيما يشتمل عليه من تعاليم تمثل في مجملها مجموعة من الضوابط تظهر في العبادات المتعلقة في العلاقة بين العبد وخالقه سبحانه و تعالى، وفي المعاملات التي تعكس العلاقة بين الأفراد.

من الدعائم التي يعتبرها (الماوردي) ضرورية للضبط الاجتماعي ستة أمور هي:"دين متبع وسلطان قاهر وعدل شامل وأمن عام وخصب دائم وأمل فسيح"، وقد أطلق عليها الماوردي قواعد للضبط، ويأتي الدين كأبرز هذه القواعد ليؤدي وظيفتين يعمل بهما لاستقرار النظام الاجتماعي، وظيفة اجتماعية وأخرى فردية، فالدين من وجهة نظره يمارس ضبطا ذاتيا على الفرد، من حيث تهذيب نفسه وتخليصها من شوائب السلوك اللاسوي وبخاصة السلوك الإنحرافي، بتوافر قدرة عالية لدى الفرد في ضبط النفس والسيطرة عليها ومحاربة نزعتها الشهوانية، ولكنه في نفس الوقت يسعى لإحداث التوازن داخل النفس فلا يسعى الى حرمانها من كل متطلباتها، بل لابد من توفير ما تحتاج إليه من الضروريات كشرط أساسي لإصلاح الفرد وضبط سلوكه و تصرفاته، فالخلق هو الدعامة الأولى لبناء المجتمع المتماسك عاطفيا وفكريا لتتحقق وحدة الجماعة وتكامل شخصيتها . وقد كان الدين في السابق المصدر الأساس للقانون، وبالتالي فهو وسيلة ضبط مهمة في المجتمع فالقانون المصري والبابلي والهندي واليوناني كان ينظر إليه على انه من صنع الآلهة، كما أن الكنيسة كانت في أوربا قوة اجتماعية تفوق قوة الدولة.. وفي العصر الحديث بالرغم من أن الدين والدولة يعملان بشكل مستقل في كثير من دول العالم إلا أن الدولة لا تزال تستند بسلطتها الى الكثير من القواعد الدينية ذات التأثير الاجتماعي كأمور الزواج والأحوال الشخصية وبعض أنواع السلوك الاجتماعي.

والدين من النظم الاجتماعية المهمة لأنه يقوم بوظائف في حياة الناس تعزز الاستقرار و النظام، ولأنه عقيدة أساسية بما يحمله من معان أخلاقية، والدين الإسلامي أسمى الأديان وخاتمها يحوي الكثير من التعاليم الدينية التي تحث على الابتعاد عن الاعتداء والسرقة او قتل النفس ، والابتعاد عن الفواحش والمحرمات والفتنة والغش ... وهذه كلها لها آثارها التربوية فهي ضوابط اجتماعية وقائية ضد الجريمة والانحراف والمخالفة.

---

[1] إبن خلدون، المقدمة، الفصل العشرون، في أن من علامات الملك التنافس في الخلال الحميدة و بالعكس ، ص157-159.

وقد أدرك ابن خلدون الدور الذي يؤديه الدين في عملية الضبط الاجتماعي لكونه يمارس نوعا من الرقابة على سلوك الناس، وتمتد هذه الرقابة في السر والعلن، وهذا ما يميز الدين عن القانون، فالفرد يمتثل للمعايير التي يفرضها الدين والتي تحدد الثواب والعقاب لجميع الأفعال والتصرفات التي يؤديها أو يمتنع عنها . وتجاوزت ضوابط الدين الحدود الضيقة لمفهوم الدين من كونه ممارسة تعبدية لبعض الشعائر والمعتقدات محكومة ببعض الضوابط الملزمة لأفرادها المعتقدين بها، وبالتالي يخضعون الى طائلة العقاب عند تجاوز الحدود المقرة عقائديا، وأضحت مؤثرة في جميع مجالات الحياة الثقافية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد بينت د.سلوى سليم ذلك عندما فسرت العلاقة بين الضبط الديني وبعض هذه المجالات، فالضبط الديني يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في ثقافة المجتمعات ويعمل على توارثها، وعن علاقته بالاقتصاد نجد ان الدين الإسلامي وضع الأحكام وأصول التشريعات المنظمة لحياة الإنسان، فأقرت الملكية الفردية وفتحت المجال أمام المنافسة والعمل على التفوق، وجعلت العلاقات الاقتصادية بين الناس تقوم على دعائم متينة من الصدق والأمانة والإخلاص والتعاون والعدل والتواصي بالبر والإحسان والتكافل. وفي الجانب السياسي نجد للضبط الديني أهمية كبرى في إقرار العدالة والتماسك الاجتماعي، وفي مجال التربية وهي عملية اجتماعية تكيف سلوك الأفراد ومواقفهم ليتمشوا ويسايروا القوالب والأنماط الثقافية والضوابط الاجتماعية التي ارتضتها الجماعة. كما أن من شأنها أن تبذر في نفوس أفراد الجماعة الخوف من العقوبة الإلهية، وهذا الخوف هو الكفيل للامتثال للضوابط الدينية المقدسة التي تنظم الحياة الاجتماعية.[1]

لقد استبدل الدين في الدول الإسلامية بنظريات وضعية بشرية تخدم مصالح الفرد على غرار مصالح المجتمع، من علمانية، وحداثة، ولبرالية، وديموقراطية، وصارت بمثابة تنظيمات للحياة تحدد بمفردها الصحيح من الخطأ فوقعت المجتمعات المعتنقة لها في سلبيات لا حدود لها فلا أراها أسست لدول مدنية مادية متحضرة كما يحكم عليها البعض ولا هي قادت شعوب الأمة الإسلامية إلى الخير العميم، وكل ما في الأمر أنها أحدثت ارتباكا على مستوى القيم الإسلامية التي تجمع بين الروح والمادة من غير إفراط ولا تفريط، وعن طريق تطبيقها تعيش الأمة الإسلامية اهتزازا وصراعا وحروبا بينية مفتعلة وغير مفتعلة، تغذيها الاستراتيجيات العالمية.

ولست هنا بصدد الحكم العاطفي ولكن حال الأمة من تمزق وضياع يقر بذلك، فكل دولة أقرت ببعضها دينا لها في كل ممارساتها في السياسة والاقتصاد وإدارة شؤون الأمة، ولم تفلح في النهوض السياسية ولا الاقتصادي و لا الثقافي ولا التعليمي، فصار الوصف يتعذر على كل ذي لب، دول أنظمتها هجينة ومختلطة تبحث عن حلول مرة في الرأسمالية ومرة في الديمقراطية ومرة في الحداثة ، وهي تجرب كل الحلول وتبعد الحل الإسلامي الذي أعتبره ضرورة عصرية للانطلاق والبناء والتعمير.

4- **الدين وتفكيك الأجندة:** يواجه الدين على مستوى دول الساحل عدة إشكالات نظير الأجندة التي تحاول القوى الكبرى فرضها عليها، فمنذ الاستعمار الأوربي لها لم تر نور التحضر والتطور، فهناك مشكلة الاثنيات وتعددها، وهناك مشكلة اللغة والهوية اللغوية، وهناك دول رخوة لا تسطيع القيادة، وهناك إرهاب لا يكشف عن مموليه الفعليين، وهناك الجريمة وهناك الفقر وهناك التهجير، وهناك التنصير.

إنه وبالنظر إلى مفهوم الدين على انه منهج حياة متكامل على مستوى العبادة والتشريع و الأخلاق، وبحكم الخصائص الهامة الذي تميزه ومنها الشمولية لجميع مناحي الحياة، والتوازن، والحرية والعدل والمساواة، يمكن ان نقول ان مخرج دول الساحل من المشكلات التي تعاني منها على المستوى المحلي بما تفرضه الأجندة الدولية من محاولة للتحكم في مقدراتها تحت دعاوى التعاون، ونشر العدل، والقضاء على الفقر، ومحاربة العنف والتطرف، وهو التمسك بالإسلام عقيدة وشريعة

---

[1] محمد بن عبدالله الزامل: الدين والضبط الاجتماعي، جامعة الملك سعود، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، ص 6_8.

وأخلاقا، وهو المنظومة المتكاملة التي تحول دون الاستعباد، وتعمل على إحلال السلام بالمنطقة والحث على إصلاح أوضاعها انطلاقا من المقومات البشرية والمادية التي تمتلكها.

وقد ركزت البحث على الدين تحديدا حتى أفصل بين الجهود الصادقة التي تنضوي تحته وتدعوا لدعوته السامية فهي لا تتنافى معه في كل حال من الأحوال، وبين تلك الجهود التي تخبط خبط عشواء وتتخذ منه ستارا لحماية المصالح الآنية المشبعة بالحقد والعنف وتشويه كل ماهو جميل، فالفاصل هنا هو مدى الاحتكام لمنظومة الدين وقيمها اللامتناهية والتي جاءت رحمة للإنسانية جمعاء، مسلمها وعجمها، أبيضها وأسودها، برها وفاجرها، وسيكون توضيح ذلك وفقا للمحاور الآتية:

1- **الدين...الاستعمار مدموم مرفوض:** يرفض الدين الاستعمار بكل أنواعه، باعتباره سياسة لإدلال الشعوب، فهو ينطلق من سيكولوجية تضخيم الذات حيث يرى نفسه الوصي على الجميع باسم التحديث و المدنية، فالاستعمار مبني على النظرة العنصرية التي جعلت منه سياسة للتدمير، والتخريب والإرهاب وما الحروب الصليبية القديمة والحديثة إلا صورة ووجه حقيقي لها، لقد قام الاستعمار على مر العصور بإزهاق الأرواح وتدمير البنى التحتية ومحاولة طمس هوية الشعوب المستعمرة والسطو على مقدراتها بكل الوسائل المتاحة. ويحث الدين على محاربة الاستعمار واجتثاثه بالنص على الجهاد وهي فريضة إسلامية تم تغيبها نتيجة اختلاط بعض المفاهيم بها والتي فرضتها السياسات الاستعمارية، فالجهاد مشروع بكل الأوجه ولئن كان حال هذه الدول هو الضعف على جميع المستويات فإن الفريضة تبقى قائمة متى اقتدت الضرورة وتوفرت الأسباب.

2- **الدين...الإرهاب حل سياسي للمزيد من السيطرة:** بالنظر إلى نشأة كلمة الإرهاب ومدلولاته فإنه تم الإشارة إلى موطنه وهي الدول الغربية، أروبا ثم الولايات المتحدة الأمريكية، ولن أستفيض في الحديث عن ما فعلته هذه الدول تجاه بعضها البعض في حروب وصراعات داخلية أدت إلى مقتل عشرات الملايين من مواطنيها، إلا أن الوضع السياسي المأسوي جعل كل دول العالم ترفع شعار محاربة الظاهرة وهي كما تصفها السياسات الغربية ظاهرة إسلامية وهناك الكثير من التقارير والتصريحات والنظريات التي تؤكد على ذلك، ومعها تذهب الدول الإسلامية لتقع في مأزق المصطلح التي تحدده تلك الدول وبشروطها، فيصبح الجهاد ظل الأجنبي إرهابا(حال غزة)، ويصبح التعليم الديني إرهابا(آيات الجهاد)، وتصبح بعض المؤسسات الخيرية إرهابا، ويصبح كل من يتحدث عن الإسلام إرهابا، وفرض علينا الحديث عن الإسلام الأمريكي، والإسلام الأوروبي، والإسلام الإفريقي، والإسلام الوسطي، والإسلام المتشدد، والأصولية، الإسلاماوية، وغيرها من فوضى المصطلحات التي يعج بها العالم الدولي.

لقد عرفت البشرية منذ نزول الرسالة على الرسول صلى الله عليه وسلم إسلاما واحدا، وإن شاركت بعض الأحداث الإسلامية في تجزئته إلى إسلام سني، وإلى إسلام شيعي، فقد نبه إلى ذلك الكثير من الكتاب على أنه خطا تاريخي قضى على حلم الدولة الإسلامية الوقية في عهده صلى الله عليه وسلم، ويجب ان يتدارك، وبدل من التصحيح تشارك الأن بعض التيارات الإسلامية في تجزئته إلى إسلام إخواني وإسلام صوفي، وإسلامي سلفي، وهذا من الخطأ الذي خول للغرب تلك التصانيف السابقة، مع العلم أن تمثيل الإسلام لا يعكس الإسلام وإنما يعكس رؤى ومذاهب فكرية فردية لها اجتهادها ومنطلقاتها في التأصيل لكل مجلات الحياة، وفي تقديري فإن المخرج من هذه التجزئة وهذا التوصيف الذي جنى على الأمة الإسلامية وفي مناطق محددة هو العودة للحديث عن المنهج لا المذهب.

لقد أشرت إلى ان الطرق الصوفية لها مشاركة فعالة في انتشار الإسلام في دول الساحل، هذه الطرق تواجه من طرق أخرى تراها ضالة مضللة يجب محاربتها، وقد أوقع هذا الخلاف بينها دول الساحل في مأزق ماتسميه الأجندة الغربية " الإسلام المتشدد"، وتقدم له أدلة بمسيات تورط فيها أبناء الإسلام عن قناعة أو عن غير قناعة.

إن الإسلام يحرم كل أشكال الإرهاب والعنف والتطرف وترويع الآمنين، ولم يشرع الجهاد إلى تحصينا للمجتمعات والأفراد، في أنفسهم ومالهم وعرضهم، وما يعزف علها المناوئون والأعداء ومنظرو الصراع أمثال فوكوياما وهنتنغتون، وبرنارد لويس وغيرهم كثير من أن الإسلام خصم عنيد وجب محاربته إنما يزكي الحرب عليه أبناء الإسلام على اختلاف مستوياتهم بإذكاء الخلاف في قضايا يحق لكل مذهب الاجتهاد فيها ومن أصاب فله أجران ومن أخطا فله أجر واحد، إن الجهاد والقتل في الإسلام إنما شرعا ردا للكيد و الاعتداء وتغييب هذه الفريضة في النفوس خوفا وطمعا إنما هو عبث سيتكشف مع الضربات الموجعة التي ستتمر في توجيها القوى الغربية للإسلام والمسلمين في كل مكان.

3- **الدين...حقوق الإنسان مكفولة ولكن ليست بالرؤية الغربية:** لا تخفى خافية على عاقل أن الإسلام حرر الإنسان من كل أشكال العبودية والرق والاستسلام والإذعان إلا للواحد الديان، وكل منظومته مبينة على التحرر وحرية فهي قيمة للإبداع والانطلاق في البناء والتطوير، وأشكال ونماذج التحرير كثيرة شهدناها في عهده صلى الله عليه وسلم وصحابته، تحرير الفكر من الخرافة، وتحرير المرأة من الجهل، ، وتحرير العبيد، وتحرير الأسرى، وتحرير الإنسان من عبادة الملذات.

والواقع يؤكد أن ماجاءت به الدساتير وقوانين حقوق الإنسان التي تعج بالمثاليات بعيدا عن التطبيق الامثل تؤكد أن الغرب ومن خلالها قد أسرنا بهذا الشعار "حقوق الإنسان"، فاستبدلنا الذي هو أدنى بالذي هو خير، وصارت المجتمعات تردده وفقا للرؤية الغربية التي تمارسه بازدواجية مقيتة، فهي تتحدث عن حقوق الإنسان وتنتهكها في الوقت نفسه وبالطرق التي تراها مناسبة، حقوق تجعل من الدم المسلم يتدفق في كل مكان يرفض الرضوخ، حقوق ترى في الإفريقي ذلك الإنسان المتوحش الذي يقبل على نفسه العبودية فوجب تحضيره، ووجب استغلاله وتهجيره والاتجار به.

لقد أشرت أن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان لن تف بالشعار لأنها مؤسسات تخضع للدول الكبرى، مجلس الأمن وحق الفيتو، الأمم المتحدة وقلقها الآني من غير فاعلية، صندوق النقد الدولي وإثقال الدول الفقيرة بالديون من اجل ضمان تبعية مستمرة، شركات متعددة الجنسيات للسطو على مقدرات الدول.

4- **الدين...المشترك اللغوي صعب ولكنه غير مستحيل:** يفرض تعدد اللغات واللهجات في منطقة الساحل تحديا كبيرا على استيعاب الدين وقيمه، بالشكل الذي يجب ان يستوعب به، خاصة في الدول الناطقة باللغة الفرنسية والتي تراهن عليها فرنسا في حماية سياستها الاستغلالية، ولكن وعن طريق تطور الوسائل الاتصالية وتطور حركة الترجمة بها يمكن تجاوز ذلك نسبيا، فهناك الكثير من المواقع والآليات التي يمكن ان يصل بها الدين إلى دول الساحل غير الناطقة بالعربية، ويمكن استغلالها بالطريقة المناسبة ونشر الثقافة الإسلامية بلغتها.

5- **الدين...الإثنيات مختلف بشري يجب توجيهه:** الاختلاف بين بني البشر سمة حضارية، وقد أقر الدين بهذا الاختلاف خاصة فيما يتعلق بالجنس البشري وأصوله وعرقياته، وإن كانت الأجندة الأجنبية قد اتخذت من هذا الاختلاف مطية لتحقيق أطماعها، فإنه يتوجب محاربة هذه الأطماع بصهر هذه الهويات في هوية إسلامية لها مرجعيتها الدينية القوية تقوم على تقوية الروابط وتشيع قيم الإخاء والتوافق فيما بينها، لتقضي على الفرقة والحروب المفتعلة.

6- **الدين...السلطة القوية أساس التنمية والتطوير:** يحث الدين على وجود و إقامة سلطة قوية في كل دولة من دول الساحل وقد أشرنا في الوظيفة السياسية ما يجب أن تكون عليه الدولة في الإسلام، كيف يجب عليها ان تقيم العدل والاستقرار، وتحمي الحدود والسدود، والمتأمل كما أشرت أن معظم دول الساحل استقوت السلطة فيها بفعل التدخل الأجنبي الذي فرض على أراضيها جحافل من الجيوش لتأمينها، وأي تامين والتاريخ والحاضر وحتى المستقبل القريب يؤكد ان التعاون الذي تبديه هذه الدول التي كانت استدمارية بالدرجة سيصب في السياق نفسه وهو خدمة المصالح وفقط، وقد تحقق لها ذلك وسيتحقق في ظل خوف مطبق لدول القارة من التهديد المسبق بالردع والترويع من طرف السياسة الاميركية وحليفاتها لكل من يحاول ان يشق عصا الطاعة.

إن مطلب البحث في التأكيد لحضور الدين كقوة كانت في الماضي الرادع الأول لكل سياسة استبدادية هو الحل الأنجع لكل الخلل والوهن الذي أصاب الأمة عموما والتي انعكست أوضاعها على دول الساحل وغير دول الساحل، ولا نعذر ونحن أمة الإجابة لأن التقصير حاصل على المستوى الذاتي، ومتى تصالحت الذات مع هذا الدين تغيرت النواميس وقد نكون الأقوى، نزولا عند الآية: "إن الله لا يغير مابقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"(الرعد:11).

خاتمة

إن مخرج الأزمة الحقيقة التي تعيشها دول الساحل هي تضافر الجهود لفتح المجال أمام المنظمة الدينية حتى تسود المنطقة، لما تحمله من قيم لا يختلف عليها أحد من العدل والسلام والحرية والتعاون والإخاء، والعفو والتسامح، والبناء والتطوير، ولا يتأتى ذلك إلى بحل الإشكالات اللغوية والعرقية والسلطوية، ومواجهة الحلول المستوردة والمفروضة من قبل الفاعلين في السياسة الدولية.

يجب ان تقوم المؤسسات الدينية والتعلمية والثقافية والسياسية بإحياء القيم الدينية بالطرق الصحيحة التي تفصل بين أهل الحق والباطل في المنطقة، مع أن العمل لذلك يتطلب وضع استراتيجيات قد يطول تنفيذها ولكنها شعاع الأمل بالنسبة للمنطقة وجيرانها، وأن تتبنى هذه المؤسسات المرجعية القائمة على المنهج الذي لا يختلف عليه مذهب في فرض الحلول لكل المشكلات والقضايا العالقة.

إن محور التغيير الديني هو الإنسان الإفريقي، الذي يعيش حالة من الضعف والهوان فرضه الواقع الاجتماعي المحلي والواقع الدولي المشوب بالتناقض السياسي الذي أفضى إلى اليأس أو حتى القنوط، وكسب الرهان على مستوى الإنسان الإفريقي يتم بوضع سياسات متناهية في الدقة تراعي خصوصية المنطقة من نظام القبيلة إلى مشكلة اللغة، إلى مشكلة التخلف والنظرة القاصرة لأهمية الدين في الواقع.

مراجع البحث

1. ابن القيم الجوزية،(1423)، إعلام الموقعين،(ط1)، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي.
2. أبو الحسن سلام،(2005)، الإرهاب في وسائل الإعلام والمسرح، (ط1)، المنصورة، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر،
3. أحمد داود أغلو،(2006)، العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، (ط1)،ترجمة إبراهيم بيومي، القاهرة، مكتبة الشرق الدولية.
4. أمينة بوبصلة،(2012)، التنافس الفرنسي الأمريكي الأفريقي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجيستير، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3 - كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.
5. تمار يوسف،(2007)، الإرهاب وإشكالية العمل الإعلامي، مجلة الإذاعات العربية،تونس.
6. تقي الدين ابن تيمية،(1995)، مجموع فتاوى ابن تيمية، المملكة العربية السعودية، مجمع الملك فهد.
7. ثامر كامل محمد،(1997)، التحولات العالمية، ومُستقبل الدول في الوطن العربي، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
8. جلال أمين،(1998)، "العولمة والدولة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، بيروت.
9. جيلالي بوبكر،(2011)، العولمة مظاهرها وتداعياتها، نقد وتقييم، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث.
10. حسنين توفيق إبراهيم،(1997)، "العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية"، مجلة عالم الفكر، العدد 27، الكويت.
11. سبينوزا،(1981)، رسالة في اللاهوت والسياسة، (ط1)،ترجمة حسن حنفي، بيروت،دار الطليعة.
12. الطاوس غضابنة،(2011)، الخطاب الديني عند محمد أركون من خلال مشروعه الفكري، قسنطينة، منشورات نوميديا.
13. شاكر ظريف،(2010)، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الأفريقية – التحديات و الرهانات-، رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية .
14. عبد القادر تومي،(2009)، العولمة، "فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها"، الجزائر،كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.
15. علي عشوي، (1998)، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الأفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.
16. مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة"، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
17. محمد بن شاكر الشريف، ثبات الأحكام الشرعية وضوابط تغير الفتوى، مجلة البيان، عدد 198.

18. محمد بن عبدالله الزامل: الدين والضبط الاجتماعي، جامعة الملك سعود، كلية التربية، المملكة العربية السعودية.
19. محمد عابد الجابري، (1998)، "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 228.
20. محمد شحرور،(1992)، الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، (ط4)، دمشق، سوريا ،الأهالي للطباعة والنشر.
21. منى أحمد أبوزيد،(1996)، الفكر الديني عند زكي نجيب محمود، بيروت، لبنان المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
22. نبيل محمد توفيق السمالوطي،(1981)، الدين والبناء الاجتماعي، ج2، جدة، السعودية، دار الشروق.
23. هويدا مصطفى،(2008)، دور الفضائيات العربية في تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته نحو الإرهاب، دراسة ميدانية على عينة من الجمهور العربي، تونس، اتحاد إذاعات الدول العربية.

24. https://www.academia.edu/4579324
25. http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/16AAH.pdf
26. .http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2015/12/2
27. www.diploweb.com
28. http://essahraa.net/archive/index.php/news
29. http://fekr-online.com/index.php/article
30. http://www.france24.com/ar
31. http://www.islamstory.com/newlibrary
32. http://www.qiraatafrican.com/home/new
33. http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=186
34. http://www.nato.int/docu/review/2009
35. http://studies.aljazeera.net/ar/reports
36. https://tsaidali.wordpress.com
37. http://www.washingtoninstitute.org/ar

الخطاب السياسي للقيادة الفلسطينية 1918- 1920 (دراسة تحليلية في تاريخ فلسطين الحديث)

د. عبد القادر جبارين
قسم التاريخ
– جامعة الخليل –فلسطين

الملخص

يتمحور هذا البحث حول الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي خلال الفترة (1918-1920) التي تشكلت فيها القيادة السياسية الفلسطينية (أعضاء الجمعيات الإسلامية المسيحية واللجنة التنفيذية) بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين سنة 1918م، فقد تشكلت هذه القيادة بشكل تلقائي من وأصحاب النفوذ الاقتصادي والاجتماعي واعيان المدن الفلسطينية من المسلمين والمسيحيين، وفرضت نفسها لتصبح المتحدث الرسمي باسم الشعب الفلسطيني في هذه الفترة، وكان خطابها السياسي مهادنا ومتساهلا، بل ومراهنا على الموقف البريطاني الذي أملوا منه تحقيق أماني الشعب الفلسطيني في إفشال إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتحقيق الاستقلال الفلسطيني ضمن الوحدة مع سوريا، أو تحقيق الاستقلال المنفرد، وفي نفس الوقت كانت القيادة الفلسطينية تقف موقفا معاديا للحركة الصهيونية، وبدون إدراك لطبيعة التحالف الاستراتيجي بين بريطانيا والحركة الصهيونية، فهذا الخطاب السياسي الفلسطيني كان يتعارض مع الخطاب الجماهيري للشعب الفلسطيني، الذي كان معاديا للإنجليز والصهاينة معا.

الكلمات المفتاحية: الخطاب السياسي، القيادة الفلسطينية، الصهيونية، الجمعيات الفلسطينية، الأطماع الصهيونية، الخطاب الجماهيري.

Abstract

This research paper deals with the official Palestinian political discourse from 1918-1920, the years 1918-1920 were critical in the Palestinian history because Palestine was occupied by the British forces who began to back Zionists and suppress the Palestinians. This leadership has been automatically formed from the economically and socially influential and elders of the Palestinian cities of Muslims and Christians. And imposed themselves to become the official spokesman of the Palestinian people in this period, and the political speech is gentle and lenient, and even betting on the British position, which it hoped to achieve the aspirations of the Palestinian people to thwart the establishment of a Jewish national home in Palestine. And achieving Palestinian independence within the unity with Syria, or to achieve solo independence, and at the same time, the Palestinian leadership stands hostile to the Zionist movement position, and without realizing the nature of the strategic alliance between Britain and the Zionist movement, then the Palestinian political discourse was contrary to the public discourse of the Palestinian people, who was hostile for the English and the Zionists together.

Key words: political discourse, the Palestinian leadership, Zionism, Palestinian societies, Zionist ambitions, public discourse.

المقدمة

يتطرق هذا البحث إلى الخطاب السياسي للقيادة الفلسطينية في مرحلة محدودة من تاريخ الصراع مع الصهيونية والانتداب البريطاني من عام 1918-1920 حيث تعتبر هذه الفترة مرحلة مهمة جدا في تاريخ فلسطين، شهدت الاحتلال العسكري البريطاني لفلسطين وبداية تحوله إلى احتلال مدني من خلال فرض الانتداب والتحيز البريطاني للجانب الصهيوني من خلال وضع فلسطين في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية تمهد لإقامة وطن قومي لليهود فيها، وقد تم ذلك كله بالتنسيق والتشاور مع الحركة الصهيونية، كما شهدت بداية تشكيل القيادة الفلسطينية التي تزعمت العمل السياسي والعسكري الفلسطيني ضد أطماع الأنجلو- صهيونية.

لقد تعرض كثير من الباحثين لموضوع القيادة الفلسطينية لكنهم كتبوا عنها بشكل عام، إما من خلال التعرض لتاريخ فلسطين الحديث، أو الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام 1948م، أو دراسة المؤسسات السياسية والقيادية من 1918-1948، أو دراسة الأحزاب السياسية والشخصيات القيادية، وبذلك جاء هذا البحث ليركز على موقف القيادة الفلسطينية في مرحلة دقيقة ومحددة، ومبرزا خطابها السياسي الذي لا يتناسب مع حجم التحديات ولا يتناغم مع مطالب الجمهور الفلسطيني. فالخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي كان يتمثل في الأمور التالية:

1. عدم الاعتراف بالحركة الصهيونية وأهدافها ومؤسساتها وأشخاصها.
2. المشاركة المحدودة في الثورات الفلسطينية لامتصاص غضب الشارع الفلسطيني مع الحرص على عدم الاصطدام بالإنجليز.
3. عدم الاكتراث بما يريده غالبية الشعب الفلسطيني المتمثل في ثورة مسلحة ضد الإنجليز واليهود معا والحصول على الاستقلال ضمن الوحدة العربية او بشكل منفصل.

أما الخطاب الجماهيري فقد تمثل في النواحي التالية:

1. عدم التمييز بين الصهيونية والإنجليز، لأنهما وجهان لعملة واحدة، وان *الإنجليز* هم المنفذين الفعليين للمشروع الصهيوني.
2. الثورة ضد اليهود والإنجليز وإفشال المشروع الأنجلو-صهيوني في فلسطين.
3. تحقيق الاستقلال ضمن الوحدة العربية، أو الاستقلال الوطني الناجز، وعدم الانجرار وراء الوعد البريطانية أو إجراء انتخابات شكلية لمؤسسات محلية وتشريعية.

وبالرغم من هذا التباين في المواقف، فقد استمرت القيادة في نهجها المعتدل، وعجزت الجماهير عن إفراز قيادة بديلة تستطيع أن تلبي طموحاتها، وذلك بسبب البعد الاجتماعي والعشائري للقيادة في المجتمع الفلسطيني، فهي تنتمي إلى عائلات مرموقة وذات جذور في المجتمع، التف حولها كثير من الناس ووضعوا ثقتهم بها، كما ان سلطات الانتداب البريطاني رسخت هذه العناصر التقليدية للمجتمع من خلال إعطائهم بعض الصلاحيات والمسؤوليات، ومنعت إجراء انتخابات حرة يستطيع الفلسطينيون أن يختاروا ما يناسبهم، كما ضيقت الخناق على العناصر الشابة التي تطالب بالتعبير، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت القيادة تظهر بعض المواقف الوطنية التي تحفظ لها شيئا من الدعم الجماهيري، واستمر هذا الوضع حتى بداية تشكيل اللجنة التنفيذية في نهاية عام 1920. (الأحمد، 1985)

أدت الحرب العالمية الأولى إلى نتائج سلبية على الشعب الفلسطيني، فقد هزمت الدولة العثمانية المسئولة سياسيا وقانونيا عن فلسطين، وصدور وعد بلفور، ودخل الجيش الإنجليزي فلسطين كقوة احتلال، لكن وبالرغم من كل هذه التطورات، فقد استمر الشعب الفلسطيني في النظر بخطورة الى المشروع الصهيوني، وضرورة أن يتصدى إلى هذا الخطر، وقد لاحظ الإنجليز هذا الشعور المتأصل والمتنامي منذ دخولهم إلى فلسطين، ويظهر ذلك من خلال التقارير التي كان يرفعها مركز الإدارة البريطانية في القاهرة إلى المسئولين الإنجليز، فقد ورد في احد التقارير إن المسلمين من سكان القدس وضواحيها يكنون للمسيحيين العطف والمودة، ولكنهم شديدو العداء لليهود، ا وان شئنا المزيد من الدقة للصهيونيين. وتضيف التقارير الإنجليزية بأن العداء لليهود في تزايد مستمر" والاحتكاك، بكلمة مختصرة ليس ببعيد" وقد أدرك المسئولون الإنجليز في فلسطين بان هذا الاحتكاك الوشيك سوف يضر بالمشروع الاستعماري البريطاني في المنطقة: وان أعشابا ضارة أخذت في النمو حول المكاسب البريطانية السياسية في المنطقة، أول هذه الأعشاب هي "القلق العربي فيما يتعلق بالصهيونية. (انطونيوس، 1969)

من الواضح أن لهذا الشعور الفلسطيني المتنامي في عدائه للصهيونية وتخوفه من السياسة البريطانية ما يبرره. فالقوات البريطانية التي دخلت فلسطين بقيادة الجنرال اللمبي سنة 1917،1918، تصرفت كقوة احتلال، فلم تحافظ على سياسة

الوضع القائم كما هو متعارف عليه قانونيا في حالات احتلال أراضي العدو، لكنها وضعت نصب عينيها تنفيذ ما التزمت به الحكومة البريطانية في وعد بلفور. فالجنرال اللمبي يصدر بيانه الأول باللغة الإنجليزية والعربية والعبرية، ويستخدم اللغة العبرية كلغة مساوية للعربية في المعاملات الرسمية الأخرى، كما عمدت الإدارة العسكرية البريطانية إلى إخفاء الحقائق المتعلقة بالاستفسارات والاحتجاجات الفلسطينية حول التزام بريطانية بالمشروع الصهيوني وفق ما ورد في وعج بلفور، كما أنها لم تسمح بمناقشة موضوع الصهيونية مع العرب متذرعة بان الحرب لم تنته، وأنها حريصة على حفظ الأمن والنظام في هذه المنطقة دون الخوض في أمور سياسية معقدة كهذا الموضوع، إضافة إلى ذلك فان الإدارة العسكرية البريطانية كانت تنتظر وصول البعثة الصهيونية برئاسة حاييم وايزمان، زعيم الحركة الصهيونية، إلى فلسطين. (دروزة، 1959)

البعثة الصهيونية إلى فلسطين

ان الهدف من وصول هذه البعثة الصهيونية بزعامة حاييم وايزمان إلى فلسطين في ربيع سنة 1918، هو تحقيق أهداف كثيرة تخدم المشروع الصهيوني والسلطة العسكرية البريطانية في فلسطين، فقد أعلنت الوزارة الخارجية البريطانية ان الهدف من قدوم هذه اللجنة هو تمثيل المنظمة الصهيونية العالمية في فلسطين، والعمل كجهة استشارية للسلطات البريطانية في فلسطين، بخصوص الأمور المتعلقة باليهود والخاصة الأهداف المتعلقة بإقامة وطن قومي لليهود فيها، وهذا صحيح، فوايزمان يريد أن يرى ارض الواقع (فلسطين) بان الإجراءات الميدانية التي تطبقها الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين تنسجم تماما مع الالتزام البريطاني بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وليس مجرد وعوج وإجراءات سطحية ليست ذات قيمة. (دروزة، 1959)

أما السلطات البريطانية، فتريد أن تثبت للزعيم الصهيوني بأنها مخلصة في وعودها، وأنها بدأت بالفعل في اتخاذ إجراءات عملية على الأرض لتحقيق الهدف الصهيوني في فلسطين كما أن الإدارة العسكرية البريطانية تريد أن يوضح وايزمان للعرب بان تخوفهم من المشروع الصهيوني هو تخوف غير مبرر، فاليهود لا يمكنهم أيضا أن يشكلوا خطرا عليهم آجلا أم عاجلا. ففي حفل أقيم بدار الحكومة في يافا 1918/5/8، وحضره بعض رجالات العرب ردد وايزمان ما سبق وان قاله في القدس سابقا حينما قال: ولم يكن قصدنا أيها السادة أن نستأثر بالسلطة السياسية العليا في فلسطين، ولا أن نخرج أحدا من أملاكه، فان فلسطين بلاد واسعة، تسع إضعاف عدد سكانها، وكلهم يعيشون في رغد وهناء. بل ان جل قصدنا هو إحياء الأملاك واستثمار الأراضي الواسعة التي استولينا علينا منذ عهد الحكومة السابقة (العثمانية) وإحياء العلوم والمعارف.

فهذه التضمينات، وفق التوقعات البريطانية، سوف تقلل من المخاوف العربية، وبتالي تقلل من فرص التصادم بين الجانبين، كما أنها ستؤدي إلى إضعاف الشكوك العربية حول سياسة الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين، وهذا كله يقلل من فرص الثورة الفلسطينية ضد بريطانيا والصهيونية. (الأحمد، 1985)

وبالمجمل فقد أرادت الحركة الصهيونية والإدارة العسكرية البريطانية في امتصاص نقمة الشعب الفلسطيني المتزايدة، حتى تتمكنان من إقناع الحلفاء المجتمعين في باريس بان المشروع الصهيوني قابل للتطبيق تحت إشراف بريطانيا دون ان يؤثر ذلك على الأمن والنظام الدوليين، وعلى الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. (زعيتر، 1979)

وفي ظل تنامي الشعور العدائي الفلسطيني لهذا التحالف الانجلو-صهيوني ووصول الشعب الفلسطيني إلى القناعة بضرورة التصدي بالقوة لهذا التحالف، نجد بداية تبلور القيادة السياسية الفلسطينية الرسمية متمثلة في أعضاء الجمعيات الإسلامية المسيحية والذين لم يعملوا على تنمية وتغذية هذا الشعور الوطني الشعبي العارم، وتوجيهه نحو الثورة، وإنما عملوا على العكس من ذلك، بحيث أبطؤوا من وتيرة التوجه الثوري للشعب، وبدؤوا يراهنون على إمكانية تغيير السياسة البريطانية بالطرق السلمية مع الاستمرار بعدائهم للصهيونية وبدون وعي لطبيعة العلاقة الإستراتيجية بين بريطانيا والحركة الصهيونية في فلسطين. ولكن وقبل الحديث عن الخطاب الرسمي السياسي الفلسطيني ممثلا في هذه الجمعيات لابد من

معرفة الظروف التي نشأت فيها هذه الجمعيات ومدى علاقتها ببريطانيا وطبيعة تركيبتها الاجتماعية، ومصالحها الاقتصادية وعلاقتها بالجمهور الفلسطيني.

الجمعيات الإسلامية-المسيحية في فلسطين (النشأة وتطورها)

تعتبر الجمعيات الإسلامية المسيحية أول مظهر للوعي السياسي الفلسطيني المنظم بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين، فقد تم تشكيلها بعد أن علم أهل فلسطين بوعد بلفور ، وتم تشكيلها وفق لقانون الجمعيات العثماني الذي كان ساري المفعول، وقد اعترفت بها السلطات البريطانية كجمعيات ممثلة لسكان البلاد.

والمتتبع لنشوء هذه الجمعيات ولقوانينها ولأعضائها ولعلاقاتها بالإنجليزي ولمواقفها من التطورات السياسية على الساحة الفلسطينية، يجد بأنها كانت ضعيفة وغير قادرة على مواجهة التحديات التي تشهدها فلسطين، كمان أن خطابها السياسي لم يكن أكثر من تسجيل مواقف وطنية.

وقد بدأ الإنجليز يتخوفون من تنامي الشعور الفلسطيني المعادي لهم والذي سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالمكاسب السياسية التي حقوقها وينون تحقيقها في المنطقة، ومن هنا لابد من السماح بنشوء قيادة فلسطينية تتعايش مع هذا الوضع الجديد، وتمكن بريطانيا من تقليل المخاوف الفلسطينية من المشروع الصهيوني، مما قد يؤدي إلى خلق مناخ من التفاهم العربي اليهودي مع قدوم البعثة الصهيونية برئاسة وايزمان، كما وسبق ذكره، وقد أكد هذا التوجه السياسة البريطاني حاكم القدس رونالد ستورس في تقريره عن الأوضاع في فلسطين في نيسان لسنة 1918.

فالحكومة البريطانية كانت تهدف إلى تأسيس مثل تلك الجمعيات حتى تستطيع أن توجهها كيفما تريد، ولتحاول بالتالي تبرير النشاط الذي تبديه البعثة الصهيونية، بان المسلمين والمسيحيين لهم جمعيات مماثلة. وعن تشجيع الإدارة البريطانية لتأسيس هذه الجمعيات، تقول الدكتورة بيان نوهض الحوت، أن هذا الدور لم يكن أكثر من عدم معارضتهم لوجود مؤسسة ما تستطيع ان تتكلم باسم السكان غير اليهود.

من ناحية أخرى فقد كان تشكيل مثل هذه الجمعيات حاجة فلسطينية داخلية، فقد شعر الفلسطينيون بأنهم بحاجة إلى من يمثلهم أمام سلطة الاحتلال البريطانية، ويدافع عن حقوقهم السياسية والحياتية، فرغم الإحداث والتطورات التي عاشها الشعب الفلسطيني خلال سنوات الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها السلبية على مجريات الأمور في فلسطين، إلا أن ذلك لم يفت في عضد الشعب، ولم يغيب عنه مدى الإحساس بالخطر الصهيوني المحدق به، إضافة إلى أن السلطة العسكرية البريطانية أصبحت حقيقة واقعة ولابد من من التعامل معها في تسير أمور الناس الحياتية. والحركة الوطنية الفلسطينية قبل تأسيس هذه الجمعيات كانت تتركز في مجموعة من النوادي والجمعيات في المدن الفلسطينية الرئيسية، مما أدى إلى بعثرة العمل الوطني. لهذه كله كان لابد من وجود مؤسسات أكثر فاعلية لقيادة العمل الوطني وتنظيم أمور الناس. فالجمعيات الإسلامية المسيحية، وكما يقول عادل غنيم "تكونت بحكم الضرورة، وفي ظروف الحرب العامة وبداية الاحتلال العسكري لتنظيم العلاقة بين السلطة والأهالي.

التركيبة الداخلية للجمعية الإسلامية – المسيحية وموقفها السياسي

تجمع معظم المصادر التاريخية بان أول جمعية إسلامية – مسيحية تشكلت في يافا في الأشهر الأولى من عام 1918 وقد مثلت المسلمين والمسيحيين إثناء زيارة البعثة الصهيونية للمدينة في أيار سنة 1918. وعملت جمعية يافا على الاتصال بالوجهاء والتجار والمتنفذين في المدن الفلسطينية الأخرى من اجل الانضمام إلى عضوية هذه الجمعية بواقع عضويين من كل مدينة، إلا أن هذه الدعوة رفضت من قبل زعماء القدس خوفا من إن يقوم أعضاء جمعية يافا بزاعمة الحركة الوطنية الفلسطينية بدلا منهم. ولذلك شكل هؤلاء جمعية في تشرين ثاني سنة 1918 ثم تشكلت جمعيات مماثلة في مختلف أنحاء فلسطين، وأخيرا توحدت هذه الجمعيات في جمعية إسلامية مسيحية واحدة بواقع عضوين عن كل جمعية

ما عدا جمعية القدس التي كانت ممثلة بأربعة أعضاء من اجل الحصول على القيادة وقد تول السيد عارف باشا الدجاني رئاسة الجمعية ومحمد عزة دروزي سكرتاريا. (زعيتر، 1979)

من الواضح أن الحركة الوطنية الفلسطينية قد بدأت بداية ضعيفة وزاد بضعفها الانقسامات والخلافات القائمة حول تشكيل هذه الجمعيات وتدخل بريطانيا في شؤونها بالإضافة إلى تركيبة أعضائها السياسي والاجتماعي، وقد عبر عن هذا الضعف الجنرال كلايتون في تقريره في 14 آب 1918 عندما قال استقالت الجمعية الإسلامية المسيحية بسبب فشلها التام في السهر على مصالح المسلمين والمسيحيين. ويقوم الحاكم العسكري الآن باتخاذ الخطوات اللازمة لتشكيل جمعية جديدة.، ويقول الدكتور كامل خلة لقد ظهرت تلك الجمعيات ضعيفة منذ البداية، إذ أن اللذين ارتبطوا بها جمعتهم مصالح ذاتية خاصة، ولم تجمعهم مصلحة وطنية مشتركة. (صبري، 1982)

وعن التركيبة الاجتماعية عن لأعضاء الجمعيات الإسلامية المسيحية، والتي أثرت على مواقفهم السياسية، فقد كانوا وكما يصفهم عدل حسن غنيم "من الأعيان والتجار وملاك الأرض وأصحاب النفوذ الذي انتخبوا من قبل شريحة صغيرة من المجتمع الفلسطيني حيث أن طريقة الانتداب تعتمد على من يحسنون الكتابة والقراءة، وتجاوز أعمارهم 25 ولهذا لم يستطع الشباب المثقف والغالبية العظمى من المجتمع انتخاب هؤلاء الذين مثلوا القيادة لهم مستقبلا. وهذا يفسر موقفهم المسالم وعدم قدرتهم على التعبير عن مطالب الجماهير.

يصفهم الدكتور منويل حساسيان بأنهم من أعيان المدن الذين كانوا يطمعون في الاحتفاظ بالنفوذ السياسي الذي نالوه في ظل الإمبراطورية العثمانية التي سبقت الإدارة العسكرية البريطانية" ويضيف حساسيان "بان الطبقة الحضرية العليا هي مركز القوة السياسية وجاءت من بين صفوفها القيادات الوطنية... وان العداوات العائلية والسياسات الحزبية كانت مسؤولة عن فشل الفلسطينيين في الوقوف في وجه الحركة الصهيونية أثناء محاولتها خلق دولة يهودية وفي نفس السياق يصف الدكتور (علي محافظة) أعضاء الجمعيات الإسلامية المسيحية بأنهم ينتمون إلى طبقة لا تجمعها رابطة سياسية ولا تتمتع بأي قوة منظمة وهي طبقة مفككة تتنافس على مواقع السلطة. (السكاكيني، 1955)

الخطاب السياسي للجمعيات الإسلامية المسيحية (القيادة الفلسطينية)

تبنت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية نهجا سياسيا مزدوجا، فقد هادنت بريطانيا، وراهنت على إمكانية تغيير سياساتها الرامية إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بالطرق السلمية من خلال حل وسط يحافظ على مصالح بريطانيا ف فلسطين، مقابل تخلي الأخيرة عن دعمها للمشروع الصهيوني. ومن ناحية أخرى فقد وقفت موقفا معاديا للحركة الصهيونية، حيث ظل هذان المبدءان يحكمان سياسة الحركة الوطنية بدءا بالجمعيات الإسلامية المسيحية ومرورا باللجنة التنفيذية حتى أواخر العشرينات. فهذا التوجه السياسي يتعارض مع توجهات الشعب الفلسطيني الذي يؤيد مواجهة الإنجليز والصهاينة معا، ويتعارض أيضا مع عداء القيادة الوطنية للحركة الصهيونية، وذلك لان الإنجليز هم الذين ينفذون المشروع الصهيوني. ومصادقتهم تعني مصادقة الحركة الصهيونية بطريقة غير مباشرة. (الشريف، 1995)

ويحلل الكُتاب عادل غنيم ومحمد الشريف وناجي علوش هذا الموقف بالاستناد إلى عوامل اقتصادية وسياسية وفكرية. فاعتقدت القيادة الفلسطينية أن بريطانيا وقفت إلى جانب الثورة العربية الكبرى للشريف حسين، ولن تسمح بسيطرة صهيونية مستقبلية على فلسطين، كما إن رغبتها في امن واستقرار إمبراطوريتها ستدفعها إلى اخذ مشاعر المسلمين في الإمبراطورية تجاه فلسطين المقدس بعين الاعتبار، وبالتالي لا تمكن اليهود من السيطرة على لفلسطين، ونفس الأسباب أيضا تنسحب على المسيحيين في العالم اتجاه سيطرة الحركة الصهيونية على فلسطين.

كما وان هذا الموقف نابع من طبيعة التركيبة الطبقية للقيادة الفلسطينية وخوفها على مصالحها الاقتصادية، إذا وقفت موقفا عدائيا من سلطة الاحتلال الإنجليزي، كذلك فان هناك فئة في إطار الحركة الوطنية تؤمن بان بريطانيا تلعب دورا تمدنيا وتحديثيا في فلسطين ينهي التخلف الموروث عن الحقبة العثمانية ويؤدي إلى فتح أبواب التمدن والتقدم في فلسطين

ويصل هؤلاء الكتاب إلى نتيجة بان هذا الفهم كان خاطئا ومضرا بمسيرة الشعب الفلسطيني النضالية خلال هذه الفترة وذلك لان القيادة لم تفهم بان هناك خطة مبيتة يريد الاستعمار تحقيقها مهما كلفه الأمر. وان الدور المرسوم للصهاينة في المنطقة "لا يستطيع العرب القيام به في المستقبل لخدمة المصالح البريطانية والغربية. (علوش، 1975)

وقد ظهر الخطاب السياسي المهادن لبريطانيا والمعادي للحركة الصهيونية في عدة مواقف، في الذكرى السنوية الأولى للاحتلال الجيش الإنجليزي ليافا، قدمت الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا مذكرة إلى الحاكم العسكري الإنجليزي كلاتيون بدأتها بمدح بريطانيا، والأمل في يتحقق تصريح رئيس الوزراء البريطاني (لويد جورج) بإعطاء الفلسطينيين الحكم الذاتي وفي نهاية المذكرة، أبدت إدارة الجمعية معارضتها الشديد للادعاءات الصهيونية بأحقيتها في فلسطين.

الخطاب السياسي في المؤتمر العربي الفلسطيني الأول

ظهر هذا الخطاب في المؤتمر العربي الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس في الفترة 27/1-9/2/1919، من اجل تدارس كيفية عرض المطالب الفلسطينية بخصوص تقرير المصير على مؤتمر الصلح في باريس، والإعراب عن المخاوف الفلسطينية من الأطماع الصهيونية في فلسطين، فإذا استعرضنا الذين ينتسبون الى الجمعية الإسلامية المسيحية وبعض الأندية السياسية في كل أنحاء فلسطين باستثناء الخليل وبئر السبع وعكا وانتماءاتهم الاجتماعية وآرائهم السياسية، وتبعيتهم الداخلية والخارجية ثم القرارات التي اتخذوها في ختام المؤتمر نجد هذا الخطاب السياسي اتجاه بريطانيا والحركة الصهيونية، وابتعاد هذا الخطاب عن تلبية طموح الشعب الفلسطيني فالمجتمعون –وكما يصنفهم خليل السكاكيني- ينقسمون إلى ثلاثة فرق: فريق مخلص وطني حر، وفريق وطني ولكنه جبان، ضعيف الرأي وسهل الانقياد، وفريق مأجور وأجنبي النزعة ويراعي في يطلب أما مصلحة الإنجليزي، أو مصلحة الفرنسيين أو مصلحة الصهيونيين وضم المؤتمر 27 عضوا برئاسة عارف الدودي الدجاني ونائبه الشيخ راغب أبو السعود الدجاني. وقد كان الصراع على أشده على مناصري الوحدة العربية وبين المواليين للإنجليز.

وقد أنهى المؤتمر أعماله باتخاذ عدة قرارات تضمنت المطالبة بعدم فصل فلسطين عن سوريا الطبيعية، ورفض الأطماع الفرنسية في البلاد العربية وفلسطين، ورفض الأطماع الصهيونية ووعد بلفور، في المقابل، فقد ورد في قرارات المؤتمر طلب العون والتأييد من بريطانيا أن حكومة هذه البلاد ستطلب العون من صديقتها بريطانيا العظمى". واختتم المؤتمر مذكرته بالقول "نتوجه إليكم يا عظماء الرجال الذين اخذوا على أنفسهم ان يكون حكما عادلا يحكم على أساس حقوق الشعب وسعادته، واثقين كل الثقة أن ننال غايتنا وتحترم رغباتنا وعواطفنا. (غنيم، 1974)

كما ظهر عجز القيادة عن الاستجابة لمطالب الجماهير من خلال فهمها وتحديدها للاستقلال، فقد عجزوا عن تحديد مفهوم دقيق للاستقلال الوطني، ومرد ذلك إلى عدم وجود كيان سياسي فلسطيني واضح المعالم قبل تقسيم الوطن العربي إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، إثر اتفاقية سايكس بيكو، وبما أن فلسطين هي جزء من بلاد الشام، فالاستقلال يعني أنها جزء من هذه البلاد (الجزء الجنوبي)، ثم تطور هذا المفهوم بعد فرض الانتداب سنة 1920 ليعني عندهم "تأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخب أعضائه الشعب المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين حتى أول الحرب". وهذا يعني اعترافا بالتجزئة، والتخلي عن مقاومة الاحتلال الإنجليزي والتوجه نحو مقاومة وعد بلفور والمشروع الصهيوني. (الشقيري، 1954)

دليل آخر على عجز الخطاب الرسمي للقيادة السياسية الفلسطينية عن التعبير عن رغبة الجماهير الفلسطينية في التخلص من التحالف الانجلو-صهيوني وما يمثلانه من أخطار على فلسطين، ومن خلال تتبع الأحداث التاريخية في فلسطين، هو الرد الفلسطيني على لجنة كينج-كرين، في أوائل شهر نيسان سنة 1919 فقد قررت القيادة الفلسطينية ما يلي:

أولا: أن تكون سوريا التي تمتد من جبال طوروس شمالا إلى السويس جنوبا، مستقلة استقلالا تاما ضمن الوحدة العربية.

ثانيا: أن تكون فلسطين مستقلة استقلالا داخليا وتختار حكامها من الوطنين حسب رغبات أهلها وحاجات البلاد.

ثالثا: رفض مهاجرة الصهيونيين والاحتجاج على أطماعهم في فلسطين.

وقدمت هذه القرارات إلى الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا لتقديمها إلى لجنة كينج-كرين، فحذفت الجمعية عبارة (ضمن الوحدة العربية الواردة في البند الأول، كما اجمع أكثرية الأعضاء في الجمعية على طلب إشراف انجلترا على فلسطين وسوريا معا وإعطاء البلاد الاستقلال الداخلي والإداري متى تحققت جمعية الأمم من كفاءة أهلها بإدارة شؤونهم بأنفسهم وجعل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية وعدم الاعتراف بامتياز أجنبي وبالنظر بعين فاحصة إلى هذه المطالب، فإننا نجد أن هناك تراجعا في الخطاب السياسي من مطالبته بالاستقلال إلى الموافقة على الوصاية أو الانتداب رغم انه فسرها بمساندة فنية اقتصادية مما يدل على فاعلية التدخل البريطاني وتأثيره على الزعامة التقليدية الفلسطينية، وللخروج من مأزق اختيار الدولة المنتدبة على فلسطين، ترك الأمر ليبث فيه المؤتمر الذي سيعقد في دمشق في شهر حزيران، أصر المؤتمرون في دمشق والذين يمثلون أجزاء سوريا المحتلة (الشرقية والغربية والجنوبية) على تحقيق الاستقلال السياسي الناجز للبلاد دون حماية ولا وصاية

وفسر المؤتمرون الانتداب على انه "مساندة فنية واقتصادية" لا تتعارض مع الاستقلال وتوجه إلى أمريكيا لتقديم مثل هذه المساعدة، وإذا لم تتمكن أمريكيا من ذلك، "فأننا نطلب ان تكون هذه المساعدة من دولة بريطانيا العظمى، على ان لا تمس استقلال بلادنا السياسي ووحدتها، وعلى ان لا يزيد أمرها عن عشرين عاما. (الغوري، 1955)

لا يعني تدني الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني خلال هذه المرحلة ان القرار السياسي بات حكرا على العناصر المعتدلة في الحركة الوطنية، وأنها باتت رهينة الموقف البريطاني المؤيد للأطماع الصهيونية، وإنما كان هناك خط وطني عام – أو بشكل أدق- شعور وطني عام بين أوساط الجماهير معادٍ للإنجليز كما هو معاد للصهيونية، وهذا التوجه الجماهيري بدأ يضغط على القيادة السياسية لترفع من سقف خطابها السياسي تجاه بريطانيا. وقد أوردت لجنة كنج كرين في تقريرها موقف العامة (الفلاحين) من خلال الرد على سؤال: من أنتم؟ فكانت إجابتهم:نحن أصحاب هذه البلاد الذين حافظنا على أراضينا أجيالا طوالا في الخصب والجدب، في السلم والحرب، في أيام المرض والأوبئة، في أيام الظلم والاستبداد، نحن الذين استثمرنا أراضينا أجيالا طوال بالفلاحة والزراعة وغرس الأشجار وسقينا تربتنا بعرق جباهنا. نح الذين يقع علينا عبء الحرب في كل وقت. فمنا تؤخذ الجنود ومنا تجمع الأموال، نحن الذين قاسينا ما لم يقايسه احد من ظلم الحكام وصبرنا على ما لا يصبر عليه احد من جوع وعري وفقر شقاء. (الحزماوي، 1998)

مدى قوة النزعة الوطنية في الخطاب السياسي الفلسطيني

كما كان هناك عنصر ضاغط آخر على القيادة الوطنية، وهو عناصر وطنية ملتزمة بين أعضاء الجمعيات الإسلامية المسيحية مثل عزة دروزة وموسى كاظم الحسيني وغيرهم، وهم الذين قال عنهم خليل السكاكيني، عندما وصف بعض أعضاء المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، بأنهم فريق مخلص وطني حر لا يراعي في وطنيته شيئا. كما كان موقف هؤلاء فعالا أيضا في المؤتمر الفلسطيني الأول حيث كان عددهم 12 عضوا ومن أنصار الوحدة العربية.

جاءت بعض قرارات المؤتمر مؤيدة للوحدة العربية وعدم انفصال فلسطين عن سوريا، فقد كان – كما يقول الكابتين كامب من دائرة الاستخبارات البريطانية لشباب المسلمون أعضاء مختلف الجمعيات العربية يحثون على المطالبة بفلسطين مستقلة جزءا من دولة عربية كبيرة مستقلة. وأضاف أن الخوف من الصهيونية هو السبب الرئيسي الذي دفع الشباب من العناصر الموالية للوحدة العربية نحو العطف على الاتحاد مع سوريا العربية المستقلة، فانضمام فلسطين في سوريا العربية، يصبح في وسع شعب فلسطين، بمساعدة العرب الآخرين، أن يقاوموا بإنجاح الهجرة اليهودية ويظهر اثر موقف الخط الوطني في رفع سقف الخطاب السياسي للحركة الوطنية أيضا في البنود 7و8و10 الواردة في مقررات مؤتمر دمشق والتي ترفض الوجود الصهيوني في فلسطين، أو فصلها عن سوريا، وتطلب إلغاء الوعود والمعاهدات السرية، وعليه فقد

ازداد الشعور الوطني المناهض للصهيونية والاحتلال البريطاني، وبدأ يتحول من عمل علني إلى عمل سري يهدف إلى مقاومة الوجود البريطاني والصهيوني في فلسطين. (خالدي، 1983)

وكانت باكورة هذا العمل هو تشكيل الجمعية الفدائية في القدس والتي تهدف إلى مقاومة التحالف الانجلو- صهيوني في فلسطين ويشترك في رجال البوليس والدرك ومع سكان القرى الفلسطينية والعشائر الأردنية وزاد في هذا التوجه الشعبي استمرار بريطانيا في دعمها للمشروع الصهيوني وتنكر الحلفاء لوعودهم للعرب بالاستقلال، بل إنهم فرضوا التجزئة والانتداب على البلاد العربية، وقد تنبأت بريطانيا لهذا التحول العدائي الموجه ضدهم وضد اليهود في التقرير الذي رفعه الجنرال (واتسون) عقب تسلمه إدارة الاحتلال العسكري في فلسطين عندما قال "إن عداء الأكثرية الساحقة من السكان للصهيونية عداء ذو جذور عميقة – وهو اخذ بالتحول بسرعة إلى عداء للبريطانيين- وسننجم عنه، إذا فرض عليهم البرنامج الصهيوني بالقوة فالأكثرية الساحقة التي يقصدها واتسون هم الفلاحون المتضررون أكثر من غيرهم من المشروع الصهيوني الذي يستهدف سلب الأرض منهم، إضافة إلى معاناتهم من السياسة البريطانية، فشكل هؤلاء مادة الثورة، وتجاوزوا أرادت القيادة. فحدثت ماهرات في القدس في 27 شباط 1920، ثم تلا ذلك هجوم مسلح على مستعمرتي المطلة وتل حي وقتل 7 يهود، ثم مظاهرة أخرى في القدس، ثم اندلعت أولى الثورات الفلسطينية في أول نيسان عام 1920 والمعروفة بثورة العشرين. (خالدي، 1983)

فثورة العشرين لم تكن مجرد ردة فعل على بعض الاستفزازات اليهودية، ولا من اجل تحقيق بعض الأهداف الآنية أو الشخصية، ولم تقتصر على القدس، ولكنها انتفاضة معظم الفلسطينيين في المدن والقرى، مسلمين ومسيحيين وشكلت دافعا لاتساع دائرة المقاومة الوطنية، وليست كما يقول المندوب السامي في تقريره لسنة 1920 بأنها من الخزعبلات التي يصدقها الشعب الساذج، حول ما قيل من نوايا الصهيونيين في السيطرة على البلاد. لكنها وكما يشير تقرير لجنة بالين للتحقيق، ان الإنجليز في فلسطين يواجهون مواطنين محليين يهمن عليهم السخط الشديد بدافع من شعورهم بالغبن وخيبة الأمل، ويلفهم خوف بشأن مستقبلهم، ونتيجة لذلك فأن 90% يكنون العداء للإدارة البريطانية العامة، وان كان الهجوم كله موجها ضد اليهود لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للقيادة الوطنية الفلسطينية، فلم تتجاوب مع الرغبة الجماهيرية هذه، بل أنها استمرت بالتركيز على عدائها للصهيونية ومهادنتها لبريطانيا، رغم أن الأخيرة استخدمت في قمعها للثورة وحدات يهودية خاصة دربتها وسلحتها لهذا الغرض. (الحوت، 1974)

إضافة إلى استنتاجات لجنة بالين للتحقيق التي أكدت على تحيز الإدارة البريطانية لصالح اليهود والذي يعرقل الجهود للتهدئة في البلاد. فقد نحي موسى كاظم الحسيني عن رئاسة بلدية القدس، وقبلها راغب النشاشيبي، وزاد من خيبة أمل الفلسطينيين وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني وإدخال نص وعد بلفور في بنود الانتداب. مما أعطى هذا الوعد الصفة الدولية وفتح الطريق أمام الصهاينة من أجل تأسيس وطن قومي لهم، وتلا ذلك تعيين اليهودي هربت صموئيل على رأس الإدارة المدنية التي حلت محل الإدارة العسكرية في فلسطين. (حساسيان، 1987)

فهربرت صموئيل معروف بدهائه وحنكته السياسية وخبرته، فقد اختير بدقة حتى يعمل على إرساء قواعد إنشاء الوطن القومي اليهودي، ويعمل على إشراك اليهود في إدارة شؤون البلاد في ظل حكومة مدنية تابعة لوزارة المستعبرات وقد قال وايزمان "نحن الذين صنعناه في ذلك المركز، انه صموئيلنا"استمرت بريطانيا في سياستها – وهي من الآن فصاعدا تمثل الإرادة الدولية- المتمثلة في وضع البلاد في ظروف سياسية واقتصادية وقانونية تسهل إقامة الوطن القومي اليهودي، وبالتعاون مع الحركة الصهيونية. وبالرغم من كل هذه التحديات، نجد ان الخطاب السياسي للقيادة الفلسطينية لم يرق إلى حجم هذه التحديات التي تحيط بالبلاد، كما انه لم يرق لمستوى الطموح الجماهيري. فالجماهير الغاضبة على هذه السياسات البريطانية، والناس بدؤوا بعقد اجتماعات سياسية والتفكير بشن غارات على أهداف بريطانية وصهيونية، وربما التهديد باغتيال صموئيل نفسه.

إلا أن بعضا من القيادة وخاصة المعارضة تجاهلت هذا الشعور، واجتمعت مع صموئيل وعبرت عن ترحابها بقولها على لسان عاصم السعيد ان هذه البلاد في حاجة شديدة إلى مندوب سام بريطاني ينظر بعدل وثبات ودقة ومقدرة في أحوال هذه البلاد، وما تحتاجه من كل وجه، ولذلك نتمنى من صميم قلوبنا سعادة هذه المدينة وهذه البلاد مع وجود سكانها في حماية الأمة البريطانية كما ورحب أيضا راغب النشاشيبي كرئيس لبلدية القدس فقال أن المدينة المقدسة ترحب بفخامتكم ... لتنوب عن جلالته (ملك بريطانيا) في إدارة هذه البلاد، وليجلب السعادة لسكانها، ولتحافظ على ميزان العدالة بينهم دون تمييز أو تفريق... إننا واثقون بمساعدة الأمة البريطانية إما الحرية والمساواة. وفي مقابل هذا الترحاب الحار، حاول صموئيل طمأنتهم بكلمات ركز فيها على حرية الأديان، وأحداث تطور إداري واقتصادي في البلاد، كما طرح موضوع المجلس الاستشاري هادفا بذلك إيهام الفلسطينيين بان بريطانيا مهتمة بمشاركة السكان في إدارة البلاد، وأنه معني بتطبيق الشق الثاني من وعد بلفور والخاص بالسكان غير اليهود. وفعلا شارك عدد من الوجهاء العرب مسلمين ومسيحيين وعددهم سبعة من أصل عشرين عضوا نصفهم من الإنجليز وثلاثة من اليهود. واستمر نهج الاعتدال والمساومة ومحاولة التفاهم وإبداء حسن النية مع بريطانيا بزعامة اللجنة التنفيذية لمؤتمر حيفا والمؤتمرات الفلسطينية الأخرى طيلة فترة العشرينات. (حساسيان، 1987)

الخاتمة

وفي النهاية لا بد من التأكيد بضرورة دراسة تاريخ القضية الفلسطينية بصورة دقيقة وشاملة، ويجب التوقف عند كل جزئية منه، تقييم جيدا ايجابيات وسلبيات كل جزء، حتى نفهم الماضي والحاضرة ونحسن التصرف في المستقبل، فالشعب الفلسطيني استطاع في الماضي أن يتحدى القوة والبطش الأنجلو-صهيوني، بغض النظر عن عدم التكافؤ العسكري بين الطرفين واستطاع أيضا إن يتجاوز المساومات والمراهنات التي اتبعتها القضية الوطنية الفلسطينية، وان يفرض خطابه السياسي الوطني الملتزم على القيادة التي بدأت تشعر بانخفاض شعبيتها ومن ثم بدأت تنحاز شيئا فشيئا إلى الإرادة الجماهيرية.

ومن ناحية أخرى فان ذهاب القيادة الوطنية إلى حد بعيد في المساومة والمراهنة على الموقف البريطاني لم يفدها في شيء فبقيت بريطانيا متحالفا استراتيجيا مع الحركة الصهيونية حتى النهاية، ومن هنا اذا كنا ندرس الماضي لنتعلم من أخطائه ونحسن التصرف في الحاضر والمستقبل، فلماذا لا يكون خطابنا الرسمي منسجما مع نبض الشارع وأحاسيس الشعب، وتوجهاته، هذا الشعب الذي قال كلمته سنة 1912، كما روي ذلك البرت عنتيبي المعتمد الرسمي للجمعية الاستعمارية اليهودية يصف موقف احد الشباب الفلسطيني الذي قال: سوف نبذل كل ما لدينا حتى القطرة الأخيرة من دمنا لنحول دون استيلاء غير المسلمين على الحرم الشريف.

المصادر والمراجع

1) الأحمد، نجيب (1985)، فلسطين تاريخا ونضالا، دار الجليل، عمان.
2) انطونيوس، جورج (1969)، يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت.
3) الحوت، بيان (1974)، القيادات الفلسطينية، 1918-1945، دار المستقبل العربي، القاهرة.
4) حساسيان، مناويل (1987)، الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية 1919-1939، البيادر للنشر، القدس.
5) دروزة، محمد (1959)، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، الهيئة العربية العليا، القاهرة.
6) زعيتر، أكرم (1979)، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
7) السكاكيني، خليل (1955)، يوميات خليل السكاكيني: كذا أنا يا دنيا، مؤسسة القدس الثقافية، القدس.
8) الشريف، ماهر (1995)، البحث عن الكيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1918-1920، مركز الأبحاث، قبرص.

9) الشقيري، احمد (1954)، محاضرات عن القضية الفلسطينية منذ نشوء الحركة الصهيونية حتى 1919، القاهرة.
10) صبري، بهجت (1982)، فلسطين خلال الحرب العالمية الاولى وما بعدها 1914-1920، جمعية الدراسات الفلسطينية، القدس.
11) علوش، ناجي (1975)، الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية 1882-1948، بيانات النشر، مركز الأبحاث، بيروت.
12) غنيم، عادل (1974)، الحركة الوطنية الفلسطينية 1917-1939، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
13) الغوري، إميل (1955)، المؤامرات الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب، دار المعارف، القاهرة.
14) الحزماوي، محمد (1998)، ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1945، مؤسسة الأسوار، عكا.
15) خالدي، وليد (1983)، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني. اتحاد الجامعات العربية، بغداد.



Université Amar Telidji -Laghouat-

DIRASSAT

Revue internationale

N° 59

OCTOBRE 2017

ISSN 1112-4652